

فقه السنة

تأليف
السيد سابق

المجلد الثاني
أجزاء الساس والسابع والثامن والتاسع والعاشر

والحادي عشر

الناشر

دار الكتاب العربي
بيروت - لبنان

(الطبعة الثانية)
١٣٩٢ هـ - ١٩٧٣ م

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
”وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا“
• قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ •

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على
سيد الأولين والآخرين ؛ سيدنا محمد وعلى آله ومن
اهتدي بهديه الى يوم الدين .

أما بعد :

فهذا هو المجلد الثاني من كتاب فقه السنة ، نقدمه
للقراء الكرام ؛ سائلين الله سبحانه أن ينفع به وأن
يجعله خالصاً لوجهه الكريم ، وهو حسبنا ونعم
الوكيل .

السيد سابق

الزواج

الزوجية سنة من سنن الله في الخلق والتكوين ، وهي عامة مطردة ، لا يشد عنها عالم الإنسان ، أو عالم الحيوان أو عالم النبات :

« وَمِنْ كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ » .
« سُبْحَانَ الَّذِي خَلَقَ الْأَزْوَاجَ كُلَّهَا ، مِمَّا تُنْبِتُ الْأَرْضُ ،
وَمِنْ أَنْفُسِهِمْ ، وَمِمَّا لَا يَعْلَمُونَ » .

وهي الأسلوب الذي اختاره الله للتوالد والتكاثر ، واستمرار الحياة ، بعد أن أعدّ كلا الزوجين وهما . بحيث يقوم كل منهما بدور إيجابي في تحقيق هذه الغاية :

« يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى » .
« يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ،
وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا ، وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً » .
ولم يشأ الله أن يجعل الإنسان كغيره من العوالم ، فيدع غرائزه تنطلق دون وعي ، ويترك اتصال الذكر بالأنثى فوضى لا ضابط له .
بل وضع النظام الملائم لسيادته ، والذي من شأنه أن يحفظ شرفه ، ويصون كرامته .

فجعل اتصال الرجل بالمرأة اتصالاً كريماً ، مبنياً على رضاها .
وعلى إيجاب وقبول ، كظهيرين لهذا الرضا .
وعلى إلهاد ، على أن كلا منهما قد أصبح للآخر .
وبهذا وضع للفرقة سبيلها المأمونة ، وحمى النسل من الضياع ، وصان المرأة عن أن تكون كلاماً مباحاً لكل رافع .
ووضع نواة الأسرة التي تحوطها غريزة الأمومة وترعاها عاطفة الأبوة .
فتنت نباتاً حسناً ، وتثمر ثمارها البانعة .

وهذا النظام هو الذي ارتضاه الله، وأبقى عليه الإسلام، وهدم كل ما عداه.

الأنكحة التي هدمها الإسلام

فمن ذلك :

نكاح الخلعن : كانوا يقولون : ما استر فلا بأس به وما ظهر فهو لؤم .
وهو المذكور في قول الله تعالى : « وَلَا تَتَّخِذُوا آيَاتِ اللَّهِ هُزُولًا » .
ومنها :

نكاح البذل : وهو أن يقول الرجل للرجل : انزل لي عن امرأتك وأنزل
لك عن امرأتي وأزيلك . رواه الدارقطني عن أبي هريرة بسند ضعيف جداً .
وذكرت عائشة غير هذين النوعين فقالت : كان النكاح في الجاهلية على
أربعة أنحاء ^(١) :

(١) نكاح الناس اليوم : يخطب الرجل إلى الرجل وليته أو ابنته ، فيصدقها
ثم ينكحها .

(٢) ونكاح آخر : كان الرجل يقول لامرأته إذا طهرت من طمثها ^(٢) ،
أرسلني إلى فلان فاستبضي منه ^(٣) ، ويعتزلها زوجها حتى يتبين حملها . فإذا
تبين ، أصابها إذا أحب .

ولأنما يفعل ذلك رغبة في نجابة الولد . ويسمى هذا نكاح الاستبضاع .

(٣) ونكاح آخر : يجتمع الرهط « ما دون العشرة » على المرأة فيدخلون ،
كلهم يصيبها ؛ فإذا حملت ووضعت ، ومر عليها ليال ، أرسلت إليهم ، فلم
يستطع رجل منهم أن يمتنع ، حتى يجتمعوا عندها ، فتقول لهم :

قد عرفتم ما كان من أمركم ، وقد ولدت ، فهو ابنك يا فلان ، تسمي
من أحببت باسمه فيلحق به ولدها ، لا يستطيع أن يمتنع منه الرجل .

(١) أنحاء : أنواع

(٢) طمثها : حيضها .

(٣) استبضي : اطلبي منه للمباينة ، أي الجماع لتتالي به الولد فقط .

(٤) ونكاح رابع : يجتمع ناس كثير ، فيدخلون على المرأة لا تمتنع ممن جاءها - وهن البغايا^(١) - ينصبن على أبوابهن رايات تكون علماً ، فمن أرادهن دخل عليهن . فإذا حملت إحداهن ووضعت ، جمعوا لها ، ودعوا لهم القافة^(٢) ثم ألحقوا ولدها بالذي يرون ، فالتاط به^(٣) ودعي ابنه ، لا يمتنع من ذلك .

فلما بعث محمد صلى الله عليه وسلم بالحق ، هدم نكاح الجاهلية إلا نكاح الناس اليوم .

وهذا النظام الذي أبقي عليه الإسلام ، لا يتحقق إلا بتحقيق أركانه من الإيجاب والقبول ، وبشرط الأشهاد .

وهذا يتم العقد الذي يفيد حل استمتاع كل من الزوجين بالآخر على الوجه الذي شرعه الله .

وبه تثبت الحقوق والواجبات التي تلزم كلا منها .

الترغيب في الزواج

وقد رغب الإسلام في الزواج بصور متعددة للترغيب .

فتارة يذكر أنه من سنن الأنبياء وهدي المرسلين . وأنهم القادة الذين يجب علينا أن نقتدي بهداهم : « وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِنْ قَبْلِكَ ، وَجَعَلْنَا لَهُمْ أَزْوَاجًا وَذُرِّيَّةً » .

وفي حديث الترمذي عن أبي أيوب رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « أربع من سنن المرسلين : الحناء^(١) ، والتعطر ، والسواك ، والنكاح » .

(١) البغايا : الزواني .

(٢) القافة : جمع قائف وهو من يشبهه بين الناس ، فيلحق الولد بالشبيه .

(٣) التاط به : التصق به وثبت النسب بينهما .

(٤) وقال بعض الرواة : الحياء بالياء .

وتارة يذكره في معرض الامتنان : « وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا ، وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ بَنِينَ وَحَفَدَةً ، وَرَزَقَكُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ » .

وأحياناً يتحدث عن كونه آية من آيات الله : « وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا ، وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً ، إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ » .

وقد يتردد المرء في قبول الزواج ، فيحجم عنه خوفاً من الاضطلاع بتكاليفه ، وهروباً من احتمال أعبائه .

فيلفت الإسلام نظره إلى أن الله سيجعل الزواج سبيلاً إلى الغنى ، وأنه سيجعل عنه هذه الأعباء ويُمدّه بالقوة التي تجعله قادراً على التغلب على أسباب الفقر : « وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى ^(١) مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ ^(٢) » ، « إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ ، وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ » .

وفي حديث الترمذي عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « ثلاثة حقٌّ على الله عونهم : المجاهد في سبيل الله ، والمكاتب الذي يريد الأداء ، والناكح الذي يريد العفاف » .

والمرأة خير كنز يضاف إلى رصيد الرجل .

روى الترمذي وابن ماجه عن ثوبان رضي الله عنه ، قال لما نزلت : « وَالتَّائِبِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ ، وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ » .

قال : كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض أسفاره فقال بعض أصحابه : أنزلت في الذهب والفضة ، فلو علمنا أي المال خير فنتخلده ؟ فقال : « لسان ذاكر ، وقلب شاكر ، وزوجة مؤمنة تعينه على إيمانه » .

(١) الأيامي : جمع أيم ، وهو الذي لا زوجة له ، أو التي لا زوج لها .

(٢) العباد : العبيد .

وروى الطبري بسند جيد عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « أربع من أصابهن فقد أعطي خير الدنيا والآخرة : قلباً شاكراً ، ولساناً ذاكراً ، وبدناً على البلاء صابراً ، وزوجة لا تبغيه حُبّاً في نفسها وماله » .

وروى مسلم عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « الدنيا متاع ؛ وخير متاعها المرأة الصالحة » .

وقد يُخَيَّلُ للإنسان في لحظة من لحظات يقظته الروحية ، أن يتبتل وينقطع عن كل شأن من شؤون الدنيا ، فيقوم الليل ، ويصوم النهار ، ويعتزل النساء ، ويسير في طريق الرهبانية المنافية لطبيعة الإنسان .

فيعلمه الإسلام أن ذلك مناف لفطرته ، ومغاير لدينه ، وأن سيد الأنبياء — وهو أحشى الناس لله وأتقاهم له — كان يصوم ويفطر ، ويقوم وينام ، ويتزوج النساء . وأن من حاول الخروج عن هديه فليس له شرف الانتساب إليه .

روى البخاري ومسلم عن أنس رضي الله عنه قال : جاء ثلاثة رَهْط إلى بيوت أزواج النبي صلى الله عليه وسلم يسألون عن عبادة النبي صلى الله عليه وسلم ، فلما أخبروا — كأنهم تقالُّوها^(١) — فقالوا : وأين نحن من النبي صلى الله عليه وسلم ، قد غُفِرَ له ما تقدم من ذنبه وما تأخر .

قال أحدهم : أما أنا فإني أصلي الليل أبداً ؛

وقال آخر : أنا أصوم الدهر ولا أفطر ؛

وقال آخر : أنا أعتزل النساء فلا أتزوج أبداً .

فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : « أنتم الذين قلتم كذا وكذا ؟ أما والله إني لأخشاكم لله ، وأتقاكم له ، لكني أصوم وأفطر ، وأصلي وأرقد ، وأتزوج النساء ، فمن رغب عن سنتي فليس مني » .

والزوجة الصالحة فيض من السعادة يغمر البيت ويملؤه سروراً وبهجة وإشراقاً .

(١) عنوها قليلة .

فعن أبي أمامة رضي الله عنه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ما استفاد المؤمن - بعد تقوى الله عز وجل - خيراً له من زوجة صالحة : إن أمرها أطاعته ، وإن نظر إليها سرته ، وإن أقسم عليها أبرته ، وإن غاب عنها نصحتة في نفسها وماله » . رواه ابن ماجه .

وعن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من سعادة ابن آدم ثلاثة ، ومن شقاوة ابن آدم ثلاثة : من سعادة ابن آدم : المرأة الصالحة ، والمسكن الصالح ، والمركب الصالح . ومن شقاوة ابن آدم : المرأة السوء ، والمسكن السوء ، والمركب السوء » . رواه أحمد بسند صحيح .

ورواه الطبراني ، والبزار ، والحاكم وصححه ، وقد جاء تفسير هذا الحديث في حديث آخر رواه الحاكم : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « ثلاثة من السعادة : المرأة الصالحة ، تراها تعجبك ، وتغيب فتأمنها على نفسها ومالك ، والدابة تكون وطينة^(١) تلحقك بأصحابك ، والدار تكون واسعة كثيرة المرافق . وثلاث من الشقاء : المرأة تراها فتسوءك ، وتحمل لسانها عليك ، وإن غبت عنها لم تأمنها على نفسها ومالك ، والدابة تكون قطوفاً^(٢) فان ضربتها أتعبتك ، وإن تركتها لم تلحقك بأصحابك ، والدار تكون ضيقة قليلة المرافق » .

والزواج عبادة يستكمل الإنسان بها نصف دينه ، ويلقى بها ربه على أحسن حال من الطهر والنقاء .

فعن أنس رضي الله عنه : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من رزقه الله امرأة صالحة فقد أعانه على شطر دينه ، فليتق الله في الشطر الباقي » . رواه الطبراني والحاكم وقال : صحيح الإسناد .

وعنه صلى الله عليه وسلم قال : « من أراد أن يلقي الله طاهراً مطهراً فليتزوج الحرائر » . رواه ابن ماجه وفيه ضعف .

(١) وطينة : ذلول سريعة السير .

(٢) قطوفاً : بطيئة .

قال ابن مسعود : « لو لم يبق من أجلي إلا عشرة أيام ، وأعلم أنني أموت في آخرها ، ولي طولُ النكاح فيهن ، لتزوجت مخافة الفتنة » .

حكمة الزواج

وإنما رغب الإسلام في الزواج على هذا النحو ، وجبب فيه لما يترتب عليه من آثار نافعة تعود على الفرد نفسه ، وعلى الأمة جميعاً ، وعلى النوع الإنساني عامة :

١ - فإن الغريزة الجنسية من أقوى الغرائز وأعنفها ، وهي تُلحُّ على صاحبها دائماً في إيجاد مجال لها ؛ فما لم يكن ثمة ما يشبعها ، انتاب الإنسان الكثير من القلق والاضطراب ، ونزعت به إلى شر متزع .

والزواج هو أحسن وضع طبيعي ، وأنسب مجال حيوي لإرواء الغريزة وإشباعها . فيهدأ البدن من الاضطراب ، وتسكن النفس من الصراع ، ويكف النظر عن التطلّع إلى الحرام ، وتطمئن العاطفة إلى ما أحلَّ الله .

وهذا هو ما أشارت إليه الآية الكريمة : « وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً » ، إنَّ في ذلك لآياتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ » .

وعن أبي هريرة رضي الله عنه : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إن المرأة تقبل في صورة شيطان ، وتدبر في صورة شيطان ، فإذا رأى أحدكم من امرأة ما يعجبه فليأت أهله ؛ فإن ذلك يردُّ ما في نفسه » . رواه مسلم ، وأبو داود ، والترمذي .

٢ - والزواج هو أحسن وسيلة لإنجاب الأولاد وتكثير النسل ، واستمرار الحياة مع المحافظة على الأنساب التي يوليها الإسلام عناية فائقة ، وقد تقدم قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « تزوجوا الودود الولود ، فإني مكاثر بكم الأنبياء يوم القيامة » .

وفي كثرة النسل من المصالح العامة والمنافع الخاصة ، ما جعل الأمم تحرص أشد الحرص على تكثير سواد أفرادها بإعطاء المكافآت التشجيعية لمن كثر نسله

وزاد عدد أبنائه . وقديماً قيل : إنما العزة للكائر .

ولا تزال هذه حقيقة قائمة لم يطرأ عليها ما ينقضها .

دخل الأحنف بن قيس على معاوية - ويزيد بين يديه ، وهو ينظر إليه إعجاباً به - فقال : يا أبا بحر ما تقول في الولد ؟ فعلم ما أراد ، فقال : يا أمير المؤمنين ، هم عماد ظهورنا ، وثمر قلوبنا ، وقرّة أعيننا ، بهم نصول على أعدائنا ، وهم الخلف منا لمن بعدنا فكن لهم أرضاً ذليلة ، وسماء ظليلة ، إن سألوك فأعطهم ، وإن استعتبوك^(١) فأعتبهم ، لا تمنعهم رفدك^(٢) فيملؤا قربك ، ويكرهوا حياتك ، ويستبطنوا وفاتك .

فقال : لله درك يا أبا بحر ؛ هم كما وصفت^(٣) .

٣ - ثم أن غريزة الأبوة والأمومة تنمو وتتكامل في ظلال الطفولة ، وتنمو مشاعر العطف والود والحنان ، وهي فضائل لا تكمل إنسانية إنسان بدونها .

٤ - الشعور بتبعة الزواج ، ورعاية الأولاد يبعث على النشاط وبذل الوسع في تقوية ممتلكات الفرد ومواهبه . فينطلق إلى العمل من أجل النهوض بأعبائه ، والقيام بواجبه . فيكثر الاستغلال وأسباب الاستثمار مما يزيد في تنمية الثروة وكثرة الانتاج ؛ ويدفع إلى استخراج خيرات الله من الكون وما أودع فيه من أشياء ومنافع للناس .

٥ - توزيع الأعمال توزيعاً منتظماً به شأن البيت من جهة ، كما ينتظم به العمل خارجه من جهة أخرى . مع تحديد مسؤولية كل من الرجل والمرأة فيما يناط به من أعمال .

فالمرأة تقوم على رعاية البيت وتدبير المنزل ، وتربية الأولاد ، وتهيئة الجو الصالح للرجل ليستريح فيه ويجد ما يذهب بعنائه ، ويجدد نشاطه ؛ بينما يسعى الرجل وينهض بالكسب ؛ وما يحتاج إليه البيت من مال ونفقات .

وهذا التوزيع العادل يؤدي كل منهما وظائفه الطبيعية على الوجه السلي

(١) استعتبك : طلبوا منك الرضى .

(٢) رفدك : عطائك .

(٣) الأمالي لأبي علي القالي .

يرضاه الله ويحمده الناس ، ويشمر الثمار المباركة .

٦ - على أن ما يشمره الزواج من ترابط الأمر ، وتقوية أواصر المحبة بين العائلات ، وتوكيد الصلات الاجتماعية مما يباركه الإسلام ويعضده ويسانده . فإن المجتمع المترابط المتحاب هو المجتمع القوي السعيد .

٧ - جاء في تقرير هيئة الأمم المتحدة الذي نشرته صحيفة الشعب الصادرة يوم السبت ٦/٦/١٩٥٩م أن المتزوجين يعيشون مدة أطول مما يعيشها غير المتزوجين سواء كان غير المتزوجين أرامل أم مطلقين أم عزاباً من الجنسين . وقال التقرير : إن الناس بلعوا يتزوجون في سن أصغر في جميع أنحاء العالم ، وإن عمر المتزوجين أكثر طولاً .

وقد بنت الأمم المتحدة تقريرها على أساس أبحاث وإحصائيات تمت في جميع أنحاء العالم خلال عام ١٩٥٨ بأكمله ، وبناء على هذه الإحصاءات قال التقرير : إنه من المؤكد أن معدل الوفاة بين المتزوجين - من الجنسين - أقل من معدل الوفاة بين غير المتزوجين ، وذلك في مختلف الأعمار .

واستطرد التقرير قائلاً : وبناء على ذلك فإنه يمكن القول بأن الزواج شيء مفيد صحياً للرجل والمرأة على السواء . حتى أن أخطار الحمل والولادة قد تضاءلت فأصبحت لا تشكل خطراً على حياة الأمم .

وقال التقرير : إن متوسط سن الزواج في العالم كله اليوم هو ٢٤ للمرأة و ٢٧ للرجل . وهو سن أقل من متوسط سن الزواج منذ سنوات .

حكم الزواج^(١)

الزواج الواجب :

يجب الزواج على من قدر عليه وناقته نفسه إليه وخشي العنت^(٢) . لأن صيانة النفس وإعفافها عن الحرام واجب ، ولا يتم ذلك إلا بالزواج .

(١) حكمه : وصفه الشرعي من الوجوب أو الحرمة .. الخ .

(٢) العنت : الزنا . ويطبق على الأثم والفجور والأمر الشاق .

قال القوطي : المستطيع الذي يخاف الضرر على نفسه ودينه من العزوبة لا يرتفع عنه ذلك إلا بالتزوج ، لا يختلف في وجوب التزويج عليه .
فإن تأقت نفسه إليه وعجز عن الاتفاق على الزوجة فإنه يسعه قول الله تعالى : « وَلَيْسَتَعَفِيفَ الَّذِينَ لَا يَجِلُونَ نِكَاحًا حَتَّى يُغْنِيَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ » .

وليكثر من الصيام ، لما رواه الجماعة عن ابن مسعود رضي الله عنه : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « يا معشر^(١) الشباب ، من استطاع منكم البائة^(٢) فليتزوج ، فإنه^(٣) أغض البصر . وأحصن للفرج ، ومن لم يستطع فعليه بالصوم ، فإنه له وجاء^(٤) » .
الزواج المستحب :

أما من كان تائقاً له وقادراً عليه ولكنه يأمن على نفسه من اقتراف ما حرم الله عليه فإن الزواج يستحب له ، ويكون أولى من التخلي للعبادة ، فإن الرهبانية ليست من الإسلام في شيء .

روى الطبراني عن سعد بن أبي وقاص أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « ان الله أبدلنا بالرهبانية الخنيفية السمحة »^(٥) .

وروى البيهقي من حديث أبي أمامة : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « تزوجوا فإنني مكاثركم الأمم ، ولا تكونوا كرهبانية النصارى »^(٦) .
وقال عمر لأبي الزوائد : إنما يمنعك من التزوج عجز أو فجور .

(١) المعشر : الطائفة يشملهم وصف ، فالإلياء معشر ، والشيوخ معشر ، والشباب معشر ، والنساء معشر .. وهكذا .

(٢) البائة : الجماع . من استطاع منكم الجماع لقدرته على مؤنه . فليتزوج . ومن لم يستطع الجماع لمجيزه عن مؤنه فعليه بالصوم ليدفع شهوته ويقطع شر منه كما يقطع الوجاء .

(٣) اغض وأحصن : أشد غصاً بالبصر ، وأشد إحصاناً للفرج ومنعاً من الوقوع في الفاحشة .

(٤) الوجاء : رغب الخسيتين ، والمراد هنا أن الصوم يقطع الشهوة ويقطع شر المني كما يفعل الوجاء .

(٥) إذ أنها مخالفة لطبيعة الإنسان ، وما كان الله ليشرع إلا ما يتفق وطبيعته .

(٦) في مسنده محمد بن ثابت وهو ضعيف .

وقال ابن عباس : لا يتم نسك الناسك حتى يتزوج .

الزواج الحرام :

ويحرم في حق من يخلّ بالزوجة في الوطء والاتفاق ، مع عدم قدرته عليه وتوقيانه إليه .

قال الطبري : فمضى علم الزوج أنه يعجز عن نفقة زوجته ، أو صداقها أو شيء من حقوقها الواجبة عليه ، فلا يخلّ له أن يتزوجها حتى يبين لها ، أو يعلم من نفسه القدرة على أداء حقوقها .

وكذلك لو كانت به علة تمنعه من الاستمتاع ، كان عليه أن يبين كيلاً يغرّ المرأة من نفسه .

وكذلك لا يجوز أن يغرّها بنسب يدعيه ولا مال ولا صناعة يذكرها وهو كاذب فيها .

وكذلك يجب على المرأة إذا علمت من نفسها العجز عن قيامها بحقوق الزوج ، أو كان بها علة تمنع الاستمتاع ، من جنون ، أو جذام ، أو برص ، أو داء في الفرج ، لم يجوز لها أن تغرّه ، وعليها أن تبين له ما بها في ذلك . كما يجب على بائع السلعة أن يبين ما بسلته من العيوب .

ومضى وجد أحد الزوجين بصاحبه عيباً فله الرد . فإن كان العيب بالمرأة ردّها الزوج وأخذ ما كان أعطاها من الصداق .

وقد روي أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوج امرأة من بني نيكاسة فوجد بكشحا^(١) برصاً فردّها وقال : « دَلَسْتُمْ عَلَيَّ » .

واختلفت الرواية عن مالك في امرأة العنّين^(٢) إذا أسلمت نفسها ثم فرق بينهما بالعنة فقال مرة : لها جميع الصداق . وقال مرة : لها نصف الصداق . وهذا ينبغي على اختلاف قوله . بم تستحق الصداق ؟ بالتسليم أو بالدخول؟ قولان^(٣) .

(١) أي خاصرتها .

(٢) أي العاجز عن إتيان النساء .

(٣) سيأتي ذلك مفصلاً .

الزواج المكروه :

ويكره في حق من يخل بالزوجة في الوطء والاتفاق، حيث لا يقع ضرر بالمرأة ، بأن كانت غنية وليس لها رغبة قوية في الوطء . فان انقطع بذلك عن شيء من الطاعات أو الاشتغال بالعلم اشتدت الكراهة .

الزواج المباح :

ويباح فيما إذا انضت الدواعي والموانع .

النهي عن التبتل^(١) للتقادر على الزواج :

١ - عن ابن عباس : أن رجلاً شكاً إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم العزوبة فقال : ألا أختصي ؟ فقال : « ليس لنا من خصي أو اختصى » . رواه الطبراني .

٢ - وقال سعد بن أبي وقاص : رد رسول الله صلى الله عليه وسلم على عثمان بن مظعون التبتل ، ولو أذن له لاختصينا . رواه البخاري .

أي لو أذن له بالتبتل لبالغنا في التبتل حتى يفضي بنا الأمر إلى الاختصاص .
قال الطبري : التبتل الذي أراده عثمان بن مظعون تحريم النساء والطيب وكل ما يُتَكَدَّدُ به فلهذا أنزل في حقه :

« يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُحَرِّمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا ، إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ » .

تقديم الزواج على الحج :

وان احتاج الإنسان إلى الزواج وخشي العنت بتركه ، قدمه على الحج الواجب ، وان لم يخف قدم الحج عليه .

وكذلك فروض الكفاية - كالعلم والجهاد - تُقدَّمُ على الزواج إن لم يخش العنت .

(١) التبتل : الانقطاع عن الزواج وما يتبعه من الملاذ إلى العبادة .

الإعراض عن الزواج وسببه

تبيّن مما تقدّم أن الزواج ضرورة لا غنى عنها ، وأنه لا يمنع منه إلاّ العجز أو الفجور كما قال أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه ، وأن الرهبانية ليست من الإسلام في شيء ، وأن الإعراض عن الزواج يُقوّت على الإنسان كثيراً من المنافع والمزايا .

وكان هذا كافياً في دفع الجماعة المسلمة إلى العمل على تهئية أسبابه وتيسير وسائله حتى يتنعم به الرجال والنساء على السواء .

ولكن على العكس من ذلك . خرج كثير من الأسر عن سماحة الإسلام وسموّ تعاليمه ، فعقدوا الزواج ووضعوا العقبات في طريقه ، وخلقوا بذلك التعقيد أزمة تعرّض بسببها الرجال والنساء لآلام العزوبة وتباريحها ، والاستجابة إلى العلاقات الطائشة والصلّات الخليعة .

وظاهرة أزمة الزواج لا تبدو في مجتمع القرية كما تبدو في مجتمع المدينة . إذ أن القرية لا تزال الحياة فيها بعيدة عن الإسراف وأسباب التعقيد ، — إذا استثنينا بعض الأسر الغنية — بينما تبدو الحياة في المدينة معقّدة كلّ التعقيد .

ومعظم أسباب هذه الأزمة ترجع إلى التغالي في المهور^(١) وكثرة النفقات التي ترهق الزوج ويعيا بها .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، فإن تبدّل المرأة وخروجها بهذه الصورة المثيرة ، ألقي الريبة والشك في مسلكها ، وجعل الرجل حذراً في اختيار شريكة حياته . بل إن بعض الناس أضرب عن الزواج ، إذ لم يجد المرأة التي تصلح — في نظره — للقيام بأعباء الحياة الزوجية .

ولا بد من العودة إلى تعاليم الإسلام فيما يتصل بتربية المرأة وتنشئتها على الفضيلة والعفاف والاحتشام وترك التغالي في المهر وتكاليف الزواج .

(١) راجع فصل التغالي في المهور .

اختيار الزوجة

الزوجة سكن للزوج ، وحرث له ، وهي شريكة حياته ، وربة بيته ، وأم أولاده ، ومهوى فؤاده ، وموضع سره ونجواه .

وهي أهم ركن من أركان الأسرة ، إذ هي المنجبة للأولاد ، وعنها يرثون كثيراً من المزايا والصفات ، وفي أحضانها تتكون عواطف الطفل ، وتربى ملكاته ويتلقى لغته ، ويكتسب كثيراً من تقاليده وعاداته ، ويتعرف دينه ، ويتعود السلوك الاجتماعي .

من أجل هذا عني الإسلام باختيار الزوجة الصالحة ، وجعلها خير متاع ينبغي التطلع إليه والحرص عليه .

وليس الصلاح إلا المحافظة على الدين ، والتمسك بالفضائل ، ورعاية حق الزوج ، وحماية الأبناء ، فهذا هو الذي ينبغي مراعاته .

وأما ما عدا ذلك من مظاهر الدنيا ، فهو مما حَظَرَه الإسلام ونهى عنه إذا كان مجرداً من معاني الخير والفضل والصلاح .

وكثيراً ما يتطلع الناس إلى المال الكثير ، أو الجمال القاتن ، أو الجاه العريض ، أو النسب العريق ، أو إلى ما يعد من شرف الآباء ، غير ملاحظين كمال النفوس وحسن التربية . فتكون ثمرة الزواج مرة ، وتنتهي بتسائج ضارة .

لهذا يحلر الرسول صلى الله عليه وسلم من التزوج على هذا النحو ، فيقول « اياكم وخضراء الدّمن ، قيل : يا رسول الله وما خضراء الدّمن ؟ قال : المرأة الحسناء في المنبت السوء » (١) .

ويقول : « لا تزوجوا النساء لحسنهن ، فعسى حسنهن أن يرديهن ، ولا تزوجوهن لأموالهن ، فعسى أموالهن أن تطغيهن ، ولكن تزوجوهن على الدين ولأمة خرماء » (٢) ذات دين أفضل ، (٣) .

(١) رواه الدارقطني وقال : تفرد به الواقدي وهو ضعيف والدمن ما بقي من آثار الدمار ويستعمل ساداً .

(٢) الخرماء : المشقوقة الأذن والأذن .

(٣) هذا الحديث رواه عبد بن حميد . وفيه عبد الرحمن بن زياد الأفرقي ، وهو ضعيف .

ويخبر أن الذي يريد الزواج مبتغياً به غير ما يقصد منه من تكوين الأسرة ورعاية شؤونها ، فإنه يعامل بنقيض مقصوده ، فيقول : « من تزوج امرأة لئلا لم يَزِدْهُ اللهُ إلا فقراً ، ومن تزوج امرأة لحسبها لم يَزِدْهُ إلا دُعاة ، ومن تزوج امرأة ليغض بها بصره ، ويحصن فرجه ، أو يصل رحمه ، بارك الله له فيها وبارك لها فيه » . رواه ابن حبان في الضعفاء .

والقصد من هذا الحظر ألا يكون القصد الأول من الزواج هو هذا الاتجاه نحو هذه الغايات الدنيا ، فإنها لا ترفع من شأن صاحبها ولا تسمو به ، بل الواجب أن يكون الدين متوفراً أولاً ، فإن الدين هداية العقل والضمير .

ثم تأتي بعد ذلك الصفات التي يرغب فيها الإنسان بطبعه ، وتميل إليها نفسه . يقول الرسول صلى الله عليه وسلم : « تنكح المرأة لأربع : لملها ، ولحسبها ، ولجمالها ، ولدينها ، فاظفر بذات الدين تربت يداك » (١) . رواه البخاري ومسلم .

ويضع تحديداً للمرأة الصالحة ، وأنها الحميلة المطيعة البارة الأمينة ، فيقول : « خير النساء من إذا نظرت إليها سرتك ، وإذا أمرتها أطاعتك ، وإذا أقسمت عليها أبرتكَ ، وإذا غبت عنها حفظتكَ في نفسها ومالك » . رواه النسائي وغيره بسند صحيح .

ومن المزايا التي ينبغي توفرها في المرأة المخطوبة أن تكون من بيئة كريمة معروفة باعتدال المزاج ، وهندوء الأعصاب ، والبعد عن الانحرافات النفسية ، فإنها أجدر أن تكون حانية على ولدها ، راعية لحق زوجها .

خطب رسول الله صلى الله عليه وسلم « أم هانئ » فاعتلرت إليه بأنها صاحبة أولاد ، فقال : « خير نساء ركب الأبل صالِح نساء قريش ، أحناه (٢) على ولد في صغره . وأرعاه (٣) على زوج في ذات يده (٤) » .

(١) تربت يداك : اتصقت بالتراب ، وهو دعاء بالفقر على من لم يكن الدين من أهدائه .

(٢) أحناه : أكثره شفقة ، والحانية على ولدها : هي التي تقوم عليهم في حال يجهلهم ، فإذا تزوجت فليست بمحانية .

(٣) أراعاه : أحفظه وأصون لما له بالأمانة فيه والصيانة له وترك التحذير في الاتفاق .

(٤) ذات اليد : المال . يقال فلان قليل ذات اليد : أي قليل المال .

وطبيعة الأصل الكريم أن يتفرع عنه مثله ؛ يقول الرسول صلى الله عليه وسلم : « الناس معادن كعادن الذهب والفضة ، خيارهم في الجاهلية خيارهم في الإسلام إذا فقهوا » .

وهل ينتج الحطّيّ إلاّ وشيعة
ويغرس إلاّ في منابته النخل
خطب رجل امرأة لا يدانيها في شرفها فأنشدت :
بكي الحسب الزّاكي بعين غزيرة
من الحسب المنقوص أن يجمعا معا

ومن مقاصد الزواج الأولى إنجاب الأولاد ؛ فينبغي أن تكون الزوجة منجبة ، ويعرف ذلك بسلامة بدنها ، وبقياسها على مثيلاتها من أخواتها وعماتها وخالاتها .

خطب رجل امرأة عقيماً لا تلد ، فقال : يا رسول الله ، لاني خطبت امرأة ذات حسب ، وجمال وانها لا تلد ؛ فنهاه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقال : « تزوجوا الودود الودود ، فلاني مكائر بكم الأمم يوم القيامة » .
والودود هي المرأة التي تتودد إلى زوجها وتتجنب اليه ، وتبذل طاقتها في مرضاته .

والإنسان بطبيعته يعشق الجمال ويهواه ، ويشعر دائماً في قرارة نفسه بأنه فاقد لشيء من ذاته إذا كان الشيء الجميل بعيداً عنه . فإذا أحرزه واستولى عليه شعّر بسكن نفسي ، وارتواء عاطفي وسعادة ؛ ولهذا لم يسقط الإسلام الجمال من حسابه عند اختيار الزوجة ؛ ففي الحديث الصحيح : « إن الله جميل يحب الجمال » .

وخطب المغيرة بن شعبة امرأة ، فأخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال له : « لذهب فانظر إليها ، فانه أخرى أن يؤدم بينكما » . أي تلوم بينكما المودة والعشرة .

ونصح الرسول رجلاً خطب امرأة من الأنصار وقال له : « انظر إليها فان في أعين الأنصار شيئاً » .

وكان جابر بن عبد الله يختبئ لمن يريد التزوج بها ، ليتمكن من رؤيتها ، والنظر إلى ما يدعوهُ إلى الاقتران بها .

وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يرسل بعض النسوة ليتعرفن بعض ما يَخْفَى مِنَ العيوب ، فيقول لها : « شَمِّي فمها ، شَمِّي إبطيها ، انظري إلى عرقوبيها » .

ويستحسن أن تكون الزوجة بكرة ، فإن البكر ساذجة لم يسبق لها عهد بالرجال ، فيكون التزويج بها أدعى إلى تقوية عقدة النكاح ، ويكون حبها لزوجها ألصق بقلبها « فما الحب إلاَّ للحبيب الأول » .

ولما تزوج جابر بن عبد الله ثيباً قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : « هلاً بكرةً تلاعبها وتلاعبك ؟ » ،

فأخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن أباه قد ترك بنات صغيراً ، وهن في حاجة إلى رعاية امرأة تقوم على شؤونهن ، وأن الثيب أقدر على هذه الرعاية من البكر التي لم تدرب على تدبير المنزل .

ومما ينبغي ملاحظته أن يكون ثمة تقارب بين الزوج والزوجة من حيث السن والمركز الاجتماعي ، والمستوى الثقافي والاقتصادي ، فإن التقارب في هذه النواحي مما يعين على دوام العشرة ، وبقاء الألفة .

وقد خطب أبو بكر وعمر رضي الله عنهما فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : « إنها صغيرة » . فلما خطبها عليٌّ زوّجها إياه .

هذه بعض المعاني التي أرشد الإسلام إليها ، ليتخذها مريدو الزواج نبراساً يستضيئون به ، ، ويسيروا على هداه .

لو أننا لاحظنا هذه المعاني عند اختيارنا للزوجة لأمكن أن نجعل من بيوتنا جنة نعيم فيها الصغير ، ويسعد بها الزوج ، وتعد للحياة أبناء صالحين ، تحيا بهم أُممهم حياة طيبة كريمة .

اختيار الزوج

وعلى التَّوَلَّى أن يختار لكريمته ، فلا يزوجه إلا لمن له دين وخلق وشرف وحسن سميت ، فإن عاشرها عاشرها بمعروف ، وإن سرحها سرحها بإحسان .

قال الامام الغزالي في الاحياء : والاحتياط في حقها أهم ، لأنها رقيقة بالنكاح لا مخلص لها ، والزوج قادر على الطلاق بكل حال .

ومهما زوج ابنته ظالماً أو فاسقاً أو مبتدعاً أو شارب خمر ، فقد جنى على دينه وتعرض لسخط الله لما قطع من الرحم وسوء الاختيار .

قال رجل للحسن بن علي : إن لي بنتاً ، فمن ترى أن أزوجه لها ؟ قال : زوجها لمن يتقي الله ، فإن أحبها أكرمها ، وإن أبغضها لم يظلمها وقالت عائشة : النكاح رزق ، فلينظر أحدكم أين يضع كريمته .

وقال صلى الله عليه وسلم : « من زوج كريمته من فاسق فقد قطع رحمها » . رواه ابن حبان في الضعفاء من حديث أنس ، ورواه في الثقات من قول الشعبي بإسناد صحيح .

قال ابن تيمية : ومن كان مصراً على الفسوق لا ينبغي أن يزوج .

الخطبة

الخطبة : فعلة كفعلة وجلسة ، يقال : خطب المرأة يخطبها خطباً وخطبة : أي طلبها للزواج بالوسيلة المعروفة بين الناس ، ورجل خطاب : كثير التصرف في الخطبة ، والخطيب ، والخطاب ، والخطب ، الذي يخطب المرأة ، وهي خطبه وخطبته .

وخطب يخطب ، قال كلاماً يعظ به ، أو يمدح غيره ونحو ذلك .

والخطبة من مقدمات الزواج . وقد شرعها الله قبل الارتباط بعقد الزوجية ليتعرف كل من الزوجين صاحبه ، ويكون الاقدام على الزواج على هدى وبصيرة .

من تباح خطبتها :

لا تباح خطبة امرأة إلا إذا توافر فيها شرطان :

(الأول) أن تكون خالية من الموانع الشرعية التي تمنع زواجه منها في الحال.

(الثاني) ألا يسبقه غيره إليها بخطبة شرعية .

فإن كانت ثمة موانع شرعية ، كأن تكون محرمة عليه بسبب من أسباب التحريم المؤبدة أو المؤقتة ، أو كان غيره سبقه بخطبتها ، فلا يباح له خطبتها .

خطبة معتدة الغير :

تحرم خطبة المعتدة . سواء أكانت عدتها مدة وفاة أم عدة طلاق ، وسواء أكان الطلاق طلاقاً رجعياً أم بائناً .

فإن كانت معتدة من طلاق رجعي حرمت خطبتها ، لأنها لم تخرج عن عصمة زوجها . وله مراجعتها في أي وقت شاء .

وإن كانت معتدة من طلاق بائن حرمت خطبتها بطريق التصريح ، إذ حق الزوج لا يزال متعلقاً بها ، وله حق إعادتها بعقد جديد . ففي تقدم رجل آخر لخطبتها اعتداء عليه .

واختلف العلماء في التعريض بخطبتها ، والصحيح جوازه .

وإن كانت معتدة من وفاة فانه يجوز التعريض لخطبتها أثناء العدة دون التصريح ؛ لأن صلة الزوجية قد انقطعت بالوفاة ، فلم يبق للزوج حق يتعلق بزوجه التي مات عنها .

ولما حرمت خطبتها بطريق التصريح ؛ رعاية لحزن الزوجة وإحداها من جانب ، ومحافظة على شعور أهل الميت وورثته من جانب آخر .

يقول الله تعالى : «وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خُطْبَةِ النِّسَاءِ أَوْ أَكْنَنْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ» ، «عَلِمَ اللَّهُ أَنْكُمْ سَتَدُّ كُرُونَهُنَّ» ، وَلَكِنْ لَا تُوَاعِدُوهُنَّ مِرّاً ، إِلَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا ، وَلَا

تَعَزَّمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ . وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي أَنْفُسِكُمْ فَاحْذَرُوهُ .

والمراد بالنساء ، المعتدات لوفاء أزواجهن ؛ لأن الكلام في هذا السياق . ومعنى التعريض أن يذكر المتكلم شيئاً يدل به على شيء لم يذكره . مثل أن يقول : « إني أريد التزوج » و « لوددتُ أن يُيسِّرَ الله لي امرأة صالحة » ، أو يقول : « إن الله لسائقٌ لك خيراً » . والهدية إلى المعتدة جائزة ، وهي من التعريض .

وجائز أن يمدح نفسه ، ويذكر مآثره على وجه التعريض بالزواج وقد فعله أبو جعفر محمد بن علي بن حسين .

قالت سَكِينَةُ بنت حَنْظَلَةَ : استأذن علي بن محمد عليّ ولم تنقُصِ عدتي من مهلك^(١) زوجي . فقال : قد عرفتِ قرابتي من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقرابتي من علي ، وموضعي في العرب .

قلت : غفر الله لك يا أبا جعفر ، إنك رجل يؤخذ عنك ؛ تحطِبتني في عدتي ؟

قال : إنما أخبرتكِ بقرابتي من رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن عليّ . وقد دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم على أم سلمة وهي متأبئة^(٢) من أبي سلمة ، فقال : « لقد عَلِمْتُ أني رسول الله وخيرته ، وموضعي في قومي » . وكانت تلك خطبة . رواه الدارقطني^(٣) .

وخلاصة الآراء أن التصريح بالخطبة حرام لجميع المعتدات ، والتعريض مباح للبائن والمعتدة من الوفاة ؛ وحرام في المعتدة من طلاق رجعي . وإذا صرح بالخطبة في العدة ولكن لم يعقد عليها إلا بعد انقضاء عدتها فقد اختلف العلماء في ذلك .

قال مالك : يفارقها . دخل بها أم لم يدخل .

(١) مهلك : أي هلاك .

(٢) متأبئة : أي أنها إم .

(٣) الحديث منقطع ، لأن محمد بن علي الباقر لم يدرك النبي صلى الله عليه وسلم .

وقال الشافعي : صح العقد وان ارتكب النهي الصريح المذكور لاختلاف الجهة .

واتفقوا على أنه يَفَرَّقُ بينهما لو وقع العقد في العدة ودخل بها .
وهل تحل له بعد أم لا ؟

قال مالك ، والليث ، والأوزاعي : لا يحل له زواجها بعد .

وقال جمهور العلماء : بل يحلُّ له إذا انقضت العدة أن يتزوجها إذا شاء .
الخطبة على الخطبة :

يَحْرُمُ على الرجل أن يخطب على خطبة أخيه ، لما في ذلك من اعتداء على حق الخاطب الأول وإساءة إليه ، وقد ينجم عن هذا التصرف الشقاق بين الأسر ، والاعتداء الذي يروِّع الآمنين .

فمن عقبة بن عامر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « المؤمنُ أخو المؤمن » ، فلا يحلُّ له أن يبتاع على بيع أخيه ، ولا يخطب على خطبة أخيه (١) حتى يذر (٢) . رواه أحمد ومسلم .

ومحل التحريم ما إذا صرحت المخطوبة بالاجابة ، وصرح وليها الذي أذنت له ، حيث يكون إذنه معتبراً .

وتجوز الخطبة لو وقع التصريح بالرد ، أو وقعت الاجابة بالتعريض ، كقولها : لا رغبة عنك . أو لم يعلم الثاني بخطبة الأول ، أو لم تقبل وترفض ، أو أذن الخاطب الأول للثاني .

وحكى الترمذي عن الشافعي في معنى الحديث : إذا خطب المرأة فرضيت به وركنت إليه ؟ فليس لأحد أن يخطب على خطبته .

فإذا لم يعلم برضاها ولا ركونها ، فلا بأس أن يخطبها .

(١) مفهوم لفظ الأخ معطل : لأنه خرج مخرج الغالب ، فتحرم الخطبة على الكافر والفاسق .
وأخذ بالمفهوم بعض الشافعية والأوزاعي ، وجوزوا الخطبة على خطبة الكافر . قال الشوكاني : وهو الظاهر .

(٢) يذر : يترك .

وإذا خطبها الثاني بعد إجابة الأول وعقد عليها أئيم والعقد صحيح لأن
النهى عن الخطبة ، وليست شرطاً في صحة الزواج ، فلا يفسخ بوقوعها غير
صحيحة .

وقال داود : إذا تزوجها الخاطب الثاني فسخ العقد قبل الدخول وبعده .
النظر الى المخطوبة :

مما يربط الحياة الزوجية ويجعلها محفوفة بالسعادة محوطة بالهناء ، أن ينظر
الرجل إلى المرأة قبل الخطبة ليعرف جمالها الذي يدعوه إلى الإقدام على الاقتران
بها ، أو قبْحِها الذي يصرفه عنها إلى غيرها .
والحازم لا يدخل مدخلاً حتى يعرف خيره من شره قبل الدخول فيه ،
قال الأعمش : كل تزويج يقع على غير نظر فأخبره هم وغم .
وهذا النظر ندب اليه الشرع ، ورغب فيه :

١ - فعن جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إذا
خطب أحدكم المرأة ، فإن استطاع أن ينظر منها إلى ما يدعوه إلى نكاحها ؛
فليفعل » .

قال جابر : فخطبتُ امرأة من بني سَلَمَةَ ، فكنت أختي لها ^(١) حتى رأيت
منها بعض ما دعاني إليها . رواه أبو داود .

٢ - وعن المغيرة بن شعبه : أنه خطب امرأة ، فقال له رسول الله صلى
الله عليه وسلم : « أنظرتَ إليها ؟ » قال : لا ، قال : « أنظر إليها ، فإنه أحرى
أن يؤدم بينكما » ، أي أجدر أن يدوم الوفاق بينكما .
رواه النسائي وابن ماجه والترمذي وحسَّنه .

٣ - وعن أبي هريرة رضي الله عنه : أن رجلاً خطب امرأة من الأنصار ،
فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أنظرتَ إليها ؟ » قال : لا ، قال :
« فاذنب فانظر إليها ، فإن في أعين الأنصار شيئاً ^(٢) » .

(١) فيه دليل على أنه ينظر إليها على فقلتها وإن لم تأذن له .

(٢) قيل صغر أو عثم .

المواضع التي ينظر إليها :

ذهب الجمهور من العلماء إلى أن الرجل ينظر إلى الوجه والكفين لا غير ، لأنه يستدل بالنظر إلى الوجه على الجمال أو الدمامة ، وإلى الكفين على خصوبة البدن أو عدمها .

وقال داود : ينظر إلى جميع البدن .

وقال الأوزاعي : ينظر إلى مواضع اللحم .

والأحاديث لم تُعَيِّن مواضع النظر ، بل أطلقت لينظر إلى ما يحصل له المقصود بالنظر إليه^(١) .

والدليل على ذلك ما رواه عبد الرزاق وسعيد بن منصور : أن عمر خطب إلى عليّ عليه السلام أمّ كلثوم ، فذكر له صغرها ، فقال : أبعث بها إليك ، فإن رضيت فهي امرأتك ، فأرسل إليها ، فكشف عن ساقها ، فقالت : لولا أنك أمير المؤمنين لصككت عينيك .

وإذا نظر إليها ولم تعجبه فليسكت ولا يقل شيئاً ، حتى لا تتأذى بما يُذكر عنها ، ولعل الذي لا يعجبه منها قد يعجب غيره .

نظر المرأة إلى الرجل :

وليس هذا الحكم مقصوراً على الرجل ، بل هو ثابت للمرأة أيضاً . فلها أن تنظر إلى خاطبها فانه يعجبها منه مثل ما يعجبها منها .

قال عمر : لا تزوجوا بناتكم من الرجل اللميم ، فانه يعجبهن منهم بما يعجبهم منهن .

التعرف على الصفات :

هذا بالنسبة للنظر الذي يعرف به الجمال من القبح ، وأما بقية الصفات الخلقية فتعرف بالوصف والاستيصال ، والتحري ممن خالطوهما بالمعاشرة أو الجوار ، أو بواسطة بعض أفراد ممن هم موضع ثقته من الأقرباء كالأم ، والأخت .

(١) فتح العلام ج ٢ ص ٨٩

وقد بعث النبي صلى الله عليه وسلم أم سلمة إلى امرأة فقال : « انظري إلى عرقوبها وشمي معافئها^(١) . » وفي رواية « شمي عوارضها^(٢) » رواه أحمد والحاكم والطبراني والبيهقي .

قال الغزالي في الأحياء : ولا يستوصف في أخلاقها وجمالها إلا من هو بصير صادق ، خبير بالظاهر والباطن . ولا يميل إليها فيفرط في الثناء ، ولا يحسدها فيقصّر ، فالطباع ماثلة في مبادئ الزواج ، ووصف المزوجات إلى الافراط أو التفريط .

وقل من يصدق فيه ويقتصد ، بل الخلداع والاغراء أغلب . والاحتياط فيه مهم لمن يخشى على نفسه التشوف إلى غير زوجته .

حظر الخلوة بالمخطوبة :

يحرم الخلوة بالمخطوبة ، لأنها محرمة على الخاطب حتى يعقد عليها . ولم يرد الشرع بغير النظر ، فبقيت على التحريم ، ولأنه لا يؤمن مع الخلوة موقعة ما نهى الله عنه .

فإذا وجد محرم جازت الخلوة ، لامتناع وقوع المعصية مع حضوره . فعن جابر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يخلون^٣ بامرأة ليس معها ذو محرم منها ، فإن ثالثهما الشيطان » .

وعن عامر بن ربيعة رضي الله عنه ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا يخلون^٤ رجل بامرأة لا تحل له ، فإن ثالثهما الشيطان إلا محرم » . رواهما أحمد .

خطر التهاون في الخلوة وضرره :

درج كثير من الناس على التهاون في هذا الشأن ، فأباح لابنته أو قريبتة

(١) معافئها ناحيتها المتق .

(٢) العوارض : الأسنان في عرض الفم ، وهي ما بين الأسنان والاضراس وواحدها عارض . والمراد اختبار راحة الفم .

أن تخالط خطيبها وتخالو معه دون رقابة ، وتذهب معه حيث يريد من غير إشراف .

وقد نتج عن ذلك أن تعرضت المرأة لضياح شرفها وفساد عفافها وإهدار كرامتها .

وقد لا يتم الزواج فتكون قد أضافت إلى ذلك فوات الزواج منها .
وعلى النقيض من ذلك طائفة جامدة لا تسمح للخطاب أن يرى بناتها عند الخطبة ، وتأبى إلا أن يرضى بها ، ويعقد عليها دون أن يراها أو تراه إلا ليلة الزفاف .

وقد تكون الرؤية مفاجئة لهما غير متوقعة ، فيحدث ما لم يكن مقدراً من الشقاق والفراق .

وبعض الناس يكتفي بعرض الصورة الشمسية ، وهي في الواقع لا تدل على شيء يمكن أن يُطمئن ، ولا تصور الحقيقة تصويراً دقيقاً .
وخير الأمور هو ما جاء به الإسلام ، فإن فيه الرعاية لحق كلا الزوجين في رؤية كل منهما الآخر ، مع تجنب الخلوة ، حماية للشرف ، وصيانة للعرض .

العدول عن الخطبة وأثره :

الخطبة مقدمة تسبق عقد الزواج ، وكثيراً ما يعقبها تقديم المهر كله أو بعضه ، وتقديم هدايا وهبات^(١) ، تقوية للصلات ، وتأكيذاً للعلاقة الجديدة .

وقد يحدث أن يعدل الخطاب ، أو المخطوبة ، أو هما معاً عن إتمام العقد ، فهل يجوز ذلك ؟ وهل يُردُّ ما أُعطيَ للمخطوبة ؟
إن الخطبة مجرد وعد بالزواج ، وليست عقداً ملزماً ، والعدول عن إنجازها حق من الحقوق التي يملكها كل من المتواعدين .

ولم يجعل الشارع لاختلاف الوعد عقوبة مادية يجازي بمقتضاها المخلف ،

(١) الشبكة .

وإن عَدَّ ذلك خلقاً ذميماً ، ووصفه بأنه من صفات المنافقين ، إلا إذا كانت هناك ضرورة ملزمة تقتضي عدم الوفاء .

ففي الصحيح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : « آية المنافق ثلاث : إذا حدث كذب ، وإذا وعد أخلف ، وإذا أُوْتِمِنَ خان » .

ولما حضرت الوفاة « عبد الله بن عمر » قال : انظروا فلاناً « لرجل من قريش » ، فاني قلت له في ابنتي قولاً كشبه العِدَّةِ ، وما أحب أن ألقى الله بثلث النفاق ، وأشهدكم أني قد زوجته^(١) .

وما قدمه الخاطب من المهر فله الحق في استرداده ، لإلأنه دُفِعَ في مقابل الزواج ، وعوضاً عنه .

وما دام الزواج لم يوجد ، فإن المهر لا يُستحق شيء منه ، ويجب رده إلى صاحبه ؛ إذ أنه حق خالص له .

وأما الهدايا فحكمها حكم الهبة ؛ والصحيح أن الهبة لا يجوز الرجوع فيها إذا كانت تبرعاً محضاً لا لأجل العوض . لأن الموهوب له حين قبض العين الموهوبة دخلت في ملكه ، وجاز له التصرف فيها ؛ فرجوع الواهب فيها انتزاع للملكه منه بغير رضاه . وهذا باطل شرعاً وعقلاً^(٢) .

فإذا وهب ليتعوض من هبته ويثاب عليها فلم يفعل الموهوب له ، جاز له الرجوع في هبته ؛ وللواهب هنا حق الرجوع فيما وهب ، لأن هبته على جهة المعاوضة ، فلما لم يتم الزواج كان له حق الرجوع فيما وهب ؛ والأصل في ذلك :

١ - ما رواه أصحاب السنن ، عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا يَحِلُّ لرجل أن يُعْطِيَ عطيّة ، أو يَهَبَ هبةً فيرجع فيها ، إلا الوالد فيما يعطي ولده » .

٢ - ورووا عنه أيضاً ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « العائد في هبته كالعائد في قبته » .

(١) تذكرة الحفاظ .

(٢) اعلام الموقعين جزء ٢ ص ٥٠ .

٣ - وعن سالم عن أبيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : « من وهب هبة فهو أحق بها ما لم يشب منها » أي يعوض عنها .
وطريقة الجمع بين هذه الأحاديث هي ما ذكره « اعلام الموقعين » قال :
ويكون الواهب الذي لا يحل له الرجوع هو من وهب تبرعاً محضاً لا لأجل العوض ، والواهب الذي له الرجوع هو مَنْ وهب ليتعوض من هبته ، ويثاب منها ، فلم يفعل الموهوب له ، وتُسعمل سنن رسول الله كلها ، ولا يُضرب بعضها ببعض .

رأي الفقهاء :

إلا أن العمل الذي جرى عليه القضاء بالمحاكم : تطبيق المذهب الحنفي الذي يرى أن ما أهده الخاطب لمخطوبته له الحق في استرداده. إن كان قائماً على حالته لم يتغير .

فالأسورة ، أو الخاتم ، أو العقد ، أو الساعة ، ونحو ذلك يُرد إلى الخاطب إذا كانت موجودة .

فإن لم يكن قائماً على حالته ، بأن فقد أو بيع أو تغير بالزيادة ، أو كان طعاماً فأكل ، أو قماشاً فتخييط ثوباً ؛ فليس للخاطب الحق في استرداد ما أهده أو استرداد بدل منه .

وقد حكمت محكمة طنطا الابتدائية الشرعية حكماً نهائياً بتاريخ ١٣ يوليو سنة ١٩٣٣ . وقررت فيه القواعد الآتية :

١ - ما يُقدم من الخاطب لمخطوبته ، مما لا يكون محلاً لورود العقد عليه ؛ يعتبر هدية .

٢ - الهدية كالهبة ؛ حكماً ومعنى .

٣ - الهبة عقد تمليك يتم بالقبض .

وللموهوب له أن يتصرف في العين الموهوبة بالبيع والشراء وغيره ، ويكون تصرفه نافذاً .

٤ - هلاك العين أو استهلاكها مانع من الرجوع في الهبة .

٥ - ليس للواهب إلا طلب رد العين إن كانت قائمة .

وللمالكية في ذلك تفصيل بين أن يكون العدول من جهته أو جهتها :

فإن كان العدول من جهته فلا رجوع له فيما أهداه ؛ وإن كان العدول من جهتها فله الرجوع بكل ما أهداه ، سواء أكان باقياً على حاله ، أو كان قد هلك ، فيرجع ببذله إلا إذا كان عُرِفَ أو شرط ، فيجب العمل به .
وعند الشافعية ترد الهدية سواء أكانت قائمة أم هالكة ؛ فإن كانت قائمة ردت هي ذاتها ، وإلا ردت قيمتها . وهذا المذهب قريب مما ارتضيناه .

عقد الزواج

الركن الحقيقي للزواج هو رضا الطرفين ، وتوافق ارادتهما في الارتباط . ولما كان الرضا ونوافق الارادة من الأمور النفسية التي لا يُطلع عليها ، كان لا بد من التعبير الدال على التصميم على إنشاء الارتباط وإيجاده .
ويتمثل التعبير فيما يجري من عبارات بين المتعاقدين . فما صدر أولاً من أحد المتعاقدين للتعبير عن ارادته في إنشاء الصلة الزوجية يسمى إيجاباً ، ويقال : أنه أوجب .

وما صدر ثانياً من المتعاقد الآخر من العبارات الدالة على الرضا والموافقة يسمى قبولاً .

ومن ثم يقول الفقهاء :

إن أركان الزواج « الإيجاب ، والقبول » .

شروط الإيجاب والقبول (١) :

ولا يتحقق العقد وترتب عليه الآثار الزوجية ، إلا إذا توافرت فيه الشروط الآتية :

١ - تمييز المتعاقدين : فإن كان أحدهما مجنوناً أو صغيراً لا يميز فإن الزواج لا ينعقد .

٢ - اتحاد مجلس الإيجاب والقبول ؛ بمعنى ألا يفصل بين الإيجاب والقبول بكلام أجنبي ، أو بما يعد في العرف إغراضاً وتشاغلاً عنه بغيره .

(١) وتسمى شروط الانعقاد .

ولا يشترط أن يكون القبول بعد الإيجاب مباشرة . فلو طال المجلس وتراخى القبول عن الإيجاب ، ولم يصدر بينهما ما يدل على الإعراض ؛ فالمجلس متحد .

وإلى هذا ذهب الأحناف والحنابلة .

وفي المغني : إذا تراخى القبول عن الإيجاب صح ، ما دام في المجلس ، ولم يتشاعلا عنه بغيره

لأن حكم المجلس حكمُ حالة العقد ، بدليل القبض فيما يشترط القبض فيه ، وثبوت الخيار في عقود المعاوضات .

فلن نفرقا قبل القبول بطل الإيجاب ، فإنه لا يوجد معناه ، فان الاعراض قد وجد من جهته بالتفرق ؛ فلا يكون مقبولا .

وكذلك ان تشاعلا عنه بما يقطعه : لأنه معرض عن العقد أيضاً بالاشتغال عن قبوله .

روي عن أحمد ، في رجل مشى إليه قوم ، فقالوا له : زوج فلاناً . قال : قد زوجته على ألف . فرجعوا إلى الزوج فأخبروه ، فقال : قد قبلت ، هل يكون هذا نكاحاً . قال : نعم .

ويشترط الشافعية الفور .

قالوا : فان فصل بين الإيجاب والقبول بخطبة بأن قال الولي : زوجتك ، وقال الزوج : بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله ، قبلتُ نكاحها ؛ فقيه وجهان :

(أحدهما) وهو قول الشيخ أبي حامد الاسفراييني ، أنه يصح ؛ لأن الخطبة مأمور بها للعقد ، فلم تمنع صحته : كالتيتم بين صلاتي الجمع .

(والثاني) لا يصح ؛ لأنه فصل بين الإيجاب والقبول . فلم يصح . كما لو فصل بينهما بغير الخطبة .

ويخالف التيمم فإنه مأمور به بين الصلاتين ، والخطبة مأمور بها قبل العقد . وأما مالك ، فأجاز التراخي والسير بين الإيجاب والقبول .

وسبب الخلاف ، هل من شرط الانعقاد وجود القبول من المتعاقدين في

وقت واحد معاً ؟ أم ليس ذلك من شرطه ؟

٣ - ألا يخالف القبول الإيجاب إلا إذا كانت المخالفة إلى ما هو أحسن للموجب ؛ فانها تكون أبلغ في الموافقة .

فإذا قال الموجب : زوجتك ابنتي فلانة ، على مهر قدره مائة جنيه ، فقال القابل : قبلت زواجها على مائتين ، انعقد الزواج ؛ لاشتغال القبول على ما هو أصلح .

٤ - سماع كل من المتعاقدين بعضهما من بعض ما يفهم أن المقصود من الكلام هو إنشاء عقد الزواج ، وان لم يفهم منه كل منهما معاني مفسردات العبارة ؛ لأن العبرة بالمقاصد والنيات .

الفاظ الانعقاد : (١)

ينعقد الزواج بالألفاظ التي تؤدي اليه باللغة التي يفهمها كل من المتعاقدين ، متى كان التعبير الصادر عنهما دالاً على إرادة الزواج ، دون لبس أو إبهام . قال شيخ الإسلام ابن تيمية : وينعقد النكاح بما عده الناس نكاحاً بأي لغة ولفظ وفعل كان . ومثله كل عقد (٢) .

وقد وافق الفقهاء على هذا بالنسبة للقبول ، فلم يشترطوا اشتقاقه من مادة خاصة ، بل يتحقق بأي لفظ يدل على الموافقة أو الرضا ، مثل : قبلت ، وافقت . أمضيت ، نفذت .

أما الإيجاب فإن العلماء متفقون على أنه يصح بلفظ النكاح والتزويج ، وما اشتق منهما مثل : زوجتك ، أو أنكحتك : لدلالة هذين اللفظين صراحة على المقصود .

واختلفوا في انعقاده بغير هذين اللفظين ، كلفظ الهبة أو البيع أو التملك أو الصدقة .

فأجازه الأحناف (٣) و«الثوري» و«أبو ثور» و«أبو عبيد» و«أبو داود» .

(١) الإيجاب والقبول .

(٢) الاختيارات العلمية ص ١١٩ .

(٣) قاعدة الأحناف ان عقد الزواج ينعقد بكل لفظ موضوع لتسليك العين في الحال بصفة دائمة . =

لأنه عقد يعتبر فيه النية ، ولا يشترط في صحته اعتبار اللفظ المخصوص ؛ بل المعتبر فيه أي لفظ اتفق إذا فهم المعنى الشرعي منه : أي إذا كان بينه وبين المعنى الشرعي مشاركة ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم زوج رجلاً امرأة فقال : « قد ملكتُكها بما معك من القرآن » . رواه البخاري .

ولأن لفظ الهبة انعقد به زواج النبي صلى الله عليه وسلم ، فكذلك ينعقد به زواج أمته ، قال الله تعالى : « يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ اللَّاتِي آتَيْتَ أَجُورَهُنَّ » إلى قوله : « وَأَمْرًا مُؤْمِنَةً إِنْ وَهَبْتَ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ » .

ولأنه أمكن تصحيحه بمجازه ، فوجب تصحيحه ؛ كإيقاع الطلاق بالكنايات .

وذهب الشافعي وأحمد وسعيد بن المسيب وعطاء إلى أنه لا يصح إلا بلفظ الترويج أو الانكاح وما اشتق منهما ؛ لأن ما سواهما من الألفاظ كالتملك والهبة لا يأتي على معنى الزواج ؛ ولأن الشهادة عندهم شرط في الزواج ، فإذا عقد بلفظ الهبة لم تقع على الزواج .

العقد بغير اللغة العربية :

اتفق الفقهاء على جواز عقد الزواج بغير اللغة العربية إذا كان العاقدان أو أحدهما لا يفهم العربية .

واختلفوا فيما إذا كانا يفهمان العربية . ويستطيعان العقد بها :

قال ابن قدامة في المغني : ومن قدر على لفظ النكاح بالعربية لم يصح بغيرها ، وهذا أحد قولي الشافعي .

وعند أبي حنيفة ينعقد ؛ لأنه أتى بلفظه الخاص فانعقد به ؛ كما ينعقد بلفظ العربية :

- فلا ينعقد بلفظ الإحلال أو الإباحة . لأنه ليس فيها ما يدل على التملك .
ولا بلفظ الإعارة والإجارة ، لأن الحاصل بكل منهما تملك منفعة العين .
ولا بلفظ الوصية لأنها موضوعة لإفادة الملك بعد الموت .

ولنا : انه عدل عن لفظ الانكاح والتزويج مع القدرة فلم يصح كلفظ الاحلال .

فأما من لا يحسن العربية فيصح منه عقد النكاح بلسانه ؛ لأنه عاجز عما سواه فسقط عنه : كالأخرس ، ويحتاج أن يأتي بمعناها الخاص بحيث يشتمل على معنى اللفظ العربي ، وليس على من لا يحسن العربية تعلم ألفاظ النكاح بها . وقال أبو الخطاب : عليه أن يتعلم ؛ لأن ما كانت العربية شرطاً فيه لزمه أن يتعلمها مع القدرة ، كالتكبير .

ووجه الأول أن النكاح غير واجب ، فلم يجب تعلم أركانه بالعربية كالبيع بخلاف التكبير .

فان كان أحد المتعاقدين يحسن العربية دون الآخر أتى الذي يحسن العربية بها ، والآخر يأتي بلسانه .

فان كان أحدهما لا يحسن لسان الآخر احتاج أن يعلم أن اللفظة التي أتى بها صاحبه لفظة الانكاح أن يخبره بذلك ثقة يعرف اللسانين جميعاً .

والحق الذي يبلو لنا أن هذا تشدد ، ودين الله يسر ، وسبق أن قلنا : إن الركن الحقيقي هو الرضا . والإيجاب والقبول ما هما إلا مظهران لهذا الرضا ودليلان عليه .

فلذا وقع الإيجاب والقبول كان ذلك كافياً ، مهما كانت اللغة التي أديا بها .

قال ابن تيمية : انه « أي النكاح » وان كان قرينة ، فأنما هو كالعقود والصدقة ، لا يتعين له لفظ عربي ولا عجمي .

ثم ان الأعجمي إذا تعلم العربية في الحال ربما لا يفهم المقصود من ذلك اللفظ ، كما يفهم من اللغة التي اعتادها .

نعم . لو قيل : تكره العقود بغير العربية لغير حاجة ، كما يكره سائر أنواع الخطاب بغير العربية لغير حاجة ، لكان متوجهاً .

كما روي عن مالك وأحمد والشافعي ما يدل على كراهية اعتياد المخاطبة بغير العربية لغير حاجة .

زواج الأخرس :

ويصح زواج الأخرس بإشارته إن فهمت كما يصح بيعه ، لأن الإشارة معنى مُفْهِم . وإن لم تفهم إشارته لا يصح منه ؛ لأن العقد بين شخصين ؛ ولا بد من فهم كل واحد منهما ما يصدر من صاحبه^(١)

عقد الزواج للغائب :

إذا كان أحد طرفي العقد غائباً وأراد أن يعقد الزواج فعليه أن يرسل رسولا أو يكتب كتاباً إلى الطرف الآخر يطلب الزواج .
وعلى الطرف الآخر - إذا كان له رغبة في القبول - أن يحضر الشهود ويسمعهم عبارة الكتاب أو رسالة الرسول ؛ ويشهدهم في المجلس على أنه قبل الزواج . ويعتبر القبول مقيداً بالمجلس .

شروط صيغة العقد

اشترط الفقهاء لصيغة الإيجاب والقبول : أن تكون بلفظين وضعاً للماضي ، أو وضع أحدهما للماضي والآخر للمستقبل .
فمثال الأول : أن يقول العاقد الأول : زوّجتك ابني . ويقول القابل : قبلت .
ومثال الثاني : أن يقول الخاطب أزوجك ابني ، فيقول له : قبلت .
ولأنما اشترطوا ذلك ؛ لأن تحقق الرضا من الطرفين وتوافق إرادتهما هو الركن الحقيقي لعقد الزواج ، والإيجاب والقبول مظهران لهذا الرضا كما تقدم .
ولا بد فيهما من أن يدلّا دلالة قطعية على حصول الرضا وتحققه فعلاً وقت العقد .

والصيغة التي استعملها الشارع لإنشاء العقود هي صيغة الماضي ، لأن دلالتها على حصول الرضا من الطرفين قطعية . ولا تحتل أي معنى آخر .

(١) جاء في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والاجراءات المتعلقة بها مادة ١٢٨ اقرار الأخرس يكون بإشارته الممهودة . ولا يعتبر إقراره بالإشارة إذا كان يمكنه الإقرار بالكتابة .

بخلاف الصبيغ الدالة على الحال أو الاستقبال، فإنها لا تدل قطعاً على حصول الرضا وقت التكلم .

فلو قال أحدهما : أزوجك ابنتي . وقال الآخر : أقبل ؛ فإن الصيغة منهما لا ينعقد بها الزواج ، لاحتمال أن يكون المراد من هذه الألفاظ مجرد الوعد .

والوعد بالزواج مستقبلاً ليس عقداً له في الحال ؛ ولو قال الخاطب : زوجني ابنتك ، فقال الآخر : زوجتها لك ، انعقد الزواج ؛ لأن صيغة 'زوجني' دالة على معنى التوكيل ، والعقد يصح أن يتولاه واحد عن الطرفين .

فإذا قال الخاطب : زوجني ، وقال الطرف الآخر : قبلت ، كان مؤدى ذلك أن الأول وكل الثاني ، والثاني أنشأ العقد عن الطرفين بعبارته .

اشتراط التنجيز في العقد :

كما اشترطوا أن تكون منجزة : أي أن الصيغة التي يعقد بها الزواج يجب أن تكون مطلقة غير مقيدة بأي قيد من القيود، مثل أن يقول الرجل للخاطب : زوجتك ابنتي ؛ فيقول الخاطب : قبلت . فهذا العقد منجز .

ومنى استوفى شروطه صح وترتبت عليه آثاره .

ثم إن صيغة العقد قد تكون معلقة على شرط ، أو مضافة إلى زمن مستقبل أو مقرونة بوقت معين ، أو مقترنة بشرط ، فهي في هذه الأحوال لا ينعقد بها العقد . واليك بيان كل على حدة .

(١) الصيغة المعلقة على شرط :

وهي أن يجعل تحقق مضمونها معلقاً على تحقق شيء آخر بأداة من أدوات التعليق : مثل أن يقول الخاطب : إن التحقت بالوظيفة تزوجت ابنتك ، فيقول الأب : قبلت ؛ فإن الزواج بهذه الصيغة لا ينعقد ، لأن إنشاء العقد معلق على شيء قد يكون ، وقد لا يكون في المستقبل .

وعقد الزواج يفيد ملك المتعة في الحال ، ولا يترأخى حكمه عنه ، بينما

الشرط - وهو الالتحاق بالوظيفة - معلوم حال التكلم ، والمعلق على المعلوم معلوم . فلم يوجد زواج .

أما إذا كان التعليق على أمر محقق في الحال فإن الزواج ينقصد ، مثل أن يقول : إن كانت ابتك سنّها عشرون سنة تزوجتها . فيقول الأب : قبلت . وسنّها فعلاً عشرون سنة .

وكذلك إن قالت : إن رضي أبي تزوجتك ؛ فقال الخاطب ؛ قبلت ؛ وقال أبوها في المجلس : رضيت .

إذ أن التعليق في هذه الحال صوري ، والصيغة في الواقع منجزة .

(٢) الصيغة المضافة إلى زمن مستقبل :

مثل أن يقول الخاطب : تزوجت ابتك غداً أو بعد شهر : فيقول الأب : قبلت ؛ فهذه الصيغة لا ينقصد بها الزواج ، لا في الحال ، ولا عند حلول الزمن المضاف إليه ؛ لأن الإضافة إلى المستقبل تنافي عقد الزواج الذي يوجب تملك الاستمتاع في الحال .

(٣) الصيغة المقرنة بتوقيت العقد بوقت معين :

كأن يتزوج مدة شهر ، أو أكثر ، أو أقل فإن الزواج لا يحل ، لأن المقصود من الزواج دوام المعاشرة للتوالد ، والمحافظة على النسل ، وتربية الأولاد .

ولهذا حكّم الفقهاء على زواج المتعة والتحليل بالبطلان ، لأنه يقصد بالأول مجرد الاستمتاع الوقي ، ويقصد بالثاني تحليل الزوجة لزوجها الأول . وإليك تفصيل القول في كل منهما :

زواج المتعة

ويسمى الزواج المؤقت ، والزواج المنقطع ؛ وهو أن يفقد الرجل على المرأة يوماً أو اسبوعاً أو شهراً .

وسمي بالمتعة . كأن لرجل ينتفع ويتبلغ بالزواج ويتمتع إلى الأجل الذي

وقته . وهو زواج متفق على تحريمه بين أئمة المذاهب . وقالوا : انه إذا انعقد يقع باطلاً^(١) واستدلوا على هذا :

(أولاً) : ان هذا الزواج لا تتعلق به الأحكام الواردة في القرآن بصدد الزواج ، والطلاق ، والعدة ، والميراث .، فيكون باطلاً كغيره من الأنكحة الباطلة .

(ثانياً) : أن الأحاديث جاءت مصرحة بتحريمه .

فمن سبيرة الجهني : أنه غزا مع النبي صلى الله عليه وسلم في فتح مكة فأذن لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم في متعة النساء .

قال : فلم يخرج منها حتى حرمها رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وفي لفظ رواه ابن ماجه : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حرم المتعة فقال : « يا أيها الناس إني كنت أذنت لكم في الاستمتاع ، ألا وإن الله قد حرمها إلى يوم القيامة » .

وعن علي رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن متعة النساء يوم خيبر ، وعن لحوم الحمر الأهلية^(٢) .

(ثالثاً) : أن عمر رضي الله عنه حرمها وهو على المنبر أيام خلافته ، وأقره الصحابة رضي الله عنهم وما كانوا ليقروه على خطأ لو كان مخطئاً .

(رابعاً) : قال الخطابي : تحريم المتعة كالاجماع إلا عن بعض الشيعة ؛

(١) ويرى زفر إذا نص على توقيته بمدة . فالنكاح صحيح ويسقط شرط التوقيت . هذا إذا حصل العقد بلفظ التزويج فإن حصل بلفظ المتعة فهو موافق للجماعة على البطلان .

(٢) الصحيح أن المتعة إنما حرمت عام الفتح لأنه قد ثبت في صحيح مسلم أنهم استمتعوا عام الفتح مع النبي صلى الله عليه وسلم باذنه ولو كان التحريم زمن،خير لزم النسخ مرتين . وهذا لا عهد بمثله في الشريعة البتة ولا يقع مثله فيها .

ولهذا اختلف أهل العلم في هذا الحديث فقال قوم فيه تقديم وتأخير وتقديره : ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن لحوم الحمر الأهلية يوم خيبر وعن متعة النساء . ولم يذكر الوقت الذي نهى عنها فيه ، وقد بينه حديث مسلم ، وأنه كان عام الفتح . اما الامام الشافعي فقد حمل الأمر على ظاهره فقال : لا أعلم شيئاً أحله الله ثم حرمه ، ثم أحله ثم حرمه ، الا المتعة .

ولا يصح على قاعدتهم في الرجوع في المخالفات إلى علي ؛ فقد صح عن علي^٢ أنها نسخت .

ونقل البيهقي عن جعفر بن محمد أنه سئل عن المتعة، فقال: هي الزنا بعينه.

(خامساً) : ولأنه يقصد به قضاء الشهوة ، ولا يقصد به التنازل ، ولا المحافظة على الأولاد ؛ وهي المقاصد الأصلية للزواج ؛ فهو يشبه الزنا من حيث قصد الاستمتاع دون غيره .

ثم هو يضر بالمرأة ؛ إذ تصبح كالسلعة التي تنتقل من يد إلى يد ، كما يضر بالأولاد ؛ حيث لا يجدون البيت الذي يستقرون فيه ، ويتعهدهم بالتربية والتأديب .

وقد روي عن بعض الصحابة وبعض التابعين أن زواج المتعة حلال، واشتهر ذلك عن ابن عباس رضي الله عنه ؛ وفي تهذيب السنن :

وأما ابن عباس فإنه سلك هذا المسلك في إباحتها عند الحاجة والضرورة ، ولم يبيحها مطلقاً ؛ فلما بلغه إكثار الناس منها رجع . وكان يحمل التحريم على من لم يحتج إليها .

قال الخطابي : ان سعيد بن جبير قال : قلت لابن عباس : هل تدري صنع ، وبم أفيت ؟ قد سارت بفتياك الركبان ، وقالت فيه الشعراء .
قال : وما قالوا ؟
قلت : قالوا :

قد قلت للشيخ لما طال محبسه

يا صاح هل لك في فتيا ابن عباس ؟

هل لك في رخصة الأطراف آنسة

تكون مثواك حتى رجعة الناس ؟

فقال ابن عباس : « إنا لله وإنا إليه راجعون » ، والله ما بهذا أفيت ، ولا هذا أردت ، ولا أحلت إلاّ مثل ما أحلّ الله الميتة والدم ولحم الخنزير ، وما تحل إلا للمضطر ، وما هي إلاّ كالميتة والدم ولحم الخنزير .

وزهدت الشيعة الإمامية إلى جوازه ؛ وأركانهم عندهم :

١ - الصيغة : أي أنه يتعقد بلفظ « زوجتك » و « أنكحتك » و « متعتك »

٢ - الزوجة : ويشترط كونها مسلمة أو كتابية ، ويستحب اختيار المؤمنة العفيفة ، ويكره بالزانية .

٣ - المهر : وذكره شرط ويكفي فيه المشاهدة ويتقدر بالتراضي ولو بكف من بر .

٤ - الأجل : وهو شرط في العقد .

ويتقرر بتراضيهما ، كالיום والسنة والشهر ؛ ولا بد من تعيينه .

ومن أحكام هذا الزواج عندهم :

١ - الإخلال بذكر المهر مع ذكر الأجل يُبْطِلُ العقد ، وذكر المهر من دون ذكر الأجل يقلبه دائماً .

٢ - ويلحق به الولد .

٣ - لا يقع بالمتعة طلاق ، ولا لعان .

٤ - لا يثبت به ميراث بين الزوجين .

٥ - أما الولد فإنه يرثهما ويرثانه .

٦ - تنقضي عدتها إذا انقضى أجلها بحيضتين ، ان كانت ممن تحيض ، فإن كانت ممن تحيض ولم تحض فعدتها خمسة وأربعون يوماً .

تحقيق الشوكاني :

قال الشوكاني : وعلى كل حال فنحن متعبدون بما بلغنا عن الشارع ، وقد صح لنا عنه التحريم المؤبد .

ومخالفة طائفة من الصحابة له غير قاذحة في حجيتهم ، ولا قائمة لنا بالمعلدرة عن العمل به .

كيف والجمهور من الصحابة قد حفظوا التحريم وعملوا به ، ورووه لنا؟ حتى قال ابن عمر - فيما أخرجه عنه ابن ماجه باسناد صحيح - : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أذن لنا في المتعة ثلاثاً ثم حرمها ، والله لا أعلم أحداً تمتع وهو محصن إلا رجمته بالحجارة » .

وقال أبو هريرة فيما يرويه عن النبي صلى الله عليه وسلم : « هَدَمَ الْمُتَعَةَ الطَّلَاقُ وَالْعِدَّةُ وَالْمِيرَاثُ » . أخرجه الدارقطني ، وحسنه الحافظ .

ولا يمنع من كونه حسناً كون في إسناده مؤثّل بن اسماعيل ، لأن الاختلاف فيه لا يخرج حديثه عن حد الحسن إذا انضم إليه من الشواهد ما يقويه كما هو شأن الحسن لغيره .

وأما ما يقال من أن تحليل المتعة مجمع عليه ، والمجمع عليه قطعي ، وتحريمها مختلف فيه ، والمختلف فيه ظني ، والظني لا ينسخ القطعي ، فيجيب عنه :
أولاً : يمنع هذه الدعوى « أعني كون القطعي لا ينسخه الظني » فما الدليل عليها ؟ .

ومجرد كونها مذهب الجمهور غير مقنع لمن قام في مقام المنع يسائل خصمه عن دليل العقل والسمع باجماع المسلمين .

وثانياً : بأن النسخ بذلك الظني إنما هو لاستمرار الحل ، والاستمرار ظني لا قطعي .

وأما قراءة ابن عباس وابن مسعود وأبي بن كعب وسعيد بن جبيرة « فما استمتعتم به منهن إلى أجل مسمى » ، فليست بقرآن عند مشرطي التواتر ، ولا سنة لأجل روايتها قرآناً ، فيكون من قبيل التفسير للآية ، وليس ذلك بحجة .

وأما من لم يشترط التواتر فلا مانع من نسخ ظني القرآن بظني السنة كما تقرر في الأصول . انتهى .

العقد على المرأة وفي نية الزوج طلاقها :

اتفق الفقهاء على أن من تزوج امرأة دون أن يشترط التوقيت وفي نيته أن يطلقها بعد زمن ، أو بعد انقضاء حاجته في البلد الذي هو مقيم به ، فالزواج صحيح .

وخالف الأوزاعي فاعتبره زواج متعة .

قال الشيخ « رشيد رضا » تعليقاً على هذا في تفسير المنار : هذا وإن تشديد علماء السلف والخلف في منع المتعة يقتضي منع النكاح بنية الطلاق ، وإن كان

الفقهاء يقولون : إن عقد النكاح يكون صحيحاً إذا نوى الزوج التوقيت ولم يشترطه في صيغة العقد .

ولكن كتمانها إياه يعدّ دداعاً وغشاً . وهو أجدر بالبطلان من العقد الذي يشترط فيه التوقيت الذي يكون بالتراضي بين الزوج والمرأة ووليها ، ولا يكون فيه من المفسدة إلاّ العبث بهذه الرابطة العظيمة التي هي أعظم الروابط البشرية ، وإثارة التنقل في مراتع الشهوات بين الدواقين والدواقات ، وما يترتب على ذلك من المنكرات .

وما لا يشترط فيه ذلك يكون على اشتماله على ذلك غشاً وخداعاً تترتب عليه مفسدات أخرى من العداوة والبغضاء وذهاب الثقة حتى بالصادقين الذين يريدون بالزواج حقيقته ؛ وهو احصان كل من الزوجين للآخر ، وإخلاصه له ، وتعاونهما على تأسيس بيت صالح من بيوت الأمة .

زواج التحليل

وهو أن يتزوج المطلقة ثلاثاً بعد انقضاء عدتها ، أو يدخل بها ثم يطلقها ليحلها للزوج الأول .

وهذا النوع من الزواج كبيرة من كبائر الإثم والفواحش ، حرّمه الله ، ولعن فاعله .

١ - فعن أبي هريرة : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لعن الله المحللّ والمحلّل له » . رواه أحمد بسند حسن .

٢ - وعن عبد الله بن مسعود قال : « لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم المحللّ والمحلّل له » .. رواه الترمذي ، وقال : هذا حديث حسن صحيح . وقد روي هذا الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم من غير وجه .

والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم منهم : عمر بن الخطاب ، وعثمان بن عفان ، وعبد الله بن عمر وغيرهم . وهو قول الفقهاء من التابعين .

٣ - وعن عقبة بن عامر : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « ألا أخبركم بالنيس المستعار ؟ قالوا : بلى يا رسول الله . قال : « هو المحللّ ،

لعن الله المحلل والمحلل له . رواه ابن ماجه ، والحاكم ، وأعله أبو زرعة وأبو حاتم بالارسال . واستنكره البخاري ، وفيه يحيى بن عثمان ، وهو ضعيف .

٤ - وعن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن المحلل ، فقال : « لا . إلا نكاح رغبة ، لا دلسة ، ولا استهزاء بكتاب الله عز وجل ، حتى تلدق عُسَيْلته » . رواه أبو اسحاق الجوزجاني .

٥ - وعن عمر رضي الله عنه قال : « لا أوتى بمحلل ولا محلل له إلا جتمتها » . فسئل ابنه عن ذلك فقال : كلاهما زان . رواه ابن المنذر ، وابن أبي شيبة ، وعبد الرزاق .

٦ - وسأل رجل ابن عمر فقال : ما تقول في امرأة تزوجتها لأحلها لزوجها ، ولم يأمرني ولم يعلم ؟

فقال له ابن عمر : « لا ، إلا نكاح رغبة ، ان أعجبتك أمسكتها ، وان كرهتها فارتقتها ، وإن كنا نعد هذا سفاحاً على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم » .

وقال : لا يزالان زانيين وان مكثا عشرين سنة إذا علم أنه يريد أن يحلها .
حكاه :

هذه النصوص صريحة في بطلان هذا الزواج وعدم صحته^(١) ، لأن اللعن لا يكون إلا على أمر غير جائز في الشريعة ، وهو لا يحل المرأة للزوج الأول . ولو لم يشترط التحليل عند العقد ما دام قصد التحليل قائماً ، فان العبرة بالمقاصد والنوايا .

قال ابن القيم : ولا فرق عند أهل المدينة وأهل الحديث وقهاهم بين اشتراط ذلك بالقول ، أو بالتواطؤ والقصد . فان المقصود في العقود عندهم معتبرة ، والأعمال بالنيات .

والشرط المتواطأ عليه الذي دخل عليه المتعاقدان كالمفوض عندهم . والألفاظ لا تراد لعينها ، بل للدلالة على المعاني : فإذا ظهرت المعاني

(١) ثبت فيه جميع احكام العقود الفاسدة ولا يثبت به الاحصان ولا الاباحة للزوج الأول .

والمقاصد ، فلا عبرة بالألفاظ لأنها وسائل ، وقد تحققت غاياتها فترتب عليها أحكامها .

وكيف يقال : إن هذا زواج تحل به الزوجة لزوجها الأول ، مع قصد التوقيت ، وليس له غرض في دوام العشرة ولا ما يقصد بالزواج من التناسل وتربية الأولاد وغير ذلك من المقاصد الحقيقية لتشريع الزواج .
إن هذا الزواج الصوري كذب وخداع لم يشرعه الله في دين ، ولم يبيحه لأحد ، وفيه من المفساد والمضار ما لا يخفى على أحد .

قال ابن تيمية : دين الله أزكى وأطهر من أن يجرم فرجا من الفروج حتى يستعار له نيس من التيوس ، لا يرغب في نكاحه ولا مصاهرته ، ولا يراد بقاءه مع المرأة أصلاً ، فيتزو عليها ، وتحل بذلك فإن هذا سفاح . وزناً ، كما سماه أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم .

فكيف يكون الحرام محلاً ؟ أم كيف يكون الخبيث مطيباً ؟ أم كيف يكون النجس مطهراً ؟

وغير خاف على من شرح الله صدره للإسلام ، ونور قلبه بالإيمان ، أن هذا من أقبح القبائح التي لا تأتي بها سياسة عاقل ، فضلاً عن شرائع الأنبياء لا سيما أفضل الشرائع وأشرف المناهج . انتهى .

هذا هو الحق ، واليه ذهب مالك وأحمد ، والثوري ، وأهل الظاهر ، وغيرهم من الفقهاء ، منهم الحسن ، والنخعي ، وقتادة ، والليث وابن المبارك . وذهب آخرون إلى أنه جائز إذا لم يشترط في العقد . لأن القضاء بالظواهر لا بالمقاصد والضمائر ، والنيات في العقود غير معتبرة .

قال الشافعي : المحلل الذي يفسد نكاحه هو من يتزوجها ليحلها ثم يطلقها ، فأما من لم يشترط ذلك في عقد النكاح فعقده صحيح .

وقال ابن حنيفة وزفر : إن اشترط ذلك عند إنشاء العقد ، بأن صرح أنه يحلها للأول تحل للأول ويكره ؛ لأن عقد الزواج لا يبطل بالشروط الفاسدة فتحل للزوج الأول بعد طلاقها من الزوج الثاني أو موته عنها وانقضاء عدتها . وعند أبي يوسف هو عقد فاسد ؛ لأنه زواج مؤقت ، ويرى محمد صحة العقد الثاني ، ولكنه لا يحلها للزوج الأول .

الزواج الذي تحل به المطلقة للزوج الأول :

إذا طلق الرجل زوجته ثلاث تطليقات فلا تحل له مراجعتها حتى تتزوج بعد انقضاء عدتها زوجاً آخر زوجاً صحيحاً لا بقصد التحليل .

فلذا تزوجها الثاني زواج رغبة ، ودخل بها دخولاً حقيقياً حتى ذاق كل منهما عسيلة الآخر ، ثم فارقتها بطلاق أو موت ، حل للأول أن يتزوجها بعد انقضاء عدتها .

روى الشافعي وأحمد والبخاري ومسلم عن عائشة : جاءت امرأة رفاعة القرظي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت : إني كنت عند رفاعة ، فطلقني : فَبَتَّ طلاقاً فتزوجني عبد الرحمن بن الزبير ، وما معه إلا مثل هُدْبَةِ الثوب ، فتبسم النبي صلى الله عليه وسلم ، وقال : « أتريدن أن ترجعي إلي^(١) رفاعة ؟ لا ، حتى تلوقي عُسيلته ويلوقي عُسيلتك » . وذوق العسيلة كناية عن الجماع .

ويكفي في ذلك التقاء الختانين الذي يوجب الحُد والغسل .

ونزل في ذلك قول الله تعالى : « فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ » .

وعلى هذا فإن المرأة لا تحل للأول إلا بهذه الشروط :

١ - أن يكون زواجها بالزوج الثاني صحيحاً^(٢) .

٢ - أن يكون زواج رغبة .

٣ - أن يدخل بها دخولاً حقيقياً بعد العقد ، ويلدق عُسيلتها ويلدق عُسيلته .

(١) استدل العلماء بهذا على أن نية المرأة التحليل ليست بشيء . فلو قصدت التحليل أو قصد وليها ولم يقصد الزوج لم يؤثر ذلك في العقد .

وكذلك الزوج الأول فإنه لا يملك شيئاً من العقد ولا من رفقه ، فهو اجنبي ، وإنما لمن إذا رجع إلى المرأة بذلك التحليل ، لأنها لم تحل له ، فكان زانياً .

(٢) الزواج الفاسد لا يحل المطلقة ثلاثاً .

حكمة ذلك :

قال المفسرون والعلماء في حكمة ذلك : انه إذا علم الرجل ان المرأة لا تحل له بعد أن يطلقها ثلاث مرات إلا إذا نكحت زوجاً غيره فانه يرتدع ؛ لأنه مما تأباه غيرة الرجال وشهامتهم ، ولا سيما إذا كان الزوج الآخر عدواً أو مناظراً للأول . وزاد على ذلك صاحب المنار فقال في تفسيره^(١) :

إن الذي يطلق زوجته ، ثم يشعر بالحاجة إليها فيرتجعها نادماً على طلاقها ، ثم يمقت عشرتها بعد ذلك فيطلقها ، ثم يبدو له ويرجع عنده عدم الاستغناء عنها ، فيرتجعها ثانية ، فانه يتم له بذلك اختبارها .

لأن الطلاق الأول ربما جاء عن غير روية تامة ومعرفة صحيحة منه بمقدار حاجته إلى امرأته .

ولكن الطلاق الثاني لا يكون كذلك ، لأنه لا يكون إلا بعد الندم على ما كان أولاً ، والشعور بأنه كان خطأ ، ولذلك قلنا ان الاختبار يتم به .

فإذا هو راجعها بعده كان ذلك ترجيحاً لامساكها على تسريحها .

ويبعد أن يعود إلى ترجيح التسريح بعد أن رآه بالاختبار التام مرجوحاً . فإذا هو عاد وطلّق ثالثة ، كان ناقص العقل والتأديب ، فلا يستحق أن تجعل المرأة كرهه بيده بقلدها متى شاء تَقَلَّبْه ويرتجعها متى شاء هواه ؛ بل يكون من الحكمة أن تَبَيَّنَ منه ، ويخرج أمرها من يده ؛ لأنه علم أن لا ثقة بالتأتمهما واقامتتهما حدود الله تعالى .

فان اتفق بعد ذلك أن تزوجت برجل آخر عن رغبة ، واتفق أن طلقها الآخر أو مات عنها ، ثم رغب فيها الأول وأحب أن يتزوج بها - وقد علم أنها صارت فراشاً لغيره - ورضيت هي بالعودة إليه فإن الرجاء في التأمهما ، واقامتتهما حدود الله تعالى ، يكون حينئذ قوياً جداً ، ولذلك أحلت له بعد العدة .

صيغة العقد المقتترنة بالشرط

إذا قرن عقد الزواج بالشرط ؛ فلما أن يكون هذا الشرط من مقتضيات

العقد أو يكون منافياً له ؛ أو يكون ما يعود نفعه على المرأة ، أو يكون شرطاً نهى الشارع عنه .

ولكل حالة من هذه الحالات حكم خاص بها نجمله فيما يلي :

(١) الشروط التي يجب الوفاء بها :

من الشروط ما يجب الوفاء به ، وهي ما كانت من مقتضيات العقد ومقاصده^(١) ولم تتضمن تغييراً لحكم الله ورسوله ، كاشتراط العشرة بالمعروف والاتفاق عليها وكسوتها وسكنائها بالمعروف ، وأنه لا يقصر في شيء من حقوقها ويقسم لها كغيرها ، وأنها لا تخرج من بيته إلا بأذنه ، ولا تنشر عليه ولا تصوم تطوعاً بغير إذنه ، ولا تأذن في بيته إلا بأذنه ، ولا تتصرف في متاعه إلا برضاه ونحو ذلك .

(٢) الشروط التي لا يجب الوفاء بها :

ومنها ما لا يجب الوفاء به مع صحة العقد ، وهو ما كان منافياً لمقتضى العقد^(٢) كاشتراط ترك الاتفاق والوطء أو كاشتراط أن لا مهر لها ، أو يعزل عنها ، أو اشتراط أن تنفق عليه ، أو تعطيه شيئاً ، أو لا يكون عندها في الأسبوع إلا ليلة ، أو شرط لها النهار دون الليل .

فهذه الشروط كلها باطلة في نفسها ؛ لأنها تنافي العقد .

ولأنها تتضمن إسقاط حقوق تجب بالعقد قبل انعقاده ، فلم يصح ، كما لو أسقط الشفيع شفيعته قبل البيع .

أما العقد في نفسه فهو صحيح ؛ لأن هذه الشروط تعود إلى معنى زائد في العقد لا يشترط ذكره ولا يضر الجهل به ، فلم يبطل ، كما لو شرط في العقد صداقاً محرماً ؛ ولأن الزواج يصح مع الجهل بالعوض ، فجاز أن ينعقد مع الشرط الفاسد .

(٣) الشروط التي فيها نفع للمرأة :

ومن الشروط ما يعود نفعه وفائدته إلى المرأة ، مثل أن يشترط لها ألا

(١) النووي : شرح مسلم .

(٢) زاد المعاد ج ٤ ، هـ وانظر المني .

يخرجها من دارها أو بلدها ، أو لا يسافر بها أو لا يتزوج عليها ونحو ذلك .
فمن العلماء من رأى أن الزواج صحيح وأن هذه الشروط ملغاة ولا يلزم
الزواج الوفاء بها .

ومنهم من ذهب الى وجوب الوفاء بما اشترط للمرأة ، فان لم يف لها
فسخ الزواج .

والأول مذهب أبي حنيفة والشافعي وكثير من أهل العلم ، واستدلوا بما
يأتي :

١ - أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « المسلمون على شروطهم ،
إلا شرطاً أحل حراماً أو حرم حلالاً » .

قالوا وهذا الشرط الذي اشترط يحرم الحلال ، وهو التزوج والتسري
والسفر . وهذه كلها حلال .

٢ - وقوله صلى الله عليه وسلم : « كل شرط ليس في كتاب الله فهو
باطل وإن كان مائة شرط » .

قالوا : وهذا ليس في كتاب الله لأن الشرع لا يقتضيه .

٣ - قالوا : ان هذه الشروط ليست من مصلحة العقد ولا مقتضاه .
والرأي الثاني مذهب عمر بن الخطاب وسعد بن أبي وقاص ومعاوية
وعمر بن العاص وعمر بن عبد العزيز وجابر بن زيد وطاووس والأوزاعي
واسحاق والحنابلة ، واستدلوا بما يأتي :

١ - يقول الله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود » .

٢ - وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم « المسلمون على شروطهم » .

٣ - روى البخاري ومسلم وغيرهما عن عقبة بن عامر أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال : « أحق الشروط أن يوفى به ما استحللتم به الفروج ^(١) »

٤ - روى الأثرم بإسناده : أن رجلاً تزوج امرأة وشرط لها دارها ،
ثم أراد نقلها ، فخاصموه إلى عمر بن الخطاب فقال لها شرطها « مقاطع
الحقوق عند الشروط » .

(١) أي أحق الشروط بالوفاء بشروط الزواج ، لأن أمره أحوط وبابه أضيق .

٥ - ولأنه شرط لها فيه منفعة ومقصود ، لا يمنع المقصود من الزواج فكان لازماً كما لو شرطت عليه زيادة المهر .

قال ابن قدامة مرجحاً هذا الرأي ومفتداً الرأي الأول : ان قول من سمينا من الصحابة ، لا نعلم له مخالفاً في عصرهم ، فكان اجماعاً .

وقول الرسول عليه الصلاة والسلام : « كل شرط ... الخ » .

أي ليس في حكم الله وشرعه ، وهذا مشروع ، وقد ذكرنا ما دل على مشروعيته ، على أن الخلاف في مشروعيته ؛ ومن نفى ذلك فعليه الدليل .

وقولهم : إن هذا يحرم الحلال ، قلنا : لا يحرم حلالاً ، وإنما يثبت للمرأة خيار الفسخ ان لم يف لها به .

وقولهم : ليس من مصلحته ، قلنا : لا نسلم بذلك . فانه من مصلحة المرأة ، وما كان من مصلحة العاقد كان من مصلحة عقده .

وقال ابن رشد^(١) : وسبب اختلافهم معارضة العموم للخصوص ، فأما العموم فحديث عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم خطب الناس فقال في خطبته : « كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل ، ولو كان مائة شرط » .

وأما الخصوص ، فحديث عقبة بن عامر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « أحق الشروط أن يوفى به ما استحلّتم به الفروج » . والحديثان صحيحان ؛ خرجهما البخاري ومسلم .

إلا أن المشهور عند الأصوليين القضاء بالخصوص على العموم ، وهو « لزوم الشروط » .

وقال ابن تيمية^(٢) : ومقاصد العقلاء اذا دخلت في العقود ، وكانت من الصلاح الذي هو المقصود لم تذهب عفواً ولم تهدر رأساً ، كالأجال في الأعراض ، ونقود الأثمان المعينة ببعض البلدان ، والصفات في المبيعات ، والحرفة المشروطة في أحد الزوجين .

وقد تفيد الشروط ما لا يفيد الاطلاق ؛ بل ما يخالف الاطلاق .

(١) بداية المجتهد ج ٢ ص ٥٥ .

(٢) نظرية العقد ص ٢١١ .

(٤) الشروط التي نهى الشارع عنها :

ومن الشروط ما نهى الشارع عنها ويحرم الوفاء بها : وهي اشتراط المرأة عند الزواج طلاق ضررتها .

فعن أبي هريرة أن النبي عليه السلام : « نهى أن يخطب الرجل على خطبة أخيه أو يبيع على بيعه ، ولا تسأل المرأة طلاق أختها لتكفيء ما في صحتها أو إناؤها ^(١) فانما رزقها على الله تعالى » متفق عليه .

وفي لفظ متفق عليه : نهى أن تشترط المرأة طلاق أختها ..

وعن عبد الله بن عمرو أن رسول الله عليه السلام قال : « لا يحل أن تُنكح امرأة بطلاق أخرى » رواه أحمد .

فهذا النهي يقتضي فساد المنهي عنه ، ولأنها شرطت عليه فسخ عقده وإبطال حقه وحق امرأته ، فلم يصح ، كما لو شرطت عليه فسخ بيعه .

فان قيل : فما الفارق بين هذا وبين اشتراطها أن لا يتزوج عليها ، حتى صححت هذا ، وأبطلتم شرط طلاق الضرة .

اجاب ابن القيم عن هذا فقال : قيل : الفرق بينهما أن في اشتراط طلاق الزوجة من الاضرار بها وكسر قلبها وخراب بيتها وشماتها أعدائها ما ليس في اشتراط عدم نكاحها ونكاح غيرها ، وقد فرق النص بينهما ، فقياس أحدهما على الآخر فاسد .

(٥) ومن صور الزواج المقترن بشرط غير صحيح زواج الشغار :

وهو أن يزوج الرجل وليته رجلا ، على أن يزوجه الآخر وليته ، وليس بينهما صداق ؛ وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن هذا الزواج فقال :
١ - « لا شغار ^(٢) في الاسلام » . رواه مسلم عن ابن عمر ، ورواه

(١) تكفيء : تبديل . ومعنى الحديث . نهى المرأة الاجنبية ان تسأل رجلا طلاق زوجته ، وان يزوجها فيصير لها من نفقته ومعونته ومعاشرته ما كان للمطلقة .

(٢) الشغار أصله الخلو ، يقال : بلدة شاغرة اذا خلت عن السلطان ، والمراد به هنا الخلو عن المهر . وقيل . انما سمي شغارا لقبجه ، تشبيها برفع الكلب رجله ليبول في القبيح . يقال شغر الكلب اذا رفع رجله ليبول .

وكان هذا النوع من الزواج معروفا زمن الجاهلية .

ابن ماجه من حديث أنس بن مالك .

قال في الزوائد : اسنده صحيح ، ورجاله ثقات ، وله شواهد صحيحة .
ورواه الترمذي من حديث عمران بن الحصين وقال : حديث حسن صحيح .
٢ - وعن ابن عمر قال : « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الشغار » .

والشغار : أن يقول الرجل للرجل : زوجي ابنتك أو أختك ، على أن أزوجك ابنتي أو أختي ، وليس بينهما صداق ^(١) » رواه ابن ماجه .
رأي العلماء فيه :

استدل جمهور العلماء بهذين الحديثين على أن عقد الشغار لا ينعقد أصلاً وأنه باطل .

وذهب أبو حنيفة إلى أنه يقع صحيحاً ، ويجب لكل واحدة من البنتين مهر مثلها على زوجها ؛ إذ أن الرجلين سميًا ما لا تصلح تسميته مهراً ، إذ جعل المرأة مقابل المرأة ليس بمال .
فالفساد فيه من قبيل المهر ، وهو لا يوجب فساد العقد ، كما لو تزوج على خمر أو خنزير . فإن العقد لا يفسخ ، ويكون فيه مهر المثل .

علة النهي عن نكاح الشغار :

واختلف العلماء في علة النهي : فقيل : هي التعليق والتوقيف ، كأنه يقول « لا ينعقد زواج ابنتي حتى ينعقد زواج ابنتك » .
وقيل : إن العلة التشريك في البضع ، وجعل بضع كل واحدة مهراً للأخرى .

وهي لا تنتفع به ، فلم يرجع إليها المهر ، بل عاد المهر إلى الولي ، وهو ملكه لبضع زوجته بتمليكه لبضع موليته .
وهذا ظلم لكل واحدة من المرأتين وإخلاء لنكاحها عن مهر تنتفع به .
قال ابن القيم : وهذا موافق للغة العرب .

(١) قال النووي : اجمعوا على أن غير البنات من الأخوات وبنات الأخ وغيرهن كالبنيات في ذلك .

شروط صحة الزواج

شروط صحة الزواج هي الشروط التي يتوقف عليها صحته ، بحيث إذا وجدت يعتبر عقد الزواج موجوداً شرعاً ، وتثبت له جميع الأحكام والحقوق المترتبة عليه . وهذه الشروط اثنان :

(الشرط الاول) حِلُّ المرأة للتزوج بالرجل الذي يريد الاقتران بها . فيشترط ألا تكون محرمة عليه بأي سبب من أسباب التحريم المؤقت أو المؤبد . وسيأتي ذلك مفصلاً في بحث « المحرمات من النساء » .

(الشرط الثاني) الاشهاد على الزواج ؛ وهو ينحصر في المباحث الآتية :

١ - حكم الاشهاد .

٢ - شروط الشهود .

٣ - شهادة النساء .

حكم الاشهاد على الزواج

ذهب جمهور العلماء إلى أن الزواج لا ينعقد إلا بينة ، ولا ينعقد حتى يكون الشهود حضوراً حالة العقد ولو حصل لإعلان عنه بواسطة أخرى .

وإذا شهد الشهود وأوصاهم المتعاقدان بكتمان العقد وعدم إذاعته كان العقد صحيحاً^(١) واستدلوا على صحته بما يأتي :

(أولاً) عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « البغايا اللاتي ينكحن أنفسهن بغير بيعة » رواه الترمذي .

(١) مذهب مالك وأصحابه أن الشهادة على النكاح ليست بفرض ، ويكفي من ذلك شهرته والإعلان به .

واحتجوا للمذهب بأن البيوع التي ذكرها الله تعالى فيها الاشهاد عند العقد . وقد قامت الدلالة بأن ذلك ليس من فرائض البيوع . والنكاح الذي لم يذكر الله تعالى فيه الاشهاد أخرى بأن لا يكون الاشهاد فيه من شروطه وفرائضه وإنما الفرض الإعلان والظهور لحفظ الأنساب . والاشهاد يصلح بند العقد للتداعي والاختلاف فيما ينعقد بين المتناكحين ، فإن عقد العقد ولم يحضره شهود ثم أشهد عليه قبل الدخول لم يفسخ العقد ، وإن دخلا ولم يشهدا فرق بينهما .

(ثانياً) وعن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل » رواه الدارقطني .

وهذا النفي يتوجه الى الصحة ، وذلك يستلزم أن يكون الإشهاد شرطاً ؛ لأنه قد استلزم عدمه عدم الصحة ، وما كان كذلك فهو شرط .

(ثالثاً) وعن أبي الزبير المكي أن عمر بن الخطاب أتى ببنكاح لم يشهد عليه إلا رجل وامرأة . فقال : « هذا نكاح السر ، ولا أجيزه ، ولو كنت تقدمت فيه لرجمت » . رواه مالك في الموطأ .

والأحاديث وإن كانت ضعيفة إلا أنه يقوي بعضها بعضاً .

قال الترمذي : والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعدهم من التابعين وغيرهم ، قالوا : « لا نكاح إلا بشهود » لم يختلف في ذلك من مضى منهم إلا قوم من المتأخرين من أهل العلم . (رابعاً) ولأنه يتعلق به حق غير المتعاقدين ، وهو الولد ، فاشتطت الشهادة فيه ، لثلاث يحلده أبوه فيضيع نسبه .

ويرى بعض أهل العلم أنه يصح بغير شهود : منهم الشيعة ، وعبد الرحمن ابن مهدي ، ويزيد بن هارون ، وابن المنذر ، وداود ، وفعله ابن عمر ، وابن الزبير .

وروي عن الحسن بن علي أنه تزوج بغير شهادة ، ثم أعلن النكاح .

قال ابن المنذر : لا يثبت في الشاهدين في النكاح خبر .

وقال يزيد بن هارون : أمر الله تعالى بالاشهاد في البيع دون النكاح ، فاشتط أصحاب الرأي الشهادة للنكاح ، ولم يشترطوها للبيع .

وإذا تم العقد فأسروه وتواصوا بكتمانهم صح مع الكراهة ؛ لمخالفته الأمر بالاعلان ، وإليه ذهب الشافعي ، وأبو حنيفة ، وابن المنذر .

ومن كره ذلك عمر ، وعروة ، والشعبي ، ونافع .

وعند مالك أن العقد يفسخ .

روى ابن وهب عن مالك في الرجل يتزوج المرأة بشهادة رجلين ويستكتمهما ؟ قال يفرق بينهما بتطبيقه ، ولا يجوز النكاح ، ولها صداقها إن أصابها ، ولا يعاقب الشاهدان .

ما يشترط في الشهود :

يشترط في الشهود : العقل ، والبلوغ ، وسماع كلام المتعاقدين مع فهم أن المقصود به عقد الزواج ^(١) .
فلو شهد على العقد صبي ، أو مجنون ، أو أصم ، أو سكران ؛ فإن الزواج لا يصح ؛ إذ أن وجود هؤلاء كعدمه .

اشتراط العدالة في الشهود :

وأما اشتراط العدالة في الشهود ، فذهب الأحناف الى أن العدالة لا تشترط ، وأن الزواج ينقذ بشهادة الفاسقين ، وكل من يصلح أن يكون ولياً في زواج يصلح أن يكون شاهداً فيه ؛ ثم ان المقصود من الشهادة الاعلان .
والشافعية قالوا : لا بد من أن يكون الشهود عدولاً للحديث المتقدم : « لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل » .

وعندهم أنه إذا عقد الزواج بشهادة مجهولي الحال ففيه وجهان . والمذهب أنه يصح .

لأن الزواج يكون في القرى والبادية وبين عامة الناس ، ممن لا يعرف حقيقة العدالة ، فاعتبار ذلك يشق فاكتمل بظاهر الحال ، وكون الشاهد مستوراً لم يظهر فسقه . فاذا تبين بعد العقد أنه كان فاسقاً لم يؤثر ذلك في العقد ، لأن الشرط في العدالة من حيث الظاهر ألا يكون ظاهر الفسق ، وقد تحقق ذلك .

شهادة النساء :

والشافعية والحنابلة يشترطون في الشهود الذكورة ، فإن عقد الزواج بشهادة رجل وامرأتين لا يصح ، لما رواه أبو عبيد عن الزهري أنه قال : « مضت السنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : أن لا يجوز شهادة النساء في الحدود ، ولا في النكاح ، ولا في الطلاق » .
ولأن عقد الزواج عقد ليس بمال ، ولا المقصود منه المال ، ويحضره الرجال غالباً ، فلا يثبت بشهادتهن كالحدود .

(١) وإذا كان الشهود عياناً يشترط فيهم تيقن الصوت ومعرفة صوت المتعاقدين على وجه لا يشك فيهما .

والأخاف لا يشترطون هذا الشرط ، ويرون أن شهادة رجلين أو رجل وامرأتين كافية ، لقول الله تعالى :

« وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ ، فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ » .
ولأنه مثل البيع في أنه عقد معارضة فينقصد بشهادتهن مع الرجال .

اشتراط الحرية :

ويشترط أبو حنيفة والشافعي أن يكون الشهود أحراراً .
وأحمد لا يشترط الحرية ، ويرى أن شهادة العبدین ينقصد بها الزواج ،
تقبل في سائر الحقوق ، وأنه ليس فيه نص من كتاب ولا سنة يرد شهادة العبد ،
ويمنع من قبولها ما دام أميناً صادقاً تقياً .

اشتراط الاسلام :

والفقهاء لم يختلفوا في اشتراط الاسلام في الشهود اذا كان العقد بين مسلم ومسلمة .

واختلفوا في شهادة غير المسلم فيما إذا كان الزوج وحده مسلماً .
فعند أحمد والشافعي ومحمد بن الحسن أن الزواج لا ينقصد ؛ لأنه زواج مسلم ، لا تقبل فيه شهادة غير المسلم .
وأجاز أبو حنيفة وأبو يوسف شهادة كتابيين اذا تزوج مسلم كتابية .
وأخذ بهذا مشروع قانون الأحوال الشخصية .

عقد الزواج شكلي :

عقد الزواج يتم بتحقيق أركانه ، وشرائط انعقاده ، الا أنه لا ترتب عليه آثاره الشرعية إلا بشهادة الشهود ، وحضور الشهود شيء خارج عن رضا الطرفين ، فهو من هذه الوجهة عقد شكلي ، وهو يخالف العقد الرضائي الذي يكفي في انعقاده اقتران القبول بالايجاب ، ويكون الرضا من المتعاقدين وحده منشئاً للعقد ومكوئناً له كعقد الاجارة ونحوه ، فهو في هذه الحالة ترتب عليه أحكامه ، ويظله القانون بحمايته دون الاحتياج لشيء .

شروط نفاذ العقد

- إذا تم العقد ووقع صحيحاً، فانه يشترط لنفاذه وعدم توقفه على إجازة أحد:
- ١ - أن يكون كل من العاقدین اللذين توليا انشاء العقد تام الأهلية ، أي عاقلاً بالغاً حراً .
 - فان كان أحد العاقدین ناقص الأهلية بأن كان معتوهاً أو صغيراً مميزاً ، أو عبداً ؛ فان عقده الذي يعقد بنفسه ينعقد صحيحاً موقوفاً على إجازة الولي ، أو السيد ، فان أجازته نفذ ، وإلا بطل .
 - ٢ - وأن يكون كل من العاقدین ذا صفة ، تجعل له الحق في مباشرة العقد .
 - فلو كان العاقد فُضولياً ، باشر العقد لا بوكالة ولا بولاية ، أو كان وكيلاً ولكن خالف فيما وكل فيه ، أو كان ولياً ولكن يوجد ولي أقرب منه مقدم عليه ؛ فان عقد أي واحد من هؤلاء إذا استوفى شروط الانعقاد والصحة ينعقد صحيحاً موقوفاً على إجازة صاحب الشأن .

شروط لزوم عقد الزواج

- يلزم عقد الزواج إذا استوفى أركانه وشروط صحته وشروط نفاذه .
- وإذا لزم فليس لأحد الزوجين ولا لغيرهما حق نقض العقد ولا فسخه ، ولا ينتهي الا بالطلاق أو الوفاة ، وهذا هو الأصل في عقد الزواج .
- لأن المقاصد التي شرع من أجلها - من دوام العشرة الزوجية وتربية الأولاد والقيام على شؤونهم - لا يمكن أن تتحقق إلا مع لزومه .
- ولهذا قال العلماء : شروط لزوم الزواج يجمعها شرط واحد . وهو ألا يكون لأحد الزوجين حق فسخ العقد بعد انعقاده وصحته ونفاذه ، فلو كان لأحد حق فسخه كان عقداً غير لازم .

منى يكون العقد غير لازم :

- لا يكون العقد لازماً فيما يأتي من الصور :
- إذا تبين أن الرجل غرر بالمرأة أو أن المرأة غررت بالرجل .
- مثال ذلك أن يتزوج الرجل المرأة وهو عقيم ، لا يولد له ولم تكن تعلم

بعقمه ، فلها في هذه الحال حق نقض العقد وفسخه متى علمت ، الا إذا اختارته زوجاً لها ، ورضيت معاشرته .

قال عمر رضي الله عنه لمن تزوج امرأة وهو لا يولد له ، أخبرها أنك عقيم وخيرها ^(١) .

ومن صور التغرير أن يتزوجها على أنه مستقيم ، ثم يتبين أنه فاسق ؛ فلها كذلك حق فسخ العقد .

ومن ذلك ما ذكره ابن تيمية : إذا تزوج امرأة على أنها بكر فبانت ثيباً فله الفسخ ، وله أن يطالب بأرش الصداق - وهو تفاوت ما بين مهر البكر والثيب - وإذا فسخ قبل الدخول سقط المهر .

وكذلك لا يكون العقد لازماً إذا وجد الرجل بالمرأة عيباً ينفر من كمال الاستمتاع .

كأن تكون مستحاضة دائماً ، فان الاستحاضة عيب يثبت به فسخ النكاح ^(٢) وكذلك إذا وجد بها ما يمنع الوطء . كانسداد الفرج .

ومن العيوب التي تجيز للرجل فسخ العقد : الأمراض المنفرة : مثل البرص والجنون والجلد ، وكما يثبت حق الفسخ للرجل فكذلك يثبت للمرأة إذا كان الرجل أبرص ، أو كان مجنوناً أو مجلوماً أو مجبواً أو عنيماً ^(٣) أو صغيراً .

رأي الفقهاء في الفسخ بالعيب :

وقد اختلف الفقهاء في ذلك :

١ - فمنهم من رأى أن الزواج لا يفسخ بالعيوب مهما كانت هذه العيوب ، ومن هؤلاء الفقهاء داود وابن حزم ^(٤) .

قال صاحب الروضة الندية : اعلم أن الذي ثبت بالضرورة الدينية أن عقد النكاح لازم تثبت به أحكام الزوجية من جواز الوطء ، ووجوب النفقة ونحوها ، وثبوت الميراث ، وسائر الأحكام .

(١) أي خيرها بين البقاء على العقد وبين فسخه .

(٢) الاختيارات العلمية ومختصر الفتاوى لابن تيمية . الاستحاضة : لنزيف .

(٣) المحبوب المقطوع الذكر . العنين الذي لا يصل الى النساء من الارتقاء .

(٤) سيأتي عن ابن حزم أن للزوج الفسخ إذا اشترط شرطاً فلم يجده عند الزواج .

وثبت بالضرورة الدينية أن يكون الخروج منه بالطلاق أو الموت .
فمن زعم أنه يجوز الخروج من النكاح بسبب من الاسباب ، فعليه الدليل
الصحيح المقتضي للانتقال عن ثبوته بالضرورة الدينية .
وما ذكره من العيوب لم يأت في الفسخ بها حجة نيرة ولم يثبت شيء منها .
وأما قوله صلى الله عليه وسلم : « الحقي بأهلك » فالصيغة صيغة طلاق .
وعلى فرض الاحتمال فالواجب الحمل على المتيقن دون ما سواه .
وكذلك الفسخ بالعنة لم يرد به دليل صحيح ؛ والأصل البقاء على النكاح
حتى يأتي ما يوجب الانتقال عنه .

ومن أعجب ما يتعجب منه تخصيص بعض العيوب بذلك دون بعض .
٢ - ومنهم من رأى أن الزواج يفسخ ببعض العيوب دون بعض ، وهم
جمهور أهل العلم ، واستدلوا المذهبهم هذا بما يأتي :
(أولا) ما رواه كعب بن زيد ، أو زيد بن كعب ، أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم تزوج امرأة من بني غفار ، فلما دخل عليها ، ووضع ثوبه ،
وقعد على الفراش أبصر يكشعها ^(١) بياضاً فأنحاز ^(٢) عن الفراش ، ثم قال :
« خلدي عليك ثيابك ، ولم يأخذ مما آتاها شيئاً » . رواه أحمد وسعيد بن منصور .
(ثانياً) عن عمر أنه قال : أيما امرأة غرَّ بها رجل ، بها جنون أو
جذام ، أو برص ، فلها مهرها بما أصاب منها . وصادق الرجل على من غرَّ .
رواه مالك والدارقطني .
وهؤلاء اختلفوا في العيوب التي يفسخ بها النكاح . فخصَّها أبو حنيفة
بالجَبِّ والعنة .

وزاد مالك والشافعي الجنون والبرص والجذام . والقرآن « انسداد في الفرج » .
وزاد أحمد على ما ذكره الأئمة الثلاثة أن تكون المرأة فتقاء « منعقدة
ما بين السبيلين » .

التحقيق في هذه القضية :

والحق أن كلا من الآراء المتقدمة غير جدير بالاعتبار ، وأن الحياة

(١) الكشع : ما بين الخاصرتين إلى الفلج .

(٢) انحاز : تنحى .

الزوجية التي بنيت على السكن والمودة والرحمة لا يمكن أن تتحقق وتستقر ما دام هناك شيء من العيوب والأمراض ينفر أحد الزوجين من الآخر . فان العيوب والأمراض المنفرة لا يتحقق معها المقصود من النكاح . ولهذا أذن الشارع بتخير الزوجين في قبول الزواج أو رفضه .

وللإمام ابن القيم تحقيق جدير بالنظر والاعتبار : قال : فالعمى ، والخرس والطرش ، وكونها مقطوعة اليدين أو الرجلين أو أحدهما ، أو كون الرجل كذلك ؛ من أعظم المنفرات ، والسكوت عنه من أقبح التدليس والغش ، وهو مناف للدين .

وقد قال أمير المؤمنين « عمر بن الخطاب » رضي الله عنه لمن تزوج امرأة وهو لا يولد له : « أخبرها أنك عقيم وخيرها » .

فماذا يقول رضي الله عنه في العيوب التي هي عندها كمال بلا نقص . قال : والقياس أن كل عيب ينفر الزوج الآخر منه ، ولا يحصل به مقصود النكاح من الرحمة والمودة ، يوجب الخيار ، وهو أولى من البيع ، كما أن الشروط المشروطة في النكاح أولى بالوفاء من شروط البيع . وما ألزم الله ورسوله مغوراً قط ، ولا مغبوناً بما غرَّ وغُبن به .

ومن تدبر مقاصد الشرع في مصادره ، وموارده ، وعدله وحكمته ، وما اشتمل عليه من المصالح لم يخف عليه رجحان هذا القول وقربه من قواعد قواعد الشريعة .

وقد روى يحيى بن سعيد الأنصاري عن ابن المسيب رضي الله عنه قال : قال عمر رضي الله عنه : أيما امرأة تزوجت وبها جنون أو جذام أو برص ، فدخل بها ثم اطلع على ذلك فلها مهرها بمسيسه إياها ، وعلى الولي الصداق بما دلّس ، كما غرّه .

وروى الشعبي عن علي كرم الله وجهه : أيما امرأة نكحت ، وبها برص ، أو جنون ، أو جذام ، أو قرّن فزوجها بالخيار ما لم يمسه ، ان شاء أمسك ، وان شاء طلق ، وان مسمها فلها المهر بما استحل من فرجها .

وقال وكيع : عن سفیان الثوري ، عن يحيى بن سعيد ، عن سعيد بن

المسيب ، عن عمر رضي الله عنه قال : « إذا تزوجها برصاء أو عمية ، فدخل بها فلها الصداق ، ويرجع به على من غرّه » .

قال : وهذا يدل على أن عمر لم يذكر تلك العيوب المتقدمة على وجه الاختصاص والحصر دون ما عداها .

وكذلك حكم قاضي الاسلام شريح رضي الله عنه الذي يضرب المثل بعلته ودينه وحكمه .

قال عبد الرزاق : عن معمر عن أيوب عن ابن سيرين رضي الله عنه ، خاصم رجل رجلاً الى شريح فقال : ان هذا قال لي : إنا نزوجك أحسن الناس فجاءني بامرأة عمية .

فقال شريح : ان كان دلّس عليك بعيب لم يجوز .
فتأمل هذا القضاء وقوله : « إن كان دلّس عليك بعيب » كيف يقتضي أن كل عيب دلّست به المرأة فللزواج الردّ به .

قال الزهري رضي الله عنه : يرد النكاح من كل داء عضال قال : ومن تأمل فتاوى الصحابة والسلف علم أنهم لم يخلصوا الردّ بعيب دون عيب ، إلا رواية رويت عن عمر : « لا ترد النساء إلا من العيوب الأربعة : الجنون ، والجلد ، والبرص ، والداء في الفرج » .

وهذه الرواية لا نعلم لها اسناداً أكثر من أصبغ وابن وهب عن عمر وعلي رضي الله عنهما .

وقد روي ذلك عن ابن عباس باسناد متصل .

هذا كله اذا أطلق الزوج .

وأما اذا اشترط السلامة ، أو اشترط الجمال فبانت شوهاة أو شرطها شابة حديثة السن فبانت عجوزاً شمطاء . أو شرطها بيضاء فبانت سوداء . أو بكرةً فبانت ثيباً فله الفسخ في ذلك .

فان كان قبل الدخول فلا مهر ، وان كان بعده فلها المهر .

وهو غرم على وليّها ان كان غرّه .

وان كانت هي الغارّة سقط مهرها ، أو رجع عليها به إن كانت قبضته .

ونص على هذا أحمد في إحدى الروايتين عنه .

وهو أقيسهما وأولاهما بأصوله فيما اذا كان الزوج هو المشترط .
وقال أصحابه إذا شرطت فيه صفة فبان بخلافها فلا خيار لها ، إلا في
شرط الحرية إذا بان عبداً فلها الخيار
وفي شرط النسب إذا بان بخلافه وجهان .

والذي يقتضيه مذهبه وقواعده أنه لا فرق بين اشتراطه واشتراطها .
بل لإثبات الخيار لها إذا فات ما اشترطته أولى ، لأنها لا تتمكن من
المقارعة بالطلاق .

فاذا جاز له الفسخ مع تمكنه من الفراق بغيره فلأن يجوز لها الفسخ مع
عدم تمكنها أولى .

وإذا جاز لها أن تفسخ اذا ظهر الزوج ذا صناعة دنيئة ، لا تشينه في دينه
ولا في عرضه ، وإنما تمنع كمال لذتها واستمتاعها به .

فاذا شرطته شاباً جميلاً صحيحاً فبان شيخاً مشوهاً أعمى ، أطرش ،
أخرس ، أسود ، فكيف تلزم به وتمنع من الفسخ ؟ .

هذا في غاية الامتناع والتناقض والبعد عن القياس وقواعد الشرع .
قال : وكيف يُمكن أحد الزوجين من الفسخ بقدر العدسة من البرص
ولا يمكن منه بالجرب المستحكم المتمكن وهو أشد إعداء من ذلك البرص اليسير .
وكذلك غيره من أنواع الداء العضال .

وإذا كان النبي صلى الله عليه وسلم حرماً على البائع كتمان عيب سلعته ،
وحرماً على من علمه أن يكتمه عن المشتري ، فكيف بالعيوب في النكاح ؟ .

وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم لفاطمة بنت قيس ، حين استشارته
في نكاح معاوية وأبي جهم : « أما معاوية فصعلوك لا مال له ، وأما أبو جهم
فلا يضع عصاه عن عاتقه » .

فعلم أن بيان العيب في النكاح أولى وأوجب .
فكيف يكون كتمان وتدليسه والغش الحرام به سبباً للزومه ؟ وجعل ذي
العيب غللاً لازماً في عتق صاحبه مع شدة نفرتة عنه ، ولا سيما مع شرط
السلامة منه وشرط خلافه ؟ .

وهذا ما يعلم يقيناً أن تصرفات الشريعة وقواعدها وأحكامها تأباه ؛
والله أعلم . انتهى .

وذهب أبو محمد بن حزم الى أن الزوج إذا شرط السلامة من العيوب
فوجد أي عيب كان ؛ فالنكاح باطل من أصله غير منعقد ، ولا خيار له
فيه ، ولا اجازة ، ولا نفقة ، ولا ميراث .

قال : إن التي أدخلت عليه غير التي تزوج ، إذ السالبة غير المعيبة بلا
شك ؛ فإذا لم يتزوجها فلا زوجية بينهما .

ما جرى عليه العمل بالمحاكم :

وقد جرى العمل الآن بالمحاكم حسب ما جاء بالمادة التاسعة من قانون
سنة ١٩٢٠ .

« أنه يثبت للمرأة هذا الحق^(١) إذا كان العيب مستحكماً لا يمكن البرء
منه ، أو يمكن بعد زمن ، ولا يمكنها المقام معه إلا بضراً أياً كان هذا العيب ،
كالجنون ، والجذام ، والبرص ، سواء أكان ذلك بالزوج قبل العقد ولم تعلم
به ، أم حدث بعد العقد ولم ترض به ، فإن تزوجته عالمة بالعيب ، أو حدث
العيب بعد العقد ، ورضيت صراحة أو دلالة بعد علمها ، فلا يجوز طلب
التفريق ، واعتبر التفريق في هذا الحال طلاقاً بائناً ، ويستعان بأهل الخبرة في
معرفة العيب ومداه من الضرر .

ومما يدخل في هذا الباب — عند الأحناف — تزويج الكبيرة العاقلة نفسها
من كفء بمهر أقل من مهر مثلها بدون رضا أقرب عصبتها .

وكذلك إذا زوج الصغير أو الصغيرة غير الأب والجد من الأولياء — عند
علمهما — وكان الزوج كفئاً ، وكان المهر مهر المثل كان الزواج غير لازم ،
وسياقي ذلك مفصلاً في مبحث الولاية .

شروط سماع الدعوى بالزواج قانوناً :

رأى المشرع الوضعي شروطاً لسماع الدعوى بالزواج من جهة ،

(١) حق التفريق .

وشروطاً أخرى لمباشرة عقد الزواج رسمياً من جهة أخرى ، نجلها فيما يلي اتماماً للفائدة :

المسوغ الكتابي لسماع دعوى الزواج :

جاءت الفقرات الأربع من المادة ٩٩ من المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ . الخاص بلائحة ترتيب المحاكم الشرعية والاجراءات المتعلقة بها :

« لا تسمع عند الانكار دعوى الزوجية أو الطلاق أو الاقرار بهما ، بعد وفاة أحد الزوجين في الحوادث السابقة على سنة ١٩١١ أفريقية ، سواء أكانت مقامة من أحد الزوجين أم من غيرهما ، الا اذا كانت مؤيدة بأوراق خالية من شبهة التزوير على صحتها .

ومع ذلك ، يجوز سماع دعوى الزوجية ، أو الاقرار بها ، المقامة من أحد الزوجين في الحوادث السابقة على سنة ألف وثمانمائة وسبع وتسعين فقط ، بشهادة الشهود وبشرط أن تكون الزوجية معروفة بالشهرة العامة .

ولا يجوز سماع دعوى ما ذكر كله من أحد الزوجين أو غيره في الحوادث الواقعة من سنة ألف وتسعمائة وحدى عشرة الى اذا كانت ثابتة بأوراق رسمية أو مكتوبة كلها بخط المتوفى وعليها امضاؤه كذلك .

ولا تسمع عند الانكار دعوى الزوجية أو الاقرار بها الا اذا كانت ثابتة بوثيقة زواج رسمية في الحوادث الواقعة من أول أغسطس سنة ١٩٢١ م .

وجاء في المذكرة التفسيرية لهذه المواد ما يأتي :

« ومن القواعد الشرعية أن القضاء يتخصص بالزمان والمكان والحوادث والأشخاص ، وأن لولي الأمر أن يمنع قضائه عن سماع بعض الدعاوى ، وأن يقيد السماع بما يراه من القيود تبعاً لأحوال الزمان وحاجة الناس ، وصيانة للحقوق من العبث والضياع .

وقد درج الفقهاء من سالف العصور على ذلك ، وأقروا هذا المبدأ في أحكام كثيرة ، واشتملت لائحتنا سنة ١٨٩٧ وسنة ١٩١٠ للمحاكم الشرعية على كثير من مواد التخصيص وخاصة فيما يتعلق بدعوى الزوجية والطلاق والاقرار بهما .

وألف الناس هذه القيود واطمأنوا إليها بعد ما تبين ما لها من عظيم الأثر في صيانة حقوق الأسر .

إلا أن الحوادث قد دلت على أن عقد الزواج - وهو أساس رابطة الأسرة - لا يزال في حاجة الى الصيانة والاحتياط في أمره .

فقد يتفق اثنان على الزواج بدون وثيقة ثم يحجده أحدهما ويعجز الآخر عن إثباته أمام القضاء .

وقد يدعى الزوجية بعض ذوي الأغراض زوراً وبهتاناً أو نكايه وتشهيراً ، أو ابتغاء غرض آخر ، اعتماداً على سهولة اثباتها . خصوصاً وأن الفقه يميز الشهادة بالتسامع في الزواج ، وقد تدعى الزوجية بورقة إن ثبتت صحتها مرة لا تثبت مراراً .

وما كان لشيء من ذلك أن يقع لو أثبت هذا العقد دائماً بوثيقة رسمية ، كما في عقود الرهن وحجج الأوقاف ، وهي أقل منه شأنًا وهو أعظم منها خطراً . فحتملاً للناس على ذلك ، واطهاراً لشرف هذا العقد ، وتقديساً عن الجحود والانكار ، ومنعاً لهذه المفاصد العديدة ، واحتراماً لروابط الأسرة ، زيدت الفقرة الرابعة في المادة ٩٩ التي نصها :

« ولا تسمع عند الانكار دعوى الزوجية أو الاقرار بها إلا إذا كانت ثابتة بوثيقة زواج رسمية في الحوادث الواقعة من أول أغسطس سنة ١٩٣١ م .

تحديد سن الزوجين لسماع دعوى الزواج :

نصت الفقرة الخامسة من المادة ٩٩ من لأئحة الاجراءات الشرعية على أنه « لا تسمع دعوى الزوجية اذا كانت سن الزوجة تقل عن ست عشرة سنة هجرية ، أو سن الزوج تقل عن ثماني عشرة سنة هجرية إلا بأمر من » .

وقد جاء في المذكرة الايضاحية بشأن هذه الفقرة ما نصه :

« كانت دعوى الزوجية لا تسمع اذا كانت سن الزوجين وقت العقد أقل من ست عشرة سنة للزوجة وثمانى عشرة للزوج .

سواء أكانت سنهما كذلك وقت الدعوى أم جاوزت هذا الحد .

قرئني تيسيراً على الناس ، وصيانة للحقوق ، واحتراماً لآثار الزوجية ، أن يقصر المنع من السماع على حالة واحدة ، وهي ما اذا كانت سنهما أو سن أحدهما وقت الدعوى أقل من السن المحددة .

تحديد سن الزواج لمباشرة عقد الزواج رسمياً :

نصت الفقرة الثانية من المادة ٣٦٦ من لأئحة الاجراءات على أنه « لا يجوز مباشرة عقد الزواج ، ولا المصادقة على زواج مسند الى ما قبل العمل بهذا القانون ، ما لم تكن سن الزوجة ست عشرة سنة ، ومن الزوج ثمانى عشرة وقت العقد » .

ومما جاء في المدكرة الايضاحية بشأن هذه الفقرة : « ان عقد الزواج له من الأهمية في الحالة الاجتماعية منزلة عظمى من جهة سعادة المعيشة المنزلية أو شقاها ، والعناية بالنسل أو اهماله .

وقد تطورت الحال بحيث أصبحت تتطلب المعيشة المنزلية استعداداً كبيراً لحسن القيام بها ولا تستأهل الزوجة والزوج للالك غالباً قبل سن الرشد المالي (١) . غير أنه لما كانت بنية الأنثى تستحكم وتقوى قبل استحكام بنية الصبي ، كان من المناسب أن يكون سن الزواج للثقى ثمانى عشرة ، وللثناة ست عشرة . فلهذه الأغراض الاجتماعية حدد الشارع المصري سن الزواج لمباشرة العقد رسمياً ، كما حدد سنّاً لسماع دعوى الزوجية قانوناً » .

وصيانة لقانون تحديد السن لمباشرة العقد صدر قانون رقم ٤٤ من السنة ١٩٣٣ ونص المادة الثانية منه ما يأتي :

مادة (٢) - يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستين أو بغرامة لا تزيد على مائة جنيه كل من أبدى أمام السلطة المختصة - بقصد اثبات بلوغ أحد الزوجين السن المحددة قانوناً لضبط عقد الزواج - أقوالاً يعلم أنها غير صحيحة ، أو حرر ، أو قدم لها أوراقاً كذلك ، متى ضبط عقد الزواج على أساس هذه الأقوال ، أو الأوراق .

ويعاقب بالحبس أو بغرامة لا تزيد عن مائتي جنيه كل شخص خوّله

(١) سن الرشد المالي احدى وعشرون سنة ميلادية .

القانون سلطة ضبط عقد الزواج وهو يعلم أن أحد طرفيه لم يبلغ السن المحددة في القانون ..

المحرمات من النساء

ليست كل امرأة صالحة للعقد عليها ، بل يشترط في المرأة التي يراد العقد عليها أن تكون غير محرمة على من يريد التزوج بها ، سواء أكان هذا التحريم مؤبداً أم مؤقتاً .

والتحريم المؤبد يمنع المرأة أن تكون زوجة للرجل في جميع الأوقات .
والتحريم المؤقت يمنع المرأة من التزوج بها ما دامت على حالة خاصة قائمة بها ؛ فان تغير الحال وزال التحريم الوقي صار حلالاً .
وأسباب التحريم المؤبدة هي :

- ١ - النسب .
- ٢ - المصاهرة .
- ٣ - الرضاغ .

وهي المذكورة في قول الله تعالى :

« حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ ، وَبَنَاتُكُمْ ، وَأَخَوَاتُكُمْ ، وَعَمَّاتُكُمْ ، وَخَالَاتُكُمْ ، وَبَنَاتُ الْأَخِ ، وَبَنَاتُ الْأَخْتِ ، وَأُمَّهَاتُكُمْ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ ، وَأَخَوَاتُكُمْ مِنَ الرِّضَاعَةِ ، وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ ، وَرَبَائِبُكُمُ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ اللَّاتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ ، فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ ، وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ ، وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ ، إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ . »

والمؤقتة تنحصر في أنواع . وهذا بيان كل منها :

المحرمات من النسب هن :

- ١ - الأمهات .
- ٢ - البنات .

٣ - الأخوات .

٤ - العمّات .

٥ - الخالات .

٦ - بنات الأخ .

٧ - بنات الأخت .

والأم اسم لكل أنثى لها عليك ولادة .

فيدخل في ذلك الأم ، وأمهاتها ، وجداتها ، وأم الأب ، وجداته ، وإن علّون .

البنت اسم لكل أنثى لك عليها ولادة ، أو كل أنثى يرجع نسبها إليك بالولادة بدرجة أو درجات .

فيدخل في ذلك بنت الصّلب وبناتها .

والأخت : اسم لكل أنثى جاورتك في أصلتك أو في أحدهما .

والعمة : اسم لكل أنثى شاركت أباك أو جدك في أصلته . أو في أحدهما .

وقد تكون العمة من جهة الأم ، وهي أخت أبي أمك .

والخاله : اسم لكل أنثى شاركت أمك في أصلتها أو في أحدهما .

وقد تكون من جهة الأب . وهي أخت أم أبيك .

وبنت الأخ : اسم لكل أنثى لأخيك عليها ولادة بواسطة أو مباشرة ، وكذلك بنت الأخت .

المحرمات بسبب المصاهرة :

المحرمات بسبب المصاهرة^(١) هن :

١ - أم زوجته ، وأم أمها . وأم أبيها ، وإن علت . لقول الله تعالى «وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ» .

ولا يشترط في تحریمها الدخول بها ، بل مجرد العقد عليها يحرمها^(٢) .

٢ - وابنة زوجته التي دخل بها .

(١) المصاهرة ، القرابة الناشئة بسبب الزواج .

(٢) روي عن ابن عباس وزيد بن ثابت أن من عقد على امرأة ولم يدخل بها جاز له ان يتزوج بأهلها .

ويلخل في ذلك بنات بناتها ، وبنات أبنائها ، وان نزلن ؛ لأنهن مبن
بناتها لقول الله تعالى : **وَرَبَائِبُكُمُ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُم مِّن نِّسَائِكُمُ**
الَّتَاتِي دَخَلْتُم بِهِنَّ ، فَإِنْ لَّمْ تَكُونُوا دَخَلْتُم بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ
عَلَيْكُمُ ،

والربائب : جمع ربيبة ، وربيب الرجل ولد امرأته من غيره .
سمي ربيباً له ؛ لأنه يربُّه كما يربُّ ولده (أي يسوسه) .
وقوله : **« اللَّاتِي فِي حُجُورِكُم »** وصف لبيان الشأن الغالب في
الربيبة ، وهو أن تكون في حجر زوج أمها ، وليس قيداً .
وعند الظاهرية أنه قيد ، وأن الرجل لا يحرم عليه ربيبته — أي ابنة امرأته —
إذا لم تكن في حجره .

وروي هذا عن بعض الصحابة .
فهن مالك بن أوس قال : **« كان عندي امرأة فتوفيت وقد ولدت لي .**
فوجدت^(١) فلقيني علي بن أبي طالب رضي الله عنه فقال : مالك ؟
فقلت : توفيت المرأة

فقال : أها بنت ؟

قلت : نعم ، وهي بالطائف .

قال : كانت في حجرِك ؟

قلت : لا .

قال : « انكحها » .

قلت : فأين قول الله تعالى : « وَرَبَائِبُكُمُ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُم » ١٢
قال : انها لم تكن في حجرِك ، انما ذلك اذا كانت في حجرِك .

ورد جمهور العلماء هذا الرأي وقالوا : ان حديث علي هذا لا يثبت ،

لأن رواية ابراهيم بن عبيد ، عن مالك بن أوس ، عن علي رضي الله عنه .

وابراهيم هذا لا يعرف ، وأكثر أهل العلم قد تلقوه بالدفع والخلاف .

٣ — زوجة الابن ، وابن ابنة ، وابن بنته وان نزل لقول الله تعالى :

« وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ » .

و « الحلائل » جمع حليلة ، وهي الزوجة ، و « الزوج حليل » ،
٤ - زوجة الأب : يحرم على الابن التزوج بحليلة أبيه ، بمجرد عقد الأب
عليها ، ولم يدخل بها .

وكان هذا النوع من الزواج فاشياً في الجاهلية ، وكانوا يسمونه زواج
المقت^(١) وسمي الولد منها مَقْتِياً ، أو مَقْتِياً ؛ وقد نهى الله عنه وذمه
ونفّر منه .

قال الامام الرازي : مراتب القبح ثلاث : القبح العقلي ، والقبح الشرعي ،
والقبح العادي .

وقد وصف الله هذا النكاح بكل ذلك ؛ فقوله سبحانه : « فاحشّة »
إشارة الى مرتبة قبحه العقلي ، وقوله تعالى : « وَمَقْتًا » إشارة الى مرتبة قبحه
الشرعي ، وقوله تعالى : « وساء سبيلاً » إشارة الى مرتبة قبحه العادي .

وقد روى ابن سعد عن محمد بن كعب سبب نزول هذه الآية ، قال :
كان الرجل اذا توفي عن امرأته ؛ كان ابنه أحق بها أن ينكحها ان شاء ، ان
لم تكن أمّه ، أو يُنكحها من شاء .

فلما مات أبو قيس بن الأسلت قام ابنه محصن فورث نكاح امرأته ولم
ينفق عليها ولم يورثها من المال شيئاً ، فأتت النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت
ذلك له ، فقال : « ارجعي لعل الله ينزل فيك شيئاً » فنزلت الآية :
« وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ ،
إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَمَقْتًا وَسَاءَ سَبِيلًا » .

ويرى الأحناف أن من زنى بامرأة ، أو لمسها ، أو قبّلها ، أو نظر
الى فرجها بشهوة ، حرم عليه أصولها وفروعها ، ونحرم هي على أصوله وفروعه
اذ أن حرمة المصاهرة تثبت عندهم بالزنا ، ومثله مقلداته ودواعيه ؛
قالوا : ولو زنا الرجل بأم زوجته ، أو بنتها حرمت عليه حرمة مؤبدة .

ويرى جمهور العلماء أن الزنا لا تثبت به حرمة المصاهرة ، واستدلوا
على هذا بما يأتي :

١ - قول الله تعالى : « وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ » ، فهذا بيان

(١) اصل المقت البغض من مقتته يمقته مقتاً فهو محقوت ومقيت

عما يحل من النساء بعد بيان ما حرم منهن ، ولم يذكر أن الزنا من أسباب التحريم .

٢ - روت عائشة رضي الله عنها ، أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن رجل زنى بامرأة . فأراد أن يتزوجها أو ابنتها . فقال صلى الله عليه وسلم : « لا يحرم الحرام الحلال » ، إنما يحرم ما كان بنكاح » رواه ابن ماجه عن ابن عمر .

٣ - ان ما ذكره من الأحكام في ذلك هو مما تمس اليه الحاجة ، وتعم به البلوى أحياناً ، وما كان الشارع ليسكت عنه ، فلا ينزل به قرآن ، ولا تمضي به سنة ، ولا يصح فيه خبر ، ولا أثر عن الصحابة ، وقد كانوا قريبين عهد بالجاهلية التي كان الزنا فيها فاشياً بينهم .

فلو فهم أحد منهم أن لذلك مدركاً في الشرع أو تدل عليه حكمة لسألوا عن ذلك ، وتوفرت اللواعي على نقل ما يفتنون به ^(١) .

٤ - ولأنه معنى لا تصير به المرأة فراشاً ، فلم يتعلق به تحريم المصاهرة ، كالمباشرة بغير شهوة .

المحرمات بسبب الرضاع

يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب ، والذي يحرم من النسب : الأم ، والبنت ، والأخت ، والعمّة ، والخالة ، وبنات الأخ ، وبنات الأخت .

وهي التي بينها الله تعالى في قوله : « حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ ، وَبَنَاتُكُمْ ، وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ ، وَخَالَاتُكُمْ ، وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأَخْتِ ، وَأُمَّهَاتُكُمْ اللَّائِي أَرْضَعْنَكُمْ ، وَأَخَوَاتُكُمْ مِنَ الرُّضَاعَةِ » .

وعلى هذا ، فتُنزَلُ المرضعة منزلة الأم ، وتحرم على المرضع ، هي وكل من يحرم على الابن من قبل أم النسب فتحرم :

١ - المرأة المرضعة ، لأنها بارضاعها تُعدُّ أمّاً للرضيع .

٢ - أم المرضعة ، لأنها جدة له .

- ٣- أم زوج المرضعة - صاحب اللبن - لأنها جدة كذلك .
- ٤- أخت الأم ، لأنها خالة الرضيع .
- ٥- أخت زوجها - صاحب اللبن - لأنها عمته .
- ٦- بنات بنيتها وبناتها ، لأنهن بنات اخوته وأخواته .
- ٧- الأخت ، سواء أكانت أختاً لأب وأم . أو أختاً لأم ، أو أختاً لأب^(١) .

الرضاع الذي يثبت به التحريم :

الظاهر أن الإرضاع الذي يثبت به التحريم ، هو مطلق الإرضاع . ولا يتحقق إلا بـرضعة كاملة ، وهي أن يأخذ الصبي الثدي ويمتص اللبن منه ، ولا يتركه إلا طائفاً من غير عارض يعرض له ، فلو مصّ مصّة أو مصّتين ، فإن ذلك لا يحرم لأنه دون الرضعة ، ولا يؤثر في الغذاء .

قالت عائشة رضي الله عنها : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تحرم المصّة ولا المصّتان » رواه الجماعة إلا البخاري .

والمصّة هي الراحدة من المص . وهو أخذ اليسير من الشيء ؛ يقال أمصّه ومصصته ، أي شربه شرباً رقيقاً . هذا هو الأمر الذي يبلو لنا راجحاً .

وللعلماء في هذه المسألة عدة آراء نجد لها فيما يأتي :

١- أن قليل الرضاع وكثيره سواء في التحريم أخذاً بإطلاق الإرضاع في الآية .

ولمّا رواه البخاري ، ومسلم ، عن عتبة بن الحارث قال : تزوجت أم يحيى بنت أبي إهاب فجاءت أمة سوداء فقالت : « قد أرضعتكما » . فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم ، فذكرت له ذلك فقال : « وكيف ، وقد قيل ؟ دعها عنك » .

فترك الرسول صلى الله عليه وسلم السؤال عن عدد الرضعات ، وأمره

(١) الأخت لأب وأم : وهي التي أرضعتها الأم بلبان الأب ، سواء أرضعت مع الطفل الرضيع أو رضعت قبله أو بعده ..

والأخت من الأب ، وهي التي أرضعتها زوجة الأب ..
والأخت من الأم ، وهي التي أرضعتها الأم بلبان رجل آخر .

بتركها دليل على أنه لا اعتبار إلا بالإرضاع ، فحيث وجد اسمه وجد حكمه .
ولأنه فعل يتعلق به التحريم ، فيستوي قليله وكثيره ، كالوطء الموجب له .
ولأن إنشاز العظم ، وإنبات اللحم ، يحصل بقليله وكثيره .
وهذا مذهب « علي » ، و « ابن عباس » ، و « سعيد بن المسيب » ،
و « الحسن البصري » ، و « الزهري » ، و « قتادة » ، و « حماد » ، و « الأوزاعي » ،
و « الثوري » ، و « أبي حنيفة » ، و « مالك » ، ورواية عن « أحمد » .
٢- أن التحريم لا يثبت بأقل من خمس رضعات متفرقات .
لما رواه مسلم ، وأبو داود ، والنسائي ، عن عائشة قالت : « كان فيما
نزل من القرآن عشر رضعات معلومات يحرمن ، ثم نسخن بخمس معلومات ،
فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهن فيما يقرأ من القرآن » .
وهذا تقييد لإطلاق الكتاب والسنة ، وتقييد المطلق ببيان ، لا نسخ
ولا تخصيص .

ولو لم يعترض على هذا الرأي ، بأن القرآن لا يثبت الا متواتراً ، وأنه
لو كان كما قالت عائشة لما خفي على المخالفين . ولا سيما الإمام علي وابن
عباس ، نقول : لو لم يوجه إلى هذا الرأي هذه الاعتراضات لكان أقوى
الآراء ، ولهذا عدل الإمام البخاري عن هذه الرواية .

وهذا مذهب عبد الله بن مسعود ، وإحدى الروايات عن عائشة ،
وعبد الله بن الزبير ، وعطاء ، وطاووس ، والشافعي ، وأحمد في ظاهر
مذهبهم ، وابن حزم ، وأكثر أهل الحديث .
٣- أن التحريم يثبت بثلاث رضعات فأكثر .

لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا تحرم المصّة ولا المصتان » .
وهذا صريح في نفي التحريم بما دون الثلاث ، فيكون التحريم منحصرأ
فيما زاد عليهما .

ولم يذهب أبو عبيد ، وأبو ثور ، وداود الظاهري ، وابن المنذر ،
ورواية عن أحمد .

لبن المرضعة يحرم مطلقاً :

التغذية بلبن المرضعة محرّم ، سواء أكان شرباً أو وجوراً^(١) أو سعوطاً^(٢) ، حيث كان يغذي الصبي ويسد جوعه ، ويبلغ قدر رضعة ، لأنه يحصل به ما يحصل بالإرضاع من انبات اللحم ، وانشاز العظم ، فيساويه في التحريم .

اللبن المختلط بغيره :

إذا اختلط لبن المرأة بطعام ، أو شراب ، أو دواء ، أو لبن شاة أو غيره ، وتناوله الرضيع فإن كان الغالب لبن المرأة حرّم ، وإن لم يكن غالباً فلا يثبت به التحريم .

وهذا مذهب الأخناف ، والمزني ، وأبي ثور .

قال ابن القاسم من المالكية : « إذا استهلك اللبن في ماء أو غيره ، ثم سقيه الطفل لم تقع به الحرمة » .

ويرى الشافعي ، وابن حبيب ، ومطرف ، وابن الماجشون من أصحاب مالك : أنه تقع به الحرمة بمنزلة ما لو انفرد اللبن ، أو كان مختلطاً لم تذهب عينه .

قال ابن رشد - وسبب اختلافهم : هل يبقى للبن حكم الحرمة إذا اختلط بغيره ، أم لا يبقى به حكمها ؟ كالحال في النجاسة إذا نجا طلت الحلال الطاهر .

والأصل المعتبر في ذلك انطلاق اسم اللبن عليه كالماء ، هل يظهر إذا خالطه شيء من الطاهر^(٣) ؟ .

صفة المرضعة :

والمرضعة التي يثبت بلبنها التحريم ، هي كل امرأة درّ اللبن من ثديها ،

(١) الوجور : أن يصب اللبن في حلق الصبي من غير ثدي .

(٢) السعوط : أن يصب اللبن في أنفه .

(٣) أي أنه إذا اختلط اللبن بغيره هل يبقى إطلاق اسم اللبن عليه أم لا ؟ ! فإن كان يطلق اسم اللبن عليه كان محرماً وإلا فلا .

سواء أكانت بالغة أم غير بالغة . وسواء أكانت يائسة من المحيض أم غير يائسة ، وسواء أكان لها زوج أم لم يكن . وسواء أكانت حاملاً أم غير حامل .

سن الرضاع :

الرضاع المحرّم للزواج ما كان في الحولين . وهي المدة التي بينها الله تعالى وحددها في قوله :

« وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنْسِمَ الرَّضَاعَةَ » .

لأن الرضيع في هذه المدة يكون صغيراً يكفيه اللبن ، وينبت بذلك لحمه ، فيصير جزءاً من المرضعة . فيشترك في الحرمة مع أولادها .

روى الدارقطني ، وابن عدي ، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : « لا رضاع إلا في الحولين » .

وروى مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم : « لا رضاع إلا ما أنشز ^(١) العظم ، وأنبت اللحم » رواه أبو داود .

ولأنما يكون ذلك لمن هو في سن الحولين ، ينمو باللبن عظمه ، وينبت عليه لحمه .

وعن أم سلمة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا يحرم من الرضاع إلا ما فتق ^(٢) الأمعاء ، وكان قبل الفطام » . رواه الترمذي وصححه . وقال ابن القيم : هذا حديث منقطع .

ولو فطم الرضيع قبل الحولين واستغنى بالغذاء عن اللبن . ثم أرضعته امرأة ، فإن ذلك الرضاع ثبت به الحرمة عند أبي حنيفة والشافعي ، لقول الرسول صلى الله عليه وسلم : « إنما الرضاعة من المجاعة » .

وقال مالك : ما كان من الرضاعة بعد الحولين كان قليلاً وكثيره لا يحرم شيئاً ؛ إنما هو بمنزلة الماء ، وقال : إذا فصل ^(٣) الصبي قبل الحولين ، أو استغنى بالفطام عن الرضاع ، فما ارتضع بعد ذلك لم يكن للإرضاع حرمة »

(١) أنشز : قوى زشد .

(٢) فتق الأمعاء : أي وصلها وغذاها واكتفت به عن غيره .

(٣) فصل : أي فطم .

رضاع الكبير :

وعلى هذا فرضاع الكبير لا يحرم في رأي جماهير العلماء للأدلة المتقدمة .
وذهبت طائفة من السلف والخلف إلى أنه يحرم - ولو أنه شيخ كبير -
كما يحرم رضاع الصغير ، وهو رأي عائشة رضي الله عنها .
ويروى عن علي كرم الله وجهه ، وعروة بن الزبير ، وعطاء بن أبي رباح
وهو قول الليث ابن سعد ، وابن حزم ؛ واستدلوا على ذلك بما رواه مالك
عن ابن شهاب أنه سئل عن رضاع الكبير فقال : أخبرني عروة بن الزبير
بحديث : « أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم سهلة بنت سهيل برضاع سالم
ففعلت ، وكانت تراه ابناً لها » .

قال عروة : فأخذت بذلك عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها ، فيمن
كانت تحب أن يدخل عليها من الرجال .
فكانت تأمر أختها أم كلثوم وبنات أخيها أن يرضعن من أحب أن يدخل
عليها من الرجال .

وروى مالك ، وأحمد : أن أبا حذيفة تبنى ^(١) سالماً . وهو مولى لامرأة
من الأنصار ، كما تبنى النبي صلى الله عليه وسلم زيداً .
وكان من تبنى رجلاً في الجاهلية دعاه الناس ابنه وورث من ميراثه ،
حتى أنزل الله عز وجل : « ادْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ فَإِنْ
لَمْ تَعْلَمُوا آبَاءَهُمْ فَلِاخْوَانِكُمْ فِي الدِّينِ وَمَوَالِيكُمْ » .
فردوا إلى آبائهم . فمن لم يعلم له أب ، فمولى وأخ في الدين ؛ فجاءت
سهلة . فقالت : يا رسول الله . كنا نرى سالماً ولدأ ياوي معي ومع أبي حذيفة ،
ويراني فضلاً ^(٢) ، وقد أنزل الله عز وجل فيهم ما قد علمت . فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم : « أرضعيه خمس رضعات » ، فكان بمنزلة ولده من
الرضاعة .

وعن زينب بنت أم سلمة رضي الله عنها قالت : قالت أم سلمة لعائشة
رضي الله عنها : « انه يدخل عليك الغلام الأيفع الذي ما أحب أن يدخل عليَّ »

(١) تبنى : اتخذ ابنأ له .

(٢) فضلاً : يعني متبذلة في ثياب المهنة أو في ثوب واحد .

فقال عائشة رضي الله عنها : أما لك في رسول الله صلى الله عليه وسلم أسوة حسنة ؟ .

فقلت : إن امرأة أبي حذيفة قالت : يا رسول الله إن سالماً يدخل عليّ وهو رجل ، وفي نفس أبي حذيفة منه شيء . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أَرْضِعِيهِ حَتَّى يَدْخُلَ عَلَيْكَ » .

والمختار من هذين القولين ما حققه ابن القيم . قال : إن حديث سهلة ليس بمنسوخ ولا مخصوص ولا عام في حق كل واحد ، وإنما هو رخصة للحاجة ، لمن لا يستغنى عن دخوله على المرأة ، ويشق احتجابها عنه ، كحال سالم مع امرأة أبي حذيفة .

فمثل هذا الكبير إذا أرضعته للحاجة أثر رضاعه ، وأما من عداه فلا يؤثر إلا رضاع الصغير ؛ وهذا مسلك شيخ الإسلام ابن تيمية رحمة الله عليه . والأحاديث النافية للرضاع في الكبير : إما مطلقة فتفيد بحديث سهلة ، أو عامة في كل الأحوال فتخصص هذه الحال من عمومها .

وهذا أولى من النسخ ، ودعوى التخصيص لشخص بعينه ، وأقرب إلى العمل بجميع الأحاديث من الجانبين وقواعد الشرع تشهد له . انتهى .

الشهادة على الرضاع :

شهادة المرأة الواحدة مقبولة في الرضاع — إذا كانت مرضية — لما رواه عقبة بن الحارث أنه تزوج أم يحيى بنت أبي إهاب فجاءت أمة سوداء فقالت : « قد أرضعتكما » ، قال : فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم . قال فتنحيت فذكرت ذلك له : فقال : « وكيف وقد زعمت أنها أرضعتكما ؟ » فنهاه عنها .

احتج بهذا الحديث : طاووس ، والزهرى ، وابن أبي ذئب ، والأوزاعي ورواية عن أحمد ، على أن شهادة المرأة الواحدة مقبولة في الرضاع . وذهب الجمهور إلى أنه لا يكفي في ذلك شهادة المرضعة ؛ لأنها شهادة على فعل نفسها .

وقد أخرج أبو عبيد عن عمر ، والمغيرة بن شعبة ، وعلي بن أبي طالب ، وابن عباس أنهم امتنعوا من التفرقة بين الزوجين بذلك .

فقال عمر رضي الله عنه : « ففَرَّقَ بينهما ان جاءت بيته ، وإلا فخل بين الرجل وامرأته ، إلا أن ينتزها ^(١) .

ولو فتح هذا الباب لم تشأ امرأة أن تفرق بين زوجين إلا فعلت .
ومذهب الأحناف أن الشهادة على الرضاع لأبد فيها من شهادة رجلين ، أو رجل وامرأتين ، ولا يقبل فيها شهادة النساء وحدهن ، لقول الله عز وجل : « وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ ، فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ » .
وروى البيهقي : أن عمر رضي الله عنه أني بامرأة شهدت على رجل وامرأته أنها أرضعتهما ، فقال : لا ، حتى يشهد رجلان أو رجل وامرأتان .
وعن الشافعي رضي الله عنه : أنه يثبت بهذا ، وبشهادة أربع من النساء ، لأن كل امرأتين كرجل ، ولأن النساء يطلعن على الرضاع غالباً كالولادة .
وعند مالك : تقبل فيه شهادة امرأتين بشرط فشو قولهما بذلك قبل الشهادة .
قال ابن رشد : وحمل بعضهم حديث عقبة بن الحارث على الندب جمعاً بينه وبين الأصول ، وهو أشبه ، وهي رواية عن مالك .

أبوة زوج الموضع للرضيع :

إذا أرضعت امرأة رضيعاً صار زوجها أباً للرضيع وأخوه عمّاً له ، لما تقدم من حديث حذيفة ، ولحديث عائشة رضي الله عنها ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « ائذني لأفلق أخي أبي القُعَيْس فانه عمك » .
وكانت امرأته أرضعت عائشة رضي الله عنها .

وسئل ابن عباس عن رجل له جاريتان أرضعت احدهما جارية والأخرى غلاماً : أيجل للغلام أن يتزوج الجارية ؟ قال : « لا » اللقاح واحد .
وهذا رأي الأئمة الأربعة : والأوزاعي ، والثوري .
ومن قال به من الصحابة علي ، وابن عباس رضي الله عنهما .

التساهل في أمر الرضاع :

كثير من النساء يتساهل في أمر الرضاع فيرضعون الولد من امرأة ، أو من

(١) ينتزها : يتورعا .

عدة نسوة ، دون عناية بمعرفة أولاد المرضعة وإخوانها ، ولا أولاد زوجها - من غيرها - وإخوته ، ليعرفوا ما يترتب عليهم في ذلك من الأحكام ، كحرمة النكاح ، وحقوق هذه القرابة الجديدة التي جعلها الشارع كالنسب . فكثيراً ما يتزوج الرجل أخته ، أو عمته ، أو خالته من الرضاعة ، وهو لا يدري ^(١) .

والواجب الاحتياط في هذا الأمر ، حتى لا يقع الإنسان في المحذور .

حكمة التحريم :

قال في تفسير المنار ^(٢) : إن الله تعالى جعل بين الناس ضروراً من الصلة يتراحمون بها ، ويتعاونون على دفع المضار وجلب المنافع ، وأقوى هذه الصلات صلة القرابة وصلة الصهر ؛ ولكل واحدة من هاتين الصلتين درجات متفاوتة .

فأما صلة القرابة فأقواها ما يكون بين الأولاد والوالدين من العاطفة والأريحية . فمن اكتنه السر في عطف الأب على ولده يجد في نفسه داعية فطرية تدفعه إلى العناية بتربيته إلى أن يكون رجلاً مثله .

فهو ينظر إليه كمنظره إلى بعض أعضائه ، ويعتمد عليه في مستقبل أيامه ، ويجد في نفس الولد شعوراً بأن أباه كان منشأ وجوده ، وممد حياته وقوام تأديبه ، وعنوان شرفه .

وبهذا الشعور يحترم الابن أباه ، وبتلك الرحمة والأريحية يعطف الأب على ابنه ، ويساعده .

هذا ما قاله الأستاذ الامام محمد عبده .

ولا يخفى على إنسان أن عاطفة الأم والديّة أقوى من عاطفة الأب ؛ ورحمتها أشد من رحمته ، وحنانها أرسخ من حنانه ؛ لأنها أرق قلباً ، وأدق شعوراً . وأن الولد يتكون جنيناً من دمها الذي هو قوام حياتها .

ثم يكون طفلاً يتغذى من لبنها ، فيكون له مع كل مصة من ثديها عاطفة

(١) المنار ص ٤٧٠ ج .

(٢) ج ٥ ص ٢٩ من تفسير المنار .

جديدة ، يستلها من قلبها ، والطفل لا يجب أحداً في الدنيا قبل أمه .
ثم انه يجب أباه ، ولكن دون حبه لأمه ، وان كان يحترمه أشد مما يحترمها .
أفليس من الجناية على الفطرة أن يزاحم هذا الحب العظيم بين الوالدين
والأولاد حباً استمتع الشهوة - فيزحمه ويقسده - وهو خير ما في هذه الحياة !!
بلى : ولأجل هذا كان تحريم نكاح الأمهات هو الأشد المقدم في الآية ،
ويليه تحريم البنات .

ولولا ما عهد في الانسان من الجناية على الفطرة والعبث بها والافساد فيها ،
لكان لسليم الفطرة أن يتعجب من تحريم الأمهات والبنات ، لأن فطرته تُشعر
أن التزوع الى ذلك من قبيل المستحيلات .

وأما الأخوة والأخوات ، فالصلة بينهما تشبه الصلة بين الوالدين والأولاد
من حيث أنهم كأعضاء الجسم الواحد ، فان الأخ والأخت من أصل واحد
يستويان في النسبة اليه من غير تفاوت بينهما .

ثم انهما ينشآن في حجر واحد ، على طريقة واحدة في الغالب ، وعاطفة
الأخوة بينهما متكافئة ، ليست أقوى في إحداهما منها في الأخرى ، كقوة
عاطفة الأمومة والأبوة على عاطفة البنوة .

فلهذه الأسباب يكون أنس أحدهما بالآخر أنس مساواة لا يضاهيه
أنس لآخر .

اذ لا يوجد بين البشر صلة أخرى فيها هذا النوع من المساواة الكاملة ،
وعواطف الود والثقة المتبادلة .

ويحكى أن امرأة شفعت عند الحجاج في زوجها وابنها وأخيها ، وكان
يريد قتلهم ؛ فشفعها في واحد مبيهم منهم ، وأمرها أن تختار من يبقى ،
فاختارت أخيها ، فسألها عن سبب ذلك فقالت :

« ان الأخ لا عوض عنه ، وقدمات الوالدان ، وأما الزوج والولد فيمكن
الاعتياض عنهما بمثلهما » .

فأعجبه هذا الجواب وعفا عن الثلاثة . وقال : « لو اختارت الزوجة غير
الأخ لما أبقيت لها أحداً » .

وجملة القول : إن صلة الأخوة صلة فطرية قوية ، وأن الاخوة والأخوات

لا يشتهي بعضهم التمتع ببعض ، لأن عاطفة الاخوة تكون هي المسؤولية على النفس بحيث لا يبقى لسواها معها موضع ما سلمت الفطرة .
فقضت حكمة الشريعة بتحريم نكاح الأخت حتى يكون لمعتلي الفطرة منفذ لاستبدال داعية الشهوة بعاطفة الأخوة .

وأما العمات والحالات فهن من طينة الأب والأم .

وفي الحديث « عم الرجل صنو أبيه » .

أي هما كالصنوان يخرجان من أصل النخلة .

ولهذا المعنى — الذي كانت به صلة العمومة من صلة الأبوة ، وصلة الخؤولة من صلة الأمومة — قالوا : إن تحريم الجلدات مندرج في تحريم الأمهات وداخل فيه ؛ فكان من محاسن دين الفطرة المحافظة على عاطفة صلة العمومة والخؤولة ، والتراحم والتعاون بها ، وأن لا تنزرو الشهوة عليها ، وذلك بتحريم نكاح العمات والحالات .

وأما بنات الأخ وبنات الأخت ، فهما من الانسان بمنزلة بناته ، حيث أن أخاه وأخته كنفسه ، وصاحب الفطرة السليمة يجد لهما هذه العاطفة من نفسه ، وكذا صاحب الفطرة السقيمة ، إلا أن عاطفة هذا تكون كفطرته في سقمها .

نعم إن عطف الرجل على بنته يكون أقوى لكونها بضعة منه ؛ نعمت وترعرعت بعنايته ورعايته .

وأنسه بأخيه وأخته يكون أقوى من أنسه ببناتها لما تقدم .

وأما الفرق بين العمات والحالات ، وبين بنات الأخوة والأخوات ، فهو أن الحب لهؤلاء حب عطف وحنان ، والحب لأولئك حب تكريم واحترام .
فهما — من حيث البعد عن مواقع الشهوة — متكافآن .

وانما قُدم في النظم الكريم ذكر العمات والحالات ؛ لأن الادلاء بهما من الآباء والأمهات ، فصلتهما أشرف وأعلى من صلة الأخوة والأخوات .
هذه أنواع القرابة القريبة التي يتراحم الناس ويتعاطفون ويتوادون ويتعاونون بها وبما جعل الله لها في النفوس من الحب والحنان والعطف والاحترام .
فحرم الله فيها النكاح لأجل أن تتوجه عاطفة الزوجية ومحبتها الى من

ضعفت الصلة الطبيعية أو النسبية بينهم ، كالغرباء والأجانب ، والطبقات البعيدة من سلالة الأقارب ، كأولاد الأعمام والعمات والأخوال والحالات . وبذلك تتجدد بين البشر قرابة الصهر التي تكون في المودة والرحمة كقرابة النسب ، فتتسع دائرة المحبة والرحمة بين الناس .

فهذه حكمة الشرع الروحية في محرمات القرابة .

ثم قال : إن هنالك حكمة جسدية حيوية عظيمة جداً . وهي أن تزوج الأقارب بعضهم ببعض يكون سبباً لضعف النسل .

فاذا تسلسلت واستمرت بتسلسل الضعف والضوى فيه إلى أن ينقطع ،

ولذلك سبيان :

(أحدهما) وهو الذي أشار اليه الفقهاء - أن قوة النسل تكون على قدر

قوة داعية التناسل في الزوجين ، وهي الشهوة .

وقد قالوا : إنها تكون ضعيفة بين الأقارب .

وجعلوا ذلك علة لكراهية تزوج بنات العم وبنات العمة ، الى آخره .

وسبب ذلك ، أن هذه الشهوة شعور في النفس ، يزاحمه شعور عواطف

القرابة المضاد له ، فإذا أن يزيله ، وإما أن يزلزله ويضعفه .

(والسبب الثاني) يعرفه الأطباء ؛ وإنما يظهر للعامة بمثال تقريبي معروف

عند الفلاحين ؛ وهو أن الأرض التي يتكرر زرع نوع واحد من الحبوب فيها ،

يضعف هذا الزرع فيها مرة بعد أخرى ، الى أن ينقطع ، لبقلة المواد التي هي

قوام غذائه ، وكثرة المواد الأخرى التي لا يتغذى منها ، ومزاحمتها لغذائه

أن يخلص له .

ولو زرع ذلك الحب في أرض أخرى وزرع في هذه الأرض نوع آخر

من الحب لنما كل منهما .

بل ثبت عند الزراع أن اختلاف الصنف من النوع الواحد من أنواع

البذار يفيد .

فاذا زرعوا حنطة في أرض ، وأخذوا بذراً من غلتها فزرعوه في تلك

الأرض يكون نموه ضعيفاً وغلته قليلة .

واذا أخلوا البذر من حنطة أخرى وزرعوه في تلك الأرض نفسها يكون أنى وأزكى .

كذلك النساء حرث - كالأرض - يزرع فيهن الولد . وطوائف الناس كأنواع البذار وأصنافه .

فينبغي أن يتزوج أفراد كل عشيرة من أخرى ليَزكو الولد وينجب . فان الولد يرث من مزاج أبويه ومادة أجسادهما ، ويرث من أخلاقهما وصفاتهما الروحية ويباينهما في شيء من ذلك .

فالتوارث والتباين ستتان من سنن الخليقة ، ينبغي أن تأخذ كل واحدة منهما حظها لأجل أن ترتقي السلائل البشرية ويتقارب الناس بعضهم من بعض ، ويستمد بعضهم القوة والاستعداد من بعض ، والتزوج من الأقربين ينافي ذلك . فثبت بما تقدم كله أنه ضار بدنًا ونفسًا ، مناف للفطرة ، مُخِلٌّ بالروابط الاجتماعية ، عائق لارتقاء البشر .

وقد ذكر « الغزالي » في الاحياء : أن الخصال التي تُطلب مراعاتها في المرأة ؛ ألا تكون من القرابة القريبة .

قال : فان الولد يُخلق ضاويًا ^(١) .

وأورد في ذلك حديثاً لا يصح .

ولكن روى ابراهيم الحربي في غريب الحديث أن عمر قال لآل السائب : « اغتربوا لا تَضُوبُوا » أي تزوجوا الغرائب لثلاث نهيء أولادكم نحافاً ضعافاً .

وعلى الغزالي ذلك بقوله : « إن الشهوة إنما تنبث بقوة الاحساس بالنظر أو اللمس وإنما يقوي الاحساس بالأمر الغريب الجديد .

فأما المعهود الذي دام النظر إليه ؛ فانه يضعف الحس عن تمام ادراكه والتأثر به ، ولا ينبعث به الشهوة » .

قال : وتعليله لا ينطبق على كل صورة ، والعمدة ما قلنا .

حكمة التحريم بالرضاع :

وأما حكمة التحريم بالرضاعة ؛ فمن رحمته تعالى بنا أن وسع لنا دائرة

(١) ضاويًا : أي نحيفاً .

القرابة بإلحاق الرضاع بها ؛ وأن بعض بدن الرضيع يتكون من لبن المرضع ، وأنه بذلك يرث منها كما يرث ولدها الذي ولدته ^(١) .

حكمة التحريم بالمصاهرة :

وحكمة تحريم المحرمات بالمصاهرة أن بنت الزوجة وأما أولى بالتحريم ، لأن زوجة الرجل شقيقة روحه ؛ بل مقومة ماهيته الانسانية ومتممتها .
فينبغي أن تكون أمها بمنزلة أمه في الاحترام . ويقبح جداً أن تكون ضرة لها فإن لُحمة المصاهرة كلحمة النسب .
فاذا تزوج الرجل من عشيرة صار كأحد أفرادها ، وتجددت في نفسه عاطفة مودة جديدة لهم .

فهل يجوز أن يكون سبباً للتغاير والضرار بين الأم وبنتها ؟ كلا . إن ذلك ينافي حكمة المصاهرة والقرابة ويكون سبب فساد العشيرة .

فالوافق للفطرة ، الذي تقوم به المصلحة ؛ هو أن تكون أم الزوجة كأم الزوج ، وبنتها التي في حجره كبنته من صلبه .

وكذلك ينبغي أن تكون زوجة ابنه بمنزل ابنته ، ويوجه إليها العاطفة التي يجدها لبنته ، كما ينزل الابن امرأة أبيه منزلة أمه .

واذا كان من رحمة الله وحكمته أن حرّم الجمع بين الأختين وما في معناهما لتكون المصاهرة لُحمة مودة غير مشوبة بسبب من أسباب الضرار والنفرة ، فكيف يعقل أن يُبيح نكاح من هي أقرب إلى الزوجة ، كأماها أو بنتها ، أو زوجة الوالد للولد ، وزوجة الولد للوالد ؟

وقد بين لنا أن حكمة الزواج هي سكون نفس كل من الزوجين إلى الآخره ، والمودة والرحمة بينهما وبين من يلتحم معهما بلُحمة النسب فقال :
« وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا ، وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً » .

فقيّد سكون النفس الخاص بالزوجية ، ولم يقيد المودة والرحمة ، لأنها تكون بين الزوجين ومن يلتحم معهما بلحمة النسب ، وتزداد وتقوى بالولد . اهـ .

(١) يرث منها : أي من طباعها وأخلاقها .

المحرمات مؤقتا

(١) الجمع بين المحرمين :

يَحْرُمُ الجمع بين الأختين ^(١) ، وبين المرأة وعمتها ، وبين المرأة وخالتها ، كما يحرم الجمع بين كل امرأتين بينهما قرابة ، لو كانت إحداهما رجلا لم يَجْزُ له التزوج بالأخرى .

ودليل ذلك :

١ - قول الله تعالى : « وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ » ^(٢) .

٢ - وما رواه البخاري ومسلم عن أبي هريرة : أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يجمع بين المرأة وعمتها ، وبين المرأة وخالتها .

٣ - وما رواه أحمد ، وأبو داود ، وابن ماجه ، والترمذي ، وحسنه ، عن فيروز الديلمي أنه أدركه الاسلام ومثته أختان . فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : « طَلَّقِي أَيْتَهُمَا شَتَّ » .

٤ - عن ابن عباس قال :

نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يتزوج الرجل المرأة على العمّة أو على الخالة وقال : « إِنْكُمْ إِذَا فَعَلْتُمْ ذَلِكَ قَطَعْتُمْ أَرْحَامَكُمْ » .

قال القرطبي : ذكره أبو محمد الأصيلي في فوائده ، وابن عبد البر ، وغيرهما .

٥ - ومن مراسيل أبي داود ، عن حسين بن طلحة ، قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تنكح المرأة على أخواتها مخافة القطيعة .

وفي حديث ابن عباس ، وحسين بن طلحة التنبيه على المعنى الذي من أجله حرّم هذا الزواج ، وهو الاحتراز عن قطع الرحم بين الأقارب ؛ فإن

(١) سواء أكان ذلك بعقد زواج أو بملك يمين .

(٢) أي وحرم عليكم الجمع بين الأختين معاً ، في التزوج وفي ملك اليمين ، إلا ما كان منكم في جاهليتكم فقد عفواناه .

الجمع بينهما يؤكّد التحاسد ويجر الى البغضاء ؛ لأن الضرتين قلّما تسكن عواصف الغيرة بينهما .

وهذا الجمع بين المحارم كما هو ممنوع في الزواج فهو ممنوع في العدة .
فقد أجمع العلماء على أن الرجل اذا طلق زوجته طلاقاً رجعياً فلا يجوز له أن يتزوج أختها ، أو أربعاً سواها حتى تنقضي عدتها ، لأن الزواج قائم وله حق الرجعة في أي وقت .
واختلفوا فيما إذا طلقها طلاقاً بائناً لا يملك معه رجعتها .

فقال علي ، وزيد بن ثابت ، ومجاهد ، والنخعي ، وسفيان الثوري ، والأحناف وأحمد : ليس له أن يتزوج أختها ولا أربعة حتى تنقضي عدتها ، لأن العقد أثناء العدة باق حكماً حتى تنقضي ، بدليل أن لها نفقة العدة .
قال ابن المنذر : ولا أحسبه إلا قول مالك ، وبه نقول ، أن له أن يتزوج أختها أو أربعاً سواها .

وقال سعيد بن المسيب ، والحسن ، والشافعي : لأن عقد الزواج قد انتهى بالبينونة ، فلم يوجد الجمع المحرم .
ولو جمع رجل بين المحرمات فتزوج الأختين مثلاً ؛ فاما أن يتزوجهما بعقد واحد أو بعقدين ؛ فان تزوجهما بعقد واحد وليس بواحدة منهما مانع فسد عقده عليهما ، وتجري على هذا العقد أحكام الزواج الفاسد .
فيجب الافتراق عن المتعاقدين ، وإلا فرّق بينهما القضاء .
واذا حصل التفريق قبل الدخول فلا مهر لواحدة منهما ، ولا يترتب على مجرد هذا العقد أثر .

وان حصل بعد الدخول فللمدخل بها مهر المثل ، أو الأقل من مهر المثل ، والمسمى .
ويترتب على الدخول بها سائر الآثار التي تترتب على الدخول بعد الزواج الفاسد .

أما إذا كان باحداهما مانع شرعي ، بأن كانت زوجة غيره ، أو معتدته مثلاً ، والأخرى ليس بها مانع ، فان العقد بالنسبة للخالية من المانع صحيح ، وبالنسبة للأخرى فاسد تجري عليه أحكامه .

وان تزوجهما بعقدين متعاقبين ، واستوفى كل واحد من العقدين أركانه وشروطه ، وعُلِمَ أسبقهما فهو الصحيح ، واللاحق فاسد .
وان استوفى أحدهما فقط شروط صحته فهو الصحيح سواء كان السابق أو اللاحق .

وان لم يعلم أسبقهما ، أو عُلِمَ ونُسي ، كأن يوكل رجلين بتزويجه فيزوجانه من اثنتين ، ثم يتبين أنهما أختان ، ولا يُعلم أسبق العقدين ، أو عُلِمَ ونُسي ، فالعقدان غير صحيحين لعدم المرجح ، وتجري عليهما أحكام الزواج الفاسد ^(١) .

(٢ و ٣) زوجة الغير ومعتدته :

يحرم على المسلم أن يتزوج زوجة الغير ، أو معتدته رعاية لحق الزوج ؛ لقول الله تعالى : « وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ » .
أي حرمت عليكم المحصنات من النساء ؛ أي المتزوجات منهن إلا المسيبات ، فان المسبية تحمل لسابيتها بعد الاستبراء ، وإن كانت متزوجة ، لما رواه مسلم وابن أبي شيبة ، عن أبي سعيد رضي الله عنه : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث جيشاً الى لوطاس ، فلقي عدواً فقاتلهم ، فظهروا عليهم وأصابوا سبايا ، وكان ناس من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يخرجوا من غشيانهم من أجل أزواجهن من المشركين ، فأنزل الله عز وجل في ذلك : « وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ ، إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ » أي فهن لكم حلال إذا انقضت عدتهن ؛ والاستبراء يكون بحيضة .

قال الحسن : كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يستبرئون المسبية بحيضة ؛ وأما المعتدة فقد سبق الكلام عليها في باب « الخِطْبَةُ » .

(٤) المطلقة ثلاثاً :

المطلقة ثلاثاً لا تحل لزوجها الأول حتى تنكح زوجاً غيره نكاحاً صحيحاً ^(٢)

(١) أحكام الأحوال الشخصية للأستاذ عبد الوهاب خلاف .

(٢) راجع فصل التحليل من هذا الكتاب .

(٥) عقد المحرم :

يحرم على المُحَرَّم ، أن يعقد النكاح لنفسه أو لغيره بولاية ، أو وكالة ، ويقع العقد باطلاً ، لا تترتب عليه آثاره الشرعية . لما رواه مسلم وغيره ، عن عثمان بن عفان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا يَنْكَحُ المحرم ولا يُنْكَحَ ولا يخطب » رواه الترمذي وليس فيه ولا يخطب . وقال حديث حسن صحيح .

والعمل على هذا عند بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، وبه يقول الشافعي ، وأحمد ، وإسحق ، ولا يرون أن يتزوج المُحَرَّم ، وإن نكح فنكاحه باطل ، وما ورد من أن النبي صلى الله عليه وسلم « تزوج ميمونة وهو مُحَرَّم » فهو معارض بما رواه مسلم من أنه تزوجها وهو حلال . قال الترمذي : اختلفوا في تزويج النبي صلى الله عليه وسلم ميمونة ، لأنه صلى الله عليه وسلم تزوجها في طريق مكة .

فقال بعضهم تزوجها وهو حلال ، وظهر أمر تزوجها وهو مُحَرَّم ، ثم بنى بها وهو حلال بسرف^(١) في طريق مكة .

وذهب الأحناف إلى جواز عقد النكاح للمحريم . لأن الإحرام لا يمنع صلاحية المرأة للعقد عليها ، وإنما يمنع صحبة الجماع لا صحبة العقد .

(٦) زواج الأمة مع القدرة على الزواج بالحررة :

اتفق العلماء على أنه يجوز للعبد أن يتزوج الأمة ، وعلى أنه يجوز للحررة أن تتزوج العبد إذا رضيت بذلك هي وأولياؤها كما اتفقوا على أنه لا يجوز أن تتزوج مَنْ مَلَكَته ، وأنه إذا ملكت زوجها انفسخ النكاح .

واختلفوا في زواج الحرِّ بالأمة .

فرأي الجمهور أنه لا يجوز زواج الحرِّ بالأمة إلا بشرطين :

(أولهما) عدم القدرة على نكاح الحررة .

(وثانيهما) خوف العنت .

(١) سرف : اسم لمكان .

واستدلوا على هذا بقول الله تعالى : « وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً^(١) أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ^(٢) الْمُؤْمِنَاتِ ، فَمِنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ فَتَيَاتِكُمْ^(٣) الْمُؤْمِنَاتِ » .
إلى قوله تعالى : « ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ الْعَنَتَ^(٤) مِنْكُمْ ، وَأَنْ تَصْبِرُوا خَيْرٌ لَكُمْ » .

قال القوطي : الصبر على العزبة خير من نكاح الأمة ، لأنه يفضي إلى إرقاق الولد ؛ والغرض من النفس ، والصبر على مكارم الأخلاق أولى من البدالة روي عن عمر أنه قال : أيما حر تزوج أمة فقد أرق نصفه^(٥)
وعن الضحاك بن مزاحم قال سمعت أنس بن مالك يقول : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « من أراد أن يلقي الله طاهراً مطهراً فليتزوج الحرائر » . رواه ابن ماجه ، وفي إسناده ضعف .
وذهب أبو حنيفة إلى أن للحر أن يتزوج أمة ، ولو مع طول حرة ، إلا أن يكون نمته حرة .
فان كان في عصمته زوجة حرة حرّم عليه أن يتزوج عليها محافظة على كرامة الحرة .

(٧) زواج الزانية :

لا يحل للرجل أن يتزوج بزانية ، ولا يحل للمرأة أن تتزوج بزانياً . إلا أن يحدث كل منهما توبة .
ودليل هذا :

١ - أن الله جعل العفاف شرطاً يجب توفره في كل من الزوجين قبل الزواج . فقال تعالى : « الْيَوْمَ أَحْلَلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ ، وَطَعَامُ الَّذِينَ أَوْتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ . وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ » ، وَالْمُحْصَنَاتُ ، مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ ، وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أَوْتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ .

(١) طولاً : سعة وقدرة .

(٢) المحصنات : الحرائر العفاف .

(٣) فتيات : إماء .

(٤) العنت : الزنا .

(٥) أرق نصفه : يعني يصير ولده رقيقاً .

إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ وَلَا مُتَخَلِّي أَيْدِيَهُنَّ (١).

أي أن الله كما أحلّ الطيبات ، وطعام الذين أوتوا الكتاب من اليهود والنصارى ، أحلّ زواج العفيفات من المؤمنات ، والعفيفات من أهل الكتاب ، في حال كون الأزواج أعفَاء غير مسافحين ولا متخذي أَيْدِيَهُنَّ (٢).

٢ - وذكر ذلك في زواج الإماماء عند العجز عن طَوْل الحرة فقال : « فَاَنْكِحُوهُنَّ بِأَذْنِ أَهْلِهِنَّ » ، وَأَتَوْهُنَّ أَجُورَهُنَّ (٣) بِالْمَعْرُوفِ مُحْصَنَاتٍ غَيْرَ مُسَافِحَاتٍ (٤) وَلَا مُتَخَلِّاتٍ أَجْدَانٍ (٥) .

٣ - يؤيد هذا ما جاء صريحاً في قول الله تعالى : « الزَّانِي لَا يَنْكِحُ الْأَزْوَاجَ أَوْ مَشْرُكَةً » ، وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ ، وَحُرْمٌ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ (٦) .

ومعنى ينكح : يعقد . وحُرْمٌ ذلك ؛ أي وحرم على المؤمنين أن يتزوجوا من هو متصف بالزنا أو بالشرك ، فانه لا يفعل ذلك إلا زان أو مشرك .

٤ - ما رواه عمر بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ، أن مرثد بن أبي مرثد الغنوي كان يحمل الأسارى بمكة ، وكان بمكة بَغْيِي يقال لها عناق ، وكانت صديقتها .

قال : فعجبت النبي صلى الله عليه وسلم فقلت : يا رسول الله أأنكحُ عناقاً ؟ قال : فسكت عني . فنزلت : « وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ » . فدعاني فقرأها عليّ وقال : « لا تنكحها » رواه أبو داود والترمذي والنسائي .

٥ - وعن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الزَّانِي الْمَجْلُودُ لَا يَنْكِحُ إِلَّا مِثْلَهُ » رواه أحمد وأبو داود .

(١) سورة المائدة آية : ٥

(٢) أَيْدِيَهُنَّ « جمع يَدَيْنِ » : أصابعهن .

(٣) أَجُورَهُنَّ : مهرهن .

(٤) مُسَافِحَاتٍ : زوان .

(٥) سورة النساء آية : ٢٥

(٦) سورة النور آية : ٣

قال الشوكاني : هذا الوصف خرج مخرج الغالب باعتبار من ظهر منه الزنا .
وفيه دليل على أنه لا يحل للرجل أن يتزوج بمن ظهر منها الزنا .
وكذلك لا يحل للمرأة أن تتزوج بمن ظهر منه الزنا .
ويدل على ذلك الآية المذكورة في الكتاب الكريم ، لأن في آخرها :
« وَحُرِّمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ » فانه صريح في التحريم .

الزنا والزواج :

وثمة فرق كبير بين الزواج ، والعملية التناسلية ؛ فان الزواج هو نواة المجتمع ، وأصل وجوده ، وهو القانون الطبيعي الذي يسير العالم على نظامه ، والسنة الكونية التي تجعل للحياة قيمة وتقديراً .
وأنه هو الحنان الحقيقي والحب الصحيح ، وهو التعاون في الحياة والاشتراك في بناء الأسرة وعمار العالم .

غاية الاسلام من تحريم نكاح الزنا :

والاسلام لم يُرد للمسلم أن يلتقي بين أنياب الزانية ، ولا للمسلمة أن تقع في يد الزاني ، وتحت تأثير روحه الدنيئة ، وأن تشاركه تلك النفس السقيمة ، وأن تعاشر ذلك الجسم الملوّث بشتى الجرائم ، المملوء بمختلف العلل والأمراض .
والاسلام - في كل أحكامه وأوامره وفي كل محرماته ونواهيه - لا يريد غير إسعاد البشر والسموّ بالعالم الى المستوى الأعلى الذي يريد الله أن يبلغه الجنس البشري .

الزناة ينبوع لأخطر الامراض :

وكيف يسعد الزناة في دنياهم وهم ينبوع لأخطر الأمراض وأشدّها فتكاً بهم ، وأكثرها تغلغلا في جميع أعضائهم ؟ ١١٩ .
ولعل الزهري والسيلان من الأمراض التناسلية التي تجعل - وحدها - الزناة شراً مستظيراً يجب اقتلاعه من العالم وخلعه من الأرض .
وكيف تسعد انسانية فيها مثل هؤلاء الزناة . ينقلون أمراضهم النفسية إلى

(١) من كتاب الاسلام والطب الحديث .

نسلهم ، وينقلون مع هذه الأمراض النفسية أمراض الزهري الوراثي ؟ .
بل كيف تسعد عائلة تلد أطفالاً مشوّهي الخلق والخلق بسبب الالتهابات
التي تصيب الأعضاء التناسلية ، والعلل التي تطرأ عليها .

وجه الشبه بين الزناة والمشرّكين :

والمسلم المتأدّب بأدب القرآن الكريم ، المتبع لسنة أفضل الخلق سيدنا
محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لا يمكن أن يعيش مع زانية لا تفكر
تفكيره ، ولا يستطيع أن يعاشر امرأة لا تحبى حياته المستقيمة ، ولا يستطيع
الارتباط برابطة الزواج مع كائنة لا تشعر شعوره ، وهو يعلم أن الله تعالى
قال عن الزواج : « خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا
إِلَيْهَا ، وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً » .

فأين المودة التي تحصل بين المسلم والزانية ؟ وأين نفس الزانية من تلك
النفس التي تسكن إليها نفس المؤمن الصحيح الإيمان ؟ .

وأن المسلم الذي لا يستطيع نكاح الزانية — كما بيّنا لفساد نفسها وشلوذ
عاطفتها — لا يمكن كذلك أن يعيش مع مشركة لا تعتقد اعتقاده ، ولا تؤمن
إيمانه ، ولا ترى في الحياة ما يراه .

لا تحرم ما يحرمه عليه دينه من الفسق والفجور .

ولا تعترف بالمبادئ الانسانية السامية التي ينص عليها الاسلام .

لها عقيدتها الضالة واعتقاداتها الباطلة .

لها التفكير البعيد عن تفكيره ، والعقل الذي لا يمت الى عقله بصلة .

ولذلك قال الله تعالى :

« وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ » ، « وَلَا أَمَةٌ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ
مِنْ مُشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ » ، « وَلَا تُنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى
يُؤْمِنُوا » ، « وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ » ، « وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ » .
« أُولَئِكَ يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ ، وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى الْجَنَّةِ وَالْمَغْفِرَةِ بِإِذْنِهِ ،
وَيُبَيِّنُ آيَاتِهِ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ » .

التوبة تجب ما قبلها :

فان تاب كل من الزاني والزانية توبة نصوحاً بالاستغفار والندم والاقلاع عن الذنب ، واستأنف كل منهما حياة نظيفة مبرأة من الاثم ومطهرة من الدنس ، فان الله يقبل توبتهما ويدخلهما برحمته في عباده الصالحين :

« وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ ، وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ، وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا . يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا . إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَأُولَئِكَ يَبْدَلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ ، وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا » .

سأل رجل ابن عباس فقال : إني كنت أليمُ بامرأة ؛ آتي منها ما حرم الله عليَّ ، فزرقتُ الله عز وجل من ذلك توبة ، فأردت أن أتزوجها .

فقال أناس : « إن الزاني لا ينكح إلا زانية أو مشركة » .

فقال ابن عباس : ليس هذا في هذا ، انكحها ، فما كان من إثم فعليَّ .
رواه ابن أبي حاتم .

وسئل ابن عمر عن رجل فجر بامرأة ؛ أيتزوجها ؟ قال : إن تابا وأصلحا . وأجاب بمثل هذا جابر بن عبد الله ، وروى ابن جرير أن رجلا من أهل اليمن أصابت أخته فاحشة فأمرت الشفرة على أوداجها ، فأدرىكت ، فداووها حتى برأت .

ثم إن عمها انتقل بأهله حتى قدم المدينة ، فقرأت القرآن ونسكت ، حتى كانت من أنسك نسائهم .

فخطبت إلى عمها ، وكان يكره أن يدلّسها ، ويكره أن يغش على ابنة أخيه . فأتى عمراً فذكر ذلك له . فقال عمرو : لو أفشيت عليها لعاقبتك ، إذا أتاك رجل صالح ترضاه فزوجها إياه .

وفي رواية أن عمر قال : أنخبِرُ بشأنها ؟ نعمد إلى ما ستره الله فتبديه ، والله لئن أخبرت بشأنها أحداً من الناس لأجعلنك نكالا لأهل الأمصار ؛ بل أنكحها بنكاح العفيفة المسلمة .

وقال عمر : لقد هممت ألا أدع أحداً أصاب فاحشة في الاسلام أن يتزوج محصنة .

فقال له أبي بن كعب : يا أمير المؤمنين ، الشرك أعظم من ذلك ، وقد يقبل منه إذا تاب .

ويرى أحمد أن توبة المرأة تعرف بأن تراود عن نفسها ؛ فإن أجابت ، فتوبتها غير صحيحة ، وإن امتنعت فتوبتها صحيحة .

وقد تابع في ذلك ما روي عن ابن عمر .

ولكن أصحابه قالوا ^(١) : لا ينبغي لمسلم أن يدعو امرأة إلى الزنا ويطلبه منها .

لأن طلبه ذلك منها يكون في خلوة ، ولا تحل الخلوة بأجنبية ، ولو كان في تعليمها القرآن ، فكيف يحل في مراودتها على الزنا ؟ .

ثم لا يأمن إن أجابته إلى ذلك أن تعود إلى المعصية ، فلا يحل التعرض لمثل هذا . لأن التوبة من سائر الذنوب ، وفي حق سائر الناس ، وبالنسبة إلى سائر الأحكام على غير هذا الوجه ؛ فكذلك يكون هذا .

وإلى هذا ^(٢) ذهب الامام أحمد ، وابن حزم ، ورجحه ابن تيمية وابن القيم .

إلا أن الامام أحمد ضم إلى التوبة شرطاً آخر ، وهو انقضاء العدة .

فمتى تزوجها قبل التوبة أو انقضاء عدتها ، كان الزواج فاسداً ويفرق بينهما . وهل عدتها ثلاث حيض ، أو حيضة ؟ . روايتان عنه .

ومذهب الحنفية ، والشافعية ، والمالكية ، أنه يجوز للزاني أن يتزوج الزانية ، والزانية يجوز لها أن تتزوج الزاني ؛ فالزنا لا يمنع عندهم صحة العقد .

قال ابن رشد : وسبب اختلافهم في مفهوم قوله تعالى : « وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحَهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ وَحُرْمٌ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ » .

هل خرج مخرج الدم أو مخرج التحريم ؟

وهل الإشارة في قوله تعالى : « وَحُرْمٌ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ » إلى الزنا أو النكاح ؟ .

(١) المغني لابن قدامة .

(٢) أي إلى أنه لا يحل زواج الزانية أو الزاني قبل التوبة .

ولأنما صار الجمهور لحمل الآية على الذم لا على التحريم ، لما جاء في الحديث أن رجلاً قال للنبي صلى الله عليه وسلم في زوجته : إنها لا ترد يد لامس . فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : « طلقها » فقال له : إني أحبها . فقال له : « أمسكها » (١) .

ثم إن المجوزين اختلفوا في زواجها في عدتها . فممنعه « مالك » احتراماً لماء الزوج وصيانة لاختلاط النسب الصريح بولد الزنا .

وذهب أبو حنيفة ، والشافعي ، إلى أنه يجوز العقد عليها من غير انقضاء عدة . ثم إن الشافعي يجوز العقد عليها وإن كانت حاملاً لأنه لا حرمة لهذا الحمل . وقال أبو يوسف ، ورواية عن أبي حنيفة : لا يجوز العقد عليها حتى تضع الحمل لثلا يكون الزوج قد سقى ماؤه زرع غيره . ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم (أن توطأ المسبية الحامل حتى تضع) ، مع أن حملها مملوك له .

فالحامل من الزنا أولى ألا توطأ حتى تضع . لأن ماء الزاني وإن لم يكن له حرمة ؛ فماء الزوج محترم ، فكيف يسوغ له أن يخلطه بماء الفجور ؟ .. ولأن النبي صلى الله عليه وسلم هم بلعن الذي يريد أن يوطأ أمته الحامل من غيره وكانت مسبية ، مع انقطاع الولد عن أبيه وكونه مملوكاً له . وقال أبو حنيفة في الرواية الأخرى يصح العقد عليها ، ولكن لا توطأ حتى تضع (٢) .

اختلاف خالة الابتداء عن حالة البقاء :

ثم إن العلماء قالوا إن المرأة المتزوجة إذا زنت لا ينفسخ النكاح ، وكذلك

(١) قال أحمد : هذا الحديث منكر ، وذكره ابن الجوزي في الموضوعات . وأورد أبو عبيد هل هذا الحديث أنه خلاف الكتاب والسنة المشهورة . لأن الله إنما أذن في نكاح المحصنات خاصة ؛ ثم أنزل في القاذف آية اللعان ، وسن رسول الله التفرق بينهما فلا يجتمعان أبداً . فكيف يأمر بالاقامة على عاهر لا تمتنع من أرادها ، والحديث مرسل . وقال ابن القيم غرض هذا الحديث التشابه الأحاديث المحكمة الصريحة في المنع من تزوج البغايا .

(٢) تهذيب السنة : جزء ٣ .

الرجل ، لأن حالة الابتداء تفارق حالة البقاء .
وروي عن الحسن ، وجابر بن عبد الله : أن المرأة المتزوجة إذا زنت
يفرق بينهما .
واستحب أحمد مفارقتها وقال : لا أرى أن يُحسبك مثل هذه ، فتلك
لا تؤمن أن تفسد فراشه ، وتلحق به ولدًا ليس منه .

(٨) زواج الملائنة :

لا يحل للرجل أن يتزوج المرأة التي لاعنها ، فإنها محرمة عليه حرمة دائمة
بعد اللعان .

يقول الله تعالى :

« وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا
أَنْفُسُهُمْ ، فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ .
وَالْخَامِسَةُ أَنَّ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ . وَيَدْرُؤُا عَنْهَا
الْعَذَابَ إِنْ تَشْهَدُ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ . وَالْخَامِسَةَ
أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ » (١)

(٩) زواج المشركة :

اتفق العلماء على أنه لا يحل للمسلم أن يتزوج الوثنية ، ولا الزندية ،
ولا المرتدة عن الاسلام ، ولا عابدة البقر ، ولا المعتقدة للذهب الإباحة
— كالوجودية ونحوها من مذاهب الملاحدة — ودليل ذلك قول الله تعالى :

« وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ ، وَلَأَمَةٌ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ
مِنْ مُشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ . وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا ،
وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ . أُولَئِكَ يَدْعُونَ
إِلَى النَّارِ ، وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى الْجَنَّةِ وَالْمَغْفِرَةِ بِإِذْنِهِ » (٢) .

(١) سورة النور آية ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ .

(٢) سورة البقرة آية ٢٢١ .

سبب نزول هذه الآية :

١ - قال مقاتل : نزلت هذه الآية في أبي مرثد الغنوي ، وقيل : في مرثد بن أبي مرثد ، واسمه كَنَاز بن حصين الغنوي .

بعثه رسول الله صلى الله عليه وسلم الى مكة سرّاً ليخرج رجلاً من أصحابه ، وكانت له بمكة امرأة يحبها في الجاهلية ، يقال لها « عَنَاق » فجاءته فقال لها : إن الإسلام حرم ما كان في الجاهلية ، قالت : فتزوجني . قال : حتى أستاذن رسول الله صلى الله عليه وسلم .

فأتى رسول الله فاستأذنه ؛ فنهاه عن التزوج بها لأنه مسلم ، وهي مشركة^(١) .

٢ - وروى السُّدِّي عن ابن عباس رضي الله عنهما : أن هذه الآية نزلت في عبد الله بن رواحة ؛ وكانت له أمة سوداء ، وأنه غضب عليها فلطمها . ثم انه فرغ فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فأخبره خبرها .

فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : « ما هي يا عبد الله ؟ » .

قال : هي يا رسول الله تصوم فتصلي وتحسن الوضوء ، وتشهد أن لا إله إلا الله ، وأنتك رسول الله ، فقال :

« يا عبد الله هي مؤمنة » .

قال عبد الله فوالذي بعثك بالحق لأعتقنها ولأنزولجنّها ؛ ففعل .

فطعن عليه ناس من المسلمين ؛ فقالوا نكح أمةً ؛ وكانوا يريدون أن ينكحوا إلى المشركين وينكحوهم رغبة في أنسابهم فأنزل الله : « وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ » . الآية .

قال في المغني : . وسائر الكفار غير أهل الكتاب - كمن عبد ما استحسن من الأصنام والأحجار والشجر والحيوان - فلا خلاف بين أهل العلم في تحريم نساءهم وذبايحهم . قال : والمرتدة يحرم نكاحها على أي دين كانت .

زواج نساء أهل الكتاب

يجل للمسلم أن يتزوج الحرة من نساء أهل الكتاب لقول الله تعالى :

« الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ »

(١) الجامع لأحكام القرآن ج ٢ ص ٦٧ .

لَكُمْ ، وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ ، وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ ،
وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ ، إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ
أُجُورَهُنَّ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ وَلَا مُتَّخِذِي أَخْدَانٍ .
قال ابن المنذر : ولا يصح عن أحد من الأوائل أنه حرم ذلك .

وعن ابن عمر أنه كان إذا سئل عن زواج الرجل بالنصرانية أو
اليهودية ، قال :

حرم الله الشركات على المؤمنين ، ولا أعرف شيئاً من الإشراف أعظم
من أن تقول المرأة ربّها عيسى ، أو عبد من عباد الله .

قال القرطبي : قال النحاس : وهذا قول خارج عن قول الجماعة الذين
تقوم بهم الحجة . لأنه قد قال بتحليل نكاح نساء أهل الكتاب من الصحابة
والتابعين جماعة ؛ منهم عثمان ، وطلحة ، وابن عباس ، وجابر ، وحذيفة .
ومن التابعين سعيد بن المسيّب ، وسعيد بن جبير ، والحسن ، ومجاهد ،
وطاووس ، وعكرمة ، والشعبي ، والضحاك ، وفقهاء الأمصار .

ولا تعارض بين الآيتين ، فإن ظاهر لفظ « الشرك » لا يتناول أهل الكتاب
لقول الله تعالى : « لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ
وَالْمُشْرِكِينَ مُنْفَكِّينَ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ » ففرق بينهم في اللفظ .
وظاهر العطف يقتضي المغايرة .

وتزوج عثمان رضي الله عنه نائلة بنت القراقصة الكلبية النصرانية ،
وأسلمت عنده .

وتزوج حذيفة يهودية من أهل المدائن .

وسئل جابر عن نكاح اليهودية والنصرانية فقال : تزوجناهن زمن الفتح
مع سعد بن أبي وقاص .

كراهة الزواج منهن :

والزواج بهن - وإن كان جائزاً - إلا أنه مكروه ، لأنه لا يؤمن أن
يميل إليها فتنته عن الدين ، أو يتولى أهل دينها .

فلان كانت حربية (١) فالكرهية أشد ، لأنه يكثر سواد أهل الحرب .
ويرى بعض العلماء حرمة الزواج من الحربية .
فقد سئل ابن عباس عن ذلك فقال لا تحل ، وتلا قول الله عز وجل :
« قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ ، وَلَا يُدِينُونَ
دِينَ الْحَقِّ » ، مِنْ الَّذِينَ أَوْتُوا الْكِتَابَ ، حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ
وَهُمْ صَاغِرُونَ .
قال القرطبي : وسمع بذلك ابراهيم النخعي فأعجبه .

حكمة إباحة التزوج منهن :

ولما أباح الاسلام الزواج منهن ليزيل الحواجز بين أهل الكتاب وبين
الاسلام .
فإن في الزواج المعاشرة والمخالطة وتقارب الأسر بعضها ببعض ،
فَتَتَّحَقُّ الْفُرْصُ لِلدِّرَاسَةِ الْإِسْلَامِ ، ومعرفة حقائقه ومبادئه ومثله .
فهو أسلوب من أساليب التقريب العملي بين المسلمين وغيرهم من أهل
الكتاب ، ودعاية للهدى ودين الحق .
فعل من يبتغي الزواج منهن أن يجعل ذلك غاية من غاياته ، وهدفاً من
أهدافه .

الفرق بين المشتركة والكتابية (٢) :

والمشركة ليس لها دين يحرم الخيانة ، ويوجب عليها الأمانة ، ويأمرها
بالخير ، وينهاها عن الشر ، فهي موكولة الى طبيعتها وما تَرَبَّتْ عليه في
عشيرتها ، وهو خرافات الوثنية وأوهامها وأمانئ الشياطين وأحلامها ، نخون
زوجها وتفسد عقيدة ولدها .

فلأن ظل الرجل على إعجابه بجمالها كان ذلك عوناً لها على التوغل في
ضلالها وإضلالها .

وإن نبا طرفه عن حسن الصورة ، وغلب على قلبه استقباح تلك السريرة ،

(١) الحربية : المقيمة في غير ديار الاسلام .

(٢) المنار : ج ٢ ص ٢٥٦ ، ٢٥٧ .

فقد تُنْغَصَّ عليه التَّمَتُّعَ بالجمال ، على ما هو عليه من سوء الحال .
وأما الكتابية فليس بينها وبين المؤمن كبير مباينة .
فإنها تؤمن بالله وتعبده ، وتؤمن بالأنبياء ، وبالحياة الأخرى وما فيها من
الجزاء ، وتدين بوجوب عمل الخير وتحريم الشر .
والفرق الجوهرى العظيم بينهما ؛ هو الإيمان بنبوّة محمد صلى الله عليه وسلم .
والذي يؤمن بالنبوّة العامة لا يمنعه من الإيمان بنبوّة خاتم النبيين إلاّ
الجهل بما جاء به .

وكونه قد جاء بمثل ما جاء به النبيون وزيادة اقتضتها حال الزمان في ترقيه ،
واستعداده لأكثر مما هو فيه ، أو المعاندة والمجاهدة في الظاهر ، مع الاعتقاد
في الباطن — وهذا قليل — والكثير هو الأول .
ويوشك أن يظهر للمرأة من معاشرّة الرجل أحقية دينه وحسن شريعته
والوقوف على سيرة من جاء بها ، وما أيدّه الله تعالى به من الآيات البيّنات ،
فيكمل إيمانها ويصح إسلامها ، وتؤتى أجرها مرتين إن كانت من المحسنات
في الحالين . ا.هـ .

زواج الصابئة :

الصابئون هم قوم بين المجوس ، واليهود ، والنصارى . وليس لهم دين .
قال مجاهد : وقيل هم فرقة من أهل الكتاب يقرأون الزبور .
وعن الحسن أنهم قوم يعبدون الملائكة .

وقال عبد الرحمن بن زيد : هم أهل دين من الأديان ، كانوا يجزيرة
الموصل يقولون لا إله إلا الله ، وليس لهم عمل ، ولا كتاب ، ولا نبي ؛
إلاّ قول لا إله إلا الله . قال : ولم يؤمنوا برسول . فمن أجل ذلك كان
المشركون يقولون لأصحاب النبي صلى الله عليه وسلم : « هؤلاء الصابئون » ،
يشبهونهم بهم في قول لا إله إلا الله .

قال القرطبي : والذي تحصل من مذهبهم فيما ذكره بعض العلماء أنهم
موحدون ، ويعتقدون تأثير النجوم وأنها فاعلة .

واختار الرازي : أنهم قوم يعبدون الكواكب ؛ بمعنى أن الله جعلها قبله

للعباداة والدعاء ، أو بمعنى أن الله فوض تدبير أمر هذا العالم إليها .
وبناء على هذا اختلفت أنظار الفقهاء في حكم التزوج منهم .
فمنهم من رأى أنهم أصحاب كتاب دَخَلَهُ التحريف والتبديل ، فسوى
بينهم وبين اليهود والنصارى ، وأنهم بمقتضى هذا يصح الزواج منهم لقول
الله عز وجل : « الْيَوْمَ أَحْلَلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ ، وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا
الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ ، وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ » ، وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ
الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ « الآية .
وهذا مذهب أبي حنيفة وصاحبيه .

ومنهم من تردد ، لعدم معرفة حقيقة أمرهم فقالوا :
إن وافقوا اليهود والنصارى في أصول الدين - من تصديق الرسل والإيمان
بالكتب - كانوا منهم . وإن خالفوهم في أصول الدين لم يكونوا منهم ، وكان
حكمهم حكم عباد الأوثان .
وهذا هو المروي عن الشافعية والحنابلة .

زواج المجوسية ^(١) :

قال ابن المنذر : ليس تحريم نكاح المجوس وأكل ذبائحهم متفقاً عليه .
ولكن أكثر أهل العلم عليه ، لأنه ليس لهم كتاب ، ولا يؤمنون بنبوة ،
ويعبدون النار .

وروى الشافعي أن عمر ذكر المجوس فقال : ما أدري كيف أصنع في
أمرهم ؟ .

فقال له عبد الرحمن بن عوف : لسمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
يقول : « سُنُّوا بِهِمْ سُنَّةَ أَهْلِ الْكِتَابِ » ^(٢) .
فهذا دليل على أنهم ليسوا من أهل الكتاب .
وسئل الامام أحمد . أيصح على أن للمجوس كتاباً ؟ فقال : هذا باطل ،
وأستعظمه جداً .

(١) المجوس : هم عبدة النار .

(٢) أي حقن دمايهم واقرارهم على الجزية .

وذهب أبو ثور الى حلّ التزوج بالمجوسية ؛ لأنهم يُقرّون على دينهم بالجزية كاليهود والنصارى .

الزواج ممن لهم كتاب غير اليهود والنصارى :

ذهب الأحناف الى أن كل من يعتقد ديناً سماوياً ، وله كتاب منزل ؛ كصحف ابراهيم ، وشيت ، وزبور داود ، عليهم السلام ، يصح الزواج منهم وأكل ذبائحهم ما لم يشركوا . وهو وجه في مذهب الحنابلة ؛ لأنهم مسكوا بكتاب من كتب الله فأشبهوا اليهود أو النصارى .

ومذهب الشافعية ، ووجه عند الحنابلة : أنه لا تحل مناكحتهم ، ولا تؤكل ذبائحهم لقول الله تعالى : « أَنْ تَقُولُوا إِنَّمَا أُنْزِلَ الْكِتَابُ عَلَى طَائِفَتَيْنِ مِنْ قَبْلِنَا » الآية .

ولأن تلك الكتب كانت مواعظ وأمثالا لا أحكام فيها ، فلم يثبت لها حكم الكتب المشتملة على الأحكام .

زواج المسلمة بغير المسلم :

أجمع العلماء على أنه لا يحل للمسلمة أن تتزوج غير المسلم ، سواء أكان مشركاً أو من أهل الكتاب . ودليل ذلك أن الله تعالى قال : ،

« يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمْ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ مُهَاجِرَاتٍ فَأَمْتَحِنُوهُنَّ ، اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ ، فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ ، لَا هُنَّ حِلٌّ لَهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ^(١) . »

وحكمة ذلك أن للرجل حق القوامة على زوجته ، وأن عليها طاعته فيما يأمرها به من معروف ، وفي هذا معنى الولاية والسلطان عليها . وما كان لكافر أن يكون له سلطان على مسلم أو مسلمة .

(١) في هذه الآية أمر الله المؤمنين اذا جاءهم النساء مهاجرات ان يمتحنوهن فان علموهن مؤمنات

فلا يرجعوهن الى الكفار ، لانهن حل لهم ولا هم يحلون لهن .

ومعنى الامتحان أن يسألوهن عن سبب ما جاء بهن ، هل خرجن حياً في الله ورسوله وحرصاً على الاسلام ؟ .. فان كان ذلك كذلك قبل ذلك منهن .

يقول الله تعالى: « وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا ». ثم ان الكافر لا يعترف بدين المسلمة ؛ بل يكذب بكتابتها ، ويحسد رسالة نبيها ؛ ولا يمكن لبيت أن يستقر ولا لحياة أن تستمر مع هذا الخلاف الواسع والَبَوْنِ الشاسع .

وعلى العكس من ذلك المسلم إذا تزوج بكتابية ، فانه يعترف بدينها ، ويجعل الإيمان بكتابتها وبنبيها جزءاً لا يتم لإيمانه إلا به .

(١٠) الزيادة على الأربع :

يحرم على الرجل أن يجمع في عصمته أكثر من أربع زوجات في وقت واحد ، إذ أن في الأربع الكفاية ، وفي الزيادة عليها تفويت الاحسان الذي شرعه الله لصالح الحياة الزوجية ، والدليل على ذلك قول الله تعالى :

« وَإِنْ خِفْتُمْ ^(١) أَلَّا تُقْسِطُوا ^(٢) فِي الْيَتَامَى فَانْكِحُوا مَا ^(٣) طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ، مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ ، فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ، ذَلِكَ أَدْنَى أَلَّا تَعُولُوا ^(٤) » .

سبب نزول هذه الآية :

روى البخاري ، وأبو داود ، والنسائي ، والترمذي ، عن عروة بن الزبير « أنه سأل عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم عن قول الله تعالى : « وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ »

فقلت : يا ابن أخي ، هي اليتيمة تكون في حجر وليها فتشاركه في ماله ، فيعجبها ماله وجمالها ، فيريد وليها أن يتزوجها بغير أن يقسط في

(١) خفتم : أي غلب على ظنكم التقصير في القسط لليتيمة فاعدلوا عنها إلى غيرها ، وليس لهذا القيد مفهوم ، فقد أجمع المسلمون على أن من لم يخف القسط في اليتامى فله ان يتزوج أكثر من واحدة ، اثنين أو ثلاثاً أو أربعاً كمن خاف .

(٢) تقسطوا : تعدلوا . من « أقسط » إذا عدل و « قسط » إذا غلظ .

(٣) ما : بمعنى من : أي من طاب .

(٤) أدنى الا تعولوا : أي أقرب الا تملوا عن الحق وتجوروا .

صداقها ، فيعطيهما مثل ما يعطيها غيره ، فَتَنْهَوْا أَنْ يَنْكِحُوهُمْ إِلَّا أَنْ يُقْسِطُوا لِمَنْ ، ويبلغوا بهن أعلى سُنَّتِهِنَّ من الصداق ، وأمرُوا أَنْ يَنْكِحُوا ما طابَ لِمَنْ من النساء سواهن . قال قروة . قالت عائشة : ثم ان الناس استفتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد هذه الآية فيهن ، فَأَنْزَلَ اللهُ عز وجل : « بَسَّطْتُمْ أَنْفُسَكُمْ فِي النِّسَاءِ ، قُلِ اللهُ يُفْتِكُكُمْ فِيهِنَّ » ، وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَتِمَّ النِّسَاءُ الْثَلَاثِي لَا تُؤْتُونَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ ، وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ » . قالت :

والذي ذكر الله أنه يتلى عليهم في الكتاب الآية الأولى التي قال الله سبحانه فيها :

« وَإِنْ خِفْتُمْ أَنْ لَا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ » .

قالت عائشة : وقول الله عز وجل في الآية الأخرى :
« وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ » .

هي رغبة أحدكم عن يتيمة التي تكون في حجره حين تكون قليلة المال والجمال .

فَتَنْهَوْا أَنْ يَنْكِحُوا مَنْ رَغَبُوا فِي نَافِلِهَا وَجَمَالِهَا مِنْ يَتَامَى النِّسَاءِ ؛ إِلَّا بِالْقِسْطِ مِنْ أَجْلِ رَغْبَتِهِمْ عَنْهُمْ إِنْ كُنَّ قَلِيلَاتِ الْمَالِ وَالْجَمَالِ .

معنى الآية :

ويكون معنى الآية على هذا أن الله سبحانه وتعالى يخاطب أولياء اليتامى فيقول : إذا كانت اليتيمة في حجر أحدكم وتحت ولايته ، وخاف ألا يعطيها مهرَ مثلها ، فليعدل عنها إلى غيرها من النساء ، فانهن كثيرات ، ولم يَصْنِقِ اللهُ عليه فأحل له من واحدة إلى أربع .

فان خاف أن يحوّل إذا تزوج أكثر من واحدة ؛ فواجب عليه أن يقتصر على واحدة ، أو ما ملكت يمينته من الإماء .

افادتها الاختصار على الأربع :

قال الشافعي : وقد دلت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم المبينة عن

الله أنه لا يجوز لأحد غير رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يجمع بين أكثر من أربع نسوة .

وهذا الذي قاله الشافعي مجمع عليه بين العلماء ، إلا ما حكى عن طائفة من الشيعة أنه يجوز الجمع بين أكثر من أربع نسوة ، وقال بعضهم بلا حصر . وقد يتمسك بعضهم بفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم في جمعه بين أكثر من أربع إلى تسع كما ثبت في الصحيح . وقد رد الإمام القرطبي على هؤلاء فقال :

اعلم أن هذا العدد « مثنى » و « ثلاث » و « رباع » لا يدل على إباحة تسع كما قاله من بعد فهمه للكتاب والسنة ، وأعرض عما كان عليه سلف هذه الأمة ، وزعم أن الواو جامعة .

وعضد ذلك بأن النبي نكح تسعاً ، وجمع بينهما في عصمته ، والذي صار إلى هذه الجحالة ، وقال هذه المقالة ، الرافضة وبعض أهل الظاهر ، فجعلوا « مثنى » مثل اثنين اثنين . وكذلك ثلاث ، ورباع .

وذهب بعض أهل الظاهر أيضاً إلى أقبح منها ، فقالوا بإباحة الجمع بين ثماني عشرة تمسكاً منه بأن العدد في تلك الصيغة يفيد التكرار ، والواو للجمع . فجعل مثنى بمعنى اثنين اثنين ، وكذلك ثلاث ورباع .

وهذا كله جهل باللسان ^(١) والسنة ، ومخالفة لإجماع الأمة ، إذ لم يسمع عن أحد من الصحابة ولا التابعين أنه جمع في عصمته أكثر من أربع .

وأخرج مالك في الموطأ ، والنسائي ، والدارقطني ، في سننها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لغيلان بن أمية الثقفي وقد أسلم ونحته عشر نسوة : « اختر منهن أربعاً ، وفارق سائرهن » .

وفي كتاب أبي داود عن الحارث بن قيس قال :

أسلمت وعندي ثمان نسوة ، فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال : « اختر منهن أربعاً » .

وقال مقاتل : ان قيس بن الحارث كان عنده ثمان نسوة حرائر ، فلما

(١) اللسان : اللغة .

نزلت الآية أمره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يطلق أربعاً ، ويُمسك أربعاً ، كذا قال قيس بن الحارث .

والصواب أن ذلك كان حارث بن قيس الأسدي كما ذكر أبو داود . وكذا روى « محمد بن الحسن » في كتاب « السير » الكبير ، أن ذلك كان حارث بن قيس ، وهو المعروف عند الفقهاء .

وأما ما أبيح من ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم ؛ فذلك من خصوصياته . وأما قولهم : ان الواو جامعة ، فقد قيل ذلك ، لكن الله تعالى خاطب العرب بأفصح اللغات .

والعرب لا تدع أن تقول تسعة ، وأن تقول اثنين وثلاثة ، وأربعة . وكذلك تستقيح ممن يقول أعط فلاناً أربعة ، ستة ، ثمانية ، ولا يقول ، ثمانية عشر .

ولما الواو في هذا الموضع بدل ، أي أنكحوا ثلاثة بدلا من مثنى ، ورباعاً بدلا من ثلاث ، ولذلك عطف بالواو ولم يعطف بـ « أو » . ولو جاء بـ « أو » لحاز ألا يكون لصاحب المثنى ثلاث ، ولا لصاحب الثلاث رباع .

وأما قولهم : إن مثنى تقتضي اثنين ، وثلاث ثلاثاً ، ورباعاً رباعاً فتحكم بما لا يوافقهم أهل اللسان عليه ؛ وجهالة منهم . وكذلك جهله الآخرون لأن مثنى تقتضي اثنين اثنين ، وثلاث : ثلاثاً ثلاثاً ، ورباع : أربعاً أربعاً .

ولم يعلموا أن اثنين اثنين ، وثلاثاً ثلاثاً ، وأربعاً أربعاً ، حصر للعدد . ومثنى وثلاث ورباع بخلافها .

ففي العدد المعدول عند العرب زيادة معنى ليست في الأصل . وذلك أنها إذا قالت :

جاءت الخيل مثنى ، إنما تعني بذلك اثنين اثنين ، أي جاءت مزدوجة . قال الجوهري : وكذلك معدول العدل .

وقال غيره فإذا قلت : جاءني قوم مثنى أو ثلاثاً ، أو آحاد ، أو عشار ،

فإنما تريد أنهم جامعوك واحداً واحداً أو اثنين اثنين ، أو ثلاثة ثلاثة ، أو عشرة عشرة .

وليس هذا المعنى في الأصل لأنك إذا قلت : جاءني قوم ثلاثة ثلاثة ، أو قوم عشرة عشرة ، فقد حصرت عدة القوم بقولك ثلاثة وعشرة .
فلذا قلت جامعوني ثناء ورباع ، فلم تحصر عدتهم ، وإنما تريد أنهم جامعوك اثنين اثنين ، أو أربعة أربعة ، سواء كثر عددهم أو قل في هذا الباب .
فقصرهم كل صيغة على أقل مما تقتضيه بزعمهم تحكم . انتهى .

وجوب العدل بين الزوجات :

أباح الله تعدد الزوجات وقصره على أربع ، وأوجب العدل بينهن في الطعام والسكن والكسوة والمبيت ^(١) ، وسائر ما هو مادي من غير تفرقة بين غنية وفقيرة ، وعظيمة وحقيرة ، فان خاف الرجل الجور وعدم الوفاء بحقوقهن جميعاً حرم عليه الجمع بينهن ، فان قدر على الوفاء بحق ثلاث منهن دون الرابعة حرم عليه العقد عليها . فان قدر على الوفاء بحق اثنتين دون الثالثة حرم عليه العقد عليها . وكذلك من خاف الجور بزواج الثانية حرمت عليه لقول الله تعالى : « فَانكحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ ، فَلَمَّ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ، ذَلِكَ أَذْنَى أَلَّا تَعْدِلُوا » .

أي أقرب ألا تجوروا .

وعن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من كانت له امرأتان فمال إلى إحدهما جاء يوم القيامة وشقه مائل » رواه أبو داود ، والترمذي ، والنسائي وابن ماجه .

ولا تعارض بين ما أوجبه الله من العدل في هذه الآية وبين ما نفاه الله في الآية الأخرى من سورة النساء وهي :

« وَلَن تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ ، فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ فَتَكُونُوا كَالْمُعَلَّقَةِ » .

(١) أي يبيت عند الواحدة مقدار ما يبيت عند الأخرى .

فان العدل المطلوب هو العدل الظاهر المقدور عليه وليس هو العدل في المودة والمحبة ، فان ذلك لا يستطيعه أحد ؛ بل العدل المبغى هو العدل في المحبة والمودة والجماع .

قال محمد بن سيرين سألت عبيدة عن هذه الآية فقال هو الحيب والجماع . قال ابو بكر بن العربي : وصدق ، فان ذلك لا يملكه أحد إذ قلبه بين أصبعين من أصابع الرحمن يصرفه كيف يشاء ، وكذلك الجماع فقد ينشط للواحدة ما لا ينشط للأخرى ، فاذا لم يكن ذلك يقصد منه فلا حرج عليه فيه ، فانه مما لا يستطيعه ، فلا يتعلق به تكليف . وقالت عائشة :

كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقسم فيعدل ، ويقول : « اللهم هذا قسمي فيما أملك ، فلا تلمني فيما تملك ولا أملك » قال أبو داود : يعني القلب .

رواه أبو داود ، والترمذي ، والنسائي ، وابن ماجه ، وقال الخطابي في هذا دلالة على تأكيد وجوب القسم بين الضرائر الحرائر ، وإنما المكروه في الميل ، هو ميل العشرة الذي يكون معه بخس الحق ، دون ميل القلوب ، فان القلوب لا تملك . فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسوي في القسم بين نسائه ويقول : « اللهم هذا قسمي » الحديث .

وفي هذا نزل قوله تعالى : « ولئن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم ، فلا تميلوا كل الميل فتُدروها كالمعلقة » .

وإذا سافر الزوج فله أن يصطحب من شاء منهن وان أقرع بينهن كان حسناً . ولصاحبة الحق في القسم أن تنزل عن حقها ، إذ أن ذلك خالص حقها ، فلها أن تهبه لغيرها .

فعن عائشة رضي الله عنها قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أراد سفرأ أقرع بين نسائه ، فأيتتهن خرج سهمها خرج بها معه ، وكان يقسم لكل امرأة منهن يومها ، غير أن سودة بنت زمعة وهبت يومها لعائشة^(١) .

(١) قال الخطابي : فيه اثبات القرعة ، وفيه ان القسم قد يكون بالنهار كما يكون بالليل . وفيه أن الهبة قد تجري في حقوق عشرة الزوجية كما تجري في حقوق الأموال .
واتفق أكثر أهل العلم على أن المرأة التي يخرج بها في السفر لا تحسب عليها تلك المدة =

حق المرأة في اشتراط عدم التزوج عليها :

كما أن الاسلام قيد التعدد بالقدرة على العدل ، وقصره على أربع ، فقد جعل من حق المرأة أو وليها أن يشترط ألا يتزوج الرجل عليها . فلو شرطت الزوجة في عقد الزواج على زوجها ألا يتزوج عليها صح الشرط ولزم ، وكان لها حق فسخ الزواج إذا لم يف لها بالشرط ، ولا يسقط حقها في الفسخ إلا إذا أسقطته ، ورضيت بمخالفته .

وإلى هذا ذهب الامام أحمد ، ورجحه ابن تيمية ، وابن القيم .
لذ الشروط في الزواج أكبر خطراً منها في البيع والاجارة ، ونحوهما ؛
فلهذا يكون الوفاء بما التزم منها أوجب وأكد .
واستدلوا لمذهبهم هذا بما يأتي :

١ - بما رواه البخاري ، ومسلم ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إن أحق الشروط أن توفوا ما استحللتم به الفروج » .

٢ - وروى عن عبد الله بن أبي مُلَيْكَةَ أن المسور بن مخرمة حدثه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم على المنبر يقول :

« إن بني هشام بن المغيرة استأذنوني أن ينكحوا ابنتهم من علي بن أبي طالب ، فلا آذن ، ثم لا آذن ، ثم لا آذن ، إلا أن يريد بن أبي طالب أن يطلق ابنتي وينكح ابنتهم ، فإنما ابنتي بضعة مني ، يربيني ما أربأها ، ويؤذيني ما آذاها » وفي رواية : « إن فاطمة مني وأنا أنخوف أن تفتن في دينها » . ثم ذكر صهرأ له من بني عبد شمس فأثنى عليه في مصاهرته إياه ، فأحسن ؛ قال : « حدثني فصدقتني ، ووعدني فوفى لي ، وإني لست أحرم حلالاً ، ولا أحل حراماً ، ولكن والله لا تجتمع بنت رسول الله وبنتُ عدو الله في مكان واحد أبداً » .

= البواقي ، ولا يقاص بما فاتهن من أيام الغيبة إذا كان خروجها بقرعة .

وزعم بعض أهل العلم أن علياً أن يوفي البواقي ما فاتهن أيام غيبته حتى يساويتها في الحظ . والقول الأول أول لاجتماع عامة أهل العلم عليه ، ولأنها إنما أرفقت بزيادة الحظ لكان في ذلك بما يلحقها من مشقة السفر وتعب السير ، والقواعد خليات من ذلك . فلو سوى بينها وبينهن المدول عن الانصاف .

قال ابن القيم : فتضمن هذا الحكم أموراً :
أن الرجل إذا اشترط لزوجه أن لا يتزوج عليها لزمه الوفاء بالشرط ،
ومتى تزوج عليها فلها الفسخ .

ووجه تضمن الحديث لذلك أنه صلى الله عليه وسلم أخبر أن ذلك يؤذي
فاطمة رضي الله عنها ، ويريبها ، وأنه يؤذي صلى الله عليه وسلم ويريبه .
ومعلوم قطعاً أنه صلى الله عليه وسلم إنما زوج فاطمة رضي الله عنها على
الأن لا يؤذيها ، ولا يريبها ، ولا يؤذي أباه صلى الله عليه وسلم ولا يريبه ،
وإن لم يكن هذا مشروطاً في صلب العقد ؛ فإنه من المعلوم بالضرورة أنه إنما
دخل عليه .

وفي ذكره صلى الله عليه وسلم صهره الآخر وثنائه عليه بأنه حدثه
فصدقه ووعدته فوفى له ؛ تعريض بعلي رضي الله عنه وتوبيخ له على الاقتداء
به ، وهذا يشعر بأنه قد جرى منه وعده له بأنه لا يريبها ولا يؤذيها . فهيجه
على الوفاء له ، كما وفي له صهره الآخر .

فيؤخذ من هذا أن المشروط عرفاً كالمشروط لفظاً ، وأن علمه يملك
الفسخ لمشرطه ، فلو فرض من عادة قوم أنهم لا يخرجون نساءهم من ديارهم
ولا يمكنون الزوج من ذلك البتة . واستمرت عاداتهم بذلك ؛ كان كالمشروط
لفظاً ، وهو مطرد على قواعد أهل المدينة .

وقواعد أحمد رحمه الله ؛ أن الشرط العرفي كاللفظي سواء ؛ ولهذا
أوجبوا الأجرة على من دفع ثوبه إلى غسال أو قصار ، أو عجينته إلى خباز ،
أو طعامه إلى طبّاخ يعملون بالأجرة ، أو دخل الحمام واستخدم من يغسله
ممن عادته أن يغسل بالأجرة ، أنه يلزمه أجرة المثل .

وعلى هذا فلو فرض أن المرأة من بيت لا يتزوج الرجل على نساءهم ضرة ،
ولا يمكنونه من ذلك ، وعاداتهم مستمرة بذلك كان كالمشروط لفظاً .

وكذلك لو كانت ممن يعلم أنها لا يمكن إدخال الضرة عليها عادة لشرفها ،
وحسبها ، وجلالتها ؛ كان ترك الزوج عليها كالمشروط لفظاً .

وعلى هذا فسيده نساء العالمين ، وابنة سيد ولد آدم أجمعين ؛ أحق النساء
بهذا ، فلو شرطه علي في صلب العقد كان تأكيداً لا تأسيساً ، وفي منع علي من

الجمع بين فاطمة رضي الله عنها وبين بنت أبي جهل حِكْمٌ بدیعة ؛ وهي أن المرأة مع زوجها في درجة تبع له ، فإن كانت في نفسها ذات درجة عالية وزوجها كذلك ، كانت في درجة عالية بنفسها وبزوجها ، وهذا شأن فاطمة وعلي رضي الله عنهما .

ولم يكن الله عز وجل ليجعل ابنة أبي جهل مع فاطمة رضي الله عنها في درجة واحدة ، لا بنفسها ولا تبعاً ، وبينهما من الفرق ما بينهما ، فلم يكن نكاحها على سيدة نساء العالمين مستحسناً ، لا شرعاً ولا قدراً ، وقد أشار صلى الله عليه وسلم الى هذا بقوله : « والله لا تجتمع بنت رسول الله وبنت عدو الله في مكان واحد أبداً » .

فهذا إما أن يتناول درجة الآخر بلفظه أو اشارته . انتهى .
وقد تقدم رأي الفقهاء في اشتراط مثل هذا الشرط ونحوه مما فيه للمرأة ؛ فليُرجع إليه .

حكمة التعدد :

١ - من رحمة الله بالانسان وفضله عليه أن أباح له تعدد الزوجات ، وقصره على أربع .

فللرجل أن يجمع في عصمته في وقت واحد أكثر من واحدة ، بشرط أن يكون قادراً على العدل بينهن في النفقة والمبيت كما تقدم .

فاذا خاف الجور وعدم الوفاء بما عليه من تبعات حرّم عليه أن يتزوج بأكثر من واحدة .

بل إذا خاف الجور بعجزه عن القيام بحق المرأة الواحدة حرم عليه أن يتزوج حتى تتحقق له القدرة على الزواج (١) .

وهذا التعدد ليس واجباً ولا مندوباً ؛ وإنما هو أمر أباحه الاسلام ؛ لأن ثمة مقتضيات عمرانية وضرورات إصلاحية لا يحمل بمشروع إغفالها ، ولا ينبغي له التغاضي عنها .

(١) راجع حكم الزواج من هذا الكتاب .

٢ - ذلك أن للاسلام رسالة إنسانية عُلِّيا كُلِّف المسلمون أن ينهضوا بها ، ويقوموا بتبليغها للناس .

وهم لا يستطيعون النهوض بهذه الرسالة إلا إذا كانت لهم دولة قوية ، قد توفر لها جميع مقومات الدولة : من الجندية ، والعلم ، والصناعة ، والزراعة والتجارة ، وغير ذلك من العناصر التي يتوقف عليها وجود الدولة وبقاؤها مرهوبة الجانب نافذة الكلمة قوية السلطان .

ولا يتم ذلك إلا بكثرة الأفراد ، بحيث يوجد في كل مجال من مجالات النشاط الانساني عدد وفير من العاملين ؛ ولهذا قيل : « إنما العزة للكاثر » .

وسبيل هذه الكثرة إنما هو الزواج المبكر من جهة ، والتعدد من جهة أخرى . ولقد أدركت الدول الحديثة قيمة الكثرة العددية وآثارها في الانتاج ، وفي الحروب ، وفي سعة النفوذ ، فعملت على زيادة عدد السكان بتشجيع الزواج ومكافأة من كثر نسله من رعاياها لتضمن القوة والمنعة .

ولقد فطن الرحالة الألماني « بول اشميد » الى الخصوبة في النسل لدى المسلمين ، واعتبر ذلك عنصراً من عناصر قوتهم فقال في كتاب « الاسلام قوة الغد » الذي ظهر سنة ١٩٣٦ :

« ان مقومات القوى في الشرق الاسلامي ، تنحصر في عوامل ثلاثة :

(أ) في قوة الاسلام « كدين » ، وفي الاعتقاد به ، وفي مثله ، وفي تأخيه بين مختلفي الجنس ، واللون ، والثقافة .

(ب) وفي وفرة مصادر الثروة الطبيعية في رقعة الشرق الاسلامي الذي يمتد من المحيط الأطلسي ؛ على حدود مراکش غرباً الى المحيط الهادي ، على حدود أندونيسيا شرقاً .

وتمثيل هذه المصادر العديدة لوحدة اقتصادية سليمة قوية ولاكتفاء ذاتي ؛ لا يدع المسلمين في حاجة مطلقاً الى أوروبا أو غيرها إذا ما تقاربوا وتعاونوا .

(ج) وأخيراً أشار الى العامل الثالث وهو : خصوبة النسل البشري لدى المسلمين ، مما جعل قوتهم العددية قوة متزايدة ؛ ثم قال :

« فإذا اجتمعت هذه القوى الثلاث فتأخى المسلمون على وحدة العقيدة

وتوحيد الله ، وغطت ثروتهم الطبيعية حاجة تزايد عددهم ، كان الخطر الاسلامي خطراً مندرأً بفناء أوربا ، وبسيادة عالمية في منطقة هي مركز العالم كله .

ويقترح « بول أشميد » هذا ، بعد أن فصل هذه العوامل الثلاثة ، عن طريق الإحصاءات الرسمية ، وعما يعرفه عن جوهر العقيدة الاسلامية ، كما تبلورت في تاريخ المسلمين ، وتاريخ ترابطهم وزحفهم لرد الاعتداء عليهم « أن يتضامن الغرب المسيحي - شعوباً وحكومات - ويعيدوا الحرب الصليبية في صورة أخرى ملائمة للعصر ، ولكن في أسلوب نافذ حاسم ^(١) » .

٣ - والدولة صاحبة الرسالة ، كثيراً ما تتعرض لأخطار الجهاد ، فتفقد عدداً كبيراً من الأفراد ، ولا بد من رعاية أرامل هؤلاء الذين استشهدوا ولا سبيل إلى حسن رعايتهن إلا بتزويجهن .

كما أنه لا مندوحة عن تعويض من فقدوا ؛ وإنما يكون ذلك بالإكثار من النسل ؛ والتعدد من أسباب الكثرة .

٤ - قد يكون عدد الاناث في شعب من الشعوب أكثر من عدد الذكور ، كما يحدث عادة في أعقاب الحروب ؛ بل تكاد تكون الزيادة في عدد الاناث مطردة في أكثر الأمم ، حتى في أحوال السلم ، نظراً لما يعانيه الرجال غالباً من الاضطلاع بالأعمال الشاقة التي تهبط بمستوى السن عند الرجال أكثر من الاناث . وهذه الزيادة توجب التعدد ، وتفرض الأخذ به لكفالة العدد الزائد وإحصائه ، وإلا اضطُرِرَ إلى الانحراف واقتراف الرذيلة ، فيفسد المجتمع وتنحل أخلاقه ، أو إلى أن يقضين حياتهن في ألم الحرمان وشقاء العزوبة ، فيفقدن أعصابهن ؛ وتضيع ثروة بشرية كان يمكن أن تكون قوة للأمة ، وثروة تضاف إلى مجموع ثرواتها .

ولقد اضطرت بعض الدول التي زاد فيها عدد النساء على الرجال إلى إباحة التعدد ، لأنها لم تَرَ حلاً أمثل منه مع مخالفتها لما تعتقده ، ومنافاته لما ألفته ودرَجَتْ عليه .

(١) ترجمة الاستاذ الدكتور محمد البهي .

قال الدكتور « محمد يوسف موسى » : أذكر أنني وبعض اخواني المصريين دعينا عام ١٩٤٨ - ونحن في باريس - لحضور مؤتمر الشباب العالمي بمدينة « ميونخ » بألمانيا .

وكان من نصيبي أن اشتركت أنا وزميل لي من المصريين في الحلقة التي كانت تبحث مشكلة زيادة عدد النساء بألمانيا أضعافاً مضاعفة عن عدد الرجال بعد الحرب ، وتستعرض ما يمكن أن يكون حلاً طيباً لها .

وبعد استعراض سائر الحلول التي يعرفونها هناك ورفضها جميعاً تقدمت وزميلي بالحل الطبيعي الوحيد ؛ وهو إباحة تعدد الزوجات .

فقبل هذا الرأي أولاً بشيء من الدهشة والاشمئزاز ، ولكنه بعد بحثه بحثاً عادلاً عميقاً رأى المؤتمر أنه لا حلَّ غيره ؛ وكانت النتيجة اعتباره توصية من التوصيات التي أقرها المؤتمر .

وكان مما سرّني كثيراً بعد عودتي الى الوطن عام ١٩٤٩ ما عرفته من أن بعض الصحف المصرية نشرت أن أهالي مدينة « بون : عاصمة ألمانيا الغربية » طلبوا أن ينص في الدستور على إباحة تعدد الزوجات .

٥ - ثم إن استعداد الرجل للتناسل أكثر من استعداد المرأة ، فهو مهياً للعملية الجنسية منذ البلوغ إلى سن متأخرة . بينما المرأة لا تنهيئ لذلك مدة الحيض (وهو دورة شهرية قد تصل إلى عشرة أيام) ولا تنهيئ كذلك مدة النفاس والولادة (وقد تصل هذه المدة إلى أربعين يوماً) يضاف الى ذلك ظروف الحمل والرضاع .

واستعداد المرأة للولادة ينتهي بين الخامسة والأربعين والخمسين ، بينما يستطيع الرجل الإخصاب إلى ما بعد الستين ، ولا بد من رعاية مثل هذه الحالات ووضع الحلول السليمة لها .

فلإذا كانت الزوجة في هذه الحالة عاجزة عن أداء الوظيفة الزوجية ، فماذا يصنع الرجل أثناء هذه الفترة ؟

وهل الأفضل له أن يضم إليه حليمة تعف نفسه وتحصن فرجه ، يتخذ حليمة لا تربطه بها رابطة إلاّ الرابطة التي تربط الحيوانات بعضها ببعض ؟
مع ملاحظة أن الاسلام يحرم الزنا أشد تحريم :

« وَلَا تَقْرَبُوا الزُّنَا إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا » .

ويقرر لمقترفه عقوبة رادعة :

« الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي ، فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ ، وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ، وَلَيَْشْهَدَ عِدَاؤُهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ ^(١) » .

٦ - وقد تكون الزوجة عقيماً لا تلد ، أو مريضة مرضاً لا يرجى شفاؤها منه ، وهي مع ذلك راغبة في استمرار الحياة الزوجية ، والزوج راغب في إنجاب الأولاد ، وفي الزوجة التي تدبر شؤون بيته .

فهل من الخير للزوج أن يرضى بهذا الواقع الأليم ، فيصطحب هذه العقيم دون أن يولد له ، وهذه المريضة دون أن يكون له من يدبر أمر منزله ، فيحتمل هذا الغرم كله وحده ١٩ .

أم الخير في أن يفارقها وهي راغبة في المعاشرة فيؤذيها بالفراق ١٩ أم يُوَقِّتُ بين رغبتها ورغبته ، فيتزوج بأخرى ويبقى عليها فتلتقي مصلحته ومصلحتها معاً ١٩

أعتقد أن الحل الأخير هو أهدي الحلول وأحقها بالقبول ، ولا يسع صاحب ضمير حي وعاطفة نبيلة إلا أن يتقبله ويرضى به .

٧ - وقد يوجد عند بعض الرجال - بحكم طبيعتهم النفسية والبدنية - رغبة جنسية جامحة ، إذ ربما لا تشبعه امرأة واحدة ، ولا سيما في بعض المناطق الحارة .

فبدلاً من أن يتخذ خليفة تفسد عليه أخلاقه ، أبيع له أن يشبع غريزته عن طريق حلال مشروع .

٨ - هذه بعض الأسباب الخاصة والعامة التي لاحظها الاسلام ، وهو بشرع لا بلحيل خاص من الناس ، ولا لزمان معين محدود ، وإنما يشرع للناس جميعاً إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها ، فمراعاة الزمان والمكان لها اعتبارها ، وتقدير ظروف الأفراد لا بد وأن يحسب حسابها .

والحرص على مصالح الأمة - بتكثير سوادها ليكونوا عدتها في الحرب والسلام - من أهم الأهداف التي يستهدفها المشرع .

٩ - ولقد كان لهذا التشريع والأخذ به في العالم الاسلامي فضل كبير في بقاءه نقياً بعيداً عن الرذائل الاجتماعية والنقائص الخلقية التي فشت في المجتمعات التي لا تؤمن بالتعدد ولا تعترف به .

فقد لوحظ في المجتمعات التي تحرم التعدد :

١ - شيوع الفسق ، وانتشار الفجور ، حتى زاد عدد البغايا عن عدد المتزوجات في بعض الجهات .

٢ - وتبع ذلك كثرة المواليد من السفاح .

إذ بلغت نسبتها في بعض الجهات ٥٠٪ من مجموع المواليد هناك .
وفي الولايات المتحدة يولد في كل عام أكثر من مائتي ألف ولادة غير شرعية !!!

نشرت جريدة الشعب في شهر أغسطس سنة ١٩٥٩ ما يلي :

« الرقم المذهل للأطفال غير الشرعيين الذين ولدوا في الولايات المتحدة ، أثار من جديد الجدل حول انحطاط مستوى الأخلاق في أمريكا ، والحمل الذي يقع على عاتق دافع الضرائب الأمريكي - نتيجة لتحمله نفقات هذا الجيش من الأطفال - ولا غرو فقد تعدى عدد هؤلاء المواليد « مائتي ألف » سنوياً .
ولواجهة هذه المشكلة تدرس الجهات الرسمية في بعض المجتمعات إمكانية تعقيم النساء اللاتي يتحدن عن التعاليم الدينية . ويركز الجدل في أماكن أخرى ، حول المقترحات التي تطالب بتخفيض الاعانات للأمهات اللاتي يضعن أكثر من مولود واحد غير شرعي .

وتقول وزارات الصحة ، والتعليم ، والشؤون الاجتماعية ، في الولايات المتحدة :

ان دافعي الضرائب في أمريكا سوف يتحملون هذا العام مبلغ ٢١٠ مليون دولاراً لتغطية نفقات الأطفال غير الشرعيين ، وذلك بواقع ٢٧ دولاراً و ٢٩ سنتاً شهرياً لكل طفل .

وتقول الاحصاءات الرسمية ان عدد هؤلاء الأطفال ارتفع من ٨٧ ألفاً و ٩٠٠ عام ١٩٣٨ الى ٢٠١ ألف و ٧٠٠ عام ١٩٥٧ .

كما تقدر وزارة الشؤون الاجتماعية عدد هؤلاء الأطفال في عام ١٩٥٨ - ٢٠٥٥ ألف طفل ...

ولكن الخبراء يعتقدون أن الرقم الصحيح يتعدى هذا بكثير .
وتدل الاحصاءات الأخيرة على أن معدل هذه الولادات غير الشرعية في كل ألف ، قد زاد ثلاثة أضعاف - خلال الجيلين الأخيرين - مع زيادة تندر بالخطر بين الفتيات المراهقات .

ويعلن علماء علم الاجتماع حقيقة أخرى ؛ وهي أن العائلات المقتدرة تخفي عادة أن إحدى بناتها حملت بطريقة غير شرعية ، وترسل الطفل بهدوء الى أسرة أخرى تتبناه . انتهى .

٣ - وأثمرت هذه الاتصالات الخبيثة الأمراض البدنية والعقد النفسية والاضطرابات العصبية .

٤ - وتسربت عوامل الضعف والانحلال إلى النفوس .

٥ - وانحلت عرى الصلات الوثيقة بين الزوج وزوجته ، واضطربت الحياة الزوجية وانفكت روابط الأسرة حتى لم تعد شيئاً ذا قيمة .

٦ - وضاع النسب الصحيح ؛ حتى أن الزوج لا يستطيع الجزم بأن الأطفال الذين يقوم على تربيتهم هم من صلبه .

فهذه المفاسد وغيرها كانت النتيجة الطبيعية لمخالفة الفطرة والانحراف عن تعاليم الله ، وهي أقوى دليل وأبلغ حجة على أن وجهة الاسلام هي أسلم وجهة ، وأن تشريعه هو أنسب تشريع لانسان يعيش على الأرض ، وليس لللائكة يعيشون في السماء .

ولنختم هذه الكلمة بالسؤال والجواب اللذين أوردتهما الفونس اتين دينيه حيث قال : هل في زوال تعدد الزوجات فائدة أخلاقية ؟

ثم أجاب : إن هذا أمر مشكوك فيه ؛ فالدعارة التي تندُرُ في أكثر الأقطار الاسلامية سوف تنفشي فيها ، وتنشر آثارها المخربة .

وكذلك سوف يظهر في بلاد الاسلام داء لم تعرفه من قبل ، هو عزوبة النساء التي تنتشر بآثارها المفسدة في البلاد المقصور فيها الزواج على واحدة ،

وقد ظهر ذلك فيها بنسبة مفزعة . وخاصة عقب فترات الحروب (١)

تقييد التعدد :

ولقد كان سوء التطبيق ، وعدم رعاية تعاليم الاسلام حجة ناهضة للذين يريدون أن يقيدوا تعدد الزوجات ، وألاًّ يباح للرجل أن يتزوج بأخرى إلاّ بعد دراسة القاضي أو غيره - من الجهات التي يناط بها هذا الأمر - خالته ومعرفة قدرته المالية ، والأذن له بالزواج .

ذلك أن الحياة المنزلية تتطلب نفقات باهظة ، فاذا كثر أفراد الأسرة بتعدد الزوجات ثقل حمل الرجل ، وضعف عن القيام بالنفقة عليهم ، وعجز عن تربيتهم التربية التي تجعل منهم أفراداً صالحين ، يستطيعون النهوض بتكاليف الحياة وتبعاتها ، وبذلك يفسو الجهل ، ويكثر المتعطلون ، ويتشرد عدد كبير من أفراد الأمة ، فيشربون وهم يحملون جرائم الفساد التي تنخر في عظامها .

ثم ان الرجل لا يتزوج في هذه الأيام بأكثر من واحدة إلاّ لقضاء الشهوة أو الطمع في المال ؛ فلا يتحرى الحكمة من التعدد ، ولا يبتغي وجه المصلحة فيه ، وكثيراً ما يعتدي على حق الزوجة التي تزوج عليها ، ويضار أولاده منها ، ويحرمهم من الميراث ؛ فتشتعل نيران العداوة بين الاخوة والأخوات من الضرائر ، ثم تنتشر هذه العداوة إلى الأسر ، فيشتد الخصام ، وتسعى كل زوجة للانتقام من الأخرى ، وتكبر هذه الصغائر حتى تصل إلى حد القتل في بعض الأحيان .

هذه بعض آثار التعدد ، والتي اتخذ منها دليل التقييد . ونبادر فنقول :

إن العلاج لا يكون بمنع ما أباحه الله ، وإنما يكون ذلك بالتعليم والتربية وتفقيه الناس في أحكام الدين .

ألا ترى أن الله أباح للإنسان أن يأكل ويشرب دون أن يتجاوز الحد ، فإذا أسرف في الطعام والشراب فأصابته الأمراض وانتابته العلل ؛ فليس ذلك راجعاً إلى الطعام والشراب بقدر ما هو راجع إلى التهم والاسراف .

(١) من كتاب « محمد رسول الله » : ترجمة الأستاذ الدكتور عبد الحليم محمود .

وعلاج مثل هذه الحالة لا يكون بمنعه من الأكل والشرب ؛ وإنما يكون بتعليمه الأدب الذي ينبغي مراعاته اتقاء لما يحدث من ضرر .
ثم إن الذين ذهبوا إلى حظر التعدد إلاّ بإذن من القاضي مستدلين بالواقع من أحوال الذين تزوجوا بأكثر من واحدة ؛ جهلوا أو تجاهلوا المفسد التي تنجم من الحظر ، فإن الضرر الحاصل من إباحة التعدد أخف من ضرر حظره ، والواجب أن يتقى أشدهما بإباحة أخفهما - تبعاً لقاعدة ارتكاب أخف الضررين - وترك الأمر للقاضي مما لا يمكن ضبطه ، فليست هناك مقاييس صحيحة يمكن أن يتعرف بها ظروف الناس وأحوالهم ، وقد يكون ضرره أقرب من نفعه .

ولقد كان المسلمون ، من العهد الأول إلى يومنا هذا ، يتزوجون بأكثر من واحدة ، ولم يبلغنا أن أحداً حاول حظر التعدد ، أو تقييده على النحو المقترح ، فليسعنا ما وسعهم ، وما ينبغي لنا أن نصيّق رحمة الله الواسعة ، وننتقص من التشريع الذي جمع من المزايا والفضائل ما شهد به الأعداء ؛ فضلاً عن الأصدقاء .

تاريخ تعدد الزوجات (١) :

الحقيقة أن هذا النظام كان سائداً قبل ظهور الاسلام في شعوب كثيرة . منها : « العبريون » و « العرب » في الجاهلية ، وشعوب « الصقالبة » أو « السلافيون » .

وهي التي ينتمي إليها معظم أهل البلاد التي نسميها الآن :
« روسيا ، وليتوانيا ، وليثونيا ، واستونيا ، وبولونيا ، وتشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا » .

وعند بعض الشعوب الجرمانية والسكسونية التي ينتمي إليها معظم أهل البلاد التي نسميها الآن « ألمانيا ، والنمسا ، وسويسرا ، وبلجيكا ، وهولندا ، والدانيمارك ، والسويد ، والنرويج ، وإنجلترا » .

فليس بصحيح إذن ما يدّعون من أن الاسلام هو الذي قد أتى بهذا النظام .

(١) من كتاب حقوق الانسان في الاسلام : للأستاذ الدكتور علي عبد الواحد وافي .

والحقيقة كذلك أن نظام تعدد الزوجات لا يزال إلى الوقت الحاضر منتشرًا في عدة شعوب لا تدين بالاسلام كأفريقيا ، الهند ، والصين ، واليابان . فليس بصحيح إذن ما يزعمونه من أن هذا النظام مقصور على الأمم التي تدين بالاسلام . والحقيقة كذلك أنه لا علاقة للدين المسيحي في أصله بتحريم التعدد . وذلك أنه لم يرد في الانجيل نص صريح يدل على هذا التحريم .

وإذا كان السابقون الأولون إلى المسيحية من أهل أوروبا قد ساروا على نظام وحدة الزوجة فما ذاك إلا لأن معظم الأمم الأوروبية الوثنية التي انتشرت فيها المسيحية في أول الأمر — وهي شعوب اليونان ، والرومان — كانت تقايلدها تحرم تعدد الزوجات المعقود عليهن ، وقد سار أهلها ، بعد اعتناقهم المسيحية ، على ما وجدوا عليه آباءهم من قبل .

إذن فلم يكن نظام وحدة الزوجة لديهم نظاماً طارئاً جاء به الدين الجديد الذي دخلوا فيه ، وإنما كان نظاماً قديماً جرى عليه العمل في وثنيته الأولى ، وكل ما هنالك أن النظم الكنسية المستحدثة بعد ذلك قد استقرت على تحريم تعدد الزوجات واعتبرت هذا التحريم من تعاليم الدين ؛ على الرغم من أن أسفار الانجيل نفسها لم يرد فيها شيء يدل على هذا التحريم .

والحقيقة كذلك ؛ أن نظام تعدد الزوجات لم يبد في صورة واضحة إلا في الشعوب المتقدمة في الحضارة ؛ على حين أنه قليل الانتشار أو منعدم في الشعوب البدائية المتأخرة كما قرر ذلك علماء الاجتماع ومؤرخو الحضارات ؛ وعلى رأسهم « وستمارك » ، وهوبهوس ، وهيلير ، وجنبرج » .

فقد لوحظ أن نظام وحدة الزوجية كان النظام السائد في أكثر الشعوب تأخراً وبدائية ؛ وهي الشعوب التي تعيش على الصيد ، أو جمع الثمار التي تجود بها الطبيعة عفواً ، وفي الشعوب التي تتزحزح ترححاً كبيراً عن بدائيتها ؛ وهي الشعوب الحديثة العهد بالزراعة .

على حين أن نظام تعدد الزوجات لم يبد في صورة واضحة إلا في الشعوب التي قطعت مرحلة كبيرة في الحضارة ؛ وهي الشعوب التي تجاوزت مرحلة الصيد البدائي إلى مرحلة استئناس الأنعام وتربيتها ورعيها واستغلالها ، والشعوب التي تجاوزت جمع الثمار والزراعة البدائية إلى مرحلة الزراعة .

ويرى كثير من علماء الاجتماع ومؤرخي الحضارات أن نظام تعدد الزوجات سينتفع نطاقه حتماً ، ويكثر عدد الشعوب الآخذة به كلما تقدمت المدنية واتسع نطاق الحضارة .

فليس بصحيح إذن ما يزعمونه من أن نظام تعدد الزوجات مرتبط بتأخر الحضارة ؛ بل عكس ذلك تماماً هو المتفق مع الواقع .

هذا هو الوضع الصحيح لنظام التعدد من الناحية التاريخية ، وهذا هو موقف المسيحية منه ، وهذه هي الحقيقة فيما يتعلق بمدى انتشاره وارتباطه بتقدم الحضارة . ولم نذكر ذلك لتبرير هذا النظام ؛ وإنما ذكرناه لمجرد وضع الأمور في نصابها ، وليبان مبان تنطوي عليه حملة الفرنجة من تزيف للحقيقة والتاريخ .

الولاية على الزواج

معنى الولاية :

الولاية حق شرعي ، ينفذ بمقتضاه الأمر على الغير جبراً عنه . وهي ولاية عامة ، وولاية خاصة . والولاية الخاصة ولاية على النفس ، وولاية على المال . والولاية على النفس هي المقصودة هنا . أي ولاية على النفس في الزواج .

شروط الولي :

ويشترط في الولي : الحرية ، والعقل ، والبلوغ ، سواء كان الموكلي عليه مسلماً أو غير مسلم ؛ فلا ولاية لعبد ، ولا مجنون ، ولا صبي ؛ لأنه لا ولاية لواحد من هؤلاء على نفسه ، فأولى ألا تكون له ولاية على غيره .
ويزاد على هذه الشروط شرط رابع ، وهو الإسلام ، إذا كان الموكلي عليه مسلماً . فإنه لا يجوز أن يكون لغير المسلم ولاية على المسلم لقول الله تعالى : « وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا »^(١) ،

عدم اشتراط العدالة :

ولا تشترط العدالة في الولي ؛ إذ الفسق لا يسلب أهلية التزويج إلا إذا خرج به الفسق إلى حد التهلك ، فإن الولي في هذه الحالة لا يؤتمن على ما تحت يده ، فيسلب حقه في الولاية .

اعتبار ولاية المرأة على نفسها في الزواج :

ذهب كثير من العلماء إلى أن المرأة لا تزوج نفسها ولا غيرها ، وإلى أن الزواج لا ينعقد بعبارتها ؛ إذ أن الولاية شرط في صحة العقد ، وأن العاقد هو الولي ، واحتجوا لهذا :

١ - يقول الله تعالى : « وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ

(١) سورة النساء آية ١٤١ .

مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ»^(١) .

٢ - وبقوله سبحانه : « وَلَا تُنكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّىٰ يَؤْمِنُوا »^(٢) :

ووجه الاحتجاج بالآيتين : أن الله تعالى خاطب بالنكاح الرجال ، ولم يخاطب به النساء ، فكأنه قال : « لَا تُنكِحُوا أَيُّهَا الْأَوْلِيَاءُ مُؤَلِّيَاتِكُمُ لِلْمُشْرِكِينَ .

٣ - وعن أبي موسى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لَا نِكَاحَ إِلَّا بولي » . رواه أحمد ، وأبو داود ، والترمذي ، وابن حبان ، والحاكم وصحاحه .

والنفي في الحديث يتجه إلى الصيغة التي هي أقرب المجازين إلى الذات . فيكون الزواج بغير ولي باطلا ، كما سيأتي في حديث عائشة رضي الله عنها .

٤ - وروى البخاري عن الحسن قال : « فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ » قال : « حدثني معقل بن يسار أنها نزلت فيه : زَوَّجْتُ أَخْتًا لِي مِنْ رَجُلٍ فطَلَقَهَا حَتَّىٰ إِذَا انْقَضَتْ عِدَّتُهَا جَاءَ يُخْطِبُهَا ، فَقُلْتُ لَهُ : زَوْجَتِكَ ، وَفَرَشْتِكَ ، وَأَكْرَمَتُكَ ، فطَلَقَتْهَا ، ثُمَّ جِئْتُ مُخْطِبُهَا ۖ لا والله لا تعود إليها أبداً ، وكان رجلاً لا بأس به ، وكانت المرأة تريد أن ترجع إليه ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ هَذِهِ الْآيَةَ « فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ » فَقُلْتُ : الْآنَ أَفْعَلْ يَا رَسُولَ اللَّهِ . قَالَ : فزَوَّجْتُهَا لِيَاهِ » .

قال الحافظ في الفتح : ومن أقوى الحجج هذا السبب المذكور في نزول هذه الآية المذكورة ، وهي أصرح دليل على اعتبار الولي ، وإلا لما كان لعضله معنى ، ولأنها لو كان لها أن تُزَوَّجَ نفسها لم تحتج إلى أخيها ، ومن كان أمره إليه لا يقال إن غيره منعه منه .

٥ - وعن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « أَيُّمَا امْرَأَةٍ نَكَحْتَ بِغَيْرِ إِذْنِ وَلِيِّهَا فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ ، فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ ، فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ ، فَإِنْ دَخَلَ بِهَا فَلَهَا الْمَهْرُ بِمَا اسْتَحَلَّ مِنْ فَرْجِهَا ، فَإِنْ اسْتَجْرَوْا »^(٣) فالسلطان ولي من لا ولي له . رواه أحمد ، وأبو داود ، وابن ماجه ، والترمذي ، وقال : حديث حسن .

(١) سورة النور آية ٣٢ (٢) سورة البقرة آية ٢٢٢ . (٣) أي امتنعوا عن التزويج .

قال القرطبي : وهذا الحديث صحيح .

ولا اعتبار بقول ابن عُلَيَّة عن ابن جُرَيْج أنه قال : سألت عنه الزهري ، فلم يعرفه ، ولم يقل هذا أحد عن ابن جريج غير ابن علي ، وقد رواه جماعة عن الزهري ولم يذكروا ذلك ، ولو ثبت هذا عن الزهري لم يكن في ذلك حجة ، لأنه قد نقله عنه ثقات ، منهم سليمان بن موسى ، وهو ثقةٌ إمام ، وجعفر بن ربيعة ؛ فلو نسيه الزهري لم يضره ذلك لأن النسيان لا يعصم منه ابن آدم .

قال الحاكم : وقد صحت الرواية فيه عن أزواج النبي صلى الله عليه وسلم : عائشة وأم سلمة ، وزينب ؛ ثم سرد تمام ثلاثين حديثاً .

وقال ابن المنذر : إنه لا يعرف عن أحد من أصحابه خلاف ذلك .

٦ - قالوا : ولأن الزواج له مقاصد متعددة ، والمرأة كثيراً ما تخضع لحكم العاطفة ، فلا تحسن الاختيار ، فيفوتها حصول هذه المقاصد ؛ فمنعت من مباشرة العقد وجعل إلى وليها ، لتحصل على مقاصد الزواج على الوجه الأكمل . قال الترمذي : والعمل على حديث النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الباب (لا نكاح إلا بولي) عند أهل العلم من أصحاب النبي : منهم عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب ، وعبد الله بن عباس ، وأبو هريرة ، وابن عمر ، وابن مسعود وعائشة .

ومن ذهب إلى هذا من فقهاء التابعين : سعيد بن المسيب والحسن البصري ، وشريح ، وإبراهيم النخعي ، وعمر بن عبد العزيز ، وغيرهم . وبهذا يقول سفيان الثوري ، والأوزاعي ، وعبد الله بن المبارك ، والشافعي وابن شبرمه ، وأحمد ، وإسحاق ، وابن حزم ، وابن أبي ليلى ، والطبري ، وأبو ثور .

وقال الطبري : في حديث حفصة - حين تأمّت ، وعقد عليها عمرُ النكاح ، ولم تعقده هي - إبطال قول من قال : إن من قال : إن للمرأة البالغة المالكة لنفسها تزويج نفسها وعقد النكاح دون وليها ، ولو كان ذلك لها لم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم ليدع خطبة حفصة لنفسها ؛ إذ كانت أولى بنفسها من أبيها وخطبها إلى من لا يملك أمرها ولا العقد عليها .

ويرى أبو حنيفة وأبو يوسف: أن المرأة العاقلة البالغة لها الحق في مباشرة العقد لنفسها . بكرًا كانت أو ثيبًا . ويستحب لها أن تكل عقد زواجها لوليها . صونًا لها عن التبذل إذا هي تولت العقد بمحض من الرجال الأجانب عنها . وليس لوليها العاصب ^(١) حق الاعتراض عليها ، إلا إذا زوجت نفسها من غير الكفاءة أو كان مهرها أقل من مهر المثل .

فإن زوجت نفسها بغير كفاءة ، وبغير رضا وليها العاصب ، فالمروي عن أبي حنيفة وأبي يوسف ، والمفتي به في المذهب عدم صحة زواجها ؛ إذ ليس كل ولي يحسن المرافعة ، ولا كل قاض يعدل ، فأفتوا بعدم صحة الزواج سدًا لباب الخصومة .

وفي رواية أن للولي حق الاعتراض بأن يطلب من الحاكم التفريق ، دفعًا لضرر العار ما لم تلد من زوجها ، أو تحبل حبلا ظاهرًا ؛ فإنه حينئذ يسقط حقه في طلب التفريق لثلا يضيع الولد ، ومحافظة على الحمل من الضياع . وإن كان الزوج كفاً ؛ وكان المهر أقل من مهر المثل فإن من حق الولي أن يطالب بمهر مثلها ؛ فإن قبل الزوج لزم العقد ، وإن رفض رفع الأمر للقاضي ليفسخه .

وإن لم يكن لها ولي عاصب . بأن كانت لا ولي لها أصلاً ، أو لها ولي غير عاصب ، فلا حق لأحد في الاعتراض على عقدتها . سواء زوجت نفسها من كفاءة أو غير كفاءة ، بمهر المثل ، أو أقل ، لأن الأمر في هذه الحالة يرجع إليها وحدها ؛ وأنها تصرفت في خالص حقها ، وليس لها ولي يناله العار لزواجها من غير كفاءة ، ومهر مثلها قد سقط بتنازلها عنه .

واستدل جمهور الأحناف بما يأتي :

١ - قول الله تعالى : « فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ » ^(٢) .

٢ - وقوله سبحانه : « وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ » ^(٣) .

(١) العاصب : الوارث .

(٢) سورة البقرة الآية ٢٢٠ .

(٣) سورة البقرة الآية ٢٢٢ .

ففي هاتين الآيتين إسناد الزواج إلى المرأة . والأصل في الإسناد أن يكون إلى الفاعل الحقيقي .

٣ - ثم لأنها تستقل بعقد البيع وغيره من العقود ، فمن حقها أن تستقل بعقد زواجها ؛ إذ لا فرق بين عقد وعقد . وعقد الزواج وإن كان لأوليائها حق فيه فهو لم يبلغ ، إذ اعتبر في حالة ما إذا أساءت التصرف ، وتزوجت من غير كفاء ، إذ أن سوء تصرفها يلحق عاره أولياءها .
قالوا : وأحاديث اشتراط الولاية في الزواج تحمل على ناقصة الأهلية ، كأن تكون صغيرة ، أو مجنونة .

وتخصيص العام ، وقصره على بعض أفراده بالقياس جائز عند كثير من أهل الأصول .

وجوب استئذان المرأة قبل الزواج :

ومهما يكن من خلاف في ولاية المرأة ؛ فإنه يجب على الولي أن يبدأ بأخذ رأي المرأة . ويعرف رضاها قبل العقد ؛ إذ أن الزواج معاشرة دائمة ، وشركة قائمة بين الرجل والمرأة ؛ ولا يدوم الوثام ويبقى الود والانسجام ما لم يُعلم رضاها ؛ ومن ثم منع الشرع لإكراه المرأة - بكراً كانت أو ثيباً - على الزواج ، وإجبارها على من لا رغبة لها فيه ؛ وجعل العقد عليها قبل استئذانها غير صحيح ، ولها حق المطالبة بالفسخ إبطالاً لتصرفات الولي المستبد إذا عقد عليها :

١ - فعن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « الثيبُ أحقُّ بنفسها ^(١) من وليها . والبكر تُستأذنُ في نفسها وإذنها صماتها ^(٢) » .
رواه الجماعة إلا البخاري .

وفي رواية لأحمد ، ومسلم ، وأبي داود ، والنسائي (والبكر يستأمرها أبوها) . أي يطلب أمرها قبل العقد عليها .

٢ - وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

(١) أي أنها أحق بنفسها في أن الولي لا يقد عليها إلا برضاها لا أنها أحق بنفسها أن تعقد على نفسها دون وليها .
(٢) أي أن سكوتها إذن .

قال : « لا تنكح الأيم^(١) حتى تُستأمرَ ، ولا البكر حتى تستأذن . قالوا : يا رسول الله : كيف إذن؟ قال : أن تسكت » .

٣ - وعن خنساء بنت خِدام « أن أباه زوجها وهي ثيب ، فأنت رسول الله صلى الله عليه وسلم فرد نكاحها » . أخرجه الجماعة إلا مسلماً .

٤ - وعن ابن عباس : « أن جارية بكرأ ، أتت رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت له أن أباه زوجها وهي كارهة ، فخيرها النبي » . رواه أحمد ، وأبو داود ، وابن ماجه ، والدارقطني .

٥ - وعن عبد الله بن بريدة عن أبيه قال : « جاءت فتاة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت : إن أبي زوجني ابن أخيه ليرفع بي خسيسته .

قال : فجعل الأمر إليها ، فقالت : قد أجزتُ ما صنع أبي ، ولكن أردت أن أعلم النساء أن ليس إلى الآباء من الأمر شيء » . رواه ابن ماجه . ورجاله رجال الصحيح .

زواج الصغيرة :

هذا بالنسبة للبالغة ، أما الصغيرة ، فإنه يجوز للأب والجد تزويجها دون إذن ، إذ لا رأي لها ، والأب والجد يريان حقها ويحافظان عليها . وقد زوج أبو بكر رضي الله عنه ابنته عائشة أم المؤمنين من رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي صغيرة دون إذن ، إذ لم تكن في سن يعتبر فيها إذن . وليس لها الخيار إذا بلغت .

واستحب الشافعية ألا يزوجه الأب أو الجد حتى تبلغ ويستأذنها ، لثلاث يوقعها في أسر الزواج وهي كارهة .

وذهب الجمهور إلى أنه لا يجوز لغير الأب والجد من الأولياء أن يزوجه الصغيرة ، فإن زوجها لم يصح .

وقال أبو حنيفة والأوزاعي وجماعة من السلف : يجوز لجميع الأولياء ويصح ، ولها الخيار إذا بلغت وهو الأصح ، لما روي أن النبي صلى الله عليه

(١) الأيم من لا زوج لها ولا بد من تصريحها بالرضا بما يدل عليه من نطق أو غيره .

وسلم زوج أمامة بنت حمزة - وهي صغيرة - ، وجعل لها الخيار إذا بلغت .
ولمّا زوّجها النبي صلى الله عليه وسلم لقربه منها ، وولايته عليها ، ولم
يزوجها بصفته نبياً ، إذ لو زوجها بصفته نبياً لم يكن لها حق الخيار إذا بلغت ،
لقول الله تعالى : « وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُمْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ
أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ » (١) ،

وهذا المذهب قال به من الصحابة عمر ، وعلي ، وعبد الله بن مسعود ،
وابن عمر ، وأبو هريرة ، رضي الله عنهم أجمعين .

ولاية الإجبار :

ثبت ولاية الإجبار على الشخص الفاقد الأهلية مثل المجنون ، والصبي
غير المميز ، كما ثبتت هذه الولاية على الشخص الناقص الأهلية مثل الصبي ،
والمعتوه المميزين .

ومعنى ثبوت ولاية الإجبار ؛ أن للولي حق عقد الزواج لمن له الولاية عليه
من هؤلاء دون الرجوع إليهم لأخذ رأيهم . ويكون عقده نافذاً على الموكّلي
عليه دون توقف على رضاه .

وقد جعل الشارع هذه الولاية إجبارية للنظر في مصالح المولى عليه ، إذ
أن فاقداً الأهلية ، أو ناقصها عاجز عن النظر في مصالح نفسه . وليس له من
القدرة العقلية ما يستطيع بها أن يدرك مصلحته في العقود التي يعقدها ،
والتصرفات التي تصدر عنه بسبب الصغر أو الجنون أو العته ، ومن ثم فإن
تصرفات فاقداً الأهلية أو ناقصها ترجع إلى وليه .

إلا أن فاقداً الأهلية إذا عقّد عقد الزواج ، فإن عقده يقع باطلاً ، إذ لا
تعتبر عباراته في إنشاء العقود والتصرفات ، لعدم التمييز الذي هو أصل الأهلية .
أما ناقص الأهلية إذا عقّد عقد الزواج فإن عقده يقع صحيحاً ، متى
توفرت الشروط اللازمة . إلا أنه يتوقف على إجازة الولي ، فإن شاء أجازته ،
وإن شاء رده .

(١) سورة الأحزاب آية ٣٦ .

وقال الأحناف : إن ولاية الإيجاب هذه تثبت للعصبات النسبية على الصغار ، والمجانين ، والمعتوهين .
أما غير الأحناف ، فقد فرقوا بين الصغار وبين المجانين والمعتاهة ، فاتفقوا على أن الولاية على المجانين والمعتاهة تثبت للأب ، والجد ، والوصي ، والحاكم . واختلفوا فيمن تثبت له هذه الولاية على الصغيرة والصغير فقال الإمام مالك وأحمد : تثبت للأب ، ووصيه فقط ، ولا تثبت لغيرهما . وذهب الشافعي إلى أنها تثبت للأب والجد .

من هم الأولياء ؟

ذهب جمهور العلماء ، منهم مالك والثوري ، والليث والشافعي إلى أن الأولياء في الزواج هم العصبه ؛ وليس للخال ولا للإخوة لأم ، ولا لولد الأم ، ولا لأي من ذوي الأرحام ولاية .

قال الشافعي : لا ينعقد نكاح امرأة إلا بعبارة الولي القريب ؛ فإن لم يكن فعبارة الولي البعيد ، فإن لم يكن فعبارة السلطان ^(١) .

فإن زوجت نفسها بإذن الولي ، أو بغير إذنه بطل الزواج ، ولم يتوقف . وعند أبي حنيفة أن لغير العصبه من الأقارب ولاية التزويج . ولصاحب الروضة الندية تحقيق في هذا الموضوع . قال :

الذي ينبغي التعويل عليه عندي هو أن يقال : « إن الأولياء هم قرابة المرأة : الأدنى فالأدنى ، الذين تلحقهم الغضاضة إذا تزوجت بغير كفء ، وكان المزوج لها غيرهم » .

وهذا المعنى لا يختص بالعصبات ، بلى قد يوجد في ذوي السهام ، كالأخ لأم ، وذوي الأرحام كإبن البنت .

وربما كانت الغضاضة معهما أشد منها مع بني الأعمام ونحوهم ، فلا

(١) أي أن الترتيب عنده يجب أن يكون هكذا : الأب ، ثم الجد أبو الأب ، ثم الأخ للأب والأم ، ثم الأخ للأب ، ثم ابن الأخ والأب ثم ابن الأخ ، ثم العم ، ثم ابنة . على هذا الترتيب ، ثم الحاكم . أي أنه لا يزوج أحد وهناك من هو أقرب منه ؛ لأنه حق مستحق بالتصيب ؛ فأشبه الارث ؛ فلو زوج أحد منهم على خلاف هذا الترتيب المذكور لم يصح الزواج .

وجه لتخصيص ولاية النكاح بالعصابات، كما أنه لا وجه لتخصيصها بمن يرث. ومن زعم ذلك فعليه الدليل أو النقل ؛ بأن معنى الولي في النكاح شرعاً أو لغة هو هذا .

قال : ولا ريب أن بعض القرابة أولى من بعض . وهذه الأولوية ليست باعتبار استحقاق نصيب من المال ، واستحقاق التصرف فيه حتى يكون كالميراث ؛ أو كولاية الصغير ، بل باعتبار أمر آخر ؛ وهو ما يجده القريب من الغضاضة التي هي العار اللاصق به . وهذا لا يختص بالعصابات ، بل يوجد في غيرهم ؛ ولا شك أن بعض القرابة أدخل في هذا الأمر من بعض . فالآباء والأبناء أولى من غيرهم ، ثم الإخوة لأبوين ، ثم الأخوة لأب ، أو لأم ، ثم أولاد البنين ، وأولاد البنات ، ثم أولاد الإخوة ، وأولاد الأخوات ، ثم الأعمام ، والأخوال ، ثم هكذا من بعد هؤلاء .

ومن زعم الاختصاص بالبعض دون البعض فليأت بحجة . وإن لم يكن بيده إلا مجرد أقوال من تقدمه فلسنا ممن يعول على ذلك ^(١) .

جواز تزويج الرجل نفسه من موليته :

يجوز للرجل أن يزوج نفسه من المرأة التي يلي أمرها دون الاحتياج الى ولي آخر ، إذا رضيت به زوجاً لها .

فمن سعيد بن خالد عن أم حكيم بنت قارظ ، قالت لعبد الرحمن بن عوف : إنه خطبني غير واحد ، فزوجني أيّهم رأيت . قال : وتجعلن ذلك لي ؟ قالت : نعم . قال : قد تزوجتك .

وقال مالك : لو قالت الثيب لوليها : زوجني بمن رأيت ، فزوجها من نفسه ، أو ممن اختار لها ، لزمها ذلك ، ولو لم تعلم عين الزوج .

وهذا مذهب الأحناف ، والليث ، والثوري ، والأوزاعي .

وقال الشافعي ، وداود : يزوجه السلطان ، أو ولي آخر مثله ، أو أقعد منه ، لأن الولاية شرط في العقد ، فلا يكون النكاح منكحاً كما لا يبيع من نفسه .

وناقش ابن حزم رأي الشافعي ، وداود ، فقال : وأما قولهم : إنه لا

يجوز أن يكون النكح هو المنكح ، ففي هذا نازعناهم ، بل جائز أن يكون النكح هو المنكح . فدعوى كدعوى .

وأما قولهم : كما لا يجوز أن يبيع من نفسه ، فهي جملة لا تصح كما ذكروا ، بل جائز إن وكل يبيع شيء أن يبتاعه لنفسه إن لم يحاكبها بشيء ، ثم ساق البرهان على صحة ما رجحه من أن البخاري روى عن أنس : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أعتق صفية ، وتزوجها وجعل عتقها صداقها ، وأولم عليها بحيسر » .

قال : فهذا رسول الله صلى الله عليه وسلم زوج مولاته من نفسه وهو الحجة على من سواه ؛ ثم قال : قال الله تعالى : « وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمَ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ ، وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ (١) » فمن أنكح أئمة من نفسه برضاها فقد فعل ما أمره الله تعالى به ، ولم يمنع الله عز وجل من أن يكون المنكح لأئمة هو النكح لها ، فصح أنه الواجب .

غيبة الولي :

إذا كان الولي الأقرب المستوفي شروط الولاية موجوداً فلا ولاية للبعيد معه ، فإذا كان الأب — مثلاً — حاضراً لا يكون للأخ ولاية التزويج ، ولا للعم ، ولا لغيرهما . فإن باشر واحد منهما زواج الصغيرة ومن في حكمها بغير إذن الأب وتوكيله كان فضولياً ، وعقده موقوف على إجازة من له الولاية ، وهو الأب .

أما إذا غاب الأقرب بحيث لا ينتظر المخاطب الكفاء استطلاع رأيه ، فإن الولاية تنتقل إلى من يليه ، حتى لا تفوت المصلحة ، وليس للغائب بعد عودته أن يعترض على ما باشره من يليه ؛ لأنه لغيبته اعتبر كالمعدوم ، وصارت حق من يليه . وهذا مذهب الأحناف

وقال الشافعي : إذا زوجها من أوليائها الأبعد — والأقرب حاضر —

فالنكاح باطل : وإذا غاب أقرب أوليائها لم يكن للذي يليه تزويجها ،
ويزوجها القاضي .

وقال في « بداية المجتهد » : اختلف في ذلك قول مالك ، فمرة قال : إن
زَوْجَ الأبعد مع حضور الأقرب فالنكاح مفسوخ . ومرة قال : النكاح جائز .
ومرة قال : للأقرب أن يميز أو يفسخ .

قال : وهذا الخلاف كله فيما عدا الأب في ابنته البكر ، والوصي في
محجوزته . فإنه لا يختلف قوله : « إن النكاح في هذين مفسوخ » أعني تزويج
غير الأب البنت البكر مع حضور الأب ، أو غير الوصي المحجورة مع
حضور الوصي .

ويوافق الإمام مالك أبا حنيفة في انتقال الولاية إلى الولي البعيد في حالة ما
إذا غاب الولي القريب .

الولي القريب المحبوس مثل البعيد :

وفي المغني : « وإذا كان القريب محبوساً أو أسيراً في مسافة قريبة لا تمكن
مراجعته فهو كالبعيد ، فإن البعد لم يعتبر لعينه ، بل لتعذر الوصول إلى التزويج
بنظره . وهذا موجود هاهنا ، ولذلك إن كان لا يعلم أقرب أم بعيد ، أو
يعلم أنه قريب ولم يعلم مكانه فهو كالبعيد .

عقد الوليين :

إذا عقد الوليان لامرأة ، فلما أن يكون العقدان في وقت واحد ، أو
يكون أحدهما متقدماً والآخر متأخراً .

فإن كان العقدان في وقت واحد بطلا .
وإن كانا مرتبين كانت المرأة للأول منهما ، سواء دخل بها الثاني أم لا .
فإن دخل بها مع علمه بأنها معقود لها على غيره قبل عقده هو ، كان زانياً
مستحقاً للحد .

وإن كان جاهلاً ردت إلى الأول ، ولا يقام عليه الحد لجهله .
فعن سمرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « أبما امرأة زوجها وليان
فهي للأول منهما » .

رواه أحمد وأصحاب السنن ، وصححه الترمذي .
فعموم هذا الحديث يقتضي أنها للأول ، دخل بها الثاني ، أم لم يدخل .
المرأة التي لا ولي لها ، ولا تستطيع أن تصل إلى القاضي :
قال القرطبي : وإذا كانت المرأة بموضع لا سلطان فيه ، ولا ولي لها ،
فلما تُصير أمرها إلى من يوثق به من جيرانها ، فيزوجها ، ويكون هو وليها
في هذه الحال ؛ لأن الناس لا بد لهم من التزويج وإنما يعملون فيه بأحسن
ما يمكن (١) .

وعلى هذا قال مالك في المرأة الضعيفة الحال : إنه يزوجه من تسند أمرها
إليه ، لأنها ممن تضعف عن السلطان ، فأشبهت من لا سلطان بحضرتها ،
فرجعت في الجملة إلى أن المسلمين أولياؤها .
وقال الشافعي : إذا كان في الرفقة امرأة لا ولي لها فولت أمرها رجلا حتى
زوّجها جاز ، لأن هذا من قبيل التحكيم والمُحكّم يقوم مقام الحاكم .

عَضْلُ الْوَلِيِّ :

اتفق العلماء على أنه ليس للولي أن يعضل موليته ، ويظلمها بمنعها من
الزواج ، إذا أراد أن يتزوجها كفاء بمهر مثلها ؛ فإذا منعها في هذه الحال
كان من حقها أن ترفع أمرها إلى القاضي ليزوجه . ولا تنتقل الولاية في هذه
الحالة إلى ولي آخر يلي هذا الولي الظالم ، بل تنتقل إلى القاضي مباشرة ، لأن
العضل ظلم ، وولاية رفع الظلم إلى القاضي .

فأما إذا كان الامتناع بسبب عذر مقبول ، كأن يكون الزوج غير كفاء ،
أو المهر أقل من مهر المثل ، أو لوجود خاطب آخر أكفأ منه ؛ فإن الولاية في
هذه الحال لا تنتقل عنه ، لأنه لا يعد عاضلا .

عن معقل بن يسار قال : كانت لي أخت تُحِبُّ أن يُنْكِحَني فأتاني ابن عم لي ،
فأنكحتهما إياه ، ثم طلقها طلاقاً له رجعة ، ثم تركها حتى انقضت عدتها ،
فلما خطبت إليّ أتاني يُخْطِبُها ، فقلت : لا . والله لا أنكحها أبداً .
قال : ففيّ نزلت هذه الآية : « وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ يَكُنْ لَكُمْ عَلَيْهِمْ حَرَجٌ »

(١) الجامع لأحكام القرآن ص ٧٦ جزء ٣

أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضِلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ ^(١) الآية .
قال : فكفرت عن يميني ، فأنكحتها إياه .

زواج اليتيمة :

يجوز تزويج اليتيمة قبل البلوغ . ويتولى الأولياء العقد عليها ، ولها الخيار بعد البلوغ . وهو مذهب عائشة رضي الله عنها وأحمد وأبي حنيفة .
قال الله تعالى : « وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلْ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَتَامَى النِّسَاءِ اللَّاتِي لَا تُؤْتُونَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ ، وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ » ^(٢) .
قالت عائشة رضي الله عنها : « هي اليتيمة تكون في حجر وليها ، فيرغب في نكاحها ، ولا يقسط لها سنة صداقها ، فنهوا عن نكاحهن إلا أن يقسطوا لها سنة صداقهن » .

وفي السنن الأربعة عنه صلى الله عليه وسلم « اليتيمة تستأمر في نفسها ، فإن صمت فهو إذن ، وإن أبت فلا جواز عليها » .
وقال الشافعي : لا يصح تزويج اليتيمة إلا بعد البلوغ ، لقول الرسول عليه الصلاة والسلام « اليتيمة تستأمر » ولا استثمار إلا بعد البلوغ ، إذ لا فائدة من استثمار الصغيرة .

انعقاد الزواج بعاقده واحد :

إذا كان للشخص الواحد ولاية على الزوج والزوجة يجوز له أن يلي العقد ، فللمجد أن يزوج ابن ابنه الصغير من بنت ابنه الصغيرة ، وكما إذا كان وكيلًا .
ولاية السلطان (القاضي) : تنتقل الولاية إلى السلطان في حالتين :
(الأولى) إذا تشاجر الأولياء .

(الثانية) إذا لم يكن الولي موجوداً ، ويصدق ذلك بعدمه مطلقاً ، أو غيبته . فإذا حضر الكفء ، ورضيت المرأة البالغة به ، ولم يكن أحد من الأولياء حاضراً ، بأن كان غائباً ولو في محل قريب ، إذا كان خارجاً عن بلد المرأة ، ومن يريد زواجها . فإن للقاضي في هذه الحالة حق العقد إلا أن ترضى

(١) سورة البقرة آية ٢٣٢

(٢) سورة النساء آية ١٢٧ .

المرأة ومن يريد التزوج بها انتظار قدوم الغائب ، فذلك حق لها وإن طال
المدة . أما مع عدم الرضا فلا وجه لإيجاب الانتظار . ففي الحديث : « ثلاث
لا يؤخرن وهن : الصلاة إذا أتت ، والحناة إذا حضرت ، والأيتام إذا
وجدت كفناً » . رواه البيهقي وغيره عن علي ، وسنده ضعيف وقد ورد في
الباب أحاديث كلها وإميتها ، أمثلها هذا .



الوكالة في الزواج

الوكالة ، من العقود الجائزة في الجملة ، لحاجة الناس إليها في كثير من معاملاتهم .

وقد اتفق الفقهاء على أن كل عقد جاز أن يعقده الإنسان بنفسه ، جاز أن يوكل به غيره ، كالبيع ، والشراء ، والإجارة ، واقتضاء الحقوق ، والخصومة في المطالبة بها ، والتزويج ، والطلاق ، وغير ذلك من العقود التي تقبل النيابة . وقد كان النبي ، صلوات الله وسلامه عليه ، يقوم بدور الوكيل في عقد الزواج بالنسبة لبعض أصحابه .

روى أبو داود ، عن عقبة بن عامر ، رضي الله عنه ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لزجل : أترضى أن أزوجك فلانة ؟ قال : نعم . وقال للمرأة أترضين أن أزوجك فلاناً ؟ قالت : نعم . فزوج أحدهما صاحبه ، فدخل بها ، ولم يفرض لها صداقاً ولم يعطها شيئاً — وكان ممن شهد الحديبية — وكان من شهد الحديبية لهم سهم بخير ، فلما حضرته الوفاة قال : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم زوجني فلانة ، ولم أفرض لها صداقاً ولم أعطها شيئاً ، وإني أشهدكم أنني أعطيتها من صداقها سهمي بخير ، فأخذت سهمه فباعته بمائة ألف .

وفي هذا الحديث دليل على أنه يصح أن يكون الوكيل وكيلاً عن الطرفين . وعن أم حبيبة : « أنها كانت فيمن هاجر إلى أرض الحبشة ، فزوجها النجاشي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي عنده » رواه أبو داود . وكان الذي تولى العقد عمرو بن أمية الضمري وكيلاً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وكله بذلك .

وأما النجاشي ، فهو الذي كان قد أعطى لها المهر فأسند التزويج إليه .

من يصح توكيله ومن لا يصح :

يصح التوكيل من الرجل العاقل البالغ الحر ، لأنه كامل الأهلية ^(١) . وكل من كان كامل الأهلية ، فإنه يملك تزويج نفسه بنفسه . وكل من كان كذلك فإنه يصح أن يوكل عنه غيره .

أما إذا كان الشخص فاقد الأهلية ، أو ناقصها ، فإنه ليس له الحق في توكيل غيره ؛ كالمجنون ، والصبي ، والعبد ، والمعتوه ؛ فإنه ليس لواحد منهم الاستقلال في تزويج نفسه بنفسه .

وقد اختلف الفقهاء في صحة توكيل المرأة البالغة العاقلة في تزويج نفسها ، حسب اختلافهم في انعقاد الزواج بعبارتها .

فقال أبو حنيفة : يصح منها التوكيل كما يصح من الرجل ؛ إذ من حقها أن تنشئ العقد . وما دام ذلك حقاً من حقوقها ، فمن حقها أن توكل عنها من يقوم بإنشائه .

أما جمهور العلماء فإنهم قالوا : إن لوليها الحق في أن يعقد عليها من غير توكيل منها له . وإن كان لا بد من اعتبار رضاها كما تقدم .

وفرق بعض علماء الشافعية بين الأب والجد ، وبين غيرهما من الأولياء .

فقالوا : إنه لا حاجة إلى توكيل الأب والجد ، أو غيرهما فلا بد من التوكيل منها له .

التوكيل المطلق والمقيد :

والتوكيل يجوز مطلقاً ومقيداً :

فالمطلق : أن يوكل شخص آخر في تزويجه دون أن يقيد بامرأة معينة ، أو بمهر ، أو بمقدار معين من المهر .

والمقيد : أن يوكله في التزويج ، ويقيد بامرأة معينة . أو امرأة من أسرة معينة ، أو بمقدار معين من المهر .

وحكم التوكيل المطلق ، أن الوكيل لا يتقيد بأي قيد عند أبي حنيفة . فلو زوج الوكيل موكله بامرأة معينة أو غير كفاء ، أو بمهر زائد عن مهر المثل

(١) لا بد من اعتبار هذه الشروط في التوكيل. وقالت الأحناف يصح توكيل الصبي المميز والعبد .

جاز ذلك ^(١) ، وكان العقد صحيحاً نافذاً ؛ لأن ذلك مقتضى الإطلاق .
وقال أبو يوسف ومحمد : لا بد أن يتقيد بالسلامة والكفاءة ومهر المثل .
ويتجاوز عن الزيادة اليسيرة التي يتغابن الناس فيها عادة .

وحجتهما : أن الذي يوكل غيره إنما يوكله ليكون عوناً له على اختيار الأصلح بالنسبة إليه . وترك التقييد لا يقتضي أن يأتي بأي امرأة ؛ لأن المفهوم أن يختار له امرأة مماثلة بمهر مماثل ؛ ولا بد من ملاحظة هذا المفهوم واعتباره ؛ لأن المعروف عرفاً كالمشروط شرطاً .

وهذا هو الرأي الذي لا ينبغي التعويل إلا عليه .
وحكم التوكيل المقيّد: أنه لا تجوز فيه المخالفة إلا إذا كانت المخالفة إلى ما هو أحسن . بأن تكون الزوجة التي اختارها الوكيل أجمل وأفضل من الزوجة التي عينها له ، أو يكون المهر أقل من المهر الذي عينه .
فإذا كانت المخالفة إلى غير ذلك ، كان العقد صحيحاً غير لازم على الموكل . فإن شاء أجازه ، وإن شاء رده .

وقالت الأحناف : إن المرأة إذا كانت هي الموكلة ، فإما أن توكله بمعين ، أو غير معين . فإن كان الأول ، فلا ينفذ العقد عليها إلا إذا وافقها في كل ما أمرته به ، سواء كان من جهة الزوج أو المهر .

وإن كان الثاني — وهو ما إذا أمرته بتزويجها بغير معين ، كما إذا قالت له : وكلتك في أن تزوجني رجلاً ، فزوجها من نفسه ؛ أو لأبيه ، أو لابته — لا يلزم العقد ؛ للتهمة . فإن حصل ذلك توقف نفاذ العقد على إجازتها .

فإن زوجها بغير من ذكر : أي بأجنبي .
فإن كان الزوج كفتاً ، والمهر مهر المثل ؛ لزم النكاح وليس لها ولا لوليها رده .

وإن كان الزوج كفتاً ، والمهر أقل من مهر المثل — وكان الغبن فاحشاً — فلا ينفذ العقد ، بل يكون موقوفاً على إجازتها وإجازة وليها ، لأن كلا منهما له حق في ذلك .

(١) ويستثنى من هذا ما فيه تهمة ، كأن يزوجه ابنته ، أو امرأة تحت ولايته ، فانه لا ينفذ إلا برضا الموكل .

وإن كان الزوج غير كفء، وقع العقد فاسداً . سواء كان المهر أقل من مهر المثل ، أو مساوياً له ، أو أكثر ، ولا تلحقه الإجازة ؛ لأن الإجازة لا تلحق الفاسد وإنما تلحق الزواج الموقوف .

الوكيل في الزواج سفير ومعبّر^(١) :

تختلف الوكالة في الزواج عن الوكالة في العقود الأخرى ؛ فالوكيل في الزواج ما هو إلا سفير ومعبّر لا غير ، فلا ترجع إليه حقوق العقد ، فلا يطالب بالمهر^(٢) ولا بإدخال الزوجة في طاعة زوجها إذا كان وكيل الزوجة ، ولا يقبض المهر عن الزوجة إذا كان وكيلاً عنها إلا إذا أذنت له ، فيكون إذنها توكيلاً له بالقبض . وهو غير توكيل الزواج الذي ينتهي بمجرد إتمام العقد .

(١) أي سفير عن موكله ومعبّر عن إرادته .

(٢) إلا إذا ضمن المهر عن الزوج ، فإنه يطالب به كضامن ؛ لا كوكيل .

الكفاء في الزواج

تعريفها :

الكفاءة : هي المساواة ، والمماثلة . والكفء والكفاء ، والكفاء : المثل والنظير .

والمقصود بها في باب الزواج أن يكون الزوج كفئاً لزوجته . أي مساوياً لها في المنزلة ، ونظيراً لها في المركز الاجتماعي ، والمستوى الخلقي والمالي . وما من شك في أنه كلما كانت منزلة الرجل مساوية لمنزلة المرأة ؛ كان ذلك أدعى لنجاح الحياة الزوجية ، وأحفظ لها من الفشل والإخفاق .

حكمها :

ولكن ما حكم هذه الكفاءة ؟ وما مدى اعتبارها ؟ . أما ابن حزم ، فذهب إلى عدم اعتبار هذه الكفاءة ،

فقال : « أيُّ مسلم — ما لم يكن زانياً — فله الحق في أن يتزوج أبة مسلمة ؛ ما لم تكن زانية » .

قال : وأهل الإسلام كلهم إخوة لا يحرم على ابن من زنجية لغية ^(١) نكاح لابنة الخليفة الهاشمي . والفاسق المسلم الذي بلغ الغاية من الفسق — ما لم يكن زانياً — كفء للمسلمة الفاسقة ما لم تكن زانية .

قال : والحجة قول الله تعالى : « إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ » ^(٢) ، وقوله عز وجل مخاطباً جميع المسلمين : « فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ » . ^(٣) وذكر عز وجل ما حرم علينا من النساء ، ثم قال سبحانه : « وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ » ^(٤) .

وقد أنكح رسول الله صلى الله عليه وسلم زينب أم المؤمنين زيدا مولاه ؛

(١) لغية : غير معروفة النسب .

(٢) سورة الحجرات آية ١٠

(٣) سورة النساء آية ٣ .

(٤) سورة النساء آية ٢٤

وأنكح المقدادَ صَبَاعَةَ بنت الزبير بن عبد المطلب .

قال : وأما قولنا في الفاسق والفاسقة فيلزم من خالفنا ألا يجيز للفاسق أن ينكح إلا فاسقة، وأن لا يجيز للفاسقة أن ينكحها إلا فاسق؛ وهذا لا يقوله أحد ؛ وقد قال الله تعالى : « إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ » ^(١) وقال سبحانه : «وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ» ^(٢) .

اعتبار الكفاءة بالاستقامة والخلق :

وذهب جماعة إلى أن الكفاءة معتبرة ، ولكن اعتبارها بالاستقامة والخلق خاصة ، فلا اعتبار لنسب ، ولا لصناعة ، ولا لغنى ، ولا لشيء آخر ؛ فيجوز للرجل الصالح الذي لا نسب له أن يتزوج المرأة النسيبة ، ولصاحب الحرفة الدنيئة أن يتزوج المرأة الرفيعة القدر ، ولمن لا جاه له أن يتزوج صاحبة الجاه والشهرة ؛ وللفقير أن يتزوج المثيرة الغنية — ما دام مسلماً عفيفاً — وأنه ليس لأحد من الأولياء الاعتراض ، ولا طلب التفريق . وإن كان غير مستوي في الدرجة مع الولي الذي تولى العقد ما دام الزواج كان عن رضى منها ، فإذا لم يتوفر شرط الاستقامة عند الرجل فلا يكون كفوّاً للمرأة الصالحة ؛ ولها الحق في طلب فسخ العقد إذا كانت بكراً وأجبرها أبوها على الزواج من الفاسق .

وفي بداية المجتهد : ولم يختلف المذهب — المالكية — أن البكر إذا زوجها الأب من شارب الخمر ، وبالحملة من فاسق ، أن لها أن تمنع نفسها من النكاح ، وينظر الحاكم في ذلك ، فيفرق بينهما ، وكذلك إذا زوجها بمن ماله حرام ، أو ممن هو كثير الخلف بالطلاق ؛ واستدل أصحاب هذا المذهب بما يأتي :

١ - ان الله تعالى قال : « يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى ، وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا ، إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ » ^(٣) . ففي هذه الآية تقرير أن الناس متساوون في الخلق ، وفي القيمة الإنسانية، وأنه لا أحد أكرم من أحد إلا من حيث تقوى الله عز وجل ؛ بأداء حق الله وحق الناس .

(٢) سورة التوبة آية ٧١ .

(١) سورة الحجرات آية ١٠ .

(٢) سورة الحجرات آية ١٣ .

٢ - وروى الترمذي بإسناد حسن عن أبي حاتم المزني ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إذا أتاكم من ترضون دينه وخلقه فأنكحوه ، إلا تفعلوا تكن فتنة في الأرض وفساد كبير ؛ قالوا يا رسول الله وإن كان فيه ؟ قال : إذا جاءكم من ترضون دينه وخلقه فأنكحوه - ثلاث مرات - » ففي هذا الحديث توجيه الخطاب إلى الأولياء أن يزوجوا موليّاتهم من يخطبهن من ذوي الدين والأمانة والخلق ؛ وإن لم يفعلوا ذلك بعدم تزويج صاحب الخلق الحسن ، ورغبوا في الحسب ، والنسب ، والجاه ، والمال ؛ كانت الفتنة والفساد الذي لا آخر له .

٣ - وروى أبو داود عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « يا بني بياضة أنكحوا أبا هند ، وأنكحوا إليه »^(١) وكان حجاًماً .

قال في معالم السنن : في هذا الحديث حجة لمالك ومن ذهب مذهبه في الكفاءة بالدين وحده دون غيره ؛ وأبو هند مولى بني بياضة ، ليس من أنفسهم .

٤ - وخطب رسول الله صلى الله عليه وسلم زينب بنت جحش لزيد بن حارثة ، فامتنعت ، وامتنع أخوها عبد الله ، لنسبها في قریش ، وأنها كانت بنت عمّة النبي صلى الله عليه وسلم ؛ أمها أُميمة بنت عبد المطلب ؛ وأن زيداً كان عبداً ، فنزل قول الله عز وجل : « وما كانَ لمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا »^(٢) ، فقال أخوها لرسول الله صلى الله عليه وسلم : مرني بما شئت . فزوجها من زيد .

٥ - وزوج أبو حذيفة سالماً من هند بنت الوليد بن عتبة بن ربيعة ، وهو مولى لامرأة من الأنصار .

٦ - وتزوج بلال بن رباح بأخت عبد الرحمن بن عوف .

٧ - وسئل الإمام علي كرم الله وجهه عن حكم زواج الأكفاء ، فقال : الناس بعضهم أكفاء لبعض : عربهم وعجميهم ، قرشيهم وهاشميهم إذا

(١) أي زوجوه وتزوجوا منه .

(٢) سورة الأحزاب آية ٣٦ .

فقه السنة مج ٢ (١٠)

أسلموا وآمنوا . وهذا مذهب المالكية .

قال الشوكاني : ونقل عن عمر ، وابن مسعود ، وعن محمد بن سيرين ، وعمر بن عبد العزيز . ورجحه ابن القيم فقال : فالذي يقتضيه حكمه صلى الله عليه وسلم اعتبار الكفاءة في الدين أصلاً وكلاً ، فلا تزوج مسلمة بكافر ، ولا عفيفة بفاجر ؛ ولم يعتبر القرآن والسنة في الكفاءة أمراً وراء ذلك ، فإنه حرم على المسلمة نكاح الزاني الخبيث ، ولم يعتبر نسباً ، ولا صناعة ، ولا غنى ، ولا حرفة . فيجوز للعبد القن نكاح المرأة النسبية الغنية إذا كان عفيفاً مسلماً . وجوز لغير القرشيين نكاح القرشيات ، ولغير الهاشميين نكاح الهاشميات ، وللفقراء نكاح الموسرات^(١) .

مذهب جمهور الفقهاء :

وإذا كان المالكية وغيرهم من العلماء الذين سبقت الإشارة إليهم ، يرون أن الكفاءة معتبرة بالاستقامة والصلاح لا غير ، فإن غير هؤلاء من الفقهاء يرون أن الكفاءة معتبرة بالاستقامة والصلاح ، وأن الفاسق ليس كفتناً للعفيفة ، إلا أنهم لا يقصرون الكفاءة على ذلك ، بل يرون أن ثمة أموراً أخرى لا بد من اعتبارها .

ونحن نشير إلى هذه الأمور فيما يأتي :

(أولاً) النسب : فالعرب بعضهم أكفاء لبعض ، وقريش بعضهم أكفاء لبعض ... فالأعجمي لا يكون كفتناً للعربية ، والعربي لا يكون كفتناً للقرشية .

ودليل ذلك :

١ - ما رواه الحاكم عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : « العرب أكفاء بعضهم لبعض ، قبيلة لقبيل ، وحيّ لحي ، ورجل لرجل ، إلا حائكاً أو حجاماً » .

٢ - وروى البزار عن معاذ بن جبل أن النبي صلى الله عليه وسلم قال :

(١) زاد المعاد جزء ٤ ص ٢٢ .

« العرب بعضهم لبعض أكفاء ، والموالي بعضهم أكفاء بعض . »
٣ - وعن عمر قال : لأمنعن تزوج ذوات الأحساب إلا من الأكفاء .
رواه الدارقطني .

وحديث ابن عمر سأل عنه ابن أبي حاتم أباه فقال : هذا كاذب لا أصل له .
وقال الدارقطني في الملل : لا يصح .
قال ابن عبد البر : هذا منكر موضوع .
وأما حديث معاذ ، ففيه سليمان بن أبي الجون . قال بن القطان : لا
يعرف . ثم هو من رواية خالد بن معدان عن معاذ ، ولم يسمع منه . والصحيح
أنه لم يثبت في اعتبار الكفاءة والنسب من حديث .
ولم يختلف الشافعية ، ولا الحنفية في اعتبار الكفاءة بالنسب على هذا النحو
المذكور . ولكنهم اختلفوا في التفاضل بين القرشيين . فالأحناف يرون أن
القرشي كفاء للهاشمية^(١) .

أما الشافعية فإن الصحيح من مذهبهم أن القرشي ليس كفاء للهاشمية
والمطلبية . واستدلوا لذلك بما رواه وائلة بن الأسقع أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال : « إن الله اصطفى كنانة من بني إسماعيل ، واصطفى من
كنانة قريشاً ، واصطفى من قريش بني هاشم ، واصطفاني من بني هاشم ،
فأنا خيار ، من خيار ، من خيار » . رواه مسلم .
قال الحافظ في الفتح : والصحيح تقديم بني هاشم والمطلب على غيرهم ،
ومن عدا هؤلاء أكفاء لبعض .

والحق خلاف ذلك . فإن النبي صلى الله عليه وسلم زوج ابنتيه عثمان بن
عفان ، وزوج أبا العاص بن الربيع زينب ، وهما من عبد شمس ، وزوج
عليّ عمراً ابنته أم كلثوم ، وعمر عدوي .
على أن شرف العلم دونه كل نسب ، وكل شرف ، فالعالم كفاء لأي
امرأة ، مهما كان نسبها ، وإن لم يكن له نسب معروف ، لقول رسول الله
صلى الله عليه وسلم : « الناس معادن ، كمعادن الذهب والفضة ، خيارهم في

(١) القرشي من كان من ولد النضر بن كنانة ، والهاشمي من كان من ولد هاشم جد مناف ،
والعرب من جمعهم أب فوق النضر .

الجاهلية خيارهم في الإسلام إذا فقهوا .
 وقول الله تعالى : « يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا
 الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ » (١) .
 وقوله عز وجل : « قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ
 لَا يَعْلَمُونَ » (٢) .

هذا بالنسبة للعرب ، وأما غيرهم من الأعاجم فقليل : لا كفاءة بينهم
 بالنسب .

وروي عن الشافعي وأكثر أصحابه : أن الكفاءة معتبرة في أنسابهم فيما
 بينهم قياساً على العرب ، ولأنهم يعيرون إذا تزوجت واحدة منهم زوجاً
 دونها نسباً ، فيكون حكمهم حكم العرب لانحداد العلة .

(ثانياً) الحرية : فالعبد ليس بكفء للحر ، ولا العتيق كفتاً لحر
 الأصل ، ولا من مس الرق أحد آبائه كفتاً لمن لم يمسها رق ، ولا أحداً من
 آبائها ، لأن الحرية يلحقها العار بكونها تحت عبد ، أو تحت من سبق من كان
 في آبائه مسترق .

(ثالثاً) الإسلام : أي التكافؤ في إسلام الأصول . وهو معتبر في غير
 العرب ؛ أما العرب فلا يعتبر فيهم ، لأنهم اكتفوا بالتفاخر بأنسابهم ، ولا
 يتفخرون بإسلام أصولهم .

وأما غير العرب من الموالي والأعاجم ، فيتفخرون بإسلام الأصول ؛
 وعلى هذا إذا كانت المرأة مسلمة لها أب وأجداد مسلمون ، فإنه لا يكافئها
 المسلم الذي ليس له في الإسلام أب ولا جد ؛ ومن لها أب واحد في الإسلام
 يكافؤها من له أب واحد فيه ؛ ومن له أب وجد في الإسلام فهو كفء لمن
 لها أب وأجداد ؛ لأن تعريف المرء بأبيه وجده ، فلا يلتفت إلى ما زاد .

ورأي أبي يوسف أن من له أب واحد في الإسلام كفء لمن لها آباء ، لأن
 التعريف عنده يكون كاملاً بذكر الأب ؛ أما أبو حنيفة ومحمد فلا يكون
 التعريف عندهما كاملاً إلا بالأب والجد .

(١) سورة المجادلة : آية ١١ .

(٢) سورة الزمر : آية ١٠ .

(رابعاً) الحرفة : إذا كانت المرأة من أسرة تمارس حرفة شريفة ، فلا يكون صاحب الحرفة الدنيئة كفتاً لها ، وإذا تقاربت الحرف فلا اعتبار للتفاوت فيها .

والمعتبر في شرف الحرف ودنائتها العرف ؛ فقد تكون حرفة ما شريفة في مكان ما ، أو زمان ما ، بينما هي دنيئة في مكان ما ، أو زمان ما . وقد استدل القائلون باعتبار الكفاءة بالحرفة بالحديث المتقدم : « العرب بعضهم أكفاء لبعض ، إلى : حائكاً أو حجاماً » . وقد قيل لأحمد بن حنبل رحمه الله : وكيف تأخذ به وأنت تضعفه ؟ قال : العمل على هذا .

قال في المغني : يعني أنه ورد موافقاً لأهل العرف . ولأن أصحاب الصنائع الجليلة والحرف الشريفة يعتبرون تزويج بناتهم لأصحاب الصنائع الدنيئة - كالحائك ، والدبّاغ ، والكنّاس ، والزبّال - نقصاً يلحقهم ؛ وقد جرى عرف الناس بالتعير بذلك ، فأشبهه النقص في النسب . وهذا مذهب الشافعية ، ومحمد وأبي يوسف من الحنفية . ورواية عن أحمد وأبي حنيفة . ورواية عن أبي يوسف أنها لا تعتبر إلا أن تفحش .

(خامساً) المال : وللشافعية اختلاف في اعتباره ؛ فمنهم من قال باعتباره ، فالفقير عند هؤلاء ليس بكفء للموسرة لما روى سمره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « الحسب المال ، والكرم التقوى » . قالوا : ولأن نفقة الفقير دون نفقة الموسر . ومنهم من قال : لا يعتبر ، لأن المال غاد ورائح ، ولأنه لا يفتخر به ذوو المروءات ، وأنشدوا قول الشاعر :

غنيّاً^(١) زماناً بالتصعلك والفقر
وكلا سقانه بكأسيهما الدهر
فما زادنا بغياً على ذي قرابة
غنانا ، ولا أزرى بأحسابنا الفقر

(١) غنيّاً زماناً : أي أقمنا ، والتصعلك : الفقر والمصعلوك : الفقير ، وعروة الصعاليك : رجل عربي كان يجمع الفقراء في مكان ويرزقهم مما يغم .

وعند الأحناف اعتبار المال ؛ والمعتبر فيه أن يكون مالاً المهر والنفقة ، حتى إن من لم يملكهما ، أو لا يملك أحدهما لا يكون كفوّاً .

والمراد بالمهر قدر ما تعارفوا تعجيله ؛ لأن ما وراءه مؤجل عرفاً .

وعن أبي يوسف أنه اعتبر القدرة على النفقة دون المهر ، لأنه تجري المساهلة فيه ، وبعد المرء قادراً عليه بيسار أبيه .

واعتبار المال في الكفاءة رواية عن أحمد ، لأن على الموسرة ضرراً في إعسار زوجها ، لإخلاله بنفقتها ومؤنة أولادها ، ولأن الناس يعتبرون الفقر نقصاً ، ويتفاضلون فيه كتفاضلهم في النسب ، وأبلغ .

(سادساً) السلامة من العيوب : وقد اعتبر أصحاب الشافعي - وفيما ذكره ابن نصر عن مالك - السلامة من العيوب من شروط الكفاءة . فمن به عيب مثبت للفسخ ليس كفوّاً للسليمة منه ، فإن لم يكن مثبتاً للفسخ عنده وكان منفراً كالعمى ، والقطع ، وتشويه الحلقة . فوجهان ، واختيار الروياني أن صاحبه ليس بكفء . ولم يعتبرها الأحناف ولا الحنابلة .

وفي المغني : وأما السلامة من العيوب فليس من شروط الكفاءة ، فإنه لا خلاف في أنه لا يبطل النكاح بعلمه ، ولكنها تثبت الخيار للمرأة دون الأولياء ، لأن ضرره مختص بها ، ولوليها منعها من نكاح المجلوم ، والأبرص والمجنون .

فيمن تعتبر ؟

والكفاءة في الزواج معتبرة في الزوج دون الزوجة . أي أن الرجل هو الذي يشترط فيه أن يكون كفوّاً للمرأة ومماثلاً لها ، ولا يشترط أن تكون المرأة كفوّاً للرجل ^(١) .

(١) يرى الأحناف أن الكفاءة من جانب الزوجة معتبرة في حالتين :

١ - فيما إذا وكل الرجل عنه من يزوج امرأة غير معينة ، فإنه يشترط لنفاذ تزويج الوكيل حل الموكل أن يزوج من تكافته . كما تقدم في الوكالة .

٢ - وفيما إذا كان الولي الذي زوج الصغيرة غير الأب الذي لم يعرف بسوء الاختيار فإنه يشترط لصحة التزويج أن تكون الزوجة كفوّاً له احتياطاً لمصلحته .

ودليل ذلك :

(أولاً) أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من كانت عنده جارية ، فعلمها وأحسن تعليمها ، وأحسن إليها ثم أعتقها وتزوجها فله أجران » . رواه البخاري ومسلم .

(ثانياً) أن النبي صلى الله عليه وسلم لا مكافئ له في منزلته ، وقد تزوج من أحياء العرب ، وتزوج من صفية بنت حيي وكانت يهودية وأسلمت .

(ثالثاً) أن الزوجة الرفيعة المنزلة ، هي التي تعبر هي وأولياؤها عادة ، إذا تزوجت من غير الكفاء .

أما الزوج الشريف فلا يعبر إذا كانت زوجته خسيصة ودونه منزلة .

الكفاءة حق للمرأة والأولياء :

يرى جمهور الفقهاء أن الكفاءة حق للمرأة والأولياء ، فلا يجوز للولي أن يزوج المرأة من غير كفاء إلا برضاها ورضا سائر الأولياء ^(١) . لأن تزويجها بغير الكفاء فيه إلحاق عار بها وبهم ، فلم يجز من غير رضاهم جميعاً . فلماذا رضيت ، ورضي أولياؤها جاز تزويجها لأن المنع لحقهم ، فلماذا رضوا زال المنع .

وقال الشافعية : هي لمن له الولاية في الحال .

وقال أحمد - في رواية : هي حق لجميع الأولياء : قريبهم وبعيدهم . فمن لم يرض منهم فله الفسخ .

وفي رواية عن أحمد : أنها حق الله ، فلو رضي الأولياء والزوجة بإسقاط الكفاءة لا يصح رضاهم ، ولكن هذه الرواية مبنية على أن الكفاءة في الدين لا غير ، كما جاء في إحدى الروايات عنه .

وقت اعتبارها :

ولنما يعتبر وجود الكفاءة عند إنشاء العقد ، فإذا تخلف وصف من أوصافها

(١) إذا زوجت المرأة من غير كفاء بغير رضاها وغير رضا الأولياء فليل إن الزواج باطل ، وقيل إنه صحيح ، ويثبت فيه الخيار . هذا عند الشافعية ورأي الأحناف مبن في الولاية .

بعد العقد فإن ذلك لا يضر ، ولا يغير من الواقع شيئاً ، ولا يؤثر في عقد الزواج ، لأن شروط الزواج إنما تعتبر عند العقد . فإن كان عند الزواج صاحب حرفة شريفة ، أو كان قادراً على الإنفاق ، أو كان صالحاً . ثم تغيرت الظروف فاحترف مهنة دنيسة ، أو عجز عن الإنفاق أو فسق عن أمر ربه بعد الزواج . فإن العقد باق على ما هو عليه ... فإن البهر قُلِّبَ ، والإنسان لا يدوم على حال واحدة . وعلى المرأة أن تقبل الواقع ، وتصبر وتتقي ، فإن ذلك من عزم الأمور .

الحقوق الزوجية

إذا وقع العقد صحيحاً نافذاً ترتبت عليه آثاره ، ووجبت بمقتضاه الحقوق الزوجية .

وهذه الحقوق ثلاثة أقسام :

١ — منها حقوق واجبة للزوجة على زوجها .

٢ — ومنها حقوق واجبة للزوج على زوجته .

٣ — ومنها حقوق مشتركة بينهما .

وقيام كل من الزوجين بواجبه ، والإضطلاع بمسؤولياته هو الذي يوفر أسباب الاطمئنان والهدوء النفسي ، وبذلك تتم السعادة الزوجية . وفيما يلي تفصيل وبيان بعض هذه الحقوق :

الحقوق المشتركة بين الزوجين :

والحقوق المشتركة بين الزوجين هي :

١ — حل العشرة الزوجية واستمتاع كل من الزوجين بالآخر .

وهذا الحل مشترك بينهما ، فيحل للزوج من زوجته ما يحل لها منه .. وهذا الاستمتاع حق للزوجين ، ولا يحصل إلا بمشاركتهما معاً ، لأنه لا يمكن أن ينفرد به أحدهما .

٢ — حرمة المصاهرة : أي أن الزوجة تحرم على آباء الزوج ، وأجداده ، وأبنائه ، وفروع أبنائه وبناته . كما يحرم هو على أمهاتها ، وبناتها ، وفروع أبنائها وبناتها .

٣ — ثبوت التوارث بينهما بمجرد إتمام العقد . فإذا مات أحدهما بعد إتمام العقد ورثه الآخر ولو لم يتم الدخول .

٤ — ثبوت نسب الولد من الزوج صاحب الفرائش .

٥ - المعاشرة بالمعروف : فيجب على كل من الزوجين أن يعاشر الآخر بالمعروف حتى يسودهما الوثام ، ويظلهما السلام . قال الله تعالى : «وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ»^(١) .

الحقوق الواجبة للزوجة على زوجها :

الحقوق الواجبة للزوجة على زوجها منها :

١ - حقوق مالية : وهي المهر ، والنفقة .

٢ - وحقوق غير مالية : مثل العدل بين الزوجات إذا كان الزوج متزوجاً بأكثر من واحدة ، ومثل عدم الإضرار بالزوجة .
ونذكر تفصيل ذلك فيما يلي من صفحات ...

(١) سورة النساء آية ١٩ .

المهر

من حسن رعاية الاسلام للمرأة واحترامه لها ، أن أعطاها حقها في التملك ؛ إذ كانت في الجاهلية مهضومة الحق مهينة الجناح ، حتى ان وليها كان يتصرف في خالص مالها ، لا يدع لها فرصة التملك ، ولا يمكنها من التصرف .

فكان أن رفع الإسلام عنها هذا الإصر ؛ وفرض لها المهر ، وجعله حقاً على الرجل لها ، وليس لأبيها ، ولا لأقرب الناس إليها أن يأخذ شيئاً منها إلا في حال الرضا والاختيار قال الله تعالى : « وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدَقَاتِهِنَّ نِحْلَةً ، فَإِنْ طِبَّنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْساً فَكُلُوهُ هَنِيئاً مَرِيئاً » (١) .

أي : وأتوا النساء مهورهن عطاء مفروضاً لا يقابله عوض ، فإن أعطين شيئاً من المهر بعد ما ملكن من غير إكراه ولا حياء ولا خديعة ، فخلوه سائغاً ، لا غصّة فيه ، ولا لثم معه .

فإذا أعطت الزوجة شيئاً من مالها حياء ، أو خوفاً ، أو خديعة ، فلا يحل أخذه . قال تعالى : « وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَكَانَ زَوْجٍ وَآتَيْتُمْ أَحَدَهُنَّ قِنْطَاراً فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئاً ، أَتَأْخُذُونَهُ بُهْتَاناً وَإِنَّمَا مُبِينٌ ؟ وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ وَأَخَذْنَ مِنْكُمْ مِيثَاقاً غَلِيظاً ؟ » (٢) .

وهذا المهر المفروض للمرأة ، كما أنه يحقق هذا المعنى . فهو يطيب نفس المرأة ويرضيها بقوامه الرجل عليها .

قال تعالى : « الرَّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ ، وَيَمَّا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ » (٣) « مع ما يضاف إلى ذلك من توثيق الصلات ، وإيجاد أسباب المودة والرحمة .

(١) سورة النساء آية ٤ .

(٢) سورة النساء آية ٢٠ ، ٢١ .

(٣) سورة النساء الآية ٣٤ .

قدر المهر :

لم تجعل الشريعة حداً لقلته ، ولا لكثرتة ، إذ الناس يختلفون في الغنى والفقير ، ويتفاوتون في السعة والضيق ، ولكل جهة عاداتها وتقاليدها ، فتركت التحديد ليعطي لكل واحد على قدر طاقته ، وحسب حالته ، وعادات عشيرته ، وكل النصوص جاءت تشير إلى أن المهر لا يشترط فيه إلا أن يكون شيئاً له قيمة ؛ بقطع النظر عن القلة والكثرة ؛ فيجوز أن يكون خاتماً من حديد ، أو قدحاً من تمر أو تعليماً لكتاب الله ، وما شابه ذلك ، إذا تراضى عليه المتعاقدان .

١ - فمن عامر بن ربيعة أن امرأة من بني فزارة تزوجت على نعلين ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أرضيتِ عن نفسك ومالك بنعلين ؟ » فقالت : نعم . فأجازه . رواه أحمد ، وابن ماجه ، والترمذي ، وصححه .

٢ - وعن سهل بن سعد أن النبي صلى الله عليه وسلم جاءته امرأة فقالت : يا رسول الله إني وهبت نفسي لك ، فقامت قياماً طويلاً ، فقام رجل ، فقال : يا رسول الله زوجنيها إن لم يكن لك بها حاجة ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : هل عندك من شيء تُصَدِّقُهَا إياه ؟ فقال : ما عندي إلا إزار ي هذا ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : إن أعطيتها إزارك جلست لا إزار لك ، فالتمس شيئاً ، فقال : ما أجد شيئاً ، فقال : التمس ولو خاتماً من حديد ، فالتمس فلم يجد شيئاً ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : هل معك من القرآن شيء ؟ قال : نعم ، سورة كذا ، وسورة كذا ؛ لسور يسميها ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : قد زوجتكها بما معك من القرآن . رواه البخاري ومسلم .

وقد جاء في بعض الروايات الصحيحة : « علّمَهَا من القرآن » .

وفي رواية أبي هريرة : أنه قدر ذلك بعشرين آية .

٣ - وعن أنس : أن أبا طلحة خطب أم سليم ، فقالت : « والله ما مثلك يُرَدُّ ؛ ولكنك كافر وأنا مسلمة ، ولا يحل لي أن أتزوجك ، فإن تسلم فذلك مهري ، ولا أسألك غيره . فكان ذلك مهرها » .

فدلّت هذه الأحاديث على جواز جعل المهر شيئاً قليلاً ، وعلى جواز جعل المنفعة مهرأ . وأنّ تعلم القرآن من المنفعة .

وقد قدر الأحناف أقل المهر بعشرة دراهم ، كما قدره المالكية بثلاثة .
وهذا التقدير لا يستند إلى دليل يعول عليه ، ولا حجة يعتد بها .

قال الحافظ : وقد وردت أحاديث في أقل الصداق لا يثبت منها شيء ،
وقال ابن القيم — تعليقا على ما تقدم من الأحاديث — وهذا هو الذي اختارته
أم سليم من انتفاعها بإسلام أبي طلحة وبذل نفسها له إن أسلم . وهذا أحب
إليها من المال الذي يبذله الزوج ، فإن الصداق شرع في الأصل حقاً
للمرأة تنتفع به ، فإذا رضيت بالعلم والدين ، وإسلام الزوج ، وقراءته
القرآن — كان هذا من أفضل المهور ، وأنفعها ، وأجلها . فما خلا العقد عن
مهر . وأين الحكم بتقدير المهر بثلاثة دراهم ، أو عشرة من النص ، والقياس ،
إلى الحكم بصحة كون المهر ما ذكرنا نصاً وقياساً . وليس هذا مستويّاً بين
هذه المرأة وبين الموهوبة التي وهبت نفسها للنبي صلى الله عليه وسلم ؛ وهي
خالصة له من دون المؤمنين ، فإن تلك وهبت نفسها هبة مجردة من ولي
وصداق ، بخلاف ما نحن فيه فإنه نكاح بولي وصداق ، وإن كان غير مالي .
فإن المرأة جعلته عوضاً عن المال ، لما يرجع إليها من منفعة . ولم تهب نفسها
للزوج هبة مجردة ؛ كهبة شيء من مالها بخلاف الموهوبة التي خص الله بها
رسوله صلى الله عليه وسلم .

هذا مقتضى هذه الأحاديث . وقد خالف في بعضه من قال : لا يكون
الصداق إلا مالا ، ولا يكون منافع آخر ، ولا علمه ولا تعليمه صداقاً كقول
أبي حنيفة ، وأحمد رحمهما الله في رواية عنه .

ومن قال : لا يكون أقل من ثلاثة دراهم كمالك رحمه الله وعشرة دراهم
كأبي حنيفة رحمه الله .

وفيه أقوال أخرى شاذة لا دليل عليها من كتاب ولا سنة ، ولا إجماع ،
ولا قياس ، ولا قول صاحب .

ومن ادعى في هذه الأحاديث التي ذكرناها ، اختصاصها بالنبي صلى الله
عليه وسلم وأنها منسوخة ، أو أن عمل أهل المدينة على خلافها فدعوى لا
يقوم عليها دليل . والأصل بردها . وقد زوج سيد أهل المدينة من التابعين —
سعيد بن المسيب — ابنته على درهمين ولم ينكر عليه أحد ، بل عد ذلك من

مناقبه وفضائله . وقد تزوج عبد الرحمن بن عوف على صداق خمسة دراهم وأقره النبي صلى الله عليه وسلم ولا سبيل إلى إثبات المقادير إلا من جهة صاحب الشرع .

أما من حيث الكثرة ؛ فإنه لا حد لأكثر المهر .

فعن عمر رضي الله عنه : أنه نهي وهو على المنبر ، أن يزاد في الصداق على أربعمئة درهم . ثم نزل ، فاعترضته امرأة من قريش ، فقالت : أما سمعت الله يقول : « وَآتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنْطَارًا » .

فقال : اللهم عفوا ، كل الناس أفقه من عمر ، ثم رجع ، فركب المنبر ، فقال : « إني كنت قد نهيتكم أن تزيدوا في صدقاتهن على أربعمئة درهم ، فمن شاء أن يعطي من ماله ما أحب » . رواه سعيد بن منصور ، وأبو يعلى بسند جيد .

وعن عبد الله بن مصعب أن عمر قال : « لا تزيدوا في مهر النساء على أربعين أوقية من فضة ، فمن زاد أوقية جعلت الزيادة في بيت المال » فقالت امرأة : ما ذاك لك . قال : ولم ؟ .

فقالت : لأن الله تعالى يقول : و « آتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنْطَارًا » .

فقال عمر : امرأة أصابت ، ورجل أخطأ .

كراهة المغالاة في المهور :

ومهما يكن من شيء فإن الاسلام يحرص على إتاحة فرص الزواج لأكثر عدد ممكن من الرجال والنساء ؛ ليستمتع كل بالحلال الطيب . ولا يتم ذلك إلا إذا كانت وسيلته مذللة ، وطريقته ميسرة . بحيث يقدر عليه الفقراء الذين يجهدهم بذل المال الكثير ، ولا سيما أنهم الأكثرية ، فكره الإسلام التغالي في المهور ، وأخبر أن المهر كلما كان قليلا كان الزواج مباركا ، وأن قلّة المهر من يمن المرأة .

فعن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إن أعظم النكاح بركة ، أيسره مؤنة » .

وقال : « يمن المرأة خفة مهرها ، ويسر نكاحها ، وحسن خلقها .

وشؤمها غلاء مهرها ، وعسر نكاحها ، وسوء خلقها .
وكثير من الناس جهل هذه التعاليم ، وحاد عنها وتعلق بعبادات الجاهلية
من التغالي في المهور ، ورفض التزويج إلا اذا دفع الزوج قدراً كبيراً من المال
يرهقه ، ويضايقه ؛ كأن المرأة سلعة يساوم عليها ، ويتجر بها .
وقد أدى ذلك إلى كثرة الشكوى ، وعانى الناس من أزمة الزواج التي
أضرت بالرجال والنساء على السواء ، ونتج عنها كثير من الشرور والمفاسد ،
وكسدت سوق الزواج ، وأصبح الحلال أصعب مثلاً من الحرام .

تعجيل المهر وتأجيله :

يجوز تعجيل المهر وتأجيله ، أو تعجيل البعض ، وتأجيل البعض الآخر ،
حسب عادات النساء ، وعرفهم . ويستحب تعجيل جزء منه ؛ لما روى ابن
عباس : أن النبي صلى الله عليه وسلم منع علياً أن يدخل بفاطمة حتى يعطيها شيئاً .
فقال : ما عندي شيء .
فقال : فأين درعك الحُطْمِيَّةُ ؟ فأعطاه إياها . رواه أبو داود ،
والنسائي ، والحاكم وصححه .
وروى أبو داود ، وابن ماجه عن عائشة قالت : « أمرني رسول الله صلى
الله عليه وسلم أن أدخل امرأة على زوجها قبل أن يعطيها شيئاً » .
فهذا الحديث يدل على أنه يجوز دخول المرأة قبل أن يقدم لها شيئاً من
المهر .

وحديث ابن عباس يدل على أن المنع كان على سبيل الندب .
قال الأوزاعي : « كانوا يستحسنون ألا يدخل عليها حتى يقدم لها شيئاً »
وقال الزهري : « بلغنا في السنة ألا يدخل بامرأة حتى يقدم نفقة أو
يكسو كسوة . ذلك مما عمل به المسلمون » .
وللزوج أن يدخل على زوجته . وعليها أن تسلم نفسها إليه ، ولا تمتنع
عليه ولو لم يعطها ما اشترط تعجيله لها من المهر — وإن كان يحكم لها به .
قال ابن حزم : « ومن تزوج فسُمي صداقاً أو لم يُسم فله الدخول بها
أحبت أم كرهت ، بقضي لها بما سُمي لها ؛ أحب أم كره ، ولا يمنع من

أجل ذلك من الدخول بها ، لكن يُقضى له عاجلاً بالدخول ويقضى لها عليه حسب ما يوجد عنده من الصداق . فإن كان لم يُسَم لها شيئاً قضى عليه بمهر مثلها ؛ إلا أن يراضيا بأقل أو أكثر » .

وقال أبو حنيفة : « إن له أن يدخل بها أحب أم كرهت ، إن كان مهرها مؤجلاً لأنها هي التي رضيت بالتأجيل وهذا لا يسقط حقه . وإن كان معجلاً كله أو بعضه لم يجوز له أن يدخل بها حتى يؤدي إليها ما اشترط لها تعجيله ، ولها أن تمنع نفسها منه حتى يوفيهما ما اتفقوا على تعجيله » .

قال ابن المنذر : « أجمع كل من تحفظ عنه من أهل العلم أن للمرأة أن تمتنع من دخول الزوج عليها حتى يعطيها مهرها » وقد ناقش صاحب المحلى هذا الرأي . فقال :

« لا خلاف بين أحد من المسلمين في أنه من حين يعقد عليها الزوج فلها زوجة له . فهو حلال لها ، وهي حلال له . فمن منعها منه حتى يعطيها الصداق أو غيره ، فقد حال بينه وبين امرأته ، بلا نص من الله تعالى ولا من رسوله صلى الله عليه وسلم » .

لكن الحق ما قلنا : ألا يمنع حقه منها ولا تمنع هي حقها من صداقها ، لكن له الدخول عليها — أحب أم كرهت — ويؤخذ مما يوجد له . صداقها ، أحب أم كره ..

وصح عن النبي صلى الله عليه وسلم تصويب قول القائل : « أعط كل ذي حق حقه » .

مضى يجب المهر المسمى كله :

يجب المهر المسمى كله في إحدى الحالات الآتية :

١ — إذا حصل الدخول الحقيقي لقول الله تعالى :

« وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَكَانَ زَوْجٍ وَآتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنْطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا . أَتَأْخُذُونَهُ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا ؟ وَكَيْفَ

تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ وَأَخَذْنَ مِنْكُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا؟! ^(١)

٢ - إذا مات أحد الزوجين قبل الدخول . وهو مجمع عليه .

٣ - ويرى أبو حنيفة : أنه إذا احتل بها خلوة صحيحة ؛ استحقت الصداق المسمى . وذلك بأن ينفرد الزوجان في مكان يأمنان فيه اطلاع أحد عليهما ، ولم يكن بأحد منهما مانع شرعي ؛ مثل أن يكون أحدهما صائماً صيام فرض عليه ، أو تكون حائضاً . أو مانع حسي ؛ مثل مرض أحدهما مرضاً لا يستطيع معه الدخول الحقيقي ، أو مانع طبيعي بأن يكون معهما ثالث .

واستدل أبو حنيفة بما رواه أبو عبيدة عن زائدة بن أبي أوفى ، قال : « قضى الخلفاء الراشدون المهديون أنه إذا أغلق الباب ، وأرخی السر ، فقد وجب الصداق » .

وروى وكيع عن نافع بن جبير قال : « كان أصحاب رسول الله يقولون : إذا أرخی السر وأغلق الباب ، فقد وجب الصداق » .
ولأن التسليم المستحق وجد من جهتها فيستقر به بدل .

وخالف في ذلك الشافعي ، ومالك وداود فقالوا : « لا يستقر المهر كله إلا بالوطء ^(٢) ، ولا يجب بالخلوة الصحيحة إلا نصف المهر ، لقول الله تعالى « وَإِنْ طَلَقْتُمْوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ » ^(٣) .

أي ان نصف ما فرض من المهر يجب إذا وقع الطلاق قبل المسيس الذي هو الدخول الحقيقي . وفي حالة الخلوة لم يقع مسيس ، فلا يجب المهر كله .
قال شريح : « لم أسمع الله ذكر في كتابه باباً ، ولا سراً . إذا زعم أنه لم يمسه فلها نصف الصداق » .

(١) سورة النساء آية ٢٠ ، ٢١ .

(٢) إلا أن مالكاً قال : إذا بنى عليها وطالت هذه الخلوة - فإن المهر يستقر وإن لم يطأ .
وحده ابن قاسم من أتباعه بتمام .

(٣) سورة البقرة آية ٢٣٧ .

وروى سعيد بن منصور عن ابن عباس أنه كان يقول في رجل دخلت عليه امرأته ، ثم طلقها ، فزعم أنه لم يمسه : « عليه نصف الصداق » .
وروى عبد الرزاق عنه قال : « لا يجب الصداق وأفيا حتى يجامعها » .

وجوب المهر المسمى بالدخول في الزواج الفاسد :

إذا عقد الرجل على المرأة ، ودخل بها ، ثم تبين فساد الزواج لسبب من الأسباب ، وجب المهر المسمى كله ، لما رواه أبو داود : أن بصرة بن أكثم تزوج امرأة بكرا في كسرها فدخل عليها ، فإذا هي حبلى فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال :

« لها الصداق بما استحلت من فرجها » وفرق بينهما .

ففي هذا الحديث وجوب المهر المسمى في النكاح الفاسد كما أنه تضمن فساد النكاح وبطلانه إذا تزوجها فوجدها حبلى من الزنا .

الزواج بغير ذكر المهر :

الزواج بغير ذكر المهر ، ويسمى « زواج التفويض » يصح في قول عامة أهل العلم ، لقول الله تعالى « لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَقْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً ^(١) » .

ومعنى الآية : أنه لا إثم على من طلق زوجته قبل المسيس ، وقبل أن يفرض لها مهراً .

فإذا تزوج بغير ذكر المهر ، واشترط أن لا مهر عليه فقبل : إن الزواج غير صحيح ، وإلى هذا ذهب المالكية وابن حزم . قال : وأما لو اشترط فيه أن لا صداق ، فهو مفسوخ ، لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « كل شرط ليس في كتاب الله عز وجل فهو باطل » .

وهذا شرط ليس في كتاب الله عز وجل فهو باطل ، بل في كتاب الله عز وجل إبطاله . قال الله تعالى : « وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً » .
فإذن هو باطل ، فالنكاح المذكور لم تنعقد صحته إلا على تصحيح ما لا يصح ، فهو نكاح لا صحة له .

(١) سورة البقرة : الآية ٢٣٦ .

وذهبت الأحناف إلى القول بالجواز ؛ إذ المهر ليس ركنا ولا شرطاً في عقد الزواج .

وجوب مهر المثل بالدخول أو بالموت قبله :

وإذا دخل بها الزوج ، أو مات قبل الدخول بها ؛ في هذه الحال ، فللزوجة مهر المثل والميراث ؛ لما رواه أبو داود عن عبد الله بن مسعود أنه قال في مثل هذه المسألة : « أقول فيها برأيي — فإن كان صواباً فمن الله ، وإن كان خطأ فمني — : أرى لها صداق امرأة من نساءها : لاوكس^(١) ، ولا شطط ، وعليها العدة ؛ ولها الميراث ، فقام معقل بن يسار ، فقال ، أشهد لقضيتَ فيها بقضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم في برّوع بنت واشق .

وإلى هذا ذهب أبو حنيفة ، وأحمد ، وداود ، وأصح قولي الشافعي .

مهر المثل :

مهر المثل هو المهر الذي تستحقه المرأة ، مثل مهر من يماثلها وقت العقد في السن ، والجمال ، والمال ، والعقل ، والدين ، والبركة ، والثبوة ، والبلد ، وكل ما يختلف لأجله الصداق ، كوجود الولد أو عدم وجوده ؛ إذ أن قيمة المهر للمرأة تختلف عادة باختلاف هذه الصفات .

والمعتبر في المماثلة من جهة عصبتها كأختها وعمتها وبنات أعمامها . وقال أحمد : هو معتبر بقرباتها من العصابات وغيرهم من ذوي أرحامها . وإذا لم توجد امرأة من أقرباتها من جهة الأب متصفة بأوصاف الزوجة التي نريد تقدير مهر المثل لها ، كان المعتبر مهر امرأة أجنبية من أسرة تماثل أسرة أبيها .

زواج الصغيرة بأقل من مهر المثل :

ذهب الشافعي ، وداود ، وابن حزم ، والصاحبان ، من الأحناف ، إلى أنه لا يجوز للأب أن يزوج ابنته الصغيرة بأقل من مهر مثلها ، ولا يلزمها

(١) لاوكس : لا نقص عن مهر نساءها ولا شطط ولا زيادة .

حكم أبيها في ذلك ، وتبلغ إلى مهر مثلها ولا بد ، إذ أن المهر حق لها ، ولا حكم لأبيها في مالها ..

وقال أبو حنيفة : إذا زوج الأب ابنته الصغيرة ، ونقص من مهرها : جاز ذلك عليها ، ولا يجوز ذلك لغير الأب والجد .

تشطير المهر :

يجب على الزوج نصف المهر إذا طلق زوجته قبل الدخول بها ، وكان قد فرض لها قدر الصداق ؛ لقوله تعالى :

« وَإِنْ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ ، إِلَّا أَنْ يَعْفُوَنَّ (١) أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عَقْدَةُ (٢) النِّكَاحِ ، وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى . وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ (٣) » .

وجوب المتعة :

إذا طلق الرجل زوجته قبل الدخول ، ولم يفرض لها صداقا ، وجب عليه المتعة تعويضا لها عما فاتها .

وهذا نوع من التسريح الجميل ، والتسريح بإحسان ، قال الله تعالى : « فإمساكٌ بمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ (٤) » .

وقد أجمع العلماء على أن التي لم يفرض لها ، ولم يدخل بها ؛ لا شيء لها غير المتعة .

والمتعة تختلف باختلاف ثروة الرجل .

وليس لها حد معين ، قال الله تعالى : « لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمْ النِّسَاءَ مَا لَكُمْ تَمَسُّوهُنَّ أَوْ تَفَرِّضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً . وَمَتَّعُوهُنَّ عَلَى

(١) يعفون : أي النساء المكلفات .

(٢) بيده عقده النكاح : هو الزوج وقيل هو الولي .

(٣) سورة البقرة الآية ٢٣٧ .

(٤) سورة البقرة الآية ٢٢٩ .

الموسّع (١) قدره (٢) وعلى المقتير (٣) قدره ، متاعاً بالمعروف (٤) حقاً على المحسنين (٥) .

سقوط المهر :

ويسقط المهر كله عن الزوج ، فلا يجب عليه شيء للزوجة في كل فرقة كانت قبل الدخول من قبل المرأة ؛ كأن ارتدت عن الإسلام . أو فسخت العقد لإعساره ، أو عيبه ، أو فسخه هو بسبب عيبها ، أو بسبب خيار البلوغ . ولا يجب لها متعة ، لأنها أتلفت المعوض قبل تسليمه ، فسقط البذل كله كالبائع يتلف المبيع قبل تسليمه .

ويسقط المهر كذلك ، إذا أبرأته قبل الدخول بها أو وهبته له ؛ فإنه في هذه الحال يسقط بإسقاطها له . وهو حق خالص لها .

الزيادة على الصداق بعد العقد :

قال أبو حنيفة : إن الزيادة على الصداق بعد العقد ثابتة إن دخل بالزوجة ، أو مات عنها ؛ فأما إن طلقها قبل الدخول ، فإنها لا تثبت ، وكان لها نصف المسمى فقط (٦) .

وقال مالك : الزيادة ثابتة إن دخل بها ، فإن طلقها قبل الدخول فلها نصفها مع نصف المسمى . وإن مات قبل الدخول وقبل القبض بطلت ، وكان لها المسمى بالعقد .

وقال الشافعي : هي هبة مستأنفة . إن قبضها جازت وإن لم يقبضها بطلت . وقال أحمد : حكمها حكم الأصل .

مهر السر ومهر العلانية :

إذا اتفق العاقدان في السر على مهر ، ثم تعاقدوا في العلانية بأكثر منه .

(١) الموسع : ذو السعة وهي البسطة والغنى .

(٢) قدره : طاقته .

(٣) المقتير الفقير قليل المال .

(٤) متاعاً بالمعروف : المعروف ما يتعارف عليه الناس بينهم .

(٥) سورة البقرة الآية ٢٣٦ .

(٦) هذا ما جرى عليه العمل .

ثم اختلفا إلى القضاء فبحكم القاضي . ؟
قال أبو يوسف : يحكم بما اتفقا عليه سراً ، لأنه يمثل الإرادة الحقيقية وهو مقصد العاقلين .

وقيل : يحكم بمهر العلانية ، لأنه هو المذكور في العقد ، وما كان سرا فعلمه إلى الله ، والحكم يتبع الظاهر .
وهو مذهب أبي حنيفة ، ومحمد ، وظاهر قول أحمد في رواية الأثرم ، وقول الشعبي وابن أبي ليلي ، وأبي عبيد .
قبض المهر :

إذا كانت الزوجة صغيرة ، فلأب قبض صداقها ، لأنه يلي مالها ، فكان له قبضه كتمن مبيعها .
وإن لم يكن لها أب ولا جد ، فلوليها المالي قبض صداقها ، ويودعه في المحاكم الحسبية ، ولا يتصرف فيه إلا بإذن من المحكمة المختصة .
أما صداق الثيب الكبيرة ، فلا يقبضه إلا بإذنها ، إذا كانت رشيدة ، لأنها المتصرف في مالها .
والأب إذا قبض المهر بحضرتها ، اعتبر ذلك إجازة منها بالقبض إذا سكنت ، وتبرأ ذمة الزوج ، لأن إذنها في قبض صداقها كتمن مبيعها .
وفي البكر البالغة العاقلة : أن الأب لا يقبض صداقها إلا بإذنها إذا كانت رشيدة ^(١) ، كالثيب .
وقيل : له قبضه بغير إذنها ، لأنها العادة ، ولأنها تشبه الصغيرة .

(١) من الرشد بمقتضى القوانين المصرية إحدى وعشرون سنة .

إيجاز

الجهاز هو الأثاث الذي تعده الزوجة هي وأهلها ليكون معها في البيت ، إذا دخل بها الزوج .

وقد جرى العرف ، على أن تقوم الزوجة ، وأهلها ، بإعداد الجهاز وتأثيث البيت . وهو أسلوب من أساليب إدخال السرور على الزوجة بمناسبة زفافها .

وقد روى النسائي عن علي رضي الله عنه قال : « جهز رسول الله صلى الله عليه وسلم فاطمة في خميل ، وقربة ، ووسادة حشوها إذخبر » . وهذا مجرد عرف جرى عليه الناس .

وأما المسؤول عن إعداد البيت إعداداً شرعياً ، وتجهيز كل ما يحتاج له من الأثاث ، والفرش ، والأدوات ، فهو الزوج ، والزوجة لا تسأل عن شيء من ذلك ، مهما كان مهرها ، حتى ولو كانت زيادة المهر من أجل الأثاث ، لأن المهر إنما تستحقه الزوجة في مقابل الاستمتاع بها ، لا من أجل إعداد الجهاز لبيت الزوجية ، فالمهر حق خالص لها ، ليس لأبيها ، ولا لزوجها ، ولا لأحد حق فيه .

وقد رأى المالكية : أن المهر ليس حقاً خالصاً للزوجة ، ولهذا لا يجوز لها أن تنفق منه على نفسها ، ولا تقضي منه ديناً عليها ، وإن كان للمحتاجة أن تنفق منه ، وتلتمس بالشيء القليل بالمعروف ، وأن تقضي منه الدين القليل كالدينار إذا كان المهر كثيراً .

وإنما ليس لها شيء من ذلك الذي ذكرناه ، لأن عليها أن تتجهز لزوجها بالمعروف ، أي بما جرت به العادة في جهاز مثلها لمثلها بما قبضته من المهر قبل الدخول ، إن كان حالاً ، أو بما تقبضه منه إذا كان مؤجلاً ، وحل الأجل

(١) الخميل : القطيفة ، وهي كل ثوب له خميل ووبر من أي شيء والإذخر نبت طيب الرائحة تحشى به الوسائد .

قبل الدخول بها ، فإن تأخر قبض شيء من المهر حتى دخل زوجها بها ، لم يكن عليها أن تتجهز بشيء مما تقبضه من بعد إلا إذا كان ذلك مشروطاً ، أو جرى به العرف .

وقد استوحى واضعو مشروع قانون الأحوال الشخصية ، مذهب الإمام مالك في هذه الناحية ، فقد جاء في المادة رقم ٦٦ منه : « أن الزوجة تلتزم بتجهيز نفسها بما يتناسب وما تعجل من مهر قبل الدخول ، ما لم يتفق على غير ذلك ، فإذا لم يعجل شيء من المهر فلا تلتزم بالجهاز ، إلا بمقتضى الاتفاق أو العرف » (١) .

والجهاز إذا اشترته الزوجة بما لها ، أو اشتراه لها أبوها فهو ملك خالص لها ، ولا حق للزوج ولا لغيره فيه ، ولها أن تتمكن زوجها وضيوفه من الانتفاع به ؛ كما أن لها أن تمتنع عن التمكين من الانتفاع ، وإذا امتنعت لا تجبر عليه . وقال مالك : يجوز للزوج أن ينتفع بجهاز زوجته الانتفاع الذي جرى به العرف .

(١) ص ٢١٤ أحكام الأحوال الشخصية الدكتور يوسف موسى .

النفقة

المقصود بالنفقة هنا : توفير ما تحتاج إليه الزوجة من طعام ، ومسكن ، وخدمة ، ودواء ، وإن كانت غنية .

وهي واجبة بالكتاب ، والسنة ، والإجماع .
أما وجوبها بالكتاب :

١ - فلقول الله تعالى : « وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ . لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا » ^(١) .

والمراد بالمولود له : الأب . والرزق في هذا الحكم : الطعام الكافي . والكسوة . اللباس . والمعروف : المتعارف في عرف الشرع . من غير تفريط . ولا إفراط .

٢ - وقوله سبحانه : « أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْدِكُمْ ، وَلَا تُضَارِرُوهُنَّ لِتُضَيِّقُوا عَلَيْهِنَّ ، وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمِلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ » ^(٢) .

٣ - وقوله تعالى : « لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ ، وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ ، لَا يَكُلَّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا » ^(٣) .

وأما وجوبها بالسنة :

١ - فقد روى مسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في حجة الوداع :

« فاتقوا الله في النساء ، فإنكم أخذتموهنَّ بكلمة الله ، واستحللتم فرؤجهن بكلمة الله ، ولكم عليهنَّ ألاَّ يوطئنَ فرشكم أحدًا تكرهونه

(١) سورة البقرة آية ٢٣٣ .

(٢) سورة الطلاق آية ٦ .

(٣) سورة الطلاق آية ٧ .

فإن فَعَلْتَنَ ذلك فاضربوهن ضرباً غير مبرح ، ولهنّ عليكم رزقهن ، وكسونهن بالمعروف .

٢ - وروى البخاري ومسلم عن عائشة رضي الله عنها : أن هنداً بنت عتبة قالت : يا رسول الله ، إن أبا سفيان رجل شحيح ، وليس يعطيني وولدي إلا ما أخذت منه - وهو لا يعلم - قال : « خذي ما يكفيك وولديك بالمعروف » .
٣ - وعن معاوية القشيري رضي الله عنه قال : قلت : يا رسول الله ما حقّ زوجة أحدنا عليه ؟ قال : « تُطْعَمُهَا إذا طَعِمْتَ وتكسوها إذا اكتسبت ، ولا تضرب الوجه ، ولا تقبح ، ولا تهجر إلا في البيت » .
وأما الإجماع :

فقد قال ابن قدامة : اتفق أهل العلم على وجوب نفقات الزوجات على أزواجهن إذا كانوا بالغين ؛ إلا الناشز منهن . ذكر ابن المنذر وغيره .
قال : وفيه ضرب من العبرة ، وهو أن المرأة محبوسة على الزوج يمنعها من التصرف والاكتساب . فلا بد من أن ينفق عليها .

سبب وجوب النفقة :

وإنما أوجب الشارع النفقة على الزوج لزوجته ؛ لأن الزوجة بمقتضى عقد الزواج الصحيح تصبح مقصورة على زوجها ، ومحبوسة لحقه ؛ لاستدامة الاستمتاع بها ، ويجب عايتها طاعته ، والقرار في بيته ، وتدير منزلها ، وحضانة الأطفال وتربية الأولاد ، وعليه نظير ذلك أن يقوم بكفائتها والانفاق عليها ، ما دامت الزوجية بينهما قائمة ، ولم يوجد نشوز ، أو سبب يمنع من النفقة عملاً بالأصل العام : « كل من احتبس لحق غيره ومنفعته ، فنفقته على من احتبس لأجله » .

شروط استحقاق النفقة :

ويشترط لاستحقاق النفقة الشروط الآتية :

١ - أن يكون عقد الزواج صحيحاً .

٢ - أن تسلم نفسها إلى زوجها .

٣ - أن تمكنه من الاستمتاع بها .

٤ - ألا تمتنع من الانتقال حيث يريد الزوج ^(١) .

٥ - أن يكونا من أهل الاستمتاع .

فلماذا لم يتوفر شرط من هذه الشروط ، فإن النفقة لا تجب : ذلك أن العقد إذا لم يكن صحيحاً ، بل كان فاسداً ، فإنه يجب على الزوجين المفاارقة ؛ دفعا للفساد .

وكذلك إذا لم تسلم نفسها إلى زوجها ، أو لم تمكنه من الاستمتاع بها ، أو امتنعت من الانتقال إلى الجهة التي يريد ، ففي هذه الحالات لا تجب النفقة حيث لم يتحقق الاحتباس الذي هو سببها ؛ كما لا يجب ثمن المبيع إذا امتنع البائع من تسليم المبيع ، أو سلم في موضع دون موضع .

ولأن النبي صلى الله عليه وسلم تزوج عائشة رضي الله عنها ودخلت عليه بعد سنتين ولم ينفق عليها إلا من حين دخلت عليه ، ولم يلتزم نفقتها لما مضى .

وإذا أسلمت المرأة نفسها إلى الزوج ، وهي صغيرة لا يجامع مثلها ، فعند المالكية والصحيح من مذهب الشافعية أن النفقة لا تجب ، لأنه لم يوجد التمكين التام من الاستمتاع . فلا تستحق العوض من النفقة . قالوا : وإن كانت كبيرة والزوج صغير فالصحيح أنها تجب ؛ لأن التمكين وجد من جهتها ، وإنما تعلل الاستيفاء من جهته ؛ فوجب النفقة كما لو سلمت إلى الزوج ، وهو كبير فهرب منها .

والفقهاء به عند الأحناف : أن الزوج إذا استبقى الصغيرة في بيته ، وأسكنها للاستئناس بها ؛ وجبت لها النفقة لرضاه هو بهذا الاحتباس الناقص . وإن لم يمكها في بيته فلا نفقة لها ^(٢) .

وإذا سلمت الزوجة نفسها وهي مريضة مرضاً يمنعها من مباشرة الزوج لها وجبت لها النفقة .

وليس من حسن المعاشرة الزوجية ، ولا من المعروف الذي أمر الله به أن يكون المرض مفقوئاً ما وجب لها من النفقة .

(١) إلا إذا كان الزوج يريد الاضرار بها بالجر ، أو لا تأمن على نفسها أو مالها .

(٢) هذا مذهب أبي يوسف . أما مذهب أبي حنيفة ومحمد فهو مثل مذهب الشافعية لأن احتباسها كمنعه حيث لا يوصل إلى الفرض المقصود من الزواج فلا تجب لها النفقة .

ومثل المريضة الرتقاء ^(١) ، والنحيقة ^(٢) ، والمعيبة بعيب يمنع من مباشرة الزوج لها .

وكذلك إذا كان الزوج عتيقاً ، أو متجربياً ^(٣) ، أو خصياً ، أو مريضاً مرضاً يمنعه من مباشرة النساء ، أو حبس في دين أو جريمة ارتكبتها ، لأنه وجد التمكن من الاستمتاع من جهتها ، وما تعذر فهو من جهته ، وهو سبب لا تنسب فيه إلى التفريط ، وإنما هو الذي فوت حقه على نفسه .

ولا تجب النفقة إذا انتقلت الزوجة من منزل الزوجية إلى منزل آخر غير إذن الزوج بغير وجه شرعي ، أو سافرت بغير إذنه ، أو أحرمت بالحج بغير إذنه . فإن سافرت بإذنه ، أو أحرمت بإذنه ، أو خرج معها لم تسقط النفقة ، لأنها لم تخرج عن طاعته وقبضته . وكذلك لا تجب لها النفقة إذا منعه من الدخول عليها في بيتها المقيم معها فيه ، ولم تكن طلبت منه الانتقال إلى غيره فامتنع . فإن كانت طلبت منه الانتقال فأبى ، فممنعه من الدخول ، فلا تسقط النفقة .

وكذلك لا تجب النفقة إذا حبست الزوجة في جريمة ، أو في دين ، أو كان حبسها ظلماً ، إلا إذا كان هو الذي حبسها في دين له عليها ، لأنه هو الذي فوت حقه . وكذلك لو غصبها غاصب ، وحال بينها وبين زوجها ، فإنها لا تستحق النفقة مدة غصبها . وكذلك الزوجة المحترفة التي تخرج لحرفتها إذا منعها زوجها فلم تمتنع . لا تستحق النفقة . وكذلك إن منعت نفسها بصوم تطوعاً أو باعتكاف تطوعاً .

ففي كل هذه الصور لا تستحق الزوجة النفقة ، لأنها فوتت حق الزوج في الاستمتاع بها بغير وجه شرعي . فلو كان تفويتها حقه لوجه شرعي ، لم تسقط النفقة . كما إذا أخرجت من طاعته ، لأن المسكن غير شرعي أو لأن الزوج غير أمين على نفسها . أو مالها .

(١) الرتقاء : التي سد فرجها .

(٢) النحيقة : المزيلة .

(٣) المحبوب : المقطوع الذكر .

المرأة تسلم دون زوجها :

وإذا كان الزوجان كافرين ، وأسلمت المرأة بعد الدخول ولم يسلم الزوج ، لم تسقط النفقة ، لأنه تعذر الاستمتاع بها من جهته ، وهو قادر على إزالته بأن يسلم ، فلم تسقط نفقتها ، كالمسلم إذا غاب عن زوجته .

ارتداد الزوج لا يمنع النفقة :

وإذا ارتد الزوج ، بعد الدخول ، لم تسقط نفقتها ؛ لأن امتناع الوطء بسبب من جهته ، وهو قادر على إزالته بالعودة إلى الإسلام بخلاف ما إذا ارتدت الزوجة ، فإن نفقتها تسقط ، لأنها منعت الاستمتاع بمعصية من قبلها ؛ فتكون كالناشر .

مذهب الظاهرية في سبب استحقاق النفقة :

وللظاهرية رأي آخر في سبب وجوب النفقة . وهو الزوجية نفسها . فحيث وجدت الزوجية وجبت النفقة .

وبنوا على مذهبهم هذا وجوب النفقة للصغيرة والناشر ، دون النظر إلى الشروط التي قال بها غيرهم من الفقهاء .

قال ابن حزم : « وَيُنْفِقُ الرَّجُلُ عَلَى امْرَأَتِهِ مِنْ حِينَ يَعْقِدُ نِكَاحَهَا . دَعَى إِلَى الْبِنَاءِ ، أَمْ لَمْ يَدْعُ . وَلَوْ أَنَّهَا فِي الْمَهْدِ . نَاشِرًا كَانَتْ أَوْ غَيْرَ نَاشِرٍ . غَنِيَةً كَانَتْ أَوْ فَقِيرَةً . ذَاتَ أَبٍ أَوْ يَتِيمَةً . بَكْرًا كَانَتْ أَوْ ثِيْبًا . حُرَّةً كَانَتْ أَوْ أَمَةً . عَلَى قَدَرِ حَالِهِ (١) . »

قال : وقال أبو سليمان ، وأصحابه ، وسفيان الثوري : النفقة واجبة للصغيرة من حين العقد عليها . وأفتى الحكم بن عتيبة - في امرأة خرجت من بيت زوجها غاضبة - هل لها نفقة ؟ قال : نعم .

قال : ولا يحفظ منع الناشر من النفقة عن أحد من الصحابة ، إنما هو شيء روي عن التخي والشعي ، وحماة بن أبي سليمان ، والحسن ، والزهري . وما نعلم لهم حجة ، إلا أنهم قالوا : النفقة بإزاء الجماع . فإذا منعت الجماع منعت النفقة . انتهى بتصرف قليل .

تقدير النفقة وأساسه :

إذا كانت الزوجة مقيمة مع زوجها ، وكان هو قائماً بالنفقة عليها ، ومتولياً إحضار ما فيه كفايتها ، من طعام ، وكسوة ، وغيرهما ، فليس للزوجة أن تطلب فرض النفقة ؛ حيث أن الزوج قائم بالواجب عليه .

فلذا كان الزوج بخيلاً لا يقوم بكفاية زوجته ، أو أنه تركها بلا نفقة ، بغير حق ، فلها أن تطلب فرض نفقة لها من الطعام ، والكسوة ، والمسكن . وللقاضي أن يقضي لها بالنفقة ، ويلزم الزوج بها متى ثبت لديه صحة دعواها . كما أن لها الحق أن تأخذ من ماله ما يكفيها بالمعروف ^(١) ، وإن لم يعلم الزوج ؛ إذ أنه منع الواجب عليه وهي مستحقة له ، والمستحق أن يأخذ حقه بيده متى قدر عليه .

وأصل ذلك ما رواه أحمد ، والبخاري ، ومسلم ، وأبو داود ، والنسائي . عن عائشة ، رضي الله عنها :

أن هنداً قالت : يا رسول الله إن أبا سفيان رجل شحيح ، وليس يعطيني ما يكفيني وولدي . إلا ما أخذت منه ، وهو لا يعلم ؟ فقال : « خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف . »

وفي الحديث دلالة على أن النفقة تقدر بكفاية المرأة مع التقييد بالمعروف ، أي : المتعارف بين كل جهة باعتبار ما هو الغالب على أهلها ، وهذا يختلف باختلاف الأزمنة ، والأمكنة ، والأحوال ، والأشخاص .

وقد رأى صاحب الروضة الندية : أن الكفاية بالنسبة للطعام تعم جميع ما تحتاج إليه الزوجة ، فيدخل فيه الفاكهة ، وما هو معتاد من التوسعة في الأعياد ، وسائر الأشياء التي قد صارت بالاستمرار عليها مألوفة ، بحيث يحصل الضرر بمفارقتها أو التضرر ، أو التكدر .

قال : ويدخل فيه الأدوية ونحوها ، وإليه يشير قوله تعالى :
« وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ . »

(١) إذا كانت رشيدة ولم تصرف في الأخذ .

فإن هذا نص في نوع من أنواع النفقات : إن الواجب على من عليه النفقة رزق من عليه إنفاقه .

والرزق يشمل ما ذكرناه . ثم ذكر رأي بعض الفقهاء في عدم وجوب ثمن الأدوية ، وأجرة الطبيب ، لأنه يراد لحفظ البدن ؛ كما لا يجب على المستأجر أجرة إصلاح ما أنهدم من الدار . ورجح دخول العلاج في النفقة ، وأنه واجب فقال : وقال في الغيث : الحجة أن الدواء لحفظ الروح فأشبه النفقة .

قال : وهو الحق لدخوله تحت عموم قوله صلى الله عليه وسلم : « ما يكفيك » . وتحت قوله تعالى : « رزقهن » . فإن الصيغة الأولى عامة باعتبار لفظ « ما » . والثانية عامة ؛ لأنها مصدر مضاف . وهي من صيغ العموم . واختصاصه ببعض المستحقين لا يمنع من الإلحاق .

قال : وبمجموع ما ذكرنا ، يقرر لك أن الواجب على من عليه النفقة لمن له النفقة ، هو ما يكفيه بالمعروف ، وليس المراد تفويض أمر ذلك إلى من له النفقة ، وأنه يأخذ ذلك بنفسه حتى يرد ما أورده السائل من خشية السرف في بعض الأحوال ، بل المراد تسليم ما يكفي على وجه لا سرف فيه ، بعد تبيين مقدار ما يكفي بإخبار المخبرين ، أو تجريب المجربين . وهو معنى قوله صلى الله عليه وسلم : « بالمعروف ، أي : لا بغير المعروف وهو السرف والتقتير .

نعم إذا كان الرجل لا يسلم ما يجب عليه من النفقة . جاز لنا الإذن لمن له النفقة بأن يأخذ ما يكفيه ، إذا كان من أهل الرشد ، لا إذا كان من أهل السرف والتبذير ، فإنه لا يجوز تمكينه من مال من عليه النفقة ؛ لأن الله تعالى يقول : « وَلَا تَتَّبِعُوا السَّفَهَاءَ بِأَمْوَالِكُمْ » .

ثم قال : ولكن يجب علينا إذا كان من عليه النفقة متمردا ، ومن له النفقة ليس بلذي رشد ، أن نجعل الأخذ إلى ولي من لا رشد له ، أو إلى رجل عدل . انتهى .

ومما يجب لها عليه من النفقة ما تحتاج إليه من المشط والصابون والدهن وسائر ما تنظف به .

وقالت الشافعية : أما الطيب فإن كان يراد لقطع السهوكة ^(١) ؛ لزمه لأنه يراد للتنظيف ، وإن كان يراد للتلدؤ والاستمتاع ، لم يلزمه ، لأنه حق له ، فلا يجبر عليه .

رأي الأحناف : أن النفقة غير مقدرة بالشرع ، وأنه يجب على الزوج لزوجته قدر ما يكفيها من الطعام ، والإدام ، واللحم والخضر ، والفاكهة ، والزيت ، والسمن ، وسائر ما لا بد منه للحياة حسب المتعارف . وأن ذلك يختلف باختلاف الأمكنة ، والأزمنة ، والأحوال .
كما يجب عليه كسوتها صيفا وشتاء .

ورأوا تقدير نفقة الزوجة على زوجها بحسب حال الزوج يسراً أو عسراً مهما تكن حالة الزوجة ، لقول الله تعالى :

« لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ ، وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ ، لَا يَكْلِفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا ، سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا ^(٢) » .

وقوله سبحانه : « أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ ، مِنْ وَجْدِكُمْ ^(٣) » .

مذهب الشافعية في تقدير النفقة :

والشافعية لم يتركوا تقدير النفقة إلى ما فيه الكفاية ، بل قالوا : إنما هي مقدرة بالشرع ، وإن اتفقوا مع الأحناف في اعتبار حال الزوج يسراً أو عسراً ، وأن على الزوج الموسر وهو الذي يقدر على النفقة بماله وكسبه - في كل يوم مُدَّيْن ، وأن على المعسر الذي لا يقدر على النفقة بمال ولا كسب مُدًّا في كل يوم . وأن على المتوسط مُدًّا ونصفاً .

واستدلوا لمذهبهم هذا بقول الله تعالى : « لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ . وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ » .

قالوا : ففرق بين الموسر والمعسر ، وأوجب على كل واحد منهما على

(١) الرائحة الكريمة .

(٢) قدر : ضيق .

(٣) سورة الطلاق آية ٧ .

(٤) حسب قدرتك وحالك . الطلاق آية ٦ .

قدر حاله ، ولم يبين المقدار فوجب تقديره بالاجتهاد ، وأشبه ما تقاس عليه النفقة ، الطعام في الكفارة . لأنه طعام يجب بالشرع لسد الجوعة . وأكثر ما يجب في الكفارة للمسكين مُدَّان في فدية الأذى . وأقل ما يجب مد وهو في كفارة الجماع في رمضان . فإن كان متوسطاً لزمه مد ونصف ؛ لأنه لا يمكن إلحاقه بالموسر ، وهو دونه ، ولا بالمعسر وهو فوقه ، فجعل عليه مد ونصف . قالوا : ولو فتح باب الكفاية للنساء من غير تقدير لوقع التنازع ؛ لا إلى غاية . فتعيين ذلك التقدير اللائق بالمعروف .

وهذا خلاف ما لا بد منه في الطعام من الإدام واللحم ، والفاكهة . وقالوا : يجب لها الكسوة ، مع مراعاة حال الزوج من اليسار والإعسار ، فلزوجة الموسر من الكسوة ، ما يلبس عادة في البلد من رفيع الثياب . ولامرأة المعسر الغليظ من القطن ، والكتان ، ونحوهما . ولامرأة المتوسط ما بينهما . ويجب لها مسكن على قدر يساره وإعساره وتوسطه . مع تأييد المسكن تأييداً يتناسب مع حالته .

وقالوا : إذا كان الزوج معسراً ، ينفق عليها أدنى ما يكفيها من الطعام ، والإدام ، بالمعروف . ومن الكسوة أدنى ما يكفيها من الصيفية والشتوية . وإن كان متوسطاً ، ينفق عليها أوسع من ذلك بالمعروف ومن الكسوة أرفع من ذلك ، كله بالمعروف .

وإنما كانت النفقة والكسوة بالمعروف ؛ لأن دفع الضرر عن الزوجة واجب ، وذلك بإيجاب الوسط من الكفاية ، وهو تفسير المعروف .

العمل في المحاكم الآن :

وما ذهب إليه الشافعية وبعض الأحناف من رعاية حال الزوج المالية ، حين فرض النفقة ، هو ما جرى به العمل الآن في المحاكم ، تطبيقاً للمادة ١٦ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ونصها :

« تقدير نفقة الزوجة على زوجها بنحسب حال الزوج يسراً ، وعسراً ، مهما كانت حالة الزوجة » .

وهذا هو العدل ، لأنه يتفق مع الآيتين المتقدمتين .

تقدير النفقة عيناً أو نقداً :

يصح أن يكون ما يفرض من النفقة من الخبز ، والإدام والكسوة ، أصنافاً معينة ، كما يصح أن تفرض قيمتها نقداً لتشتري به ما تحتاج إليه .
ويصح أن تفرض النفقة سنوية ، أو شهرية ، أو أسبوعية ، أو يومية ، حسب ما هو ميسور للزوج .

والذي يسري عليه العمل الآن في المحاكم ، هو فرض بدل طعام الزوجة شهرياً ، وبدل كسوتها عن ستة شهور باعتبار أنها تحتاج في السنة إلى كسوة للصيف ، وأخرى للشتاء .

وبعض القضاة يفرض مبلغاً شهرياً للنفقة بأنواعها الثلاثة بدون تفصيل ، مراعيًا أن يكون فيما يفرضه لها كفاية لطعامها ، وكسوتها ، وسكنائها ، حسب حالة الزوج عسراً ويسراً .

تغير الأسعار أو تغير حال الزوج المالية :

إذا تغيرت الأسعار عن وقت الفرض ، أو تغيرت حالة الزوج المالية ، فإما أن يكون هذا التغير في الأسعار إلى زيادة ، أو إلى نقص ، أو يكون تغير حالة الزوج المالية إلى ما هو أحسن ، أو أسوأ .

ولا بد من رعاية كل حالة من هذه الحالات .

فإن تغيرت الأسعار عن وقت الفرض إلى زيادة ، كان للزوجة أن تطالب بزيادة نفقتها .

وإن تغيرت إلى نقص كان للزوج أن يطلب تخفيض النفقة .

وإن تحسنت حالة الزوج المالية عما كان عليه حين تقدير النفقة ، كان للزوجة أن تطالب بزيادة نفقتها .

وإن تغيرت حالة الزوج المالية إلى أسوأ ، كان للزوج الحق في طلب تخفيض النفقة .

الخطأ في تقدير النفقة :

إذا ظهر بعد تقدير النفقة أن التقدير كان خطأ لا يكفي الزوجة — حسب

حالة الزوج - من العسر أو اليسر - كان من حق الزوجة المطالبة بإعادة النظر في التقدير ، وعلى القاضي أن يقدر لها ما يكفيها لطعامها ، وكسوتها ، مع ملاحظة حالة الزوج .

دين النفقة يعتبر ديناً صحيحاً في ذمة الزوج :

قلنا : إن نفقة الزوجة واجبة على زوجها ، متى توفرت الشروط التي تقدم ذكرها .

ومتى وجبت النفقة على الزوج لزوجته ، لوجود سببها ، وتوفر شروطها ، ثم امتنع عن أدائها تصير ديناً في ذمته . شأنها في هذا شأن الديون الثابتة ، التي لا تسقط إلا بالأداء أو الإبراء .

وإلى هذا ذهب الشافعية ، وجرى عليه العمل منذ صدور قانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ فقد جاء فيه :

مادة ١ - تعتبر نفقة الزوجة التي سلمت نفسها لزوجها ، ولو حكما ، ديناً في ذمته ، من وقت امتناع الزوج عن الإنفاق مع وجوبه ، بلا توقف على قضاء قاض ، أو تراضٍ بينهما ، ولا يسقط دينها إلا بالأداء أو الإبراء .
مادة ٢ - المطلقة التي تستحق النفقة . تعتبر نفقتها ديناً ، كما جاء في المادة السابقة . من تاريخ الطلاق .

وقد جاء مع هذا القانون تعليمات من الجهة التي صدر عنها ^(١) . وهي :
١ - إن نفقة الزوجة ، أو المطلقة ، لا يشترط لاعتبارها ديناً في ذمة الزوج - القضاء ، أو الرضا - بل تعتبر ديناً من وقت امتناع الزوج عن الإنفاق ، مع وجوبه .

٢ - إن دين النفقة من الديون الصحيحة ، وهي التي لا تسقط إلا بالأداء أو الإبراء .

ويترتب على هذين الحكمين :

١ - إن للزوجة ، أو المطلقة أن تطلب لها الحكم بالنفقة على زوجها ، عن مدة سابقة على الترافع ، ولو كانت أكثر من شهر . إذا ادعت أن

(١) وزارة العدل وكانت تسمى وزارة الحفائية .

زوجها تركها من غير نفقة ، مع وجوب الإنفاق عليها في هذه المسدة ، طالت أم قصرت .

ومتى أثبت ذلك بطريق من طرق الإثبات . ولو كانت شهادة الاسكتشاف المنصوص عليها في المادة ١٧٨ من اللائحة حكم لها بما طلبت .

٢ - أن دين النفقة لا يسقط بموت أحد الزوجين ، ولا بالطلاق - ولو خلعا - فللمطلقة مطلق الحق فيما تجمد لها من النفقة ، حال قيام الزوجية ، ما لم يكن عوضا لها عن الطلاق ، أو الخلع .

٣ - أن النشوز الطارئ لا يسقط متجمد النفقة ، وإنما يمنع النشوز مطلقاً من وجوبها ما دامت الزوجة ، أو المعتدة ناشراً .

وبعد صدور هذا القانون ، استغلت بعض الزوجات ، في ترك المطالبة بالنفقة ، حتى يتجمع منها مبلغ باهظ . ثم يطالبن الزوج بالتجمد كله ، مما يرهق الزوج ويثقل كاهله .

فرؤي تدارك هذا الأمر بما يرفع الضرر عن الأزواج . وجاء في الفقرة ٦ من المادة ٩٩ من القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ بلائحة ترتيب المحاكم الشرعية ، ما نصه :

« لا تسمع دعوى النفقة عن مدة ماضية ، لأكثر من ثلاث سنين ميلادية ، نهايتها تاريخ رفع الدعوى » .

وجاء في المذكرة الايضاحية لهذا القانون ، بشأن هذه الفقرة ما نصه :
« أما النفقة عن المدة الماضية فقد رؤي - أخذا بقاعدة تخصيص القضاء - ألا تسمع الدعوى بها لأكثر من ثلاث سنوات ميلادية . نهايتها تاريخ قيد الدعوى . ولما كان في إطلاق إجازة المطالبة بالنفقة المتجمدة عن مدة سابقة على رفع الدعوى - احتمال المطالبة بنفقة سنين عديدة ترهق الشخص الملزم بها : رؤي من العدل دفع صاحب الحق في النفقة إلى المطالبة بها ، أولا فأولا ، بحيث لا يتأخر أكثر من ثلاث سنوات : وجعل ذلك عن طريق منع سماع الدعوى » .

وليس في ذلك الحكم ضرر على صاحب الحق في النفقة ؛ إذ يمكنه المطالبة

بها ، قبل مضي ثلاث سنوات ^(١) . ولا زال العمل مستمراً بهذا القانون إلى اليوم .

الإبراء من دين النفقة والمقاصة به :

وإذا كانت النفقة التي تستحقها الزوجة على زوجها تعتبر ديناً في ذمته ، من الوقت الذي امتنع فيه عن أدائها بغير حق شرعي - فإنه يصح للزوجة أن تبرئه من هذا الدين ، كله أو بعضه .

ولو أبرأته مما يكون لها من النفقة في المستقبل لا يصح ؛ لأنه لم يثبت ديناً بعد ، والإبراء لا يكون إلا من دين ثابت فعلاً .

ويستثنى من ذلك الإبراء عن شهر واحد مستقبلي ؛ أو عن سنة واحدة - إن كانت النفقة فرضت مشاهرة ، أو مسانحة .

وإذا كانت النفقة معتبرة ديناً صحيحاً ، لا يسقط إلا بالأداء أو الإبراء ، وكان للزوج دين في ذمتها ، وطلب أحدهما مقاصة الدينين ؛ أوجب إلى طلبه لاستواء الدينين في القوة .

وللحنابلة رأي في المقاصة ، فهم يفرقون بين أن تكون المرأة موسرة ، أو معسرة . فإن كانت موسرة ، فله أن يحتسب عليها بدئته مكان نفقتها ؛ لأن من عليه حق فله أن يقضيه من أي أمواله شاء ، وهذا من ماله .

وإن كانت معسرة لم يكن له ذلك ؛ لأن قضاء الدين إنما يجب في الفاضل من قوته . ودين زوجها الذي هو عليها لا يفضل عنها ؛ ولأن الله تعالى أمر بإنظار المعسر . فقال :

« وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ » فيجب إنظاره بما عليها .

تعجيل النفقة وطروء ما يمنع الاستحقاق :

إذا عجل الزوج لزوجته نفقة مدة مستقبله كشهر ، أو سنة مثلاً ، ثم

(١) ويؤخذ على هذا القانون أن التحديد بثلاث سنين لم تعرف حكمته من جهة ، ولا دليل يمكن الاستناد إليه من جهة أخرى . عل أن هذه المدة تعتبر مدة طويلة ، وقد ترقى الأزواج ؛ ولهذا جاء في مشروع قانون الأحوال الشخصية المادة رقم ٨١ من أنه لا تسمع دعوى النفقة عن مدة تزيد عن سنة سابقة على الدعوى .

طراً في أثناء المدة ما يجعلها لا تستحق النفقة ؛ بأن مات أحد الزوجين أو نشزت الزوجة ؛ فللزوجة أن يسترد نفقة ما بقي من المدة التي لا تستحق نفقة عنها ؛ لأنها أخذته جزاء احتباسها لحق الزوج ، ومتى فات الاحتباس بالموت أو النشوز ، فعليها أن ترد النفقة التي عجلت لها بالنسبة للمدة الباقية .

وإلى هذا ذهب الإمام الشافعي ومحمد بن الحسن ^(١) .

نفقة المعتدة :

وللمعتدة الرجعية ، والمعتدة الحامل النفقة ؛ لقول الله سبحانه في الرجعيات : « أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ ، مِنْ وَجْدِكُمْ » ^(٢) .

ولقوله في الحوامل : « وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمْلٌ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ » ^(٣) .

وهذه الآية تدل على وجوب النفقة للحامل — سواء أكانت في عدة الطلاق الرجعي ، أم البائن ، أو كانت عدتها عدة وفاة —

أما البائنة فإن الفقهاء اختلفوا في وجوب النفقة لها ، إذا لم تكن حاملاً على ثلاثة أقوال :

١ — أن لها السكنى ولا نفقة لها ، وهو قول مالك والشافعي ، واستدلوا بقول الله تعالى : « أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ ، مِنْ وَجْدِكُمْ » .

٢ — أن لها النفقة والسكنى ، وهو قول عمر بن الخطاب ، وعمر بن عبد العزيز ، والثوري ، والأحناف ، واستدلوا على قولهم هذا بعموم قوله تعالى : « أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْدِكُمْ » .

فهذا نص في وجوب السكنى ، وحيثما وجبت السكنى شرعاً وجبت النفقة

(١) يرى الإمام أبو حنيفة وأبو يوسف أن الزوج لا يسترد شيئاً مما يعجل من النفقة ؛ لأنها وإن كانت جزاء احتباس ففيها شبه صلة وقد قبضتها الزوجة والصلة بين الزوجين لا رجوع فيها .

(٢، ٣) سورة الطلاق آية ٦ .

لكون النفقة تابعة لوجوب الإسكان في الرجعية ، وفي الحامل ، وفي نفس الزوجية .

وقد أنكر عمر وعائشة رضي الله عنهما على فاطمة بنت قيس الحديث الذي أورده ، وقال عمر : لا تترك كتاب الله ^(١) وسنة نبينا لقول امرأة ؛ لا تدري لعلها حفظت أم نسيت .

وحين بلغ فاطمة ذلك قالت : « بيني وبينكم كتاب الله » .
قال الله تعالى : « فَطَلَّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ ، وَاتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ ، لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ ، وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ ، لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا » .
فأي أمر يحدث بعد الثلاث ! .

٣ - أنه لا نفقة لها ولا سكنى ، وهو قول أحمد ، وداود ، وأبي ثور ، وحكي عن علي ، وابن عباس ، وجابر ، والحسن ، وعطاء ، والشعبي ، وابن أبي ليلى ، والأوزاعي ، والإمامية .

واستدلوا بما رواه البخاري ، ومسلم ، عن فاطمة بنت قيس قالت : « طلقني زوجي ثلاثا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يجعل لي نفقة ولا سكنى » .

وفي بعض الروايات : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إنما السكنى والنفقة لمن لزوجها عليها الرجعة » .

وروى أحمد ، ومسلم ، وأبو داود ، والنسائي : « أنه قال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم لا نفقة لك ؛ إلا أن تكوني حاملة » .

نفقة زوجة الغائب :

جاء في القانون رقم (٢٥) لسنة ١٩٢٠ مادة (٥) :
« إذا كان الزوج غائبا غيبة قريبة ، فإن كان له مال ظاهر نُقِذَ الحكم

(١) يريد قوله تعالى : « أسكنوهم من حيث سكنتم ، من وجدكم » .

عليه بالنفقة في ماله ، وإن لم يكن له مال ظاهر أعذرَ إليه القاضي بالطرق المعروفة وضرب له أجلا ، فإن لم يرسل ما تنفق فيه زوجته على نفسها ، طلق عليه القاضي بعد مُضيّ الأجل .

فإن كان بعيد الغيبة لا يسهل الوصول اليه ، إذ كان مجهول المحل ، أو كان مفقودا ، وثبت أنه لا مال له تنفق منه الزوجة ، طلق عليه القاضي .



الحقوق غير المادية

تقدم أن من حقوق الزوجة على زوجها منها ما هو مادي : وهو المهر
والنفقة ؛ ومنها ما هو غير مادي وهو ما نذكره فيما يلي :

(١) حسن معاشرتها :

أول ما يجب على الزوج لزوجته لإتزامها ، وحسن معاشرتها ، ومعاملتها
بالمعروف ، وتقديم ما يمكن تقديمه إليها ، مما يؤلف قلبها ؛ فضلا عن تحمل
ما يصبر منها والصبر عليه .

يقول الله سبحانه : « وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ . فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ
فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا ^(١) » .

ومن مظاهر اكتمال الخلق ، ونمو الإيمان أن يكون المرء رقيقا مع أهله ؛
يقول الرسول صلوات الله وسلامه عليه : « أكمل المؤمنين إيمانا أحسنهم خلقا ،
وخياركم خياركم لنسائهم » .

ولا كرام المرأة دليل الشخصية المتكاملة ، وإهانتها علامة على الخسة والاثوم .
يقول الرسول صلى الله عليه وسلم : « ما أكرمهن إلا كريم ، وما أهانهن
إلا لئيم » .

ومن إكرامها التلطف معها ، ومداعبتها .

وقد كان الرسول صلى الله عليه وسلم يتلطف مع عائشة رضي الله عنها
فيسابقها . تقول :

سابقني رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فسبقته على رجلتي ، فلما حملتُ
اللحم ^(٢) ، سابقته فسبقني . فقال : « هذه بتلك السبقة » .
رواه أحمد ، وأبو داود .

(١) سورة النساء آية ١٩ .

(٢) أي امتلأ جسمها .

وروى أحمد ، وأصحاب السنن ، أنه صلى الله عليه وسلم قال : « كل شيء يلهو به ابن آدم ، فهو باطل ، إلا ثلاثاً : رمية عن قوسه ، وتأديبه فرسه ، وملاعبته أهله ، فإنهن من الحق »
ومن إكرامها أن يرفعها إلى مستواه ، وأن يتجنب أذاها ، حتى ولو بالكلمة النابية .

فعن معاوية بن حنيفة رضي الله عنه قال : « قلت يا رسول الله : ما حق زوجة أحدنا عليه ؟ » قال :
« أن تطعمها إذا طعمت ، وتكسوها إذا اكتسيت ، ولا تضرب الوجه ، ولا تقبح ، ولا تهجر إلا في البيت » .

والمرأة لا يتصور فيها الكمال ، وعلى الإنسان أن يتقبلها على ما هي عليه .
يقول الرسول الله صلى الله عليه وسلم : « استوصوا بالنساء خيراً ، المرأة خلقت من ضلع أعوج وإن أعوج ما في الضلع أعلاه ، فإن ذهبت تقيمه كسرته ، وإن تركته لم يزل أعوج » . رواه البخاري ، ومسلم .
وفي هذا إشارة إلى أن في خلق المرأة عوجاً طبعياً ، وأن محاولة إصلاحه غير ممكنة ، وأنه كالضلع المعوج المتقوس الذي لا يقبل التقويم .

ومع ذلك فلا بد من مصاحبتها على ما هي عليه ، ومعاملتها كأحسن ما تكون المعاملة ؛ وذلك لا يمنع من تأديبها وإرشادها إلى الصواب إذا عوجت في أي أمر من الأمور .

وقد يغضي الرجل عن مزايا الزوجة وفوائدها ، ويتجسد في نظره بعض ما يكره من خصائصها ، فينصح الإسلام بوجوب الموازنة بين حسناتها وسيئاتها ، وأنه إذا رأى منها ما يكره - فإنه يرى منها ما يحب .

يقول الرسول صلى الله عليه وسلم : « لا يفرك ^(١) مؤمن مؤمنة ، إن كره منها خلقاً ، رضي منها خلقاً آخر » .

(٧) صيانتها :

ويجب على الزوج أن يصون زوجته ، ويحفظها من كل ما يندش شرفها ،

(١) لا يفرك : لا ينفص .

وَيُثْلِمُ عَرْضَهَا ، وَيَمْتَنِّ كَرَامَتَهَا ، وَيَعْرِضُ سَمْعَتَهَا لِقَالَةِ السَّوَاءِ ، وَهَذَا مِنَ الْغَيْبَةِ الَّتِي يُحِبُّهَا اللَّهُ .

رَوَى الْبُخَارِيُّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « إِنْ اللَّهُ يَغَارُ ، وَإِنَّ الْمُؤْمِنَ يَغَارُ ، وَغَيْرَةُ اللَّهِ أَنْ يَأْتِيَ الْعَبْدَ مَا حَرَّمَ عَلَيْهِ » . وَرَوَى عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ صَلَّاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ قَالَ :

« مَا أَحَدٌ أَغْيَرَ مِنَ اللَّهِ ؛ وَمَنْ غَيَّرَتْهُ حَرَّمَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ ؛ وَمَا أَحَدٌ أَحَبَّ إِلَيْهِ الْمَدْحَ مِنَ اللَّهِ ؛ وَمَنْ أَجَلَ ذَلِكَ أَتَى عَلَى نَفْسِهِ ؛ وَمَا أَحَدٌ أَحَبَّ إِلَيْهِ الْعَذْرَ مِنَ اللَّهِ ؛ مَنْ أَجَلَ ذَلِكَ أَرْسَلَ الرَّسْلَ مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ » .

وَرَوَى أَيْضاً أَنَّ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ قَالَ : « لَوْ رَأَيْتَ رَجُلًا مَعَ امْرَأَتِي لَضَرَبْتَهُ بِالسَّيْفِ غَيْرَ مُصَفَّحٍ . فَقَالَ الرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ :

« أَنْعَجِبُونَ مِنْ غَيْرَةِ سَعْدٍ . لَأَنَا أَغْيَرُ مِنْهُ ، وَاللَّهُ أَغْيَرُ مِنِّي ؛ وَمَنْ أَجَلَ غَيْرَةَ اللَّهِ ، حَرَّمَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ »

وَعَنْ ابْنِ عَمْرٍو قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : ثَلَاثَةٌ لَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ : « الْعَاقُ لَوَالِدَيْهِ ، وَالذَّيْوُثُ ، وَرَجُلَةُ النِّسَاءِ » . رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَالْجَزَارِيُّ ، وَالْحَاكِمِيُّ ، وَقَالَ : صَحِيحُ الْإِسْنَادِ . وَعَنْ عِمَارِ بْنِ يَاسِرٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :

« ثَلَاثَةٌ لَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ أَبَدًا : الذَّيْوُثُ ، وَالرَّجُلَةُ مِنَ النِّسَاءِ ، وَمُدْمَنُ الْخَمْرِ . قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ : أَمَا مُدْمَنُ الْخَمْرِ فَقَدْ عَرَفْنَاهُ . فَمَا الذَّيْوُثُ ؟ قَالَ : الَّذِي لَا يَبَالِي مِنْ دَخَلَ عَلَى أَهْلِهِ . قُلْنَا : فَمَا الرَّجُلَةُ مِنَ النِّسَاءِ ؟ قَالَ : الَّتِي تَتَشَبَّهُ بِالرِّجَالِ » . رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ .

قَالَ الْمُنْذَرِيُّ : وَرَوَاهُ لَيْسَ فِيهِمْ مَجْرُوحٌ .

وَكَمَا يُجِبُّ عَلَى الرَّجُلِ أَنْ يَغَارَ عَلَى زَوْجَتِهِ ، فَإِنَّهُ يَطْلُبُ مِنْهُ أَنْ يَتَعَدَلَ فِي هَذِهِ الْغَيْرَةِ ، فَلَا يَبَالِغُ فِي إِسَاءَةِ الظَّنِّ بِهَا . وَلَا يَسْرِفُ فِي تَقْصِي كُلِّ حُرْكَاتِهَا وَسُكُنَاتِهَا وَلَا يَحْصِي جَمِيعَ عَيُوبِهَا ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ يَفْسِدُ الْعِلَاقَةَ الزَّوْجِيَّةَ ، وَيَقْطَعُ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوَصَلَ . يَقُولُ الرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيمَا يَرُويهِ أَبُو دَاوُدَ ، وَالنَّسَائِيُّ ، وَابْنُ حِبَّانَ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَنَبْرَةَ :

« إن من الغيرة ما يحبه الله ؛ ومنها ما يبغضه الله ، ومن الخيلاء ما يحبه الله ، ومنها ما يبغضه الله ؛ فأما الغيرة التي يحبها الله : فالغيرة في الريبة ؛ والغيرة التي يبغضها الله : فالغيرة في غير ريبة^(١) . والاختيال الذي يحبه الله اختيال الرجل بنفسه عند القتال ، وعند الصلوة ؛ والإختيال الذي يبغضه الله الاختيال في الباطل » .

وقال علي كرم الله وجهه : لا تكثر الغيرة على أهلك ، فترامى بالسوء من أجلك .

إثبات الرجل زوجته :

قال ابن حزم : وفرض على الرجل أن يجامع امرأته ؛ التي هي زوجته ، وأدنى ذلك مرة في كل طهر ، إن قدر على ذلك . وإلا فهو عاص لله تعالى . برهان ذلك قوله عز وجل : « فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ »^(٢) .

وذهب جمهور العلماء الى ما ذهب اليه ابن حزم من الوجوب على الرجل ذالم يكن له عذر .

وقال الشافعي : لا يجب عليه ؛ لأنه حق له ، فلا يجب عليه كسائر الحقوق .

ونص أحمد على أنه مقدر بأربعة أشهر ؛ لأن الله قدره في حق المولي بهذه المدة ، فكذلك في حق غيره .

وإذا سافر عن امرأته ، فإن لم يكن له عذر مانع من الرجوع ، فإن أحمد ذهب إلى توقيته بستة أشهر . وسئل : كم يغيب الرجل عن زوجته ؟ قال : ستة أشهر . يكتب إليه ، فإن أبى أن يرجع فرق الحاكم بينهما . وحجته ما رواه أبو حفص باسناده عن زيد بن أسلم قال : بينما عمر بن الخطاب يحرس المدينة ؛ فمر بامرأة في بيتها وهي تقول :

تطاول هذا الليل واسود جانبه وطال عليّ أن لا خليل لأعبه

(١) الريبة : الشك والظن ، وإنما كان ذلك بغيضاً لأنه من سوء الظن ، إن بعض الظن إثم .

(٢) سورة البقرة آية : ٢٢٢ .

والله لولا خشية الله وحده لحُرِّك من هذا السرير جوانبه
ولكن ربي والحياء يكفيني وأكرم بعلي أن توطأ مراكمه

فسأل عنها عمر ، فقيل له : هذه فلانة ، زوجها غائب في سبيل الله ،
فأرسل إليها تكون معه ، وبعث إلى زوجها فأقفله ^(١) ، ثم دخل على حفصة ،
فقال : يا بنية . كم تصبر المرأة عن زوجها ؟ . فقالت : سبحان الله ! مثلك
يسأل مثلي عن هذا ؟ . فقال : لولا أني أريد النظر للمسلمين ما سألتك .

قالت : خمسة أشهر . ستة أشهر . فوقت للناس في مغازيهم ستة أشهر .
يسرون شهراً ، وقيمون أربعة أشهر ، ويسرون راجعين شهراً .

وقال الغزالي من الشافعية : وينبغي أن يأتيها في كل أربع ليال مرة ،
فهو أعدل ؛ لأن عدد النساء أربعة ، فجاز التأخير إلى هذا الحد . نعم ينبغي
أن يزيد ، أو ينقص حسب حاجتها في التحصين ، فإن تحصينها واجب عليه ،
وإن كان لا تثبت المطالبة بالوطء ، فذلك لعسر المطالبة والوفاء بها .

وعن محمد بن معن الغفاري قال : « أنت امرأة إلى عمر بن الخطاب
رضي الله عنه فقالت : يا أمير المؤمنين : إن زوجي يصوم النهار ، ويقوم
الليل ، وأنا أكره أن أشكوه - وهو يعمل بطاعة الله عز وجل - فقال لها :
نعم الزوج زوجك ، فجعلت تكرر هذا القول ويكرر عليها الجواب . فقال
له كعب الأسدي : يا أمير المؤمنين هذه المرأة تشكو زوجها في مبادئها
عن فراشه ، فقال عمر : كما فهمت كلامها فاقض بينهما .

فقال كعب : عليّ بزوجه ، فأتيت به ، فقال له : إن امرأتك هذه
تشكوك . قال : أفني طعام ، أو شراب ؟ . قال : لا ، فقالت المرأة :

يا أيها القاضي الحكيم رشده	ألهي خليلي عن فراشي مسجده
زهده في مضجعي تعبده	فاقض القضاء ، كعب ، ولا ترده
نهاره وليله ما يرقده	فلست في أمر النساء أحمدده

فقال زوجها :

زهدي في النساء وفي الحَجَلْ أني امرؤ أذهلي ما نزل

(١) أقفله : أرحمه .

في سورة النحل وفي السبع الطوك وفي كتاب الله تخويف جتل
فقال كعب :

إن لها عليك حقاً يا رجل نصيبها في أربع لمن عقل
فأعطها ذاك ودع عنك العبل

ثم قال : إن الله عز وجل قد أحل لك من النساء مثنى وثلاث ورباع ،
فلك ثلاثة أيام ولياليهن تعبد فيهن ربك ، فقال عمر : والله ما أدري من أي
أمرتك أعجب ؟ . أمن فهمك أمرهما ، أم من حكمك بينهما ؟ . اذهب
فقد وليتك قضاء البصرة .

وقد ثبت في السنة أن جماع الرجل زوجته من الصدقات التي يثيب الله عليها .
روى مسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « ... ولك في جماع
زوجتك أجر . قالوا يا رسول الله : أيأتي أحدنا شهوته ويكون له فيها أجر ؟
قال : أرأيتم لو وضعها في حرام أكان عليه فيها وزر ! فكذلك إذا وضعها
في حلال كان له أجر » .

ويستحب المداعبة ، والملاعبة ، والملاطفة ، والتقبيل ، والانتظار حتى
تقضي المرأة حاجتها .

روى أبو يعلى عن أنس بن مالك : أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال :
« إذا جامع أحدكم أهله فليصدقها ، فإذا قضى حاجته قبل أن تقضي حاجتها
فلا يجعلها حتى تقضي حاجتها » وقد تقدم : « هلا بكرأ نلاعها وتلاعبك »

التستر عند الجماع :

أمر الإسلام بستر العورة في كل حال إلا إذا اقتضى الأمر كشفها . فعن
بهرز بن حكيم عن أبيه عن جده قال : قلت : « يا نبي الله : عوراتنا ما نأتي
منها وما نذر ؟ قال : احفظ عورتك إلا من زوجتك ، أو ما ملكت يمينك .
قلت : يا رسول الله إذا كان القوم بعضهم في بعض ؟ قال : إن استطعت
ألا يراها أحد فلا يراها . قال : قلت : إذا كان أحدنا خالياً ؟ قال : فالله
أحق أن يستحيا من الناس » . رواه الترمذي ، وقال حديث حسن .

وفي الحديث جواز كشف العورة عند الجماع ، ولكن مع ذلك لا ينبغي أن يتجرد الزوجان تجرداً كاملاً .

فعن عتبة بن عبد السلمي قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا أتى أحدكم أهله فليستتر ، ولا يتجردا تجرد العيرين ^(١) » . رواه ابن ماجه .

وعن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إياكم والتعري ؛ فإن معكم من لا يفارقكم ، إلا عند الغائط ، وحين يفضي الرجل إلى أهله ، فاستحيوهم وأكرمهم » . رواه الترمذي وقال حديث غريب .

قالت عائشة : « لم ير رسول الله صلى الله عليه وسلم مني ، ولم أر منه » .
التسمية عند الجماع :

يسن أن يسمي الإنسان ويستعبد عند الجماع . روى البخاري ومسلم وغيرهما ، عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لو أن أحدكم إذا أتى أهله ، قال : بسم الله ، اللهم جنبنا الشيطان ، وجنب الشيطان ما رزقنا . فإن قدر بينهما في ذلك ولد ، لن يضر ذلك الولد الشيطان أبداً » .

حرمة التكلم بما يجري بين الزوجين أثناء المباشرة :

ذكر الجماع ، والتحدث به مخالف للمروءة ، ومن اللغو الذي لا فائدة فيه ، ولا حاجة إليه ، وينبغي للإنسان أن يتزهر عنه ما لم يكن هناك ما يستلحي التكلم به . ففي الحديث الصحيح : « من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه » .

وقد مدح الله المعرضين عن اللغو فقال : « والتدين هم عن اللغو معرضون » .

فإذا استدعى الأمر التحدث به ودعت الحاجة إليه فلا بأس ، وقد ادعت امرأة أن زوجها عاجز عن إتيانها . فقال يا رسول الله : « إني لأنفضها نفص الأديم » .

(١) العيرين : الحمارين .

فلماذا توسع الزوج أو الزوجة في ذكر تفاصيل المباشرة وأفشى ما يجري بينهما من قول أو فعل ؛ كان ذلك محرماً .

فعن أبي سعيد رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إن شر الناس عند الله منزلةً يوم القيامة : الرجل يفضي إلى المرأة ، وتفضي إليه ، ثم ينشر سرها » . رواه أحمد .

وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى ، فلما سكت ، أقبل عليهم بوجهه فقال : « مجالسكم . هل منكم الرجل إذا أتى أهله أغلق بابَه وأرخى ستره ، ثم يخرج فيحدث فيقول : فعلت بأهلي كذا وفعلت بأهلي كذا ؟ ! فسكتوا ، فأقبل على النساء ، فقال هل منكن من تحدث ؟ فجلست فتاة كعب على إحدى ركبتيها ، وتناولت ليراها الرسول صلى الله عليه وسلم وليسمع كلامها ، فقالت : إي والله . إنهم يتحدثون ، ولأنهم ليتحدثن . فقال : هل تدرون ما مثل من فعل ذلك ؟ إن مثل من فعل ذلك مثل شيطان وشيطانة . لقي أحدهما صاحبه بالسكة ، فقضى حاجته منها والناس ينظرون إليه » . رواه أحمد ، وأبو داود .

إتيان الرجل في غير المأثي :

إتيان المرأة في دبرها تنفر منه الفطرة ، ويأباه الطبع ، ويحرمه الشرع . قال الله تعالى : « نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنْتُمْ شَيْثُكُمْ » (١) .

والحرث : موضع الغرس والزرع ، وهو هنا محل الولد؛ إذ هو المزروع . فالأمر بإتيان الحرث أمر بالإتيان في الفرج خاصة . قال ثعلب :

إنما الأرحام أرضون لنا محترثات

فعلينا الزرع فيها وعلى الله النبات

وهذا كقول الله : « فَأَتُوا هُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ » (٢) .

(١) سورة البقرة آية : ٢٢٣ .

(٢) سورة البقرة آية : ٢٢٢ .

وكقوله « أتى شئتكم » أي كيف شئتم

وسبب نزول هذه الآية ما رواه البخاري ومسلم :

« ان اليهود كانت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم تزعم أن الرجل إذا أتى امرأته من دبرها في قبلها جاء الولد أحول ، وكان الأنصار يتبعون اليهود في هذا ، فأنزل الله عز وجل : « نِسَاءُكُمْ حَرَّتْ لَكُمْ » ، فَأَتُوا حَرَّتْكُمْ أَنْتَى شِئْتُمْ » .

أي أنه لا حرج في إتيان النساء بأي كيفية . ما دام ذلك في الفرج ، وما دمتن تقصصون الحرث .

وقد جاءت الأحاديث صريحة في النهي عن إتيان المرأة في دبرها .

روى أحمد ، والترمذي ، وابن ماجه . أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا تأتوا النساء في أعجازهن . أو قال : في أدبارهن » . ورواته ثقات .

وروى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في الذي يأتي امرأته في دبرها « هي اللوطية الصغرى » .

وعند أحمد وأصحاب السنن عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « ملعون من أتى امرأة في دبرها » .

قال ابن تيمية : ومتى وطئها في الدبر ، وطاوعته عُرِّا جميعاً ، وإلا فرق بينهما كما يفرق بين الفاجر ومن يفجر به .

العزل وتحديد النسل^(١) :

تقدم ان الاسلام يرغب في كثرة النسل ، إذ أن ذلك مظهر من مظاهر القوة والمنعة بالنسبة للأمم والشعوب .

« وإنما العزة للكائر »

ويجعل ذلك من أسباب مشروعية الزواج : « تزوجوا الولود الودود فإني مكائر بكم الأمم يوم القيامة » .

إلا أن الاسلام مع ذلك لا يمنع في الظروف الخاصة من تحديد النسل باتخاذ دواء يمنع من الحمل . أو بأي وسيلة أخرى من وسائل النجح .

(١) العزل : هو أن ينزع الرجل بعد الإبلاج لينزل خارج الفرج متناً للحمل

فبياح التحديد في حالة ما إذا كان الرجل معيلاً^(١) . لا يستطيع القيام على تربية أبنائه التربية الصحيحة . وكذلك إذا كانت المرأة ضعيفة ، أو كانت موصولة الحمل ، أو كان الرجل فقيراً .

ففي مثل هذه الحالات يباح تحديد النسل بل إن بعض العلماء رأى أن التحديد في هذه الحالات لا يكون مباحاً فقط ؛ بل يكون مندوباً إليه . وألحق الإمام الغزالي بهذه الحالات حالة ما إذا خافت المرأة على جمالها ، فمن حق الزوجين في هذه الحالة أن يمنعا النسل .

بل ذهب كثير من أهل العلم إلى إباحته مطلقاً واستدلوا المذهبهم بما يأتي :
١ - روى البخاري ومسلم عن جابر قال : كنا نعزل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم والقرآن ينزل .

٢ - وروى مسلم عنه قال : كنا نعزل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم ينهنا .

وقال الشافعي رحمه الله : ونحن نروي عن عدد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أنهم رخصوا في ذلك ولم يروا به بأساً .

وقال البيهقي : وقد روي الرخصة فيه عن سعد بن أبي وقاص ، وأبي أيوب الأنصاري ، وزيد بن ثابت ، وابن عباس ، وغيرهم . وهو مذهب مالك والشافعي وقد اتفق عمر وعلي رضي الله عنهما على أنها لا تكون مؤودة حتى تمر عليها الثارات السبع . فروى القاضي أبو يعلى وغيره بإسناده عن عبيد بن رفاع عن أبيه قال : جلس إلى عمر علي والزبير وسعد رضي الله عنهم في نفر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وتذاكروا العزل . فقالوا لا بأس به . فقال رجل : إنهم يزعمون أنها المؤودة الصغرى . فقال علي رضي الله عنه : لا تكون مؤودة حتى تمر عليها الثارات السبع ، حتى تكون من سلالة من طين ، ثم تكون نطفة ، ثم تكون علقة ثم تكون مضغة ، ثم تكون عظماً ثم تكون لحماً ثم تكون خلقاً آخر . فقال عمر رضي الله عنه : صدقت أطلال الله بقاءك .

(١) الميل : كثير الميال .

ويرى أهل الظاهر أن منع الحمل حرام ، مستدلين بما روته جلادة بنت وهب : أن أناساً سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن العزل ؟ فقال : « ذلك هو الوأدُ الخَفِيّ » .

وأجاب الإمام الغزالي عن هذا فقال : « ورد في الصحيح أخبار صحيحة في الإباحة ، وقوله : « إنه الوأد الخفي » كقوله « الشرك الخفي » وذلك يوجب كراهيته كراهة لا تحريماً .

والمقصود بالكراهة خلاف الأولى ، كما يقال : يكره للقاعد في المسجد أن يقعد فارغاً لا يشتغل بذكر أو صلاة ، وبعض الأئمة كالأحناف يرون أنه يباح العزل إذا أذنت الزوجة ، ويكره من غير إذنها .

حكم إسقاط الحمل :

بعد استقرار النطفة في الرحم لا يحل إسقاط الجنين بعد مضي مائة وعشرين يوماً ، فإنه حينئذ يكون اعتداء على نفس يستوجب العقوبة في الدنيا والآخرة^(١) أما إسقاط الجنين ، أو إفساد اللقاح قبل مضي هذه المدة ، فإنه يباح إذا وجد ما يستدعي ذلك ، فإن لم يكن ثمة سبب حقيقي فإنه يكره .

قال صاحب سبل السلام : « معالجة المرأة لإسقاط النطفة قبل نفخ الروح يتفرع جوازه وعدمه على الخلاف في العزل ، فمن أجازَه أجاز المعالجة ، ومن حرمه حرم هذا بالأولى .

ويلحق بهذا تعاطي المرأة ما يقطع الحبل من أصله . انتهى .

ويرى الإمام الغزالي : أن الإجهاض جناية على موجود حاصل ، قال : ولها مراتب ، أن تقع النطفة في الرحم وتختلط بماء المرأة ، وتستعد لقبول الحياة ، وإفساد ذلك جناية ، فإن صارت مضغة وعلقة كانت الجناية أفحش وإن نفخ فيه الروح واستوت الخلقة ؛ ازدادت الجناية تفاحشاً .

(١) عن عبد الله قال :

حدثني رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو الصادق الصدوق : « إن أحدم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يوماً نطفة ، ثم يكون علقة مثل ذلك ، ثم يكون مضغة مثل ذلك ، ثم ينفخ فيه الروح ويأمر بأربع كلمات : يكتب رزقه وأجله وعمله وشقي أو سعيد .

الإيلاء

تعريفه :

الإيلاء^(١) في اللغة : الامتناع باليمين : وفي الشرع : الامتناع باليمين من وطء الزوجة .

ويستوي في ذلك اليمين بالله ، أو الصوم ، أو الصدقة ، أو الحج ، أو الطلاق .

وقد كان الرجل في الجاهلية يحلف على ألا يمس امرأته السنة ، والسنتين ، والأكثر من ذلك بقصد الإضرار بها ، فيتركها معلقة ، لا هي زوجة ، ولا هي مطلقة . فأراد الله سبحانه أن يضع حداً لهذا العمل الضار . فوقته بمدة أربعة أشهر ، يترى فيها الرجل ؛ عله يرجع إلى رشده ، فإن رجع في تلك المدة ، أو في آخرها ، بأن حنث في اليمين ، ولامس زوجته . وكفر عن يمينه فيها ، وإلا طلق .

فقال : « الَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ ^(٢) أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ . فَإِنْ فَاءُوا ^(٣) فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ . وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ^(٤) » .

مدة الإيلاء ^(٥) :

اتفق الفقهاء على أن من حلف ألا يمس زوجته أكثر من أربعة أشهر كان مولياً .

واختلفوا فيمن حلف ألا يمسها أربعة أشهر :

(١) آلى يولي إيلاء وإلية إذا حلف فهو مول .

(٢) التريص : الانتظار .

(٣) فاءوا : رجعوا .

(٤) سورة البقرة الآية : ٢٢٧ .

(٥) تبدأ المدة من وقت اليمين .

فقال أبو حنيفة وأصحابه : يثبت له حكم الإيلاء .

وذهب الجمهور ومنهم الأئمة الثلاثة : إلى أنه لا يثبت له حكم الإيلاء ، لأن الله جعل له مدة أربعة أشهر ، وبعد انقضائها : إما الفیء وإما الطلاق .

حكم الإيلاء :

إذا حلف ألا يقرب زوجته ، فإن مسها في الأربعة الأشهر ، انتهى الإيلاء ولزمته كفارة اليمين .

وإذا مضت المدة ولم يجامعها ، فيرى جمهور العلماء أن للزوجة أن تطالبه : إما بالوطء وإما بالطلاق . فإن امتنع عنهما فيرى مالك أن للحاكم أن يطلق عليه دفعاً للضرر عن الزوجة . ويرى أحمد والشافعي وأهل الظاهر أن القاضي لا يطلق وإنما يضيق على الزوج ويحبسه حتى يطلقها بنفسه .

وأما الأحناف فيرون أنه إذا مضت المدة ولم يجامعها فإنها تطلق طلاقاً بائناً بمجرد مضي المدة . ولا يكون للزوج حق المراجعة لأنه أساء في استعمال حقه بامتناعه عن الوطء بغير عذر ؛ فقوّت حق زوجته وصار بذلك ظالماً لها .

ويرى الإمام مالك أن الزوج يلزمه حكم الإيلاء إذا قصد الإضرار بترك الوطء وإن لم يحلف على ذلك ؛ لوقوع الضرر في هذه الحال كما هو واقع في حالة اليمين .

الطلاق الذي يقع بالإيلاء :

والطلاق الذي يقع بالإيلاء طلاق بائن ، لأنه لو كان رجعيّاً لأمكن للزوج أن يجبرها على الرجعة ، لأنها حق له ، وبذلك لا تتحقق مصلحة الزوجة ، ولا يزول عنها الضرر .

وهذا مذهب أبي حنيفة .

وذهب مالك والشافعي وسعيد بن المسيب وأبو بكر بن عبد الرحمن إلى أنه طلاق رجعي ؛ لأنه لم يقم دليل على أنه بائن ، ولأنه طلاق زوجة مدخول بها من غير عوض ولا استيفاء عَوْد .

عدة الزوجة المولى منها :

ذهب الجمهور إلى أن الزوجة المولى منها تعتد كسائر المطلقات لأنها مطلقة ، وقال جابر بن زيد : لا تلزمها عدة إذا كانت قد حاضت في مدة الأربعة أشهر ثلاث حيض .

قال ابن رشد : وقال بقوله طائفة ، وهو مروى عن ابن عباس ، وحجته : أن العدة إنما وضعت لبراءة الرحم . وهذه قد حصلت لها البراءة .



حق الزوج على زوجته

من حق الزوج على زوجته أن تطيعه في غير معصية ، وأن تحفظه في نفسها وماله ، وأن تمتنع عن مقارفة أي شيء يضيق به الرجل ، فلا تعبس في وجهه ، ولا تبدو في صورة يكرهها ، وهذا من أعظم الحقوق .

روى الحاكم عن عائشة قالت : « سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم أي الناس أعظم حقاً على المرأة ؟ قال : زوجها . قالت : فأَيُّ الناس أعظم حقاً على الرجل ؟ قال : أمه » .

ويؤكد رسول الله هذا الحق فيقول : « لو أمرتُ أحداً أن يَسْجُدَ لأحد . لأمرتُ المرأة أن تَسْجُدَ لزوجها ، مِنْ عِظَمِ حَقِّهِ عَلَيْهَا » . رواه أبو داود ، والترمذي ، وابن ماجه ، وابن حبان .

وقد وصف الله سبحانه الزوجات الصالحات فقال : « فَالصَّالِحَاتُ قَانِتَاتٌ حَافِظَاتٌ لِلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ ^(١) » .

والقانتات هن الطائعات ، والحافظات للغيب : أي اللاتي يحفظن غيبة أزواجهن ، فلا ينجته في نفس أو مال .

وهذا أسمى ما تكون عليه المرأة ، وبه تلوم الحياة الزوجية ، وتسعد . وقد جاء في الحديث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « خيرُ النساءِ مَنْ إِذَا نَظَرْتُ إِلَيْهَا سَرَّتْكَ ، وَإِذَا أَمَرْتُهَا أَطَاعَتْكَ ، وَإِذَا غِيبْتَ عَنْهَا حَفِظَتْكَ فِي نَفْسِهَا وَمَالِكِ » .

ومُحَافَظَةُ الزوجة على هذا الخلق يعتبر جهاداً في سبيل الله . روى ابن عباس رضي الله عنهما : أن امرأة جاءت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : يا رسول الله أنا وافدة النساء إليك :

هذا الجهاد كتبه الله على الرجال . فَإِنْ يُصِيبُوا أُجِرُوا وَإِنْ قُتِلُوا كَانُوا أَحْيَاءَ عِنْدَ رَبِّهِمْ يَرْزُقُونَ . ونحن معشر النساء نقوم عليهم . فما لنا

(١) سورة النساء من الآية : ٣٤ .

من ذلك ؟ فقال الرسول عليه الصلاة والسلام :
« أبلغني من لقيت من النساء أن طاعة الزوج واعترافاً بحقه يعدل ذلك .
وقليل منكن من يفعله » .

ومن عظم هذا الحق أن قرن الإسلام طاعة الزوج بإقامة الفرائض الدينية
وطاعة الله ، فعن عبد الرحمن بن عوف ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال : « إذا صلت المرأة خمسها ، وصامت شهرها وحفظت فرجها ،
وأطاعت زوجها قيل لها ادخلي الجنة من أي أبواب الجنة شئت » رواه
أحمد والطبراني .

وعن أم سلمة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
« أيما امرأة ماتت ، وزوجها عنها راض ، دخلت الجنة » .
وأكثر ما يدخل المرأة النار ، عصيانها لزوجها ، وكفرانها إحسانه إليها ،
فعن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :
« اطلعت في النار فإذا أكثر أهلها النساء . يكفرن العشير ؛ لو أحسنت
إلى إحداهن الدهر ، ثم رأت منك شيئاً قالت : ما رأيت منك خيراً قط » .
رواه البخاري .

وعن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إذا دعا
الرجل امرأته إلى فراشه فأبت أن تجيء ، فبات غضبان ، لعنتها الملائكة حتى
تصبح » . رواه أحمد والبخاري ومسلم .

وحق الطاعة هذا مقيد بالمعروف . فإنه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق ،
فلو أمرها بمعصية وجب عليها أن تخالفه .
ومن طاعتها لزوجها ألا تصوم نافلة إلا بإذنه ، وألا تحج تطوعاً إلا
بإذنه ، وألا تخرج من بيته إلا بإذنه .

روى أبو داود الطيالسي ، عن عبد الله بن عمر ، أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال : « حق الزوج على زوجته ألا تمنعه نفسها ، ولو كان على
ظهر قتب ^(١) وأن لا تصوم يوماً واحداً إلا بإذنه ؛ إلا لفريضة ؛ فإن فعلت

(١) قتب : ظهر بغير .

أُثِمَّتْ ، ولم يُتَقَبَّلَ منها ، وألا تعطي من بيتها شيئا إلا بإذنه ، فإن فعلت كان له الأجر ، وعليها الوزر ؛ وألا تخرج من بيته إلا بإذنه ، فإن فعلت لعنها الله وملائكة الغضب حتى تتوب أو ترجع ، وإن كان ظلماً .

عدم إدخال من يكره الزوج :

ومن حق الزوج على زوجته أن لا تُدْخِلَ أحداً بيته يكرهه إلا بإذنه .
عن عمرو بن الأحوص الجشمي رضي الله عنه ، أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع يقول : بعد أن حمد الله وأثنى عليه وذَكَرَ ووعظ . ثم قال : « ألا ، واستوصوا بالنساء خيراً فإنما هنَّ عَوَّانٌ (١) عندكم ليس تملكون منهن شيئاً غير ذلك ، إلا أن يأتين بفاحشة مبينة . فإن فَعَلْنَ فاهجروهن في المضاجع ، واضربوهن ضرباً غير مبرح فإن أطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلاً . ألا إن لكم على نسائكم حقاً ، ولنسائكم عليكم حقاً ، فحقكم عليهن ألا يُوطِئَنَّ فروشكم من تكرهونه ، ولا يأذنَّ في بيوتكم من تكرهونه ؛ ألا وحقهن عليكم أن تحسنوا إليهن في كسوتهن وطعامهن . »
رواه ابن ماجه والترمذي ، وقال : حديث حسن صحيح .

خُلعة المرأة زوجها :

أساس العلاقة بين الزوج وزوجته هي المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات .
وأصل ذلك قول الله تعالى : « وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ ، وَلِلرِّجَالِ عَلَى نِسَائِهِنَّ دَرَجَةٌ » (٢) .
فالآية تعطي المرأة من الحقوق مثل ما للرجل عليها ، فكُلُّما طولبت المرأة بشيء طولب الرجل بمثله .

والأساس الذي وضعه الإسلام للتعامل بين الزوجين وتنظيم الحياة بينهما ، هو أساس فطري وطبيعي . فالرجل أقدر على العمل والكدح والكسب خارج المنزل ، والمرأة أقدر على تدبير المنزل ، وتربية الأولاد ، وتيسير أسباب الراحة

(١) عوان : بفتح العين وتخفيف الواو : أي أسيرات .

(٢) سورة البقرة الآية : ٢٢٨ .

البيتية ، والطمانينة المنزلية ، فيكلف الرجل ما هو مناسب له ، وتكلف المرأة ما هو من طبيعتها ، وبهذا يتنظم البيت من ناحية الداخل والخارج دون أن يجد أي واحد من الزوجين سبباً من أسباب انقسام البيت على نفسه .

وقد حَكَمَ رسول الله صلى الله عليه وسلم بين علي بن أبي طالب رضي الله عنه وكرم الله وجهه وبين زوجته فاطمة رضي الله عنها ؛ فجعل علي فاطمة خادمة البيت ، وجعل علي عليّ العمل والكسب .

روى البخاري ومسلم أن فاطمة رضي الله عنها أتت النبي صلى الله عليه وسلم تشكو إليه ما تلقى في يديها من الرحاء وتساءله خادمة . فقال : « ألا أدلكم على ما هو خير لكم مما سألتما : إذا أخذتما مضاجعكما فسبحا الله ثلاثاً وثلاثين ، واحمداً ثلاثاً وثلاثين ، وكبراً أربعاً وثلاثين ، فهو خير لكم من خادم » .

وعن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنها أنها قالت : كنت أخدم الزبير خادمة البيت كله وكان له فرس فكنت أسوسه ، وكنت أحش له ، وأقوم عليه . وكانت تغلفه ، وتسقي الماء ، وتخز الدلو ، وتعجن ، وتنقل النوى على رأسها من أرض له على ثلثي فرسخ .

ففي هذين الحديتين ما يفيد بأن علي المرأة أن تقوم بخدمة بيتها ، كما أن علي الرجل أن يقوم بالاتفاق عليها .

وقد شكت السيدة فاطمة رضي الله عنها ما كانت تلقاه من خدمة ، فلم يقل الرسول صلى الله عليه وسلم لعلي لا خدمة عليها وإنما هي عليك .

وكذلك لما رأى خدمة أسماء لزوجها لم يقل لا خدمة عليها ، بل أقره على استخدامها . وأقر سائر أصحابه على خدمة أزواجهن . مع علمه بأن منهن الكارهة والراضية .

قال ابن القيم : هذا أمر لا ريب فيه ، ولا يصح التفريق بين شريفة وذنينة ، وفقيرة وغنية . فهذه أشرف نساء العالمين كانت تخدم زوجها . وجاءت الرسول صلى الله عليه وسلم تشكو إليه الخدمة ، فلم يشكها (١) .

(١) يشكها : أي لم يسع شكايها .

قال بعض علماء المالكية : ^(١) إن على الزوجة خدمة مسكنها ، فإن كانت شريفة المحل ليسار أبوة ، أو ترفه ، فعليها التدبير للمنزل وأمر الخادم ، وإن كانت متوسطة الحال ، فعليها أن تفرش الفراش ونحو ذلك . وإن كانت دون ذلك ، فعليها أن تقوم البيت وتطبخ وتغسل ، وإن كانت من نساء الكرد والديلم والجبل كلفت ما يكلفه نساؤهم . وذلك أن الله تعالى قال : « وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ » ، بِالْمَعْرُوفِ ^(٢) .

وقد جرى عرف المسلمين في بلدانهم في قديم الأمر وحديثه بما ذكرنا . ألا ترى أن أزواج النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه ، كانوا يتكلفون الطحين والخبز والطبخ وفرش الفراش ، وتقريب الطعام وأشباه ذلك ، ولا نعلم امرأة امتنعت عن ذلك ، ولا يسوغ لها الامتناع ؛ بل كانوا يضربون نساءهم إذا قصرن في ذلك ، ويأخذنهن بالخدمة . فلولا أنها مستحقة لما طالبوهن . هذا هو المذهب الصحيح خلافاً لما ذهب إليه مالك وأبو حنيفة والشافعي من عدم وجوب خدمة المرأة لزوجها ، وقالوا إن عقد الزواج إنما يقتضي الإستمعاع لا الإستخدام وبذل المنافع . والأحاديث المذكورة تدل على التطوع ومكارم الأخلاق .

تجاوز الصدق بين الزوجين :

المحافظة على الانسجام في البيت ، وتقوية روابط الأسرة غاية من الغايات التي يستباح من أجل الحصول عليها تجاوز الصدق .

روي أن ابن أبي عُدرة الدؤلي - أيام خلافة عمر رضي الله عنه - كان يخلع النساء اللاتي يتزوج بهن ، فطارت له في النساء من ذلك أحدىثة يكرهها ، فلما علم بذلك أخذ بيد عبد الله بن الأرقم حتى أتى به إلى منزله ، ثم قال لامرأته : أنشدك بالله ^(٣) هل تبغضيني ؟

قالت : لا تنشدني بالله .

(١) من تفسير القرطبي .

(٢) سورة البقرة الآية : ٢٢٩ .

(٣) أسألك .

قال : فإني أنشدك بالله .

قالت : نعم .

فقال لابن الأرقم أسمع ؟ ثم انطلقا حتى أتيا عمر رضي الله عنه فقال :
إنكم لتحدثون أني أظلم النساء ، وأخلعن ، فاسأل ابن الأرقم ، فسأله
فأخبره ، فأرسل إلى امرأة ابن أبي عذرة فجاءت هي وعمتها ، فقال : أنت
التي تحدثين لزوجك أنك تبغضينه ؟ .

فقالت : إني أول من تاب ، وراجع أمر الله تعالى ، إنه ناشدني فتخرجتُ
أن أكذب . أفأكذب يا أمير المؤمنين ؟ قال : نعم فأكذبي ، فإن كانت
إحدائكن لا تحب أحدا فلا تحدثه بذلك ، فإن أقل البيوت الذي يبني على الحب .
ولكن الناس يتعاشرون بالاسلام والأحساب . وقد روى البخاري ومسلم عن
أم كلثوم رضي الله عنها . أنها سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول :
« ليس الكذاب الذي يصلح بين الناس فيمني خيراً ، أو يقول خيراً » .

قالت : ولم أسمعه يرخص في شيء مما يقول الناس إلا في ثلاث : يعني
الحرب ، والإصلاح بين الناس ، وحديث الرجل امرأته ، والمرأة زوجها ،
فهذا حديث صريح في إباحة بعض الكذب للمصلحة .

إمسالك الزوجة بمنزل الزوجية :

من حق الزوج أن يمسك زوجته بمنزل الزوجية ، ويمنعها عن الخروج
منه ^(١) إلا بإذنه ويشترط في المسكن أن يكون لائقاً بها ، ومحققاً لاستقرار
المعيشة الزوجية ، وهذا المسكن ، يسمى بالمسكن الشرعي ، فإذا لم يكن المسكن
لائقاً بها ولا يمكنها من استيفاء الحقوق الزوجية المقصودة من الزواج ، فإنه
لا يلزمها القرار فيه : لأن المسكن غير شرعي .

ومثال ذلك . ما إذا كان بالمسكن آخرون يمنعون وجودهم معها من المعاشرة
الزوجية ، أو كان يلحقها بذلك ضرر ، أو تخشى على متاعها . وكذلك لو كان

(١) وهذا بخلاف زيارة أبيها فلها أن تزورها كل أسبوع أو بحسب ما جرى به العرف ولو
لم يأذن لها ، لأن ذلك من صلة الرحم الواجبة ولما أن تمرض المريضة منها إذا لم يوجد
من يمرضه ولو لم يرض زوجها لأن ذلك واجب ولا يجوز أن يمنعه من الواجب .

المسكن خالياً من المرافق الضرورية ، أو كان بحال تستوحش منها الزوجة ، أو كان الجيران جيران سوء .

الانتقال بالزوجة :

من حق الزوج أن ينتقل وزوجته حيث يشاء لقول الله تعالى : « أَسْكِنُوهُمْ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ ، مِنْ وَجْدِكُمْ ، وَلَا تَضَارُّوهُمْ لِنُضْيَقُوا عَلَيْهِمْ » (١) .

والنهي عن المضارة يقتضي ألا يكون القصد من الانتقال بالزوجة المضارة بها ، بل يجب أن يكون القصد هو المعاشة ، وما يقصد بالزواج ، فإن كان يقصد المضارة والتضييق عليها في طلبه نقلها كأن تهبه شيئاً من المهر ، أو ترك شيئاً من النفقة الواجبة عليه لها ، أو لا يكون مأموناً عليها ، فلها الحق في الامتناع . وللقاضي أن يحكم لها بعدم استجابتها له .

وقيد الفقهاء استعمال هذا الحق أيضاً بالألا يكون في الانتقال بها خوف الضرر عليها . كأن يكون الطريق غير آمن ، أو يشق عليها مشقة جديدة لا تحدث في العادة ، أو يخاف فيه من عدو . فإذا خافت الزوجة شيئاً من ذلك فلها أن تمتنع عن السفر ، وقد جاء في إحدى المذكرات القضائية ما يلي :

« ولما كانت مصلحة الزوجين من النقلة وعدمها لا تتحدد ولا تضبط أطلقوها من غير بيان وجهها اعتماداً على فطنة القاضي وعدالته وحكمته . فإن من البين أن مجرد كون الزوج في شخصه مأموناً على زوجته لا يكفي لتحقيق المصلحة في الإيجابار على النقلة . بل لا بد من مراعاة أحوال أخرى ترجع إلى الزوج وإلى الزوجة . وإلى البلدان المنقول منها والمتقل إليها . كأن يكون الباعث على الانتقال مصلحة يُعْتَد بها ، قلما يمكن الحصول عليها بدون الاغتراب ؛ وكأن يكون الزوج قادراً على نفقات ارتحالها كأمثالها ، وفي يده فضل يغلب على الظن أنه لو اتجر فيه مثلاً لربح ما يعدل نفقته ونفقة عياله ، أو صناعة فنية تقوم بمعاشه ومعاشهم .

« وكأن يكون الطريق بين البلدين مأموناً على النفس والعرض والمال .

وكان تكون الزوجة بحيث تقوى على مشقة السفر من بلدها إلى المكان الذي يريد نقلها إليه .

وكان لا يكون المحل الذي يريد نقلها إليه بطبيعته منبعاً للحميات ، والأوبئة ، والأمراض .

وكان لا يكون الاختلاف بين البلدين في الحرارة والبرودة مثلاً مما لا تحتمله الأمزجة والطباع .

وكان تكون كرامة الزوجة في موضع نقلتها محفوظة ككرامتها في محلها الأصلي .

وكان لا يلحقها بسبب الانتقال ضرر مادي أو أدبي ، إلى كثير من الاعتبارات التي يجب ملاحظتها في مثل هذه الظروف وتختلف باختلاف الأشخاص والمواطن ولا تخفى عن القاضي الفطن .
وهذا من خير ما يقال تفصيلاً في هذا الموضوع .

اشتراط عدم خروج الزوجة من دارها :

من تزوج امرأة ، وشرط لها ألا يخرجها من دارها أو لا يخرج بها إلى بلد غير بلدها فعليه الوفاء بهذا الشرط ؛ لقول الرسول صلى الله عليه وسلم : « إن أحق الشروط أن توفوا به . ما استحلتم به الفروج » رواه البخاري ، ومسلم ، وغيرهما عن عقبة بن عامر .

وهذا مذهب أحمد ، وإسحاق بن راهويه ، والأوزاعي . وذهب غير هؤلاء من الفقهاء إلى أنه لا يلزمه الوفاء بهذا الشرط . وله نقلها عن دارها . وقالوا في الحديث : إن الشرط الواجب الوفاء به هو ما كان خاصاً في المهر ، والحقوق الزوجية التي هي من مقتضى العقد دون غيرها مما لا يقتضيه . وقد تقدم في أول هذا المجلد الشروط في الزواج ، واختلاف العلماء فيه ، مفصلاً .

منع الزوجة من العمل :

فرق العلماء بين عمل الزوجة الذي يؤدي إلى تنقيص حق الزوج ، أو ضرره ، أو خروجها من بيته ، وبين العمل الذي لا ضرر فيه . فمنعوا الأول . وأجازوا الثاني .

قال ابن عابدين ، من فقهاء الأحناف :

«والذي ينبغي تحريره أن يكون منعها من كل عمل يؤدي إلى تنقيص حقه ، أو ضرره ، أو إلى خروجها من بيته . أما العمل الذي لا ضرر فيه فلا وجه لمنعها منه وكذلك ليس له منعها من الخروج إذا كانت تحترف عملا هو من فروض الكفاية الخاصة بالمرأة مثل عمل القابلة » .

خروج المرأة لطلب العلم :

إذا كان العلم الذي تطلبه المرأة مفروضا ^(١) عليها وجب على الزوج أن يعلمها إياه - إذا كان قادراً على التعليم - فإذا لم يفعل ، وجب عليها أن تخرج حيث العلماء ومجالس العلم ، لتتعلم أحكام دينها ولو من غير إذنه . أما إذا كانت الزوجة عالمة بما فرضه الله عليها من أحكام ، أو كان الزوج متفقها في دين الله ، وقام بتعليمها ، فلا حق لها في الخروج إلى طلب العلم إلا بأذنه .

تأديب الزوجة عند النشوز :

قال الله تعالى : « وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَاضْرِبُوهُنَّ ، فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا ^(٢) »
نشوز الزوجة : هو عصيان الزوج وعدم طاعته أو امتناعها عن فراشه ، أو خروجها من بيته بغير إذنه .

وعظمتها تذكيرها بالله ، وتخويفها به ، وتنبيهها للواجب عليها من الطاعة وما لزوجها عليها من حق ، ولفت نظرها إلى ما يلحقها من الإثم بالمخالفة والعصيان ، وما يفوت من حقوقها من النفقة ، والكسوة .

والهجر في المضجع : أي في الفراش . وأما الهجر في الكلام فلا يجوز أكثر من ثلاثة أيام ؛ لما رواه أبو هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاثة أيام » .

ولا تضرب الزوجة لأول نشوزها . والآية فيها إضمار وتقدير . أي :
« وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ » .

(١) العلم الفرض : هو العلم بالعمل الذي فرضه الله لأن كل ما فرض الله عمله فرض العلم به .

(٢) سورة النساء الآية : ٣٤ .

فإن نشزن « فاهجروهن في المضاجع » ، فإن أصررن « فاضربوهن » .
أي إذا لم ترتدع بالوعظ والهجر فله ضربها . يقول الرسول صلى الله عليه وسلم :
« إن لكم عليهن ألا يوطئن فرشكم أحدا تكرهونه . فإن فعلن فاضربوهن
ضرباً غير مبرح » أي غير شديد .

وعليه أن يحتنب الوجه ، والمواضع المخوفة ؛ لأن المقصود التأديب . لا
الإتلاف .

روى أبو داود عن حكيم بن معاوية القشيري عن أبيه قال : قلت يا رسول
الله : ما حق زوجة أحدنا عليه ؟ قال : « أن تُطعمَها إذا طَعِمْتَ ، وتكسوها
إذا اكتسبت ، ولا تضرب الوجه ولا تُقَبَّح ، ولا تهجر إلا في البيت » .

تزيين المرأة لزوجها :

من المستحسن أن تزين المرأة لزوجها بالكحل والخضاب والطيب ، ونحو
ذلك من أنواع الزينة .

روى أحمد عن كريمة بنت همام : « قالت لعائشة رضي الله عنها :
ما تقولين يا أم المؤمنين في الحناء ؟ فقالت : كان حبيبي صلى الله عليه وسلم
يعجبه لونه ، ويكره ريحه ، وليس بمحرم عليكن بين كل حيضتين ، أو عند
كل حيضة » .



التَّبْرِجُ

معناه :

التبرج تكلف لإظهار ما يجب إخفاؤه
وأصله الخروج من البرج . وهو القصر ، ثم استعمل في خروج المرأة من
الحشمة وإظهار مفاتها وإبراز محاسنها .

التبرج في القرآن :

وقد ورد التبرج في القرآن الكريم في موضعين :
(الموضع الأول) في سورة النور . جاء فيه قول الله سبحانه :
« وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ اللَّاتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ أَنْ يَضَعْنَ ثِيَابَهُنَّ غَيْرَ مُتَبَرِّجَاتٍ بِزِينَةٍ ، وَأَنْ يَسْتَعْفِفْنَ خَيْرٌ لَهُنَّ » (١) .

(والموضع الثاني) ورد في النهي عنه والتشنيع عليه في سورة الأحزاب ،
في قوله سبحانه : « وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى » (٢) .

منافاته للدين والمدنية :

إن أهم ما يتميز به الإنسان عن الحيوان اتخاذ الملابس وأدوات الزينة .
يقول الله تعالى : « يَا بَنِي آدَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُؤَارِي سَوَآتِكُمْ
وَرِيشًا وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَٰلِكَ خَيْرٌ ذَٰلِكَ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ لَعَلَّهُمْ
يَذَكَّرُونَ » (٣) .

والملابس والزينة هما مظهران من مظاهر المدنية والحضارة ، والتجرد
عنهما إنما هو ردة إلى الحيوانية ، وعودة إلى الحياة البدائية .

(١) آية : ٦٠ .

(٢) آية : ٣٣ .

(٣) سورة الأعراف آية : ٣٦ .

والحياة ، وهي تسير سيرها الطبيعي ، لا يمكن أن ترجع إلى الوراء ، إلا إذا حدثت لها نكسة تبدل آراءها ، وتغير أفكارها ، وتجعلها تعود القهقري ناسية أو متناسية مكاسبها الحضارية ورقبها الإنساني .

وإذا كان اتخاذ الملابس لازماً من لوازم الإنسان الراقي ، فإنه بالنسبة للمرأة ألزم ، لأنه هو الحفاظ الذي يحفظ عليها دينها وشرفها وعفافها وحياءها . وهذه الصفات ألصق بالمرأة ، وأولى بها من الرجل ، ومن ثم كانت الحشمة أولى بها وأحق .

إن أعز ما تملكه المرأة ، الشرف ، والحياء ، والعفاف ، والمحافظة على هذه الفضائل محافظة على إنسانية المرأة في أسمى صورها ، وليس من صالح المرأة ، ولا من صالح المجتمع أن تتخلى المرأة عن الصيانة والاحتشام . ولا سيما وأن الغريزة الجنسية هي أعنف الغرائز وأشدّها على الإطلاق .

والتبدل مثير لهذه الغريزة ومطلق لها من عقابها .

ووضع الحدود والقيود والسدود أمامها مما يخفف من حدتها ويطفىء من جذوتها ويهدبها تهذيباً جديراً بالإنسان وكرامته ، ومن أجل هذا عني الإسلام عناية خاصة بملابس المرأة ، وتناول القرآن ملابس المرأة مفصلاً لحدودها ، على غير عادة القرآن في تناوله المسائل الجزئية بالتفصيل ، فهو يقول : « يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لَأَزْوَاجِكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَنِسَاءُ الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلَابِيبِهِنَّ » ، ذلك أدنى أن يُعْرَقْنَ فَلَا يُؤْذَيْنَ (١) .

وتوجيه الخطاب إلى نساء النبي وبناته ونساء المؤمنين دليل على أن جميع النساء مطالبات بتنفيذ هذا الأمر ، دون استثناء واحدة منهن ، مهما بلغت من الطهر ، ولو كانت في طهارة بنات النبي عليه الصلاة والسلام وطهارة نسائه . ويولي القرآن هذا الأمر عناية بالغة ويفصل ذلك تفصيلاً ؛ فيبين ما يحل كشفه وما يجب ستره ، فيقول : « وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ ، وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ ، إِلَّا مَا ظَهَرَ »

(١) سورة الأحزاب الآية : ٥٩ .

منها ، وليَضْرِبَنَّ بِخُمْرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ ، وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ ... الخ ، الآية (١) .

حتى ولو كانت المرأة عجوزاً لا رغبة لها ولا رغبة فيها : يقول الله تعالى : « وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ اللَّاتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحاً ، فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ أَنْ يَضَعْنَ ثِيَابَهُنَّ غَيْرَ مُتَبَرِّجَاتٍ بِزِينَةٍ ، وَأَنْ يَسْتَغْفِفْنَ خَيْرٌ لَهُنَّ » (٢) .

ويهتم الإسلام بهذه القضية ، فيحدد السن التي تبدأ بها المرأة في الاحتشام ، فيقول الرسول صلى الله عليه وسلم : « يا أسماء : إن المرأة إذا بلغت المحيض لم يصلح لها أن يرى منها إلا هذا وهذا . وأشار إلى وجهه وكفيه » .

والمرأة فتنة ، ليس أضر على الرجال منها ، يقول الرسول صلى الله عليه وسلم : « إن المرأة إذا أقبلت أقبلت ومعها شيطان ، وإذا أدبرت أدبرت ومعها شيطان » .

وتجرد المرأة من ملابسها وإبداء مفاتنها يسلبها أخص خصائصها من الحياء والشرف ويهبط بها عن مستواها الإنساني . ولا يطهرها مما التصق بها من رجس سوى جهنم .

يقول الرسول صلى الله عليه وسلم : « صنفان من أهل النار لم أرهما : رجال بأيديهم سياط كأذناب البقر ، ونساء كاسيات عاريات ، مائلات مُمِيلَات ، لا يدخلن الجنة ولا يجدن ريحها ، وإن ريحها ليُشَمُّ من مسافة كذا وكذا » .

وفي عهد النبوة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يرى بعض مظاهر التبرج ، فبلغت نظر النساء إلى أن هذا فسق عن أمر الله ، ويردهن إلى الجادة المستقيمة ، ويحمل الأولياء والأزواج تبعة هذا الانحراف ، وينذرهم بعذاب الله .

١ - عن موسى بن يسار رضي الله عنه قال : مرت بأبي هريرة امرأة

(١) سورة النور آية : ٣١ .

(٢) يستغفن : أي يستترن .

(٣) سورة النور آية : ٦٠ .

وريحها تعصف ^(١) فقال لها أين تريدان ^(٢) يا أمة الجبار ؟ قالت : إلى المسجد . قال : وتطيبت ؟ قالت : نعم . قال : فارجمي واغتسلي ، فإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « لا يقبل الله صلاة من امرأة خرجت إلى المسجد وريحها تعصف حتى ترجع فتغتسل » ^(٣) .
ولما أمرت بالغسل للذهاب راحتها .

٢ - وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أيما امرأة أصابت بخوراً ^(٤) فلا تشهدن العشاء » . أي : الآخرة . رواه أبو داود والنسائي .

٣ - وروى عن عائشة رضي الله عنها قالت : « بينما رسول الله صلى الله عليه وسلم جالس في المسجد دخلت امرأة من مزينة ترفل ^(٥) في زينة لها في المسجد . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « يا أيها الناس : انهوا ^(٦) نساءكم عن لبس الزينة والتبختر في المسجد ، فإن بني اسرائيل لم يلعنوا حتى لبس نساؤهم الزينة وتبختروا في المسجد » ، رواه ابن ماجه .

وكان عمر رضي الله عنه يخشى من هذه الفتنة العارمة ، فكان يطب لها قبل وقوعها ، على قاعدة « الوقاية خير من العلاج » ، فقد روي عنه أنه كان يتعمس ذات ليلة فسمع امرأة تقول :

هل من سبيل إلى خمر فأشربها
أم هل من سبيل إلى نصر بن حجاج

فقال : أما في عهد عمر فلا .

فلما أصبح استدعى نصر بن حجاج فوجده من أجمل الناس وجها ، فأمر بخلق شعره فازداد جمالا ، فنفاه إلى الشام .

(١) يشتد طيبه ، من عصفت الريح عصفاً وعصوفاً . اشتدت ، فهي عاصف وعاصفة .

(٢) إلى أي مكان تذهبان يا مخلوقة القهار وأمتي .

(٣) رواه ابن خزيمة في صحيحه قال الحافظ : إسناده متصل ورواته ثقات ، ورواه أبو داود

وابن ماجه ، من طريق عاصم بن عبيد الله العمري .

(٤) عود الطيب أحرقت .

(٥) المشي خيلاء .

(٦) امنعوهن وحذروهن .

سبب هذا الانحراف :

وقد سبب الجهل والتقليد الأعمى الانحراف عن هذا الخط المستقيم ، وجاء الاستعمار فننسخ فيه وأوصله إلى غايته ومداه ، فأصبح من المعتاد أن يجد المسلم المرأة المسلمة ، متبذلة ، عارضة مفاتنها ، خارجة في زينتها ، كاشفة عن صدرها ونحرها وظهرها وذراعها وساقها .

ولا نجد أي غضاضة في قص شعرها ؛ بل نجد من الضروري وضع الأصباغ والمساحيق والتطيب بالطيب واختيار الملابس المغرية ، وأصبح « لموضات » الأزياء مواسم خاصة يعرض فيها كل لون من ألوان الإغراء والإثارة .

ونجد المرأة من مفاخرها ومن مظاهر رقيها أن ترتاد أماكن الفجور والفسق والمراقص والملاهي ، والمسارح والسينما ، والملاعب والأندية والقهواوي . وتبلغ منتهى هبوطها في المصايف وعلى البلاج .

وأصبح من المألوف أن تعقد مسابقات الجمال تبرز فيها المرأة أمام الرجل ، ويوضع تحت الاختبار كل جزء من بدنها ، ويقاس كل عضو من أعضائها على مرأى ومسمع من المتفرجين والمتفرجات ، والعاثين والعاثات . وللصحف وغيرها من أدوات الإعلام ، مجال واسع في تشجيع هذه السخافات ، والتغريب بالمرأة للوصول إلى المستوى الحيواني الرخيص ، كما أن لتجار الأزياء دوراً خطيراً في هذا الإسفاف .

نتائج هذا الانحراف :

وكان من نتائج هذا الانحراف أن كثرت الفسق ، وانتشرت الزنا ، وانهدم كيان الأسرة ، وأهملت الواجبات الدينية وتركزت العناية بالأطفال ، واشتدت أزمة الزواج ، وأصبح الحرام أيسر حصولاً من الحلال . وبالحملة فقد أدى هذا التهلكة إلى انحلال الأخلاق وتدمير الآداب التي اصطلاح الناس عليها في جميع المذاهب والأديان .

وقد بلغ هذا الانحراف حداً لم يكن يحظر على بال مسلم ، وتفنن دعاة التحلل والتفسخ ، واتخذوا أساليب للتجميل واستعمال الزينة ، ووضعوا لها

منهجاً وأعدوا معاهداً لتدريس هذه الأساليب .

نشرت جريدة الأهرام تحت عنوان « مع المرأة » ما يلي
« أول معهد لتدريس تصفيف شعر السيدات في الإسكندرية »
« خير ألماني يقوم بالتدريس في المعهد بعد شهر » .

لأول مرة تقيم رابطة مصففي شعر السيدات في الإسكندرية معهداً
لتصفيف شعر السيدات . أقيم المعهد من تبرعات أعضاء الرابطة ، تبرع أحدهم
« بششوار » وتبرع آخر ببعض المكاوي ودبابيس الشعر والفرش .. وهكذا
تكوّن المعهد بعد أن استأجرت له الرابطة شقة صغيرة ليكون نواة معهد
كبير في المستقبل .

وقد أصدرت الرابطة « أمر تكليف » إلى جميع أعضائها « أصحاب المهنة »
بالحضور لإلقاء المحاضرات النظرية ، والقيام بالتجارب والدروس العملية أمام
طلاب المعهد .

افتتح المعهد صباح أمس في مقر الرابطة في كليوباتره ، أحد أعضاء الرابطة
بالقاء محاضرة في كيفية قص الشعر ، وبعض الطرق في فن القص ، ثم قام
بعمل تسريحة جديدة لن تصميمه سماها « الشعلة » لإحدى « المنيكانات » وكان
يشرح التسريحة وهو يقوم بها .

سيدرّس في المعهد فن تصفيف الشعر ، والصباغة ، والألوان ، والقص ،
وتقليم الأظافر ، والمساج ، والتدليك .

« يقول رئيس الرابطة في القاهرة وضيف رابطة الإسكندرية : إنه أنشأ مثل
هذا المعهد في القاهرة منذ ٥ أشهر ، ورغم قصر المدة أحرز المعهد نتيجة مشرفة ،
إذ أن الطلبة والطالبات يستفيدون من تبادل الأفكار بين أعضاء الرابطة ، ومن
عرض التسريحات وشرحها أمامهم ، مما يرفع مستوى المهنة ، كما استفادوا
أيضاً من حضور بعض الخبراء الألمان ومحاضراتهم العلمية والنظرية أمام الطلبة ،
وسوف يحضر خير ألماني إلى معهد الإسكندرية في الشهر القادم ، كما تعقد
الرابطة في الشهر نفسه مسابقة للحصول على جائزة الجمهورية في فن تصفيف
الشعر ، وستكون الدراسة في المعهد أسبوعية بصفة مبدئية » . انتهى ما نشر
بالأهرام .

هذا فضلا عن الأموال الطائلة التي تستهلك في شراء أدوات التجميل ،
فقد بلغ عدد الصالونات في القاهرة وحدها ألف صالون لتصفيف وتجميل الشعر ،
ويوزع في العام ١٠ ملايين قلم روج وعطر وبودرة .

ولم يقتصر هذا الفساد على ناحية دون ناحية ، بل تجاوزها إلى دور العلم
ومعاهد التربية وكليات الجامعة ... وكان المفروض أن تصان هذه الدور
من الهبوط حتى تبقى لها حرمتها وكيانها المقدس ، فقد جاء في صحيفة أخبار
اليوم بتاريخ ١٩٦٢/٩/٢٩ ما يلي :

« فتاة الجامعة لا تفرق بين حرم الجامعة وصالة عرض الأزياء »

في هذه الأيام من كل عام . عندما تعلن الجامعة عن افتتاح أبوابها ... تبدأ
الصحف والمجلات في الكتابة عن الفتاة الجامعية وتثار المناقشات حول زينا
ومكياجها ... فيطالب البعض بتوحيد زينا ، وينادي آخرون بمنعها من وضع
المكياج ، قالت الكاتبة وأنا لا أؤيد هذه الآراء ؛ لإيماني بأن اختيار الفتاة
لأزيائها ينمي من شخصيتها ، ويساعد على تكوين ذوقها ... والفتيات في معظم
جامعات الخارج لا ترتدين زياً موحداً . ولا يحرم من وضع المكياج ، ولكني
مع هذا لا ألوم كثيراً أصحاب هذه الآراء المتطرفة ... فالفتاة الجامعية عندنا
تدفعهم إلى المطالبة بذلك ؛ لأنها لا تعرف كيف تختار الزي والماكياج المناسبين
لها كطالبة ، ولا تبدل أي مجهود في هذا السبيل ... إنها لا تفرق كثيراً بين
حرم الجامعة وصالة عرض الأزياء ، أو الكرنفال ... فهي تذهب إلى الجامعة
في « عز الصباح » بفستان ضيق يكاد ضيقه يمنعها من الحركة ، مع الكعب العالي
الذي ترتديه .. وعندما تغيره تستبدل به فستاناً واسعاً تحته أكثر من « جيبونة »
تشل بدورها حركة صاحبته ، وتجعلها أشبه بالأباجورة المتحركة ، وهي فوق
هذا - إن نسيت كتبها ومجلد محاضراتها - فهي لا تنسى أبداً الحلق ،
والعقد ، والسوار ، والبروش ، الذي تحلى به أذنيها وصدرها وذراعيها وشعرها
في غير تناسق أو ذوق ...

ثم مضت الكاتبة تقول : وهذا كله يرجع في رأيي إلى أن الفتاة الجامعية
عندنا لا تأخذ الدراسة الجامعية مأخذ الجد .. فهي تضع فوقها زينتها وأناقيتها

والمفروض أن يكون العكس هو الصحيح ، في وقت نالت فيه ثقافة المرأة أعلى تقدير ! ليس معنى هذا أنني أطالب الفتاة الجامعية بإهمال ملابسها وزينتها ...
إنني أطالب بالاهتمام أولاً بدروسها ، ثم بتخفيف مأكياج وجهها ، إن لم يكن مراعاة لحرم الجامعة ، فعلى الأقل مراعاة لبشرتها التي يفسدها كثرة الماكياج ، في سن تكون نضارة الوجه فيها أجمل بكثير من الماكياج المصطنع ... ثم بعد ذلك أطلبها بالحد من استعمال الحلي ، وبارتداء الملابس البسيطة التي تناسب الفتاة الجامعية كالفستان « الشيزيه » و « التاير » ذي الخطوط البسيطة ، والفستان الذي تسدل جوبته إلى أسفل ، في وسع خفيف لا يعرقل حركتها ..
والجوب والبلوزة ، أو الجوب والبلوفر ، أو الجوب والجاكت — وأن ترعى في اختيارها لهذه الأزياء الألوان الهادئة التي لا تثير « القيل والقال » بين زملائها الطلبة ...

« إنني أطلب الفتاة الجامعية باتباع هذا... وأطلب أولياء أمورها بضرورة الإشراف التام على ثياب بناتهم ، فالفتاة في العهد الجديد لم يعد هدفها الأول والأخير في الحياة جلب الأنظار إليها « بالدندشة والشخلعة » . « إنها اليوم يجب أن تُصقل بالثقافة والعلم والذوق السليم » . فلم يعد أقصى ما تصبو إليه هو مكتب سكرتيرة تجلس عليه لترد على تليفونات المدير ، وإنما المجال قد فتح أمامها وجلست إلى مكتب الوزارة ... »

هذا ما قالته إحدى الكاتبات في الأخبار ، وهي تعتب على بنات جنسها :
وتعني عليهم هذا التصرف المعيب .

وهذه الحالة قد أثارت اهتمام زائرات القاهرة من الأجنيات : إذ لم تكن المرأة الغربية تفكر في مدى الانحدار الذي تردت فيه المرأة الشرقية ...

ففي « أهرام » ٢٧ مارس ١٩٦٢ جاء فيه في باب « مع المرأة » هذا العنوان :
« المرأة الغربية غير راضية عن تقليد المرأة الشرقية لها »

وجاء تحت هذا العنوان : « اهتمام المرأة العربية بالمواد الغربية . وحرصها على تقليد المرأة الغربية في تصرفاتها ، وفي طباعها ، لا تستسيغه السائحات الغربيات اللائي يحضرن لزيارة القاهرة ، ولا يرفع من سمعتها في الخارج كما

تظن ، أفصحت عن ذلك الرأي صحفية انجليزية زارت القاهرة أخيراً ، وكتبت مقالا في مجلتها تقول فيه :

« لقد صدمت جدا بمجرد نزولي أرض المطار ، فقد كنت أتصور أنني سأقابل المرأة الشرقية بمعنى الكلمة ، ولا أقصد بهذا المرأة التي ترتدي الحجاب والخبرة ، وإنما المرأة الشرقية المتحضرة التي ترتدي الأزياء العملية التي تتسم بالطابع الشرقي ، وتتصرف بطريقة شرقية ، ولكنني لم أجد شيئاً من هذا ، فالمرأة هناك ، هي نفسها المرأة التي تجدها عندما تنزل إلى أي مطار أوروبي ، فالأزياء هي نفسها بالحرف الواحد ، وتسريحات الشعر هي نفسها ، والماكياج هو نفسه ، حتى طريقة الكلام والمشية ، وفي بعض الأحيان اللغة : إما الفرنسية او الإنجليزية !!!

« وقد صدمني من المرأة الشرقية أنها تصورت أن التمدن والتحضر هو تقليد المرأة الغربية ، ونسيت أنها تستطيع أن تتطور وأن تتقدم كما شاءت ، مع الاحتفاظ بطابعها الشرقي الجميل » .

وفي « جمهورية » السبت ٩ يونيو ١٩٦٢ نشر تحت هذا العنوان : « كاتبة أمريكية تقول : امنعوا الاختلاط ، وقيدوا حرية المرأة » .

نقلت الصحيفة : تحت هذا العنوان كلاماً ثميناً صريحاً ، وقد بدأت فقدمت الكاتبة الأمريكية للقراء . فقالت :

« غادرت القاهرة الصحفية الأمريكية « هيلسيان ستانسبري » بعد أن أمضت عدة أسابيع ها هنا ، زارت خلالها المدارس ، والجامعات ، ومعسكرات الشباب والمؤسسات الاجتماعية ، ومراكز الأحداث ، والمرأة ، والأطفال وبعض الأسر في مختلف الأحياء . وذلك في رحلة دراسية لبحث مشاكل الشباب والأسرة في المجتمع العربي . « هيلسيان » صحفية متجولة ، ترسل أكثر من ٢٥٠ صحيفة أمريكية ، ولها مقال يومي ، يقرأه الملايين ، ويتناول مشاكل الشباب تحت سن العشرين : وعملت في الإذاعة والتليفزيون وفي الصحافة أكثر من عشرين عاماً ، وزارت جميع بلاد العالم ، وهي في الخامسة والخمسين من عمرها » .

تقول الصحفية الأمريكية بعد أن أمضت شهرا في الجمهورية العربية بعد أن قدمت الجريدة هذا التقديم :

« إن المجتمع العربي مجتمع كامل وسليم ، ومن الخلق بهذا المجتمع أن يتمسك بتقاليده التي تقيد الفتاة والشاب في حدود المعقول . وهذا المجتمع يختلف عن المجتمع الأوروبي والأمريكي ، فعندكم تقاليد موروثة تحمّ تقييد المرأة ، وتحّم احترام الأب والأم ؛ وتحّم أكثر من ذلك ، عدم الإباحية الغربية التي تهدد اليوم المجتمع والأسرة في أوروبا وأمريكا .

ولذلك فإن القيود التي يفرضها المجتمع العربي على الفتاة الصغيرة - وأقصد ما تحت سن العشرين - هذه القيود صالحة ونافعة ، لهذا أنصح بأن تتمسكوا بتقاليدكم وأخلاقكم ، وامنعوا الاختلاط وقيدوا حرية الفتاة ؛ بل ارجعوا إلى عصر الحجاب ، فهذا خير لكم من إباحة وانطلاق ومجون أوروبا وأمريكا .

امنعوا الاختلاط قبل سن العشرين ، فقد عانينا منه في أمريكا الكثير ، لقد أصبح المجتمع الأمريكي مجتمعا معقداً ، مليئا بكل صور الإباحية والخلاعة ، وإن ضحايا الاختلاط والحرية قبل سن العشرين ، يملأون السجون والأرصفة والبارات والبيوت السرية .

إن الحرية التي أعطيناها لفتياتنا وأبنائنا الصغار قد جعلت منهم عصابات أحداث وعصابات « جيمس دين » وعصابات للمخدرات ، والرقيق .

إن الاختلاط والإباحية والحرية في المجتمع الأوروبي والأمريكي هدّد الأمر، وزلزل القيم والأخلاق ؛ فالفتاة الصغيرة تحت سن العشرين في المجتمع الحديث تخالط الشبان ، وترقص « تشاتشا » وتشرب الخمر والسجائر ؛ وتعاطى المخدرات باسم المدنية والحرية والإباحية .

والعجيب في أوروبا وأمريكا أن الفتاة الصغيرة تحت سن العشرين تلعب . تلهو وتعاشر من تشاء تحت سمع عائلتها وبصرها ، بل وتحدى والديها ومدرسيها والمشرفين عليها ، تتحداهم باسم الحرية والاختلاط ، تتحداهم باسم الإباحية والانطلاق ، تتزوج في دقائق . وتطلق بعد ساعات !! ولا

يكلفها هذا أكثر من إمضاء وعشرين قرشا وعريس ليلة ؛ أو لبضع ليال ،
و بعدها الطلاق . وربما الزواج فالطلاق مرة أخرى . »

علاج هذا الوضع الشاذ :

ولا مناص من وضع خطة حازمة للخلاص من هذه الموبقات ، وذلك
باتخاذ ما يأتي :

١ - نشر الوعي الديني وتبصير الناس بخطورة الاندفاع في هذا التيار
الشديد .

٢ - المطالبة بسن قانون يحمي الأخلاق والآداب ، ومعاقبة من يخرج عليه
بشدة وحزم .

٣ - منع الصحف وجميع أدوات الإعلام من نشر الصور العارية ، ووضع
رقابة على مصممي الأزياء .

٤ - منع مسابقات الجمال والرقص الفاجر ، وتحجير كل ما يتصل
بهذا الأمر .

٥ - اختيار ملابس مناسبة أشبه بملابس الراهبات ، وتكليف كل من
يشغل بعمل رسمي بارتدائها .

٦ - يبدأ كل فرد بنفسه ، ثم يدعو غيره .

٧ - الإشادة بالفضيلة والحشمة والصيانة والتستر .

٨ - العمل على شغل أوقات الفراغ حتى لا يبقى متسع من الوقت لمثل
هذا العبث .

٨ - اعتبار الزمن جزءا من العلاج : إذ أنها تحتاج إلى وقت طويل .

دفع شبهة :

ويحلو لبعض الناس أن يسايروا التيار ويمشوا مع الركب ، زاعمين أن
ذلك تطور حتمي اقتضته ظروف المدينة الحديثة .

ونحن لا نمنع أن يسير التطور في طريقه ، وأن يصل إلى مداه : ولكننا
نخشى أن يفسر التطور على حساب الدين والأخلاق والآداب ، فإن الدين وما

يتبعه من تعاليم خلقية وأدبية ؛ إنما هو من وحي الله ، شرعه لكل عصر ولكل زمان ومكان ... فإذا كان التطور جائزاً في أمور الدنيا ، وشئون الحياة ، فليس ذلك مما يجوز في دين الله .

إن الدين نفسه هو الذي فتح للعقل الإنساني آفاق الكون ، لينظر فيه ، وينتفع بما فيه من قوى وبركات . ويطور حياته لتصل إلى أقصى ما قدر له من تقدم ورقي ... فثمة فرق كبير بين ما يقبل التطور وبين ما لا يقبله ... والدين ليس لعبة تخضع للأهواء ، وتوجهها الشهوات والرغبات ^(١) .

تزين الرجل لزوجته :

من المستحب أن يتزين الرجل لزوجته ؛ قال ابن عباس رضي الله عنهما :
إنني لأتزين لامرأتي كما تتزين لي ، وما أحب أن أستنظف ^(٢) كل حقي الذي لي عليها ، فتستوجب حقها الذي لها عليّ ؛ لأن الله تعالى قال :
« وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ » .

قال القرطبي في قول ابن عباس هذا : قال العلماء :

« أما زينة الرجال فعلى تفاوت أحوالهم ، فإنهم يعملون ذلك على الليق ^(٣) والوفاق . فربما كانت زينة تليق في وقت ولا تليق في وقت ، وزينة تليق بالشباب ، وزينة تليق بالشيخوخة ولا تليق بالشباب » .

قال : « وكذلك في شأن الكسوة ، ففي هذا كله ابتغاء الحقوق ، وإنما يعمل اللائق والوفاق ؛ ليكون عند امرأته في زينة تسرها ، ويعفها عن غيره من الرجال » .

(١) أطلنا القول في هذا الموضوع : لأهميته ، ولأنه إحدى المشكلات الاجتماعية التي تحتاج إلى المزيد من العناية .

(٢) أستنظف : آخذ الحق كله .

(٣) الليق : اللياقة والخلق .

قال : « وأما الطيب ، والسواك ، والحلال ، والرمي بالدّرن ^(١) ، وفضول الشعر ، والتطهر ، وقلم الأظافر ، فهو بيّن موافق للجميع .
والخضاب للشيخ ، والخاتم للجميع من الشباب والشيخ زينة ، وهو حلّ الرجال .

ثم عليه أن يتوخى أوقات حاجتها إلى الرجال فيعفها ، ويغنيها عن التطلع إلى غيره ... وإن رأى الرجل من نفسه عجزاً عن إقامة حقها في مضجعها ، أخذ من الأدوية التي تزيد في باهه ، وتقوي شهوته حتى يعفها ^(٢) .



(١) الدرن : الوسخ .

(٢) درج بعض الناس على تعاطي المخدرات كالخيش والأفيون وسواها واستناموا لما استنامة لا إفاقة منها وهم في الحقيقة جانون على أنفسهم وعائلاتهم جناية ليست ورامها جناية .
ومن المؤسف أنهم يترخصون في هذا إشباعاً لشهواتهم وخضوعاً لاهوائهم وقد ذهب العلماء إلى أن الخيش محرم وأن متعاطيه يستحق حد شارب الخمر وأن مستحله كافر مرتد عن الإسلام ، وإن زوجته تبين منه ، هذا فضلاً عن إضعافه البدن فيفقد نشاطه وقوته .

حديث أم زرع*

عن عائشة قالت : « جلس إحدى عشرة امرأة فتعاهدن^(١) ، وتعاهدن أن لا يكتمن من أخبار أزواجهن شيئاً :
قالت الأولى : زوجي لحمٌ جميلٌ غثٌ^(٢) على رأس جبلٍ^(٣) لا سهلٍ^(٤) فيرتقى^(٥) ولا سمينٍ فينتقل^(٦) .
وقالت الثانية : زوجي لا أبث^(٧) خبره . إني أخاف أن لا أذره^(٨)

(*) ذكر النسائي أن سبب هذا الحديث أن قالت عائشة: « فخرت بـمال أبي في الجاهلية ، وكان ألف أوقية . فقال النبي على الله عليه وسلم « اسكتي يا عائشة ، إني كنت لك كأبي زرع لأم زرع » .. وقيل سبب الحديث أن عائشة وفاطمة جرى بينهما كلام فدخل رسول الله صلى الله عليه وسلم . فقال : ما أنت بمتهية يا حميراء عن ابني . إن مثلي ومثلك كأبي زرع مع أم زرع . فقالت : يا رسول الله حدثنا عنهما . فقال : كانت قرية فيها إحدى عشرة امرأة ، وكان الرجال غلوفاً ، فقلن : تعالين نتذاكر أزواجنا بما فيهم ولا نكذب .. وقيل إن هذه القرية كانت باليمن ... وقيل إنهن كن بمكة ... وقيل : إنهن كن في الجاهلية .

(١) أي الزمن أنفسهن عهداً وتعاهدن على الصدق .

(٢) هزيل يستكره .

(٣) أي كثير الضجر شديد الغلظة يصعب الرقي إليه كالجبل .

(٤) أي لا هو سهل ولا سمين ، شبهت شيئين بشيئين : شبهت زوجها باللحم النث : وشبهت سوء خلقه بالجبل الوعر ثم فسرت ما أجملت : لا الجبل سهل فلا يشق ارتقاؤه لأخذ اللحم ولو كان هزيلاً ، لأن الشيء المزهود فيه قد يؤخذ إذا وجد بغير نصب ، ولا اللحم سمين فيتحمل المشقة في صعود الجبل لأجل تحصيله .

(٥) وصف للجبل أي لا سهل فيرتقى إليه .

(٦) وصف اللحم : أي أنه لئالاه لا يرغب أحد فيه فيستقل إليه أي أن زوجها شديد البخل سيء الخلق ميثوس منه .

(٧) أي لا أظهر حديثه الذي لا خير فيه .

(٨) أي أخاف أن لا أترك من خبره شيئاً ، فلطوله وكثرته أكتفى بالإشارة إلى معايبه خشية أن يطول الخطب من طولها .

إن أذكرُهُ أذكر عَجْرَهُ^(١) وبُجْرَهُ^(٢) .
 قالت الثالثة : زَوْجِي العَشْتَقُ^(٣) : إن أنطلق أطلق^(٤) ، وإن
 أسكت أعلّق .
 قالت الرابعة : زَوْجِي كَلْبِلٌ تِهَامَةٌ^(٥) ، لا حرَّ ولا قُرَّ ، ولا
 مَخَافَةٌ ولا سَامَةٌ .
 قالت الخامسة : زَوْجِي إنْ دَخَلَ فِهْدٌ^(٦) ، وإنْ خَرَجَ أُسْدٌ^(٧)
 ولا يَسْأَلُ عَمَّا عَهِدَ^(٨) .
 قالت السادسة : زَوْجِي إنْ أَكَلَ لَفٌ^(٩) ، وإن شَرِبَ اشْتَفَ^(١٠) ،
 وإن اضْطَجَعَ التَّفُّ^(١١) ولا يُولِجُ الكَفَّ لِيَعْلَمَ البَثُّ^(١٢) .

-
- (١) العجر : تمعد العروق والعصب في الجسد ...
 (٢) والبجر مثلها إلا أنها تكون مختصة بالتي تكون في البطن . قال الخطابي : أرادت ميوبه الظاهرة
 وأسراره الكامنة ، ولعله كان مستور الظاهر رديء الباطن ، وهي عنت أن زوجها كثير المعاييب
 متمعد النفس عن المكارم ...
 (٣) المموم الطول - أرادت أن له منظرًا بلا غبر . وقيل هو السيء الخلق .
 (٤) أي إن ذكرت عيوبه وبلغه ذلك طلقني ، وإن أسكت عنها فأنا عنده معلقة لأذات زوج ولا
 معلقة مع أنها متعلقة به وتحبه مع سوء خلقه .
 (٥) تامة بلاد حارة في معظم الزمان وليس فيها رياح باردة فيطيب الليل لأهلها بالنسبة لما كانوا
 فيه من أذى حرارتها... فوصفت زوجها بجميل المشرة واعتدال الحال، وسلامة الباطن، فكأنها
 قالت لا أذى عنده ولا مكروه... وأنا آمنة منه فلا أخاف من شره... فليس سيء الخلق
 فأسأم من عشرته . فأنا لذيفة العيش عنده كلذة أهل تامة بليهم المعتدل .
 (٦) شبهته بالفهد لأنه يوصف بالحياة وقلة الشر وكثرة النوم والوثوب، فهي وصفته بالقلعة
 عند دخول البيت على وجه الملح له .
 (٧) أسد أي يصير بين الناس مثل الأسد فهي تريد أنه في البيت كالفهد في كثرة النوم والوثوب
 وفي خارجه كالأسد على الأعداء .
 (٨) بمعنى أنه شديد الكرم كثير التفاضي لا يتفقد ما ذهب من ماله فهو كثير التسامح .
 (٩) المراد باللف الإكثار منه . فعنده نهم وشرد .
 (١٠) الاشتفاف في الشرب عدم الإبقاء على شيء من المنشروب .
 (١١) أي بكسائه وحده ، وانقبض عن أهله إغراضاً فهي حزينه بذلك .
 (١٢) البث هو الحزن أي لا يمد يده ليعلم ما هي عليه من حزن فيزيله، ويحتمل أن تكون أرادت
 أنه ينام نوم العاجز الفشل : أرادت أنه لا يسأل عن الأمر الذي هم به ، وهو المباشرة بالجنسية.

قَالَتِ السَّابِعةُ: زَوْجِي غَيَاباً. أَوْ عَيَاباً، طَبَاقاً^(١)، كُلُّ دَاءٍ
 لَهُ دَاءٌ^(٢) شَجَّكَ^(٣) أَوْ قَلَّكَ^(٤) أَوْ جَمَعَ كَلًّا لَكَ^(٥).
 قَالَتِ الثَّامِنَةُ: زَوْجِي الْمَسُّ مَسٌّ^(٦) أَرْنَبٌ، وَالرَّيْحُ رِيحُ زَرْنَبٍ^(٧).
 قَالَتِ التَّاسِعَةُ: زَوْجِي رَفِيعُ الْعِمَادِ^(٨) طَوِيلُ النَّجَادِ^(٩)،
 عَظِيمُ الرَّمَادِ^(١٠) قَرِيبُ الْبَيْتِ مِنَ النَّادِ^(١١).
 قَالَتِ الْعَاشِرَةُ: زَوْجِي مَالِكٌ وَمَا مَالِكٌ؟ مَالِكٌ خَيْرٌ مِنْ
 ذَلِكَ، لَهُ إِبِلٌ كَثِيرَاتُ الْمَبَارِكِ^(١٢) قَلِيلَاتُ الْمَسَارِحِ^(١٣) وَإِذَا سَمِعْتَ
 صَوْتَ الْمَزْهَرِ^(١٤) أَيْقَنْ أَنَّهُنَّ هَوَالِكٌ^(١٥).
 قَالَتِ الْحَادِيَةَ عَشْرَةَ: زَوْجِي أَبُو زَرَعٍ، فَمَا أَبُو زَرَعٍ؟^(١٦)

-
- (١) شك من راوي الحديث والعياب الذي لا يضرب ، ولا يلحق من الإبل ، وبالمعجمة ليس بشيء ، والطباقاء الأحق .. أو هو التثقيب الصدر : فهي تصفه بأنه عاجز عن النشاء ثقيل الصدر
 (٢) أي كل داء تفرق في الناس فهو فيه .
 (٣) شجك : أي جرحك في رأسك وجراحات الرأس تسمى شجاجة .
 (٤) فلك : أي جرح جسدك .
 (٥) أي أنه ضروب للنساء ، فإذا ضرب إما أن يكسر عظماً ، أو يشج رأساً أو يجمعهما .
 (٦) أي ناعم الجلد مثل الأرنب .
 (٧) الزرنب نبت طيب الريح .
 (٨) وصفته بعلو بيته وطوله ، فإن بيوت الأشراف كذلك يعلونها ويضربونها في المواضع المرتفعة
 (٩) النجاد : حمالة السيف ، وهي تريد أنه أيضاً شجاع .
 (١٠) كناية عن الكرم .
 (١١) أي وضع بينه وسط الناس ليسهل لقاؤه ، وهو لا يحتجب عن الناس .
 (١٢) جمع مبرك وهو موضع نزول الإبل .
 (١٣) الموضع الذي تطلق لترعى فيه أي لا تخرج إلى المرعى إلا قليلاً استعداداً لندهن للضيوف .
 (١٤) آلة من آلات الطرب والفناء وهو العود .
 (١٥) فإذا رأت الإبل ذلك وسمعت ضرب العود أيقنت أنها هوالك ، وأنها ستذبح للضيوف : وقولها مالك وما مالك استفهامية تقال للتعظيم والتعجب .
 (١٦) أي أن شأنه عظيم .

أناس^(١) من حُلِيِّ أذُنِي^(٢) ، وملأ من شَحْمِ عَصْدِي^(٣) وبَجَحَتِي
فَبَجَحَتِ^(٤) إلی نَفْسِي ، وَجَدَتِي في أهل غَنِيمَةٍ بِشَقِ^(٥) فَجَعَلَتِي
في أهل صَهِيلٍ^(٦) وأَطِيطٍ^(٧) ودَائِسٍ^(٨) وَمُنَقٍّ^(٩) فَعِنْدَهُ أَقُولُ
فَلَا أَقْبَحَ^(١٠) ، وأَرْقُدُ فَأَتَصَبَّحُ^(١١) . وَأَشْرَبُ فَأَتَفْتَحُ^(١٢) . أم أبي
زَرْعٍ . فَمَا أم أبي زَرْعٍ ؟ عَكُومَهَا^(١٣) رَدَّاحُ^(١٤) ، وَيَبْنِيهَا فَسَاحُ^(١٥) .
ابنُ أبي زَرْعٍ . فَمَا ابنُ أبي زَرْعٍ ؟ مَضْجَعُهُ كَمَسَلُ^(١٦) شَطْبَةٍ ،

- (١) أناس : أي حرك وأثقل .
- (٢) المراد أنه ملأ أذنيه من أقراط من ذهب ولؤلؤ .
- (٣) لم ترد العصد وحده ، وإنما أرادت الجسم كله ، وعصت العصد لأنه أقرب ما يلي بصر الإنسان من جسده أي كثرت نممه عليها حتى سمن جسمها .
- (٤) المراد أنه فرحها ففرحت ، وقيل عظمي ففعلت إلى نفسي .
- (٥) بشق : أي بشظف وجهه ومنه قول الله تعالى (لم تكونوا باليه إلا بشق الأنفس) أي بعد جهد ومشقة .
- (٦) صهيل : أي خيل .
- (٧) أطيط : أي إبل ، وأصل الأطيط صوت أعواد المحامل ، ويطلق الأطيط على كل شيء نشأ عن ضغط .
- (٨) المراد أن عندهم طعاماً متقياً من الزرع الذي يداس في يديه ليتميز الحب من السنبيل .
- (٩) المتق : الآلة التي تميز الحب وتنقيه مثل المنخل والغربال .
- (١٠) أي لكثرة إكراهه لها وتدلها عليه لا يرد لها قولاً ، ولا يقبح عليها ما تأتي به .
- (١١) أي أنام الصبحة وهي نوم أول النهار ، فلا أوقظ ، إشارة إلى أن لها من يكفيها مؤنة يبيتها ومهنة أهلها .
- (١٢) هو الشرب على مهل حتى تمتلئ وترتوي وهي تريد أنواع الأضربة من لبن وغير ذلك .
- (١٣) هي نمط تجمل المرأة فيها ذخيرتها ومتاعها - حقيية - .
- (١٤) يقال للكثبية الكبيرة رداح إذا كانت بطيئة السير ، ويقال للمرأة إذا كانت عظيمة الكفل ثقيلة الورك رداح . أي أنها ثقيلة من ملئها .
- (١٥) فساح : واسع .
- والملعى أنها وصفت أم زوجها بأنها كثيرة الآلات والأثاث والقماش واسعة المال كبيرة البيت ، والمرأة التي تكون على هذا الحال يكون ابنها صغيراً لم يطن في السن غالباً فزوجها صغير .
- (١٦) أرادت بمسل الشطبة سيفاً سل من غمده ، فضججه الذي ينم فيه في الصفر كقدر سل شطبة واحدة : وهي الودود المحدود كالملسة .

وَيُسَبِّعُهُ ذِرَاعُ الْجُفْرَةِ ^(١) . بِنْتُ أَبِي زَرْعٍ فَمَا بِنْتُ أَبِي زَرْعٍ ؟
 طَوْعُ أَبِيهَا وَطَوْعُ أُمِّهَا ^(٢) ، وَمَلَأُ كِسَائِيهَا ^(٣) وَغَيْظُ جَارَتِيهَا ^(٤)
 جَارِيَةُ أَبِي زَرْعٍ . فَمَا جَارِيَةُ أَبِي زَرْعٍ ؟ لَا تَبْتُ ^(٥) . جَدِيشَا
 تَبْشِيئًا ^(٦) ، وَلَا تُنْقَشُ ^(٧) مِيرَاتِنَا تَنْقِيشًا ^(٨) وَلَا تَمْلَأُ بَيْتِنَا تَنْقِيشًا ^(٩) .
 قَالَتْ خَرَجَ أَبُو زَرْعٍ ، وَالْأَوْطَابُ ^(١٠) تَمَخَّضُ ^(١١) فَلَقِيَنِي ^(١٢) امْرَأَةٌ
 مَعَهَا وَلَدَانِ لَهَا كَالْفَهْدَيْنِ ، يَلْقِيَانِ مِنِّي نَحْتًا خَصَرِيهَا بِرُمَاتَيْنِ ^(١٣)
 فَطَلَقْنِي وَنَكَحَهَا فَتَنَكَّحْتُ بَعْدَهُ رَجُلًا سَرِيًّا ^(١٤) رَكِيبَ شَرِيًّا ^(١٥)

-
- (١) الجفرة : هي الأنثى من ولد الممزر إذا كان سن أربعة أشهر ، وفصل عن أمه وأخذ في الرعي فهي وصفت ابن زوجها بأنه خفيف الوطأة عليها ، فإذا دخل بيتها وقت القيلولة مثلاً لم يضطجع إلا قدر ما يسيل السيف من غنمه ، وأنه لا يحتاج طعاماً من عندها ، فلو طعمه لا اكتفى باليسير الذي يسد الرمق من المأكول والمشروب فهو ظريف لطيف .
- (٢) أي أنها باردة بهما .
- (٣) كناية عن كمال شخصتها ونعمة جسمها .
- (٤) أي أنها تغيظ جارتها لما ترى من نعم وخير ، والمراد بجارتها ضررتها أو المراد في الحقيقة شأن أغلب الجارات .
- (٥) لا تبث أي لا تظهر .
- (٦) أي لا تنقش سرّاً .
- (٧) أي لا تسرع فيه بالخيانة ولا تذهب بالسرقة . أو تحسن صنع الطعام .
- (٨) الميرة : هي الزاد وأصله ما يحصله البدوي من الحضر ويحمله إلى منزله .
- (٩) أي مصلحة البيت مهمة بتنظيمه وتنظيفه .
- (١٠) جمع وطب وهو وعاء اللبن .
- (١١) إخراج الزبد من اللبن والمراد أنه خرج من عندها مبكراً .
- (١٢) سبب رؤية أبي زرع للمرأة وهي على هذه الحالة أنها تعبت من مخاض اللبن فاستلقت تسريح فراها على هذه الحالة ، وسبب رغبته في إنكاحها أنهم كانوا يحبون نكاح المرأة المنجبة .
- (١٣) المراد بالرمانة ثديها ، وهذا دليل على أن المرأة كانت صغيرة السن وأن ولدها كانا يلعبان وهما في حضنها أو جنبها .
- (١٤) أي من امرأة الناس أي شريفاً .
- (١٥) فرساً عظيماً خيراً ، والثرى هو الذي يمضي في السير بلا فتور .

وَأَخَذَ خَطِيئًا ^(١) وَأَرَاخَ ^(٢) عَلَيَّ نَعِيمًا ثَرِيًّا ^(٣) ، وَأَعْطَانِي مِنْ كُلِّ رَائِحَةٍ زَوْجًا ^(٤) ، وَقَالَ كُلِي أُمَّ زَرْعٍ وَمِيرِي ^(٥) أَهْلَكَ . قَالَتْ فَلَوْ جَمَعْتُ كُلَّ شَيْءٍ أَعْطَانِيهِ مَا بَلَغَ أَصْغَرَ آتِيَةٍ ^(٦) أَبِي زَرْعٍ . قَالَتْ عَائِشَةُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « كُنْتُ لَكَ كَأَبِي زَرْعٍ لَأُمَّ زَرْعٍ » ^(٧) .

رواه الشيخان والنسائي .



-
- (١) هو الرمح .
(٢) أي أتى بها إلى المراح وهو موضع مبيت الحاشية ، وقيل معناه غزا فغنى فأتى بالنعيم الكثيرة .
(٣) أي كثيرة .
(٤) المعنى أعطاني من كل شيء يذبح زوجاً أي اثنين من كل شيء من الحيوان الذي يرمى . وأرادت كذلك كثرة ما أعطاه .
(٥) ميري أهلك . أي صليهم واسمي إليهم بالميرة وهي الطعام .
(٦) أي التي كان يطبخ فيها عند أبي زرع على الدوام والاستمرار من غير نفس ولا قطع .
(٧) في رواية بزيادة في آخره : إلا أنه طلقها وإني ألا أطلقك . وزاد النسائي في رواية : عائشة يا رسول الله : بل أنت خير من أبي زرع .

الخطبة قبل الزواج

يستحب أن يقدم العاقد أو غيره بين يدي العقد خطبة . وأقلها : الحمد لله ،
والصلاة والسلام على رسول الله .

١ - عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال :
« كل خطبة ليس فيها تشهد فهي كاليد الجلعاء »^(١) . رواه أبو داود ،
والترمذي وقال : حديث حسن غريب .

٢ - وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال :
« كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله ؛ فهو أقطع » . رواه أبو داود وابن
ماجسه .

أي أن كل أمر معتنى به ، ومحتاج إلى أن يلقي صاحبه باله له من الاهتمام
به لا يبدأ بحمد الله فهو مقطوع من البركة . وليس المراد خصوص الحمد ،
بل المقصود ذكر الله عز وجل ؛ ليتفق مع الروايات الأخرى .
والأفضل أن يخطب خطبة الحاجة .

فعن عبد الله بن مسعود قال : « أوتي رسول الله صلى الله عليه وسلم
جوامع الخير وخواتيمه ، أو قال فواتح الخير ، فعلمنا خطبة الصلاة ، وخطبة
الحاجة ، خطبة الصلاة : التحيات لله والصلوات والطيبات . السلام عليك أيها
النبي ورحمة الله وبركاته . السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين . أشهد أن لا إله
إلا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله .

وخطبة الحاجة : إن الحمد لله ، نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ به من
شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا . من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل الله
فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له . وأشهد أن محمدا عبده
ورسوله ... ثم تصل خطبتك بثلاث آيات من كتاب الله :

(١) اليد التي أصابها الجذام .

- ١ - « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تُمَوِّنْ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ »^(١) .
- ٢ - « يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً . وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا »^(٢) .
- ٣ - « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ، وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا »^(٣) .

رواه أصحاب السنن وهذا لفظ ابن ماجه .

ولو لم يأت بالخطبة صح النكاح .

فعن رجل بن بني سليم قال : خطبت إلى النبي صلى الله عليه وسلم المرأة التي عرضت نفسها عليه ليتزوجها صلى الله عليه وسلم . فقال له : « زوجتكها بما معك من القرآن » ولم يخطب

حكمة ذلك :

قال في حجة الله البالغة : « كان أهل الجاهلية يخطبون قبل العقد بما يروونه من ذكر مفاخر قومهم ونحو ذلك . يتوسلون بذلك إلى ذكر المقصود والتنويه به ، وكان جريان الرسم بذلك مصلحة ؛ فإن الخطبة مبناه على التشهير . وجعل الشيء بمسمع ومرأى من الجمهور .

والتشهير بما يراد وجوده في النكاح لتمييز من السفاح .. وأيضاً فالخطبة لاتستعمل إلا في الأمور المهمة . والاهتمام بالنكاح وجعله أمراً عظيماً بينهم من أعظم المقاصد ؛ فأبقى النبي صلى الله عليه وسلم أصلها ، وغير وصفها . وذلك أنه ضم مع هذه المصالح مصلحة أخرى وهي : أنه ينبغي أن يضم في كل ارتفاق ذكر مناسب له ، وينوه في كل عمل بشعائر الله ، ليكون الدين الحق

(١) سورة آل عمران . آية ١٠٢ .

(٢) سورة النساء آية : ١ .

(٣) سورة الأحزاب آية : ٧١ .

ناشراً أعلامه وراياته، ظاهراً شعاره وأماراته ؛ فَسَنَ فيها أنواعاً من الذكر كالحمد والإستعانة والاستغفار والتعوذ والتوكل والشهد وآيات من القرآن . وأشار إلى هذه المصلحة بقوله : « وكل خطبة ليس فيها تشهد فهي كاليد الجذماء » .

وقوله « كل كلام لا يبدأ فيه بحمد الله فهو أجذم » .
وقال صلى الله عليه وسلم : « فصل ما بين الحلال والحرام الصوت والدف في النكاح »

الدعاء بعد العقد

يستحب الدعاء لكل واحد من الزوجين بالمأثور :

- ١ - فعن أبي هريرة : « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا رفعاً الإنسان أي إذا تزوج . قال : بارك الله لك وبارك عليك وجمع بينكما في خير » .
- ٢ - وعن عائشة قالت : « تزوجني النبي صلى الله عليه وسلم ، فأثني أمي فأدخلني الدار ، فإذا نسوة من الأنصار في البيت ، فقلن : على الخير ، والبركة وعلى خير طائر » . رواه البخاري وأبو داود .
- ٣ - وعن الحسن قال : تزوج عقيل بن أبي طالب رضي الله عنه امرأة من بني جشم . فقالوا : بالرفاء والبنين . فقال : قولوا كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « بارك الله فيكم ، وبارك عليكم » رواه النسائي .

إعلان الزواج

يستحسن شرعاً إعلان الزواج ، ليخرج بذلك عن نكاح السر المنهي عنه ، وإظهاراً للفرح بما أحل الله من الطيبات . وإن ذلك عمل حقيق بأن يشتهر ؛ ليعلمه الخاص والعام ، والقريب والبعيد ، وليكون دعابة تشجع الدين يؤثرون العزوبة على الزواج ، فتروج سوق الزواج .

والإعلان يكون بما جرت به العادة ، ودرج عليه عرف كل جماعة ، بشرط ألا يصحبه محظور نهى الشارع عنه كشرب الخمر ، أو اختلاط الرجال بالنساء ، ونحو ذلك .

١ - عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « أعلنوا هذا النكاح واجعلوه في المساجد واضربوا عليه الدفوف » . رواه أحمد ، والترمذي ، وحسنه .

وليس من شك في أن جعله في المساجد أبلغ في إعلانه والإذاعة به ؛ إذ أن المساجد هي المجمع العامة للناس ، ولا سيما في العصور الأولى التي كانت المساجد فيها بمثابة المنتديات العامة .

٢ - وروى الترمذي ، وحسنه ، والحاكم وصححه عن يحيى بن سليم قال : قلت لمحمد بن حاطب : تزوجت امرأتين ما كان في واحدة منهما صوت - يعني دفاً - فقال محمد رضي الله عنه :

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « فصل ما بين الحلال والحرام الصوت بالدف » .

الغناء عند الزواج

وما أباحه الإسلام وحبب فيه ، الغناء عند الزواج ، ترويحاً للنفوس . وتنشيطاً لها باللهو البريء .

ويجب أن يخلو من المجون ، والخلاعة ، والميوعة ، وفحش القول وهجره .
١ - فعن عامر بن سعد رضي الله عنه قال : دخلت على قزظة بن
كعب ، وأبي مسعود الأنصاري في عرس ، وإذا جوار يغنين ، فقلت :
أنتما صاحباً رسول الله ، ومن أهل بدر - يفعل هذا عندكم !! فقالا :

« إن شئت فاسمع معنا ، وإن شئت فاذهب ، قد رخص لنا في اللهو عند
العرس » . رواه النسائي والحاكم وصححه .

٢ - وزفت السيدة عائشة رضي الله عنها الفارعة بنت أسعد ، وسارت
معهما في زفافها إلى بيت زوجها - نبيط بن جابر الأنصاري - فقال النبي
صلى الله عليه وسلم : « يا عائشة ما كان معكم هو ؟ فإن الأنصار يعجبهم اللهو »
رواه البخاري وأحمد وغيرهما .

وفي بعض روايات هذا الحديث أنه قال : « فهل بعثتم معها جارية تضرب
بالدف ، وتغني ؟ » . قالت عائشة : تقول ماذا يا رسول الله ؟ قال : تقول :

أَتَيْنَاكُمْ أَتَيْنَاكُمْ
فَحِينَا نَحْيِيكُمْ
وَلَوْلَا الذَّهَبُ الْأَحْمَرُ مَا حَلَّتْ بِوَادِيكُمْ
وَلَوْلَا الْخَنَظَةُ السَّمَاءُ مَا سَمِنَتْ عَدَاؤِيكُمْ

وعن الربيع بنت معوذ قالت : جاء النبي صلى الله عليه وسلم حين
بُني^(١) بي - فجلس على فراشي ، فجعلت جواريات لنا يضررن بالدف :
ويندبن من قتل من آبائي يوم بدر^(٢) إذ قالت إحداهن :

وفينا نبي يعلم ما في غد
... ..

فقال : « دعي هذا وقولي بالذي كنت تقولين^(٣) » . رواه البخاري
وأبو داود والترمذي .

(١) تزوجت .

(٢) يذكرن صفات الشجاعة والبأس وما تحملوا به من الكرم والمروءة . وكان أبوها معوذ وعمها
عوف ، ومعاذ قتلوا في بدر .

(٣) نهاها عن ذلك لأنه لا يعلم الغيب إلا الله ، وجاء في حديث آخر أنه صلى الله عليه وسلم قال :
« لا يعلم ما في غد إلا الله سبحانه » . رواه الحاكم وقال صحيح على شرط مسلم .

وصايا الزوجة

استحباب وصية الزوجة :

قال أنس : كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا زفوا امرأة على زوجها ، يأمرونها بخدمة الزوج ورعاية حقه .

وصية الأب ابنته عند الزواج :

وأوصى عبد الله بن جعفر بن أبي طالب ابنته فقال :
« إياك والغيرة ، فلأنها مفتاح الطلاق » .
« وإياك وكثرة العُتْبِ ، فإنه يورث البغضاء » .
« وعليك بالكحل فإنه أزين الزينة » .
« وأطيب الطيب ، الماء » .

وصية الزوج لزوجته :

وقال أبو الدرداء لامرأته :
« إذا رأيتني غضبتُ فرضني .
وإذا رأيتك غضبي رضيتك .
وإلا لم نصطحب » .

وقال أحد الأزواج لزوجته :

« خذي العفو مني تستديمي مودتي
ولا تنطقي في سؤرتي حين أغضبُ
ولا تنقريني نكر الدف مرة
فإنك لا تدرين كيف المغيبُ
ولا تكثري الشكوى فتذهب بالقوى
ويأبأك قلبي ، والقلوب تغلبُ »

فإني رأيت الحب في القلب والأذى
إذا اجتمعا لم يلبث الحب يذهب

وصية الأم ابنتها عند الزواج :

خطب عمرو بن حُجْر ملك كندة ، أم إياس بنت عوف بن محَلَم
الشياني ، ولما حان زفافها إليه خلت بها أمها أمانة بنت الحارث ، فأوصتها
وصية ، تبين فيها أسس الحياة الزوجية السعيدة ، وما يجب عليها لزوجها فقالت :
أي بنية : إن الوصية لو تركت لفضل أدب لتركت ذلك لك ، ولكنها
تذكرة للغافل ، ومعونة للعاقل .

ولو أن امرأة استغنت عن الزوج لغنى أبيها ، وشدة حاجتهما إليها -
كنت أغنى الناس عنه ، ولكن النساء للرجال خلقن ، ولهن خلق الرجال .
أي بنية : إنك فارقت الجو الذي منه خرجت ، وخلفت العُش الذي فيه
درجت ، إلى وكر لم تعرفه ، وقرين لم تألفه ، فأصبح بملكه عليك رقيقاً
ومليكاً ، فكوني له أمةً يكن لك عبداً وشيكاً .
واحفظي له خصالاً عشرأ ، يكن لك ذخراً .

(أما الأولى والثانية) فالحشوع له بالقناعة ، وحسن السمع له والطاعة .
(وأما الثالثة والرابعة) فالتفقد لمواضع عينه وأنفه ، فلا تقع عينه منك
على قبيح ، ولا يشم منك إلا أطيّب ريح .
(وأما الخامسة والسادسة) فالتفقد لوقت منامه وطعامه . فإن تواتر الجوع
ملهية ، وتنغيص النوم مغضبة .

(وأما السابعة والثامنة) فالاحتراس بماله والإرعاء ^(١) على حشمه ^(٢)
وعياله ، وملاك ^(٣) الأمر في المال حسن التقدير ، وفي العيال حسن التدبير .
(وأما التاسعة والعاشرة) فلا تعصين له أمراً ، ولا تفشين له سرّاً ، فإنك
إن خالفت أمره أو غرت صدره ، وإن أفضيت سره لم تأمني غدره .
ثم إياك والفرح بين يديه إن كان مهتماً ، والكآبة بين يديه إن كان فرحاً .

(١) الإرعاء : الرعاية .

(٢) حشمه : خدمه .

(٣) ملاك : عماد .

الوليمة

(١) تعريفها :

الوليمة مأخوذة من الولم* ، وهو الجمع ، لأن الزوجين يجتمعان ، وهي الطعام في العرس خاصة .

وفي القاموس : الوليمة طعام العرس ، أو كل طعام صنع لدعوة وغيرها . وأولم : صنعها .

(٢) حكمها :

ذهب الجمهور من العلماء إلى أنها سنة مؤكدة .

١ - لقول الرسول صلى الله عليه وسلم لعبد الرحمن بن عوف : « أولم* . ولو بشاة » .

٢ - وعن أنس قال : « ما أولم رسول الله صلى الله عليه وسلم على شيء من نسائه ، ما أولم على زينب : أولم* بشاة » . رواه البخاري ومسلم .

٣ - وعن بريدة قال : لما خطب علي* فاطمة ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إنه لا بد للعرس من وليمة » . رواه أحمد بسند لا بأس به كما قال الحافظ .

٤ - قال أنس : « ما أولم رسول الله صلى الله عليه وسلم على امرأة من نسائه ، ما أولم على زينب ، وجعل يبعثني فأدعو له الناس ، فأطعمهم خبزاً ، ولحماً ، حتى شبعوا .

٥ - وروى البخاري أنه صلى الله عليه وسلم « أولم على بعض نسائه بمُدَّين من شعير » .

وهذا الاختلاف ليس مرجعه تفضيل بعض نسائه على بعض ، وإنما سببه اختلاف جالتي العسر واليسر .

(٣) وقتها :

وقت الوليمة عند العقد أو عقبه ، أو عند الدخول أو عقبه . وهذا أمر يتوسع فيه حسب العرف والعادة . وعند البخاري أنه صلى الله عليه وسلم دعا القوم بعد الدخول بزینب .

(٤) إجابة الداعي :

إجابة الداعي إلى وليمة العرس واجبة على من دُعي إليها ، لما فيها من إظهار الاهتمام به ، وإدخال السرور عليه ، وتطيب نفسه :

١ - عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إذا دُعي أحدكم إلى وليمة فليأتها » .

٢ - وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « ومن ترك الدعوة فقد عصى الله ورسوله » .

٣ - وعنه أنه صلى الله عليه وسلم قال : « لو دُعيت إلى كراع لأجبت ، ولو أهدى إليّ ذراع لقبلت » .
روى هذه الأحاديث البخاري .

فإذا كانت الدعوة عامة غير معينة لشخص أو جماعة لم تجب الإجابة ، ولم تستحب . مثل أن يقول الداعي : أيها الناس أجيئوا إلى الوليمة دون تعيين ، أو ادع من لقيت .

كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم ، قال أنس : « تزوج النبي صلى الله عليه وسلم فدخل بأهله ، فصنعت أمي أم سليم حَيْساً ^(١) ، فجعلته في تور ^(٢) ، فقالت : يا أخخي اذهب به إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذهبت به ، فقال : ضعه . ثم قال : ادع فلاناً ، وفلاناً ، ومن لقيت ، فدعوت من سمى ومن لقيت » . رواه مسلم .

وقيل : إن إجابة الداعي فرض كفاية .

(١) الحيس : تمر يخلط بسمن وأقط : أي كشك .

(٢) التور : إناء .

وقيل : إنها مستحبة .. والأول أظهر ؛ لأن العصيان لا يطلق إلا على ترك الواجب . هذا بالنسبة لوليمة العرس .

أما الإجابة إلى غير 'وليمة النكاح' ؛ فهي مستحبة غير واجبة عند جمهور العلماء .

وذهب بعض الشافعية إلى وجوب الإجابة مطلقاً ، وزعم ابن حزم أنه قول جمهور الصنابة والتابعين ؛ لأن في الأحاديث ما يشعر بالإجابة إلى كل دعوة سواء أكانت دعوة زواج ، أم غيره .

(٥) شروط وجوب إجابة الدعوة :

قال الحافظ في الفتح : إن شروط وجوبها ما يأتي :

- ١ - أن يكون الداعي مكلفاً حراً رشيداً .
 - ٢ - وألا يخص الأغنياء دون الفقراء .
 - ٣ - وألا يظهر قصد التودد لشخص لرغبة فيه ، أو لرهبة منه .
 - ٤ - وأن يكون الداعي مسلماً على الأصح .
 - ٥ - وأن يختص باليوم الأول على المشهور .
 - ٦ - وألا يسبق ، فمن سبق تعينت الإجابة له ، دون الثاني .
 - ٧ - وألا يكون هناك ما يتأذى بحضوره من منكر وغيره .
 - ٨ - وألا يكون له عذر .
- قال البهوي : ومن كان له عذر ، أو كان الطريق بعيداً تلحقه المشقة فلا بأس أن يتخلف .

(٦) كراهة دعوة الأغنياء دون الفقراء :

يكره أن يدعى إلى الوليمة الأغنياء دون الفقراء .
فعن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « شر طعام الوليمة يُمنعها من يأتيها ويدعى إليها من ياباها ، ومن لم يجب الدعوة فقد عصي الله ورسوله » . رواه مسلم .
وروى البخاري أن أبا هريرة قال : شر الطعام طعام الوليمة : يدعى لها الأغنياء ، وتُترك الفقراء .

زواج غير المسلمين

القاعدة العامة في زواج غير المسلمين : « إقرار ما يوافق الشرع منها إذا أسلموا » .

إن أنكحة الكفار لم يتعرض لها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، كيف وقعت ، وهل صادفت الشروط المعتبرة في الإسلام فتصح ، أم لم تصادفها فتبطل ؟ .

ولما اعتبر حالها وقت إسلام الزوج ، فإن كان ممن يجوز له المقام مع امرأته أقرهما ، ولو كان في الجاهلية وقد وقع على غير شرطه من الولي والشهود وغير ذلك .

ولأن لم يكن ممن يجوز له الاستمرار لم يقر عليه ، كما لو أسلم وتحت ذات رحم محرم ، أو أختان ، أو أكثر ، فهذا هو الأصل الذي أصْلَتْه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وما خالفه فلا يلتفت إليه ^(١) .

الرجل يسلم وتحت أختان ، يختار في إمساك إحداهما وترك الأخرى :

عن الضحاك بن فيروز عن أبيه قال : « أسلمت ، وعندي امرأتان أختان ، فأمرني النبي صلى الله عليه وسلم أن أطلق إحداهما » . رواه أحمد وأصحاب السنن والشافعي والدارقطني والبيهقي وحسنه الترمذي وصححه ابن حبان .

الرجل يسلم وعنده أكثر من أربع يختار أربعاً منهن :

عن ابن عمر قال : « أسلم غيلان الثقفي ، وتحتة عشر نسوة في الجاهلية ، فأسلمن معه ، فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يختار منهن أربعاً » . أخرجه أحمد والترمذي وابن ماجه والشافعي ، وابن حبان والحاكم وصححاه .

(١) هذا خلاصة ما قاله ابن القيم .

إسلام أحد الزوجين دون الآخر :

إذا تم العقد بين الزوجين قبل الإسلام ، ثم أسلم الزوجان فإن كان العقد قد انعقد على من يصح العقد عليها في الإسلام ، فحكمه واضح فيما سبق .
فإن أسلم أحد الزوجين دون الآخر :

فإن كان الإسلام من المرأة انفسخ النكاح . وتجب عليها العدة ، فإن أسلم هو وهي في عدتها كان أحق بها ، لما ثبت أن عائكة ابنة الوليد بن المغيرة أسلمت قبل زوجها صفوان بن أمية ، بنحو شهر ، ثم أسلم هو ، فأقره رسول الله صلى الله عليه وسلم على نكاحه .

قال ابن شهاب : ولم يبلغنا أن امرأة هاجرت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وزوجها كافر ، مقيم بدار الكفر إلا فرقت هجرتها بينها وبين زوجها ، إلا أن يقدم زوجها مهاجراً ، قبل أن تقضي عدتها ، وإنه لم يبلغنا أن امرأة فرقت بينها وبين زوجها إذا قدم وهي في عدتها .
وكذلك الحكم إذا أسلم بعد انقضاء العدة ولو طال المدة فهما على نكاحهما الأول إذا اختارا ذلك ما لم تتزوج .

وقد رد النبي صلى الله عليه وسلم ابنته زينب على زوجها أبي العاص بن كاعها الأول بعد سنتين ولم يُحْدِثْ شيئاً ^(١) رواه أحمد وأبو داود والترمذي وقال : حديث حسن ليس بإسناده بأس وصححه الحاكم وهو من رواية ابن عباس .

قال ابن القيم : « ولم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم يفرق بين من أسلم وبين امرأته إذا لم تسلم معه ، بل متى أسلم الآخر . فالنكاح بحاله ما لم تتزوج . هذه هي سنته المعلومة ، قال الشافعي : أسلم أبو سفيان بن حرب بمر الظهران ، وهي وادي خزاعة . وبخزاعة مسلمون قبل الفتح في دار الإسلام ، ورجع إلى مكة وهند بنت عتبة مقيمة على غير الإسلام ، فأخذت بلحيته وقالت : اقتلوا الشيخ الضال ، ثم أسلمت هند بعد إسلام أبي سفيان بأيام كثيرة ، وقد كانت كافرة مقيمة بدار ليست بدار إسلام ، وأبو سفيان

(١) في بعض الروايات : لم يحدث صداقاً وفي بعضها : لم يحدث نكاحاً أي عقداً جديداً .

بها مسلم وهند كافرة ، ثم أسلمت بعد انقضاء العدة واستقرا على النكاح الا أن عدتها لم تنقض حتى أسلمت .

وكان كذلك حكيم بن حزام وإسلامه ، وأسلمت امرأة صفوان بن أمية ، وامرأة عكرمة بن أبي جهل بمكة ، وصارت دارها دار الإسلام ، وظهر حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بمكة وهرب عكرمة إلى اليمن ، وهي دار حرب وصفوان يريد اليمن ، وهي دار حرب ، ثم رجع صفوان إلى مكة ، وهي دار الإسلام ، وشهد حينئذ ، وهو كافر ، ثم أسلم فاستقرت عنده امرأته بالنكاح الأول ، وذلك أنه لم تنقض عدتها .

وقد حفظ أهل العلم بالمغازي ، ان امرأة من الأنصار كانت عند زوجها بمكة فأسلمت وهاجرت إلى المدينة ، فقدم زوجها وهي في العدة فاستقر على النكاح . انتهى .

قال صاحب الروضة الندية بعد ما نقل هذا الكلام : أقول : إن إسلام المرأة مع بقاء زوجها في الكفر ليس بمنزلة الطلاق . إذ لو كان كذلك لم يكن له عليها سبيل بعد انقضاء عدتها إلا برضاها مع تجديد العقد ، فالخاصل أن المرأة المسلمة إن حاضت بعد الإسلام ، ثم طهرت ، كان لها أن تتزوج بمن شاءت ، فإذا تزوجت لم يبق للأول عليها سبيل إذا أسلم . وإن لم تتزوج كانت تحت عقد زوجها الأول ، ولا يعتبر تجديد عقد ولا تراص .

هذا ما تقتضيه الأدلة وإن خالف أقوال الناس ، وهكذا الحكم في ارتداد أحد الزوجين ، فإنه إذا عاد المرتد إلى الإسلام كان حكمه حكم إسلام من كان باقيا على الكفر .

الطلاق

(١) تعريفه :

الطلاق : مأخوذ من الإطلاق ، وهو الإرسال والترك .
تقول : أطلقتُ الأسير ، إذا حلتّ قيده وأرسلته .
وفي الشرع : حل رابطة الزواج ، وإنهاء العلاقة الزوجية .

(٢) كراهته :

إن استقرار الحياة الزوجية غاية من الغايات التي يحرص عليها الإسلام .
وعقد الزواج إنما يعقد للدوام والتأبيد إلى أن تنتهي الحياة ، ليتسنى للزوجين
أن يجعلوا من البيت مهداً يأويان إليه ، وينعمان في ظلاله الوارفة ، وليتمكنوا
من تنشئة أولادهما تنشئة صالحة .

ومن أجل هذا كانت الصلة بين الزوجين من أقدس الصلات وأوثقها .
وليس أدل على قدسيتهما من أن الله سبحانه سمي العهد بين الزوج وزوجته
بالميثاق الغليظ ، فقال : « وَأَخَذْنَا مِنْكُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا ^(١) » .
وإذا كانت العلاقة بين الزوجين هكذا موثقة مؤكدة ، فإنه لا ينبغي
الإخلال بها ، ولا التهور من شأنها .

وكل أمر من شأنه أن يوهن من هذه الصلة ، ويضعف من شأنها ، فهو
بغض إلى الإسلام ، لفوات المنافع وذهاب مصالح كل من الزوجين .
فعن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « أبغض الحلال
إلى الله - عز وجل - الطلاق ^(٢) » .

وأى إنسان أراد أن يفسد ما بين الزوجين من علاقة فهو في نظر الاسلام
خارج عنه ، وليس له شرف الإنتساب إليه .

(١) سورة النساء آية ٢١

(٢) رواه أبو داود والحاكم وصححه .

فقه السنة مج ٢ (١٦)

يقول الرسول صلى الله عليه وسلم : « ليس منا من خَبَبَ »^(١) امرأة على زوجها^(٢) .

وقد يحدث أن بعض النسوة يحاول أن يستأثر بالزوج ويحل محل زوجته ؛ والإسلام ينهى عن ذلك أشد النهي . فعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا تسأل المرأة طلاقَ أختها تستفرغ صحفتها »^(٣) ولتنكح ؛ فلنما لها ما قدر لها .

والزوجة التي تطلب الطلاق من غير سبب ولا مقتض ، حرام عليها رائحة الجنة .

فعن ثوبان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « أيما امرأة سألت زوجها طلاقاً من غير بأس ؛ فحرام عليها رائحة الجنة »^(٤) .

(٣) حكمه :

اختلفت آراء الفقهاء في حكم^(٥) الطلاق ، والأصح من هذه الآراء ، رأي الذين ذهبوا إلى حظره إلا الحاجة ؛ وهم الأحناف والحنابلة . واستدلوا بقول الرسول صلى الله عليه وسلم : « لعن الله كل ذواقٍ ، مطلقٍ » .

ولأن في الطلاق كفرةً لنعمة الله ، فإن الزواج نعمة من نعمه ، وكفران النعمة حرام . فلا يحل إلا لضرورة .

ومن هذه الضرورة التي تبيحُه أن يرتاب الرجل في سلوك زوجته . أو أن يستقر في قلبه عدم اشتهاها ، فإن الله مقلبُ القلوب ، فإن لم تكن هناك حاجة تدعو إلى الطلاق يكون حينئذ محض كفران نعمة الله ، وسوء أدب من الزوج ، فيكون مكروهاً محظوراً .

والحنابلة تفصيل حسن ، نجمله فيما يلي :

(١) خبيب : أفسد .

(٢) رواه أبو داود والنسائي .

(٣) أي لتخلي عصمة أختها من الزواج ولتحظى بزوجها . ولها أن تزوج زوجاً آخر .

(٤) رواه أصحاب السنن وحسنه الترمذي .

(٥) أي الوصف الشرعي له .

فَعِنْدَهُمْ قَدْ يَكُونُ الطَّلَاقُ وَاجِباً ، وَقَدْ يَكُونُ مَحْرَماً ، وَقَدْ يَكُونُ مَبَاحاً ،
وَقَدْ يَكُونُ مَنْدُوباً إِلَيْهِ .

فَأَمَّا الطَّلَاقُ الْوَاجِبُ : فَهُوَ طَّلَاقُ الْحَكَمَيْنِ فِي الشَّقَاقِ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ ،
إِذَا رَأَى أَنَّ الطَّلَاقَ هُوَ الْوَسِيلَةُ لِقَطْعِ الشَّقَاقِ .

وَكَذَلِكَ طَّلَاقُ الْمُؤَلِّيِّ بَعْدَ التَّرْبِصِ ، مَدَّةُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى :
« لِلَّذِينَ يُؤَلُّونَ مِنْ نَسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ . وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ » (١) .

وَأَمَّا الطَّلَاقُ الْمَحْرَمُ : فَهُوَ الطَّلَاقُ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ إِلَيْهِ ، وَإِنَّمَا كَانَ حَرَاماً ؛
لِأَنَّهُ ضَرَرُ بِنَفْسِ الزَّوْجِ ، وَضَرَرُ بِزَوْجَتِهِ ، وَإِعْدَامُ لِلْمَصْلَحَةِ الْحَاصِلَةِ لهُمَا مِنْ
غَيْرِ حَاجَةٍ إِلَيْهِ . فَكَانَ حَرَاماً ، مِثْلُ إِتْلَافِ الْمَالِ ، وَلِقَوْلِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ » .

وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى أَنَّ هَذَا النَّوعَ مِنَ الطَّلَاقِ مَكْرُوهٌ لِقَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَبْغَضُ الْحَلَالِ إِلَى اللَّهِ الطَّلَاقُ » .

وَفِي لَفْظٍ : « مَا أَحَلَّ اللَّهُ شَيْئاً أَبْغَضَ إِلَيْهِ مِنَ الطَّلَاقِ » (٢) وَإِنَّمَا يَكُونُ
مَبْغُوضاً مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ إِلَيْهِ - وَقَدْ سَمَاهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَلَالاً -
وَلِأَنَّهُ مُزِيلٌ لِلنِّكَاحِ الْمُشْتَمِلِ عَلَى الْمَصَالِحِ الْمَنْدُوبِ إِلَيْهَا ، فَيَكُونُ مَكْرُوهاً .

وَأَمَّا الطَّلَاقُ الْمَبَاحُ : فَإِنَّمَا يَكُونُ عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ ، لِسُوءِ خَلْقِ الْمَرْأَةِ ،
وَسُوءِ عَشْرَتِهَا ، وَالتَّضَرُّرِ بِهَا ، مِنْ غَيْرِ حَصُولِ الْغَرَضِ مِنْهَا .

وَأَمَّا الْمَنْدُوبُ إِلَيْهِ : فَهُوَ الطَّلَاقُ الَّذِي يَكُونُ عِنْدَ تَفْرِيطِ الْمَرْأَةِ فِي حَقُوقِ
اللَّهِ الْوَاجِبَةِ عَلَيْهَا . مِثْلُ الصَّلَاةِ وَنَحْوِهَا ، وَلَا يُمْكِنُ إِجْبَارُهَا عَلَيْهَا ؛ أَوْ
تَكُونُ غَيْرَ عَفِيفَةٍ .

قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَا يَنْبَغِي لَهُ إِسْكَاحُهَا ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ فِيهِ نَقْصٌ
لِدِينِهِ ، وَلَا يَأْمَنُ إِفْسَادُهَا لِفِرَاشِهِ ، وَإِلْحَاقُهَا بِهِ وَلَدٌ أَوْ لَيْسَ هُوَ مِنْهُ ، وَلَا بِأَسْ
بِالتَّضْيِيقِ عَلَيْهَا فِي هَذِهِ الْحَالِ ، لِتَفْتِيدِ مِنْهُ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : « وَلَا تَعْصَلُوهُنَّ

(١) الْبَقَرَةُ الْآيَةُ ١٢٥ - ١٢٦

(٢) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ

لَتَكْذِبُوا بِيَعْضَرٍ مَا آتَيْتُمُوهُنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ (١) .

قال ابن قدامة : ويحتمل أن الطلاق في هذين الموضعين واجب .

قال : ومن المندوب إليه ، الطلاق في حال الشقاق . وفي الحال التي تخرج المرأة إلى المخالعة لتزيل عنها الضرر .
قال ابن سينا في كتاب الشفاء :

« ينبغي أن يكون إلى الفرقة سبيل ما ، وألا يسد ذلك من كل وجه ؛ لأن حَسَم أسباب التوصل إلى الفرقة بالكلية يقتضي وجوهاً من الضرر والحلل .
منها : أن من الطبائع ما لا يألف بعض الطبائع ، فكلما اجتهد في الجمع بينهما زاد الشر ، والنشؤ (أي الخلاف) وتنغصصت المعاش .

ومنها : أن من الناس من يمتنى (أي يصاب) بزواج غير كفاء . ولا حَسَن المذاهب في العشرة ، أو بغض تعافيه الطبيعة ، فيصير ذلك داعية إلى الرغبة في غيره ؛ إذ الشهوة طبيعة ، ربما أدت ذلك إلى وجوه من الفساد ، وربما كان المتزوجان لا يتعاونان على النسل ؛ فلماذا بُدِّلَ بزواجين آخرين تعاونوا فيه ، فيجب أن يكون إلى المفارقة سبيل ، ولكنه يجب أن يكون مُشَدَّداً فيه .
الطلاق عند اليهود (٢) :

الذي دون في الشريعة عند اليهود وجرى عليه العمل أن الطلاق يباح بغير عذر ، كرجية الرجل بالتزواج بأجمل من امرأته ، ولكنه لا يحسن بدون عذر ، والأعذار عندهم قُسمان :

(الأول) عيوب الخلقة ، ومنها : العمش ، والحول ، والبخر ، والحدب ، والعرج ، والعُقم .

(الثاني) وعيوب الأخلاق ! وذكروا منها : الوقاحة ، والثرثرة ، والوساخة ، والشكاسة ، والعناد ، والإمبراف ، والنهمة ، والبطنة .
والتأنق في المطاعم ، والفخفخة . والزنا أقوى الأعذار عندهم ، فيكفي فيه الإشاعة ، وإن لم تثبت ، إلا أن المسيح عليه السلام لم يقر منها إلا علة الزنا ،

(١) النساء الآية ١٩ : أي لا تمسكون لتضيقوا عليهن .

(٢) من كتاب « نداء للجنس اللطيف » ص ٩٧ .

وأما المرأة فليس لها أن تطلب الطلاق مهما تكن عيوب زوجها ، ولو ثبت عليه الزنا ثبوتاً .

الطلاق في المذاهب المسيحية :

ترجع جميع المذاهب المسيحية التي تعتقها أمم الغرب المسيحي إلى ثلاثة مذاهب :

- ١ - المذهب الكاثوليكي .
- ٢ - الأرثوذكسي .
- ٣ - البروتوستنطي .

فالمذهب الكاثوليكي ، يحرم الطلاق تحريماً باتاً ، ولا يبيح فصح الزواج لأي سبب مهما عظم شأنه ، وحتى الخيانة الزوجية نفسها لا تعد في نظره مبرراً للطلاق ، وكل ما يبيحه في حالة الخيانة الزوجية ، هو التفرقة الجسمية ، بين شخصي الزوجين ، مع اعتبار الزوجية قائمة بينهما من الناحية الشرعية ، فلا يجوز لواحد منهما في أثناء هذه الفرة أن يعقد زواجه على شخص آخر ، لأن ذلك يعتبر تعدداً للزوجات ، والديانة المسيحية لا تبيح التعدد بحال .

وتعتمد الكاثوليكية في مذهبها هذا على ما جاء في إنجيل مرقس على لسان المسيح ، إذ يقول :

..... ٨ ويكون الاثنان جسداً واحداً ، إذن ليسا بعدد اثنين ، بل جسد واحد ، ٩ فالذي جمعه الله لا يفرقه إنسان^(١) . والمذهبان المسيحيان الآخران ، الأرثوذكسي ، والبروتوستنطي ، يبيحان الطلاق في بعض حالات مخلودة ، من أهمها الخيانة الزوجية ، ولكنهما يحرمان على الرجل والمرأة كليهما أن يتزوجا بعد ذلك ، وتعتمد المذاهب المسيحية التي تبيح الطلاق في حالة الخيانة الزوجية على ما ورد في إنجيل متى ، على لسان المسيح ، إذ يقول : « من طلق امرأته إلا لعل الزنا يجعلها تزني^(٢) » .

(١) مرقس إصحاح ١٠ آيتي ٨ و ٩

(٢) إنجيل متى : الإصحاح الخامس ٢١ - ٢٢

(٣) إنجيل مرقس : الإصحاح العاشر : ١١

وتعتمد المذاهب المسيحية في تجريمها الزواج على المطلق والمطلقة على ما ورد في إنجيل مرقس إذ يقول : (من طلق امرأته ، وتزوج بأخرى يزني عليها ، وإن طلقت امرأة زوجها ، وتزوجت بآخر تزني) .

الطلاق في الجاهلية :

قالت أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها :
« كان الرجل يطلق امرأته ما شاء أن يطلقها ، وهي امرأته إذا راجعها وهي في العدة ، وإن طلقها مائة مرة ، أو أكثر ، حتى قال رجل لامرأته : والله لا أطلقك فتبيني مني ، ولا آويلك أبداً ، قالت : وكيف ذلك ؟ قال : أطلقك ، فكلما همت عدتك أن تنقضي راجعتك ، فذهبت المرأة حتى دخلت على عائشة ، فأخبرتها ، فسكنت حتى جاء النبي صلى الله عليه وسلم فأخبرته ، فسكت النبي صلى الله عليه وسلم حتى نزل القرآن : « الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ . فإِمْسَاكِ بِمَعْرِوْفٍ أَوْ تَسْرِيحٍ بِإِحْسَانٍ »^(١) .
قالت عائشة : فاستأنف الناس الطلاق مستقبلاً ، من كان طلق ، ومن لم يكن طلق . رواه الترمذي .

الطلاق من حق الرجل وحده

جعل الإسلام الطلاق من حق الرجل وحده^(٢) ، لأنه أحرص على بقاء الزوجية التي أنفق في سبيلها من المال ، ما يحتاج إلى اتفاق مثله ، أو أكثر منه ، إذا طلق وأراد عقد زواج آخر .

وعليه أن يعطي المطلقة مؤخر المهر ، ومتعة الطلاق ، وأن ينفق عليها في مدة العدة .

ولأنه بذلك ، وبمقتضى عقله ومزاجه يكون أصبر على ما يكره من المرأة ، فلا يسارع إلى الطلاق لكل غَضَبَةٍ يغضبها ، أو سيئة منها يتشوق عليه احتمالها . والمرأة أسرع منه غضباً ، وأقل احتمالاً ، وليس عليها من تبعات الطلاق

(١) سورة البقرة آية ٢٢٩ .

(٢) من كتاب نداء الحبس اللطيف ص ٩٨ .

ونفقاته مثل ما عليه ، فهي أجدر بالمبادرة إلى حل عقدة الزوجية ، لأدنى الأسباب ، أو لما لا يُعدُّ سبباً صحيحاً إن أعطي لها هذا الحق .
والدليل على صحة هذا التعليل الأخير ، أن الإفرنج لما جعلوا طلب الطلاق حقاً للرجال والنساء على السواء ، كثر الطلاق عندهم ، فصار أضعاف ما عند المسلمين .

من يقع منه الطلاق .

اتفق العلماء على أن الزوج ، العاقل ، البالغ ، المختار هو الذي يجوز له أن يطلق ، وأن طلاقه يقع .
فإذا كان مجنوناً ، أو صبيّاً أو مكرهاً ، فإن طلاقه يعتبر لغواً لو صدر منه .
لأن الطلاق تصرف من التصرفات التي لها آثارها ونتائجها في حياة الزوجين ، ولا بد من أن يكون المطلق كامل الأهلية ، حتى تصح تصرفاته .
ولما تكمل الأهلية بالعقل والبلوغ ، والاختيار ، وفي هذا يروي أصحاب السنن ، عن علي كرم الله وجهه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم ، أنه قال :
« رفع القلم عن ثلاثة : عن النائم حتى يستيقظ ، وعن الصبي حتى يحتلم ^(١) ، وعن المجنون حتى يعقل » .
وعن أبي هريرة عن النبي ، صلى الله عليه وسلم ، قال : « كل طلاق جائز ، إلا طلاق المغلوب على عقله » . رواه الترمذي والبخاري موقوفاً .
وقال ابن عباس رضي الله عنه - فيمن يكرهه اللصوص فيطلق -
فليس بشيء ، رواه البخاري .

وللعلماء آراء مختلفة في المسائل الآتية نجملها فيما يلي :

- ١ - طلاق المكره . ٢ - طلاق السكران .
- ٣ - طلاق الهازل . ٤ - طلاق الغضبان .
- ٥ - طلاق الغافل والساهي . ٦ - طلاق المدهوش .

(١) يحتلم : يبلغ .

(١) طلاق المكره :

المكره لا إرادة له ولا اختيار ، والإرادة والاختيار هي أساس التكليف ، فإذا انتفيا ، انتفى التكليف ، واعتبر المكره غير مسؤول عن تصرفاته ؛ لأنه مسلوب الإرادة ، وهو في الواقع ينفذ إرادة المكره .
فمن أكرهه على النطق بكلمة الكفر ، لا يكفر بذلك لقول الله تعالى : « إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ »^(١) .
ومن أكرهه على الإسلام لا يصبح مسلماً ، ومن أكرهه على الطلاق لا يقع طلاقه .

رُوِيَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « رَفَعَ عَنْ أَمْنِي الْخَطَأَ وَالنِّسْيَانَ وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ » . أخرجه ابن ماجه ، وابن حبان ، والدارقطني ، والطبراني ، والحاكم ، وحسنه النووي .
وإلى هذا ذهب مالك ، والشافعي ، وأحمد ، وداود من فقهاء الأمصار ، وبه قال عمر بن الخطاب ، وابنه عبد الله ، وعلي بن أبي طالب ، وابن عباس .
وقال أبو حنيفة وأصحابه : طلاق المكره واقع ، ولا حجة لهم فيما ذهبوا إليه ، فضلاً عن مخالفتهم لجمهور الصحابة .

(٢) طلاق السكران :

ذهب جمهور الفقهاء إلى أن طلاق السكران يقع ، لأنه المتسبب بإدخال الفساد على عقله بإرادته .
وقال قوم : لا يقع وإنه لغو لا عبرة به ، لأنه هو والمجنون سواء ، إذ أن كلا منهما فاقد العقل الذي هو مناط التكليف ، ولأن الله سبحانه يقول : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ »^(٢) .

فجعل سبحانه قول السكران غير معتد به ، لأنه لا يعلم ما يقول .
وثبت عن عثمان أنه كان لا يرى طلاق السكران .

(١) سورة النحل آية : ١٠٦ .

(٢) سورة النساء آية : ٤٣ .

وذهب بعض أهل العلم أنه لا يخالف عثمان في ذلك أحد من الصحابة .
وهو مذهب يحيى بن سعيد الأنصاري ، وحميد بن عبد الرحمن وربيعه ،
والليث بن سعد ، وعبد الله بن الحسين ، وإسحاق بن راهويه ، وأبي ثور ،
والشافعي في أحد قوليه واختاره المزني من الشافعية وهو لإحدى الروايات عن
أحمد ، وهي التي استقر عليها مذهبه ، وهو مذهب أهل الظاهر كلهم ،
واختاره من الحنفية أبو جعفر الطحاوي وأبو الحسن الكرخي .

قال الشوكاني : إن السكران الذي لا يعقل لا حكم لطلاقه لعدم المناط
الذي تدور عليه الأحكام ، وقد عين الشارع عقوبته فليس لنا أن نجاوزها
برأينا ، ونقول يقع طلاقه عقوبة له ، فيجمع له بين غرمين .
وقد جرى العمل أخيراً في المحاكم بهذا المذهب ، فقد جاء في المرسوم
بقانون برقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ في المادة الأولى منه :
(لا يقع طلاق السكران والمكره) .

(٣) طلاق الغضبان :

والغضبان الذي لا يتصور ما يقول ، ولا يدري ما يصدر عنه ، لا يقع
طلاقه لأنه مسلوب الإرادة . روى أحمد وأبو داود ، وابن ماجه ، والحاكم
وصححه ، عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا
طلاق ولا عتاق في إغلاق » .

وفسر الإغلاق بالغضب ، وفسر بالإكراه ، وفسر بالمجنون .

وقال ابن تيمية كما في زاد المعاد : حقيقة الإغلاق أن يُغْلَقَ على الرجل
قلبه فلا يقصد الكلام أو لا يعلم به كأنه انغلق عليه قصده وإرادته . قال :
ويدخل في ذلك طلاق المكره ، والمجنون ، ومن زال عقله بسكر أو غضب ،
وكل ما لا قصد له ، ولا معرفة له بما قال ، والغضب على ثلاثة أقسام :

١ - ما يزيل العقل فلا يشعر صاحبه بما قال ، وهذا لا يقع طلاقه
بلا نزاع .

٢ - ما يكون في مبادئه بحيث لا يمنع صاحبه من تصور ما يقول وقصده ،
فهذا يقع طلاقه .

٣ - أن يستحكم ويشتد به فلا يزيل عقله بالكلية ، ولكنه يحول بينه وبين نيته بحيث يندم على ما فرط منه إذا زاد، فهذا محل نظر . وعدم الوقوع في هذه الحالة قوي متجه .

(٤) طلاق المازل^(١) والمخطيء :

يرى جمهور الفقهاء أن طلاق المازل يقع ، كما أن نكاحه يصح ؛ لما رواه أحمد ، وأبو داود ، وابن ماجه ، والترمذي وحسنه ، والحاكم وصححه ، عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « ثلاث جِدْهن جِد ، وهزلن جد : النكاح والطلاق والرجعة » .

وهذا الحديث وإن كان في إسناده عبد الله بن حبيب ، وهو مختلف فيه ، فإنه قد تقوى بأحاديث أخرى .

وذهب بعض أهل العلم إلى عدم وقوع طلاق المازل . منهم : الباقر ، والصادق ، والناصر . وهو قول في مذهب أحمد ومالك ، إذ أن هؤلاء يشترطون لوقوع الطلاق الرضا بالنطق اللساني ، والعلم بمعناه ، وإرادة مقتضاه ؛ فإذا انتفت النية والقصد ، اعتبر اليمين لغواً ؛ لقول الله تعالى : « وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَاِنْ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ^(٢) » .

ولنما العزم ما عزم العازم على فعله ، ويقضي ذلك إرادة جازمة بفعل المعزوم عليه ، أو تركه ويقول الرسول صلى الله عليه وسلم : « إنما الأعمال بالنيات » .

والطلاق عمل مفتقر إلى النية ، والمازل لا عزم له ولا نية .

وروى البخاري عن ابن عباس : « إنما الطلاق عن وطء^(٣) » .

أما طلاق المخطيء ، وهو من أراد التكلم بغير الطلاق فسبق لسانه إليه ،

(١) المازل : هو الذي يتكلم من غير قصد للحقيقة ؛ بل على وجه اللعب ونقيضه الجاد ، مأخوذ من الجِد .

(٢) سورة البقرة آية : ٢٧ .

(٣) قال الحافظ : أي أنه لا ينبغي للرجل أن يطلق امرأته إلا عند الحاجة كالنشوز . وقال ابن القيم : أي عن غرض من المطلق في وقوعه - رسالة الطلاق : ص ٥٧ .

فقد رأى فقهاء الأحناف : أنه يعامل به قضاء ، وأما ديانة فيما بينه وبين ربه فلا يقع عليه طلاقه وزوجته حلال له .

(٥) طلاق الغافل والساهي :

ومثل المخطيء ، والمأزول ، الغافل ، والساهي ، والفرق بين المخطيء والمأزول ؛ أن طلاق المأزول يقع قضاء وديانة ، عند من يرى ذلك ، وطلاق المخطيء يقع قضاء فقط ، وذلك أن الطلاق ليس محلاً للهزل ولا للعب .

(٦) طلاق المدهوش :

المدهوش الذي لا يدري ما يقول ، بسبب صدمة أصابته فأذهبت عقله وأطاحت بنفكيره ، لا يقع طلاقه ، كما لا يقع طلاق المجنون ، والمعتوه ، والمغمى عليه ، ومن اختل عقله لكبر أو مرض ، أو مصيبة فاجأته .

من يقع عليها الطلاق

لا يقع الطلاق على المرأة إلا إذا كانت محلاً له ، وإنما تكون محلاً له في الصور الآتية :

- ١ - إذا كانت الزوجية قائمة بينها وبين زوجها حقيقة .
- ٢ - إذا كانت معتدة من طلاق رجعي ، أو معتدة من طلاق بائن بينونة صغرى ، لأن الزوجية في هاتين الحالتين تعتبر قائمة حكماً حتى تنتهي العدة .
- ٣ - إذا كانت المرأة في العدة الحاصلة بالفرقة التي تعتبر طلاقاً . كأن تكون الفرقة بسبب إباء الزوج الإسلام إذا أسلمت زوجته . أو كانت بسبب الإيلاء فإن الفرقة في هاتين الصورتين تعتبر طلاقاً عند الأحناف .
- ٤ - إذا كانت المرأة معتدة من فرقة اعتُبرت فسخاً لم ينقُض العقد من أساسه ولم يُزل الحل . كالفرقة بردة الزوجة ، لأن الفسخ في هذه الحالة إنما لطاريء طراً يمنع بقاء العقد بعد أن وقع صحيحاً .

من لا يقع عليها الطلاق

قلنا: إن الطلاق لا يقع على المرأة إلا إذا كانت محلاً له . فإذا لم تكن محلاً له فلا يقع عليها الطلاق . فالمعتدة من فسخ الزواج بسبب عدم الكفاءة أو لنقص المهر عن مهر المثل ، أو لخيار البلوغ ، أو لظهور فساد العقد بسبب فقد شرط من شروط صحته ، لا يقع عليها الطلاق ؛ لأن العقد في هذه الحالات قد نُقِصَ من أصله ، فلم يبق له وجود في العدة . فلو قال الرجل لامرأته : أنت طالق - وهي في هذه الحالة - فقلوه لغو لا يترتب عليه أي أثر .

وكذلك لا يقع الطلاق على المطلقة قبل الدخول وقبل الخلوة بها خلوة صحيحة ؛ لأن العلاقة الزوجية بينهما قد انتهت ، وأصبحت أجنبية بمجرد صدور الطلاق ، فلا تكون محلاً للطلاق بعد ذلك . لأنها ليست زوجته ولا معتدته .

فلو قال لزوجته غير المدخول بها حقيقة أو حكماً : أنت طالق ... أنت طالق ... أنت طالق ، وقعت بالأولى فقط طلاقه بائنة ؛ لأن الزوجية فائتة . أما الثانية ، والثالثة ، فهما لغو لا يقع بهما شيء ، لأنهما صادفتاها وهي ليست زوجته ولا معتدته ، حيث لا عدة لغير المدخول بها ^(١) .

وكذلك لا يقع الطلاق على أجنبية لم تربطها بالمطلق زوجية سابقة . فلو قال لامرأة لم يسبق له الزواج بها : « أنت طالق يكون كلامه لغواً لا أثر له ، وكذلك الحكم فيمن طلقت وانتهت عدتها ، لأنها بانتهاء العدة تصبح أجنبية عنه . ومثل ذلك المعتدة من طلاق ثلاث ، لأنها بعد الطلاق الثلاث تكون قد بانث منه بينونة كبرى ، فلا يكون للطلاق معنى .

(١) وهذا مذهب أبي حنيفة ، والشافعي :

- وقال مالك ... إذا قال لغير المدخول بها : أنت طالق ، أنت طالق ، أنت طالق ، ثلاثاً . فهي نسق . « أي متتابعة وراء بعضها » فإنه يكون ثلاثة تشبيهاً لتكرار اللفظ بالمد كأنه قال ... « أنت طالق ثلاثاً » وقال في بداية المجهد ، فن شبه تكرار اللفظ بلفظه بالعدد أي بقوله « طلقك ثلاثاً » قال : « يقع الطلاق ثلاثاً » ومن رأى أنه باللفظة الواحدة قد بانث منه . قال « لا يقع » وهذا بخلاف المدخول بها .

الطلاق قبل الزواج

لا يقع الطلاق إذا علقه على التزوج بأجنبية ، كأن يقول : إن تزوجت فلانة فهي طالق ، لما رواه الترمذي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا نذر لابن آدم فيما لا يملك ، ولا عتق له فيما لا يملك ، ولا طلاق له فيما لا يملك » .

قال الترمذي : حديث حسن ، وهو أحسن شيء روي في هذا الباب ، وهو قول أكثر أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم . وَرَوِيَ ذَلِكَ عَنْ عَلِي بْنِ أَبِي طَالِب ، كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ ، وَابْنِ عَبَّاس ، وَجَابِرِ بْنِ يَزِيد ، وَغَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ فَقْهَاءِ التَّابِعِينَ ، وَبِهِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، فِي الطَّلَاقِ الْمَعْلُوقِ : إِنَّهُ يَقَعُ إِذَا حَصَلَ الشَّرْطُ ، سِوَاءِ عَمِّ الْمَطْلُوقِ جَمِيعِ النِّسَاءِ ، أَمْ خَصَّصَ .

وقال مالك وأصحابه : إن عمم جميع النساء لم يلزمه ، وإن خصص لزمه . ومثال التعميم أن يقول : إن تزوجت أي امرأة فهي طالق . ومثال التخصيص : أن يقول : إن تزوجت فلانة — وذكر امرأة بعينها — فهي طالق .

ما يقع به الطلاق

يقع الطلاق بكل ما يدل على إنهاء العلاقة الزوجية ، سواء أكان ذلك باللفظ ، أم بالكتابة إلى الزوجة ، أم بالإشارة من الآخرس ، أو بإرسال رسول .

الطلاق باللفظ :

واللفظ قد يكون صريحاً ، وقد يكون كناية ، فالصريح : هو الذي يفهم من معنى الكلام عند التللفظ به ، مثل : أنت طالق ومطلقة ، وكل ما اشتق من لفظ الطلاق .

وقال الشافعي رضي الله عنه : ألفاظ الطلاق الصريحة ثلاثة : الطلاق ، والفراق ، والسراح ، وهي المذكورة في القرآن الكريم .

وقال بعض أهل الظاهر : لا يقع الطلاق إلا بهذه الثلاث . لأن الشرع

إنما ورد بهذه الألفاظ الثلاثة ، وهي عبادة ، ومن شروطها اللفظ فوجب
الاقتصار على اللفظ الشرعي الوارد فيها ^(١) .

والكناية :

ما يحتمل الطلاق وغيره ، مثل : أنت بائن ، فهو يحتمل البينونة ^(٢) عن
الزواج ، كما يحتمل البينونة عن الشر . ومثل : أمرك بيدك ، فإنها تحتمل
تمليكها عصمتها . كما تحتمل تمليكها حرية التصرف .
ومثل : أنت عليّ حرام ، فهي تحتمل حرمة المتعة بها ، وتحتمل
حرمة إبدائها .

والصريح : يقع به الطلاق من غير احتياج إلى نية تبيين المراد منه ؛ لظهور
دلالة ووضوح معناه .

ويشترط في وقوع الطلاق الصريح : أن يكون لفظه مضافاً إلى الزوجة ،
كأن يقول : زوجتي طالق ، أو أنت طالق .

أما الكناية فلا يقع بها الطلاق إلا بالنية ، فلو قال الناطق بلفظ الصريح :
لم أرد الطلاق ولم أقصده ، وإنما أردت معنى آخر ، لا يصدق قضاء ، ويقع
طلاقه . ولو قال الناطق بالكناية : لم أنو الطلاق ، بل نويت معنى آخر ؛
يصدق قضاء ، ولا يقع طلاقه ؛ لاحتمال اللفظ معنى الطلاق وغيره ؛ والذي
يعين المراد هو النية ، والقصد ، وهذا مذهب مالك ، والشافعي ؛ لحديث
عائشة رضي الله عنها ، عند البخاري وغيره .

« أن ابنة الجون لما أُدْخِلَتْ على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ودنا
منها ، قالت : أعوذ بالله منك ، فقال لها : « عُدَّتِ بعظيم ، الْحَقِّي بِأَهْلِكَ »
وفي الصحيحين وغيرهما في حديث تخلف كعب بن مالك لما قيل له :
« رسول الله صلى الله عليه وسلم ، يَأْمُرُكَ أَنْ تَعْتَزَلَ امْرَأَتَكَ » ، فقال :
أطلقها أم ماذا أفعل ؟ ! قال : بل اعتزلها . فلا تَقْرَبَنَّهَا ، فقال لامرأته :
الحقي بأهلك » .

(١) بداية المجتهد ج ٢ ص ٧٠ .

(٢) إذ أن البينونة معناها البعد والمفارقة .

فأفاد الحديثان ، أن هذه اللفظة تكون طلاقاً مع القصد ، ولا تكون طلاقاً مع عدمه .

وقد جرى عليه العمل الآن ، حيث جاء في القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ في المادة الرابعة منه :

« كذايات الطلاق : وهي ما تحتل الطلاق أو غيره لا يقع بها الطلاق إلا بالنية » .

أما مذهب الأحناف : فإنه يرى أن كذايات الطلاق يقع بها الطلاق بالنية ، وأنه يقع بها أيضاً الطلاق بدلالة الحال .

ولم يأخذ القانون ، بمذهب الأحناف في الاكتفاء بدلالة الحال ، بل اشترط أن ينوي المطلق بالكناية الطلاق^(١).

هل تحريم المرأة يقع طلاقاً ؟

إذا حرّم الرجل امرأته ، فلما أن يريد بالتحريم تحريم العين ، أو يريد الطلاق بلفظ التحريم غير قاصد لمعنى اللفظ ، بل قصد التسريح :

ففي الحالة الأولى ، لا يقع الطلاق ، لما أخرجه الترمذي عن عائشة ، رضي الله عنها ، قالت :

(آلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من نسائه ، فجعل الحرام^(١) حلالاً . وجعل في اليمين كفارة) .

وفي صحيح مسلم عن ابن عباس ، رضي الله عنهما ، قال : (إذا حرم الرجل امرأته ، فهي يمين يكفرها . ثم قال : (لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة) .

وأخرج النسائي عنه : « أنه أتاه رجل فقال : إني جعلت امرأتي عليّ حراماً فقال : كذبت ، ليست عليك حرام ، ثم تلا هذه الآية : « يأيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ . تَبْتَغِي مَرْضَاةَ أَزْوَاجِكَ وَاللَّهُ غَفُورٌ »

(١) جعل الشيء الذي حرمه حلالاً بعد تحريمه .

رَحِيم . قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ ^(١) . عَلَيْكَ أَغْلَظُ
الكفارة : عتق رقبة .

وفي الحالة الثانية : يقع الطلاق ؛ لأن لفظ التحريم كناية كسائر الكنايات .

الحلف بأيمان المسلمين

من حلف بأيمان المسلمين ثم حنث ، فإنه يلزمه كفارة يمين عند الشافعية ،
ولا يلزمه طلاق ولا غيره .

ولم يرد عن مالك فيه شيء وإنما الخلاف فيه للمتأخرين من المالكية فقليل :
يلزمه الاستغفار فقط ، والمشهور المقتضى به عندهم : أنه يلزمه كل ما اعتيد
الحلف به من المسلمين .

وقد جرى العرف في مصر أن يكون الحلف المعتاد بالله وبالطلاق ، وعليه
فيلزم من حلف بأيمان المسلمين ثم حنث كفارة يمين وبت من يملك عصمتها
ولا يلزمه مشي إلى مكة ولا صيام ، كما كان في العصور الأولى ، لعدم من يحلف
بذلك الآن ، وقال الأبهري : يلزمه الاستغفار فقط ، وقيل : يلزمه كفارة
يمين كما يرى الشافعية .

وهذا الخلاف عند المالكية إذا لم ينو طلاقاً ، فإن نوى طلاقاً وحنث لزمه
اليمين عندهم .

ونحن نرى ترجيح رأي الأبهري وأن من حلف بذلك لا يلزمه إلا أن
يستغفر الله .

الطلاق بالكتابة .

والكتابة يقع بها الطلاق ، ولو كان الكاتب قادراً على النطق ، فكما أن
للزوج أن يطلق زوجته باللفظ ، فله أن يكتب إليها الطلاق .
واشترط الفقهاء : أن تكون الكتابة مُسْتَبِينَةً مرسومة .

ومعنى كونها مستبينة : أي بينة واضحة بحيث تقرأ في صحيفة ونحوها .
ومعنى كونها مرسومة : أي مكتوبة بعنوان الزوجة بأن يكتب إليها :
يا فلانة ، أنت طالق ، فإذا لم يوجه الكتابة إليها بأن كتب على ورقة : أنت

(٢) هذه الآية مصرحة بأن التحريم يمين .

طالق ، أو زوجتي طالق ، فلا يقع الطلاق إلا بالنية ، لاحتمال أنه كتب هذه العبارة من غير أن يقصد إلى الطلاق . وإنما كتبها لتحسين خطه مثلاً .

إشارة الآخرس

الإشارة بالنسبة للآخرس أداة تفهيم ، ولنا تقوم مقام اللفظ في إيقاع الطلاق إذا أشار إشارة تدل على قصده في إنهاء العلاقة الزوجية .
واشترط بعض الفقهاء ألا يكون عارفاً الكتابة ولا قادراً عليها . فإذا كان عارفاً بالكتابة وقادراً عليها ، فلا تكفي الإشارة ؛ لأن الكتابة أدل على المقصود ، فلا يعدل عنها إلى الإشارة إلا لضرورة العجز عنها .

إرسال رسول

ويصح الطلاق بإرسال رسول ليبلغ الزوجة الغائبة بأننا مطلقة ، والرسول يقوم في هذه الحالة مقام المطلق ويمضي طلاقه .

الإشهاد على الطلاق

ذهب جمهور الفقهاء من السلف والخلف إلى أن الطلاق يقع بدون إشهاد ؛ لأن الطلاق من حقوق الرجل ^(١) ، ولا يحتاج إلى بينة كي يباشر حقه ، ولم يرد عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا عن الصحابة ، ما يدل على مشروعية الإشهاد .

(١) الطلاق حق من حقوق الزوج ، وقد جعله الله بيده ولم يجعل الله لغيره حقاً فيه . قال الله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن » .
وقال : « إذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فأمسكوهن بمعروف أو فارقوهن بمعروف » .
قال ابن القيم : فجعل الطلاق لمن نكح لأن له الإمساك وهو الرجعة .
وعن ابن عباس قال : أتى النبي صلى الله عليه وسلم رجل فقال يا رسول الله : سيدي زوجتي أمته ، وهو يريد أن يفرق بيني وبينها ، قال : فصعد رسول الله صلى الله عليه وسلم المنبر فقال : يا أيها الناس : ما بال أحدكم يزوج عبده أمته ثم يريد أن يفرق بينهما : إنما الطلاق لمن أخذ بالساق » . رواه ابن ماجه .
وقد تقدمت حكمة ذلك .

وخالف في ذلك فقهاء الشيعة الإمامية فقالوا : إن الإشهاد شرط في صحة الطلاق ، واستدلوا بقول الله سبحانه في سورة الطلاق : « وَأَشْهَدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ » ، وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ .

فذكر الطبرسي : أن الظاهر أنه أمر بالإشهاد على الطلاق ، وأنه مروى عن أئمة أهل البيت رضوان الله عليهم أجمعين ، وأنه للوجوب وشرط في صحة الطلاق (١) :

من ذهب إلى وجوب الإشهاد على الطلاق وعدم وقوعه بدون بينة :

ومن ذهب إلى وجوب الإشهاد واشترائه لصحته من الصحابة : أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ، وعمران بن حصين رضي الله عنهما ، ومن التابعين : الإمام محمد الباقر ، والإمام جعفر الصادق ، وبنوهما أئمة آل البيت رضوان الله عليهم ، وكذلك عطاء ، وابن جريج ، وابن سيرين رحمهم الله « ففي جواهر الكلام » عن علي رضي الله عنه ، أنه قال لمن سأله عن طلاق : « أشهدت رجلين عدلين كما أمر الله عز وجل ؟ قال : لا ، قال اذهب فليس طلاقك بطلاق » .

وروى أبو داود في سننه عن عمران بن حصين رضي الله عنه ، أنه سئل عن الرجل يملك امرأته ، ثم يقع بها ، ولم يشهد على طلاقها ولا على رجعتها فقال :

« طلقت لغير سنة ، وراجعت لغير سنة ، أشهد على طلاقها وعلى رجعتها ، ولا تعد » .

وقد تقرر في الأصول : أن قول الصحابي ، من السنة كذا ، في حكم المرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم على الصحيح ، لأن مطلق ذلك إنما ينصرف بظاهره إلى من يجب اتباع سنته ، وهو رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولأن مقصود الصحابي بيان الشرع لا اللغة والعادة كما بسط في موضعه . وأخرج الحافظ السيوطي في الدر المنثور في تفسير آية : « فَاِذَا بَلَغْنَ اٰجَلَھُنَّ »

(١) تفسير الألوسي سورة الطلاق ، وراجع أصل الشيعة .

فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ ، وَأَشْهَدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ .

وعن عبد الرزاق عن ابن سيرين أن رجلا سأل عمران بن حصين ، عن رجل طلق ولم يشهد ، وراجع ولم يشهد . قال : بشئ ما صنع ، طلق لبدعة ، وراجع لغير سنة ، فليشهد على طلاقه وعلى مراجعته ، وليستغفر الله .
فلإنكار ذلك من عمران ، رضي الله عنه ، والتهويل فيه وأمره بالاستغفار لعدته إياه معصية ، ما هو إلا لوجوب الإشهاد عنده ، رضي الله عنه كما هو ظاهر .

وفي كتاب « الوسائل » عن الإمام أبي جعفر الباقر ، عليه رضوان الله ، قال : الطلاق الذي أمر الله عز وجل به في كتابه ، والذي سن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أن يُخْلَتِي الرجل عن المرأة ، إذا حاضت وطهرت من حيضها ، أشهد رجلين عدلين على تطبيقه ، وهي طاهر من غير جماع ، وهو أحق برجعته ما لم تنقض ثلاثة قروء ، وكل طلاق ما خلا هذا فباطل ، ليس بطلاق .

وقال جعفر الصادق رضي الله عنه : من طلق بغير شهود فليس بشيء .

قال السيد المرتضى في كتاب « الانتصار » : حجة الإمامية في القول : بأن شهادة عدلين شرط في وقوع الطلاق ، ومتى فقد لم يقع الطلاق . لقوله تعالى : « وَأَشْهَدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ » .

فأمر تعالى بالإشهاد ، وظاهر الأمر في عرف الشرع يقتضي الوجوب ، وحمل ما ظاهره الوجوب على الاستحباب خروج عن عرف الشرع بلا دليل . وأخرج السيوطي في « الدر المنثور » عن عبد الرزاق وعبد بن حميد عن عطاء ، قال :

النكاح بالشهود ، والطلاق بالشهود ، والمراجعة بالشهود .

وروى الإمام ابن كثير في تفسيره عن ابن جريج : أن عطاء كان يقول في قوله تعالى : « وَأَشْهَدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ » .

قال : لا يجوز في نكاح ولا طلاق ولا إرجاع إلا شاهدا عدل ، كما قال الله عز وجل : « إِلَّا مِنْ عَدْرٍ » .

فقوله : لا يجوز ، صريح في وجوب الإشهاد على الطلاق عنده ، رضي الله عنه ، لمساواته له بالنكاح ، ومعلوم ما اشترط فيه من البينة .
إذا تبين لك ، أن وجوب الإشهاد على الطلاق ، هو مذهب هؤلاء الصحابة والتابعين المذكورين ؛ تعلم أن دعوى الإجماع على ندبه المأثورة في بعض كتب الفقه ، مراد بها الإجماع المذهبي لا الإجماع الأصولي الذي حده — كما في « المستصفى » — اتفاق أمة محمد ، صلى الله عليه وسلم ، خاصة على أمر من الأمور الدينية ، لانتقاضه ، بخلاف من ذكر من الصحابة والتابعين ، ومن بعدهم من المجتهدين .

وتبين مما نقلناه قبل عن السيوطي وابن كثير : أن وجوب الإشهاد لم يتفرد به علماء آل البيت عليهم السلام ، كما نقله السيد مرتضى في كتاب « الانتصار » ، بل هو مذهب عطاء وابن سيرين ، وابن جريج ، كما أسلفنا .

التنجيز والتعليق

صيغة الطلاق : إما أن تكون منجزة ، وإما أن تكون معلقة ؛ وإما أن تكون مضافة إلى مستقبل .

فالمنجزة : هي الصيغة التي ليست معلقة على شرط ، ولا مضافة إلى زمن مستقبل ، بل قصدها بها من أصدرها وقوع الطلاق في الحال ، كأن يقول الزوج لزوجته : أنت طالق .

وحكم هذا الطلاق ، أنه يقع في الحال متى صدر من أهله ، وصادف محلاً له .

وأما المعلق : وهو ما جعل الزوج فيه حصول الطلاق معلقاً على شرط ، مثل أن يقول الزوج لزوجته : إن ذهبت إلى مكان كذا ، فأنت طالق .
ويشترط في صحة التعليق ، ووقوع الطلاق به ثلاثة شروط :

(الأول) أن يكون على أمر معدوم ، ويمكن أن يوجد بعد ، فإن كان على أمر موجود فعلاً ، حين صدور الصيغة مثل أن يقول : إن طلع النهار فأنت طالق ، والواقع أن النهار قد طلع فعلاً — كان ذلك تنجيذاً وإن جاء في صورة التعليق .

فإن كان تعليقاً على أمر مستحيل كان لغوا ، مثل إن دخل الحمل في سَمَّ الحياض فأنت طالق .

(الثاني) أن تكون المرأة حين صدور العقد محلاً للطلاق بأن تكون في عصمته .
(الثالث) أن تكون كذلك حين حصول المعلق عليه .

والتعليق قسمان :

(القسم الأول) يقصد به ما يقصد من التسم للحمل على الفعل أو الترك أو تأكيد الخبر ، ويسمى التعليق القسمي ، مثل أن يقول لزوجته : إن خرجت فأنت طالق ، مريداً بذلك منعها من الخروج إذا خرجت ، لا إيقاع الطلاق .
(القسم الثاني) ويكون القصد منه إيقاع الطلاق عند حصول الشرط . ويسمى التعليق الشرطي ، مثل أن يقول لزوجته : (إن أبرأتني من مؤخر صداقك فأنت طالق) .

وهذا التعليق بنوعيه واقع عند جمهور العلماء .

ويرى ابن حزم أنه غير واقع .

وفصل ابن تيمية وابن القيم ، فقالا : إن الطلاق المعلق الذي فيه معنى اليمين غير واقع . وتجب فيه كفارة اليمين إذا حصل المحلوف عليه . وهي إطعام عشرة مساكين ، أو كسوتهم ، فإن لم يجد فصيام ثلاثة أيام .
وقالا في الطلاق الشرطي : إنه واقع عند حصول المعلق عليه .

قال ابن تيمية : والألفاظ التي يتكلم بها الناس في الطلاق ثلاثة أنواع :
(الأول) صيغة التنجيز والإرسال ، كقوله : أنت طالق فهذا يقع به الطلاق ، وليس بحلف ، ولا كفارة فيه اتفاقاً .

(الثاني) صيغة تعليق ، كقوله : الطلاق يلزمني لأفعلن هذا ، فهذا يمين باتفاق أهل اللغة ، واتفاق طوائف العلماء ، واتفاق العامة .

(الثالث) صيغة تعليق كقوله : إن فعلت كذا فامرأتني طالق ، فهذا إن قصد به اليمين ، وهو يكره وقوع الطلاق كما يكره الانتقال عن دينه فهو يمين ، حكمه حكم الأول ، الذي هو صيغة القسم باتفاق الفقهاء .
وإن كان يريد وقوع الجزاء عند الشرط لم يكن حالفاً ، كقوله : إن

أعطيني ألفاً فأنت طالق ، وإذا زנית فأنت طالق ، وقصد إيقاع الطلاق عند وقوع الفاحشة ، لا مجرد الحلف عليها ، فهذا ليس بيمين ، ولا كفارة في هذا عند أحد من الفقهاء فيما علمناه ، بل يقع به الطلاق . إذا وجد الشرط . وأما ما يقصد به الخض ، أو المنع ، أو التصديق ، أو التكذيب ، بالتزامه عند المخالفة ما يكره وقوعه ، سواء كان بصيغة القسم ، أو الجزاء ، فهو يمين عند جميع الخلق من العرب وغيرهم .

وإن كان يميناً فليس لليمين إلا حكمان : إما أن تكون منعقدة فتكفر ، وإما أن لا تكون منعقدة ، كالحلف بالملخوقات فلا تكفر ، وأما أن تكون يميناً منعقدة محرمة غير مكفرة ، فهذا حكم ليس في كتاب الله ، ولا سنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، ولا يقوم عليه دليل .

ما عليه العمل الآن :

وما جرى عليه العمل الآن في الطلاق المعلق هو ما تضمنته المادة الثانية من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ونصها :

(لا يقع الطلاق غير المنجز إذا قصد به الحمل على فعل شيء أو تركه لا غير) .

وجاء في المذكرة الإيضاحية لهذه المادة :

« إن المشرع أخذ في إلغاء اليمين بالطلاق برأي بعض علماء الحنفية والمالكية والشافعية ، وإنه أخذ في إلغاء المعلق الذي في معنى اليمين برأي علي بن أبي طالب ، كرم الله وجهه ، وشريح القاضي ، وداود الظاهري وأصحابه » .

وأما الصيغة المضافة إلى مستقبل :

فهي ما اقترنت بزمن ، بقصد وقوع الطلاق فيه ، متى جاء ، مثل أن يقول الزوج لزوجته : أنت طالق غدا ، أو إلى رأس السنة ، فإن الطلاق يقع في الغد أو عند رأس السنة إذا كانت المرأة في ملكه عند حلول الوقت الذي أضاف الطلاق إليه .

وإذا قال لزوجته : أنت طالق إلى سنة .

قال أبو حنيفة ومالك : تطلق في الحال .
وقال الشافعي ، وأحمد : لا يقع الطلاق حتى تنسلخ السنة .
وقال ابن حزم : من قال : إذا جاء رأس الشهر فأنت طالق . أو ذكر
وقتاً فلا تكون طالقاً بذلك . لا الآن . ولا إذا جاء رأس الشهر .
برهان ذلك : أنه لم يأت قرآن ولا سنة بوقوع الطلاق بذلك ، وقد علمنا
الله الطلاق على المدخول بها ، وفي غير المدخول بها ، وليس هذا فيما علمنا .
« وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ » .
وأيضاً ، فإن كان كل طلاق لا يقع حين إيقاعه ، فمن المحال أن يقع
بعد ذلك في حين لم يوقعه فيه .

الطلاق السنني والبدعي

ينقسم الطلاق إلى طلاق سني ، وطلاق بدعي .

طلاق السنة :

فطلاق السنة : هو الواقع على الوجه الذي ندب إليه الشرع ، وهو أن
يطلق الزوج المدخول بها طليقة واحدة ، في طهر لم يمسسها فيه ؛ لقول الله
تعالى : « الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ ، فإِذَا مَسَّكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٍ بِإِحْسَانٍ » .
أي أن الطلاق المشروع يكون مرة يعقبها رجعة ، ثم مرة ثانية يعقبها رجعة
كذلك ، ثم إن المطلق بعد ذلك له الخيار ، بين أن يمسكها بمعروف ، أو يفارقها
بإحسان .

ويقول الله تعالى : « يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ
لِعَدَّتِهِنَّ » .

أي إذا أردتم تطليق النساء ؛ فطلقوهن مستقبلات العدة ، وإنما تستقبل
المطلقة العدة إذا طلقها بعد أن تطهر من حيض ، أو نفاس ، وقبل أن يمسها .
وحكمة ذلك أن المرأة إذا طُلِّقَتْ وهي حائض لم تكن في هذا الوقت
مستقبلة العدة ؛ فتطول عليها العدة . لأن بقية الحيض لا يحسب منها وفيه إضرار
بها . وإن طُلِّقَتْ في طهر مسها فيه ، فإنها لا تعرف هل حَمَلَتْ أو لم تَحْمِلْ ،

فلا تدري بِمِ تَعْتَدُ ، أَتَعْتَدُ بِالْإِقْرَاءِ أَمْ بِوَضْعِ الْحَمَلِ ؟ .
وعن نافع بن عبد الله بن عمر رضي الله عنه : « أنه طلق امرأته وهي حائض ،
على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فسأل عمر بن الخطاب رسول الله
صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم .
« مُرَّةٌ فَلْيُرَاجِعْهَا ، ثُمَّ لِيَمْسِكْهَا حَتَّى تَطْهَرُ ، ثُمَّ تَحِيضُ ، ثُمَّ تَطْهَرُ ، ثُمَّ
إِنْ شَاءَ أَمْسَكَ بَعْدَ ذَلِكَ ، وَإِنْ شَاءَ طَلَّقَ قَبْلَ أَنْ يَمَسَّ » ، فتلك العدة التي أمر
الله سبحانه أن تطلق لها النساء .

وفي رواية : أن ابن عمر رضي الله عنه ، طلق امرأة له ، وهي حائض ،
تطبيقاً ، فذكر ذلك عمر للنبي صلى الله عليه وسلم . فقال :
« مره فليراجعها ، ثم ليطلقها إذا طهرت ، أو وهي حامل » . أخرجه النسائي
ومسلم وابن ماجه وأبو داود .

وظاهر هذه الرواية أن الطلاق في الطهر الذي يعقب الحيضة التي وقع فيها
الطلاق يكون طلاق سنة ، لا بدعة .

وهذا مذهب أبي حنيفة وإحدى الروایتين عن أحمد ، وأحد الوجهين عن
الشافعي ، واستدلوا بظاهر الحديث وبأن المنع إنما كان لأجل الحيض ، فإذا
طهرت زال موجب التحريم . فجاز الطلاق في ذلك الطهر كما يجوز في غيره
من الأطهار .

ولكن الرواية الأولى التي فيها « ثم يمسكها حتى تطهر ثم تحيض فتطهر »
متضمنة لزيادة يجب العمل بها ، قال صاحب الروضة الندية : « وهي أيضاً في
الصحيحين » .

فكانت أرجح من وجهين .

وهذا مذهب أحمد في إحدى الروایتين عنه . والشافعي في الوجه الآخر ،
وأبي يوسف ومحمد .

الطلاق البدعي :

أما الطلاق البدعي ، فهو الطلاق المخالف للمشروع : كأن يطلقها ثلاثاً
بكلمة واحدة ، أو يطلقها ثلاثاً متفرقات في مجلس واحد ، كأن يقول : أنت

طالق ، أنت طالق ، أنت طالق . أو يطلقها في حيض أو نفاس ، أو في طهر جامعها فيه .

وأجمع العلماء على أن الطلاق البدعي حرام ، وأن فاعله آثم .
وذهب جمهور العلماء إلى أنه يقع ، واستدلوا بالأدلة الآتية :
١ - أن الطلاق البدعي ، مندرج تحت الآيات العامة .

٢ - تصريح ابن عمر رضي الله عنه ، لما طلق امرأته وهي حائض ، وأمر الرسول صلى الله عليه وسلم بمراجعتها ، بأنها حسبت تلك الطلقة .

وذهب بعض العلماء ^(١) إلى أن الطلاق البدعي لا يقع ^(٢) . ومنعوا اندراجهم تحت العمومات ؛ لأنه ليس من الطلاق الذي أذن الله به ؛ بل هو من الطلاق الذي أمر الله بخلافه . فقال : « فَطَلَّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ » .

وقال صلى الله عليه وسلم لابن عمر رضي الله عنه : « مره فليراجعها » وصح أنه غضب عندما بلغه ذلك ، وهو لا يغضب مما أحله الله .

وأما قول ابن عمر : إنها حسبت ، فلم يبين من الحاسب لها ، بل أخرج عنه أحمد وأبو داود والنسائي : « أنه طلق امرأته وهي حائض . فردها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولم يرها شيئاً . »

وإسناد هذه الرواية صحيح ، ولم يأت من تكلم عليها بباطل . وهي مصرحة بأن الذي لم يرها شيئاً هو رسول الله صلى الله عليه وسلم . فلا يعارضها قول ابن عمر رضي الله عنه . لأن الحجة في روايته لا في رأيه .

وأما الرواية بلفظ « مره فليراجعها » ويعتد بتطبيقه . فهذه لو صحت لكانت حجة ظاهرة ولكنها لم تصح كما جزم به ابن القيم في الهدى .

وقد روى في ذلك روايات في أسانيد مجاهيل وكذابون ، لا تثبت الحجة بشيء منها .

والحاصل : ان الاتفاق كائن على أن الطلاق المخالف لطلاق السنة يقال له : طلاق بدعة . وقد ثبت عنه صلى الله عليه وسلم : « أن كل بدعة ضلالة » .

(١) منهم ابن علية ، من السلف . وابن تيمية وابن حزم وابن القيم .

(٢) هذا ملخص ما قاله صاحب الروضة الندية ج ٧ ص ٤٩ .

ولا خلاف أيضاً ، أن هذا الطلاق مخالف لما شرعه الله في كتابه ، وبينه رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديث ابن عمر - وما خالف ما شرعه الله ورسوله ، فهو ردّ ، لحديث عائشة رضي الله عنها : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « كل عمل ليس عليه أمرنا فهو رد » وهو حديث متفق عليه .

فمن زعم أن هذه البدعة ، يلزم حكمها ، وأن هذا الأمر الذي ليس من أمره صلى الله عليه وسلم ، يقع من فاعله ومقيّد به ، لا يقبل منه ذلك إلا بدليل .

من ذهب إلى أن طلاق البدعة لا يقع :

وذهب إلى هذا :

١ - عبد الله بن معمر .

٢ - سعيد بن المسيب .

٣ - طاووس : من أصحاب ابن عباس .

وبه قال خلاص بن عمرو ، وأبو قلابة من التابعين . وهو اختيار الإمام ابن عقيل من أئمة الحنابلة وأئمة آل البيت . والظاهرية وأحد الوجهين في مذهب الإمام أحمد ، واختاره ابن تيمية .

طلاق الحامل :

يجوز طلاق الحامل في أي وقت شاء .

لما أخرجه مسلم ، والنسائي ، وأبو داود ، وابن ماجه : أن ابن عمر طلق امرأة له وهي حائض تطليقة ، فذكر ذلك عمر للنبي ، صلى الله عليه وسلم : فقال :

« مره فليراجعها ، ثم ليطلقها إذا طهرت ، أو وهي حامل » .

وإلى هذا ذهب العلماء . إلا أن الأحناف اختلفوا فيها :

فقال أبو حنيفة وأبو يوسف : يجعل بين وقوع التطليقتين شهراً حتى يستوفي الطلقات الثلاث .

وقال محمد وزفر : لا يوقع عليها وهي حامل أكثر من تطليقة واحدة ويركها حتى تضع حملها ، ثم يوقع سائر التطليقات ^(١) .

(١) ص ٩٤ مختصر السنن الجزء الثالث .

طلاق الآيسة ، والصغيرة والمنقطعة الحيض :

طلاق هؤلاء إنما يكون للسنة إذا كان طلاقاً واحداً ، ولا يشترط له شرط آخر ، غير ذلك .

عدد الطلقات

وإذا دخل الزوج بزوجه ملك عليها ثلاث طلقات . واتفق العلماء على أنه على الزوج أن يطلقها ثلاثاً بلفظ واحد . أو بألفاظ متتابعة في طهر واحد . وعللوا ذلك بأنه إذا أوقع الطلقات الثلاث ، فقد سد باب التلافي والتدارك عند الندم ، وعارض الشارع ، لأنه جعل الطلاق متعدد المعنى التدارك عند الندم ، وفضلاً عن ذلك ، فإن المطلق ثلاثاً قد أضر بالمرأة من حيث أبطل مَحَلِّيَّتَهَا بطلاقه هذا .

وقد روى النسائي من حديث عمود بن لبيد قال : « أخبرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن رجل طلق امرأته بثلاث تطليقات جميعاً : فقام غضبان . فقال : أَيْلَعَبُ بكتاب الله وأنا بين أظهركم ؛ حتى قام رجل فقال : يا رسول الله : أفلا أقتله . »

قال ابن القيم في إغاثة اللهفان : (فجعله لاعباً بكتاب الله) لكونه خالف وجه الطلاق وأراد به غير ما أراد الله به ، فإنه تعالى أراد أن يطلق طلاقاً يملك فيه رد المرأة إذا شاء ، فطلق طلاقاً يريد به ألا يملك فيه ردها .

وأيضاً فإن إيقاع الثلاث دفعة مخالف لقول الله تعالى : (الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ) . والمرتان والمرات في لغة القرآن والسنة ، بل ولغة العرب ، بل ولغة سائر الأمم ، لما كان مرة بعد مرة . فإذا جمع المرتين والمرات في مرة واحدة فقد تعدى حدود الله تعالى ، وما دل عليه كتابه . فكيف إذا أراد باللفظ الذي رتب عليه الشارع حكماً ضد ما قصده الشارع ؟ . ١٠٨ .

وإذا كانوا قد اتفقوا على الحرمة ، فإنهم اختلفوا فيما إذا طلقها ثلاثاً بلفظ واحد . هل يقع أم لا ؟ .

وإذا كان يقع فهل يقع واحدة أم ثلاثاً ؟ .

فذهب جمهور العلماء إلى أنه يقع ^(١) . ويرى بعضهم عدم وقوعه ،
والذين رأوا وقوعه ، اختلفوا :
فقال بعضهم : إنه يقع ثلاثاً .
وقال بعضهم : يقع واحدة فقط .

وفرق بعضهم فقال : إن كانت المطلقة مدخولاً بها وقع الثلاث ، وإن لم
تكن مدخولاً بها فواحدة .

استدل القائلون بأنه يقع ثلاثاً بالأدلة الآتية :

١ - قول الله تعالى : « فَإِنْ طَلَّقَهَا ؛ فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى
تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ » .

٢ - قول الله تعالى : « وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ
وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً » .

٣ - وقول الله تعالى : « لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ . »
فظاهر هذه الآيات تبين صحة إيقاع الواحدة والثنتين والثلاث . لأنها
لم تفرق بين إيقاعه واحدة أو ثنتين ، أو ثلاثاً .

٤ - وقول الله تعالى : « الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ ، فإِذَا مَسَّكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ
تَسْرِيعٍ يُلْحِقْهُ » .

فظاهر هذه الآية جواز إطلاق الثلاث ، أو الثنتين دفعة أو مفرقة ،
ووقوعه .

٥ - حديث سهل بن سعد ، قال : (لما لاعن أخو بني عجلان امرأته ،
قال : يا رسول الله ظلمتها إن أمسكتها : هي الطلاق ، هي الطلاق ، هي
الطلاق) . رواه أحمد .

٦ - وعن الحسن قال : حدثنا عبد الله بن عمر ، أنه طلق امرأته تطليقة ،
وهي حائض ، ثم أراد أن يتبعها بتطليقتين أخريين عند القرأين فبلغ ذلك
رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال يا ابن عمر :

(١) وإذا قال للمدخل بها : أنت طالق . أنت طالق . أنت طالق ، فهي واحدة إن نوى التكرار
أو لم ينو شيئاً ، وهي ثلاث إن نوى الثلاث وأن كل واحدة غير الأخرى ، وهذا عند من
يرى أنه واقع . وتقدم الخلاف في ذلك .

ما هكذا أمرك الله تعالى ! . إنك قد أخطأت السنة . والسنة أن تستقبل الطهر فتطلق لكل قرء . وقال : فأمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فراجعتها . ثم قال : إذا هي طهرت فطلق عند ذلك أو أمسك . فقلت يا رسول الله : أرأيت لو طلقته ثلاثاً ، أكان يحل لي أن أراجعها ؟ . قال : لا . كانت تبين منك (وتكون مقصية) . رواه الدارقطني .

٧ - وأخرج عبد الرزاق في مصنفه عن عبادة بن الصامت ، قال : طلق جدي امرأة له ألف تطليقة ، فانطلق إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر له ذلك ، فقال له النبي : « ما اتقى الله جدك ، أما ثلاث فله . وأما تسعمائة وسبع وتسعون فعدوان وظلم . إن شاء الله عذبه وإن شاء غفر له »

وفي رواية : « إن أباك لم يتق الله فيجعل له مخرجاً . بانت منه بثلاث على غير السنة ، وتسعمائة وسبع وتسعون ، لثم في عنقه » .

٨ - وفي حديث ركانة : أن النبي صلى الله عليه وسلم استحلفه أنه ما أراد إلا واحدة : وذلك يدل على أنه لو أراد الثلاث لوقع .

وهذا مذهب جمهور التابعين وكثير من الصحابة ، وأئمة المذاهب الأربعة . أما الذين قالوا بأنه يقع واحدة : فقد استدلوا بالأدلة الآتية :

(أولاً) ما رواه مسلم : أن أبا الصهباء قال لابن عباس : (ألم تعلم أن الثلاث كانت تجعل واحدة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأبي بكر ، وصدرأ من خلافة عمر ؟ قال : نعم) .

وروي عنه أيضاً قال : كان الطلاق على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأبي بكر ، وستين من خلافة عمر ، طلاق الثلاث واحدة . فقال عمر بن الخطاب : إن الناس قد استعجلوا في أمر قد كانت لهم فيه أناة^(١) ، فلو أمضيناه عليهم ؟ فأمضاه عليهم .

أي أنهم كانوا يوقعون طلبة بدل إيقاع الناس الآن ثلاث تطليقات .

(ثانياً) عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : (طلق ركانة امرأته ثلاثاً في مجلس واحد . فحزن عليها حزناً شديداً . فسأله رسول الله صلى

(١) أناة : مهلة وبقية استمتاع بانتظار المراجعة .

الله عليه وسلم ، كيف طلقته؟ قال : ثلاثاً . فقال : في مجلس واحد؟ قال : نعم . قال : فإنما تلك واحدة . فأرجعها إن شئت . فراجعها) . رواه أحمد وأبو داود .

وقال ابن تيمية ج ٣ ص ٢٢ فتاوى : وليس في الأدلة الشرعية « الكتاب ، والسنة ، والاجماع ، والقياس » ما يوجب لزوم الثلاثة له ، ونكاحه ثابت بيقين ، وامرأته محرمة على الغير بيقين ، وفي إلزامه بالثلاث إباحتها للغير مع تحریمها عليه ، وذريعة إلى نكاح التحليل الذي حرمه الله ورسوله ، ونكاح التحليل لم يكن ظاهراً على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، وخلفائه ، ولم ينقل قط أن امرأة أعيدت بعد الطلقة الثالثة على عهدهم إلى زوجها بنكاح تحليل . بل لعن النبي صلى الله عليه وسلم المحلل والمحلل له . إلى أن قال : وبالجملته فما شرعه النبي صلى الله عليه وسلم لأُمَّته شرعاً لازماً ، لا يمكن تغييره ، فإنه لا يمكن نسخ بعد رسول الله .

وقال تلميذه ابن القيم : قد صح عنه صلى الله عليه وسلم أن الثلاث كانت واحدة في عهده ، وعهد أبي بكر رضي الله عنه ، وصدرأ من خلافة عمر رضي الله عنه ، وغاية ما يقدر مع بعده أن الصحابة كانوا على ذلك ، ولم يبلغه ، وهذا وإن كان كالمستحيل ، فإنه يدل على أنهم كانوا يفتنون في حياته وحياة الصديق بذلك ، وقد أفتى هو صلى الله عليه وسلم . فهذه فتواه وعمل أصحابه كأنه أخذ باليد ، ولا معارض لذلك .

ورأى عمر رضي الله تعالى عنه ، أن يحمل الناس على إنفاذ الثلاث عقوبة وزجراً لهم — لئلا يرسلوها جملة — وهذا اجتهد منه رضي الله عنه . غايته أن يكون سائغاً لمصلحة رآها . ولا يجوز ترك ما أفتى به رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكان عليه أصحابه في عهده وعهد خليفته . فإذا ظهرت الحقائق . فليقل أمرؤ ما شاء . وبالله التوفيق .

وقال الشوكاني : وقد حكى ذلك صاحب البحر عن أبي موسى ، ورواية عن علي عليه السلام ، وابن عباس ، وطاووس ، وعطاء ، وجابر ، وابن زيد ، والهادي ، والقاسم ، والباقر ، وأحمد بن عيسى ، وعبد الله بن موسى بن عبد الله ، ورواية عن زيد بن علي .

وليه ذهب جماعة من المتأخرين . منهم : ابن تيمية ، وابن القيم ،

رجماعة من المحققين ، وقد نقله ابن مغيث في كتاب الوثائق عن محمد بن وضاح ، ونقل الفتوى بذلك عن جماعة من مشايخ قرطبة كـ محمد بن بقي ومحمد بن عبد السلام وغيرهما . ونقله ابن المنذر عن أصحاب ابن عيسى . كعطاء ، وطاووس ، وعمر ، وابن دينار ، وحكاه ابن مغيث أيضاً في ذلك الكتاب عن علي رضي الله عنه ، وابن مسعود وعبد الرحمن بن عوف والزبير .

وهذا هو المذهب الذي جرى عليه العمل أخيراً في المحاكم .

فقد جاء في المادة ٣ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ما يلي :

(الطلاق المقترن بعدد - لفظاً ، أو إشارة - لا يقع واحدة) .^(١)

أما حجة القائلين بعدم وقوع الطلاق مطلقاً : أنه طلاق بدعي ، والطلاق البدعي لا يقع عند هؤلاء ، ويعتبر لغوا .

وهذا المذهب يحكى عن بعض التابعين . وهو مروى عن ابن علية ، وهشام ابن الحكم ، وبه قال أبو عبيدة ، وبعض أهل الظاهر ، وهو مذهب الباقر ، والصادق ، والناصر ، وسائر من يقول بأن الطلاق البدعي لا يقع . لأن الثلاث بلفظ واحد أو ألفاظ متتابعة من جملته .

وأما الذين فرقوا بين المطلقة المدخول بها وغير المدخول بها ، فهم جماعة من أصحاب ابن عباس وإسحاق بن راهويه^٢ .

طلاق البتة

قال الترمذي : وقد اختلف أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم في طلاق البتة ، فروى عن عمر بن الخطاب : أنه جعل البتة واحدة . وروى عن علي^٣ : أنه جعلها ثلاثاً ، وقال بعض أهل العلم : فيه نية الرجل . إن نوى واحدة فواحدة ، وإن نوى ثلاثاً فثلاث . وإن نوى

(١) وجاء في المذكرة التفسيرية للمشروع : أن الداعي لاختيار القول بالوقوع واحدة الحرص على سعادة الأسرة ، والأخذ بالناس عن مسألة الحلل التي صارت وصمة في جبين الشريعة المطهرة مع أن الدين براء منها . فقد لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم الحلل والحلل له ، وكذلك الأخذ بهم من طرق الحلل التي يتلمسونها لتخلص من الطلاق الثلاث وما هي بمنطقة على أصول الدين .

ثنتين لم تكن إلا واحدة . وهو قول الثوري وأهل الكوفة .
وقال مالك بن أنس : في البتة إن كان قد دخل بها فهي ثلاث تطليقات .
وقال الشافعي : إن نوى واحدة فواحدة يملك الرجعة . وإن نوى ثنتين
فثنتان . وإن نوى ثلاثاً فثلاث .

الطلاق الرجعي والباطن

الطلاق إما رجعي وإما بائن ، والباطن إما أن يكون بائناً بينونة صغرى ،
أو بينونة كبرى .

ولكل أحكام تخصه نذكرها فيما يلي :

الطلاق الرجعي :

هو الطلاق الذي يوقعه الزوج على زوجته التي دخل بها حقيقة ؛ لإيقاعاً
مجرداً عن أن يكون في مقابلة مال ، ولم يكن مسبوقاً بطلقة أصلاً ، أو كان
مسبوقاً بطلقة واحدة .

ولا فرق في ذلك بين أن يكون الطلاق صريحاً أو كناية .

فإذا لم يكن الزوج دخل بزوجه دخولاً حقيقياً ، أو طلقها على مال ،
أو كان الطلاق مكملًا للثلاث ، كان الطلاق بائناً .

جاء في المادة (٥) من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ .

(كل طلاق يقع رجعيًا إلا المكمل للثلاث ، والطلاق قبل الدخول .
والطلاق على مال ، وما نص على كونه بائناً في هذا القانون ، والقانون نمرة ٢٤
لسنة ١٩٢٠ م) .

والطلاق الذي نص على أن يكون بائناً في هذين القانونين هو ما كان بسبب
العيب في الزوج ، أو لغيبته ، أو حبسه أو للضرر .

والأصل في ذلك قول الله سبحانه : « الطلاق مَرَّتَانِ فإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ
أو تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ » (١) .

(١) سورة البقرة آية ٢٢٩ .

أي أن الطلاق الذي شرعه الله يكون مرة بعد مرة . وأنه يجوز للزوج أن يمسك زوجته بعد الطلقة الأولى بالمعروف ، كما يجوز له ذلك بعد الطلقة الثانية ، والإمسك بالمعروف معناه مراجعتها ، وردها إلى النكاح ، ومعاشرتها بالحسنى ولا يكون له هذا الحق إلا إذا كان الطلاق رجعياً . ويقول الله سبحانه .
« وَالْمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ وَلَا يَحِلُّ لهنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ إِنْ كُنَّ يُؤْمِنَنَّ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ، وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلاحاً » (١) .
وفي الحديث أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال لعمر : مره فليراجعها ... متفق عليه .

أما استثناء الحالات الثلاث من الطلاق الرجعي فتأبى بالقرآن الكريم كما هو مبين فيما يلي :

فالطلاق المكمل للثلاث يبين المرأة ويحرّمها على الزوج ، ولا يحل له مراجعتها حتى تنكح زوجاً آخر ، نكاحاً لا يقصد به التحليل (٢) . قال الله تعالى :
« فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ » .
أي فإن طلقها الطلقة الثالثة بعد طلقتين فلا تحل له من بعد الطلاق المكمل للثلاث حتى تتزوج غيره زوجاً صحيحاً .

والطلاق قبل الدخول يبينها كذلك . لأن المطلقة في هذه الحالة لا عدة عليها . والمراجعة إنما تكون في العدة . وحيث انتفت العدة انتفت المراجعة . قال الله تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا . فَمَعَهُنَّ مَسْرُوحُهُنَّ مَسْرَاحاً جَمِيعاً » (٣) .

والمطلقة قبل الدخول ، وبعد الخلوة ، بائنة . ووجوب العدة عليها نوع من الاحتياط لا لأجل المراجعة .

والطلاق على مال من أجل أن تفتدي المرأة نفسها وتخلص من الزوج

(١) سورة البقرة آية ٢٢٧ - أحق بردين : أي أحق برجعتين .

(٢) انظر فصل التحليل في أول هذا المجلد .

(٣) الأحزاب آية ٤٩ .

بائن ، لأنها أعطت المال نظير عوض ، وهو خلاص عصمتها ؛ ولا يكون الخلاص إلا إذا كان الطلاق بائناً ، قال الله تعالى : « فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يَقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ ^(١) » .

حكم الطلاق الرجعي :

الطلاق الرجعي لا يمنع الاستمتاع بالزوجة لأنه لا يرفع عقد الزواج ، ولا يزيل الملك ، ولا يؤثر في الحل ، فهو وإن انعقد سبباً للفرقة ، إلا أنه لا يترتب عليه أثره ما دامت المطلقة في العدة . وإنما يظهر أثره بعد انقضاء العدة دون مراجعة . فإذا انقضت العدة ولم يراجعها ، بانت منه ، وإذا كان ذلك كذلك ، فإن الطلاق الرجعي لا يمنع من الاستمتاع بالزوجة ، وإذا مات أحدهما ورثه الآخر ما دامت العدة لم تنقض ونفقتها واجبة عليه ، ويلحقها طلاقه وظهاره وإيلاؤه .

ولا يحل بالطلاق الرجعي المؤجل من المهر لأحد الأجلين : الموت أو الطلاق . وإنما يحل مؤخر الصداق بانقضاء العدة .

والرجعة حق للزوج مدة العدة . وهو حق أثبتته الشارع له ، ولهذا لا يملك إسقاطه . فلو قال : لا رجعة لي كان له حق الرجوع عنه ، وحق مراجعتها ، يقول الله تعالى : « وَبَعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ » ^(٢) .

وإذا كانت الرجعة حقاً له فلا يشترط رضا الزوجة ولا علمها ، ولا تحتاج إلى ولي ، فجعل الحق للأزواج لقول الله : « وَبَعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ » كما لا يشترط الإشهاد عليها . وإن كان ذلك مستحباً ، خشية إنكار الزوجة فيما بعد ، أنه راجعها ؛ لقوله تعالى : « وَأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ مِنْكُمْ » .
وتصح المراجعة بالقول . مثل أن يقول : راجعتك ، وبالفعل ، مثل الجماع ، ودواعيه ، مثل القبلة ، والمباشرة بشهوة .

يرى الشافعي أن المراجعة لا تكون إلا بالقول الصريح للقادر عليه ، ولا

(١) البقرة آية ٢٢٩ .

(٢) أي أن أزواجهن أحق بارجاعهن إلى عصمتهن في وقت التبرص وانتظار انقضاء العدة والمطلقات يبرصن بأنفسهن ثلاثة قروء .

تصح بالوطء ودواعيه من القبلة والمباشرة بشهوة .

وحجة الشافعي ، أن الطلاق يزيل النكاح .

وقال ابن حزم رضي الله عنه : فإن وطئها لم يكن بذلك مراجعاً لها حتى يلفظ بالرجعة ويشهد ، ويعلمها بذلك ، قبل تمام عدتها . فإن راجع ولم يشهد . فليس مراجعاً لقول الله تعالى : « فَإِذَا بَلَغْنَ أَجْلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ ، وَأَشْهِدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ » (١) .

ففرق عز وجل بين المراجعة . والطلاق ، والإشهاد . فلا يجوز لإفراد بعض ذلك عن بعض . وكأن من طلق ولم يشهد بذوي عدل . أو راجع ولم يشهد بذوي عدل متعدداً لحدود الله تعالى .

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد » انتهى .

وأخرج أبو داود وابن ماجه والبيهقي ، والطبراني عن عمران بن حصين : « أنه سئل عن الرجل يطلق امرأته ثم يقع بها ، ولم يشهد على طلاقها ، ولا على رجعتها فقال : طلقت لغير سنة . وراجعت لغير سنة ، أشهد على طلاقها . وعلى رجعتها . ولا تعد » .

حجة الشافعي أن الطلاق يزيل النكاح :

قال الشوكاني : والظاهر ما ذهب إليه الأولون ، لأن العدة مدة خيار ، والاختيار يصح بالقول وبالفعل ، وأيضاً ظاهر قوله تعالى : « وَبَعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ » .

وقوله صلى الله عليه وسلم « مره فليراجعها » أنها تجوز المراجعة بالفعل لأنه لم يخص قولاً من فعل ، ومن ادعى الاختصاص فعليه الدليل (٢) .

ما يجوز للزوج أن يطّلع عليه من المطلقة الرجعية :

قال أبو حنيفة : لا بأس أن تتزين المطلقة الرجعية لزوجها وتطيب له وتتشوف وتلبس الحلي وتبدي البنان والكحل ولا يدخل عليها إلا أن تعلم

(١) سورة الطلاق آية ٢ .

(٢) نيل الأوطار ص ٢١٤ ج ٦ .

بلخوله بقول أو حركة من تنحى أو خفق نعل .
وقال الشافعي : هي محرمة على مطلقها تحريماً مبنوتاً .
وقال مالك : لا يخلو معها ولا يدخل عليها إلا بإذنها ، ولا ينظر إلى شعرها ،
ولا بأس أن يأكل معها إذا كان معها غيرها .
وحكى ابن القاسم أنه رجع عن إباحة الأكل معها .
الطلاق الرجعي ينقص عدد الطلقات :

والطلاق الرجعي ينقص عدد الطلقات التي يملكها الرجل على زوجته .
فإن كانت الطلقة الأولى احتسبت وبقيت له طلقتان . وإن كانت الثانية
احتسبت وبقيت له طلقة واحدة ، ومراجعتها لا تمحو هذا الأثر ، بل لو
تركت حتى انقضت عدتها من غير مراجعة ، وتزوجت زوجها آخر ثم عادت
إلى زوجها الأول عادت إليه بما بقي من عدد الطلقات ، ولا يهدم الزوج الثاني
ما وقع من الطلاق ^(١) ، لما روي أن عمر رضي الله عنه سئل عن من طلق امرأته
طلقتين وانقضت عدتها فتزوجت غيره وفارقها ثم تزوجها الأول . فقال : هي
عنده بما بقي من الطلاق ، وهذا مروى عن علي وزيد ومعاذ ، وعبد الله بن
عمر ، وسعيد بن المسيب ، والحسن البصري رضي الله عنهم .

الطلاق البائن :

تقدم القول بأن الطلاق البائن هو الطلاق المكمل للثلاث والطلاق قبل
اللدخول ، والطلاق على مال .

قال ابن رشد في بداية المجتهد : وأما الطلاق البائن فإنهم اتفقوا على أن
البينونة إنما توجد للطلاق من قبيل عدم الدخول - ومن قبل عدد التطليقات -
ومن قبل العوض في الخلع ، على اختلاف فيما بينهم في الخلع . أهو طلاق
أم فسخ ؛ واتفقوا على أن العدد الذي يوجب البينونة في طلاق الحر ثلاث
تطليقات . وإذا وقعن مفترقات لقوله تعالى : (الطلاق مرتان : الآية) .
واختلفوا إذا وقعت الثلاث في اللفظ دون الفعل بكلمة واحدة ^(٢) . ١ هـ .

(١) تراجع مسألة الهدم فيما يأتي ص ٢٧٨ .

(٢) ص ٦٠ ج ٢ بداية المجتهد .

ويرى ابن حزم : أن الطلاق البائن : هو الطلاق المكمل للثلاث ، أو الطلاق قبل الدخول لا غير ، قال :

وما وجدنا ، قط ، في دين الاسلام عن الله تعالى ولا عن رسوله صلى الله عليه وسلم طلاقاً بائناً لا رجعة فيه إلا الثلاث مجموعة ، أو مفردة ، أو التي لم يطأها ، ولا مزيد ، وأما ما عدا ذلك فأراء لا حجة فيها . ١٨١ (١) .

وأضافت قوازين الأحوال الشخصية ، أن مما يلحق الطلاق البائن : الطلاق بسبب عيب الزوج ، أو بسبب غيبته ، أو حبسه أو للضرر .

أقسامه :

وهو ينقسم إلى بائن بينونة صغرى : وهو ما كان بما دون الثلاث ، وبائن بينونة كبرى : وهو المكمل للثلاث .

حكم البائن بينونة صغرى :

الطلاق البائن بينونة صغرى يزيل قيد الزوجية بمجرد صلوره ، وإذا كان مزيلاً للرابطة الزوجية فإن المطلقة تصير أجنبية عن زوجها . فلا يحل له الاستمتاع بها ، ولا يرث أحدهما الآخر إذا مات قبل انتهاء العدة أو بعدها ، ويحل بالطلاق البائن موعده مؤخر الصداق المؤجل إلى أبعد الأجلين الموت أو الطلاق .

وللزوج أن يعيد المطلقة طلاقاً بائناً بينونة صغرى إلى عصمته بعقد ومهر جديدين ، دون أن تتزوج زوجاً آخر ، وإذا أعادها عادت إليه بما بقي له من الطلقات ، فإذا كان طلقها واحدة من قبل فإنه يملك عليها طلقتين بعد العودة إلى عصمته ، وإذا كان طلقها طلقتين لا يملك عليها إلا طلبة واحدة .

حكم الطلاق البائن بينونة كبرى :

الطلاق البائن بينونة كبرى يزيل قيد الزوجية مثل البائن بينونة صغرى ، ويأخذ جميع أحكامه ، إلا أنه لا يحل للرجل أن يعيد من أبانها بينونة كبرى إلى عصمته إلا بعد أن تنكح زوجاً آخر نكاحاً صحيحاً . ويدخل بها دون

(١) المحل ج ١٠ ص ٢١٦ ، ص ٢٤٠ .

إرادة التحليل . يقول الله تعالى : « فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ » .

أي فإن طلقها الطلقة الثالثة ، فلا تحل لزوجها الأول إلا بعد أن تتزوج آخر .
لقول رسول الله لامرأة رفاعة : « لا . حتى تذوقني ^(١) عُسَيْلَتَهُ » ويدوق عسيلتك ^(٢) .

مسألة الهدم :

من المتفق عليه أن المبانة بينونة كبرى إذا تزوجت ، ثم طلقت وعادت إلى زوجها الأول بعد انقضاء عدتها تعود إليه بحل جديد ، ويملك عليها ثلاث طلاقات ، لأن الزوج الثاني أنهى الحل الأول . فإذا عادت بعقد جديد أنشأ هذا العقد حلاً جديداً .

أما المبانة بينونة صغرى إذا تزوجت بآخر بعد انقضاء عدتها ثم طلقت منه ، ورجعت إلى زوجها الأول ، تكون مثل المبانة بينونة كبرى فتعود إليه بحل جديد ويملك عليها ثلاث طلاقات . عند أبي حنيفة ، وأبو يوسف . وقال محمد ^(٣) تعود إليه بما بقي من عدد الطلاقات ، فتكون مثل ما إذا طلقها طلاقاً رجعياً أو عقد عليها عقداً جديداً بعد أن بان من بينونة صغرى .

وسميت هذه المسألة بمسألة الهدم : أي هل الزوج الثاني يهدم ما دون الثلاث من الطلاقات . كما يهدم الثلاث أو لا يهدم . ١ ؟

طلاق المريض مرض الموت

لم يثبت في الكتاب ولا في السنة الصريحة حكم الطلاق المريض مرض الموت . إلا أنه قد ثبت عن الصحابة أن سيدنا عبد الرحمن بن عوف طلق امرأته « تماضر » طلاقاً مكملًا للثلاث في مرضه الذي مات فيه ، فحكم لها سيدنا عثمان بميراثها منه ، وقال : « ما أهمته — أي بأنه لم يتهمه بالفرار من

(١) أي لا تعودني إلى زوجك الأول حتى يصيبك فتذوق عسيلة ويدوق عسيلتك .

(٢) رواه البخاري ومسلم .

(٣) ورأيه مرجوح في المذهب .

حقها في الميراث - ولكن أردت السنة .

ولهذا ورد أن ابن عوف نفسه قال : « ما طلقها ضراراً ولا فراراً » .
يعني أنه لا ينكر ميراثها منه .

وكذلك حدث أن سيدنا عثمان بن عفان رضي الله عنه طلق امرأته
« أم البنين » بنت عبيثة بن حصن الفزاري وهو محاصر في داره ، فلما قتل
جاءت إلى سيدنا علي وأخبرته بذلك . فقضى لها بميراثها منه . وقال : « تركها
حتى إذا أشرف على الموت فارقها ! » .

وعلى ذلك اختلف الفقهاء في طلاق المريض مرض الموت .
فقال الأحناف : إذا طلق المريض امرأته طلاقاً بائناً فمات من هذا المرض
ورثته ... وإن مات بعد انقضاء العدة فلا ميراث لها . وكذلك الحكم فيما إذا
بارز رجلاً أو قدّم لِيُقْتَلَ في قصاص أو رجم ، إن مات في ذلك الوجه أو قتل .
وإن طلقها ثلاثاً بأمرها أو قال لها : اختاري ، فاختارت نفسها ، أو
اختلفت منه ثم مات وهي في العدة لم ترثه . اهـ . والفرق بين الصورتين : أن
الطلاق في الصورة الأولى صدر من المريض وهو يشعر بأنه إنما طلقها ليمنعها
حقها في الميراث فيعامل بنقيض قصده ، ويثبت لها حقها الذي أراد أن يمنعها
منه . ولهذا يطلق على هذا الطلاق طلاق الفار .

وأما الطلاق في الصورة الثانية فلا يتصور فيه الفرار ، لأنها هي التي أمرت
بالطلاق أو اختارته ورضيته ، وكذلك الحكم فيمن كان محصوراً أو في صف
القتال . فطلق امرأته طلاقاً بائناً .

وقال أحمد وابن أبي ليلى : لها الميراث بعد انقضاء عدتها ما لم تتزوج
بغيره .

وقال مالك والليث : لها الميراث ، سواء أكانت في العدة أم لم تكن ،
وسواء تزوجت أم لم تتزوج .

وقال الشافعي : لا ترث .

قال في بداية المجتهد : وسبب الخلاف : اختلافهم في وجوب العمل بسد
الذرائع ، وذلك أنه لما كان المريض يتهم في أن يكون إنما طلق في مرضه زوجته

ليقطع حظها من الميراث ، فمن قال بسد الذرائع أوجب ميراثها ، ومن لم يقل بسد الذرائع ولحظ وجوب الطلاق لم يوجب لها ميراثاً .

وذلك أن هذه الطائفة تقول : إن كان الطلاق قد وقع فيجب أن يقع بجميع أحكامه . لأنهم قالوا : إنه لا يرثها إن ماتت ، وإن كان لم يقع فالزوجة باقية بجميع أحكامها .

ولا بد لخصومهم من أحد الجوابين ؛ لأنه يعسر أن يقال : إن في الشرع نوعاً من الطلاق ، توجد له بعض أحكام الطلاق وبعض أحكام الزوجة . وأعسر من ذلك القول بالفرق بين أن يصحح أو لا يصحح : لأن هذا يكون طلاقاً موقوف الحكم ، إلى أن يصحح أو لا يصحح ، وهذا كله مما يعسر القول به في الشرع .

ولكن إنما أنس القائلون به : أنه فتوى عثمان وعمر حتى زعمت المالكية أنه إجماع الصحابة .

ولا معنى لقولهم ، فإن الخلاف فيه عن ابن الزبير مشهور . وأما من رأى أنها تترث في العدة . فلأن العدة عنده من بعض أحكام الزوجة ، وكأنه شبهها بالمطلقة الرجعية ، وروي هذا القول عن عمر وعن عائشة .

وأما من اشترط في توريثها ما لم تتزوج ؛ فإنه لحظ في ذلك إجماع المسلمين على أن المرأة الواحدة لا تترث من زوجين ، ولكون التهمة هي العلة عند الذين أوجبوا الميراث .

قال : واختلفوا إذا طلبت هي الطلاق أو ملكها الزوج أمرها فطلقت نفسها ، فقال أبو حنيفة لا تترث أصلاً .

وفرق الأوزاعي بين التملك والطلاق ، فقال : ليس لها الميراث في التملك ، ولها في الطلاق .

وسوى مالك في ذلك كله حتى قال : إن ماتت لا يرثها ، وترثه هو إن مات ، وهذا مخالف للأصول جداً .^(١)

قال ابن حزم : « طلاق المريض كطلاق الصحيح ، ولا فرق . مات من

(١) بداية المجتهد ج ٢ ص ٨٦ ، ٨٧

ذلك المرض أو لم يمّت . فإن كان طلاق المريض ثلاثاً ، أو آخر ثلاث ، أو قبل أن يطأها ، فمات أو ماتت قبل تمام العدة ، أو بعدها ، أو كان طلاقاً رجعياً فلم يرتجعها حتى مات أو ماتت بعد تمام العدة ؛ فلا ترثه في شيء من ذلك كله . ولا يرثها أصلاً ؛ وكذلك طلاق الصحيح للمريضة ، وطلاق المريض للمريضة ، ولا فرق ، وكذلك طلاق الموقوف للقتل ؛ والحامل المثقلة ، وهذا مكان يختلف الناس فيه ^(١) .

التفويض والتوكيل في الطلاق

الطلاق حق من حقوق الزوج ، فله أن يطلق زوجته بنفسه ، وله أن يفوضها في تطليق نفسها ، وله أن يوكل غيره في التطليق . وكل من التفويض والتوكيل لا يسقط حقه ولا يمنعه من استعماله متى شاء ، وخالف في ذلك الظاهرية ، فقالوا : إنه لا يجوز للزوج أن يفوض زوجته تطليق نفسها ، أو يوكل غيره في تطليقها .

قال ابن حزم : ومن جعل إلى امرأته أن تطلق نفسها لم يلزمه ذلك ولا تكون طالقاً ؛ طلقت نفسها أو لم تطلق ؛ لأن الله تعالى جعل الطلاق للرجال لا للنساء .

صبيغ التفويض :

وصبيغ التفويض هي :

١ - اختاري نفسك .

٢ - أمرك بيدك .

٣ - طلقتي نفسك إن شئت .

وقد اختلف الفقهاء في كل صيغة من هذه الصيغ وذهبوا لمذاهب متعددة

نجملها فيما يلي :

(١) اختاري نفسك :

ذهب الفقهاء إلى وقوع الطلاق بهذه الصيغة : لأن الشرع جعلها من صبيغ الطلاق ، وفي ذلك يقول الله تعالى : « يا أيها النبي قل لأزواجك إن »

كَثُنْتُ تُرْدُنَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا فَتَعَالَيْنِ أُمَتِّعْكُنَّ وَأَسَرِّحْكُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا . وَإِنْ كُنْتُنَّ تُرْدُنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالْدارَ الْآخِرَةَ فَإِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ لِلْمُحْسَنَاتِ مِنْكُنَّ أَجْرًا عَظِيمًا ^(١) .

ولما نزلت هذه الآية دخل الرسول صلى الله عليه وسلم على عائشة فقال لها : « إني ذاك لك أمراً من الله على لسان رسوله ، فلا تعجلي حتى تستأمري أبويك » ، قالت : وما هذا يا رسول الله ؟ فتلا عليها الآية .

قالت : فيك يا رسول الله أستأمر أبوي ؟ . . بل أريد الله ورسوله ، والدار الآخرة ، وأسألك ألا تخبر امرأة من نسائك بالذي قلت .

قال : لا تسألني امرأة منهن إلا أخبرتها . إن الله لم يبعثني . . . الخ ثم فعل أزواج النبي صلى الله عليه وسلم مثلما فعلت عائشة ، فكلهن اخترن الله ورسوله والدار الآخرة .

روى البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه عن عائشة رضي الله عنها قالت : « خيرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخترناه . فلم يبعد ذلك شيئاً » .

وفي لفظ لمسلم : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خير نساءه فلم يكن طلاقاً » .

وفي هذا دلالة على أنهم لو اخترن أنفسهن : كان ذلك طلاقاً . وأن هذا اللفظ يستعمل في الطلاق ^(٢) .

ولم يختلف في ذلك أحد من الفقهاء .

بينما اختلفوا فيما يقع إذا اختارت المرأة نفسها : فقال بعضهم إنه يقع طلاقاً واحدة رجعية .

وهو مروى عن عمر وابن مسعود وابن عباس . وهو قول عمر بن عبد العزيز ، وابن أبي ليلى ، وسفيان ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق .

وقال بعضهم : إذا اختارت نفسها يقع واحدة بائنة ، وهو مروى عن

(١) سورة الأحزاب آية ٢٩ .

(٢) أهل الظاهر يرون أن معنى ذلك أنهم لو اخترن أنفسهن طلقهن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لا أنهم كن يطلقن بنفس اختيار الطلاق .

عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه ، وبه قال الأحناف .
وقال مالك بن أنس : إن اختارت نفسها فهي ثلاث ، وإن اختارت زوجها
يكون واحدة .

ويشترط الأحناف في وقوع الطلاق بهذه الصيغة ذكر النفس في كلامه أو
في كلامها ، فلو قال لها : اختاري ، فقالت اخترت ، فهو باطل لا يقع بها شيء .

(٢) أمرك بيدك ^(١) :

إذا قال الرجل لزوجته أمرك بيدك ، فطلقت نفسها ، فهي طلقة واحدة ،
عند عمر ، وعبد الله بن مسعود . وهو مذهب سفيان ، والشافعي ، وأحمد .
روى أنه جاء بن مسعود رجل فقال :

كان بيني وبين امرأتي بعض ما يكون بين الناس . فقالت : لو أن الذي
بيدك من أمري بيدي . لعلمت كيف أصنع . قال : فإن الذي بيدي من أمرك
بيدك . قالت : فأنت طالق ثلاثاً .

قال : أراها واحدة وأنت أحق بها ما دامت في عديها . وسألني أمير
المؤمنين عمر ، ثم لقيه فقص عليه القصة . فقال صنع الله بالرجال وفعل .
يعمدون إلى ما جعل الله في أيديهم . فيجعلونه بأيدي النساء . وفيها التراب .
ماذا قلت فيها ؟ قال : قلت أراها واحدة . وهو أحق بها .

قال : وأنا أرى ذلك ، ولو رأيت غير ذلك علمت أنك لم تصب ^(٢) .
وقال الأحناف : يقع طلقة واحدة بائنة ، لأن تمليكها أمرها لها يقتضي
زوال سلطانها عنها ، وإذا قبلت ذلك بالاختيار وجب أن يزول عنها ، ولا
يحصل ذلك مع بقاء الرجعة .

هل المعتبر نية الزوج أم نية الزوجة ؟ :

ذهب الشافعي إلى أن المعتبر هو نية الزوج . فإن نوى واحدة فواحدة ،
وإن نوى ثلاثاً فثلاث . وله أن يناكرها في الطلاق نفسه ، وفي العدد : في الخيار
أو التحليلك .

(١) أي أمرك الذي بيدي ، وهو الطلاق ، جعلته بيدك .

(٢) بداية المجتهد ص ٦٧ ج ٢ .

وذهب غره إلى أنها إن نوت أكثر من واحدة وقع ما نوت ؛ لأنها تملك الثلاثة بالتصريح ، فتملكها بالكناية كالزوج . فإن طلقت نفسها ثلاثاً ، وقال الزوج لم أجعل لها إلا واحدة ، لم يلتفت إلى قوله . والقضاء ما قضت ، وهذا مذهب عثمان ، وابن عمر ، وابن عباس ، وقال عمر وابن مسعود : تقع طلقة واحدة كما سبق في قصة عبد الله بن مسعود .

هل جعل الأمر باليد مقيد بالمجلس ؟ أم هو على التراخي :

قال ابن قدامة في المغني : ومتى جعل أمر امرأته بيدها فهو بيدها أبداً لا يتقيد بذلك المجلس .

روي ذلك عن علي رضي الله عنه ، وبه قال أبو ثور ، وابن المنذر ، والحكم .

وقال مالك والشافعي وأصحاب الرأي : هو مقصور على المجلس ، ولا طلاق لها بعد مفارقتها ، لأنه تخيير لها فكان مقصوراً على المجلس كقوله : اختاري .

ورجح الرأي الأول لقول علي رضي الله عنه في رجل جعل أمر امرأته بيدها . قال : هو لها حتى تكل .

قال : ولا نعرف له في الصحابة مخالفاً ، فيكون إجماعاً . ولأنه نوع توكيل في الطلاق . فكان على التراخي كما لو جعله لأجنبي .

رجوع الزوج :

قال : فإن رجع الزوج فيما جعل إليها أو قال : فسخت ما جعلت إليك بطل . وبذلك قال عطاء ، ومجاهد ، والشعبي ، والنخعي ، والأوزاعي ، وإسحاق .

وقال الزهري ، والثوري ، ومالك ، وأصحاب الرأي : ليس له الرجوع لأنه ملكها ذلك ، فلم يملك الرجوع .

قال : وإن وطئها الزوج ؛ كان رجوعاً ؛ لأنه نوع توكيل . والتصرف فيما وكل فيه يبطل الوكالة . وإن ردت المرأة ما جعل إليها بطل كما تبطل

الوكالة بفسخ التوكيل ^(١) .

(٣) طلقي نفسك إن شئت :

قالت الأحناف : « من قال لامرأته طلقي نفسك ، ولا نية له ، أو نوى طلاقاً واحدة فقالت : طلقت نفسي ؛ فهي واحدة رجعية .

وإن طلقت نفسها ثلاثاً ، وقد أراد الزوج ذلك ، وقعن عليها ؛ وإن قال لها طلقي نفسك ، فقالت أبنت نفسي ، طلقت ، وإن قالت قد اخترت نفسي لم تطلق ، وإن قال لها : طلقي نفسك متى شئت . فلها أن تطلق نفسها في المجلس وبعده . وإذا قال لرجل : طلق امرأتي ، فله أن يطلقها في المجلس وبعده . ولو قال لرجل طلقها إن شئت ، فله أن يطلقها في المجلس خاصة .

التوكيل :

إذا جعل أمر امرأته بيد غيره صح . وحكمه حكم ما لو جعله بيدها ، في أنه بيده في المجلس وبعده . ووافق الشافعي على هذا في حق غيرها لأنه توكيل ، وسواء قال : أمر امرأتي بيدك ، أو قال : جعلت لك الخيار في طلاق امرأتي ، أو قال طلقت امرأتي . وقال أصحاب أبي حنيفة : ذلك مقصور على المجلس لأنه نوع تخيير أشبه ما لو قال اختاري .

قال صاحب المغني : ولنا أنه توكيل مطلق : فكان على التراخي : كالتوكيل في البيع ، وإذا ثبت هذا فإن له أن يطلقها ما لم يفسخ أو يطأها ، وله أن يطلق واحدة وثلاثاً ، كالمرأة ، وليس له أن يجعل الأمر إلا بيد من يجوز توكيله وهو العاقل .

فأما الطفل والمجنون ؛ فلا يصح أن يجعل الأمر بأيديهم فإن فعل فطلق واحد منهم لم يقع طلاقه .

وقال أصحاب الرأي : يصح ^(٢) .

(١) المغني ص ٢٨٨ ج ٨ .

(٢) المغني : ص ٢٩٢ .

التعميم^(١) والتقييد في هذه الصيغة :

هذه الصيغة قد تكون مطلقة ؛ بأن يجعل أمرها بيدها ، أو أن تختار نفسها دون تقييد بشيء يزيد على الصيغة .
وفي هذه الحالة للزوجة أن تطلق نفسها في مجلس التفويض فقط إن كانت حاضرة فيه ، وإن كانت غائبة عنه كان لها ذلك الحق في مجلس علمها به فقط ، حتى لو انتهى أو تغير مجلس التفويض أو مجلس العلم ، ولم تطلق نفسها لم يكن لها هذا الحق بعد ذلك ؛ لأن الصيغة مطلقة ؛ فتصرف إلى المجلس ، فإذا فات فلا تملكه .

وهذا الحكم في حالة ما إذا لم تقم قرينة تدل على تعميم التفويض ، كأن يكون هذا التفويض حين عقد الزواج ؛ لأنه لا يعقل أن يقصد المفوض تمليكها تطلق نفسها في نفس مجلس زوجها ، فالصيغة تفيد التعميم بدلالة الحال .
وقد صدر من بعض المحاكم الشرعية المصرية الجزئية حكم بني على أن التفويض إذا كان في حين عقد الزواج وبصيغة مطلقة ، لا يتقيد بالمجلس ، وللزوجة أن تطلق نفسها متى شاءت ، وإلا خلا التفويض من الفائدة ، وأيد هذا الحكم استئنافاً .

وقد تكون هذه الصيغة عامة . كأن يقول لها اختاري نفسك متى شئت ، أو أمرك بيدك كلما أردت ، وفي هذه الحال لها أن تطلق نفسها في أي وقت ، لأنه ملكها حق تطلق نفسها ملكاً عاماً ، فلها أن تستعمل هذا الحق فتطلق نفسها في أي وقت .

وقد تكون هذه الصيغة مؤقتة بوقت معين ؛ كأن يجعل أمرها بيدها مدة سنة ، وفي هذه الحال للزوجة أن تطلق نفسها في الوقت المعين فقط ، وأما بعد مضيء فلا حق لها في التطلق .

التفويض^(٢) حين العقد وبعده :

ويجوز التفويض حين عقد الزواج أو بعده ، إلا أنه يشترط فيه حين عقد

(٢٠١) أحكام الأحوال الشخصية في الشريعة الإسلامية ص ١٥٢ .

الزواج عند الأحناف أن يكون البادئ به هو الزوجة ، مثل أن تقول المرأة للرجل : زوجت نفسي منك على أن يكون أمري بيدي أطلق نفسي كلما أريد . فيقول لها : قبلت ؛ فهذا القبول يتم الزواج ، ويصح التطلق ، ويكون لها الحق في أن تطلق نفسها كلما أرادت ، لأن قبوله ينصرف إلى الزواج ثم إلى التفويض . أما إذا كان البادئ بالإيجاب المقترن بالتفويض هو الزوج كأن يقول رجل لامرأته : تزوجتك على أن تكون عصمتك بيدك تطلقين نفسك كلما أردت . فتقول : قبلت ؛ فهذا يتم الزواج . ولا يصح التفويض ، ولا يكون للزوجة الحق في أن تطلق نفسها .

والفرق بين الصورتين أنه في الصورة الأولى ، قبل الزوج التفويض بعد تمام العقد ، فيكون قد ملك التطلق بعد أن ملكه بتمام عقد الزواج . أما في الثانية ، فإن ملك التطلق قبل أن يملكه لأنه ملكه قبل تمام عقد الزواج إذ لم يصدر إلا بالإيجاب وحده .

الحالات التي يطلق فيها القاضي

الحالات التي يطلق فيها القاضي صدر بها قانون سنة ١٩٢٠ وسنة ١٩٢٩ ، وهي مستمدة من اجتهاد الفقهاء ، حيث لم يرد بها نص صحيح صريح ، وقد روعي فيها التيسير على الناس تجنباً للخرج ، وتمشياً مع روح الإسلام السمحة .

جاء في القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ النص على التطلق لعدم النفقة ، والتطلق للعيب .

وجاء في القانون رقم ٢٥ سنة ١٩٢٩ النص على التطلق للضرر ، والتطلق لغيبة الزوج بلا عذر ، والتطلق لحبسه .

ونورد فيما يلي حكم كل ، مع مواد القانون الخاصة به ما عدا حكم التطلق للعيب ، فقد تقدم الكلام عليه في أول هذا المجلد .

التطلق لعدم النفقة :

ذهب الإمام مالك والشافعي وأحمد إلى جواز التفريق لعدم النفقة ^(١) بحكم

(١) أي المقصود بالنفقة الضرورية من الغذاء والكساء والسكنى في أدنى صورها . والمقصود =

القاضي إذا طلبته الزوجة ^(١) ، وليس له مال ظاهر ، واستدلوا المذهب هذا بما يأتي :

١ - أن الزوج مكلف بأن يمسك زوجته بالمعروف أو يسرحها ويطلقها بإحسان ؛ لقول الله سبحانه : « فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان » .

ولا شك أن عدم النفقة يناهض الإمساك بمعروف .

٢ - أن الله تعالى يقول : « ولا تُمسكوهن ضراراً لیتعتدوا » .

والرسول ﷺ يقول : « لا ضرر ولا ضرار » .

وأي ضرار يتزل بالمرأة أكثر من ترك الإنفاق عليها، وإن على القاضي أن يزيل هذا الضرر .

٣ - وإذا كان من المقرر أن يفرق القاضي من أجل العيب بالزوج فإن عدم الإنفاق يعدُّ أشدَّ إيذاءً للزوجة وظلماً لها من وجود عيب بالزوج ، فكان التفريق لعدم الإنفاق أولى .

وذهب الأحناف إلى عدم جواز التفريق لعدم الإنفاق سواء أكان السبب مجرد الامتناع أم الإعسار والعجز عنها ودليلهم في هذا :

١ - أن الله سبحانه قال : « لينفق ذو سعة من سعته ، ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله ، لا يكلف الله نفساً إلا ما آتاه سيجعل الله بعد عسر يسراً » ^(٢) .

وقد سئل الإمام الزهري عن رجل عاجز عن نفقة زوجته : أيفرق بينهما ؟ قال : تستأني به ، ولا يفرق بينهما ، وللا الآية السابقة .

٢ - أن الصحابة كان منهم الموسر والمعسر ، ولم يعرف عن أحد منهم أن النبي صلى الله عليه وسلم فرق بين رجل وامرأته ، بسبب عدم النفقة لفقره وإعساره .

٣ - وقد سأل نساء النبي صلى الله عليه وسلم النبي ما ليس عنده ، فاعتزلن

= يعلم النفقة في الحاضر والمستقبل ، أما في الماضي فإنه لا يقتضي المطالبة بالتفريق ولا تجاب

إليه المرأة إذا طلبته بل تكون النفقة ديناً في الأمة « وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة » .

(١) فإن كان له مال ظاهر فإنه لا يفرق بينه وبين زوجته وينفذ حكم النفقة فيه .

(٢) سورة الطلاق آية ٧ .

شهراً ، وكان ذلك عقوبة لمن ، وإذا كانت المطالبة بما لا يملك الزوج تستحق العقاب ، فأولى أن يكون طلب التفريق عند الإعسار ظلماً لا يلتفت إليه
٤ - قالوا : وإذا كان الامتناع عن الإنفاق مع القدرة عليه ظلماً ؛ فإن الوسيلة في رفع هذا الظلم هي بيع ماله للإنفاق منه ، أو حبسه حتى ينفق عليها ، ولا يتعين التفريق لدفع هذا الظلم ما دام هناك وسائل أخرى ، وإذا كان كذلك فالقاضي لا يفرق بهذا السبب لأن التفريق أبغض الحلال إلى الله من الزوج صاحب الحق ، فكيف يلجأ القاضي إليه مع أنه غير متعين ، وليس هو السبيل الوحيدة لرفع الظلم .

هذا إذا كان قادراً على الإنفاق ؛ فإن كان معسراً فإنه لم يقع منه ظلم لأن الله لا يكلف نفساً إلا ما آتاها .

مادة (٥) : إذا كان الزوج غائباً غيبة قريبة ، فإن كان له مال ظاهر نفد الحكم عليه بالنفقة في ماله ، وإن لم يكن له مال ظاهر أعلر إليه القاضي بالطرق المعروفة ، وضرب له أجلاً ، فإن لم يرسل ما تنفق منه زوجته على نفسها ، أو لم يحضر للإنفاق عليها ، طلق عليه القاضي بعد مضي الأجل . فإذا كان بعيد الغيبة لا يسهل الوصول إليه ، أو كان مجهول المحل ، أو كان مفقوداً ، وثبت أنه لا مال له تنفق منه الزوجة ، طلق عليه القاضي . وتسري أحكام هذه المادة على المسجون الذي يعسر بالنفقة .

مادة (٦) : تطليق القاضي لعدم الإنفاق يقع رجعياً ، وللزوج أن يراجع زوجته إذا ثبت إيساره واستعد للإنفاق في أثناء العدة فإذا لم يثبت إيساره ولم يستعد للإنفاق لم تصح الرجعة .

التطليق للضرر :

ذهب الإمام مالك ^(١) : أن للزوجة أن تطلب من القاضي التفريق إذا ادعت لإضرار الزوج بها لإضراراً لا يستطيع معه دوام العشرة بين أمثالهما ، مثل : ضربها ، أو سبها ، أو إيذاؤها بأي نوع من أنواع الإيذاء الذي لا يطاق ،

(١) ومثله مذهب أحمد ، وخالف في ذلك أبو حنيفة والثوري ، فلم يلجأوا إلى التفريق بسبب الضرر ، لإمكان إزالته بالتنزير وعدم إجبارها على طاعته .

أو إكراهها على منكر من القول أو الفعل .

فإذا ثبتت دعواها لدى القاضي بينة الزوجة ، أو اعتراف الزوج ، وكان الإيذاء مما لا يطاق معه دوام العشرة بين أمثالهما وعجز القاضي عن الإصلاح بينهما طلقها طاعة بائنة .

وإذا عجزت عن البينة ، أو لم يقر الزوج رفضت دعواها .

فإذا تكررت منها الشكوى . وطلبت التفريق ، ولم يثبت لدى المحكمة صدق دعواها ، عين القاضي حكمين بشرط أن يكونا رجلين عدلين راشدين ، لها خبرة بجاهلها ، وقدرة على الإصلاح بينهما . ويحسن أن يكونا من أهلها إن أمكن . وإلا فمن غيرهم ؛ ويجب عليهما تعرف أسباب الشقاق بين الزوجين ، والإصلاح بينهما بقدر الإمكان ، فإن عجزا عن الإصلاح وكانت الإساءة من الزوجين ، أو من الزوج ، أو لم تتبين الحقائق ؛ قررا التفريق بينهما بطلقة بائنة^(١) . وإن كانت الإساءة من الزوجة فلا يفرق بينهما بالطلاق . وإنما يفرق بينهما بالخلع .

وإن لم يتفق الحكماء على رأي أمرهما القاضي بإعادة التحقيق والبحث فإن لم يتفقا على رأي استبدلها بغيرهما .

وعلى الحكمين أن يرفعا إلى القاضي ما يستقر عليه رأيهما .

ويجب عليه أن ينفذ حكمهما . وأصل ذلك كله قول الله سبحانه : « وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا ، إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا »^(٢) ، والله تعالى يقول أيضاً :

« فإمساكٌ بمعروفٍ أو تسريحٌ بإحسان » وقد فات الإمساك بمعروف ، فتعين التسريح بإحسان والرسول عليه الصلاة والسلام يقول : « لا ضرر ولا ضرار » .

(١) ذهب أبو حنيفة وأحمد والشافعي - في أحد قوليهِ - إلى أنه ليس للحكمين أن يطلقوا إلا أن يجعل الزوج ذلك إليهما .

وقال مالك والشافعي : إن رأيا الإصلاح بعوض أو بغير عوض جاز ، وإن رأيا الخلع جاز ، وإن رأى الذي من قبل الزوج الطلاق طلق ، ولا يحتاج إلى إذن الزوج في الطلاق ، وهذا مبني على أنهما حكماء لا وكيلان .

(٢) النساء آية ٣٥ .

وجاء في قانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ . (مادة ٦) :

« إذا ادعت الزوجة لإضرار الزوج بها بما لا يستطاع معه دوام العشرة بين أمثالهما ، يجوز لها أن تطلب من القاضي التفريق ، وحينئذ يطلقها القاضي طلاقاً بائنة إذا ثبت الضرر وعجز عن الإصلاح بينهما . فإذا رفض الطلب ثم تكررت الشكوى ، ولم يثبت الضرر ، بعث القاضي حكمين وقضى على الوجه المبين بالمواد ٨، ٧، ٩، ١٠، ١١ . »

مادة (٧) : « يشترط في الحكمين أن يكونا رجلين عدلين من أهل الزوجين إن أمكن ، وإلا فمن غيرهم ، ممن له خبرة بمآلهما ، وقدرة على الإصلاح بينهما .
مادة (٨) : على الحكمين أن يتعرفا أسباب الشقاق بين الزوجين وببذلا جهدهما في الإصلاح ، فإن أمكن على طريقة معينة قرّرها .

مادة (٩) : إذا عجز الحكمان عن الإصلاح وكانت الإساءة من الزوج أو منهما ، أو جهل الحال قررا التفريق بطلاق بائنة .

مادة (١٠) : إذا اختلف الحكمان أمرهما القاضي بمعاودة البحث فإن استمر الخلاف بينهما حكم غيرهما .

على الحكمين أن يرفعا إلى القاضي ما يقررانه ، وعلى القاضي أن يحكم بمقتضاه .

التطليق لغيبه الزوج :

التطليق لغيبه الزوج هو مذهب مالك وأحمد^(١) ، دفعا للضرر عن المرأة ، فللمرأة أن تطلب التفريق إذا غاب عنها زوجها ولو كان له مال تنفق منه ، بشرط :

١ - أن يكون غياب الزوج عن زوجته لغير عذر مقبول .

٢ - أن تتضرر بغيابه .

٣ - أن تكون الغيبة في بلد غير الذي تقيم فيه .

٤ - أن تمر سنة تتضرر فيها الزوجة .

(١) مالك يرى أنه طلاق بائن وأحمد يرى أنه فسخ .

فإن كان غيابه عن زوجته بعدد مقبول : كغيابه لطلب العلم ، أو ممارسة التجارة ، أو لكونه موظفاً خارج البلد ، أو مجتهداً في مكان ناء ، فإن ذلك لا يميز طلب التفريق ؛ وكذلك إذا كانت الغيبة في البلد الذي تقيم فيه . وكذلك لما الحق في أن تطلب التفريق للضرر الواقع عليها لبعدها زوجها عنها لا لغيابه .

ولا بد من مرور سنة يتحقق فيها الضرر بالزوجة وتشعر فيها بالوحشة ، ويخشى فيها على نفسها من الوقوع فيما حرم الله . والتقدير بسنة قول عند الإمام مالك ^(١) . وقيل : ثلاث سنين ، ويرى أحمد : أن أدنى مدة يجوز أن تطلب التفريق بعدها ستة أشهر ، لأنها أقصى مدة تستطيع المرأة فيها الصبر عن غياب زوجها كما تقدم ذلك في فصل سابق ، واستفتاء عمر وفتوى حفصة رضي الله عنهما .

التطليق لحبس الزوج :

ومما يدخل في هذا الباب - عند مالك وأحمد - التطليق لحبس الزوج ؛ لأن حبسه يوقع بالزوجة الضرر ؛ لبعده عنها . فإذا صدر الحكم بالسجن لمدة ثلاث سنين ؛ أو أكثر ، وكان الحكم نهائياً ، ونفذ على الزوج ، ومضت سنة فأكثر من تاريخ تنفيذه ، فللزوجة أن تطلب من القاضي الطلاق لوقوع الضرر بها بسبب بعده عنها .

فإذا ثبت ذلك طلقها القاضي طلاقاً بائناً عند مالك ، ويعتبر ذلك فسخاً عند أحمد . قال ابن تيمية : وعلى هذا فالقول في امرأة الأسير والمحبوس ونحوهما ممن تعذر انتفاع امرأته به ، كالقول في امرأة المفقود بالإجماع . وجاء في القانون مادة (١٢) : « إذا غاب الزوج سنة فأكثر بلا عذر مقبول ، جاز لزوجته أن تطلب إلى القاضي تطليقها بائناً إذا تضررت من بعده عنها ، ولو كان له مال تستطيع الإنفاق منه » .

مادة (١٣) : « إن أمكن وصول الرسائل إلى الغائب ضرب له القاضي

(١) المراد بالسنة السنة الهلالية .

أجلاً وأعذر إليه ، بأنه يطلقها عليه إن لم يحضر للإقامة معها أو ينقلها إليه أو يطلقها .

فإذا انقضى الأجل ، ولم يفعل ، ولم يدع عذراً مقبولاً ، فرق القاضي بينهما بتطبيقه بائحة ، وإن لم يمكن وصول الرسائل إلى الغائب طلقها القاضي عليه بلا إعدار وضرب أجل .

مادة (١٤) : « لزوجة المحبوس المحكوم عليه نهائياً بعقوبة مقيدة للحرية مدة ثلاث سنين فأكثر ، أن تطلب للقاضي بعد مضي سنة من حبسه التطلاق عليه بائناً للضرر ولو كان له مال تستطيع الاتفاق منه .
أما التفريق للعيب فقد تقدم القول فيه في فصل سابق .

* * *

النجـلـع

الحياة الزوجية لا تقوم إلا على السكن، والمودة، والرحمة، وحسن المعاشرة، وأداء كل من الزوجين ما عليه من حقوق . وقد يحدث أن يكره الرجل زوجته، أو تكره هي زوجها. والإسلام في هذه الحال يوصي بالصبر والاحتمال، وينصح بعلاج ما عسى أن يكون من أسباب الكراهية ، قال الله تعالى : « وعاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ، فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا ، وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا »^(١). وفي الحديث الصحيح : « لَا يَفْرَكُ مَوْثَمٌ مِنْ مَوْثَمَةٍ ، إِنْ كَرِهَ مِنْهَا خُلُقًا رَضِيَ مِنْهَا خُلُقًا آخَرَ » .

إلا أن البغض قد يتضاعف ، ويشند الشقاق ، ويصعب العلاج ، وينفذ الصبر ، ويذهب ما أسس عليه البيت من السكن والمودة ، والرحمة ، وأداء الحقوق . وتصبح الحياة الزوجية غير قابلة للإصلاح ، وجينثد يرخّص الإسلام بالعلاج الوحيد الذي لا بد منه .

فإن كانت الكراهية من جهة الرجل ، فيبده الطلاق ، وهو حق من حقوقه ، وله أن يستعمله في حدود ما شرع الله .

وان كانت الكراهية من جهة المرأة ، فقد أباح لها الإسلام أن تتخلص من الزوجية بطريق الخلع ، بأن تعطي الزوج ما كانت أخذت منه باسم الزوجية لينتهي علاقتها بها .

وفي ذلك يقول الله سبحانه وتعالى : « وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا بِمَا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا ، إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ ، فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُمْسِكَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَاحِقَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ »^(٢) .

وفي أخذ الزوج الفدية عدل وإنصاف ، إذ أنه هو الذي أعطاها المهر

(١) سورة النساء آية ١٩ .

(٢) سورة البقرة ٢٢٩ .

وبذل تكاليف الزواج ، والزفاف ، وأنفق عليها ، وهي التي قابلت هذا كله بالبحود ، وطلبت الفراق ، فكان من النصفة أن ترد عليه ما أخذت . وإن كانت الكراهية منهما معاً : فإن طلب الزوج التفريق فيده الطلاق وعليه تبعاته ، وإن طلبت الزوجة الفرقة ، فيدها الخلع وعليها تبعاته كذلك . قيل إن الخلع وقع في الجاهلية . ذلك أن عامر بن الظرب زوج ابنته ابن أخيه ، عامر بن الحارث ، فلما دخلت عليه ، نفرت منه ، فشكا إلى أبيها ، فقال : لا أجمع عليك فراق أهلك ومالك وقد خلعتك منك بما أعطيتها .

تعريفه :

والخلع الذي أباحه الإسلام مأخوذ من خلع الثوب إذا أزاله ، لأن المرأة لباس الرجل ، والرجل لباس لها . قال الله تعالى : « هن لباس لكم » ، وأنتم لباس لهن » ^(١) .

ويسمى الفداء ، لأن المرأة تفتدي نفسها بما تبدله لزوجها .

وقد عرفه الفقهاء بأنه « فراق الرجل زوجته ببدل يحصل له » .

والأصل فيه ما رواه البخاري ، والنسائي ، عن ابن عباس . قال : « جاءت امرأة ثابت بن قيس بن شماس إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت : يا رسول الله ما أعتب عليه في خلق ولا دين ^(١) ولكني أكره الكفر في الإسلام . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أترددين عليه حديثه ؟ قالت : نعم . فقال : رسول الله صلى الله عليه وسلم . أقبل الحديقة وطلقها تطليقة » .

ألفاظ الخلع :

والفقهاء يرون أنه لا بد في الخلع من أن يكون بلفظ الخلع أو بلفظ مشتق منه . أو لفظ يؤدي معناه . مثل المبرأة والفدية . فإذا لم يكن بلفظ الخلع ولا

(١) سورة البقرة آية ١٨٧ .

(١) أي أنها لا تريد مفارقه لسوء خلقه ، ولا لنقصان دينه ، ولكن كانت تكرهه لسماته ، وهي تكره أن تحملها الكراهية على التقصير فيما يجب له من حق ، والمقصود بالكفر كفران العشير .

بلفظ فيه معناه . كأن يقول لها : أنت طالق في مقابل مبلغ كذا ، وقبلت ؛
كان طلاقاً على مال ولم يكن خلعاً .

وناقش ابن القيم هذا الرأي فقال : « ومن نظر إلى حقائق العقود ومقاصدها
دون ألفاظها : يعد الخلع فسخاً بأي لفظ كان ، حتى بلفظ الطلاق » .

وهذا أحد الوجهين لأصحاب أحمد .

وهو واختبار شيخ الإسلام ابن تيمية ، ونقل عن ابن عباس .
ثم قال ابن تيمية : « ومن اعتبر الألفاظ ووقف معها واعتبرها في أحكام
العقود جعله « بلفظ الطلاق طلاقاً » .

ثم قال ابن القيم مرجحاً هذا الرأي . وقواعد الفقه وأصوله تشهد أن
المرعي في العقود حقائقها ومعانيها ، لا صورها وألفاظها .

وبما يدل على هذا أن النبي صلى الله عليه وسلم - أمر ثابت بن قيس أن
يطلق امرأته في الخلع تطليقة ، ومع هذا أمرها أن تعتد بجحيضة وهذا صريح في
أنه فسخ ، ولو وقع بلفظ الطلاق .

وأيضاً فإنه سبحانه علق عليه أحكام الفدية بكونه فدية ومعلوم أن الفدية
لا تختص بلفظ ، ولم يعين الله سبحانه لها لفظاً معيناً . وطلاق الفداء طلاق مقيد ،
ولا يدخل تحت أحكام الطلاق المطلق . كما لا يدخل تحتها في ثبوت الرجعة
والاعتداد بثلاثة قروء بالسنة الثابتة ^(١) .

العوض في الخلع :

الخلع - كما سبق - إزالة ملك النكاح في مقابل مال . فالعوض جزء
أساسي من مفهوم الخلع . فإذا لم يتحقق العوض لا يتحقق الخلع . فإذا قال
الزوج لزوجته : خالعتك وسكت . لم يكن ذلك خلعاً ، ثم إنه إن نوى الطلاق ،
كان طلاقاً رجعياً . وإن لم ينو شيئاً لم يقع به شيء ، لأنه من ألفاظ الكناية التي
تفتقر إلى النية .

(١) زاد الميعاد ص ٢٧ ج ٤ .

كل ما جاز أن يكون مهراً جاز أن يكون عوضاً في الخلع :

ذهبت الشافعية إلى أنه لا فرق في جواز الخلع ، بين أن يخالعه على الصداق ، أو على بعضه ، أو على مال آخر ، سواء كان أقل من الصداق أم أكثر . ولا فرق بين العين ، والدَّيْن والمنفعة .

وضابطه أن « كل ما جاز أن يكون صداقاً جاز أن يكون عوضاً في الخلع » لعموم قوله تعالى : « فلا جُنَاحَ عليهما فيما افترقا به » .

ولأنه عقد على بضع فأشبه النكاح . ويشترط في عوض الخلع أن يكون معلوماً مُتَمَوِّلاً ، مع سائر شروط الأعواض ، كالقدرة على التسليم ، استقرار الملك وغير ذلك ؛ لأن الخلع عقد معاوضة ، فأشبه البيع والصداق ، وهذا صحيح في الخلع الصحيح .

أما الخلع الفاسد فلا يشترط العلم به ، فلو خالعهما على مجهول ، ككُتُب غير معين ، أو على حِمْل هذه الدابة ، أو خالعهما بشرط فاسد . كشرط ألا ينفق عليها وهي حامل ، أو لا سكنى لها ، أو خالعهما بألف إلى أجل مجهول ونحو ذلك — بانت منه بمهر المثل .

أما حصول الفرقة ؛ فلأن الخلع ؛ إما فسخ أو طلاق ، فإن كان فسخاً فالنكاح لا يفسد بفساد العوض ، فكذا فسخه ، إذ الفسوخ تحكي العقود . وإن كان طلاقاً ، فالطلاق يحصل بلا عوض ، وماله حصول بلا عوض فيحسن مع فساد العوض ، كالنكاح ، بل أولى ؛ ولقوة الطلاق وسرايته .

أما الرجوع إلى مهر المثل ؛ فلأن قضية فساد العوض ارتداد العوض الآخر . والبضع لا يرتد بعد حصول الفرقة ، فوجب رد بدله . ويقاس بما ذكرنا ما يشبهه ؛ لأن ما لم يكن ركناً في شيء لا يضر الجهل به كالصداق .

ومن صور ذلك ما لو خالعهما على ما في كفها ، ولم يعلم ، فإنها تبين منه بمهر المثل . فإن لم يكن في كفها شيء . ففي الوسيط أنه يقع طلاقاً رجعياً ، والذي نقله غيره أنه يقع بائناً بمهر المثل .

أما المالكية فقالوا : يجوز الخلع بالغَرَر كجنين يبطن بقرة أو غيره ؛

فلو نفق (١) الحمل فلا شيء له ، وبانت .
وجاز بغير موصوف ، وبشمة لم يَبْدُ صلاحُها ، وبإسقاط حضانتها
لولده . ويتنقل الحق له .

وإذا خالعتها بشيء حرام . كخمر ، أو مسروق علم به ، فلا شيء له ،
وبانت ، وأريق الخمر ، ورد المسروق لربه ، ولا يلزم الزوجة شيء بدل
ذلك ، حيث كان الزوج عالماً بالحرمة ، علمت هي أم لا .
أما لو علمت هي بالحرمة دونه فلا يلزمه الخلع .

الزيادة في الخلع على ما أخذت الزوجة من الزوج :

ذهب جمهور الفقهاء إلى أنه يجوز أن يأخذ الزوج من الزوجة زيادة على
ما أخذت منه ؛ لقول الله تعالى : « فلا جناحَ عليهما فيما افتدت به » (٢) .
وهذا عام يتناول القليل والكثير .

روى البيهقي عن أبي سعيد الخدري قال :

« كانت أختي تحت رجل من الأنصار ، فارتفعا إلى رسول الله صلى الله
عليه وسلم فقال : أتردن حديقته ؟ قالت : وأزيد عليها ، فردت عليه
حديقته وزادته (٣) » .

ويرى بعض العلماء : أنه لا يجوز للزوج أن يأخذ منها أكثر مما أخذت منه ؛
لما رواه الدارقطني بإسناد صحيح :

« أن أبا الزبير قال : إنه كان أصدقها حديقة ، فقال النبي صلى الله عليه
وسلم : أتردن عليه حديقته التي أعطاك . قالت : نعم وزيادة . فقال
النبي صلى الله عليه وسلم : أما الزيادة فلا ، ولكن حديقته . قالت : نعم » .
وأصل الخلاف في هذه المسألة الخلاف في تخصيص عموم الكتاب
بالأحاديث الآحادية .

(١) نفق : هلك .

(٢) سورة البقرة آية ٢٢٩ .

(٣) يرى علماء الحديث أن هذا الحديث ضعيف .

فمن رأى أن عموم الكتاب يخص بأحاديث الآحاد : قال : لا يجوز الزيادة ، ومن ذهب إلى أن عموم الكتاب لا يخص بأحاديث الآحاد ، رأى جواز الزيادة .

وفي « بداية المجتهد » قال : « فمن شبهه بسائر الأعواض في المعاملات ، رأى أن القدر فيه راجع إلى الرضا ، ومن أخذ بظاهر الحديث لم يجز أكثر من ذلك ، فكأنه رآه من باب أخذ المال بغير حق » .

الخلع دون مقتضى :

والخلع إنما يجوز إذا كان هناك سبب يقتضيه . كأن يكون الرجل معيباً في خلقه ، أو سيئاً في خلقه ، أو لا يؤدي للزوجة حقها ، وأن تخاف المرأة ألا تقيم حدود الله ، فيما يجب عليها من حسن الصحبة ، وجميل المعاشرة . كما هو ظاهر الآية .

فإن لم يكن ثمة سبب يقتضيه فهو محظور ؛ لما رواه أحمد والنسائي من حديث أبي هريرة : (المختلعات هن المنافقات) . وقد رأى العلماء الكراهة .

الخلع بتراضي الزوجين :

والخلع يكون بتراضي الزوج والزوجة ، فإذا لم يتم التراضي منهما فللقاضي إلزام الزوج بالخلع ؛ لأن ثباتاً وزوجته رفعا أمرهما للنبي صلى الله عليه وسلم ، وألزمه الرسول بأن يقبل الحديقة ، ويطلق . كما تقدم في الحديث .

الشقاق من قبل الزوجة كاف في الخلع :

قال الشوكاني : وظاهر أحاديث الباب أن مجرد وجود الشقاق من قبل المرأة كاف في جواز الخلع .

واختار ابن المنذر أنه لا يجوز حتى يقع الشقاق منهما جميعاً ، وتمسك بظاهر الآية . وبذلك قال طاووس ، والشعبي وجماعة من التابعين .. وأجاب عن ذلك جماعة ، منهم الطبري : بأن المراد ، أنها إذا لم تقم بحقوق الزوج كان ذلك مقتضياً لبغض الزوج لها ، فنسبت المخالفة إليها لذلك . ويؤيد عدم اعتبار

ذلك من جهة الزوج أنه صلى الله عليه وسلم لم يستفسر ثابتاً عن كراهته لها عند إعلانها بالكره له .

حرمة الإساءة إلى الزوجة لتختلع :

يحرم على الرجل أن يؤذي زوجته بمنع بعض حقوقها . حتى تضجر وتختلع نفسها . فإن فعل ذلك فالتخلع باطل ، والبدل مردود ، ولو حكم به قضاء . وإنما حرم ذلك حتى لا يجتمع على المرأة فراق الزوج والغرامة المالية ، وقال الله تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرِهًا وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ ^(١) لِيَتَّخِذْنَ مِنْهُمْ بَعْضٌ مَا آتَيْنَهُنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيِّنَةٍ ^(٢) » .

ولقوله سبحانه : « وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَكَانَ زَوْجٍ ، وَآتَيْتُمْ أَحَدَهُنَّ قَنْطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا أَتَأْخُذُونَهُ بُهْتَانًا وَإِنَّمَا مِيبَنٌ ^(٣) » .

ويرى بعض العلماء نفاذ التخلع في هذه الحال مع حرمة العضل . وأما الإمام مالك فيرى أن التخلع ينفذ على أنه طلاق ، ويجب على الزوج أن يرد البدل الذي أخذه من زوجته

جواز التخلع في الطهر والحيض :

يجوز التخلع في الطهر والحيض ، ولا يتقيد وقوعه بوقت : لأن الله سبحانه أطلقه ولم يقيد بزمان دون زمن . قال الله تعالى : « فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ ^(٤) » .

ولأن الرسول عليه الصلاة والسلام أطلق الحكم في التخلع بالنسبة لامرأة ثابت بن قيس ، من غير بحث ، ولا استفصال عن حال الزوجة ، وليس الحيض بأمر نادر الوجود بالنسبة للنساء .

قال الشافعي : « ترك الاستفصال في قضايا الأحوال مع قيام الاحتمال

(١) للعضل : التضييق والمنع .

(٢) سورة النساء آية ١٩ .

(٣) سورة النساء آية ٢٠ .

(٤) سورة البقرة آية ٢٢٩ .

ينزل منزلة العموم في المقال . والنبي صلى الله عليه وسلم لم يستفصل هل هي حائض أم لا ؟

ولأن المنهي عنه الطلاق في الحيض : من أجل ألا تطول عليها العدة . وهي - هنا - التي طلبت الفراق ، واختلعت نفسها ورضيت بالتطويل .

الخلع بين الزوج وأجنبي :

يجوز أن يتفق أحد الأشخاص مع الزوج على أن يخلع الزوج زوجته ، ويتعهد هذا الشخص الأجنبي بدفع بدل الخلع للزوج ، وتقع الفقرة ، ويلتزم الأجنبي بدفع البدل للزوج . ولا يتوقف الخلع في هذه الصورة على رضا الزوجة لأن الزوج يملك إيقاع الطلاق من نفسه بغير رضا زوجته ، والبدل يجب على من التزم به .

وقال أبو ثور : لا يصح لأنه سفه ، فإنه يبذل عوضاً في مقابلة ما لا منفعة له فيه ، فإن الملك لا يحصل له .

وقيده بعض علماء المالكية ، بأن يقصد به تحقيق مصلحة أو درء مفسدة ، فإن قصد به الإضرار بالزوجة فلا يصح . ففي « مواهب الجليل » :

« ينبغي أن يقيد المذهب بما إذا كان الغرض من التزام الأجنبي ذلك للزوج ، حصول مصلحة ، أو درء مفسدة ترجع إلى ذلك الأجنبي ، مما لا يقصد به إضرار المرأة » .

وأما ما يفعله أهل الزمان في بلدنا من التزام أجنبي ذلك وليس قصده إلا إسقاط النفقة الواجبة في العدة للمطلقة على مطلقها - فلا ينبغي أن يختلف في المنع ابتداء . وفي انتفاع المطلق بذلك بعد وقوعه نظر .

الخلع يجعل أمر المرأة بيدها :

ذهب الجمهور ، ومنهم الأئمة الأربعة ، إلى أن الرجل إذا خالع امرأته ملكت نفسها وكان أمرها إليها ، ولا رجعة له عليها ؛ لأنها بذلت المال لتخلص من الزوجية ، ولو كان يملك رجعتها لم يحصل للمرأة الافتداء من الزوج بما بذلته له .

وحتى لو رد عليها ما أخذ منها ، وقبلت - ليس له أن يرتجعها في العدة ؛ لأنها قد بانت منه بنفس الخلع .

روي عن ابن المسيب والزهري : أنه إن شاء أن يراجعها فليرد عليها ما أخذه منها في العدة ، وليشهد على رجعتة .

جواز تزوجها برضاها :

ويموز للزوج أن يتزوجها برضاها في عدتها ، ويعقد عليها عقداً جديداً .

خلع الصغيرة المميزة ^(١) :

ذهب الأحناف إلى أنه إذا كانت الزوجة صغيرة مميزة ، وخالعت زوجها ، وقع عليها طلاق رجعي ولا يلزمها المال .

أما وقوع الطلاق . فلأن عبارة الزوج معناها تعليق الطلاق على قبولها ، وقد صح التعليق لصدوره من أهله ، ووجده المعلق عليه ، وهو القبول ممن هي أهل له ، لأن الأهلية للقبول تكون بالتمييز - وهي هنا صغيرة مميزة - ومتى وجد المعلق عليه وقع الطلاق المعلق .

وأما عدم لزوم المال : فلأنها صغيرة ليست أهلاً للتبرع ، إذ يشترط في الأهلية للتبرع : العقل والبلوغ ، وعدم الحجر لسفه أو مرض .

وأما كون الطلاق رجعياً : فلأنه لما لم يصح التزام المال ، كان طلاقاً مجرداً لا يقابله شيء من المال ؛ فيقع رجعياً .

خلع الصغيرة غير المميزة :

وأما الصغيرة غير المميزة فلا يقع خلعها طلاقاً أصلاً ؛ لعدم وجود المعلق عليه ، وهو القبول ممن هو أهله .

خلع المحجور عليها ^(٢) :

قالوا : وإذا كانت الزوجة محجوراً عليها لسفه وخالعتها زوجها على مال

(١) أحكام الأحوال الشخصية .

(٢) ص ١٥٥ نفس المرجع السابق « الأحوال الشخصية » .

وقبلت ، لا يلزمها المال ، ويقع عليها الطلاق الرجعي ، مثل الصغيرة المميزة في أنها ليست أهلاً للتبرع ، ولكنها أهل للقبول .

الخلع بين ولي الصغيرة وزوجها ؛

وإذا جرى الخلع بين ولي الصغيرة وزوجها ، بأن قال زوج الصغيرة لأبيها : خالعت ابتك على مهرها ، أو على مائة جنيه من مالها ، ولم يضمن الأب البذل له . وقال : قبلت ، طلقت ، ولا يلزمها المال ولا يلزم أبها . أما وقوع الطلاق فلأن الطلاق المعلق يقع متى وجد المعلق عليه ، وهو هنا قبول الأب ، وقد وجد .

أما عدم لزومها المال ، فلأنها ليست أهلاً للترام التبرعات . وأما عدم لزوم أبيها المال ، فلأنه لم يلتزمه بالضمان ، ولا إلزام بدون التزام . ولهذا إذا ضمنه لزمه . وقيل : لا يقع الطلاق في هذه الحال لأن المعلق عليه قبول دفع البذل . وهو لم يتحقق . وهذا القول ظاهر ، ولكن العمل بالقول الأول .

خلع المريضة :

لا خلاف بين العلماء في جواز الخلع من المريضة ، مرض الموت . فلها أن تخالع زوجها . كما للصحيحة سواء بسواء . إلا أنهم اختلفوا في القدر الذي يجب أن تبذله للزوج مخافة أن تكون رغبة في محابة الزوج على حساب الورثة .

فقال الإمام مالك : يجب أن يكون بقدر ميراثه منها . فإن زاد على إرثه منها تحرم الزيادة ويجب ردها ، وينفذ الطلاق . ولا توارث بينهما إذا كان الزوج صحيحاً .

وعند الحنابلة : مثل ما عند مالك ، في أنه إذا خالعت بميراثه منها فما دونه صح ولا رجوع فيه ، وإن خالعت بزيادة بطلت هذه الزيادة .

وقال الشافعي : لو اختلفت منه بقدر مهر مثلها جاز . وإن زاد على ذلك كانت الزيادة من الثلث وتعتبر تبرعاً ..

أما الأحناف : فقد صححوا خلعها بشرط ألا يزيد عن الثلث مما تملك .
وأنها متبرعة ، والتبرع في مرض الموت وصية ، والوصية لا تنفذ إلا من الثلث
للأجنبي ، والزواج صار بالخلع أجنبياً .

قالوا : وإذا ماتت هذه المخالعة المريضة وهي في العدة . لا يستحق زوجها
إلا أقل هذه الأمور ، بدل الخلع ، وثالث تركتها ، وميراثها منها . لأنه قد
تواطأ الزوجة مع زوجها في مرض موتها وتسمي له بدل خلع باهظاً ، يزيد
عما يستحقه بالميراث . فلأجل الاحتياط لحقوق ورثتها ، ورداً لقصد المتواطأ
عليه . قلنا : إنها إذا ماتت في العدة لا تأخذ إلا أقل الأشياء الثلاثة . فإن برئت
من مرضها ولم تمت منه ، فله جميع البدل المسمى ، لأنه تبين أن تصرفها لم
يكن في مرض الموت .

أما إذا ماتت بعد انقضاء عدتها فله بدل الخلع المتفق عليه ، بشرط ألا يزيد
عن ثلث تركتها ، لأنه في حكم الوصية .

والذي عليه العمل الآن في المحاكم بعد صدور قانون الوصية سنة ١٩٤٦ :
أن للزوج الأقل من بدل الخلع ، وثالث التركة التي خلفتها زوجته ، سواء
أكانت وفاتها في العدة أم بعد انتهائها ، إذ أن هذا القانون أجاز الوصية للوارث ،
وغير الوارث - ونص على نفاذها فيما لا يزيد عن الثلث بدون توقف على
إجازة أحد .

وعلى هذا ، فلا يكون هناك حاجة إلى فرض محاباة زوجها بأكثر من
نصيبه ومنعها من ذلك .

هل الخلع طلاق أم فسخ :

ذهب جمهور العلماء إلى أن الخلع طلاق يائن ، لما تقدم في الحديث من
قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « خذ الخديقة وطلقها تطليقة » .

ولأن الفسوخ إنما هي التي تقتضي الفرقة الغالبة للزوج في الفراق ، مما ليس
يرجع إلى اختياره . وهذا راجع إلى الاختيار ، فليس بفسخ .

وذهب بعض العلماء ، منهم أحمد ، وداود من الفقهاء ، وابن عباس ،
وعثمان ، وابن عمر من الصحابة : إلى أنه فسخ . لأن الله تعالى ذكر في كتابه

الطلاق ، فقال : « الطلاقُ مرَّتَان » .
ثم ذكر الافتداء . ثم قال : « فإن طلقها فلا تحلُّ له من بعدُ حتى تنكحَ زوجاً غيره » (١) .

فلو كان الافتداء طلاقاً لكان الطلاق الذي لا تحلُّ له فيه إلا بعد زواج ، هو الطلاق الرابع .

ويجوز هؤلاء أن القسوخ تقع بالتراضي ، قياساً على فسوخ البيع كما في الإقالة (٢) .

قال ابن القيم : والذي يدل على أنه ليس بطلاق أنه سبحانه وتعالى رتب الطلاق بعد الدخول الذي لا يستوفى عدده ثلاثة أحكام ، كلها منتفية عن الخلع : (الأول) أن الزوج أحق بالرجعة فيه .

(الثاني) أنه محسوب من الثلاث ، فلا تحل بعد استيفاء العدد ، إلا بعد دخول زوج وإصابته .

(الثالث) أن العدة فيه ثلاثة قروء .

وقد ثبت بالنص والإجماع أنه لا رجعة في الخلع ، وثبت بالسنة وأقوال الصحابة أن العدة فيه حيضة واحدة (٣) ، وثبت بالنص جوازه بعد طليقتين ، ووقوع ثالثة بعدها . وهذا ظاهر جداً في كونه ليس بطلاق .

وثمره هذا الخلاف تظهر في الاعتداد بالطلاق . فمن رأى أنه طلاق ، احتسبه طلقة بائنة . ومن رأى أنه فسخ لم يحتسبه ، فمن طلق امرأته تطليقتين ثم خالعا ، ثم أراد أن يتزوجها فله ذلك ، وإن لم تنكح زوجاً غيره ، لأنه ليس له غير تطليقتين . والخلع لغو .

ومن جعل الخلع طلاقاً قال : لم يجوز له أن يرجعها حتى تنكح زوجاً غيره ، لأنه بالخلع كملت الثلاث .

هل يلحق المختلعة طلاق ؟ :

المختلعة لا يلحقها طلاق ، سواء قلنا بأن الخلع طلاق أو فسخ ، وكلاهما

(١) سورة البقرة آية ٢٢٠ .

(٢) بداية المجتهد ص ٦٥ ج ٢ .

(٣) قال الخطابي : هذا أقوى دليل لمن قال : إن الخلع فسخ وليس بطلاق ، إذ لو كان طلاقاً لم يكتف بحیضة للعدة .

يصيرُ المرأةَ أجنبيةً عن زوجها . وإذا صارت أجنبية عنه ؛ فإنه لا يلحقها الطلاق .
وقال أبو حنيفة : المختلة يلحقها الطلاق ، ولذلك لا يجوز عنده أن
ينكح مع المبتوتة أختها .

عدة المختلة :

. ثبت من السنة أن المختلة تعتد بحیضة . ففي قصة ثابت أن النبي صلى الله
عليه وسلم قال له : « خذ الذي لها عليك وخل سبيلها . قال : نعم . فأمرها
رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تعتد بحیضة واحدة وتلحق بأهلها » . رواه
النسائي بإسناد رجاله ثقة .

وإلى هذا ذهب عثمان ، وابن عباس ، وأصح الروایتين عن أحمد ؛
وهو مذهب إسحق بن راهويه ، واختاره شيخ الإسلام ابن تيمية وقال : من
نظر هذا القول وجده مقتضى قواعد الشريعة : فإن العدة إنما جعلت ثلاث
حيض ، ليطول زمن الرجعة ، ويترى الزوج ويتمكن من الرجعة في مدة
العدة ، فإذا لم تكن عليها رجعة فالمقصود براءة رحمها من الحمل ، وذلك
يكفي فيه حیضة كالاستبراء .

وقال ابن القيم : هذا مذهب أمير المؤمنين عثمان بن عفان ، وعبد الله
ابن عمر ، والرَّبِيع بنت معوذ ، وعمها وهو من كبار الصحابة رضي
الله عنهم ؛ فهؤلاء الأربعة من الصحابة لا يُعْرَف لهم مخالف منهم ، كما
رواه الليث بن سعد ، عن نافع مولى ابن عمر : أنه سمع الربيع بنت معوذ بن
عفراء ، وهي تخبر عبد الله بن عمر ، أنها اختلعت من زوجها على عهد
عثمان بن عفان . فجاء عمها إلى عثمان ، فقال له : إن ابنة معوذ اختلعت من
زوجها اليوم ، أفنتنقل ؟ فقال عثمان : لتنتقل ، ولا ميراث بينهما . ولا عدة
عليها . إلا أنها لا تنكح حتى تحيض حیضة . خشية أن يكون بها حَبَل . فقال
عبد الله بن عمر : فعثمان خيرنا وأعلمنا .

ونقل عن أبي جعفر النحاس في كتاب - الناسخ والمنسوخ - أن هذا
إجماع من الصحابة ..

ومذهب الجمهور من العلماء أن المختلة عدتها ثلاث حيض إن كانت
ممن يحيض .

نشوز الرجل

إذا خافت المرأة نشوزَ زوجها وإعراضه عنها إما لمرضها أو لكبر سنها ، أو لدماثة وجهها ، فلا جناح عليهما أن يصلحا بينهما ، ولو كان في الصلح تنازل الزوجة عن بعض حقوقها ترضية لزوجها . لقول الله سبحانه : « وإن امرأة خافت من بعلها نشوزاً أو إعراضاً فلا جناح عليهما أن يصلحا بينهما صلحاً ، والصلح خير ^(١) » .

وروى البخاري عن عائشة قالت في هذه الرواية : « هي المرأة تكون عند الرجل ، لا يستكثر منها ، فيريد طلاقها ، ويتزوج عليها ، تقول : أمسكني ، ولا تطلقني ، وتزوج غيري ، فأنت في حل من النفقة عليّ والقسمة لي » .

روى أبو داود عن عائشة أن سودة بنت زمعة حين أسنت وفرقت ^(٢) أن يفارقها رسول الله صلى الله عليه وسلم . قالت : « يا رسول الله يومي لعائشة » . فقبل ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم . قالت : في ذلك أنزل الله جل ثناؤه ، وفي أشباهها . أراه قال : « وإن امرأة خافت من بعلها نشوزاً أو إعراضاً » .

قال في المغني : ومتى صالحته على ترك شيء من قسمتها أو نفقتها ، أو على ذلك كله جاز .. فإن رجعت فلها ذلك .

قال أحمد في الرجل يغيب عن امرأته فيقول لها : إن رضيت على هذا ، وإلا فأنت أعلم ، فتقول : قد رضيت ، فهو جائز ، فإن شاءت رجعت .

الشقاق بين الزوجين :

إذا وقع الشقاق بين الزوجين واستحكم العداء وخيف من الفرقة وتعرضت

(١) سورة النساء آية ١٢٨ .

(٢) فرقت : خافت .

الحياة الزوجية للانهايار بعث الحاكم حَكَمين لينظرا في أمرهما ، ويفعلا ما فيه المصلحة من إبقاء الحياة للزوجية أو لإنهايتها . يقول الله سبحانه : « وإن خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا » . ويشترط أن يكون الحكمان عاقلين بالغين عدلين مسلمين .

ولا يشترط أن يكونا من أهلها ، فإن كانا من غير أهلها جاز ، والأمر في الآية للنذب ؛ لأنهما أرفق من جانب وأدرى بما يحدث ، وأعلم بالحال من جانب آخر .

وللحكَمين أن يفعلوا ما فيه المصلحة من الإبقاء أو الإنهاء دون الحاجة إلى رضا الزوجين أو توكيلهما .

وهذا رأي عليّ ، وابن عباس ، وأبي سلمة بن عبد الرحمن ، والشعبي ، والنخعي ، وسعيد بن جبير ، ومالك ، والأوزاعي ، وإسحاق ، وابن المنذر . وقد تقدم ذلك في فصل سابق ^(١) .

(١) أما نشوز المرأة فقد سبق الكلام عليه في فصل « تأديب الرجل زوجته » .

الظهار

تعريفه :

الظهار مشتق من الظهر ، وهو قول الرجل لزوجته : أنت علي كظهر أمي . قال في الفتح : « وإنما خص الظهر بذلك دون سائر الأعضاء ، لأنه محل الركوب غالباً ، ولذلك سمي الركوب ظهراً ، فشُبِّهت المرأة بذلك . لأنها مركوب الرجل » .

والظهار كان طلاقاً في الجاهلية ، فأبطل الإسلام هذا الحكم ، وجعل الظهار محرماً للمرأة حتى يكفر زوجها .

فلو ظاهر الرجل يريد الطلاق ، كان ظهاراً ، ولو طلق يريد ظهاراً كان طلاقاً ، فلو قال : « أنت علي كظهر أمي » ، وعنى به الطلاق لم يكن طلاقاً ، وكان ظهاراً لا تطلق به المرأة .

قال ابن القيم : « وهذا لأن الظهار كان طلاقاً في الجاهلية ، فنسخ ، فلم يجر أن يعاد إلى الحكم المنسوخ ، وأيضاً أن أؤم بن الصامت إنما نوى به الطلاق على ما كان عليه ، وأجرى عليه حكم الظهار دون الطلاق ، وأيضاً فإنه صريح في حكمه ، فلم يجر جعله كناية في الحكم الذي أبطله الله بشرعه ، وقضاء الله أحق ، وحكم الله أوجب » ١٨ .

وقد أجمع العلماء على حرمة ، فلا يجوز الإقدام عليه لقول الله تعالى : « الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْكُمْ مِنْ نِسَائِهِمْ ، مَا هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ ، إِنَّ أُمَّهَاتُهُمْ إِلَّا اللَّائِي وَلَدْنَهُمْ » ، وإنهم ليقولون منكراً من القول وزوراً ، وإن الله لعفو غفور » (١) .

وأصل ذلك ما ثبت في السنن أن أؤم بن الصامت ظاهر من زوجته خولة بنت مالك بن ثعلبة ، وهي التي جادلت فيه رسول الله صلى الله عليه

وسلم واشتكت إلى الله ، وسمع الله شكواها من فوق سبع سموات . فقالت :
« يا رسول الله ؟ إن أوس بن الصامت تزوجني ، وأنا شابة مرغوب في ،
فلما خلا سني ، وثرت بطني ، جعلني كأمة عنده . فقال لها رسول الله صلى
الله عليه وسلم :

« ما عندي في أمرك شيء » .

فقالت : « اللهم إني أشكو إليك » .

وروي أنها قالت : « إن لي صبية صغاراً ، إن ضمهم إليهم ضاعوا . وإن
ضممتهم إليّ جاعوا » :
فتزل القرآن ..

وقالت عائشة : الحمد لله الذي وسع سمعه الأصوات ؛ لقد جاءت
خولة بنت ثعلبة تشكو إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأنا في كِسْر
البيت ، يخفى عليّ بعض كلامها ، فأنزل الله عز وجل :
« قد سمع الله قولَ التي تجادلكَ في زوجها وتشتكي إلى الله ، والله
يسمعُ محاوركما ، إن الله سميعٌ بصيرٌ » (١) .
فقال النبي صلى الله عليه وسلم :

« ليعتنق رقبة . قالت : لا يجد ! قال : فيصوم شهرين متتابعين . قالت :
يا رسول الله إنه شيخ كبير ، ما به من صيام . قال : فليطعم ستين مسكيناً .
قالت : ما عنده من شيء يتصدق به . قال : سأعينه بعرق من ثمر ! قالت :
وأنا أعينه بعرق آخر ؟ قال : أحسنت ، فأطعمني عنه ستين مسكيناً ، وارجعي
إلى ابن عمك » .

وفي السنن أن سلمة بن صخر البياضي ، ظاهر من امرأته مدة شهر رمضان ،
ثم واقعها ليلة قبل انسلاخه . فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : « أنت بذلك
يا سلمة . قال : قلت : أنا بذلك » (٢) يا رسول الله ؟ - مرتين - وأنا صابر
لأمر الله ، فاحكم فيّ بما أراك الله . قال : حرر رقبة . قلت : والذي بعثك
بالحق نبياً ما أملك رقبة غيرها ، وضربت صفحة رقبتني ، قال فصم شهرين

(١) سورة المجادلة آية ١ .

(٢) أي أنت الملم بذلك والمرتكب له .

متابعين . قلت : فهل أصبت الذي أصبت إلا في الصيام ؟ .. قال : فأطعم وسقاً من تمر ستين مسكيناً . قلت : والذي بعثك بالحق لقد بتنا وحشين ^(١) ، ما لنا طعام قال : فانطلق إلى صدقة بني زُرَيْق فليدفعها إليك ، فأطعم ستين مسكيناً وسقاً من تمر ، وكل أنت وعيالك بقيتها . قال : فرحت إلى قومي ، فقلت : وجدت عندكم الضيق وسوء الرأي ، ووجدت عند رسول الله السعة وحسن الرأي ، وقد أمر لي بصدقتكم .

هل الظهار يختص بالأم ؟

ذهب الجمهور إلى أن الظهار يختص بالأم ، كما ورد في القرآن ، وكما جاء في السنة . فلو قال لزوجته : أنت علي كظهر أمي كان مظاهراً ، ولو قال لها : أنت علي كظهر أختي لم يكن ذلك ظهاراً .

وذهب البعض ، منهم الأحناف والأوزاعي والثوري والشافعي في أحد قوليهِ ، وزيد بن علي ، إلى أنه يقاس على الأم جميع المحارم ^(٢) .

فالظهار عندهم هو تشبيه الرجل زوجته في التحريم بإحدى المحرمات عليه على وجه التأييد بالنسب أو المصاهرة أو الرضاع ، إذ العلة هي التحريم المؤبد . ومن قال لامرأته : إنها أختي أو أمي على سبيل الكرامة والتوقير فإنه لا يكون مظاهراً .

من يكون منه الظهار :

والظهار لا يكون إلا من الزوج العاقل البالغ المسلم لزوجته قد انعقد زواجها انعقاداً صحيحاً نافذاً .

الظهار المؤقت :

الظهار المؤقت هو إذا ظاهر من امرأته إلى مدة . مثل أن يقول لها : « أنت

(١) أي بتنا مقفرين لا طعام لنا .

(٢) قال الأئمة الثلاثة ، ورواية عن أحمد : إذا قالت المرأة لزوجها : أنت علي كظهر أمي . فإنه لا كفارة عليها ، وقال أحمد في الرواية الأخرى - وهي أظهرها - يجب عليها الكفارة إذا وطئها ، وهي التي اختارها الحنفي .

عليّ كظهر أمي إلى الليل » ثم أصابها قبل انقضاء تلك المدة .
وجكّمه أنه ظهار كالمطلق .

قال الخطابي : واختلفوا فيه إذا برّ فلم يحنث :
فقال مالك وابن أبي ليلى : إذا قال لامرأته : « أنت عليّ كظهر أمي إلى
الليل » لزمته الكفارة وإن لم يقربها .
وقال أكر أهل العلم : لا شيء عليه إن لم يقربها .
قال : وللشافعي في الظهار المؤقت قولان : أحدهما أنه ليس بظهار .
أثر الظهار :

إذا ظاهر الرجل من امرأته ، وصح الظهار ترتب عليه أثران :
(الأثر الأول) حرمة إتيان الزوجة حتى يكفّر كفارة الظهار ؛ لقول
الله سبحانه : « من قبّل أن يتماساً »
وكما يحرم المسيس ، فإنه يحرم كذلك مقدماته ، من التقبيل والمعانقة
ونحو ذلك ، وهذا عند جمهور العلماء .
وذهب بعض أهل العلم ^(١) إلى أن المنحرم هو الوطء فقط ، لأن المسيس
كناية عن الجماع .

(والأثر الثاني) وجوب الكفارة بالعود .

وما هو العود ؟

اختلف العلماء في العود . ما هو ؟

فقال قتادة ، وسعيد بن جبير ، وأبو حنيفة ، وأصحابه :
« إنه إرادة المسيس لما حرم بالظهار » لأنه إذا أراد فقد عاد من عزم ؟
إلى عزم الفعل ، سواء فعل أم لا .

وقال الشافعي : بل هو إمساكها بعد الظهار وقتاً يسع الطلاق ، ولم يطلق
إذ تشبيهها بالأم يقتضي إبانته ، وإمساكها نقيضه ، فإذا أمسكها فقد عاد فيما
قال . لأن العود للقول مخالفته .

وقال مالك وأحمد : بل هو العزم على الوطء فقط ، وإن لم يطأ .

(١) هذا رأي الثوري ، وأحد قولي الشافعي .

وقال داود ، وشعبة ، وأهل الظاهر : بل إعادة لفظ الظهار . فالكفارة لا تجب عندهم إلا بالظهار المعاد ، لا المبتدأ .

المسيس قبل التكفير :

إذا مسَّ الرجل زوجته قبل التكفير فإن ذلك يحرم ، كما تقدم بيانه ، والكفارة لا تسقط ولا تتضاعف ، بل تبقى كما هي ، كفارة واحدة . قال الصلت بن دينار : سألت عشرة من الفقهاء عن المظاهر يجمع قبل أن يكفر ؟ فقالوا : كفارة واحدة .

ما هي الكفارة :

والكفارة هي : عتق رقبة ، فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين ، فإن لم يستطع ، فإطعام ستين مسكيناً . لقول الله سبحانه : « وَالَّذِينَ يَبْطِئُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا ، ذَلِكَمْ تَوْعَظُونَ بِهِ ، وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ . فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا ، فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَلْإِطْعَامُ سِتِينَ مِسْكِيناً » (١) .

وقد روعي في كفارة الظهار التشديد ، محافظة على العلاقة الزوجية ، ومنعاً من ظلم المرأة . فإن الرجل إذا رأى أن الكفارة يثقل عليه الوفاء بها ، احترم العلاقة الزوجية ، وامتنع عن ظلم زوجته .

الفسخ

فسخ العقد : نقضه ، وحل الرابطة التي تربط بين الزوجين ، وقد يكون الفسخ بسبب خلل وقع في العقد ، أو بسبب طارئ عليه يمنع بقاءه .
مثال الفسخ بسبب الخلل الواقع في العقد :
١ - إذا تم العقد وتبين أن الزوجة التي عقد عليها أختها من الرضاع ، فسخ العقد .

٢ - إذا عقد غير الأب والجد للصغير أو الصغيرة ، ثم بلغ الصغير أو الصغيرة ، فمن حق كل منهما أن يختار البقاء على الزوجية أو لإنهاءها ، ويسمى هذا خيار البلوغ ، فإذا اختار لإنهاء الحياة الزوجية كان ذلك فسخاً للعقد .

مثال الفسخ الطارئ على العقد :

١ - إذا ارتد أحد الزوجين عن الإسلام ولم يعد إليه ، فسخ العقد بسبب الردة الطارئة .

٢ - إذا أسلم الزوج وأبت زوجته أن تسلم ، وكانت مشركة ، فإن العقد حينئذ يفسخ ، بخلاف ما إذا كانت كتابية فإن العقد يبقى صحيحاً كما هو ، إذ أنه يصح العقد على الكتابية ابتداء .

والفرقة الحاصلة بالفسخ غير الفرقة الحاصلة بالطلاق ، إذ أن الطلاق ينقسم إلى طلاق رجعي وطلاق بائن . والرجعي لا ينهي الحياة الزوجية في الحال ، والبائن ينهيها في الحال .

أما الفسخ . سواء أكان بسبب طارئ على العقد ، أم بسبب خلل فيه ، فإنه ينهي العلاقة الزوجية في الحال .

ومن جهة أخرى . فإن الفرقة بالطلاق تنقص عدد الطلاقات ، فإذا طلق الرجل زوجته طلاقاً رجعياً ، ثم راجعها وهي في عدتها ، أو عقد عليها بعد

انقضاء العدة عقداً جديداً ، فإنه تحسب عليه تلك الطلقة ، ولا يملك عليها بعد ذلك إلا طلقتين .

وأما الفرقة بسبب الفسخ فلا ينقص بها عدد الطلقات ، فلو فسخ العقد بسبب خيار البلوغ ، ثم عاد الزوجان وتزوجا ملك عليها ثلاث طلقات .

وقد أراد فقهاء الأحناف أن يضعوا ضابطاً عاماً لتمييز الفرقة التي هي طلاق ، من الفرقة التي هي فسخ ، فقالوا :

إن كل فرقة تكون من الزوج ، ولا يتصور أن تكون من الزوجة فهي طلاق .

وكل فرقة تكون من الزوجة لا بسبب من الزوج ، أو تكون من الزوج ويتصور أن تكون من الزوجة فهي فسخ .

الفسخ بقضاء القاضي :

من الحالات ما يكون سبب الفسخ فيها جلياً لا يحتاج إلى قضاء القاضي ، كما إذا تبين للزوجين أنهما أخوان من الرضاع ، وحينئذ يجب على الزوجين أن يفسخا العقد من تلقاء أنفسهما .

ومن الحالات ما يكون سبب الفسخ خفياً غير جلي ، فيحتاج إلى قضاء القاضي ، ويتوقف عليه ، كالفسخ بإباء الزوجة المشركة الإسلام إذا أسلم زوجها ، لأنها ربما لا تمتنع فلا يفسخ العقد .

اللعان

تعريفه :

اللعان مأخوذ من اللعن ، لأن الملاعِن يقول في الخامسة : « أن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين » .
وقيل هو الإبعاد .

وسمي المتلاعنان بذلك ، لما يعقب اللعان من الإثم والإبعاد ، ولأن أحدهما كاذب ، فيكون ملعونا . وقيل : لأن كل واحد منهما يبعد عن صاحبه بتأييد التحريم .

وحقيقته : أن يحلف الرجل - إذا رمى امرأته بالزنا أربع مرات إنه لمن الصادقين ، والخامسة أن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين ، وأن تحلف المرأة عند تكذيبه أربع مرات ، إنه لمن الكاذبين ، والخامسة أن عليها غضب الله إن كان من الصادقين .

مشروعيته :

إذا رمى الرجل امرأته بالزنا ، ولم تقر هي بذلك ، ولم يرجع عن رميهِ . فقد شرع الله لهما اللعان ^(١) .

روى البخاري عن ابن عباس رضي الله عنهما : « أن هلال ^(٢) بن أمية قذف امرأته عند رسول الله صلى الله عليه وسلم بشريك بن سحماء . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « البينة ، أو حدٌ في ظهرك . فقال : يا رسول الله إذا رأى أحدنا على امرأته رجلا ينطلق يلتمس البينة ؟ ! » . فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « البينة . وإلا حدٌ في ظهرك » .

فقال : والذي بعثك بالحق إني لصادق . وليتزلن الله ما يبرئ ظهري من

(١) كان ذلك في شهر شعبان سنة ٥٩ هـ وقيل : كان في السنة التي توفي فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم .

(٢) كان أول رجل لاعن في الإسلام .

الحد ، فتزل جبريل عليه السلام وأنزل عليه قوله تعالى : « والَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ » ، فشهادةُ أحدهم أربعُ شهادات بالله إنه لمن الصادقين . والخامسةُ أن لعنةَ الله عليه إن كان من الكاذبين ويَدْرُوا عنها العذاب أن تشهد أربع شهادات بالله إنه لمن الكاذبين . والخامسةُ أن غضبَ الله عليها إن كان من الصادقين » (١) .

فانصرف النبي صلى الله عليه وسلم إليها ، فجاء هلال فشهد والنبي صلى الله عليه وسلم يقول : « إن الله يعلم (٢) أن أحدكما كاذب . فهل منكما تائب ؟ » فشهدت . فلما كانت عند الخامسة وقفوها (٣) ، وقالوا إنها الموجبة (٤) . قال ابن عباس رضي الله عنهما : فتلكأت ونكصت ، حتى ظننا أنها ترجع . ثم قالت : لا أفصح قومي سائر اليوم ، فمضت . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « أبصروها ، فإن جاءت به أكحل العينين (٥) ، سابع الإليتين ، خدلج الساقين ، فهو لشريك بن محمّاء » .

فجاءت به كذلك . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « لولا ما مضى (٦) من كتاب الله كان لي ولها شأن . »

قال صاحب بداية المجتهد : وأما من طريق المعنى . فلما كان الفرائض موجبا للحقوق النسب ، كان للناس ضرورة إلى طريق ينفونه به إذا تحققوا فسادهم . وتلك الطريق هي اللعان . فاللعان حكم ثابت بالكتاب والسنة والقياس والإجماع .

إذا لا محلاف في ذلك عامة .

(١) سورة النور : الآيات ٦ - ٩

(٢) هذا دليل على أن الزوج إذا قذف امرأته ، وعجز عن إقامة البينة وجب عليه حد القاذف ، وإذا وقع اللعان سقط الحد عنه .

(٣) فيه استحباب تقديم الوصل للزوجين قبل اللعان لما سيأتي .

(٤) أشاروا عليها بالوقوف عن تمام اللعان فتلكأت وكادت تعترف ولكنها لم ترض بفضيحة قومها . وفي هذا دليل على أن مجرد التلكن لا يعمل به .

(٥) في هذا دليل على أن المرأة كانت حاملا وقت اللعان ، والأكحل الذي أجفائه سوداء كان فيها كحلا . وسابع الإليتين : أي عظيمهما ، وخدلج : يمثل .

(٦) لولا ما مضى من كتاب الله ، أي أن اللعان يرفع الحد عن المرأة . ولولا ذلك لأقام الرسول صلى الله عليه وسلم الحد .

متى يكون اللعان ؟

ويكون اللعان في صورتين :

(الصورة الأولى) أن يرمي الرجل امرأته بالزنا ، ولم يكن له أربعة شهود يشهدون عليها بما رماها به .

(الصورة الثانية) أن ينفي حملها منه .

ولما يجوز في الصورة الأولى إذا تحقق من زناها ؛ كأن رآها تربي ، أو أقرت هي ، ووقع في نفسه صدقها .

والأولى في هذه الحال أن يطلقها ولا يلاعنها .

فإذا لم يتحقق من زناها ؛ فإنه لا يجوز له أن يرميها به .

ويكون نفي الحمل في حالة ما إذا ادعى أنه لم يطاها أصلاً من حين العقد عليها ، أو ادعى أنها أتت به لأقل من ستة أشهر بعد الوطء ، أو لأكثر من ستة من وقت الوطء ...

الحاكم هو الذي يقضي باللعان :

ولا بد من الحاكم عند اللعان . وينبغي له أن يذكر المرأة ويعظها ، بمثل ما جاء في الحديث الذي رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه ، وصححه ابن حبان والحاكم :

« أيما امرأة أدخلت على قوم من ليس منهم ، فليست من الله في شيء ، ولن يدخلها الله الجنة ، وأيما رجل جحد ولده وهو ينظر إليه ، احتجب الله منه وفضحه على رؤوس الأولين والآخرين » .

اشتراط العقل والبلوغ :

وكما يشترط في اللعان ، الحاكم ، يشترط العقل والبلوغ في كل من المتلاعنين ، وهذا أمر مجمع عليه .

اللعان بعد إقامة الشهود :

وإذا أقام الزوج الشهود على الزنا فهل له أن يلاعن ؟

قال أبو حنيفة وداود: لا يلاعن ؛ لأن اللعان إنما جعل عوضاً عن الشهود ، لقوله تعالى : « والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهود إلا أنفُسُهم » (١) . وقال مالك والشافعي : له أن يلاعن ؛ لأن الشهود لا تأثير لهم في دفع الفرائس .

هل اللعان يمين أم شهادة ؟

يرى الإمام مالك والشافعي وجمهور العلماء أن اللعان يمين ، وإن كان يسمى شهادة فإن أحداً لا يشهد لنفسه ، لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض روايات حديث ابن عباس : « لولا الأيمان لكان لي ولها شأن » . وذهب أبو حنيفة وأصحابه إلى أنه شهادة ، واستدلوا بقول الله تعالى « فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله » وبحديث ابن عباس المتقدم . وفيه : « فجاء هلال فشهد ، ثم قامت فشهدت » .

والذين رأوا أنه يمين ، قالوا : انه يصح اللعان بين كل زوجين حرين كانا أو عبيدين ، أو أحدهما ، أو عدلين ، أو فاسقين ، أو أحدهما . والذين ذهبوا إلى أنه شهادة . قالوا : لا يصح إلا بين زوجين يكونان من أهل الشهادة ، وذلك بأن يكونا حرين مسلمين . فأما العبدان ، أو المحدودان في القذف ، فلا يجوز لعانهما . وكذلك إن كان أحدهما من أهل الشهادة والآخر ليس من أهلها .

قال ابن القيم : والصحيح أن لعانهم يجمع الوصفين اليمين والشهادة ، فهو شهادة مؤكدة بالقسم والتكرار ، ويمين مغلفة بلفظ الشهادة والتكرار ؛ لاقتضاء الحال تأكيد الأمر ، ولهذا اعتبر فيه من التأكيد عشرة أنواع : (أحدها) ذكر لفظ الشهادة .

(الثاني) ذكر القسم بأحد أسماء الرب سبحانه ، وأجمعها لمعاني أسمائه الحسنى ، وهو اسم الله جل ذكره .

(الثالث) تأكيد الجواب بما يؤكد به المقسم عليه من أن واللام ،

وإتيانه باسم الفاعل الذي هو صادق وكاذب ، دون الفعل الذي هو صدق وكذب .

(الرابع) تكرار ذلك أربع مرات .

(الخامس) دعاؤه على نفسه في الخامسة بلعنة الله إن كان من الكاذبين .

(السادس) إخباره عند الخامسة أنها الموجبة لعذاب الله وأن عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة .

(السابع) جعل لعانه مقتضى لحصول العذاب عليها ، وهو إما الحد أو الحبس ، وجعل لعانها دارئاً للعذاب عنها .

(الثامن) أن هذا اللعان يوجب العذاب على أحدهما ، إما في الدنيا ، وإما في الآخرة .

(التاسع) التفريق بين المتلاعنين وخراب بيتهما وكسرهما بالفراق .

(العاشر) تأييد تلك الفرقة ودوام التحريم بينهما . فلما كان شأن هذا اللعان هذا الشأن جعل يميناً مقروناً بالشهادة ، وشهادة مقرونة باليمين ، وجعل الملتعن - لقبول قوله - كالشاهد فإن نكلت المرأة مضت شهادته وحُدَّتْ وأفادت شهادته .

ويمينه شيئين : سقوط الحد عنه ووجوبه عليها ، وإن التعت المرأة وعارضت لعانه بلعان آخر منها ، أفاد لعانه سقوط الحد عنه دون وجوبه عليها ، فكان شهادة ويميناً بالنسبة إليه دونها ؛ لأنه إن كان يميناً محضة ؛ فهي لا تحد بمجرد حلفه ، وإن كان شهادة فلا تحد بمجرد شهادته عليها وحده ، فإذا انضم إلى ذلك نكولها قوي جانب الشهادة واليمين في حقه بتأكده ونكولها ، فكان دليلاً ظاهراً على صدقه ، فأسقط الحد عنه وأوجبه عليها ، وهذا أحسن ما يكون من الحكم .

« ومن أحسن من الله حكماً لقوم يوقنون »^(١)

وقد ظهر بهذا أنه يمين فيها معنى الشهادة ، وشهادة فيها معنى اليمين .

لعان الأعمى والأخرس :

لم يختلف أحد في جواز لعان الأعمى ، واختلفوا في الآخرس .
فقال مالك والشافعي : يلاعن الآخرس اذا فهم عنه .
وقال أبو حنيفة رضي الله عنه : لا يلاعن ، لأنه ليس من أهل الشهادة .
من يبدأ بالملاعنة ؟ :

اتفق العلماء على أن السنة في اللعان تقديم الرجل فيشهد قبل المرأة .
فقال الشافعي وغيره : هو واجب ، فإذا لاعنت المرأة قبله ، فإن لعانها لا
يعتد به .

وحجتهم أن اللعان يشرع لدفع الحد عن الرجل . فلو بُدِيَءَ بالمرأة لكان
دفعاً لأمر لم يثبت .
وذهب أبو حنيفة ومالك : إلى أنه لو وقع الابتداء بالمرأة صح واعتد به .
وحجتهم أن الله سبحانه عطف في القرآن بالواو ، والواو لا تقتضي
الترتيب بل هي المطلق الجمع .

النكول ^(١) عن اللعان :

النكول عن اللعان ، إما أن يكون من الزوج أو من الزوجة ، فإن لكل
الزوج فعلية حد القذف . لقول الله تعالى :
« والذين يَرْمُونَ أزواجهم ولم يكن لهم شهود إلا أنفسهم فشهادة أحدهم
أربعُ شهادات بالله إنه لمن الصادقين ^(٢) » .
فإذا لم يشهد فهو مثل الأجنبية في القذف ، ولما تقدم من قول الرسول صلى
الله عليه وسلم : « البينة أو حد في ظهرك »
وهذا مذهب الأئمة الثلاثة .

وقال أبو حنيفة : لا حد عليه . ويحبس حتى يلاعن أو يكذب نفسه .
فإن كذب نفسه وجب عليه حد القذف .
فإذا نكلت الزوجة : أقيم عليها حد الزنا عند مالك والشافعي .

(١) النكول : الامتناع .

(٢) سورة النور آية ٦ .

وقال أبو حنيفة : لا نحد ، وحبست حتى تلعن أو تفر بالزنا ، وإن صدقته أقيم عليها الحد .

واستدل أبو حنيفة رضي الله عنه بقول الرسول صلى الله عليه وسلم : « لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث : زنا بعد إحصان ، أو كفر بعد إيمان ، أو قتل نفس بغير نفس » .

ولأن سفك الدماء بالنكول حكم ترده الأصول ، فإنه إذا كان كثير من الفقهاء لا يوجبون غرم المال بالنكول . فكان بالأحرى ألا يجب بذلك سفك الدماء .

قال ابن رشد : وبالحملة . فقاعدة الدماء مبناها في الشرع على أنها لا تراق إلا بالبينة العادلة ، أو بالاعتراف ، ومن الواجب ألا تخصص هذه القاعدة بالاسم المشترك .

فأبو حنيفة في هذه المسألة أولى بالصواب إن شاء الله . وقد اعترف أبو المعالي في كتابه « البرهان » بقوة أبي حنيفة في هذه المسألة ، وهو شافعي .

التفريق بين المتلاعنين :

إذا تلعن الزوجان وقعت الفرقة بينهما على سبيل التأكيد ولا يرتفع التحريم بينهما بجمال .

فعن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « المتلاعنان إذا تفرقا لا يجتمعان أبداً » .

وعن علي وابن مسعود قالا : « مضت السنة ألا يجتمع المتلاعنان » . رواهما الدارقطني .

ولأنه قد وقع بينهما من التباغض والتقاطع ما أوجب القطيعة بينهما بصفة دائمة ، لأن أساس الحياة الزوجية السكن ، والمودة ، والرحمة ، وهؤلاء قد فقدوا هذا الأساس ، وكانت عقوبتهما الفرقة المؤبدة .

واختلف الفقهاء فيما إذا كذب الرجل نفسه ، فقال الجمهور : إنما لا يجتمعان أبداً ، وللأحاديث السابقة ، وقال أبو حنيفة : إذا كذب نفسه جلد الحد ، وجاز له أن يعقد عليها من جديد ، واستدل أبو حنيفة بأنه إذا كذب

نفسه ، فقد بطل حكم اللعان ، فكما يلحق به الولد ، كذلك ترد الزوجة عليه ، وذلك أن السبب الموجب للتحريم إنما هو الجهل بتعيين صديق أحدهما . مع القطع بأن أحدهما كاذب ؛ وإذا انكشف ارتفع التحريم .

متى تقع الفرقة ؟

تقع الفرقة إذا فرغ المتلاعنان من اللعان ، وهذا عند مالك .
وقال الشافعي : تقع بعد أن يكمل الزوج لعانه .
وقال أبو حنيفة ، وأحمد ، والثوري : لا تقع إلا بحكم الحاكم .

هل الفرقة طلاق أم فسخ ؟

يرى جمهور العلماء أن الفرقة الحاصلة باللعان فسخ .
ويرى أبو حنيفة أنها طلاق بائن ، لأن سببها من جانب الرجل ، ولا يتصور أن تكون من جانب المرأة ، وكل فرقة كانت كذلك تكون طلاقاً لا فسخاً ، فالفرقة هنا مثل فرقة العتّين ، إذا كانت بحكم الحاكم .
وأما الذين ذهبوا إلى الرأي الأول فدلّيلهم تأييد التحريم ، فأشبه ذات المحرم ، وهؤلاء يرون أن الفسخ باللعان يمنع المرأة من استحقاقها النفقة في مدة العدة ، وكذلك السكنى ، لأن النفقة والسكنى إنما يُستحقان في عدة الطلاق لا في عدة الفسخ ، ويؤيد هذا ما رواه ابن عباس رضي الله عنهما في قصة الملاعة أن النبي صلى الله عليه وسلم « قضى ألا قوت لها ولا سكنى : من أجل أنهما يتصرفان من غير طلاق ولا متوفى عنها » . رواه أحمد وأبو داود .

إلحاق الولد بأمه :

إذا نفى الرجل ابنه ، وتم اللعان بنفيه له . انتفى نسبه من أبيه وسقطت نفقته عنه ، وانتفى التوارث بينهما ، ولحق بأمه ، فهي ترثه وهو يرثها ، لما رواه عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، قال : « قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في ولد المتلاعنين أنه يرث أمه وترثه أمه ، ومن رماها به جلد ثمانين » . أخرجه أحمد .

ويؤيد هذا الحديث الأدلة الدالة على أن الولد للفراش . ولا فراش هنا : لنفي الزوج إياه .

وأما من رماها به اعتبر قاذفاً ، وجلد ثمانين جلدة : لأن الملائنة داخلة في المحصنات ، ولم يثبت عليها ما يخالف ذلك ، فيجب على من رماها بابنها حد القذف ، ومن قذف ولدها يجب حدّه ، كمن قذف أمه سواء بسواء .
وهذا بالنسبة للأحكام التي تلزمه .

أما بالنسبة للأحكام التي شرعها الله للكافة . فإنه يعامل كأنه ابنه من باب الاحتياط فلا يعطيه زكاة ماله ، ولو قتله لا قصاص عليه ، وتثبت المحرمية بينه وبين أولاده ، ولا تجوز شهادة كل منهما للآخر ، ولا يعد مجهول النسب ، فلا يصح أن يدعيه غيره ، وإذا كذب نفسه ثبت نسب الولد منه ، ويزول كل أثر للعان بالنسبة للولد .

العدة

(١) تعريفها :

العدة : مأخوذة من العد والإحصاء : أي ما تحصيه المرأة وتعهده من الأيام والأقراء . وهي اسم للمدة التي تنتظر فيها المرأة وتمتنع عن التزويج بعد وفاة زوجها ، أو فراقه لها ^(١) .

وكانت العدة معروفة في الجاهلية . وكانوا لا يكادون يتركونها . فلما جاء الإسلام أقرها لما فيها من مصالح . وأجمع العلماء على وجوبها ، لقول الله تعالى : « والمطلقات يترتبسن بأنفسهن ثلاثة قروء » ^(٢) . وقوله صلى الله عليه وسلم لفاطمة بنت قيس : « اعتدي في بيت أم مكتوم » .

(٢) حكمة مشروعيتها :

- أ - معرفة براءة الرحم حتى لا تختلط الأنساب بعضها ببعض .
- ب - تهيئة فرصة للزوجين لإعادة الحياة الزوجية إن رأيا أن الخير في ذلك .
- ج - التنويه بفخامة أمر النكاح حيث لم يكن أمراً ينتظم إلا بجمع الرجال ، ولا ينفك إلا بانتظار طويل . ولولا ذلك لكان بمنزلة لعب الصبيان ينظم ثم يفك في الساعة .
- د - أن مصالح النكاح لا تتم حتى يوطنا أنفسهما على إدامة هذا العقد ظاهراً ، فإن حدث حادث يوجب فك النظام لم يكن بدءاً من تحقيق صورة الإدامة في الحمللة بأن تربص مدة تجد لتربصها بالآ ، وتقاسي لها عناء ^(٣) .

(١) احتساب العدة يبدأ من حين وجود سببها ، وهو الطلاق أو الوفاة .

(٢) سورة البقرة آية ٢٢٨

(٣) من « حجة الله البالغة » .

أنواع العدة :

- ١ - عدة المرأة التي تحيض ، وهي ثلاث حيض .
- ٢ - عدة المرأة التي يئست من الحيض وهي ثلاثة أشهر .
- ٣ - عدة المرأة التي مات عنها زوجها ، وهي أربعة أشهر وعشرأ ، ما لم تكن حاملا .

٤ - عدة الحامل حتى تضع حملها .

وهذا لإجمال انفصله فيما يلي :

الزوجة إما أن تكون مدخولا بها أو غير مدخول بها .

عدة غير المدخول بها :

والزوجة غير المدخول بها إن طلقت فلا عدة عليها لقول الله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن^(١) فمالكم عليهن من عدة تعتدونها^(٢) » .

فإن كانت غير مدخول بها ، وقد مات عنها زوجها فعليها العدة ، كما لو كان قد دخل بها ، لقوله تعالى : « والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرأ^(٣) » .

ولأنما وجبت العدة عليها وإن لم يدخل بها وقاء للزوج المتوفى ومراعاة لحقه .

عدة المدخول بها^(٤) :

وأما المدخول بها ، فلإما أن تكون من ذوات الحيض ، أو من غير ذوات

الحيض :

(١) المس : الدخول .

(٢) سورة الأحزاب : آية ٤٩ .

(٣) سورة البقرة : الآية ٢٣٤ ، وحكمة التحديد بهذه المدة لأنها التي تكمل فيها خلقة الولد وينفخ فيه الروح بعد مضي ١٢٠ يوماً ، وهي زيادة على أربع أشهر لتقصان الأهلة فجب الكسر إلى المقد على طريق الاحتياط ، وذكر المشر مؤثفا لإرادة القياسي . والمراد مع أيامها عند الجمهور . فلا تحمل حتى تدخل الليلة الحادية عشرة .

(٤) يرى الأحناف والحنابلة والخلفاء الراشدون أن المقصود بالدخول الدخول حقيقة أو حكماً =

عدة الحائض :

فإن كانت من ذوات الحيض فعدتها ثلاثة قروء ؛ لقول الله تعالى :
« والمطلقات يترتبصن بأنفسهن ثلاثة قروء » . والقروء جمع قرء .
والقرء : الحيض .

ورجح ذلك ابن القيم ، فقال : إن لفظ القرء لم يستعمل في كلام الشارع إلا للحيض . ولم يحىء عنه في موضع واحد استعماله للطهر . فحمله في الآية على المعهود المعروف من خطاب الشارع أولى ، بل يتعين . فإنه قد قال صلى الله عليه وسلم للمستحاضة : « دعي الصلاة أيام إقرائك » وهو صلى الله عليه وسلم المعبر عن الله ، وبلغه قومه نزل القرآن . فإذا أورد المشترك في كلامه على أحد معنيين ، وجب حمله في سائر كلامه عليه إذا لم يثبت إرادة الآخر في شيء من كلامه البتة . ويصير هو لغة القرآن التي خوطبنا بها ، وإن كان له معنى آخر في كلام غيره ، وإذا ثبت استعمال الشارع للقرء في الحيض علم أن هذا لغته ، فيتعين حمله عليها في كلامه . ويدل على ذلك ما في سياق الآية من قوله تعالى : « ولا يحل لهن أن يكتمن ما خلق الله في أرحامهن » .

وهذا هو الحيض والحمل عند عامة المفسرين . والمخلوق في الرحم إنما هو الحيض الوجودي . وبهذا قال السلف والخلف ، ولم يقل أحد إنه الطهر . وأيضاً فقد قال سبحانه : « واللاتي يتسنن من الحيض من نسائككم إن ارتبستم فعدتهن ثلاثة أشهر . واللاتي لم يحضن وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن » (١) .

فجعل كل شهر بإزاء حيضة وعلق الحكم بعدم الحيض لا بعدم الطهر والحيض .

وقال في موضع آخر قوله تعالى : « فطلقوهن لعدتهن » .

معناه : لاستقبال عدتهن ، لا فيها ، وإذا كانت العدة التي يطلق لها

= أي أن الخلوة الصحيحة تعتبر دخولا يجب بها العدة ، وعند الشافعي في المذهب الجديد أن الخلوة لا يجب بها العدة .

(١) سورة الطلاق آية ٤

النساء مستقبلة بعد الطلاق ، فالمستقبل بعدها إنما هو الحيض ، فإن الطاهر لا تستقبل الطهر ، إذ هي فيه ، وإنما تستقبل الحيض بعد حالها التي هي فيها^(١) .

أقل مدة للاعتداد بالأقراء :

قالت الشافعية : وأقل ما يمكن أن تعتد فيه الحرة بالأقراء : إثنان وثلاثون يوماً وساعة ، وذلك بأن يطلقها في الطهر ويبقى من الطهر بعد الطلاق ساعة فتكون تلك الساعة قرءاً ، ثم تحيض يوماً ، ثم تطهر خمسة عشر يوماً ، وهو القرء الثاني ، ثم تحيض يوماً ، ثم تطهر خمسة عشر يوماً ، وهو القرء الثالث . فإذا طعت في الحيضة الثالثة انقضت عدتها .

وأما أبو حنيفة فأقل مدة عنده ستون يوماً ، وعند صاحبيه تسعة وثلاثون يوماً . فهي تبدأ عند الإمام أبي حنيفة بالحيض عشرة أيام ، وهي أكثر مدته ، ثم بالطهر خمسة عشر يوماً ، ثم بالحيض عشرة والطهر خمسة عشر ، ثم بالحيضة الثالثة ، ومدتها عشرة أيام ، فيكون المجموع ستين يوماً ، فإذا مضت هذه المدة وادعت أن عدتها انتهت صدقت بيمينها ، وصارت حلالاً لزوج آخر .

أما الصاحبان فيحسبان لكل حيضة ثلاثة أيام ، وهي أقل مدته ، ويحسبان لكل من الطهرين المتخللين للحيضات الثلاث خمسة عشر يوماً ؛ فيكون المجموع ٣٩ يوماً^(٢) .

عدة غير الحائض :

وإن كانت من غير ذوات الحيض ؛ فعدتها ثلاثة أشهر ، ويصدق ذلك على الصغيرة التي لم تبلغ ، والكبيرة التي لا تحيض سواء أكان الحيض لم يسبق لها ، أو انقطع حيضها بعد وجوده . لقول الله تعالى : « وَاللَّائِي يَتَسَنَّ مِنْ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ ، وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ وَأُولَاتِ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ »^(٣) .

(١) زاد المعاد : الجزء الثالث ص ٩٦ .

(٢) « زاد المعاد ج ٤ ص ٢٠٨ » .

(٣) سورة الطلاق آية ٤ .

روى ابن أبي هاشم في تفسيره عن عمر بن سالم عن أبي بن كعب ، قال : قلت : يا رسول الله : إن أناساً بالمدينة يقولون في عدد النساء ، ما لم يذكر الله في القرآن ، الصغار والكبار وأولات الأحمال ، فأنزل الله سبحانه في هذه السورة : « واللاتي يشن من الحيض من نسائكم إن ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر ، واللاتي لم يحضن وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن » .

فأجل إحداهن أن تضع حملها ، فإذا وضعت فقد قضت عدتها . ولفظ جرير : قلت يا رسول الله إن ناساً من أهل المدينة لما نزلت هذه الآية التي في البقرة في عدة النساء قالوا : لقد بقي من عدد النساء عدد لم يذكرن في القرآن : الصغار والكبار التي قد انقطع عنها الحيض وذوات الحمل قال : فأنزلت التي في النساء القصرى : « واللاتي يشن من الحيض من نسائكم إن ارتبتم » .

وعن سعيد بن جبير في قوله « واللاتي يشن من الحيض من نسائكم » يعني الآية العجوز التي لا تحيض ، أو المرأة التي قعدت من الحيضة ، فليست هذه من القروء في شيء . وفي قوله « إن ارتبتم » في الآية ، يعني إن شككتم ، فعدتهن ثلاثة أشهر ، وعن مجاهد : إن ارتبتم ولم تعلموا عدة التي قعدت عن الحيض ، أو التي لم تحض فعدتهن ثلاثة أشهر . فقوله تعالى « إن ارتبتم » يعني إن سألتم عن حكمهن ولم تعلموا حكمهن وشككتم فيه فقد بينه الله لكم .

حكم المرأة الخائض إذا لم تر الحيض :

إذا طلقت المرأة وهي من ذوات الأقراء . ثم إنها لم تر الحيض في عاداتها ، ولم تدر ما سببه ، فإنها تعتد سنة : ثربص مدة تسعة أشهر لتعلم براءة رحمها ، لأن هذه المدة هي غالب مدة الحمل ، فإذا لم يبين الحمل فيها ، علم براءة الرحم ظاهراً ، ثم تعتد بعد ذلك عدة الآيسات ثلاثة أشهر ، وهذا ما قضى به عمر رضي الله عنه .

قال الشافعي : هذا قضاء عمر بين المهاجرين والأنصار ، لا ينكره منهم منكر علمناه .

سن اليأس :

اختلف العلماء في سن اليأس .

فقال بعضهم : إنها خمسون ، وقال آخرون : إنها ستون ، والحق أن ذلك يختلف باختلاف النساء .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية : اليأس مختلف باختلاف النساء ، وليس له حد يتفق عليه النساء . والمراد بالآية أن إياس كل امرأة من نفسها ؛ لأن اليأس ضد الرجاء . فإذا كانت المرأة قد يشت من الحيض ولم ترجه ، فهي آيسة وإن كان لها أربعون أو نحوها ، وغيرها لا تيأس منه وإن كان لها خمسون (١) .

عدة الحامل :

وعدة الحامل تنتهي بوضع الحمل ، سواء أكانت مطلقة أو متوفى عنها زوجها ، لقول الله تعالى : « وَأُولَاتِ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ » (٢) قال في زاد المعاد : ودل قوله سبحانه : « أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ » على أنها إذا كانت حاملاً بتوأمين لم تنقض العدة حتى تضعهما جميعاً . ودلت على أن من عليها الإستبراء فعدتها وضع الحمل أيضاً . ودلت على أن العدة تنقضي بوضعه على أي صفة كان ، حياً أو ميتاً ، تام الخلقة أو ناقصها ، نفخ فيه الروح أو لم ينفخ .

عن سُبَيْعَةَ الأَسْلَمِيَّةِ أنها كانت تحت سعد بن حوالة وهو ممن شهد بدرأ ، فنوفي عنها في حجة الوداع وهي حامل فلم تنشب (٣) أن وضعت حملها بعد وفاته ، فلما تعلت (٤) من نفاسها تجملت للخطاب ، فدخل عليها أبو السنابل بن بعكك - رجل من بني عبد الدار - فقال لها : مالي أراك متجملة ، لعلك ترجين (٥) النكاح ؟ إنك والله ما أنت بناكح حتى تمر عليك أربعة أشهر وعشراً ، قالت سبيعة : فلما قال لي ذلك جمعت علي ثيابي حين أمسيت ، فأتي رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألته عن ذلك فأفتاني بأني

(١) ص ٢٠٦ ج ٤ زاد المعاد

(٢) سورة الطلاق آية ٤ .

(٣) نشب : نلبث .

(٤) ظهرت من دما .

(٥) تطلين

قد حَكَلْتُ حين وضعت حملي ، وأمرني بالتزوج إن بدا لي .
وقال ابن شهاب : ولا أرى بأساً أن تتزوج حين وضعت ، وإن كانت
في دمها ؛ غير أنه لا يقربها زوجها حتى تطهر : أخرجه البخاري ومسلم
والنسائي وابن ماجه .

والعلماء يجعلون قول الله تعالى : « والذين يَتَوَقَّوْنَ منكم ويلدرون أزواجاً
يترَبَّصْنَ بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً »^(١) ،
خاصة بعدد الحوائل^(٢) ، ويجعلون قول الله تعالى في سورة الطلاق : « وأولات
الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن »
في عدد الحوائل فليست الآية الثانية معارضة للأولى .

عدة المتوفى عنها زوجها :

والمتوفى عنها زوجها عدتها أربعة أشهر وعشراً ، ما لم تكن حاملاً ،
لقول الله تعالى : « والذين يَتَوَقَّوْنَ منكم ويلدرون أزواجاً ، يترَبَّصْنَ بأنفسهن
أربعة أشهر وعشراً » .
وإن طلق امرأته طلاقاً رجعيّاً ، ثم مات عنها وهي في العدة اعتدت بعد
الوفاة ؛ لأنه توفي عنها وهي زوجته .

عدة المستحاضة :

المستحاضة تعتد بالحيض .

ثم إن كانت لها عادة فعلية أن تراعي عاداتها في الحيض والطمهر ، فإذا
مضت ثلاث حيض انتهت العدة ، وإن كانت آيسة انتهت عدتها بثلاثة أشهر .

وجوب العدة في غير الزواج الصحيح :

من وطئ امرأة بشبهة وجبت عليها العدة ، لأن وطء الشبهة كالوطء في
النكاح في النسب ، فكان كالوطء في النكاح في إيجاب العدة . وكذلك تجب
العدة في زواج فاسد إذا تحقق الدخول^(٣) . ومن زنى بامرأة لم تجب عليها

(١) سورة البقرة آية ٢٢٤ .

(٢) الحوائل : غير الحوامل .

(٣) قالت الظاهرية : لا تجب العدة في النكاح الفاسد ، ولو بعد الدخول ؛ لعدم دليل على إيجابها
من الكتاب والسنة .

العدة ؛ لأن العدة لحفظ النسب ، والزاني لا يلحقه نسب ، وهو رأي الأحناف والشافعية والثوري ، وهو رأي أبي بكر وعمر .

وقال مالك وأحمد : عليها العدة ؛ وهل عدتها ثلاث حيض أو حيضة تستبرى بها ؟ روايتان عن أحمد .

تحول العدة من الحيض إلى العدة بالأشهر :

إذا طلق الرجل زوجته وهي من ذوات الحيض ، ثم مات وهي في العدة ، فإن كان الطلاق رجعياً ، فإن عليها أن تعتد عدة الوفاة ، وهي أربعة أشهر وعشراً ، لأنها لا تزال زوجة له ، ولأن الطلاق الرجعي لا يزيل الزوجة ، ولذلك يثبت التوارث بينهما إذا توفي أحدهما وهي في العدة .

وإن كان الطلاق بائناً فلإنها تكمل عدة الطلاق بالحيض ولا تتحول العدة إلى عدة الوفاة ، وذلك لانقطاع الزوجية بين الزوجين من وقت الطلاق ؛ لأن الطلاق البائن يزيل الزوجية ، فتكون الوفاة حدثت وهو غير زوج ، ولذلك لا يرث أحدهما صاحبه إذا توفي أحدهما وهي في العدة إلا إذا اعتبر فاراً .

طلاق الفار :

وطلاق الفار أن يطلق المريض مرض الموت امرأته طلاقاً بائناً بغير رضاها ؛ ثم يموت وهي في العدة ؛ فإنه يعتبر في هذه الحال فاراً من الميراث ، ولهذا قال مالك « ترث ولو مات بعد انقضاء عدتها وبعد نكاح زوج آخر ، معاملة له بنقيض قصده .

ويرى أبو حنيفة ومحمد أن الحكم في هذه الحال يتغير ؛ فتكون عدتها أطول الأجلين : عدة الطلاق أو عدة الوفاة ، فإن كانت عدة الطلاق أطول ؛ اعتدت بها ، وإن كانت عدة الوفاة هي الأطول ؛ كانت هي العدة .

أي إذا انقضت الحيضات الثلاث في أكثر من أربعة أشهر وعشر اعتدت بها ، وإن كانت الأربعة أشهر وعشر أكثر من مدة الحيضات الثلاث اعتدت بها . وذلك كي لا تحرم المرأة من حقها في الميراث الذي أراد الزوج الفرار منه بالطلاق .

وعند أبي يوسف أن المطلقة في هذه الحال تعتد عدة الطلاق وإن كانت مدتها أقل من أربعة أشهر وعشر .

ويرى الشافعي في أظهر قوليه: أنها لا ترث كالمطلقة طلاقاً بائناً في الصحة . وحجته أن الزوجية قد انتهت بالطلاق قبل الموت فقد زال السبب في الميراث . ولا عبرة بِمَطْنَةِ الفرار ، لأن الأحكام الشرعية تناط بالأسباب الظاهرة لا بالنيات الخفية .

واتفقوا على أنه إن أبانها في مرضه فماتت المرأة فلا ميراث له . وكذلك تتحول العدة من الحيض إلى الأشهر في حق من حاضبت حيضة أو حيضتين ثم يشت من الحيض فإنها حيثل يجب عليها أن تعتد بثلاثة أشهر ؛ لأن إكمال العدة بالحيض غير ممكن ؛ لانقطاعه ، ويمكن إكمالها باستئناها بالشهور والشهور بدل عن الحيض .

تحول العدة من الأشهر إلى الحيض :

إذا شرعت المرأة في العدة بالشهور لصغرها أو لبلوغها سن الإياس ثم حاضت ؛ لزمها الانتقال إلى الحيض . لأن الشهور بدل عن الحيض فلا يجوز الاعتداد بها مع وجود أصلها .

وإن انقضت عدتها بالشهور ، ثم حاضت ، لم يلزمها الاستئناف للعدة بالأكراء ؛ لأن هذا حدث بعد انقضاء العدة .

وإن شرعت في العدة بالأكراء أو الأشهر ، ثم ظهر لها حمل من الزوج ، فإن العدة تتحول إلى وضع الحمل ، والحمل دليل على براءة الرحم من جهة القطع .

انقضاء العدة :

إذا كانت المرأة حاملاً فإن عدتها تنقضي بوضع الحمل ، وإذا كانت العدة بالأشهر ؛ فإنها تحتسب من وقت ^(١) الفرة أو الوفاة حتى تستكمل ثلاثة

(١) مله مالك والشافعي أن الطلاق إن وقع في أثناء الشهر اعتدت بقيته ، ثم اعتدت شهرين ، بالأملة ، ثم اعتدت من الشهر الثالث تمام ثلاثين يوماً .

وقال أبو حنيفة: تحسب بقية الأول وتمتد من الرابع بقدر ما فاتها من الأول تماماً كان أم ناقصاً .

أشهر أو أربعة أشهر وعشراً ، وإذا كانت بالحيض فإنها تنقضي بثلاث حيضات وذلك يعرف من جهة المرأة نفسها (١) .

لزوم المعتدة بيت الزوجية :

يجب على المعتدة أن تلزم بيت الزوجية حتى تنقضي عدتها ، ولا يحل لها أن تخرج منه ، ولا يحل لزوجها أن يخرجها منه ، ولو وقع الطلاق أو حصلت الفقرة وهي غير موجودة في بيت الزوجية وجب عليها أن تعود إليه بمجرد علمها : يقول الله تعالى : « يا أيُّها النبي إذا طَلَّقَ النساءَ فطَلَّقُوهُنَّ لَعَدَّتِهِنَّ واحْصُوا الْعِدَّةَ واتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مَبِينَةٍ (٢) ، وتلك حدود الله ومن يتعدَّ حدود الله فقد ظلم نفسه » (٣) .

وعن الثَّوْرِيِّ بنت مالك بن سنان - وهي أخت أبي سعيد الخدري : أنها جاءت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم تسأله أن يرجع إلى أهلها في بني خُدْرَةَ ، فإن زوجها خرج في طلب أعبد له أبيقوا (٤) ، حتى إذا كانوا بطَرْفِ الْقُدُومِ (٥) لحقهم فقتلوه ، فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أرجع إلى أهلي فلاني لم يتركني في مسكن يملكه ولا نفقة ؟ ، قالت : فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : نعم . قالت : فخرجت حتى إذا كنت في

(١) كانت بعض النساء تكذب وتلعي أن عدتها لم تنقض وأنها لم تر الحيضات الثلاث لتطول العدة ولتتمكن من أخذ النفقة مدة طويلة ، وكان ذلك مثاراً لشكوى الرجال ؛ فتدارك القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ هذه الحال ، فجاء في المادة ١٧ منه ما نصه :

« لا تسمع الدعوى لنفقة عدة لمدة تزيد على سنة من تاريخ الطلاق »

وجاء في المذكرة الإيضاحية لهذه المادة : « فقطعاً لهذه الادعاءات الباطلة ، وبناء على ما قرره الأطباء من أن أكثر مدة الحمل سنة وضعت الفقرة الأولى من المادة ١٧ ومنعت المعتدة من دعواها نفقة العدة لأكثر من سنة من تاريخ الطلاق ، فتقرر بذلك مدة استحقاق النفقة ، وليس معناه تحديد مدة العدة شرعاً ، فإن مدة العدة ثلاث حيضات » .

(٢) سورة الطلاق الآية ١ .

(٣) قال ابن عباس : الفاحشة المبينة أن تبتلى على أهل زوجها فإذا بذت على الأهل حل إخراجها .

(٤) هربوا .

(٥) موضع على ستة أميال من المدينة .

الحجيرة أو في المسجد دعاني أو أمرَ بي فدعيت له فقال : كيف قلت ؟
فرددت عليه القصة التي ذكرت من شأن زوجي ، فقال : امكثي في بيتك
حتى يبلغ الكتاب أجله . قالت : فاعتددت فيه أربعة أشهر وعشرا . قالت :
فلما كان عثمان بن عفان أرسل إليّ فسألني عن ذلك فأخبرته ، فأتبعه وقضى به .
رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه والترمذي وقال حسن صحيح . وكان عمر
يرد المتوفى عنهن أزواجهن من البيداء يمنعهن الحج .

ويستثنى من ذلك المرأة البدوية إذا توفي عنها زوجها فإنها ترنحل مع أهلها
إذا كان أهلها من أهل الارتحال .

وخالف في ذلك عائشة وابن عباس وجابر بن زيد والحسن وعطاء ،
وروي عن عليّ وجابر .

فقد كانت عائشة تفقي المتوفى عنها زوجها بالخروج في عدتها وخرجت
بأختها أم كلثوم ، حين قتل عنها طلحة بن عبيد الله إلى مكة في عمرة .
وقال عبد الرزاق : أخبرنا ابن جريج قال أخبرني عطاء عن ابن عباس
أنه قال : إنما قال الله عز وجل : تعتد أربعة أشهر وعشرا ، ولم يقل تعتد في
بيتها ، فتعتد حيث شئت . وروي أبو داود عن ابن عباس أيضاً قال : نسخت
هذه الآية عدتها عند أهلها ، وسكنت في وصيتها ، وإن شئت خرجت ،
لقول الله تعالى : « فَإِنْ خَرَجْنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ » (١) ،
قال عطاء : ثم جاء الميراث فنسخ السكنى تعتد حيث شئت .

اختلاف الفقهاء في خروج المرأة في العدة :

وقد اختلف الفقهاء في خروج المرأة في العدة .

فذهب الأحناف إلى أنه لا يجوز للمطلقة الرجعية ولا للبائن الخروج من
بيتها ليلا ولا نهاراً .

وأما المتوفى عنها زوجها فتخرج نهاراً وبعض الليل ، ولكن لا تبيت إلا
في منزلها .

قالوا : والفرق بينهما أن المطلقة تفقتها في مال زوجها ، فلا يجوز لها

الخروج كالزوجة ، بخلاف المتوفى عنها زوجها فإنها لا نفقة لها ، فلا بد أن تخرج بالنهار لإصلاح حالها .
قالوا : وعليها أن تعتد في المنزل الذي يضاف إليها بالسكنى حال وقوع
الفرقة .

وقالوا : فإن كان نصيبها من دار الميت لا يكفيها ، أو أخرجها الورثة
من نصيبهم انتقلت ، لأن هذا عذر ، والكون في بيتها عبادة ، والعبادة تسقط
بالعذر ، وعندهم : ان عجزت عن كراء البيت الذي هي فيه لكثرتة ، فلها
أن تنتقل إلى بيت أقل كراء منه .

وهذا من كلامهم يدل على أن أجرة المسكن عليها . وإنما تسقط السكنى
عنها لعجزها عن أجرته ، ولهذا صرحوا بأنها تسكن في نصيبها من التركة
إن كفاه . وهذا لأنه لا سكنى عندهم للمتوفى عنها زوجها - حاملا كانت أو
حائلا - ^(١) وإنما عليها أن تلزم مسكنها الذي توفي زوجها وهي فيه ، ليلاً
ونهاراً . فإن بدله لها الورثة ، وإلا كانت الأجرة عليها .

ومذهب الحنابلة جواز الخروج نهاراً ، سواء كانت مطلقة أو متوفى عنها
زوجها .

قال ابن قدامة : وللمعتدة الخروج في حوائجها نهاراً ، سواء كانت مطلقة
أو متوفى عنها زوجها ، قال جابر : طَلَّقْتُ خَالَتِي ثَلَاثًا فَمَخَرَجْتُ تَجِدُ ^(٢)
نَحْلَهَا فَلَقِيَهَا رَجُلٌ فَنَهَاهَا فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : «أَخْرِجِي
فَجَلْدِي نَحْلَكَ لَعَلَّكَ أَنْ تَتَصَدَّقِي مِنْهُ أَوْ تَفْعَلِي خَيْرًا» رواه النسائي وأبو داود .
وروى مجاهد ، قال : اسْتَشْهَدَ رَجُلٌ يَوْمَ أَحَدٍ فَجَاءَ نِسَاؤُهُمْ رَسُولَ اللَّهِ ،
وَقُلْنَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ نَسْتَوْحِشُ بِاللَّيْلِ أَفْنَيْتَ عِنْدَ إِحْدَانَا ؟ فَإِذَا أَصْبَحْنَا بَادَرْنَا
إِلَى بَيوتِنَا؟ فقال : «تحدثن عند إحداكن حتى إذا أردتن النوم فلتؤب كل واحدة
إلى بيتها» .

وليس لها المبيت في غير بيتها ، ولا الخروج ليلاً إلا لضرورة ، لأن الليل

(١) وعند الحنابلة لا سكنى لها إذا كانت حائلا ، وإن كانت حاملا ففي روايتين . وللشافعي
قولان . وعند مالك أن لها السكنى .

(٢) تجد : تقطع .

مظنة الفساد ، بخلاف النهار ، فإن فيه قضاء الحوائج والمعاش وشراء ما يحتاج اليه .

حداد المعتدة :

يجب على المرأة أن تحدد على زوجها المتوفى مدة العدة ، وهذا متفق عليه بين الفقهاء .

واختلفوا في المطلقة طلاقاً بائناً .

فقال الاحناف : يجب عليها الإحداد . وذهب غيرهم إلى أنه لا حداد عليها .
وتقدم في المجلد الأول حقيقة الحداد ^(١) .

نفقة المعتدة :

اتفق الفقهاء على أن المطلقة طلاقاً رجعيّاً تستحق النفقة والسكنى . واختلفوا في المبتوتة ؟

فقال أبو حنيفة : لها النفقة والسكنى مثل المطلقة الرجعية ، لأنها مكلفة بقضاء مدة العدة في بيت الزوجية ، فهي محتسبة لحقه عليها ، فتجب لها النفقة ، وتعتبر هذه النفقة ديناً صحيحاً من وقت الطلاق ، ولا تتوقف على التراضي ولا قضاء القاضي ، ولا يسقط هذا الدين إلا بالأداء أو الإبراء .

وقال أحمد : لا نفقة لها ولا سكنى ؛ لحديث فاطمة بنت قيس : أن زوجها طلقها البتة ، فقال لها الرسول صلى الله عليه وسلم : « ليس لك عليه نفقة » .

وقال الشافعي ومالك : لها السكنى بكل حال ولا نفقة لها إلا أن تكون حاملاً ؛ لأن عائشة وابن المسيب أنكرا على فاطمة بنت قيس حديثها ، قال مالك : سمعت ابن شهاب يقول : المبتوتة لا تخرج من بيتها حتى تحل ، وليست لها نفقة ، إلا أن تكون حاملاً فينفق عليها حتى تضع حملها ، ثم قال : وهذا الأمر عندنا .

(١) المجلد الأول صفحة ٥٠٧

الحضانة

معناها :

الحضانة مأخوذة من الحِضْن ، وهو ما دون الإبط إلى الكشح ، وحِضْنَا الشيء جانباه ، وحِضْن الطائر بيضه إذا ضمه إلى نفسه تحت جناحه ، وكذلك المرأة إذا ضمت ولدها .

وعرفها الفقهاء : بأنها عبارة عن القيام بحفظ الصغير ، أو الصغيرة (١) ، أو المعتوه الذي لا يميز ولا يستقل بأمره ، وتعهده بما يصلحه ، ووقايته مما يؤذيه ويضره ، وتربيته جسمياً ونفسياً وعقلياً ، كي يقوى على النهوض بمتبعات الحياة والاضطلاع بمسئولياتها .

والحضانة بالنسبة للصغير أو للصغيرة واجبة ، لأن الإهمال فيها يعرض الطفل للهلاك والضياع .

الحضانة حق مشترك :

الحضانة حق للصغير لاحتياجه إلى من يرعاه ، ويحفظه ، ويقوم على شئونه ، ويتولى تربيته .

ولأمه الحق في احتضانه كذلك ، لقول الرسول صلى الله عليه وسلم : «أنت أحق به» .

ولإذا كانت الحضانة حقاً للصغير فإن الأم تجبر عليها إذا تعيَّنت بأن يحتاج الطفل إليها ولم يوجد غيرها ، كي لا يضيع حقه في التربية والتأديب .

(١) ولا بد من الصغر أو العت في إيجاب الحضانة أما البالغ الرشيد فلا حضانة عليه ، وله الخيار في الإقامة عند من شاء من أبويه ، فإن كان ذكراً فله الانفراد بنفسه ، لاستقلاله عنهما ويستحب أن لا يتفرد عنهما ولا يقطع بره عنهما ، وإن كانت جارته لم يكن لها الانفراد ولا يبيها منها منه لأنه لا يؤمن أن يدخل عليها من يفسدها ويلحق المار بها وبأهلها ، فإن لم يكن لها أب فلوليها وأهلها منها من ذلك .

فإن لم تتعين الحضانة بأن كان للطفل جدة ورضيت بإمساكه وامتنعت الأم فإن حقها في الحضانة يسقط بإسقاطها إياه ، لأن الحضانة حق لها .
وقد جاء في بعض الأحكام التي أصدرها القضاء الشرعي ما يؤيد هذا ، فقد أصدرت محكمة جرجا في ١٩٣٣/٧/٢٣ ما يلي :

« إن لكل من الحاضنة والمحضون حقاً في الحضانة ، إلا أن حق المحضون أقوى من حق الحاضنة ، وإن إسقاط الحاضنة حقها لا يسقط حق الصغير » .
وجاء في حكم محكمة العياط في ٧ أكتوبر سنة ١٩٢٨ :

« إن تبرع غير الأم بنفقة المحضون الرضيع لا يسقط حقها في حضانة هذا الرضيع ، بل يبقى في يدها ولا يترع منها ما دام رضيعاً . وذلك حتى لا يضار الصغير بحرمانه من أمه التي هي أشفق الناس عليه وأكثرهم صبراً على خلمته^(١) .
الأم أحق بالولد من أبيه :

أسمى لون من ألوان التربية هو تربية الطفل في أحضان والديه ، إذ ينال من رعايتهما وحسن قيامهما عليه ما يبني جسمه وينمي عقله ، ويزكي نفسه ويعلمه للحياة .

فإذا حدث أن افترق الوالدان وبينهما طفل ، فالأم أحق به من الأب ، ما لم يقيم بالأم موانع يمنع تقديمها^(٢) ، أو بالولد وصف يقتضي تخيير^(٣) .
وسبب تقديم الأم أن لها ولاية الحضانة والرضاع ، لأنها أعرف بالتربية وأقدر عليها ، ولها من الصبر في هذه الناحية ما ليس للرجل ، وعندها من الوقت ما ليس عنده ، لهذا قلعت الأم رعاية لمصلحة الطفل .

فعن عبد الله بن عمرو أن امرأة قالت : يا رسول الله إن ابني هذا كان بطني له وعاء^(٤) ، وحجري له حواء^(٥) ، ولدي له سقاء ، وزعم أبوه أنه يترعه مني ، فقال : « أنت أحق به ما لم تنكحي » .

(١) أحكام الأحوال الشخصية للدكتور محمد يوسف موسى

(٢) بأن لا تتوفر فيها الشروط التي يجب توفرها في الحاضنة .

(٣) وهو الاستغناء عن خدمة النساء .

(٤) الوعاء : الإناء .

(٥) الحبر : الحظن . وحواء : أي يحويه ويحيط به ، والسقاء : وعاء الشرب .

أخرجه أحمد وأبو داود والبيهقي والحاكم وصححه .
وعن يحيى بن سعيد قال : سمعت القاسم بن محمد يقول : كانت عند
عمر بن الخطاب امرأة من الأنصار ، فولدت له عاصم بن عمر ، ثم إن عمر
فارقها ، فجاء عمر قُبَاءً - فوجد ابنه عاصماً يلعب بُفْنَاءَ المسجد . فأخذ بعضده
فوضعه بين يديه على الدابة ، فأدركته جدة الغلام ، فنازعته إياه حتى أتيا
أبا بكر الصديق .

فقال عمر : ابني ، وقالت المرأة : ابني .
فقال أبو بكر : خل بينها وبينه . فما راجعه عمر الكلام ^(١) .
رواه مالك في الموطأ .

قال ابن عبد البر : هذا الحديث مشهور من وجوه منقطعة ومتصلة ،
تلقاه أهل العلم بالقبول .

وفي بعض الروايات أنه قال له : « الأم أعطف وألطف وأرحم وأحني
وأخير وأراف ، وهي أحق بولدها ما لم تتزوج » .
وهذا الذي قاله أبو بكر رضي الله عنه من كون الأم أعطف وألطف هو
العلة في أحقية الأم بولدها الصغير .

ترتيب أصحاب الحقوق في الحضانة :

وإذا كانت الحضانة للأم ابتداء فقد لاحظ الفقهاء أن قرابة الأم تقدم
على قرابة الأب ، وأن الترتيب بين أصحاب الحق في الحضانة يكون على هذا
النحو . الأم : فإذا وجد مانع يمنع تقديمها ^(٢) انتقلت الحضانة إلى أم الأم ،
وإن عكست . فإن وجد مانع انتقلت إلى أم الأب ، ثم إلى الأخت الشقيقة .
ثم الأخت لأم ، ثم الأخت لأب ، ثم بنت الأخت الشقيقة فبنت الأخت لأم .
ثم الخالة الشقيقة ، فالخالة لأم . فالخالة لأب . ثم بنت الأخت لأب . ثم بنت
الأخ الشقيق ، فبنت الأخ لأم ، فبنت الأخ لأب ، ثم العمة الشقيقة ، فالعمة

(١) وكان مذهب عمر مخالفاً لمذهب أبي بكر ، ولكنه سلم للقضاء من له الحكم والإمضاء ، ثم كان
بعد في خلافته يقضي به ويقتي . ولم يخالف مذهب أبي بكر ما دام الصبي لا يميز ، ولا
مخالف لما من الصحابة ، أفاده ابن القيم .
(٢) كان فقدت شرطاً من شروط الحضانة التي ستأتي بعد .

لأم فالعمة لأب ، ثم خالة الأم ، ثم خالة الأب ، فعمة الأم ، فعمة الأب ، بتقديم الشقيقة في كل منهن .

فإذا لم توجد للصغير قريبات من هذه المحارم ، أو وجدت وليست أهلا للحضانة ، انتقلت الحضانة إلى العصبات من المحارم ، من الرجال على حسب الترتيب في الإرث .

فينتقل حق الحضانة إلى الأب ، ثم أبي أبيه ، وإن علا ، ثم إلى الأخ الشقيق ، ثم إلى الأخ الأب ، ثم ابن الأخ الشقيق ، ثم ابن الأخ الأب ، ثم العم الشقيق ، فالعم لأب ، ثم عم أبيه الشقيق ، ثم عم أبيه لأب .

فإذا لم يوجد من عصبته من الرجال المحارم أحد ، أو وجد وليس أهلا للحضانة ، انتقل حق الحضانة إلى محارمه من الرجال غير العصبية .

فيكون للجد لأم ، ثم للأخ لأم ، ثم لابن الأخ لأم ، ثم للعم لأم ، ثم للخال الشقيق ، فالخال لأب ، فالخال لأم . فإذا لم يكن للصغير قريب عين القاضي له حاضنة تقوم بتربيته .

ولأنما كان ترتيب الحضانة على هذا النحو ، لأن حضانة الطفل أمر لا بد منه ، وأولى الناس به قرابته ، وبعض القرابة أولى من بعض .

فيقدم الأولياء لكون ولاية النظر في مصالحه إليهم ابتداءً ، فإذا لم يكونوا موجودين ، أو كانوا ووجد ما يمنعه من الحضانة ، انتقلت إلى الأقرب فالأقرب .

فإن لم يكن ثمة قريب ، فإن الحاكم مسئول عن تعيين من يصلح للحضانة .

شروط الحضانة :

يشترط في الحاضنة التي تتولى تربية الصغير وتقوم على شئونه ، الكفاءة والقدرة على الاضطلاع بهذه المهمة ، وإنما تتحقق القدرة والكفاءة بتوفر شروط معينة ، فإذا لم يتوفر شرط منها سقطت الحضانة ، وهذه الشروط هي :

١ - العقل : فلا حضانة لمعتوه ، ولا مجنون ، وكلاهما لا يستطيع القيام بتدبير نفسه ، فلا يفوض له أمر تدبير غيره ، لأن فاقده الشيء لا يعطيه .

٢ - البلوغ : لأن الصغير ولو كان مميزاً في حاجة إلى من يتولى أمره ويحضنه ، فلا يتولى هو أمر غيره .

٣ - القدرة على التربية : فلا حضانة لكفيفة ، أو ضعيفة البصر ، ولا لمريضة مرضاً معدياً ، أو مرضاً يعجزها عن القيام بشئونه ، ولا لمتقدمة في السن تقدماً يحوجها إلى رعاية غيرها لها . ولا لمهملة لشئون بيتها كثيرة المغادرة له ، بحيث يخشى من هذا الإهمال ضياع الطفل وإلحاق الضرر به . أو لقاطنة مع مريض مرضاً معدياً ، أو مع من يبغض الطفل ، ولو كان قريباً له ، حيث لا تتوفر له الرعاية الكافية ، ولا الجلو الصالح .

٤ - الأمانة والخلق : لأن الفاسقة غير مأمونة على الصغير ولا يوثق بها في أداء واجب الحضانة ، وربما نشأ على طريقتها ومتخلقا بأخلاقها ، وقد ناقش ابن القيم هذا الشرط فقال :

« مع أن الصواب أنه لا تشترط العدالة في الحاضن قطعاً وإن شرطها أصحاب أحمد والشافعي رحمهما الله وغيرهم . واشتراطها في غاية البعد . ولو اشترط في الحاضن العدالة لضاع أطفال العالم ، ولعظمت المشقة على الأمة ، واشتد العنت ولم يزل من حين قام الإسلام إلى أن تقوم الساعة أطفال الفساق بينهم ، لا يتعرض لهم أحد في الدنيا مع كونهم هم الأكثرين ، ومضى وقع في الإسلام انتزاع الطفل من أبيه أو أحدهما بفسقه ، وهذا في الحرج والعسر واستمرار العمل المتصل في سائر الأمصار والأعصار على خلافه بمنزلة اشتراط العدالة في ولاية النكاح ، فإنه دائم الوقوع في الأمصار والأعصار والقرى والبوادي مع أن أكثر الأولياء الذين يلون ذلك فساق ، ولم يزل الفسق في الناس .

« ولم يمنع النبي صلى الله عليه وسلم ولا أحد من الصحابة فاسقاً في تربية ابنه وحضانه له ، ولا من تزويجه موليته .

والعادة شاهدة بأن الرجل لو كان من الفساق فإنه يحتاط لابنته ولا يضيعها . ويحرص على الخير لها بجهده وإن قدر خلاف ذلك فهو قليل بالنسبة إلى المعتاد . والشارع يكتفي في ذلك على الباعث الطبيعي .

ولو كان الفاسق مسلوب الحضانة وولاية النكاح لكان بيان هذا للأمة من

أهم الأمور واعتناء الأمة بنقله وتوارث العمل به مقدما على كثير مما نقلوه وتوارثوا العمل به .

فكيف يجوز عليهم تضييعه واتصال العمل بخلافه ، ولو كان الفسق ينافي الحضانة ، لكان من زنى ، أو شرب الخمر ، أو أتى كبيرة فرق بينه وبين أولاده الصغار والتمس لهم غيره . والله أعلم .

هـ - الإسلام : فلا تثبت الحضانة للحاضنة الكافرة للصغير المسلم ؛ لأن الحضانة ولاية ، ولم يجعل الله ولاية للكافر على المؤمن « وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا » ^(١) ، فهي كولاية الزواج والمال ، ولأنه يخشى على دينه من الحاضنة لحرصها على تنشئته على دينها ، وتربيته على هذا الدين ، ويصعب عليه بعد ذلك أن يتحول عنه ، وهذا أعظم ضرر يلحق بالطفل ففي الحديث :

« كل مولود يولد على الفطرة إلا أن أبويه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه »
وذهب الأحناف وابن القاسم من المالكية وأبو ثور إلى أن الحضانة تثبت للحاضنة مع كفرها وإسلام الولد لأن الحضانة لا تتجاوز رضاع الطفل وخدمته ، وكلاهما يجوز من الكافرة .

وروى أبو داود والنسائي : أن رافع بن سنان أسلم ، وأبت امرأته أن تسلم ، فأنت النبي صلى الله عليه وسلم ، فقالت : ابنتي - وهي فطيم . أو شبهه ، وقال رافع : ابنتي . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « اللهم أهدها » فمالت إلى أبيها فأخذها ^(٢) ..

والأحناف وإن رأوا جواز حضانة الكافرة ، إلا أنهم اشترطوا : أن لا تكون مرتدة ، لأن المرتدة عندهم تستحق الحبس حتى تتوب وتعود إلى الإسلام أو تموت في الحبس ، فلا تتاح لها الفرصة لحضانة الطفل ، فإن تابت وعادت عاد لها حق الحضانة ^(٣) .

(١) سورة النساء آية ١٤١

(٢) ضعف العلماء هذا الحديث وقال ابن المنذر : يحتمل أن النبي صلى الله عليه وسلم علم أنها تختار أباهما بدعوته فكان ذلك خاصاً في حقه .

(٣) وكذلك يعود حق الحضانة إذا سقط لسبب وزال هذا السبب الذي كان علة في سقوطه .

٦ - أن لا تكون متزوجة : فإذا تزوجت سقط حقها في الحضانة . لما رواه عبد الله بن عمرو « أن امرأة قالت : يا رسول الله أن ابني هذا كان بطني له وعاء ، وحجري له حواء ، وثلثي له سقاء ، وزعم أبوه أنه ينزعه مني ، فقال : « أنت أحق به ما لم تنكحي » أخرجه أحمد وأبو داود والبيهقي والحاكم وصححه .

وهذا الحكم بالنسبة للمتزوجة بأجنبي فإن تزوجت بقريب محرّم من الصغير ، مثل عمه ، فإن حضانتها لا تسقط ، لأن العم صاحب حق في الحضانة وله من صلته بالطفل وقرابته منه ما يحمله على الشفقة عليه ورعاية حقه فيتم بينهما التعاون على كفاله .

بخلاف الأجنبي . فإنها إذا تزوجته فإنه لا يعطف عليه ولا يمكنها من العناية به . فلا يجد الجو الرحيم ولا التنفس الطبيعي ولا الظروف التي تنمي ملكاته ومواهبه .

ويرى الحسن وابن حزم أن الحضانة لا تسقط بالتزويج بحال ..

٧ - الحرية : إذ أن المملوك مشغول بحق سيده فلا يتفرغ لحضانة الطفل . قال ابن القيم : وأما اشتراط الحرية فلا ينتهض عليه دليل يركن القلب إليه ، وقد اشترط أصحاب الأئمة الثلاث . وقال مالك رحمه الله في حر له ولد من أمة :

« إن الأم أحق به إلا أن تباع فتنتقل فيكون الأب أحق به » وهذا هو الصحيح .

أجرة الحضانة :

أجرة الحضانة مثل أجرة الرضاع ، لا تستحقها الأم ما دامت زوجة ، أو معتدة ، لأن لها نفقة الزوجية ، أو نفقة العدة ، إذا كانت زوجة أو معتدة . قال الله تعالى : « والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة وعلى المولود له ^(١) رزقهن وكسوتهن بالمعروف » . أما بعد انقضاء العدة فإنها تستحق الأجرة كما تستحق أجرة الرضاع ؛

(١) سورة البقرة ٢٢٣- وفي هذا دلالة على أن الوالدة لا تستحق الأجرة ما دامت زوجة أو معتدة .

لقول الله سبحانه : « فَأَنْفَقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ » ، فإن أرضعن لكم فآتوهنَّ أجورهنَّ ، وَأَتَمِّرُوا بَيْنَكُمْ بِمَعْرُوفٍ . وَإِنْ تَعَاسَرْتُمْ فَسَرِّضْ لَهُ أُخْرَى » (١) .

وغير الأم تستحق أجره الحضانة ، من وقت حضانتها ، مثل الظئر التي تستأجر لرضاع الصغير .

وكما تجب أجره الرضاع وأجره الحضانة على الأب تجب عليه أجره المسكن أو لإعداده إذا لم يكن للأم مسكن مملوك لها تحضن فيه الصغير .

وكذلك تجب عليه أجره خادم ، أو إحضاره ، إذا احتاجت إلى خادم وكان الأب موسراً .

وهذا بخلاف نفقات الطفل الخاصة من طعام وكساء وفراش وعلاج ونحو ذلك من حاجاته الأولية التي لا يستغني عنها ، وهذه الأجرة تجب من حين قيام الحضانة بها وتكون ديناً في ذمة الأب لا يسقط إلا بالأداء أو الإبراء .

التبرع بالحضانة :

إذا كان في أقرباء الطفل من هو أهل للحضانة وتبرع بحضانته وأبت أمه أن تحضنه إلا بأجرة .

فإن كان الأب موسراً فإنه يجبر على دفع أجره للأم ، ولا يعطى الصغير للمتبرعة ، بل يبقى عند أمه ؛ لأن حضانة الأم أصلح له ، والأب قادر على إعطاء الأجرة .

ويختلف الحكم في حالة ما إذا كان الأب معسراً فإنه يعطى للمتبرعة لعسره وعجزه عن أداء الأجرة مع وجود المتبرعة ممن هو أهل للحضانة من أقرباء الطفل .

هذا إذا كانت النفقة واجبة على الأب . أما إذا كان للصغير مال ينفق منه عليه فإن الطفل يعطى للمتبرعة صيانة لماله من جهة ، ولوجود من يحضنه من أقاربه من جهة أخرى .

وإذا كان الأب معسراً والصغير لا مال له ، وأبت أمه أن تحضنه إلا

بأجرة ، ولا يوجد من محارمه متبرع بحضانته ، فإن الأم تجبر على حضانته .
وتكون الأجرة ديناً على الأب لا يسقط إلا بالأداء أو الإبراء .

انتهاء الحضانة :

تنتهي الحضانة إذا استغنى الصغير أو الصغيرة عن خدمة النساء وبلغ سن التمييز والاستقلال ، وقدّر الواحد منهما على أن يقوم وجده بمحاجاته الأولية ، بأن يأكل وحده ، ويلبس وحده ، وينظف نفسه وحده . وليس لذلك مدة معينة تنتهي بانتهائها .

بل العبرة بالتمييز والاستغناء ، فإذا ميز الصبي واستغنى عن خدمة النساء وقام بمحاجاته الأولية وجده فإن حضانتها تنتهي . والمفتى به في المذهب الحنفي وغيره : أن مدة الحضانة تنتهي إذا أتم الغلام سبع سنين ، وتنتهي كذلك إذا أتمت البنت تسع سنين . وإنما رأوا الزيادة بالنسبة للبنت الصغيرة لتمتكن من اعتياد عادات النساء من حاضنتها .

وقد جاء تحديد سن الحضانة في القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ مادة ٢٠ ما نصه :

(وللقاضي أن يأذن بحضانة النساء للصغير بعد سبع سنين إلى تسع . وللصغيرة بعد تسع سنين إلى إحدى عشرة سنة إذا تعين أن مصلحتها تقتضي ذلك)
فتقدير مصلحة الصغير أو الصغيرة موكول للقاضي .

وأوضحت المذكرة التفسيرية لهذا القانون هذه المادة بما نصه :

« جرى العمل إلى الآن ، على أن حق الحضانة ينتهي عند بلوغ سن الصغير سبع سنين وبلوغ الصغيرة تسعا .

وهي سن دلت التجارب على أنها قد لا يستغنى فيها الصغير والصغيرة عن الحضانة ، فيكونان في خطر من ضمهما إلى غير النساء ، خصوصاً إذا كان والدهما متزوجاً بغير أمهما .

ولذلك كثرت شكاوى النساء من انتزاع أولادهن منهن في ذلك الوقت ، ولما كان المعول عليه في مذهب الحنفية أن الصغير يسلم إلى أبيه عند الاستغناء عن خدمة النساء ، والصغيرة تسلم إليه عند بلوغ حد الشهوة .

وقد اختلف الفقهاء في تقدير السن التي يكون عندها الاستغناء بالنسبة للصغير .

فقدروها بعضهم بسبع سنين ، وبعضهم قدرها بتسع ، وقدر بعضهم بلوغ حد الشهوة بتسع سنين ، وبعضهم قدره بإحدى عشرة .

رأت الوزارة أن المصلحة داعية إلى أن يكون للقاضي حرية النظر في تقدير مصلحة الصغير بعد سبع ، والصغيرة بعد تسع . فإن رأى مصلحتهما في بقاءهما تحت حضانة النساء ففضى بذلك إلى تسع في الصغير وإحدى عشرة في الصغيرة . وإن رأى مصلحتهما في غير ذلك قضى بضمهما إلى غير النساء (المادة ٢٠)^(١) .

في السودان :

وقد قرر الأستاذ الدكتور محمد يوسف موسى أن العمل في المحاكم الشرعية بالسودان كان جارياً على أن الولد تنتهي حضانيته ببلوغه سبع سنين ، والأثني ببلوغها تسع سنين ، إلى أن صدر في السودان منشور شرعي رقم ٣٤ في ١٢/١٢/١٩٣٢ وجاء في المادة الأولى منه :

« وللقاضي أن يأذن بحضانة النساء للصغير بعد سبع سنين إلى البلوغ ، وللصغيرة بعد تسع سنين إلى الدخول . إذا تبين أن مصلحتهما تقتضي ذلك . وللأب وسائر الأولياء تعهد المحضون عند الحاضنة وتأديبه وتعليمه » .

ثم نص المنشور نفسه بعد ذلك في المادة الثانية منه على ما يأتي :

« لا أجرة للحضانة بعد سبع سنين للصغير ، وبعد تسع للصغيرة » .

(١) راجع مشروع قانون الأحوال الشخصية ، ففي الفقرة الأولى من المادة ١٧٥ تقرر الحكم الذي جاء بالمادة ٢٠ التي نحن بصددنا ، وفي الفقرة الثانية أن الحضانة تمتد من نفسها إذا كانت الحاضنة أما إلى ١١ سنة للصغير و ١٣ للصغيرة ويجوز للقاضي مدها كذلك إذا كانت أم الأم ، كما أن له أن يأذن ببقاء الصغيرين مع الأم أو أمها إلى سن الخامسة عشرة ، ونحن نعتقد أن الخير في الوقوف عندما جاءت به المادة ٢٠ من قانون ٢٥ لسنة ٢٩ وهو القانون المعمول به حتى اليوم . (هامش) أحكام الأحوال الشخصية ص ١٦ ؛ للدكتور محمد يوسف موسى .

وفي المادة الثالثة : لو زوج الأب المحضونة ، قاصداً بتزويجها إسقاط الحضانة ، فلا تسقط بالدخول حتى تطبق .

وإذا رجعنا إلى النشرة العامة رقم ١٨/٦/١٩٤٢ الصادرة في الخرطوم في تاريخ ١٩٤٢/١٢/٥ نجد أنها شرحت هذه المواد السابقة وخلاصتها ما يأتي :

١ - أن المنشور الشرعي رقم ٣٤ زاد سن حضانة الغلام إلى البلوغ ، والبنات إلى الدخول ، وهذا على غير ما عرف من مذهب أبي حنيفة ، وهذه هي الحالة الخاصة التي خالف فيها المنشور مذهب أبي حنيفة . عملاً بمذهب مالك .

ويظهر أنها حالة استثنائية يلزم السير فيها الآتي :

١ - لا يمد القاضي مدة الحضانة إلا إذا طلبت الحاضنة من المحكمة الإذن لها ببقاء المحضون بيدها ، لأن المصلحة تقتضي ذلك مع بيان المصلحة ، أو تمناع في تسليم المحضون للعاصب لهذا السبب نفسه .

فإذا لم يوافق العاصب على بقاء المحضون بيد الحاضنة تكلف الحاضنة تقديم أدلتها ، أو تتولى المحكمة تحقيق وجه المصلحة للغلام أو البنت ، فإذا لم تقدم أدلة ، أو قدمت ولم تكن كافية للإثبات ولم يتضح للمحكمة أن المصلحة تقتضي بقاء المحضون بيد الحاضنة ، فإن المحكمة تحلف العاصب اليمين بطلب الحاضنة فإن حلف على أن مصلحة المحضون لا تقتضي بقاءه بيد الحاضنة حكمت بتسليمه إليه ، وإن نكل رفضت دعواه .

٢ - أما إذا لم تعارض الحاضنة في ضم المحضون للعاصب أو لم تحضر أصلاً فإنه يجب على المحكمة تطبيق أحكام مذهب الإمام أبي حنيفة ، ويسلم المحضون الذي جاوز سن الحضانة للعاصب متى كان أهلاً لذلك ، ولا يطالب بإثبات أن مصلحة المحضون تقتضي بذلك .

٣ - إذا كانت الحاضنة غائبة عند طلب تسليم الصغيرة فلها أن تعارض في الحكم وتطلب بقاءه في يدها ، وتتخذ المحكمة نفس الإجراءات التي اتبعت مع الحاضنة الحاضرة .

٤ - إذا أفتت المحكمة ببقاء المحضون بين النساء لمصلحة تقتضي ذلك ، ثم تغير وجه المصلحة ، وعرض عليها النزاع مرة أخرى أجاز لها ، بعد أن

تتحقق من أنه لم يبق للمحضون مصلحة تقتضي بقاءه بيد الحاضن إن تقرر نزع
وتسليمه للعاصب (١) .

تخير الصغير والصغيرة بعد انتهاء الحضانة :

وإذا بلغ الصغير سبع سنين ، أو سن التمييز وانتهت حضنته ؛
فإن اتفق الأب و الحاضنة على إقامته عند واحد منهما أمضي هذا الاتفاق .
وإن اختلفا أو تنازعا ، خير (٢) الصغير بينهما ؛ فمن اختاره منهما فهو
أولى به ؛ لما رواه أبو هريرة رضي الله عنه قال :

جاءت امرأة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت : يا رسول
الله : ان زوجي يريد أن يذهب بابني وقد سقاني من بر أبي عنة (٣) ، وقد
نفعتني . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
« هذا أبوك وهذه أملك . فخذ بيد أيهما شئت » . فأخذ بيد أمه . فانطلقت
به . رواه أبو داود .

وقضى بذلك عمر وعليّ وشريح ، وهو مذهب الشافعي والحنابلة ، فإن
اختارهما ، أو لم يختار واحداً منهما ، قدم أحدهما بالقرعة .
وقال أبو حنيفة : الأب أحق به .. ولا يصح التخير ، لأنه لا قول له
ولا يعرف حظه . وربما اختار من يلعب عنده ويترك تأديبه ويمكنه من شهواته ،
فيؤدي إلى فساد له ولأنه دون البلوغ . فلم يخير كمن دون السابعة .
وقال مالك : الأم أحق به حتى يثغر .

وهذا بالنسبة للصغير ، أما الصغيرة فأنها تخير مثل الصغير عند الشافعي .
وقال أبو حنيفة : الأم أحق بها حتى تزوج أو تبلغ .
وقال مالك : الأم أحق بها حتى تزوج ويدخل بها الزوج .

(١) الدكتور محمد يوسف موسى أحكام الأحوال الشخصية في الفقه ص ١٦٥ وما بعدها .

(٢) يشترط في تخيير الصغير : ١ - أن يكون المتنازعون فيه من أهل الحضانة .

ب - ألا يكون الغلام معتوماً . فإن كان معتوماً كانت الأم أحق بكفالاته ولو بعد البلوغ ،
لأنه في هذه الحالة كالطفل والأم أشفق عليه وأقوم بمصالحه كما في حال الطفولة !

(٣) بر بعيدة عن المدينة نحو ميل .

وعند الحنابلة : الأب أحق بها من غير تخير إذا بلغت تسعاً ، والأم أحق بها إلى تسع سنين .

والشرع ليس فيه نص عام في تقديم أحد الأبوين مطلقاً ، ولا تخير الولد بين الأبوين مطلقاً ..

والعلماء متفقون على أنه لا يتعين أحدهما مطلقاً . بل لا يقدم ذو العدوان والتفريط على البارّ العادل المحسن . والمعتبر في ذلك القدرة على الحفظ والصيانة . فإن كان الأب مهملاً لذلك ، أو عاجزاً عنه ، أو غير مرض والأم بخلافه فهي أحق بالحضانة ، كما أفاده ابن القيم .

قال : « فمن قدمناه بتخير ، أو قرعة ، أو بنفسه ، فإنما تقدمه إذا حصلت به مصلحة الولد » .

ولو كانت الأم أصون من الأب وأغبر منه قدمت عليه ولا التفات إلى قرعة ولا اختيار للصبي في هذه الحالة ، فإنه ضعيف العقل يؤثر البطالة واللعب ، فإذا اختار من يساعده على ذلك لم يلتفت إلى اختياره ، وكان عند من هو أنفع له وأخير ، ولا تحتل الشريعة غير هذا . والنبي صلى الله عليه وسلم قد قال : « مَرُوهُم بالصلاة لسبع ، واضربوهم على تركها لعشر ، وفرقوا بينهم في المضاجع » .

والله تعالى يقول : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ ^(١) » .

وقال الحسن : « علموهم . وأدبوهم ، وفقهوهم » .

فإذا كانت الأم تتركه في المكتب وتعلمه القرآن ، والصبي يؤثر اللعب ومعاشرته أقرانه ، وأبوه يمكنه من ذلك . فإنها أحق به بلا تخير ولا قرعة . وكذلك العكس .

ومن أخل أحد الأبوين بأمر الله ورسوله في الصبي وعطله ، والآخر مراعى له ، فهو أحق وأولى به .

قال : وسمعت شيخنا ^(٢) رحمه الله يقول :

(١) سورة التحريم آية ٦

(٢) أي ابن تيمية .

« تنازع أبوان صبيّاً عند بعض الحكام ، فخيرهما بينهما ، فاختر أباه ، فقالت له أمه : أسأله لأبي شيء يختار أباه ، فسأله . فقال : أمي تبغني كل يوم للكتاب ، والفقيه يضربني ، وأبي يتركني للعب مع الصبيان ، فقضى به للأم . قال : أنت أحق به .

قال : قال شيخنا : وإذا ترك أحد الأبوين تعليم الصبي وأمره الذي أوجبه الله تعالى عليه ، فهو عاصٍ ولا ولاية له عليه ، بل كل من لم يقيم بالواجب في ولايته فلا ولاية له .

بل إما أن يرفع يده عن الولاية ويقام من يفعل الواجب وإما أن يضم إليه من يقوم معه بالواجب .

إذ المقصود طاعة الله ورسوله بحسب الإمكان . انتهى .

الطفل بين أبيه وأمه :

قال الشافعية : فإن كان ابنا فاختر الأم كان عندها بالليل ويأخذه الأب بالنهار في مكتب أو صنعة ، لأن القصد حفظ الولد ، وحظ الولد فيما ذكرناه ، وإن اختار الأب كان عنده بالليل والنهار ، ولا يمنع من زيارة أمه ، لأن المنع من ذلك إغراء بالعقوق وقطع الرحم ؛ فإن مرض كانت الأم أحق بتمريضه ، لأنه بالمرض صار كالصغير في الحاجة إلى من يقوم بأمره ، فكانت الأم أحق به ، وإن كانت جارية فاخترت أحدهما كانت عنده بالليل والنهار ، ولا يمنع الآخر من زيارتها من غير إطالة وتبسط ، لأن الفرقة بين الزوجين تمنع من تبسط أحدهما في دار الآخر ، وإن مرضت كانت الأم أحق بتمريضها في بيتها ، وإن مرض أحد الأبوين والولد عند الآخر لم يمنع من سيادته ، وحضوره عند موته لما ذكرناه ، وإن اختار أحدهما فسلم إليه ثم اختار الآخر حوّل إليه ، وإن عاد فاختر الأول أعيد إليه لأن الاختيار إلى شهوته ، وقد يشتهي المقام عند أحدهما في وقت ، وعند الآخر في وقت ، فاتبع ما يشتهي كما يتبع ما يشتهي من مأكل ومشروب .

الانتقال بالطفل :

قال ابن القيم : فإن كان سفر أحدهما لحاجة ثم يعود والآخر مقم فهو

أحق ، لأن السفر بالولد الطفل - ولا سيما إذا كان رضيعاً لإضرار به وتضييع له ، هكذا أطلقوه ولم يستثنوا سفر الحج من غيره .

وإن كان أحدهما منتقلاً عن بلد لآخر للإقامة والبلد وطريقه مخوفان أو أحدهما ، فالقيم أحق . وإن كان هو وطريقه آمين ، ففيه قولان : وهما روايتان عن أحمد رحمه الله .

(إحداهما) أن الحضانة للأب ليتمكن من تربية الولد وتأديبه وتعليمه ، وهو قول مالك والشافعي رحمهما الله ، وقضى به شريح .
(والثانية) أن الأم أحق .

وفيها قول ثالث : إن كان المنتقل هو الأب فالأم أحق به وإن كان الأم فإن انتقلت إلى البلد الذي كان فيه أصل النكاح فهي أحق به . وإن انتقلت إلى غيره فالأب أحق .

وهذا قول أبي حنيفة .

وحكوا عن أبي حنيفة رحمه الله ، رواية أخرى : أن نقلها إن كان من بلد إلى قرية فالأب أحق ، وإن كان من بلد إلى بلد فهي أحق ، وهذه أقوال كلها كما ترى لا يقوم عليها دليل يسكن القلب إليه .

فالصواب النظر والاحتياط للطفل في الأصلح له ، والأمنع الإقامة أو النقلة . فأيهما كان أنفع له وأصون وأحفظ روعي . ولا تأثير لإقامة ولا نقلة . هذا كله ما لم يرد أحدهما بالنقلة مضارة الآخر ، وانتزاع الولد منه ، فإن أراد ذلك لم يجب إليه . والله الموفق .

أحكام القضاء (١) :

وللقضاء الشرعي أحكام يعسر إحصاؤها في القضايا الخاصة ومشاكلها ، وللکثیر من هذه الأحكام دلالات وقواعد صدرت عنها ومبادئ قررتها ، ونكتفي هنا بأن نشير إلى هذه الأحكام .

الحکم الأول : وقد صدر من محكمة كرموز الجزئية بتاريخ ١٠ إبريل ١٩٣٢ وتأييد من محكمة الاسكندرية الابتدائية في ٢٩ مايو سنة ١٩٣٢ وهو

(١) من كتاب الأحوال الشخصية للدكتور محمد يوسف موسى .

يقضي برفض دعوى أب طلب ضم ابته الصغيرة إليه ، لإقامة أمها وهي زوجته في بلد بعيد عن البلد الذي كان محل إقامتهما ، وفيه عقد زواجها ، وهذا يسقط حقها شرعا في الحضانة .

وقد استندت المحكمة في حكمها إلى أن الثابت فقهاً أن الأم أحق بالحضانة قبل الفرقة وبعدها .

وأن نشوز الزوجة لا يسقط حقها في الحضانة ، وعلى الأب إذا أراد ضم الصغير إليه أن يطلب دخول أمه في طاعته ما دامت الزوجية قائمة ، فإن لم يفعل وطلب ضم الصغير وحده كان ظلماً ولا يجاب إلى طلبه ، لأن ذلك يفوت على الأم حضانتها وحق رؤيته .

وهكذا قرر هذا الحكم هذه القاعدة :

« إذا انتقلت أم الصغير بولدها ولو إلى مكان بعيد فليس للأب حق نزعها منها ما دامت الزوجية قائمة . لأن له عليها سلطان الزوجية وإدخالها في طاعته ، فيضمه بضمها إليه . وكذلك المعتدة لوجوب إسكانها بمسكن العدة » .

الحكم الثاني : وقد صدر من محكمة بيا الجزئية في ٢٥ مايو سنة ١٩٣١ وتأيد استئنافاً من محكمة بني سويف الكلية في ٢٠ يوليو سنة ١٩٣١ وقد قرر هذه القاعدة :

« يرفض طلب الأب ضم ابنه الصغير إليه ، لعدم تمكنه من الحضور من بلده إلى بلد أمه وحاضنته لرؤيته والعودة قبل الليل ، ما دامت الأم مقيمة في بلد هو وطنها ، ولم يكن بينه وبين بلد الأب التي ابتعد هو عنها تفاوت كبير يمنعه من الذهاب لرؤية ولده والعودة إلى بلده قبل الليل ، سواء أكان ابتعاده عن ذلك البلد بإرادته أم بغير إرادته » .

لأنه لا ذنب للحاضنة في هذا على كل حال .

ويؤخذ من وقائع هذه الدعوى . أن المدعي كان قد تزوج المدعي عليها في بلدها بني مزار ، ثم رزقت منه حال قيام الزوجية بنت وطلقت منه في البلد المذكور وانتهت عدتها بوضع الحمل ، ثم أقامت المدعي عليها دعوى بمدينة بيا وأخذت عليه حكماً من محكمتها بحضانة الصغيرة بتاريخ ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٣٠ حين كان المدعي مقيماً ببني مزار ، وانتهى الأمر بإقامته بأسبوط بحكم

فقه السنة مج ٢ (٢٣)

وظيفته حيث رفع هذه الدعوى طالباً ضم ابنته إليه وهي لا تزيد سنّها عن سنتين
وثمانية أشهر^(١).

الحكم الثالث : وقد صدر من محكمة دمنهور في ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٢٧
ولم يستأنف وهو يقرر في حيثياته أن المنصوص عليه شرعاً أن غير الأم من
الحاضنات ليس لها نقل الصغير من بلد أبيه إلا بإذنه .

ولكن بعض الفقهاء حمل المنع على المكانين المتفاوتين ، بحيث لو خرج الأب
لرؤية ولده لا يمكنه الرجوع إلى منزله قبل الليل لا المتقاربين ؛ حيث لم يفرق
بين الأم وغيرها في ذلك^(٢) .

وهكذا نرى أنه من الضروري الوقوف على أحكام القضاء التي تعتبر
تطبيقاً عملياً للنصوص الفقهية ، ففيها تعالج مشاكل الحياة العملية وينظر القاضي
لهذه النصوص على ضوء الواقع في الحياة نفسها .



(١) المحاماة ص ٣ ص ١٦٥ .

(٢) مجلة القضاء الشرعي ص ٢ ص ٣٦٦ وراجع مثل هذا في حكم محكمة الجمالية بتاريخ ١٥
أبريل ١٩٣١ ، المحاماة ص ٣ ص ١٦٣ .

الحُدُود

تعريفها :

الحدود جمع حد ، والحد في الأصل : الشيء الحاجز بين شيئين .
ويقال : ما ميز الشيء عن غيره .
ومنه : حدود الدار ، وحدود الأرض .
وهو في اللغة بمعنى المنع . وسميت عقوبات المعاصي حدودا ؛ لأنها في الغالب تمنع العاصي من العود إلى تلك المعصية التي حُدَّ لأجلها .
ويطلق الحد على نفس المعصية . ومنه :
« تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرَبُوهَا » (١) .
والحد في الشرع عقوبة مقررة لأجل حق الله (٢) . فيخرج التعزير لعدم تقديره إذ أن تقديره مفوض لرأي الحاكم .
ويخرج القصاص لأنه حق آدمي .
جرائم الحدود :

وقد قرر الكتاب والسنة عقوبات محددة للجرائم معينة تسمى « جرائم الحدود » وهذه الجرائم هي :

« الزنا ، والقذف ، والسرقه ، والسكر ، والمحاربة ، والرّدة ، والبغي » .
فعلى من ارتكب جريمة من هذه الجرائم عقوبة محددة قررها الشارع .
فعقوبة جريمة الزنا ، الجلد للبكر . والرجم للثيب . يقول الله سبحانه :
« وَاللّٰتِي يَأْتِيْنَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِّسَائِكُمْ فَاَسْتَشْهَدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً »

(١) سورة البقرة : آية ١٨٧ .

(٢) معنى أن العقوبة مقررة لحق الله : أي أنها مقررة لصالح الجماعة وحماية النظام العام ، لأن هذا هو الغاية من دين الله . وإذا كانت حقاً لله فهي لا تقبل الإسقاط ؛ لا من الأفراد ولا من الجماعة .

مِنْكُمْ ؛ فَإِنْ شَهِدُوا فَأَمْسِكُوهُمْ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَفَّاهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا . (١)

والرسول صلى الله عليه وسلم يقول :

« خلدوا عني ، خلدوا عني ، قد جعل الله لمن سبى بالبركر جلد مائة وتغريب عام ، والثيب بالثيب جلد مائة ، والرجم » .

وعقوبة جريمة القذف ثمانون جلدة . يقول الله سبحانه :

« وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ، ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ ، فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ، وَلَا يَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةٌ أَبَدًا ، وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ » (٢) .

وعقوبة جريمة السرقة ، قطع اليد . يقول الله تعالى :

« وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ، جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنْ اللَّهِ ، وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ » .

وعقوبة جريمة الفساد في الأرض : القتل ، أو الصلب ، أو النفي ، أو تقطيع الأيدي والأرجل من خلاف ، يقول الله سبحانه :

« إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا ، أَوْ يُصَلَّبُوا ، أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ ، أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ . ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا . وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ » (٣) .

وعقوبة جريمة السكر ، ثمانون جلدة ، أو أربعون على ما سيأتي مفصلاً في موضعه .

وعقوبة الردة القتل ، لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم « من بدّل دينه فاقتلوه » .

وعقوبة جريمة البغي : القتل . لقول الله سبحانه :

« وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا ، فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى ، فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ

(١) سورة النساء : آية ١٥ .

(٢) سورة النور : آية ٤ .

(٣) سورة المائدة : آية ٣٣ .

الله . فإنَّ فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ ، وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ
الْمُقْسِطِينَ » (١) .

ولقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إنه ستكون بعدي هناتٌ وهناتٌ .
فمن أراد أن يفرق أمرَ المسلمين وهم جميع فاضربوه بالسيف كائناً من كان » .

عدالة هذه العقوبات :

وهذه العقوبات — بجانب كونها محققة للمصالح العامة وحافضة للأمن العام
فهي عقوبات عادلة غاية العدل .

إذ أن الزنا جريمة من أفحش الجرائم وأبشعها . وعدوان على الخلق والشرف
والكرامة . ومقوض لنظام الأسر والبيوت . ومروّج للكثير من الشرور والمفاسد
التي تقضي على مقومات الأفراد والجماعات ، وتذهب بكيان الأمة ، ومع ذلك
فقد احتاط الإسلام في اثبات هذه الجريمة ؛ فاشتراط شروطا يكاد يكون من
المستحيل توفرها .

فعقوبة الزنا عقوبة قصد بها الزجر والردع والإرهاب أكثر مما قصد بها
التنفيذ والفعل .

وقذف المحصنين والمحصنات من الجرائم التي تحل روابط الأسرة وتفرق
بين الرجل وزوجه ، وتهدم أركان البيت ؛ والبيت هو الخلية الأولى في
بنية المجتمع ؛ فبصلاحها يصلح ، وبفسادها يتفسد .

فتقرير جلد مقترف هذه الجريمة ثمانين جلدة بعد عجزه عن الإتيان بأربعة
شهداء يؤيدونه فيما يقذف به ؛ غاية في الحكمة وفي رعاية المصلحة ؛ كيلا
تخدش كرامة إنسان أو يجرح في سمعته .

والسرقة ما هي إلا اعتداء على أموال الناس وعبث بها . والأموال أحب
الأشياء إلى النفوس . فتقرير عقوبة القطع لمرتكب هذه الجريمة حتى يكف غيره
عن اقتراف جريمة السرقة ، فيأمن كل فرد على ماله ، ويطمئن على أحب
الأشياء لديه وأعزها على نفسه ؛ مما يعد من مفاخر هذه الشريعة .

وقد ظهر أثر الأخذ بهذا التشريع في البلاد التي تطبقه واضحاً في استتباب الأمن وحماية الأموال وصيانتها من أيدي العابثين ، والخارجين على الشريعة والقانون .

وقد اضطر الاتحاد السوفيتي أخيراً إلى تشديد عقوبة السرقة بعد أن تبين له أن عقوبة السجن لم تخفف من كثرة ارتكاب هذه الجريمة ؛ فقرر إعدام السارق رمياً بالرصاص وهي أقصى عقوبة ممكنة (١) .

والمحاربون الساعون في الأرض بالفساد المضمون لنيران الفتن ، المزعجون للأمن ، المثيرون للاضطرابات ، العاملون على قلب النظم القائمة ؛ لا أقل من أن تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف ، أو يُنْفَوْا من الأرض .

والخمر تفقد الشارب عقله ورشده ، وإذا فقد الإنسان رشده وعقله ارتكب كل حماقة وفحش ، فإذا جلد كان جلده مانعاً له من المعاودة من جانب ، ورادعاً لغيره من اقتراف مثل جريرته من جانب آخر .

وجوب إقامة الحدود :

إقامة الحدود فيها تقع للناس ، لأنها تمنع الجرائم ، وتردع الأثمة ، وتكف من تحدته نفسه بانتهاك الحرمات ، وتحقق الأمن لكل فرد ، على نفسه ، وعرضه وماله ، وسمعته ، وحرية ، وكرامته ، وقد روى النسائي وابن ماجه عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال :

« حدٌ يعملُ به في الأرض خيراً لأهل الأرض من أن يُمطروا أربعين ضرباً » (٢) .

وكل عمل من شأنه أن يعطل إقامة الحدود فهو تعطيل لأحكام الله ، ومحاربة له ؛ لأن ذلك من شأنه إقرار المنكر وإشاعة الشر .

(١) جاء في جريدة الأهرام - ١٤/٨/١٩٦٣ :

« إن الاتحاد السوفيتي أعدم ثلاثة أشخاص رمياً بالرصاص لاتهامهم بالسرقة ، ولا يكاد يمر يوم دون أن ينشر من مثل هذا الكثير » .

(٢) في الحديث جرير بن يزيد بن جرير بن عبد الله البجلي وهو ضعيف منكر .

روى أحمد ، وأبو داود ، والحاكم وصححه : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال :

« من حالت شفاعته دون حد من حدود الله فهو مضاد الله في أمره » .
وقد يحدث أن يغفل المزمع عن الجناية التي يرتكبها الجاني. وينظر إلى العقوبة الواقعة عليه ، فيرق قلبه له ويعطف عليه ؛ فيقرر القرآن أن ذلك مما يتنافى مع الإيمان ؛ لأن الإيمان يقتضي الطهر والتزه عن الجرائم والسمو بالفرد والجماعة إلى الأدب العالي والخلق المتين . يقول الله سبحانه :

« الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ، وليشهدا عند آبهما طائفة من المؤمنين » (١) .

إن الرحمة بالمجتمع أهم بكثير من الرحمة بالفرد .

فقسا ليزدجروا ، ومن يك حازماً فليقس أحياناً على من يرحم

الشفاعة في الحدود :

يحرم أن يشفع أحدٌ أو يعمل على أن يعطل حداً من حدود الله ؛ لأن في ذلك تفويتاً لمصلحة محقة ، وإغراء بارتكاب الجنايات ، ورضاً بإفلات المجرم من تبعات جرمه .

وهذا بعد أن يصل الأمر إلى الحاكم ؛ لأن الشفاعة حيثئذ تصرف الحاكم عن وظيفته الأولى ، وتفتح الباب لتعطيل الحدود (٢) .

أما قبل الوصول إلى الحاكم ؛ فلا بأس من التستر على الجاني ، والشفاعة عنده .

أخرج أبو داود ، والنسائي ، والحاكم وصححه من حديث عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « تفاقوا الحدود فيما بينكم ؛ فما بلغني من حدٍ فقد وجب » .

(١) سورة النساء : آية ٢ .

(٢) آدمي ابن عبد البر الاجماع على أنه يجب على السلطان إقامة الحد إذا بلغه .

وأخرج أحمد ، وأهل السنن ، وصححه الحاكم من حديث صفوان بن أمية أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لما أراد أن يقطع الذي سرق رداءه فشفع فيه : « هلا كان قبل أن تأتيني به » ؟ !

وعن عائشة قالت : « كانت امرأة مخزومية تستعيرُ المتاع وتجحدُه فأمر النبي صلى الله عليه وسلم بقطع يدها ، فأتى أهلُها أسامة بن زيد فكلّموه . فكلّم النبي صلى الله عليه وسلم فيها ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : « يا أسامة ، لا أراك تشفع في حدٍّ من حدود الله عز وجل » .

ثم قام النبي صلى الله عليه وسلم خطيباً . فقال : « إنما هلك من كان قبلكم بأنه إذا سرق فيهم الشريف تركوه ، وإذا سرق فيهم الضعيف قطعوه . والذي نفسي بيده ؛ لو كانت فاطمة بنت محمد لقطعت يدها . »

فقطع يد المخزومية . رواه أحمد ، ومسلم ، والنسائي .

سقوط الحدود بالشبهات :

الحد عقوبة من العقوبات التي توقع ضرراً في جسد الجاني وسمعته ، ولا يحل استباحة حرمة أحد ، أو إيلاّمه إلا بالحق ، ولا يثبت هذا الحق إلا بالدليل الذي لا يتطرق إليه الشك ، فإذا تطرق إليه الشك كان ذلك مانعاً من اليقين الذي تنبني عليه الأحكام .

ومن أجل هذا كانت التهم والشكوك لا عبرة لها ولا اعتداد بها ؛ لأنها مظنةُ الخطأ .

عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ادفعوا الحدود ما وجدتم لها مدفعاً » . رواه ابن ماجه .

وعن عائشة قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أدروا الحدود عن المسلمين ما استطعتم ؛ فإن كان له مخرج فخلوا سبيله ؛ فإن الإمام لأن يخطيء في العفو خير له من أن يخطيء في العقوبة » . رواه الترمذي ، وذكر أنه قد روي موقوفاً ، وأن الوقف أصبح ، قال : وقد روي عن غير واحد من الصحابة رضي الله عنهم أنهم قالوا مثل ذلك .

الشبهات وأقسامها (١) :

تحدث الأحناف والشافعية عن الشبهات ، ولكل منهما رأي نجمله فيما يأتي :

رأي الشافعية : يرى الشافعية أن الشبهة تنقسم أقساماً ثلاثة :

١ - شبهة في المحل : أي محل الفعل - مثل : وطء الزوج الزوجة الحائض أو الصائمة ، أو إتيان الزوجة في دبرها ؛ فالشبهة هنا قائمة في محل الفعل المحرم .

إذ أن المحل مملوك للزوج ؛ ومن حقه أن يباشر الزوجة ؛ وإذا لم يكن له أن يباشرها وهي حائض أو صائمة أو أن يأتيها في الدبر ؛ إلا أن ملك الزوج للمحل وحقه عليه يورث شبهة . وقيام هذه الشبهة يقتضي درء الحد ، سواء اعتقد الفاعل بمحل الفعل أو بجرمته ؛ لأن أساس الشبهة ليس الاعتقاد والظن ؛ وإنما أساسها محل الفعل وتسلبت الفاعل شرعاً عليه .

٢ - شبهة في الفاعل : كمن يطأ امرأة زُفّت إليه على أنها زوجته ، ثم تبين له أنها ليست زوجته . وأساس الشبهة ظن الفاعل واعتقاده بحيث يأتي الفعل وهو يعتقد أنه لا يأتي محرماً ، فقيام هذا الظن عند الفاعل يورث شبهة يترتب عليها درأ الحد - أما إذا أتى الفاعل الفعل وهو عالم بأنه محرم فلا شبهة .

٣ - شبهة في الجبهة : ويقصد من هذا الاشتباه في حل الفعل وحرمته ، وأساس هذه الشبهة الاختلاف بين الفقهاء على الفعل ؛ فكل ما اختلفوا على حله أو جوازه كان الاختلاف فيه شبهة يدرأ بها الحد ؛ فمثلاً يميز أبو حنيفة الزواج بلا ولي ويميزه مالك بلا شهود ؛ ولا يميز جمهور الفقهاء هذا الزواج ونتيجة هذا الزواج أنه لا حد على الوطء في هذا الزواج المختلف في صحته ، لأن الخلاف يقوم شبهة بدرأ الحد ، ولو كان الفاعل يعتقد بجرمة الفعل ؛ لأن هذا الاعتقاد في ذاته ليس له أثر ما دام الفقهاء مختلفين على الحل والحرمة .

رأي الأحناف :

أما الأحناف فإنهم يرون أن الشبهة تنقسم قسمين :

(١) التشريع الجنائي الاسلامي .

١ - شبهة في الفعل : وهي شبهة في حق من اشتبه عليه الفعل دون من لم يشتبه عليه. وثبتت هذه الشبهة في حق من اشتبه عليه الحل والحرمة ، ولم يكن ثمت دليل سمي يقيد الحل ؛ بل ظن غير الدليل دليلاً ؛ كمن يطء زوجته المطلقة ثلاثاً أو بائناً على مال في عدتها ؛ وتعليل ذلك ، أن النكاح إذا كان قد زال في حق الحل أصلاً لوجود المعطل لحل المحلية ، وهو الطلاق ، فإن النكاح قد بقي في حق الفراش ، والحرمة على الأزواج فقط ، ومثل هذا الوطء حرام ؛ فهو زناً يوجب الحد - إلا إذا ادعى الواطئ الاشتباه وظن الحل - لأنه بني ظنه على نوع دليل ، وهو بقاء النكاح في حق الفراش وحرمة الأزواج ؛ فظن أنه بقي في حق الحل أيضاً - وهذا وإن لم يصلح دليلاً على الحقيقة ؛ لكنه لما ظنه دليلاً اعتبر في حقه درءاً لما يندرى بالشبهات . ويشترط - لقيام الشبهة في الفعل - ألا يكون هناك دليل على التحريم أصلاً ، وأن يعتقد الجاني الحل ، فإذا كان هناك دليل على التحريم ، أو لم يكن الاعتقاد بالحل ثابتاً ؛ فلا شبهة أصلاً . وإذا ثبت أن الجاني كان يعلم بجرمة الفعل وجب عليه الحد .

٢ - الشبهة في المحل : ويسمونها الشبهة الحكمية ، أو شبهة المثلث : وتقوم هذه الشبهة على الاشتباه في حكم الشرع بمحل المحل ، فيشترط في هذه الشبهة أن تكون ناشئة عن حكم من أحكام الشريعة - وهي تتحقق بقيام دليل شرعي ينفي الحرمة - ولا عبرة بظن الفاعل ؛ فيستوي أن يعتقد الفاعل الحل ، أو يعلم الحرمة ، لأن الشبهة ثابتة بقيام الدليل الشرعي ، لا بالعلم وعدمه .

من يقيم الحدود ؟ :

اتفق الفقهاء على أن الحاكم أو من ينوب عنه هو الذي يقيم الحدود . وأنه ليس للأفراد أن يتولوا هذا العمل من تلقاء أنفسهم .

روى البطحاوي عن مسلم بن يسار أنه قال : كان رجل من الصحابة يقول : « الزكاة ، والحدود ، والقيء ، والجمعة إلى السلطان » .

قال الطحاوي : لا نعلم له مخالفاً من الصحابة (١) .

(١) تعقبه ابن حزم ، فقال : إنه خالفه اثنا عشر صحابياً

وروى البيهقي عن خارجة بن زيد ، عن أبيه ، وأخرجه أيضا عن أبي الزناد عن أبيه عن الفقهاء الذين يُستَهِى إلى أقوالهم من أهل المدينة أنهم كانوا يقولون : « لا ينبغي لأحد أن يقيم شيئا من الحدود دون السلطان ؛ إلا أن للرجل أن يقيم حد الزنا على عبده أو أمته » .

وذهب جماعة من السلف ، منهم الشافعي ، إلى أن السيد يقيم الحد على مملوكه ، واستدلوا بما روي عن أمير المؤمنين علي رضي الله عنه أن خادمة للنبي صلى الله عليه وسلم أحدثت ، فأمرني النبي صلى الله عليه وسلم أن أقيم عليها الحد ، فأتيتهما فوجدتها لم تجف من دمها فأتيته فأخبرته ، فقال :

« إذا جفت من دمها فأقم عليها الحد ؛ أقيموا الحدود على ما ملكت إيمانكم » . رواه أحمد وأبو داود ، ومسلم ، والبيهقي ، والحاكم .
وقال أبو حنيفة يرفعه المولى للسلطان . ولا يقيمه هو بنفسه .

مشروعية التستر في الحدود :

قد يكون ستر العصاة علاجاً ناجعاً للذين تورطوا في الجرائم واقتربوا المآثم ، وقد ينهضون بعد ارتكابها فيتوبون توبة نصوحا ، ويستأنفون حياة نظيفة .

لهذا شرع الإسلام التستر على المتورطين في الآثام ، وعدم التعجيل بكشف أمرهم .

عن سعيد بن المسيب قال : بلغني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لرجل من أسلم يقال له هزال ، وقد جاء يشكو رجلا بالزنا ؛ وذلك قبل أن ينزل قوله تعالى :

« والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة » ^(١) .

« يا — هزال — لو سترته بردائك كان خيرا لك » .

(١) سورة النور آية : ٤ .

قال يحيى بن سعيد: فحدثت بهذا الحديث في مجلس فيه يزيد بن نعيم بن هزال الأسلمي ، فقال يزيد :
« هزال جدي . هذا الحديث حق » .

وروى ابن ماجه عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من ستر عورة أخيه المسلم ستر الله عورته يوم القيامة ؛ ومن كشف عورة أخيه كشف الله عورته حتى يفضحها في بيته » .

وإذا كان السرّ مندوباً ؛ ينبغي أن تكون الشهادة به خلاف الأولى التي مرجعها إلى كراهة التنزيه ؛ لأنها في رتبة الندب في جانب الفعل ، وكراهة التنزيه في جانب الترك ، وهذا يجب أن يكون بالنسبة إلى من لم يعتد الزنا ولم يتهتك به . أما إذا وصل الحال إلى إشاعته والتهتك به ؛ فيجب كون الشهادة به أولى من تركها ؛ لأن المطلوب الشارع إخلاء الأرض من المعاصي والقواحش وذلك يتحقق بالتوبة من الفاعلين ، وبالزجر لهم ، فإذا ظهر حال الشره في الزنا وعدم المبالاة به وإشاعته ، وإخلاء الأرض المطلوب حينئذ بالتوبة ؛ احتمال يُقابلُهُ ظهور عدمها ، فمن اتصف بذلك فيجب تحقيق السبب الآخر للإخلاء ، وهو الحدود ، بخلاف من زنا مرة أو مراراً ، مُسْتَتِراً متخوفاً مُتَّئِداً ما عليه فإنه محلُّ استحباب ستر الشاهد (١) .

ستر المسلم نفسه :

بل على المسلم أن يستر نفسه ولا يفضحها بالحديث عما يصدر عنه ؛ من لثم أو إقرار أمام الحاكم لينفذ فيه العقوبة .

روى الإمام مالك في الموطأ عن زيد بن أسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :

« يا أيها الناس: قد آن لكم أن تنتهوا عن حدود الله... من أصاب شيئاً من هذه القاذورة فليستر بستر الله ، فإنه من يبد لنا صفحته ؛ نُقِمَ عليه كتاب الله » .

(١) انظر ص ١٦٤ ج ٣ حاشية الشلبي على الزيلعي من كتاب الحدود للبهني .

الحدود كفارة للآثام :

يرى أكثر العلماء أن الحدود إذا أقيمت كانت مكفرة لما اقترف من آثام ، وأنه لا يعلب في الآخرة . لما رواه البخاري ومسلم عن عبادة بن الصامت قال : كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في مجلس فقال :

« تبايعوني على أن لا تشركوا بالله شيئاً ، ولا تزنوا ، ولا تسرقوا ، ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق فمن وفى منكم فأجره على الله ، ومن أصاب شيئاً من ذلك فغوب به فهو كفارة له ^(١) . ومن أصاب شيئاً من ذلك فستره الله عليه ، فأمره إلى الله إن شاء عفا عنه وإن شاء عذبه . »
وإقامة الحد وإن كانت مكفرة للآثام ، فإنها مع ذلك زاجرة عن اقترافها . فهي جواهر وزواجر معاً .

إقامة الحدود في دار الحرب :

ذهب فريق من العلماء إلى أن الحدود تقام في أرض الحرب كما تقام في دار الإسلام دون تفرقة بينهما ، لأن الأمر بإقامتهما عام لم يخص داراً دون دار . ومن ذهب إلى هذا مالك والليث بن سعد .

وقال أبو حنيفة وغيره : إذا غزا أمير أرض الحرب ، فإنه لا يقيم الحد على أحد من جنوده في عسكره ، إلا أن يكون أمام مصر أو الشام أو العراق أو ما أشبه ذلك ، فيقيم الحدود في عسكره .

وحجة هؤلاء أن إقامة الحدود في دار الحرب قد تحمل المحنود على الالتحاق بالكفر . وهذا هو الأرجح . وذلك أن هذا حد من حدود الله تعالى ، وقد نهي عن إقامته في الغزو خشية أن يترتب عليه ما هو شر منه . وقد نص أحمد وإسحق بن راهويه ، والأوزاعي ، وغيرهم من علماء الإسلام على أن الحدود لا تقام في أرض العدو ، وعليه إجماع الصحابة وكان أبو عجمن الثقفي رضي الله عنه لا يستطيع صبراً عن شرب الخمر ، فشرها في واقعة القادسية ،

(١) وهذا فيما عدا الشرك (إن الله لا يفرق بين شركه به) .

فحبسه أمير الجيش سعد بن أبي وقاص ، وأمر بتقييده ، فلما التقى الجمعان قال أبو محجن :

كفا حزنا أن تطرد الخيل بالقنا وأترك مشدوداً عليّ وثاقياً

ثم قال لامرأة سعد ، أطلقيني ، ولك عليّ إن سلمني الله أن أرجع حتى أضع رجلي في القيد ، فإن قتلت فقد اسرحتم مني ، فحلتني ، فوثب علي فرس لسعد يقال لها « البلقاء » ، ثم أخذ رمحاً وخرج للقتال ، فأتى بما بهر سعداً وجيش المسلمين حتى ظنوه ملكاً من الملائكة جاء لنصرتهم ، فلما هزم العدو رجع ووضع رجله في القيد ، فأخبرت سعداً امرأته بما كان من أمره ، فخلى سعد سبيله ، وأقسم ألا يقيم عليه الحد من أجل بلائه في القتال حتى قوي جيش المسلمين به ، فتأب أبو محجن بعد ذلك عن شرب الخمر . فتأخر الحد أو إسقاطه كان لمصلحة راجحة ؛ هي خير للمسلمين وله من إقامة الحد عليه .

النهي عن إقامة الحدود في المساجد صيانة لها عن التلوث :

روى أبو داود عن حكيم بن حزام رضي الله عنه أنه قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يستقاد في المسجد ، وأن تنشد فيه الأشعار ، وأن تقام فيه الحدود .

هل للقاضي أن يحكم بعلمه :

يرى الظاهرية أنه فرض على القاضي أن يقضي بعلمه في الدماء والقصاص والأموال والفروج والحدود ، سواء علم ذلك قبل ولايته أو بعد ولايته ، وأقوى ما حكم بعلمه ؛ لأنه يقين الحق . ثم بالإقرار ، ثم بالبيّنة ؛ لأن الله تعالى يقول :

« يا أيها الذين آمنوا كونوا قوّامين بالقسط شهداء لله ^(١) »

وقول الرسول صلى الله عليه وسلم :

« من رأى منكم منكراً فليغيره بيده ، فإن لم يستطع فبلسانه ... »

« فصَحَّ أن القاضي عليه أن يقوم بالقسط ، وليس من القسط أن يترك
الظالم على ظلمه لا يغيره . وصَحَّ أن فرضاً على القاضي أن يغير كل منكر علمه
بيده ، وأن يعطي كل ذي حق حقه ؛ وإلا فهو ظالم .
وأما جمهور الفقهاء ؛ فإنهم يرون أنه ليس للقاضي أن يقضي بعلمه .
قال أبو بكر رضي الله عنه :

« لو رأيت رجلاً على حدٍّ لم أحده حتى تقوم البينة عندي » .

ولأن القاضي كغيره من الأفراد ؛ لا يجوز له أن يتكلم بما شهده ما لم
تكن لديه البينة الكاملة . ولو رمي القاضي زانياً بما شهده منه وهو لا يملك على
قول البينة الكاملة لكان قاذفا يلزمه حد القذف . وإذا كان قد حرم على القاضي
النطق بما يعلم ؛ فأولى أن يحرم عليه العمل به . وأصل هذا الرأي قول الله
سبحانه :

« فإذا لم يأتوا بالشهداء فأولئك عند الله هم الكاذبون » . (١)

الخمـر

التدرج في تحريمها :

وقد كان الناس يشربون الخمر حتى هاجر الرسول صلى الله عليه وسلم من مكة إلى المدينة ؛ فكثُر سؤال المسلمين عنها وعن لعب الميسر ، لما كانوا يرونه من شرورهما ومفاسدهما ؛ فأنزل الله عز وجل :

« يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ ؛ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِن نَّفْعِهِمَا ^(١) » .

أي أن في تعاطيهما ذنباً كبيراً ؛ لما فيهما من الأضرار والمفاسد المادية والدينية . وأن فيهما كذلك منافع للناس . وهذه المنافع مادية . وهي الربح بالتجار في الخمر ، وكسب المال دون عناء في الميسر .

ومع ذلك فإن الإثم أرجح من المنافع فيهما ، وفي هذا ترجيح لجانب التحريم ، وليس تحريماً قاطعاً . ثم نزل بعد ذلك التحريم أثناء الصلاة تدرجاً مع الناس الذين ألفوها وعدّوها جزءاً من حياتهم : قال الله سبحانه :

« يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ ... » ^(٢)

وكان سبب نزول هذه الآية أن رجلاً صليّ وهو سكران فقراً :

« قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ . أَعْبُدُوا مَا تَعْبُدُونَ » إلى آخر السورة — بدون ذكر النفي — وكان ذلك تمهيداً لتحريمها نهائياً ، ثم نزل حكم الله بتحريمها نهائياً . قال الله تعالى :

« يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ ؛ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ، إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ ، وَيَصُدَّكُمْ

(١) سورة البقرة الآية : ٢١٩ .

(٢) سورة النساء : آية ٤٣ .

عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ ؛ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ ؟ (١) .
وظاهر من هذا أن الله سبحانه عطف على الخمر ، الميسر والأنصاب
والأزلام . وحكم على هذه الأشياء كلها بأنها :

١ - رجس : أي خبيث مستقذر عند أولي الألباب .

٢ - ومن عمل الشيطان وتزيينه ووسوسته .

٣ - وإذا كان ذلك كذلك ، فإن من الواجب اجتنابها والبعد عنها ؛
ليكون الإنسان معدا ومهيئا للفوز والفلاح .

٤ - وإن إرادة الشيطان بتزيينه تناول الخمر ولعب الميسر في إيقاع العداوة
والبغضاء بسبب هذا التعاطي ، وهذه مفسدة دنيوية .

٥ - وإن إرادته كذلك في الصد عن ذكر الله ، والإلهاء عن الصلاة ،
وهذه مفسدة أخرى دينية .

٦ - وأن ذلك كله يوجب الانتهاء عن تعاطي شيء من ذلك .

وهذه الآية آخر ما نزل في حكم الخمر ، وهي قاضية بتحريمها تحريماً
قاطعاً .

وأخرج عبد بن حميد عن عطاء قال : أول ما نزل من تحريم الخمر :
« يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ
لِلنَّاسِ ، وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا » . (٢)

فقال بعض الناس : نشربها لمنافعها ، وقال آخرون : لا خير في شيء
فيه إثم .

ثم نزلت :

« يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا
مَا تَقُولُونَ » (٣) .

فقال بعض الناس نشربها ونجلس في بيوتنا ، وقال آخرون : لا خير في
شيء يحول بيننا وبين الصلاة مع المسلمين . فنزلت :

(١) سورة المائدة : آية ٩١ .

(٢) سورة البقرة : آية ٢١٩ .

(٣) سورة النساء : الآية ٢٣ .

« يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رَجَسٌ
مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ • إِنَّمَا يُرِيدُ
الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ ،
وَيَصْنَعُ كُمُ عَن ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ ، فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ » (١)

فنهاهم فانتهاوا .

وكان هذا التحريم بعد غزوة الأحزاب .
وعن قتادة أن الله حرم الخمر في سورة المائدة بعد غزوة الأحزاب ،
وكانت غزوة الأحزاب سنة أربع أو خمس هجرية .
وذكر ابن اسحاق أن التحريم كان في غزوة بني النضير وكانت سنة أربع
هجرية على الراجح .
وقال الدمياطي في سيرته : كان تحريمها عام الحديبية سنة ست هجرية .

تشديد الإسلام في تحريم الخمر :

وتحريم الخمر يتفق مع تعاليم الإسلام التي تَسْتَهْدِفُ إيجاد شخصية قوية
في جسمها ونفسها وعقلها ، وما من شك في أن الخمر تُضعف الشخصية
وتذهب بمقوماتها ، ولا سيما العقل ، يقول أحد الشعراء :

شربت الخمر حتى ضلّ عقلي كذاك الخمر تفعل بالعقول
وإذا ذهب العقل تحول المرء إلى حيوان شرير ، وصدر عنه من الشر
والفساد ما لا حدّ له ، فالقتل ، والعدوان ، والفحش ، وإفشاء الأسرار ،
وخيانة الأوطان من آثاره .

وهذا الشر يصل إلى نفس الإنسان ، وإلى أصدقائه وجيرانه ، وإلى كل
من يسوقه حظه التعس إلى الاقتراب منه . فعن علي كرم الله وجهه : أنه كان
مع عمه حمزة وكان له شارفان « أي ناقتان مسنّتان » أراد أن يجمع عليهما
الإذخِر ، وهو نبات طيب الرائحة ، مع صائغ يهودي ويبيعه للصواغين ،

(١) « فهل أنتم متتهون » .

لما علم عمر رضي الله عنه أن هذا وعيد شديد زائد على معنى (انتهاوا) ، قال : انتهينا .
وأمر النبي صل الله عليه وسلم مناديه أن يتأدي في سكك المدينة : ألا إن الخمر قد حرمت .
فكسرت الدنان وأريقتم الخمر حتى جرت في سكك المدينة .

ليستعين بشمته على وليمة فاطمة رضي الله عنها - عند إرادة البناء بها - وكان عمه حمزة يشرب الخمر مع بعض الأنصار ، ومعه قينة تغنيه ، فأنشدت شعرا حثته به على نحر الناقتين ، وأخذ أطايبهما ليأكل منها ، فثار حمزة وجب^(١) أسنمتهما وأخذ من أكبادهما .

فلما رأى علي[ؑ] ذلك تألم ولم يملك عينيه ، وشكا حمزة إلى النبي صلى الله عليه وسلم . فلنخل النبي على حمزة ومعه علي وزيد بن حارثة فتغيظ عليه وطلق يلموه - وكان حمزة ثملا قد احمرت عيناه . فنظر إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال له ولن معه :

وهل أنتم إلا عبيد لأبي . فلما علم النبي صلى الله عليه وسلم أنه ثمل ، نكص على عقبيه القهقري ، وخرج هو ومن معه .

هذه هي آثار الخمر حينما تلعب برأس شاربها وتفقده وعيه ، ولهذا أطلق عليها الشرع أم الخبائث .

فمن عبد الله بن عمرو أن النبي صلى الله عليه وسلم قال :
« الخمر أم الخبائث » .

وعن عبد الله بن عمرو . قال : « الخمر أم الفواحش وأكبر الكبائر ، ومن شرب الخمر ترك الصلاة ، ووقع على أمته وخالته وعمته » .

رواه الطبراني في الكبير من حديث عبد الله بن عمرو ، وكذا من حديث ابن عباس بلفظ « من شربها وقع على أمه » .

وكما جعلها أم الخبائث أكد حرمتها ، ولعن متعاطيها وكل من له بها صلة ، واعتبره خارجا عن الإيمان .

فمن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « لعن في الخمر عشرة : عاصرها ، ومعتصرها ، وشاربها ، وحاملها ، والمحمولة إليه ، وساقها ، وبائعها ، وأكل ثمنها ، والمشتري لها ، والمشتري له » . رواه ابن ماجه والترمذي . وقال : حديث غريب .

وعن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا يزني

(١) جب : قطع .

الزاني حين يزني وهو مؤمن ، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن ، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن ^(١) . رواه أحمد والبخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي .

وجعل جزاء من يتناولها في الدنيا أن يحرم منها في الآخرة لأنه استعجل شيئاً فجوزي بالحرمان منه .

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من شرب الخمر في الدنيا ولم يتب ، لم يشربها في الآخرة ، وإن دخل الجنة » .

تحريم الخمر في المسيحية :

وكما أن الخمر محرمة في الإسلام فهي محرمة في المسيحية كذلك .
وقد استفتت جماعة منع المسكرات رؤساء الديانة المسيحية بالوجه القبلي بالجمهورية العربية المتحدة ^(٢) فأفتوا بما خلاصته :

« أن الكتب الإلهية جميعها قضت على الإنسان أن يبتعد عن المسكرات »
كذلك استدل رئيس كنيسة السوريين الأورثوذكس على تحريم المسكرات بنصوص الكتاب المقدس . ثم قال :

« وخلاصة القول : إن المسكرات إجمالاً محرمة في كل كتاب ، سواء كانت من العنب أم من سائر المواد كالشعير ، والتمر ، والعسل ، والتفاح ، وغيرها .

ومن شواهد العهد الجديد في ذلك قول بولس في رسالته إلى أهل إفسس (٥ : ٨) :

« ولا تسكروا بالخمر الذي فيه الخلاعة » .

ونبهه عن مخالطة السكيرين (١١ : ١١) وجزمه بأن السكيرين لا

(١) أي أن مرتكب ذلك لا يكون حال ارتكابه متصلاً بالإيمان الإذعاني لحمة ذلك - وكونه من أسباب سخط الله وعقوبته لأن هذا الإيمان يستلزم اجتناب الماصي . وقيل : إن الإيمان يفارق مرتكب أمثال هذه الكبائر مدة ملاسته لها ، وقد يعود إليه بعدها . وقيل : النفي لكمال الإيمان . والرأي الأول أصح ، كما حققه الإمام الفزاري في الاحياء في كتاب « التوبة »
(٢) منهم لياقة مطران كرمي أسيروط ، ونيافة مطران كرمي البليتا ، ونيافة مطران قنا .

لا يربون ملكوت السموات (غلاه : ٢١ - إكو ٦ : ٩ : ١٠) .

أضرار الخمر :

وقد تلخصت مجلة التمدين الإسلامي « بقلم الدكتور عبد الوهاب خليل » ما في الخمر من أضرار نفسية وبدنية وخلقية وما يترتب عليها من آثار سيئة في الفرد والجماعة فقالت :

وإذا سألنا جميع العلماء سواء علماء الدين ، أو الطب ، أو الأخلاق ، أو الاجتماع ، أو الاقتصاد ، وأخذنا رأيهم في تعاطي المسكرات لكان جواب الكل واحدا :

وهو منع تعاطيها منعاً باتاً ؛ لأنها مضرّة ضرراً فادحاً .
فعلماء الدين يقولون :

أنها محرمة ، وما حرمت إلا لأنها أم الخبائث .
وعلماء الطب يقولون :

لأنها من أعظم الأخطار التي تهدد نوع البشر ؛ لا بما تورثه مباشرة من الأضرار السامة فحسب ؛ بل بعواقبها الوخيمة أيضاً ؛ إذ أنها تمهد السبيل لخطر لا يقل ضرراً عنها ، ألا وهو السل ..

والخمر توهن البدن وتجعله أقل مقاومة وجلدا في كثير من الأمراض مطلقاً ، وهي تؤثر في جميع أجهزة البدن ، وخاصة في الكبد ، وهي شديدة الفتك بالمجموعة العصبية .

لذلك لا يستغرب أن تكون من أهم الأسباب الموجبة لكثير من الأمراض العصبية ومن أعظم دواعي الجنون والشقاوة والإجرام ، لا لمستعملها وحده ؛ بل وفي أعقابها من بعده . فهي إذن علة الشقاء والعوز والبؤس ، وهي جرثومة الإفلاس والمسكنة والذل ؛ وما نزلت بقوم إلا أودت بهم : مادة ومعنى ، بدنا وروحا ، جسما وعقلا .

وعلماء الأخلاق يقولون :

لكي يكون الإنسان محافظاً على الرزانة والعفة والشرف والنخوة والمروءة ؛ يلزم عدم تناوله شيئاً يضيع به هذه الصفات الحميدة .

وعلماء الاجتماع يقولون :

لكي يكون المجتمع الانساني على غاية من النظام والترتيب يلزم عدم تعكيره بأعمال تخل بهذا النظام ، وعندها تصبح الفوضى سائدة - والفوضى تخلق التفرقة - والتفرقة تفيد الأعداء .

وعلماء الاقتصاد يقولون :

إن كل درهم نصرفه لمنفعتنا فهو قوة لنا وللوطن . وكل درهم نصرفه لمضرتنا ؛ فهو خسارة علينا وعلى وطننا ؛ فكيف بهذه الملايين من الليرات التي تذهب سدى على شرب المسكرات على اختلاف أنواعها . وتؤخرنا ماليا وتذهب بمروءتنا ونخوتنا ؟!

فعلى هذا الأساس نرى أن العقل يأمرنا بعدم تعاطي الخمر ؛ وإذا أرادت الحكومة أخذ رأي العلماء الخبيرين في هذا المضمار فقد كفيناها مؤنة التعب في هذه السبيل ، وأتيناها بالجواب بدون أن تتكبد مشقة أو تصرف فلساً واحداً ؛ إذ جميع العلماء متفقون على ضررها ، والحكومة من الشعب ، والشعب يريد من حكومته رفع الضرر والأذى ، وهي مسئولة عن رعيته .

وبمنع المسكرات يغدو أفراد الأمة أقوياء البنية صحيحي الجسم ، أقوياء العزيمة ذوي عقل ناضج ، وهذه من أهم الوسائل المؤدية إلى رفع المستوى الصحي في البلاد ، وكذلك هي الدعامة الأولى لرفع المستوى الاجتماعي والأخلاقي والاقتصادي . إذ تخففُ العناء عن كثير من الوزارات ، وخاصة وزارة العدل - فيصبح رواد القصور العدلية والسجون قليلين ، وبعدها تصبح السجون خالية تتحول إلى دور يستفاد منها بشئ الإصلاحات الاجتماعية .
هذه هي الحضارة والمدنية ؛ وهذه هي النهضة .

وهذا هو الرقي والوعي .

وهذا هو المعيار والميزان لرقى الأمم .

هذه هي الاشتراكية والتعاونية بعينها وحقيقتها .

أي نشرك ونتعاون على رفع الضرر والأذى . وباب العمل الجدي المنتج واسع : «وَقُلْ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ هَاهُ» .

هذه الأضرار الآتفة ثَبَّتَتْ ثبوتاً لا مجال فيه لشك أو ارتياب ؛ مما حمل كثيراً من الدول الواعية على محاربة تعاطي الخمر وغيرها من المسكرات . وكان في مقدمة من حاول منع تعاطيها من الدول : أمريكا . فقد نشر في كتاب تنقيحات السيد أبو الأعلى المودودي ما يأتي :

منعت حكومة أمريكا الخمر ، وطاردتها في بلادها ، واستعملت جميع وسائل المدنية الحاضرة كالمجلات ، والمحاضرات ، والصور ، والسينما . لتجهين شربها ، وبيان مضارها ومفاسدها .

ويقدرون ما أنفقت الدولة في الدعاية ضد الخمر بما يزيد على ٦٠ مليون دولار ، وأن ما نشرته من الكتب والنشرات يشتمل على ١٠ بلايين صفحة ، وما تحملته في سبيل قانون التحريم في مدة أربعة عشر عاماً لا يقل عن ٢٥٠ مليون جنيتها ، وقد أعدم فيها ٣٠٠ نفس ، وسجن ٥٣٢,٣٣٥ نفس ، وبلغت الغرامات إلى ١٦ مليون جنيتها ، وصادرت من الأملاك ما يبلغ ٤٠٠ مليون وأربعة ملايين جنيتها ، ولكن كل ذلك لم يزد الأمة الأمريكية إلا غراماً بالخمر وعناداً في تعاطيها ، حتى اضطرت الحكومة سنة ١٩٣٣ إلى سحب هذا القانون . وإباحة الخمر في مملكتها إباحة مطلقة . انتهى .

إن أمريكا قد عجزت عجزاً تاماً عن تحريم الخمر بالرغم من الجهود الضخمة التي بذلتها ، ولكن الإسلام الذي ربي الأمة على أساس من الدين ، وغرس في نفوس أفرادها غراس الإيمان الحق ، وأحيا ضميرها بالتعاليم الصالحة والأسوة الحسنة لم يصنع شيئاً من ذلك ، ولم يتكلف مثل هذا الجهد ، ولكنها كلمة صدرت من الله استجابت لها النفوس استجابة مطلقة .

روى البخاري ومسلم عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال :

ما كان لنا خمر غير فضيخكم هذا الذي تسمونه الفضيخ . إني لقائم أسقي أبا طلحة وأبا أيوب ورجالا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، في بيتنا ، إذ جاء رجل فقال : هل بلغكم الخبر ؟ . قلنا : لا ، فقال : إن الخمر قد حرمت . فقال : يا أنس ، أرق هذه القلال . قال : فما سألوا عنها ، ولا راجعوها بعد خبر الرجل .

وهكذا يصنع الإيمان بأهله .

ما هي الخمر :

الخمر هي تلك السوائل المعروفة الملعنة بطريق تخمر بعض الحبوب أو الفواكه ، وتحول النشا أو السكر الذي تحتويه إلى غَوَل^(١) بواسطة بعض كائنات حية لها قدرة على إفراز مواد خاصة يُعَدُّ وجودها ضرورياً في عملية التخمر .

وقد سميت خمر لأنها تخمّرُ العقل وتستره : أي تغطيه وتفسد إدراكه . هذا هو تعريف الطب للخمر .

وكل ما من شأنه أن يسكر يعتبر خمرأ ، ولا عبرة بالمادة التي أخذت منه ؛ فما كان مسكراً من أي نوع من الأنواع فهو خمر شرعاً ، ويأخذ حكمه ؛ ويستوي في ذلك ما كان من العنب أو التمر أو العسل أو الحنطة أو الشعير أو ما كان من غير هذه الأشياء ؛ إذ أن ذلك كله خمر محرم ؛ لضرره الخاص والعام ، ولصدده عن ذكر الله وعن الصلاة ، ولإيقاعه العداوة والبغضاء بين الناس .

والشارع لا يفرق بين التماثلات ؛ فلا يفرق بين شراب مسكر ، وشراب آخر مسكر فيبيح القليل من صنف ويحرم القليل من صنف آخر ؛ بل يسوي بينهما ، وإذا كان قد حرم القليل من أحدهما فإنه كذلك قد حرم القليل من الآخر ، وقد جاءت النصوص صريحة صحيحة ، لا تحتل التأويل ولا التشكيك :

١ - روى أحمد وأبو داود عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال :

« كل مسكر خمر ، وكل خمر حرام » .

٢ - وروى البخاري ومسلم أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه خطب على منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال :

« أما بعد ، أيها الناس : إنه نزل تحريم الخمر ، وهي من خمسة أشياء : من العنب ، والتمر ، والعسل ، والحنطة ، والشعير ، والخمر ما خامر العقل » .

(١) الغول : الكحول .

هذا الذي قاله أمير المؤمنين وهو القول الفصل ؛ لأنه أعرف باللغة وأعلم بالشرع ، ولم ينقل أن أحداً من الصحابة خالفه فيما ذهب إليه .

٣ - وروى مسلم عن جابر : أن رجلاً من اليمن سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن شراب يشربونه بأرضهم من الدرة يقال له « المزر » فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

« أمسكر^١ هو ؟ » قال : نعم ، فقال صلى الله عليه وسلم :

« كل مسكر حرام ... ان على الله عهداً لمن يشرب المسكر أن يسقيه من طينة الخيال قالوا يا رسول الله : وما طينة الخيال ؟ قال : « عرق أهل النار » أو قال : « عصارة أهل النار » .

٤ - وفي السنن عن النعمان بن بشير أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :

« إن من العنب خمرأ ، وإن من التمر خمرأ ، وإن من العسل خمرأ ، وإن من البرّ خمرأ ، وإن من الشعير خمرأ »

٥ - وعن عائشة رضي الله عنها . قالت : « كل مسكر حرام ، وما أسكر الفرق^(١) منه فملاء الكف منه حرام » .

٦ - وروى أحمد والبخاري ومسلم عن أبي موسى الأشعري . قال : قلت يا رسول الله : أفئتنا في شرايين كنا نصنعهما باليمن « البتع » وهو من العسل حين يشتد^(٢) « والمزر » وهو من الدرة والشعير ينبذ حتى يشتد قال : وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قد أوتي جوامع الكلم بخواتيمه ، قال : « كل مسكر حرام » .

٧ - وعن علي كرم الله وجهه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهاهم عن الجعة « وهي نبيذ الشعير » « أي البيرة » . رواه أبو داود والنسائي . هذا هو رأي جمهور الفقهاء من الصحابة والتابعين . وفقهاء الأمصار ، ومذهب أهل الفتوى ، ومذهب محمد من أصحاب أبي حنيفة ، وعليه الفتوى . ولم يخالف في ذلك أحد سوى فقهاء العراق ، وإبراهيم النخعي ، وسفيان

(١) الفرق : مكياك يسع ستة عشر رطلا .

(٢) يشتد : يغلي ويتخمر .

الثوري ، وابن أبي ليلى ، وشريك ، وابن شبرمة ، وسائر فقهاء الكوفيين ، وأكثر علماء البصريين ، وأبي حنيفة ، فإنهم قالوا : بتحريم القليل والكثير من الخمر التي هي من عصير العنب . أما ما كان من الأنبذة من غير العنب ؛ فإنه يحرم الكثير المسكر منه ، أما القليل الذي لا يسكر ؛ فإنه حلال .

وهذا الرأي يخالف تمام المخالفة لما سبق من الأدلة .

ومن الأمانة العلمية أن نذكر حجج هؤلاء الفقهاء ملخصين ما قاله ابن رشد في بداية المجتهد . قال :

قال جمهور فقهاء الحجاز ^(١) وجمهور المحدثين : قليل الأنبذة وكثيرها المسكرة حرام .

وقال العراقيون ، ولإبراهيم النخعي من التابعين ، وسفيان الثوري ، وابن أبي ليلى ، وشريك ، وابن شبرمة وأبو حنيفة ، وسائر فقهاء الكوفيين ، وأكثر علماء البصريين :

إن المحرم من سائر الأنبذة المسكرة هو السكرُ نفسه ؛ لا العين .

وسبب اختلافهم تعارض الآثار والأقيسة في هذا الباب .

فالحجازيين في تثبيت مذهبهم طريقتان :

(الطريقة الأولى) الآثار الواردة في ذلك .

(الطريقة الثانية) تسمية الأنبذة بأجمعها خمرأ .

فمن أشهر الآثار التي تمسك بها أهل الحجاز ما رواه مالك ، عن ابن

شهاب ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، عن عائشة أنها قالت :

سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن البتع وعن نبيذ العسل ؟ فقال :

« كل شراب أسكر فهو حرام » .

أخرجه البخاري ؛ وقال يحيى بن معين هذا أصح حديث روي عن النبي

عليه الصلاة والسلام في تحريم المسكر .

ومنها أيضاً ما أخرجه مسلم عن ابن عمر أن النبي عليه الصلاة والسلام قال :

« كل مسكر خمر ، وكل خمر حرام » .

فهذان حديثان صحيحان :

(١) بداية المجتهد ج ١ ص ٤٣٤ - ٤٣٧ .

أما الأول فاتفق الكل عليه .
وأما الثاني فاتفرد بتصحيحه مسلم .
وخرج الترمذي وأبو داود والنسائي عن جابر بن عبد الله أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال :
« ما أسكر كثيره فقليله حرام » .
وهو نص في موضع الخلاف .
وأما الاستدلال الثاني من أن الأنبذة كلها تسمى خمرأ فلهم في ذلك
طريقتان :

إحدهما من جهة إثبات الأسماء بطريق الاشتقاق ، والثاني من جهة السماع .
فأما التي من جهة الاشتقاق ، فلأنهم قالوا : إنه معلوم عند أهل اللغة أن
الخمر إنما سميت خمرأ لمخامرتها العقل ، فوجب للكل أن ينطلق اسم الخمر
لغة على كل ما خامر العقل .
وهذه الطريقة من إثبات الأسماء فيها اختلاف بين الأصوليين وهي غير
مرضية عند الخرسانيين .

وأما الطريقة الثانية التي من جهة السماع فلأنهم قالوا : إنه وإن لم يسلم لنا
بأن الأنبذة تسمى في اللغة خمرأ فلأنها تسمى خمرأ شرعاً . واحتجوا في ذلك
بحديث ابن عمر المتقدم وبما روي أيضاً عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال :

« الخمر من هاتين الشجرتين : النخلة والعنب » .
وما روي أيضاً عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :
« إن من العنب خمرأ ، وإن من العسل خمرأ ، ومن الزبيب خمرأ ، ومن
الحنطة خمرأ ... وأنا أنها كم عن كل مسكر » .
فهذه هي عمدة الحجازيين في تحريم الأنبذة .
وأما الكوفيون فلأنهم تمسكوا لمذهبهم بظاهر قوله تعالى :
« وَمِنْ ثَمَرَاتِ النَّخِيلِ وَالْأَعْنَابِ تَتَّخِذُونَ مِنْهُ سَكَرًا وَرِزْقًا
حَسَنًا . » (١)

وبآثار رَوَّها في هذا الباب ، وبالقِياس المعنوي .
أما احتجاجهم بالآية فلأنهم قالوا : السَّكْرُ هو المسكر ولو كان محرم العين ؛ لما سماه الله رزقاً حسناً .

وأما الآثار التي اعتمدوها في هذا الباب فمن أشهرها عندهم حديث أبي عون الثقفي ، عن عبد الله بن شداد ، عن ابن عباس ، عن النبي صلى الله عليه وسلم . قال :

« حرمت الخمر لعينها ، والسكر من غيرها » .

قالوا : وهذا نص لا يحتمل التأويل ، وضعفه أهل الحجاز ؛ لأن بعض رواه رَوَى « والمسكر من غيرها » .

ومنها حديث شريك عن سماك بن حرب بإسناده عن أبي بردة بن نيار قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

« إني كنت نهيتكم عن الشراب في الأوعية ؛ فاشربوا فيما بدا لكم ولا تَسْكروا » . خرَّجها الطحاوي .

وروي عن ابن مسعود أنه قال : « شهدت تحريم النبيذ كما شهدتكم ، ثم شهدت تحليله ؛ فحفظت ونسيت » .

وروي عن أبي موسى أنه قال : بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم أنا ومعاذاً إلى اليمن ؛ فقلنا يا رسول الله :

إن بها شرابين يصنعان من البرّ والشعير : أحدهما يقال له : المزر .
والآخر يقال له : البتع . فما نشرب ؟ . فقال عليه الصلاة والسلام : « اشربا ولا تسكرا » . خرَّجه الطحاوي أيضاً... إلى غير ذلك من الآثار التي ذكروها في هذا الباب .

وأما احتجاجهم من جهة النظر . فلأنهم قالوا : قد نص القرآن على أن علة التحريم في الخمر إنما هي الصدّة عن ذكر الله ووقوع العداوة والبغضاء كما قال تعالى :

« إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ ، وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ ... »

وهذه العلة توجد في القدر المسكر ، لا فيما دون ذلك ، فوجب أن يكون ذلك القدر هو الحرام ، إلا ما انعقد عليه الإجماع من تحريم قليل الخمر وكثيرها .

قالوا : وهذا النوع من القياس يلحق بالنص . وهو القياس الذي ينهى الشرع على العلة فيه .

وقال المتأخرون من أهل النظر :

حجة الحجازيين من طريق السمع أقوى وحجة العراقيين من طريق القياس أظهر .

وإذا كان هذا كما قالوا فيرجع الخلاف إلى اختلافهم في تغليب الأثر على القياس ، أو تغليب القياس على الأثر إذا تعارضا ، وهي مسألة مختلف فيها . لكن الحق أن الأثر إذا كان نصاً ثابتاً ؛ فالواجب أن يغلب على القياس .

وأما إذا كان ظاهر اللفظ محتملاً للتأويل ؛ فهنا يتردد النظر :

هل يجمع بينهما بأن يتأول اللفظ ؟ أو يغلب ظاهر اللفظ على مقتضى القياس ؟ وذلك مختلف بحسب قوة لفظ من الألفاظ الظاهرة وقوة قياس من القياسات التي تقابلها . ولا يدرك الفرق بينهما إلا بالدوق العقلي ؛ كما يدرك الموزون من الكلام من غير الموزون .

وربما كان الذوقان على التساوي ... ولذلك كثّر الاختلاف في هذا النوع ؛

حتى قال كثير من الناس :

« كل مجتهد مصيب » .

قال القاضي : والذي يظهر لي - والله أعلم - أن قوله عليه الصلاة والسلام « كل مسكر حرام » وإن كان يحتمل أن يراد به القدر المسكر لا الجنس المسكر ؛ فإن ظهوره في تعليق التحريم بالجنس أغلب على الظن من تعليقه بالقدر ؛ لمكان معارضة ذلك القياس له على ما تأوله الكوفيون ؛ فإنه لا يبعد أن يحرم الشارع قليل المسكر وكثيره سداً للذريعة وتغليظاً ، مع أن الضرر إنما يوجد في الكثير . وقد ثبت من حال الشرع بالإجماع أنه اعتبر في الخمر الجنس دون القدر ؛ فوجب كل ما وجدت فيه علة الخمر أن يلحق بالخمر ، وأن يكون على من زعم وجود الفرق إقامة الدليل على ذلك .

هذا ، وإن لم يسلموا لنا بصحة قوله عليه الصلاة والسلام : « ما أسكر كثيره فقليله حرام » فإنهم إن سلموا لم يجدوا عنه انفكاكا فإنه نص في موضع الخلاف . ولا يصح أن تعارض النصوص بالمقاييس . وأيضاً فإن الشرع قد أخبر أن في الخمر مضرة ومنفعة فقال تعالى :

« قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ » .

وكان القياس إذا قصد الجمع بين انتفاء المضرة ووجود المنفعة أن يحرم كثيرها ويحلل قليلها . فلما غلبَ الشرع حكم المضرة على المنفعة في الخمر ، ومنع القليل منها والكثير . وجب أن يكون الأمر كذلك في كل ما يوجد فيه علة تحريم الخمر إلا أن يثبت في ذلك فارق شرعي .

واتفقوا على أن الانتباز حلال ، ما لم يحدث فيه الشدة المطربة الخمرية ؛ لقوله عليه الصلاة والسلام :

« فانتبذوا ؛ وكل مسكر حرام » .

ولما ثبت عنه عليه الصلاة والسلام أنه كان ينتبذ وأنه كان يريقه في اليوم الثاني أو الثالث .

واختلفوا من ذلك في مسألتين :

إحدهما في الأواني التي ينتبذ فيها .

والثانية في انتباز شيئين مثل : البسر والرطب ، والتمر والزبيب . انتهى .

أهم أنواع الخمر :

توجد الخمر في الأسواق بأسماء مختلفة ، وقد تقسم إلى أقسام خاصة باعتبار ما تحويه من النسب المئوية من الكحول .

فهناك مثلاً : البراندي ، والوسكي ، والروم ، والليكير ، وغيرها ، وتبلغ نسبة الكحول فيها من ٤٠٪ إلى ٦٠٪ .

وتبلغ النسبة في الجن ، والهولاندي ، والجنيفا ، من ٣٣٪ إلى ٤٠٪ .

وتحتوي بعض الأصناف الأخرى ، مثل : البورت ، والشري ، والماديرا ،

على ١٥٪ - ٢٥٪ .

وتحتوي الخمور الخفيفة مثل : الكلارت ، والهوك ، والشمبانيا ،
والبرجاندلي على ١٠٪ - ١٥٪ .
وأنواع البيرة الخفيفة تحتوي على ٢٪ - ٩٪ مثل : الأيل ، والبورتر ،
والإستوت ، والميونخ وغيرها .
وهناك أصناف أخرى تحتوي على نفس النسب الأخيرة . مثل البوظة ،
والقصب المتخمّر وغيرها .

شرب العصير والنبيذ قبل التخمير :

يجوز شرب العصير والنبيذ قبل غليانه (١) .
لحديث أبي هريرة عند أبي داود والنسائي وابن ماجه . قال :
« علمت أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصوم ؛ فتحين فطره بنبيذ
صنعت في دباء ؛ ثم أتته به ، فإذا هو ينش (٢) فقال :
« لا ضرب بهذا الحائط ؛ فإن هذا شراب من لا يؤمن بالله واليوم الآخر » .
وأخرج أحمد عن ابن عمر في العصير قال : « اشربه ما لم يأخذه شيطانه »
قيل : وفي كم يأخذه شيطانه ؟ قال : « في ثلاث » .
وأخرج مسلم وغيره من حديث ابن عباس « أنه كان ينقع للنبي صلى الله
عليه وسلم الزبيب فيشربه اليوم والغد وبعد الغد ؛ إلى مساء الثالثة . ثم يأمر به
فيسقى الخادم أو يهراق » .
قال أبو داود : ومعنى يسقى الخادم يبادر به الفساد ومظنة ذلك ما زاد
على ثلاثة أيام .

وقد أخرج مسلم وغيره من حديث عائشة « أنها كانت تنتبذ لرسول الله
صلى الله عليه وسلم غدوة ؛ فإذا كان العشي فتعشى ؛ شرب على عشائه ،
وإن فضل شيء صبته أو أفرغته ثم تنتبذ له بالليل ؛ فإذا أصبح تغدى فشرب
على غدائه . قالت تغسل السقاء غدوة وعشية » .
وهو لا ينافي حديث ابن عباس المتقدم أنه كان يشرب اليوم والغد وبعد

(١) الغليان : الاختمار .

(٢) ينش : يغلي .

الغد إلى مساء الثالثة ؛ لأن الثلاث مشتملة على زيادة غير منافية ، والكل في الصحيح^(١) .

هذا ومن المعروف من سيرة رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه لم يشرب الخمر قط ؛ لا قبل البعثة ولا بعدها . وإنما كان شرا به من هذا النبيذ الذي لم يتخمر بعد ، كما هو مصرح به في هذه الأحاديث .

الخمر إذا تخللت :

قال في بداية المجتهد : وأجمعوا « أي العلماء » على أن الخمر إذا تخللت من ذاتها أجاز أكلها « تناولها » .

واختلفوا إذا قصد تحليلها على ثلاثة أقوال :

١ - التحريم .

٢ - والكراهية .

٣ - والإباحة^(٢) .

وسبب اختلافهم معارضة القياس للأثر ، واختلافهم في مفهوم الأثر . وذلك أن أبا داود^(٣) أخرج من حديث أنس بن مالك أن أبا طلحة سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن أيتام ورثوا خمرأ ؟ فقال :

« أهرقها » .

قال : أفلا أجعلها خلا ؟

قال : « لا » .^(٤)

فمن فهم من المنع سد الذريعة حمل ذلك على الكراهية .

ومن فهم النهي لغير علة قال بالتحريم .

(١) الروضة الندية ص ٢٠٢ ج ١ .

(٢) القائلون به : عمر بن الخطاب ، والشافعي ، وأحمد ، وسفيان ، وابن المبارك وعطاء ابن أبي رباح ، وعمر بن عبد العزيز ، وأبو حنيفة .

(٣) وأخرجه أيضاً مسلم والترمذي .

(٤) قال الخطابي : في هذا بيان واضح أن معالجة الخمر حتى تصير خلا غير جائز ولو كان إلى ذلك سبيل لكان مال اليتيم أولى الأموال به لما يجب من حفظه وتثمينه ، وقد كان نهي رسول الله من إضاعة المال وفي إراقة إضاعته فعمل بذلك إن معالجته لا تطهره ولا ترده إلى المالية بحال .

ويخرج على هذا ألاّ تحريم أيضاً على مذهب من يرى أن النهي لا يعود بفساد المنهي عنه .

والقياس المعارض لحمل الخلل على التحريم ، أنه قد علم من ضرورة الشرع أن الأحكام المختلفة ؛ إنما هي للدوات المختلفة ، وأن ذات الخمر غير ذات الخلل ، والخل بالإجماع حلال .

فإذا انتقلت ذات الخمر إلى ذات الخلل ؛ وجب أن يكون حلالاً كيفما انتقل (١) .

المخدّرات :

هذا هو حكم الله في الخمر ، أما ما يزيل العقل من غير الأشرية ، مثل : البنج ، والحشيش وغيرهما من المخدرات ، فإنه حرام ؛ لأنه مسكر . ففي حديث مسلم الذي تقدم ذكره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :

« كل مسكر خمر ، وكل خمر حرام » .

وقد سئل مفتي الديار المصرية الشيخ عبد المجيد سليم ، رحمه الله ، عن حكم الشرع في المواد المخدّرة ، واشتمل السؤال على المسائل الآتية :

١ - تعاطي المواد المخدّرة .

٢ - الاتجار بالمواد المخدّرة ، واتخاذها وسيلة للربح التجاري .

٣ - زراعة الخشخاش والحشيش بقصد البيع أو استخراج المادة المخدّرة منهما ، للتعاطي أو للتجارة .

٤ - الربح الناجم من هذا السبيل ، أهو ربح حلال أم حرام ؟
وقد أجاب فضيلته بما يأتي :

(١) تعاطي المواد المخدّرة :

إنه لا يشك شاك ، ولا يرتاب مرتاب في أن تعاطي هذه المواد حرام ؛ لأنها تؤدي إلى مضار جسيمة ، ومفاسد كثيرة ، فهي تفسد العقل ، وتفتك

بالبدن إلى غير ذلك من المضار والمفاسد . فلا يمكن أن تأذن الشريعة بتعاطيها مع تحريمها لما هو أقل منها مفسدة وأخف ضرراً . ولذلك قال بعض علماء الحنفية :

« إن من قال بحِلِّ الحشيش زنديق مبتدع » .

وهذا منه دلالة على ظهور حرمتها ووضوحها ، ولأنه لما كان الكثير من هذه المواد يخامر العقل ويغطيها ، ويحدث من الطرب واللذة عند تناولها ما يدعوهم إلى تعاطيها والمداومة عليها ، كانت داخلة فيما حرمه الله تعالى في كتابه العزيز ، وعلى لسان رسوله صلى الله عليه وسلم من الخمر والمسكر .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه السياسة الشرعية ما خلاصته :

« إن الحشيشة حرام ، يُحَدُّ متناولها كما يحَدُّ شارب الخمر . وهي أخبث من الخمر من جهة أنها تفسد العقل والمزاج ، حتى يصير في الرجل تخنث وديانة ، وغير ذلك من الفساد ؛ وأنها تصد عن ذكر الله وعن الصلاة ، وهي داخلة فيما حرمه الله ورسوله من الخمر والمسكر لفظاً أو معنى »

قال أبو موسى الأشعري رضي الله عنه : يا رسول الله أفنتنا في شرايين كنا نصنعهما باليمن : « البتّع » وهو العسل ينبذ حتى يشتد و « الميزر » وهو من اللذة والشعير ينبذ حتى يشتد .

قال : وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أعطى جوامع الكلم بخواتمه فقال : « كل مسكر حرام » . رواه البخاري ومسلم .

وعن النعمان بن بشير رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

« إن من الخنطة خمرأ ، ومن الشعير خمرأ ، ومن الزبيب خمرأ ، ومن التمر خمرأ ، ومن العسل خمرأ . وأنا أنهى عن كل مسكر » . رواه أبو داود وغيره .

وعن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال :

« كل مسكر خمر . وكل مسكر حرام » .

وفي رواية :

« كل مسكر خمر . وكل خمر حرام » . رواهما مسلم .

وعن عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
« كل مسكر حرام ، وما أسكر الفرق^(١) منه فملاء الكف منه حرام » .
قال الترمذي حديث حسن .

وروى ابن السني عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجوه أنه قال :
« ما أسكر كثيره فقليله حرام » وصححه الحفاظ .

وعن جابر رضي الله عنه أن رجلاً سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن
شراب يشربونه بأرضهم من الدرة يقال له المزّر . قال :
« أمسكر هو ؟ » قال : نعم . فقال :

« كل مسكر حرام ، إن على الله عهداً لمن يشرب المسكر أن يسقيه من
طينة الخبال » . قالوا يا رسول الله : وما طينة الخبال ؟ قال : « عَرَقُ أهل
النار » أو قال : « عصارة أهل النار » . رواه مسلم .

وعن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال .
« كل خممر وكل مسكر حرام^(٢) » . رواه أبو داود .

والأحاديث في هذا الباب كثيرة مستفيضة . جمع رسول الله صلى الله عليه
وسلم بما أوتي من جوامع الكلم كل ما غطى العقل وأسكر ولم يفرق بين نوع
ونوع ، ولا تأثير لكونه مأكولاً أو مشروباً .

على أن الخمر قد يصطبغ بها : أي نجعل إداماً ، وهذه الحشيشة قد تذاب
بالماء وتشرب ؛ فالخمر يشرب ويؤكل ، والحشيشة تؤكل وتشرب ، وكل
ذلك حرام ، وحدوثها بعد عصر النبي صلى الله عليه وسلم والأئمة لا يمنع من
دخولها في عموم كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المسكر . فقد حدثت
شربة مسكرة بعد النبي صلى الله عليه وسلم ، وكلها داخلة في الكلم الجوامع
أمن الكتاب والسنة .

انتهت خلاصة كلام ابن تيمية .

وقد تكلم رحمه الله عنها أيضاً غير مرة في فتاواه . فقال ما خلاصته :
« هذه الحشيشة الملعونة هي وآكلوها ، ومستحلوها ، الموجبة لسخط

(١) تقدم معنى الفرق . والمعنى : ما أسكر كثيره فقليله حرام .

(٢) الخمر : ما ينطي العقل .

الله تعالى ، وسخط رسوله ، وسخط عباده المؤمنين . المعرضة صاحبها لعقوبة الله ، تشتمل على ضرر في دين المرء وعقله وخلقه وطبعه . وتفسد الأمزجة حتى جعلت خلقاً كثيراً مجانين ، وتورث من مهانة آكلها ودناءة نفسه وغير ذلك ما لا تورث الخمر . ففيها من المفاصد ما ليس في الخمر . فهي بالتحريم أولى . وقد أجمع المسلمون على أن السكر منها حرام . ومن استحل ذلك وزعم أنه حلال فإنه يُستتابُ فإن تاب وإلا قُتِل مرتداً ، لا يصلى عليه ولا يدفن في مقابر المسلمين . وإن القليل منها حرام أيضاً بالنصوص الدالة على تحريم الخمر وتحريم كل مسكر » ١٥ .

وقد تبعه تلميذ الإمام المحقق ابن القيم رحمه الله ، فقال في زاد المعاد ما خلاصته :

« إن الخمر يدخل فيها كل مسكر : مائعاً كان أو جامداً ، عصيراً أو مطبوخاً . فيدخل فيها لقمة الفسق والفجور - ويعني بها الحشيشة - لأن هذا كله خمر بنص رسول الله صلى الله عليه وسلم الصحيح الصريح الذي لا مطعن في سنده ولا إجمال في متنه ، إذ صح عنه قوله : « ... كل مسكر خمر ... » .

وصح عن أصحابه رضي الله عنهم الذين هم أعلم الأمة بخطابه ومراده ، بأن الخمر ما خامر العقل .

على أنه لو لم يتناول لفظه صلى الله عليه وسلم كل مسكر ، لكان القياس الصحيح الصريح الذي استوى فيه الأصل والفرع من كل وجهة ، حاكماً بالتسوية بين أنواع المسكر ؛ فالتفريق بين نوع ونوع ، تفريق بين متماثلين من جميع الوجوه » ١٥ .

وقال صاحب سبل السلام شرح بلوغ المرام : « إنه يحرم ما أسكر من أي شيء ، وإن لم يكن مشروباً ؛ كالحشيشة » .

ونقل عن الحافظ ابن حجر : « أن من قال : إن الحشيشة لا تسكر وإنما هي مخدر ، مكابرٌ ، فإنها تحدث ما تحدثه الخمر من الطرب والنشوة » . ونقل عن ابن البيطار - من الأطباء - أن الحشيشة التي توجد في مصر

مسكرة جداً ، إذا تناول الإنسان منها قدر درهم أو درهمين .
وقبائح خصاها كثيرة . وعد منها بعض العلماء مائة وعشرين مضرة
دينية ودنيوية .

وقبائح خصاها موجودة في الأفيون . وفيه زيادة مضار « اه .
وما قاله شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم وغيرهما من العلماء هو
الحق الذي يسوق إليه الدليل وتطمئن به النفس .

وإذ قد تبين أن النصوص من الكتاب والسنة تتناول الحشيش ، فهي
تتناول أيضاً الأفيون ، الذي يبين العلماء أنه أكثر ضرراً . ويترتب عليه من
المفاسد ما يزيد على مفاسد الحشيش كما سبق عن ابن البيطار .

وتتناول أيضاً سائر المخدرات التي حدثت ولم تكن معروفة من قبل ، إذ
هي كالخمر من العنب مثلاً في أنها تخامر العقل وتغطيه .

وفيها ما في الخمر من مفاسد ومضار وتزيد عليها بمفاسد أخرى كما في
الحشيش ؛ بل أفظع وأعظم ؛ كما هو مشاهد ومعلوم ضرورة .

ولا يمكن أن تبيح الشريعة الإسلامية شيئاً من هذه المخدرات ، ومن قال
بجل شيء منها فهو من الذين يفترون على الله الكذب ، أو يقولون على الله ما
لا يعلمون .

وقد سبق أن قلنا : إن بعض علماء الحنفية قال :

« إن من قال بجل الحشيشة زنديق مبتدع » .

وإذا كان من يقول بجل الحشيشة زنديقاً مبتدعاً فالقائل بجل شيء من هذه
المخدرات الحادثة التي هي أكثر ضرراً وأكبر فساداً زنديق مبتدع أيضاً ، بل
أولى بأن يكون كذلك .

وكيف تبيح الشريعة الإسلامية شيئاً من هذه المخدرات التي يلتمس
ضررها البالغ بالأمة أفراداً وجماعات ، مادياً ، وصحياً ، وأديباً ، كما جاء
في السؤال . مع أن مبنى الشريعة الإسلامية على جلب المصالح الخالصة أو
الراجحة ، وعلى درء المفاسد والمضار كذلك .

وكيف يحرم الله سبحانه وتعالى العليم الحكيم الخمر من العنب مثلاً :
كثيرها وقليلها ، لما فيها من المفسدة ، ولأن قليلها داع إلى كثيرها وذريعة

اليه . ويبيح من المخدرات ما فيه هذه المفسدة ، ويزيد عليها بما هو أعظم منها وأكثر ضرراً للبدن والعقل والدين والخلق والمزاج ؟ هذا لا يقوله إلا رجل جاهل بالدين الإسلامي ، أو زنديق مبتدع كما سبق القول . فتعاطي هذه المخدرات على أي وجه من وجوه التعاطي من أكل أو شرب أو شم أو احتقان حرام ، والأمر في ذلك ظاهر جلي .

(٢) الاتجار بالمواد المخدرة ، واتخاذها وسيلة للربح التجاري :

لأنه قد ورد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أحاديث كثيرة في تحريم بيع الخمر ، منها ما روى البخاري ومسلم عن جابر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال :

« إن الله حرم بيع الخمر ، والميتة ، والخنزير ، والأصنام » .

وورد عنه أيضاً أحاديث كثيرة مؤداها أن ما حرم الله الانتفاع به يحرم بيعه وأكل ثمنه .

وقد علم من الجواب عن السؤال الأول أن اسم الخمر يتناول هذه المخدرات شرعاً ، فيكون النهي عن بيع الخمر متناولاً لتحريم بيع هذه المخدرات .

كما أن ما ورد من تحريم بيع كل ما حرمه الله ، يدل أيضاً على تحريم بيع هذه المخدرات .

وحينئذ يتبين جلياً حرمة الاتجار في هذه المخدرات واتخاذها حرفة تلر الربح ؛ فضلاً عما في ذلك من الإعانة على المعصية التي لا شبهة في حرمتها ، لدلالة القرآن على تحريمها بقوله تعالى :

« وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى ، وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ » .

ولأجل ذلك كان الحق ما ذهب إليه جمهور الفقهاء من تحريم بيع عصير العنب لمن يتخذه خمرأ ، وبطلان هذا البيع لأنه إعانة على المعصية .

(٣) زراعة الخشخاش والحشيش بقصد البيع واستخراج المادة المخدرة منهما للتعاطي أو للتجارة :

إن زراعة الحشيش والأفيون لاستخراج المادة المخدرة منهما لتعاطيها أو الاتجار فيها حرام بلا شك ، لوجوه :

(أولاً) ما ورد في الحديث الذي رواه أبو داود وغيره ، عن ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم :
« إِنَّ مَنْ حَبَسَ الْعَبَّ أَيْامَ الْقَطَافِ حَتَّى يَبِيعَهُ مَنْ يَتَّخِذُهُ خَمْرًا فَقَدْ تَقَحَّمَ النَّارَ » .

فإن هذا يدل على حرمة زراعة الحشيش والأفيون للغرض المذكور ، بدلالة النص .

(ثانياً) إن ذلك إعانة على المعصية . وهي تعاطي هذه المخدرات أو الاتجار فيها . وقد بينا فيما سبق أن الإعانة على المعصية معصية .

(ثالثاً) إن زراعتها لهذا الغرض رضاً من الزّارع بتعاطي الناس لها ، واتجارهم فيها ، والرضا بالمعصية معصية .

وذلك لأن إنكار المنكر بالقلب ، الذي هو عبارة عن كراهة القلب وبغضه للمنكر ، فرض على كل مسلم في كل حال ، بل ورد في صحيح مسلم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم :

« إِنْ مِنْ لَمْ يَنْكَرِ الْمُنْكَرَ بِقَلْبِهِ - بِالْمَعْنَى الَّذِي أَسْلَفْنَا - لَيْسَ عَنْده مَنْ الْإِيمَانِ حَيَّةٌ خَرْدَلٌ » .

على أن زراعة الحشيش والأفيون معصية من جهة أخرى ، بعد نهي ولي الأمر عنها بالقوانين التي وضعت لذلك ، لوجوب طاعة ولي الأمر فيما ليس بمعصية لله ولرسوله بإجماع المسلمين ، كما ذكر ذلك الإمام النووي في شرح مسلم في باب طاعة الأمراء .

وكذا يقال هذا الوجه الأخير في حرمة تعاطي المخدرات والاتجار فيها .

(٤) الربح الناجم من هذا السبيل :

قد علم مما سبق أن بيع هذه المخدرات حرام فيكون الثمن حراماً :

(أولاً) لقوله تعالى :

« وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ » .

أي لا يأخذوا ولا يتناول بعضهم مال بعض بالباطل . وأخذ المال بالباطل على وجهين :

١ - أخذه على وجه الظلم ، والسرقه ، والخيانة ، والغصب ، وما جرى مجرى ذلك .

٢ - أخذه من جهة محظورة كأخذه بالقمار ، أو بطريق العقود المحرمة ، كما في الربا ، وبيع ما حرم الله الانتفاع به ، كالخمر المتناولة للمخدرات المذكورة كما بينا آنفاً .

فإن هذا كله حرام وإن كان بطيبة نفس من مالكة .

(ثانياً) للأحاديث الواردة في تحريم ثمن ما حرم الله الانتفاع به . كقوله صلى الله عليه وسلم :

« إن الله إذا حرم شيئاً حرم ثمنه » . رواه ابن أبي شيبة عن ابن عباس . وقد جاء في زاد المعاد ما نصه :

قال جمهور الفقهاء : إنه إذا بيع العنب لمن يعصره خمرأ حرم أكل ثمنه ، بخلاف ما إذا بيع لمن يأكله .

وكذلك السلاح إذا بيع لمن يقاتل به مسلماً حرم أكل ثمنه .

وإذا بيع لمن يغزو به في سبيل الله فثمنه من الطيبات .

وكذلك ثياب الحرير : إذا بيعت لمن يلبسها ممن يحرم عليه لبسها ، حرم أكل ثمنها ، بخلاف بيعها ممن يحل له لبسها » اهـ

وإذا كانت الأعيان التي يحل الانتفاع بها إذا بيعت لمن يستعملها في معصية الله - على رأي جمهور الفقهاء ، وهو الحق - يحرم ثمنها للدلالة ما ذكرنا من الأدلة وغيرها عليه ، كان ثمن الغين التي لا يحل الانتفاع بها - كالمخدرات - حراماً من باب أولى .

وإذا كان ثمن هذه المخدرات حراماً ، كان خبيثاً ، وكان إنفاقه في القربات - كالصدقات والحج - غير مقبول : أي لا يُثَابُ المنفق عليه .

فقد روى مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

« إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى طَيِّبٌ لَا يَقْبَلُ إِلَّا طَيِّبًا ؛ وَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ بِمَا أَمَرَ بِهِ الْمُرْسَلِينَ . فَقَالَ تَعَالَى :

« يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُّوْا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا ، الْآيَةُ .

وقال تعالى :

« يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ ، وَاشْكُرُوا اللَّهَ إِنَّ كُنتُمْ لِإِيَّاهُ تَعْبُدُونَ » (١) .

ثم ذكر الرجل يطيل السفر أشعث أغبر ، يمد يده إلى السماء .. يا رب .. يا رب .. ومطعمه حرام ، ومشربه حرام ، وملبسه حرام ، وغذي بالحرام ؛ فأنتى يُستجاب لذلك ؟ .

وقد جاء في الحديث الذي رواه الإمام أحمد في المسند عن ابن مسعود رضي الله عنه ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :

« والذي نفسي بيده لا يكسب عبدٌ مالاً من حرام ، فينفق منه ، فيبارك له فيه : ولا يتصدقُ فيقبلُ منه ، ولا يتركه خلف ظهره إلا كان زاده في النار ؛ إن الله لا يمحو السيئ بالسيئ ، ولكن يمحو السيئ بالحسن ؛ إن الخبيث لا يمحو الخبيث » .

وجاء في كتاب جامع العلوم والحكم ، لابن رجب ، أحاديث كثيرة وآثار عن الصحابة رضي الله عنهم في هذا الموضوع .

منها ما روى أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال :
« مَنْ كَسَبَ مَالًا حَرَامًا فَتَصَدَّقَ بِهِ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَجْرٌ ، وَكَانَ لِصَرُّهُ - يعني إثمه وعقوبته - عليه » .

ومنها ما في مراسيل القاسم بن مخيمرة ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
« مَنْ أَصَابَ مَالًا مِنْ مَائِمْ فَوَصَلَ بِهِ رَحِمَهُ ، أَوْ تَصَدَّقَ بِهِ ، أَوْ أَنْفَقَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، جُمِعَ ذَلِكَ جَمِيعًا ثُمَّ قُلِفَ بِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ » .

وجاء في شرح «مُلاًّ على القاري» للأربعين النووية عن النبي صلى الله عليه وسلم :

« أنه إذا خرج الحاج بالنفقة الخيثة ، فوضع رجله في الغرَز - أي الركاب - وقال لبيك ، ناداه ملك من السماء : لا لبيك ولا سَعْدَيك ، وحجك مردود عليك . »

فهذه الأحاديث التي يشد بعضها بعضاً ، تدل على أنه لا يقبل الله صدقة ، ولا حجة ، ولا قربة أخرى من القُرب من مال خبيث حرام . ومن أجل ذلك نص علماء الحنفية على أن الإنفاق على الحج من المال الحرام حرام .

ومخلاصة ما قلناه :

(أولاً) تحريم تعاطي الحشيش والأفيون والكوكايين ونحوهما من المخدّر .

(ثانياً) تحريم الاتجار فيها ، واتخاذها حرفة تدر الربح .

(ثالثاً) حرمة زراعة الأفيون والحشيش ، لاستخلاص المادة المخدّرة لتعاطيها أو الاتجار فيها .

(رابعاً) ان الربح الناتج من الاتجار في هذه المواد حرام خبيث ، وأن إنفاقه في القربات غير مقبول ، وحرام .

* * *

قد أطلت القول إطالة قد تؤدي إلى شيء من الملل . ولكني آثرت بها تبياناً للحق ، وكشفاً للصواب ، ليزول ما قد عرض من شبهة عند الجاهلين ، وليعلم أن القول بحل هذه المخدرات من أباطيل المبطلين وأضاليل الضالين المضلين . وقد اعتمدت فيما قلت أو اخترت على كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، وعلى أقوال الفقهاء التي تتفق مع أصول الشريعة الغراء ومبادئها القويمة .

انتهت والحمد لله رب العالمين وهو الهادي إلى سواء السبيل . وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

حد شارب الخمر

الفقهاء متفقون على وجوب حدّ شارب الخمر ، وعلى أن حده الجلد .
ولكنهم يختلفون في مقداره :
فذهب الأحناف ومالك : إلى أنه ثمانون جلدة .
وذهب الشافعي : إلى أنه أربعون .
وعن الإمام أحمد روايتان :
قال في المغني : وفيه روايتان .
(إحدهما) : أنه ثمانون .

وبهذا قال مالك ، والثوري ، وأبو حنيفة ، ومن تبعهم ، لإجماع الصحابة ؛ فإنه روي أن عمر استشار الناس في حد الخمر ؟ فقال عبد الرحمن ابن عوف : « اجعله - كأخف الحدود - ثمانين » . فضرب عمر ثمانين ، وكتب به إلى خالد وأبي عبيدة بالشام .
وروي أن علياً رضي الله عنه قال في المشورة :

« إذا سكر : هذّي ^(١) ، وإذا هذّي : افترى ^(٢) ، فحدوه حد المفترى » .
روى ذلك الجوزجاني ، والدارقطني وغيرهم .

(والرواية الثانية) أن الحد أربعون ، وهو اختيار أبي بكر ^(٣) ، ومذهب الشافعي ، لأن علياً جلد الوليد بن عقبة أربعين . ثم قال :
« جلد رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعين ، وأبو بكر أربعين ، وعمر ثمانين . وكلّ سنة وهذا أحبّ إليّ » . رواه مسلم .

وعن أنس قال : أتني رسول الله صلى الله عليه وسلم برجل قد شرب الخمر ، فضربه بالنعال نحواً من أربعين . ثم أتني به أبو بكر ، فصنع مثل ذلك . ثم أتني به عمر فاستشار الناس في الحدود . فقال ابن عوف :

(١) هذّي : تكلم بالمزيان : أي تكلم بما لا حقيقة له من الكلام .

(٢) افترى : كذب واختلق .

(٣) أحد علماء الحنابلة .

« أقل الحدود ثمانون^(١) » .

فضربه عمر^(٢) .

وفعل الرسول صلى الله عليه وسلم حجة لا يجوز تركه بفعل غيره ، ولا ينعقد الإجماع على ما خالف فعل النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعلي ؛ فتحمل الزيادة من عمر على أنها تعزيز يجوز فعله إذا رآه الإمام^(٣) . ويرجح هذا أن عمر كان يجلد الرجل القوي المنهمك في الشراب ثمانين ، ويجلد الرجل الضعيف الذي وقعت منه الزلة أربعين ..

وأما الأمر بقتل الشارب إذا تكرر ذلك منه فهو منسوخ :

فمن قبص بن ذؤيب أن النبي صلى الله عليه وسلم قال :

« من شرب الخمر فاجلدوه ؛ فإن عاد فاجلدوه ؛ فإن عاد فاجلدوه ؛ فإن عاد فاقتلوه - في الثالثة أو الرابعة - » فأتيي برجل قد شرب فجلده ، ثم أتيي به ، فجلده ، ثم أتيي به ، فجلده ، ورفع القتل ، وكانت رخصة .

بم يثبت الحد ؟ :

ويثبت هذا الحد بأحد أمرين :

١ - الإقرار : أي اعتراف الشارب بأنه شرب الخمر .

٢ - شهادة شاهدين عدلين .

واختلف الفقهاء في ثبوته بالرائحة :

فذهب المالكية إلى أنه يجب الحد إذا شهد بالرائحة عند الحاكم شاهدان عدلان ، لأنها تدل على الشرب ، كدلالة الصوت والخط .

وذهب أبو حنيفة والشافعي إلى أنه لا يثبت الحد بالرائحة ، لوجود الشبهة والروائح تتشابه ، والحدود تدرأ بالشبهات .

ولاحتمال كونه مخلوطاً أو مكرهاً على شربه ؛ ولأن غير الخمر يشاركها في رائحتها .

(١) يشير إلى حد القذف ؛ فإنه أقل حد .

(٢) رواه البخاري ومسلم .

(٣) وهذا هو الأول ، وأن الحد أربعون ، والزيادة تجوز إذا كان ثمة مصلحة .

والأصل براءة الشخص من العقوبة ، والشارع متشوف إلى درء الحدود.

شروط إقامة الحد :

يشترط في إقامة حد الخمر الشروط الآتية :

١ - العقل : لأنه مناط التكليف ، فلا يحد المجنون بشرب الخمر ، ويلحق به المعتوه .

٢ - البلوغ : فإذا شرب الصبي ، فإنه لا يقام عليه الحد ، لأنه غير مكلف .

٣ - الاختيار : فإن شربها مكرهاً فلا حد عليه ؛ سواء أكان هذا الإكراه بالتهديد بالقتل ، أو بالضرب المبرح ، أو بإتلاف المال كله ، لأن الإكراه رفع عنه الإثم .

يقول الرسول صلى الله عليه وسلم :

« رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَا وَالنِّسْيَانُ ، وَمَا اسْتُكْرِهُوا عَلَيْهِ » .

وإذا كان الإثم مرفوعاً فلا حد عليه ؛ لأن الحد من أجل الإثم والمعصية . ويدخل في دائرة الإكراه الاضطراب فمن لم يجد ماء وعطش عطشاً شديداً يخشى عليه منه التلف ، ووجد خمرأ ، فله أن يشربها . وكذلك من أصابه الجوع الشديد الذي يخشى عليه منه الهلاك ؛ لأن الخمر حينئذ ضرورة يتوقف عليها الحياة ، والضرورات تبيح المحظورات .

يقول الله تعالى :

« فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ . إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ

رَحِيمٌ » .

وفي المغني : « أن عبد الله بن حذافة أسره الروم ، فحبسه طاغيتهم في بيت فيه ماء مزوج بخمر ، ولحم خنزير مشوي ، ليأكل الخنزير ، ويشرب الخمر ، وتركه ثلاثة أيام ، فلم يفعل ، ثم أخرجوه خشية موته ، فقال : والله لقد كان الله أحله لي ، فإني مضطر . ولكن كم أكن لأشمتكم بدين الإسلام » .

٤ - العلم بأن ما يتناوله مسكر . فلو تناول خمرأ مع جهله بأنها خمر ،

فإنه يعذر بجهله ، ولا يقام عليه الحد . فلو لفت نظره أحد من الناس ، فتمادى في شربه . فإنه لا يكون معذوراً حيثئذ ، لارتفاع الجهالة عنه ، وإصراره على ارتكاب المعصية بعد معرفته ، فيستوجب العقاب ويقام عليه الحد .

وإذا تناول من الشراب ما هو مختلف في كونه خمرأ بين الفقهاء ، فإنه لا يُقام عليه الحد : لأن الاختلاف شبهة ، والحدود تدرأ بالشبهات . وكذلك لا يقام الحد على من تناول النبيء من ماء العنب إذا غلا واشتد وقذف بالربد ، الذي أجمع الفقهاء على تحريمه إذا كان جاهلاً بالتحريم ، لكونه بدار الحرب أو قريب عهد بالإسلام ؛ لأن جهله يعتبر عذراً من الأعداء المسقط للحد ، بخلاف من كان مقيماً بدار الإسلام ، وليس قريب عهد بالدخول في الإسلام ، فإنه يقام عليه الحد ، ولا يعذر بجهله ، لأن هذا مما علم من الدين بالضرورة .

عدم اشتراط الحرية والإسلام في إقامة الحد :

والحرية والإسلام ليسا شرطاً في إقامة الحد ، فالعبد إذا شرب الخمر فإنه يعاقب ، لأنه مخاطب بالتكاليف التي أمر الله بها ونهى عنها . إلا في بعض التكاليف التي يشق عليه القيام بها لانشغاله بأمر سيده ، مثل صلاة الجمعة والجماعة .

والله سبحانه أمر باجتناب الخمر ، وهذا الأمر موجه إلى الحر والعبد ، ولا يشق عليه اجتنابها ، ويلحقه من ضررها ما يلحق الحر . وليس ثمة من فرق بينهما إلا في العقوبة ؛ فإن عقوبة العبد على النصف من عقوبة الحر ، فيكون حده عشرين جلدة أو أربعين : « حسب الخلاف في تقدير العقوبة » . وكما لا تشترط الحرية في إقامة الحد ، فإنه لا يشترط الإسلام كذلك ؛ فالكتايبون من اليهود والنصارى الذين يتجنسون بجنسية الدولة المسلمة ويعيشون معهم مواطنون ^(١) ، مثل الأقباط في مصر ، وكذلك الكتايبون الذين يقيمون

(١) يسمى هؤلاء بالذميين بالتمييز الفقهي .

مع المسلمين بعقد أمان إقامة موقوتة^(١) مثل الأجانب ، هؤلاء يقام عليهم الحد إذا شربوا الخمر في دار الإسلام ، لأن لهم ما لنا وعليهم ما علينا .

ولأن الخمر محرمة في دينهم ، كما سبقت الإشارة إلى ذلك ، ولآثارها السيئة وضررها البالغ في الحياة العامة والخاصة . والإسلام يريد صيانة المجتمع الذي تظله راية الإسلام ، ويحتفظ به نظيفاً قوياً متماسكاً ، لا يتطرق إليه الضعف من أي جانب ، لا من ناحية المسلمين ، ولا من ناحية غير المسلمين . وهذا مذهب جمهور الفقهاء ، وهو الحق الذي لا ينبغي العدول عنه .

ولكن الأحناف - رضي الله عنهم - رأوا أن الخمر ، وإن كانت غير مال عند المسلمين لتحريم الإسلام لها ، إلا أنها مال له قيمة عند أهل الكتاب ، وأن من أهرقها من المسلمين يضمن قيمتها لصاحبها ، وإن شربها مباح عندهم . وإننا أمرنا بتركهم وما يدينون . وعلى هذا فلا عقوبة على من يشربها من الكتابيين .

وعلى فرض تحريمها في كتبهم ، فإننا نتركهم ، لأنهم لا يدينون بهذا التحريم ، ومعاملتنا لهم تكون بمقتضى ما يعتقدون ، لا بمقتضى الحق من حيث هو .

التداوي بالخمر :

كان الناس في الجاهلية قبل الإسلام يتناولون الخمر للعلاج ، فلما جاء الإسلام نهاهم عن التداوي بها وحرمه .

فقد روى الإمام أحمد ، ومسلم ، وأبو داود ، والترمذي ، عن طارق ابن سويد الجعفي أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الخمر ، فنهاه عنها ، فقال : « إنما أصنعها للدواء » ، فقال : « إنه ليس بدواء ، ولكنه داء » .

وروى أبو داود ، عن أبي النرداء ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال :

« إن الله أنزل الداء والدواء ، فجعل لكل داء دواءً ، فتداووا ، ولا

تتداووا بحرام » .

(١) يسمى هؤلاء بالمستأمنين بالتمير الفقهي .

وكانوا يتعاطون الخمر في بعض الأحيان قبل الإسلام إلتقاء لبرودة الجو ؛
فنهاهم الإسلام عن ذلك أيضاً .

فقد روى أبو داود أن ديلم الحيميري سأل النبي صلى الله عليه وسلم ،
فقال :

« يا رسول الله ، إنا بأرضٍ باردة ، نعالج فيها عملاً شديداً ، وإننا
نتخذ شراباً من هذا القمح نتقوى به على أعمالنا وعلى برد بلادنا ؟
قال رسول الله : هل يسكر ؟
قال : نعم .

قال : فاجتنبوه .

قال : إن الناس غير تاركيه .

قال : « فإن لم يتركوه فقاتلوهم » .

وبعض أهل العلم أجاز التداوي بالخمر بشرط عدم وجود دواء من الحلال
يقوم مقام الحرام ، وأن لا يقصد المتداوي به اللذة ، والنشوة ، ولا يتجاوز
مقدار ما يحدده الطبيب ، كما أجازوا تناول الخمر في حال الاضطرار .
ومثل الفقهاء لذلك بمن غُصَّ بلقمة فكاد يخنق ولم يجد ما يسيغها به
سوى الخمر .

أو من أشرف على الهلاك من البرد ، ولم يجد ما يدفع به هذا الهلاك غير
كوب أو جرعة من خمر .

أو من أصابته أزمة قلبية وكاد يموت ، فعلم أو أخبره الطبيب بأنه لا يجد
ما يدفع به الخطر سوى شرب مقدار معين من الخمر .
فهذا من باب الضرورات التي تبيح المحظورات .

جد الزن

١ - دعا الإسلام إلى الزواج وحب فيه ، لأنه هو أسلم طريقة لتصريف الغريزة الجنسية ؛ وهو الوسيلة المثلى لإخراج سلالة يقوم على تربيتها الزوجان ويتعهدانها بالرعاية ، وغرس عواطف الحب والود ، والطيبة ، والرحمة ، والنزاهة والشرف ، والإباء ، وعزة النفس . ولكي تستطيع هذه السلالة أن تنهض بتبعاتها ، وتسهم بجهودها في ترقية الحياة وإعلائها .

٢ - وكما وضع الطريقة المثلى لتصريف الغريزة منع من أي تصرف في غير الطريق المشروع ، وحظر إثارة الغريزة بأي وسيلة من الوسائل ، حتى لا تنحرف عن المنهج المرسوم .

فنهى عن الاختلاط ، والرقص ، والصور المثيرة ، والغناء الفاحش ، والنظر المريب ، وكل ما من شأنه أن يثير الغريزة أو يدعو إلى الفحش حتى لا تتسرب عوامل الضعف في البيت ، والانحلال في الأسرة .

٣ - واعتبر الزنا جريمة قانونية تستحق أقصى العقوبة لأنه وخيم العقاب ، ومفض إلى الكثير من الشرور والجرائم .

فالعلاقات الخلية والاتصال الجنسي غير المشروع ، مما يهدد المجتمع بالفناء والانقراض ، فضلاً عن كونه من الرذائل المحقرة .

« ولا تقربوا الزنا إنه كان فاحشةً وساء سبيلاً » (١) .

٤ - لأنه سبب مباشر في انتشار الأمراض الخطيرة التي تفتك بالأبدان ، وتنتقل بالوراثة من الآباء إلى الأبناء ، وأبناء الأبناء ، كالزهري ، والسلان ، والقرحة .

٥ - وهو أحد أسباب جريمة القتل ؛ إذ أن الغيرة طبيعية في الإنسان ، وقلما

(١) أي لا تفعلوا ما يقرب إلى الزنا ؛ كالنظرة الفاحشة ، واللمس ، والقبلة ؛ فالآية تنهي عن مقدمات الزنا ، وإذا كانت مقدماته محرمة فهو من باب أول .

يرضى الرجل الكريم ، أو المرأة العفيفة بالانحراف الجنسي ، بل إن الرجل لا يجد وسيلة يغسل بها العار الذي يلحقه ويلحق أهله إلا الدم .

٦ - والزنا يفسد نظام البيت ، ويهز كيان الأسرة ، ويقطع العلاقة الزوجية ، ويعرض الأولاد لسوء التربية مما يتسبب عنه : التشرذم ، والانحراف والجريمة .

٧ - وفي الزنا ضياع النسب ، وتمليك الأموال لغير أربابها عند التوارث .
٨ - وفيه تقرير بالزوج : إذ أن الزنا قد ينتج عنه الحمل ، فيقوم الرجل بتربية غير ابنه .

٩ - إن الزنا علاقة مؤقتة لا تبعة وراءها ، فهو عملية حيوانية بحتة ينأى عنها الإنسان الشريف .

وجملة القول أنه قد ثبت عملياً ثبوتاً لا مجال للشك فيه عظم ضرر الزنا ، وأنه من أكبر الأسباب الموجبة للفساد وانحطاط الآداب ، ومُورث لأقفل الأدواء ، ومُروِّج للعزوبة واتخاذ الخدينات ، ومن ثم كان أكبر باعث على الترف والسرف والعهر والفجور .

لهذا كله وغيره جعل الإسلام عقوبة الزنا أقسى عقوبة .
وإذا كانت هذه العقوبة تبدو قاسية ، فإن آثار الجريمة المترتبة عليها أشد ضرراً على المجتمع .

والإسلام يوازن بين الضرر الواقع على المذنب ، والضرر الواقع على المجتمع ، ويقضي بارتكاب أخف الضررين ، وهذه هي العدالة .
ولا شك أن ضرر عقوبة الزاني لا توزن بالضرر الواقع على المجتمع من إفشاء الزنا ، ورواج المنكر ، وإشاعة الفحش والفجور .

إن عقوبة الزنا إذا كان يضارب بها المجرم نفسه ، فإن في تنفيذها حفظ النفوس ، وصيانة الأعراض ، وحماية الأسر ، التي هي اللبنة الأولى في بناء المجتمع ، وبصلاحها يصلح وبفسادها يفسد .

إن الأمم بأخلاقها الفاضلة ، وبآدابها العالية ، ونظافتها من الرجس ، والتلوث ، وطهارتها من التلوي والتسفل .

على أن الإسلام - من جانب آخر - كما أباح الزواج أباح التعدد حتى

يكون في الحلال مندوحة عن الحرام ، ولكي لا يبقى عذر لمقترف هذه الجريمة .

وقد احتاط في تنفيذ هذه العقوبة بقدر ما أخاف الزناة وأرهبهم :

١ - فمن الاحتياط أنه درأ الحدود بالشبهات ، فلا يقام حد إلا بعد التيقن من وقوع الجريمة .

٢ - وانه لا بد في إثبات هذه الجريمة من أربعة شهود عدل من الرجال ، فلا تقبل فيها شهادة النساء ، ولا شهادة الفسقة .

٣ - وأن يكون الشهود جميعاً رأوا عملية الزنا نفسها كاملياً في المكحلة، والرشاء^(١) في البئر ، وهذا مما يصعب ثبوته .

٤ - ولو فرض أن ثلاثة منهم شهدوا بهذه الشهادة وشهد الرابع بخلاف شهادتهم ، أو رجع أحدهم عن شهادته أقيم عليهم حد القذف .
فهذا الاحتياط الذي وضعه الإسلام في إثبات هذه الجريمة ، مما يدفع ثبوتها قطعاً .

فهذه العقوبة هي إلى الإرهاب والتخويف أقرب منها إلى التحقيق والتنفيذ.
وقد يقول قائل :

إذا كان الحد مما يندر إقامته ، لتعذر ثبوت الأدلة ، فلماذا إذن شرعه الإسلام ؟

والجواب كما قلنا :

أن الإسلام إذا لاحظ قسوة الجريمة وضراوتها فإنه يعمل لها ألف حساب وحساب قبل أن تقترب .

فهذا نوع من الزجر بالنسبة لهذه الجريمة التي تجدد من الحوافز والبواعث ما يدفع إليها ، ولا سيما وأن الغريزة الجنسية من أعنف الغرائز ، إن لم تكن أعنفها على الإطلاق ، ومن المناسب أن يواجهه عنف الغريزة عنف العقوبة ، فإن ذلك من عوامل الحد من ثورتها .

(١) الرشاء : الحبل .

التدرج في تحريم الزنا :

يرى كثير من الفقهاء أن تقرير عقوبة الزنا كانت مُتدرّجة كما حدث في تحريم الخمر ، وكما حصل في تشريع الصيام . فكانت عقوبة الزنا في أول الأمر الإيذاء بالتوبيخ والتعنيف . يقول الله سبحانه :

« وَالَّذَانِ يَأْتِيَانِهِمَا مِنْكُمْ فَأِذُوهُمَا . فَإِنْ تَابَا وَأَصْلَحَا فَأَعْرَضُوا عَنْهُمَا » . (١)

ثم تدرّج الحكم من ذلك إلى الحبس في البيوت .

يقول الله تعالى :

« وَالثَّلَاثِ يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ فاسْتَشْهَدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ . فَإِنْ شَهِدُوا فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَفَّاهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا » (٢)

ثم استقر الأمر ، وجعل الله السبيل ؛ فجعل عقوبة الزاني البكر مائة جلدة ورجم الثيب حتى يموت .

وكان هذا التدرج ليرتقي بالمجتمع ، ويأخذ به في رفق وهوادة إلى العفاف والطهر ؛ وحتى لا يشقّ على الناس هذا الانتقال ، فلا يكون عليهم في الدين حرج ، واستدلوا لهذا بحديث عبادة بن الصامت : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :

« خذوا عني ؛ قد جعل الله لهنّ سبيلاً : البكر بالبكر جلد مائة ونفسي سنة ، والثيب بالثيب جلد مائة والرجم » (٣) . رواه مسلم ، وأبو داود ، والترمذي .

ونرى أن الظاهر أن آيتي النساء المتقدمتين تتحدثان عن حكم السحاق واللواط ، وحكماهما يختلف عن حكم الزنا المقرر في سورة النور .

فالآية الأولى في السحاق :

(٢١) سورة النساء الآية ١٦ .

(٣) سورة النساء الآية ١٥ .

« وَاللَّاتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ فاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ ؛ فَإِنْ شَهِدُوا فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَفَّاهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا » .

والثانية في اللواط :

« وَاللَّذَّانِ يَأْتِيَانِيَا مِنْكُمْ فَأَذْوُهُمَا ؛ فَإِنْ تَابَا وَأَصْلَحَا فَأَعْرِضُوا عَنْهُمَا » ^(١) .

١ - أي والنساء اللاتي يأتين الفاحشة وهي السحاق : الذي تفعله المرأة مع المرأة فاستشهدوا عليهن أربعة من رجالكم ؛ فإن شهدوا فاجبسوهن في البيوت بأن توضع المرأة وحدها بعيدة عمن كانت تساقها ، حتى تموت أو يجعل الله لها سبيلاً إلى الخروج بالتوبة أو الزواج المغني عن المساقعة .

٢ - والرجلان اللذان يأتيان الفاحشة - وهي اللواط - فأذوهما بعد ثبوت ذلك بالشهادة أيضاً ، فإن تابا قبل إيلدائهما بإقامة الحد عليهما ، فإن نلما وأصلحا كل أعمالهما وطهرا نفسيهما فأعرضوا عنهما بالكف عن إقامة الحد عليهما .

الزنا الموجب للحد :

إن كل اتصال جنسي قائم على أساس غير شرعي ، يعتبر زنا تترتب عليه العقوبة المقررة من حيث إنه جريمة من الجرائم التي خدّدت عقوباتها .

ويتحقق الزنا الموجب للحد بتغيب الحشقة ^(٢) - أو قدرها من مقطوعها - في فرج محرم ^(٣) ، مشتهى بالطبع ^(٤) ، من غير شبهة نكاح ^(٥) ، ولو لم يكن معه إنزال .

فإذا كان الاستمتاع بالمرأة الأجنبية فيما دون الفرج ، فإن ذلك لا يوجب

(١) سورة النساء الآية ١٦ .

(٢) الحشقة : رأس الذكر .

(٣) بخلاف فرج الزوجة فإنه حلال .

(٤) فتخرج فروج الحيوانات .

(٥) فالجماع الذي يحدث بسبب التكاح الذي فيه شبهة لا حد فيه .

الحد المقرر لعقوبة الزنا ، وإن اقتضى التعزير .

فعن ابن مسعود رضي الله عنه قال : جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال :

إني عابجت امرأة من أقصى المدينة فأصبْتُ منها ، دون أن أمسّها ، فأنا هذا ، فأقم عليّ ما شئت . فقال عمر :

سترك الله لو سترت على نفسك ؛ فلم يرد النبي صلى الله عليه وسلم شيئاً ، فانطلق الرجل ، فأتبعه النبي صلى الله عليه وسلم رجلاً ، فدعاه ، فتلا عليه : « وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفَى النَّهَارِ وَزُلْفَى مِنَ اللَّيْلِ . إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُدْهَبْنَ السَّيِّئَاتِ ذَلِكَ ذِكْرَى لِلذَّاكِرِينَ » .

فقال له رجل من القوم : يا رسول الله أله خاصّة ، أم للناس عامة ؟ . فقال : للناس عامة . رواه مسلم وأبو داود والترمذي .

أقسام الزناة :

الزاني : إما أن يكون بكرّاً ، أو محصناً — ولكم منهما حكم يخصه .

حد البكر :

اتفق الفقهاء على أن البكر الحر إذا زنا فإنه يجلد مائة جلدة ، سواء في ذلك الرجال والنساء ، لقول الله سبحانه في سورة النور^(١) :

« الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ ، وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ^(٢) فِي دِينِ اللَّهِ إِنَّكُمْ أَنْتُمْ مُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ، وَلِيَشْهَدَ عَذَابُهُمَا طَائِفَةٌ^(٣) مِنَ الْمُؤْمِنِينَ » .

(١) الآية : ٢

(٢) في هذا نهي عن تعطيل الحدود ، وقيل : هو نهي عن تخفيف الضرب بحيث لا يحصل وجع معتد به .

(٣) قيل : يجب حضور ثلاثة فأكثر ، وقيل أربعة ببند شهود الزنا . وقال أبو حنيفة : الإمام والشهود إن ثبت الحد بالشهود .

الجمع بين الجلد والتغريب :

والفقهاء ، وإن اتفقوا على وجوب الجلد^(١) ، فإنهم قد اختلفوا في إضافة التغريب إليه :

١ - قال الشافعي وأحمد : 'يُجْمَعُ إِلَى الْجِلْدِ التَّغْرِيبُ مَدَّةَ عَامٍ ، لِمَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ : أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَعْرَابِ أَتَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَتَشُدُّكَ اللَّهُ إِلَّا قَضَيْتَ لِي بَكْتَابَ اللَّهِ ؟ وَقَالَ الْخَصْمُ الْآخَرُ - وَهُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ - : نَعَمْ ، فَاقْضُ بَيْنَنَا بَكْتَابَ اللَّهِ ، وَاتَّذَنْ لِي . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : قُلْ . قَالَ : إِنَّ ابْنِي كَانَ عَسِيفًا^(٢) عَلَى هَذَا فَرَزْنِي بِامْرَأَتِهِ ، وَإِنِّي أَخْبَرْتُ أَنَّ عَلَى ابْنِي الرِّجْمَ فَافْتَدَيْتُ مِنْهُ بِمِائَةِ شَاةٍ وَوَلِيدَةٍ . فَسَأَلْتُ أَهْلَ الْعِلْمِ ، فَأَخْبَرُونِي أَنَّ عَلَى ابْنِي جُلْدَ مِائَةٍ وَتَغْرِيبَ عَامٍ ، وَإِنِّي عَلَى امْرَأَةِ هَذَا الرِّجْمِ .

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
« وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا قُضِيَ بَيْنَكُمَا بِكِتَابِ اللَّهِ - الْوَلِيدَةُ وَالْغَنَمُ رَدٌّ عَلَيْكَ . وَعَلَى ابْنِكَ جُلْدُ مِائَةٍ وَتَغْرِيبُ عَامٍ - وَاغْدِ يَا بُنَيَّ (رَجُلٌ مِنْ أَسْلَمٍ) إِلَى امْرَأَةِ هَذَا ، فَإِنِ اعْتَرَفَتْ فَارْجُمِهَا .

قال : فعدا عليها فاعترفت ؛ فأمرَ بها رسول الله صلى الله عليه وسلم فرجمت .

وروى البخاري عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى فيمن زنا ولم يحصن بنفي عام وإقامة الحد عليه .
وأخرج مسلم عن عبادة بن الصامت ، أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال :
« خذوا عني ، خذوا عني ، قد جعل الله لهن سبيلاً » : البكر بالبكر جلد مائة ونفي سنة ، والثيب بالثيب جلد مائة والرجم^(٣) .

(١) الجلد مأخوذ من جلد الإنسان ، وهو الضرب الذي يصل إلى جلده .

(٢) عسيفاً : أجيراً .

(٣) قال الخطابي :

« واختلف العلماء في تنزيل هذا الكلام ، ووجه ترتيبيه على الآية ؛ وهل هو ناسخ للآية أو مبين لها ١٩

وقد أخذ بالتغريب الخلفاء الراشدون - ولم ينكره أحد - فالصديق رضي الله عنه غرب إلى فذك - والفاروق عمر رضي الله عنه إلى الشام - وعثمان رضي الله عنه إلى مصر - وعلي رضي الله عنه إلى البصرة .

والشافعية يرون انه لا ترتيب بين الجلد والتغريب فيقدم ما شاء منهما ، واشترط في التغريب أن يكون إلى مسافة تقصر فيها الصلاة ، لأن المقصود به الإيحاش عن أهله ووطنه ، وما دون مسافة القصر في حكم الحضر ، فإن رأى الحاكم تغريبه إلى أكثر من ذلك ، فعل .

وإذا غربت المرأة ، فإنها لا تغرب إلا بمحرم أو زوج فلو لم يخرج إلا بأجرة لزمت ، وتكون من مالها .

٢ - وقال مالك والأوزاعي : يجب تغريب البكر الحر الزاني ، دون المرأة البكر الحرة الزانية ، فإنها لا تغرب ، لأن المرأة عورة .

٣ - وقال أبو حنيفة : لا يضم إلى الجلد التغريب إلا أن يرى الحاكم ذلك مصلحة ، فيغريهما على قدر ما يرى .

حد المحصن :

وأما المحصن الثيب فقد اتفق الفقهاء على وجوب رجمه^(١) إذا زنا حتى يموت ، رجلاً كان أو امرأة . واستدلوا بما يأتي :

١ - عن أبي هريرة قال : أتى رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو في المسجد ، فناداه فقال : يا رسول الله ، إني زنيت . فأعرض عنه .

= فذهب بعضهم إلى النسخ ، وهذا قول من يرى نسخ الكتاب بالسنة . وقال آخرون : بل هو مبين للحكم الموعود ببيانه في الآية ، فكأنه قال عقوبتهن إلى أن يجعل الله لمن سبيل ، فوقع الأمر بمحبسهن إلى غاية . فلما انتهت مدة الحبس ، وحان وقت مجيء السبيل قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « خلوا عني ... خلوا عني » إلى آخره تفسيراً للسبيل وبيانه ، ولم يكن ذلك ابتداء حكم منه ، وإنما هو بيان أمر كان ذكر السبيل منطوياً عليه ، فابان الميهم منه ، وفصل المجل من لفظه ، فكان نسخ الكتاب بالكتاب لا بالسنة . وهو أصوب القولين ، والله أعلم .

(١) الرجم : أصله الرمي بالحجارة ، وهي الحجارة الضخام وكل رجم في القرآن معناه القتل .

ردد عليه أربع مرات . فلما شهد على نفسه أربع شهادات ، دعاه النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : « أباك جنون ؟ » قال : لا . قال : « فهل أحصنت ؟ » قال : نعم ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « اذهبوا فارجموه » .

قال ابن شهاب : فأخبرني من سمع جابر بن عبد الله قال : كنت فيمن رجمه ، فرجمناه بالمصلى . فلما أزلقته الحجارة هرب ، فأدركناه بالحرة ، فرجمناه . متفق عليه ، وهو دليل على أن الإحصان يثبت بالإقرار مرة ، وأن الجواب بنعم لإقرار .

٢ - وعن ابن عباس قال : خطب عمر فقال :

« إن الله تعالى بعث محمداً صلى الله عليه وسلم بالحق ، وأنزل عليه الكتاب ، فكان فيما أنزل عليه آية الرجم ، فقرأناها ووعيناها ، ورجم رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجمنا ، وإني خشيت إن طال زمان أن يقول قائل : ما نجد الرجم في كتاب الله تعالى ، فيضلون بترك فريضة أنزلها الله تعالى فالرجم حق على من زنى من الرجال والنساء إذا كان محصناً ، إذا قامت البينة أو كان حمل أو اعتراف ، وأيم الله لولا أن يقول الناس : زاد عمر في كتاب الله تعالى لكتبته » . رواه الشيخان وأبو داود والترمذي والنسائي مختصراً ومطولاً .

وفي نيل الأوطار : أما الرجم فهو مجمع عليه ، وحكي في البحر عن الخوارج أنه غير واجب ، وكذلك حكاه عنهم أيضاً ابن العربي . وحكاه أيضاً عن بعض المعتزلة كالنظام وأصحابه ولا مستند لهم إلا أنه لم يذكر في القرآن ، وهذا باطل .

فإنه قد ثبت بالسنة المتواترة المجمع عليها . وهو أيضاً ثابت بنص القرآن . لحديث عمر عند الجماعة أنه قال :

كان مما أنزل على رسول الله صلى الله عليه وسلم آية الرجم ، فقرأناها ووعيناها . ورجم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ورجمنا بعده . ونسخ التلاوة لا يستلزم نسخ الحكم ، كما أخرج أبو داود من حديث ابن عباس .

وقد أخرج أحمد والطبراني في الكبير من حديث أبي أمامة بن سهل عن خالته العجماء : أن فيما أنزل الله من القرآن : « الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة بما قضيا من اللذة » .

وأخرجه ابن حبان في صحيحه من حديث أبي بن كعب بلفظ : كانت سورة الأحزاب توازي سورة البقرة وكان فيها آية « الشيخ والشيخة » إلخ الحديث .

شروط الإحصان :

يشترط في المحصن الشروط الآتية :

١ - التكليف : أي أن يكون الواطئ عاقلاً بالغاً . فلو كان مجنوناً أو صغيراً فإنه لا يحسد . ولكن يعزر .

٢ - الحرية : فلو كان عبداً أو أمة فلا رجم عليهما لقول الله سبحانه في حد الأماء :

« فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ »
والرجم لا يتجزأ .

٣ - الوطء في نكاح صحيح : أي أن يكون الواطئ قد سبق له أن تزوج زوجاً صحيحاً ووطء فيه ولو لم ينزل . ولو كان في حيض أو إحرام يكفي ، فإن كان الوطء في نكاح فاسد فإنه لا يحصل به الإحصان ولا يلزم بقاء الزواج لبقاء صفة الإحصان ، فلو تزوج مرة زوجاً صحيحاً ، ودخل بزوجه ، ثم انتهت العلاقة الزوجية . ثم زنى وهو غير متزوج فإنه يرجم . وكذلك المرأة إذا تزوجت ، ثم طلقت فزنت بعد طلاقها ، فإنها تعتبر محصنة وترجم .

(١) الإحصان يأتي في القرآن بمعنى الحرية : « فعليه نصف ما على المحصنات من العذاب » « سورة النساء » أي الحرائر ، ويأتي بمعنى العفة . « والذين يرمون المحصنات » « سورة النور » أي العفيفات . ويأتي بمعنى الزوج « والمحصنات من النساء » « سورة النساء » أي المتزوجات . ويأتي بمعنى الوطء « محصنين غير مسافين » .

والأصل فيه في اللغة : المنع ، ومنه : « لنحصنكم من بأسكم » وأخذ منه الحصن . وورد في الشرع بمعنى : الاسلام ، وبمعنى : البلوغ ، وبمعنى : العقل .

المسلم والكافر سواء :

وكما يجب الحد على المسلم إذا ثبت منه الزنا فإنه يجب على الذمي والمرتد ، لأن الزمي قد التزم الأحكام التي تجري على المسلمين ، وقد ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم رجم يهوديين زنيا وكانا محصنين .

وأما المرتد فإن جريان أحكام الإسلام تشمله ، ولا يخرج الارتداد عن تنفيذها عليه .

عن ابن عمر : أن اليهود أتوا النبي صلى الله عليه وسلم برجل وامرأة منهم قد زنيا .

فقال : « ما تجدون في كتابكم ؟ »

فقال : تسخمون وجوههما ويخزيان .

« قال : كذبتم إن فيها الرجم ، فأتوا بالتوراة فاتلوها إن كنتم صادقين » .

وجاءوا بقارىء لهم فقرأ حتى إذا انتهى إلى موضع منها وضع يده عليه ، فقليل له : ارفع يدك ، فرفع يده فلما هي تلوح . فقال - أو قالوا - يا محمد :

« إن فيها الرجم ، ولكننا كنا نتكاثمه بيننا » فأمر بهما رسول الله صلى الله عليه وسلم فرجما . قال : فلقد رأيته يحنأ عليها بقيها الحجارة بنفسه » . رواه

البخاري ومسلم وفي رواية أحمد : « بقارىء لهم أعور يقال له ابن صوريا » .

وعن جابر بن عبد الله قال : رجم النبي صلى الله عليه وسلم رجلا من أسلم ورجلا من اليهود^(١) رواه أحمد ومسلم .

وعن البراء بن عازب قال : « مرَّ على النبي صلى الله عليه وسلم يهودي محمم مجلود فدعاهم . فقال :

أهكذا تجدون حد الزنا في كتابكم ؟ قالوا : نعم . فدعا رجلا من

علمائهم فقال : أنشدك بالله الذي أنزل التوراة على موسى ، أهكذا تجدون

حد الزنى في كتابكم . ؟

قال : لا . ولولا أنك أنشدتني بهذا لم أخبرك بحد الرجم . ولكن كثر في

أشرافنا ، وكنا إذا أخذنا الشريف تركناه ، وإذا أخذنا الضعيف أقمنا عليه

(١) فإن قيل كيف رجم اليهوديان ، هل رجما بالبيئة أو الاقرار قال النووي - الظاهر أنه بالإقرار

الحد . فقلنا : تعالوا فلنجتمع على شيء نقيمه على الشريف والوضيع ، فجعلنا التحميم والجلد مكان الرجم .

فقال النبي صلى الله عليه وسلم :

« اللهم إني أول من أحيا أمرك إذا أماتوه » . فأمر به فرجم .

فأنزل الله عز وجل :

« يَا أَيُّهَا الرُّسُولُ لَا يَحْزُنْكَ الَّذِينَ يُسَارِعُونَ فِي الْكُفْرِ مِنَ الَّذِينَ قَالُوا آمَنَّا بِأَقْوَامِهِمْ وَكَمْ تَوَمَّنْ قُلُوبُهُمْ » إلى قوله : « إِنْ أَوْتَيْتُمْ هَذَا فَخَلُّوه » .

يقولون : « اتتوا محمداً ، فإن أمركم بالتحميم والجلد فخلوه ، وإن أفتاكم بالرجم فاحذروا » .

فأنزل الله تبارك وتعالى :

« وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ » .

« ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون » .

« ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون » .

قال : « هي في الكفار كلها » . رواه أحمد ومسلم وأبو داود ^(١) .

رأي الفقهاء :

حكى صاحب البحر الإجماع على أنه يجلد الحربي .

وأما الرجم فذهب الشافعي وأبو يوسف والقاسمية إلى أنه يرجم المحصن

(١) نص خاص بحكم الرجم في التوراة . جاء في سفر التثنية : « إذا وجد رجل مضطجعاً مع

امرأة زوجة بل يقتل الاثنان . الرجل المضطجع مع المرأة ، والمرأة ، فينزع الشر من إسرائيل .

وإذا كانت فتاة عذراء مخطوبة لرجل ، فوجدتها رجل بالمدينة ، فاضطجع معها ،

فأخرجوها كليهما من المدينة وأرجموهما بالحجارة ، حتى يموتا ، الفتاة من أجل أنها لم

تصرخ في المدينة ، والرجل من أجل أنه أذل امرأة صاحبه ؛ فينزع الشر من المدينة » .

هذا هو نص التوراة ، ولم يأت في الإنجيل ما يعارضها وهي واجبة على النصراني بحكم

أن ما في العهد القديم - وهو التوراة - حجة على النصراني إذا لم يكن في العهد الجديد - وهو

الإنجيل - ما يخالفها .

من كتاب فلسفة العقوبة .

من الكفار إذا كان بالغاً ، عاقلاً ، حراً ، وكان أصاب نكاحاً صحيحاً في اعتقاده .

وذهب أبو حنيفة ، ومحمد ، وزيد بن علي ، والناصر ، والإمام يحيى : إلى أنه يجلد ولا يرجم ؛ لأن الإسلام شرط في الإحصان عندهم . ورجم رسول الله صلى الله عليه وسلم لليهوديين إنما كان بحكم التوراة التي يدين بها اليهود .

وقال الإمام يحيى : والذمي كالحربي في الخلاف .

وقال مالك : لا حد عليه .

وأما الحربي المستأمن فذهبت العرة والشافعي وأبو يوسف إلى أنه يحد وذهب مالك وأبو حنيفة ومحمد : إلى أنه لا يحد .

وقد بالغ ابن عبد البر فنقل الاتفاق على أن شرط الإحصان الموجب للرجم هو الإسلام .

وتُعقَّب بأن الشافعي وأحمد لا يشترطان ذلك .

ومن جملة من قال بأن الإسلام شرط : ربيعة - شيخ مالك - وبعض الشافعية (١) .

الجمع بين الجلد والرجم :

ذهب ابن حزم وإسحاق بن رَاهُوَاية ومن التابعين الحسن البصري : إلى أن المحضن يجلد مائة جلدة ، ثم يرجم حتى يموت . فيجمع له بين الجلد والرجم . واستدلوا بما رواه عبادة بن الصامت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :

« خذوا عني ، خذوا عني ، قد جعل الله لهن سبيلاً : البكر بالبكر جلد مائة ونفي سنة ، والثيب بالثيب جلد مائة والرجم » .

رواه مسلم ، وأبو داود ، والترمذي .

وعن علي كرم الله وجهه : أنه جلد شراحة يوم الخميس ورجمها يوم الجمعة . فقال : أجلدها بكتاب الله ، وأرجمها بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم .

(١) نيل الأوطار .

«وقال أبو حنيفة ومالك والشافعي : لا يجتمع الجلد والرجم عليهما وإنما الواجب الرجم خاصة .

وعن أحمد ، روايتان :

إحداهما يجمع بينهما . وهو أظهر الروايتين واختارها الحرقى .

والأخرى : لا يجمع بينهما ؛ للمذهب الجمهور — واختارها ابن حامد . واستدلوا بأن النبي صلى الله عليه وسلم رجم ماعزاً والغامدية واليهوديين — ولم يجلد واحداً منهما .

وقال لأنيس الأسلمي « فلان اعتزفت فارجمها » ، ولم يأمر بالجلد ، وهذا آخر الأمرين ؛ لأن أبا هريرة قد رواه — وهو متأخر في الإسلام — فيكون ناسخاً لما سبق من الحدين — الجلد والرجم — ثم رجم الشيخان أبو بكر وعمر في خلافتهم ولم يجمعاً بين الجلد والرجم .

ويرى الشيخ الدهلوي عدم التعارض ، وأنه لا ناسخ ولا منسوخ ؛ وإنما الأمر يفوض إلى الحاكم قال :

الظاهر عندي أنه يجوز للإمام « الحاكم » أن يجمع بين الجلد والرجم ؛ ويستحب له أن يقتصر على الرجم ، لاقتصار النبي صلى الله عليه وسلم .

والحكمة في ذلك ، أن الرجم عقوبة تأتي على النفس ؛ فأصل الزجر المطلوب حاصل به ؛ والجلد زيادة عقوبة مرخص في تركها ، فهذا هو وجه الاقتصار على الرجم عندي .

شروط الجلد :

يشترط في إقامة حد الزنا ما يلي :

١ — العقل .

٢ — البلوغ .

٣ — الاختيار .

٤ — العلم بالتحريم .

فلا حد على صغير ^(١) ولا على مجنون ، ولا مكره : لما روته عائشة رضي

(١) ويؤدب تأديباً زاجراً .

الله عنها ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال :
« رفع القلم عن ثلاث ^(١) : عن النائم حتى يستيقظ وعن الصبي حتى يحتلم ^(٢)
وعن المجنون حتى يعقل » .

رواه أحمد وأصحاب السنن والحاكم ، وقال : صحيح على شرط الشيخين
وحسنه الترمذي .

وأما العلم بالتحريم فلأن الحد يتبع اقتراف الحرام ، وهو غير مقترف
له ، وراجع النبي صلى الله عليه وسلم ماعزاً ، فقال له : هل تدري ما الزنا ؟ .
وروي أن جارية سوداء رفعت إلى عمر رضي الله عنه وقيل : إنها زنت ،
فخففها بالدرة خفقات وقال :

« أي لكاع زنت ؟ فقالت : من غوش ^(٣) بدرهمين .
فقال عمر : ما ترون ؟ وعنده علي وعثمان ، وعبد الرحمن بن عوف .
فقال علي رضي الله عنه : أرى أن ترجمها .
وقال عبد الرحمن : أرى مثل ما رأى أخوك .
فقال عثمان : أراها تُستسهل ^(٤) باللي صنعت ، لا ترى به بأساً ،
ولنما حد الله على من علم أمر الله عز وجل . فقال صدقت .

بم يثبت الحد :

يثبت الحد بأحد أمرين : الإقرار ، أو الشهود .

ثبوته بالإقرار :

أما الإقرار فهو كما يقولون « سيد الأدلة » ، وقد أخذ الرسول صلى الله
عليه وسلم باعتراف ماعز والغامدية ، ولم يختلف في ذلك أحد من الأئمة ،
وإن كانوا قد اختلفوا في عدد مرات الإقرار الذي يلزم به الحد .
فقال مالك ، والشافعي ، وداود ، والطبري ، وأبو ثور : يكفي في

(١) رفع القلم : كناية عن عدم التكليف .

(٢) يحتلم يبلغ .

(٣) اسم الرجل الذي زنا بها ، والدرهمان : ما أخذ منه .

(٤) أي : أظنها ترى هذا الأمر سهلاً لا بأس به في نظرها .

لزوم الحد اعترافه به مرة واحدة . لما رواه أبو هريرة وزيد بن خالد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :

« اغد يا أنيس على امرأة هذا ، فإن اعترفت فارجمها » .

فاعترفت ؛ فرجمها ، ولم يذكر عددا .

وعند الأحناف : أنه لا بد من أقارير أربعة مرة بعد مرة في مجالس متفرقة .

ومذهب أحمد وإسحاق مثل الأحناف ، إلا أنهم لا يشترطون المجالس المتفرقة ، والمذهب الأول هو الأرجح .

الرجوع عن الإقرار يسقط الحد :

ذهبت الشافعية ، والحنفية ، وأحمد^(١) إلى أن الرجوع عن الإقرار يسقط الحد لما رواه أبو هريرة عند أحمد والترمذي :

« أن ماعزاً لما وجد مس الحجارة يشتد فرّ حتى مرّ برجل معه لحي^(٢) جمل ، فضربه به ، وضربه الناس حتى مات . فذكروا ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : « هلا تركتموه ؟! » .

قال الترمذي إنه حديث حسن .

وقد روي من غير وجه عن أبي هريرة . انتهى .

وأخرج أبو داود والنسائي من حديث جابر نحوه ، وزاد « إنه لما وجد مس الحجارة صرخ : يا قوم ردوني إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ فإن قومي قتلوني وغروني من نفسي ، وأخبروني أن رسول الله غير قاتلي . فلم نترع عنه حتى قتلناه ، فلما رجعنا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأخبرناه قال : « فهلا تركتموه وجئتموني به ؟! » .

من أقرّ بزنا امرأة فجحدت :

إذا أقر الرجل بزنا امرأة معينة ، فجحدت فإنه يقام عليه الحد وحده ،

(١) وقال مالك : إن رجع إلى شبهة قبل رجوعه ، وإن رجع إلى غير شبهة فقبل : يقبل ، وهي الرواية المشهورة عنه ، والثانية أنه لا يقبل رجوعه .

(٢) اللى : عظم الخنك .

ولا تحد هي . لما رواه أحمد وأبو داود عن سهل بن سعد : « أن رجلا جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : إنه قد زنا بامرأة سماها ، فأرسل النبي صلى الله عليه وسلم إلى المرأة فدعاها ؛ فسألها فأنكرت ، فحده وتركها » . وهذا الحد هو حدّ الزنا الذي أقرّ به ، لا حدّ قذف المرأة كما ذهب إليه مالك والشافعي .

وقال الأوزاعي وأبو حنيفة : يحدّ للقذف فقط ، لأنّ إنكارها شبهة ، واعترض على هذا الرأي بأنّ إنكارها لا يبطل إقراره .

وذهبت الهادوية ، ومحمد ، ويروى عن الشافعي ، أنه يحدّ للزنا والقذف ؛ لما رواه أبو داود والنسائي عن ابن عباس : « أن رجلا من بكر بن ليث أتى النبي صلى الله عليه وسلم فأقرّ أنه زنا بامرأة أربع مرات ؛ فجلده مائة — وكان بكرا — ثمّ سأله البينة على المرأة . فقالت : كذب يا رسول الله ؛ فجلده حدّ الفرية ثمانين (١) » .

ثبوته بالشهود :

الاتهام بالزنا سيء الأثر في سقوط الرجل والمرأة ، وضياح كرامتهما ، وإلحاق العار بهما وبأسرتيهما وذريتهما . ولهذا شدّد الإسلام في إثبات هذه الجريمة حتى يسدّ السبيل على الذين يتهمون الأبرياء — جزافا أو لأدنى حزاة — بعار الدهر وفضيحة الأبد ؛ فاشتراط في الشهادة على الزنا الشروط الآتية : (أولا) أن يكون الشهود أربعة — بخلاف الشهادة على سائر الحقوق — قال الله تعالى :

« واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم . فإن شهدوا فأمسكوهن في البيوت حتى يتوفاهن الموت أو يجعل الله لهن سبيلا » (٢) ولقوله :

« والذين يرمون المحصنات ؛ ثمّ لم يأتوا بأربعة شهداء » (٣) فإن كانوا أقل من أربعة لم تقبل .

(١) قال النسائي هذا حديث منكر ، وقال ابن حبان بطل الاحتجاج به .

(٢) سورة النساء : الآية ١٥ .

(٣) سورة النور : الآية ٤ .

وهل يحدّون إذا شهدوا ؟ :

قال الأحناف ، ومالك ، والراجح من مذهب الشافعي ، وأحمد : نعم .
لأن عمر حدّ الثلاثة الذين شهدوا على المغيرة . وهم : أبو بكر ونافع وشبل
ابن معبد .

وقيل لا يحدّون حدّ القذف ؛ لأن قصدهم أداء الشهادة لا قذف المشهود
عليه . وهو المرجوح عند الشافعية والحنفية ومذهب الظاهرية .

(ثانياً) البلوغ : لقول الله تعالى :

« وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رَجَالِكُمْ ؛ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ
فَرَجُلٌ وَآمَرَ اثْنَانِ مِنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشَّهَدَاءِ » .^(١)

فإن لم يكن بالغاً فلا تقبل شهادته ؛ لأنه ليس من الرجال ، ولا بمن ترضى
شهادته ؛ ولو كانت حاله تمكنه من أداء الشهادة على وجهها ، ولقول الرسول
صلى الله عليه وسلم :

« رفع القلم عن ثلاثة : عن الصبي حتى يبلغ ، وعن النائم حتى يستيقظ ،
وعن المجنون حتى يفيق » .

والصبي ليس أهلاً لأن يتولى حفظ ماله ، فلا يتولى الشهادة على غيره ؛
لأن الشهادة من باب الولاية .

(ثالثاً) العقل : فلا تقبل شهادة مجنون ولا معتوه للحديث السابق ؛ وإذا
كانت شهادة الصبي لا تقبل لنقصان عقله فأولى ألا تقبل شهادة المجنون والمعتوه .

(رابعاً) العتالة : لقول الله تعالى :

« وَأَشْهِدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ »^(٢) .

وقوله :

« يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ يَنْتَبِلْ فَتَبَيَّنُوا ؛ أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا
بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ »^(٣) .

(١) سورة البقرة الآية : ٢٨٢ .

(٢) سورة الطلاق الآية : ٢ .

(٣) سورة الحجرات الآية : ٦ .

(خامساً) الإسلام : سواء كانت الشهادة على مسلم أو غير مسلم ، وهذا متفق عليه بين الأئمة .

(سادساً) المعاينة : أي أن تكون بمعاينة فرجه في فرجها كالميل في المكحلة والرشا في البئر لأن الرسول صلى الله عليه وسلم قال لما عز : « لعلك قبّلت ، أو غمزت ، أو نظرت » ؟ فقال : لا يا رسول الله . فسأله صلوات الله وسلامه عليه باللفظ الصريح لا يكفي . قال : نعم . قال : « كما يغيب المروء في المكحلة والرشا في البئر » ؟ قال : نعم .
ولمّا أبيض النظر في هذه الحالة للحاجة إلى الشهادة ، كما أبيض للطبيب ، والقابلة ونحوهما .

(سابعاً) التصريح : وأن يكون التصريح بالإيلاج لا بالكناية كما تقدم في الحديث السابق .

(ثامناً) اتحاد المجلس : ويرى جمهور الفقهاء أن من شرط هذه الشهادة اتحاد المجلس بأن لا يختلف في الزمان ولا في المكان ، فإن جاءوا متفرقين لا تقبل شهادتهم .

ويرى الشافعية ، والظاهرية ، والزيدية ، عدم اشتراط هذا الشرط . فإن شهدوا مجتمعين أو متفرقين في مجلس واحد أو في مجالس متفرقة ، فإن شهادتهم تقبل ، لأن الله تعالى ذكر الشهود ولم يذكر المجالس ، ولأن كل شهادة مقبولة تقبل إن انفقت ، ولو تفرقت في مجالس ، كسائر الشهادات .

(تاسعاً) الذكورة : ويشترط في شهود الزنا أن يكونوا جميعاً من الرجال ولا تقبل شهادة النساء في هذا الباب .

ويرى ابن حزم أنه يجوز أن يقبل في الزنا شهادة امرأتين مسلمتين عدل مكان كل رجل ، فيكون الشهود ثلاثة رجال وامرأتين - أو رجلين وأربع نسوة - أو رجلاً واحداً وست نسوة - أو ثمان نسوة لا رجال معهم .

(عاشراً) عدم التقادم : لقول عمر رضي الله عنه : أيما قوم شهدوا على حد ، لم يشهدوا عند حضرته فلما شهدوا عن ضيغن ، ولا شهادة لهم .
فلذا شهد الشهود على حادث الزنا بعد أن تقادم فإن شهادتهم لا تقبل عند الأحناف ، ويحتجون لهذا بأن الشاهد إذا شهد الحادث فغير بين أداء الشهادة

حِسْبَةً ، وبين التستر على الجاني ، فإذا سكت عن الحادث حتى قدم عليه العهد دل بذلك على اختيار جهة السر ، فإذا شهد بعد ذلك فهو دليل على أن الضغينة هي التي حملته على الشهادة . ومثل هذا لا تقبل شهادته ، للتهمة والضغينة ، كما قال عمر ، ولم ينقل أن أحداً أنكر عليه هذا القول ، فيكون إجماعاً .

وهذا ما لم يكن هناك عذر يمنع الشاهد من تأخير الشهادة ، فإن كان هناك عذر ظاهر في تأخير الشهادة ، كبعد المسافة عن محل التقاضي ، وكمرض الشاهد أو نحو ذلك من الموانع ، فإن الشهادة تقبل حيثئذ ولا تبطل بالتقادم . والأحناف الذين قالوا بهذا الشرط لم يقدروا له أمداً ، بل فوضوا الأمر للقاضي يقدره تبعاً لظروف كل حالة لتعذر التوقيت ، نظراً لاختلاف الأعداء .

وبعض الأحناف قدر التقادم بشهر ، وبعضهم قدره بستة أشهر . أما جمهور الفقهاء من المالكية ، والشافعية ، والظاهرية ، والشيعة الزيدية فإن التقادم عندهم لا يمنع من قبول الشهادة مهما كانت متأخرة . وللحنابلة رأيان : رأي مثل أبي حنيفة ، ورأي مثل الجمهور . هل للقاضي أن يحكم بعلمه ؟ :

يرى الظاهرية أنه فرض على القاضي أن يقضي بعلمه في الدماء ، والقصاص والأموال ، والفروج ، والحدود ، سواء علم ذلك قبل ولايته أو بعد ولايته ، وأقوى ما حكم بعلمه ، لأنه يقين الحق ، ثم بالإقرار ، ثم بالبينة ، لأن الله تعالى يقول :

« يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ . » (١)

وقول الرسول صلى الله عليه وسلم :

« مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ . »

فصح أن القاضي عليه أن يقوم بالقسط ، وليس من القسط أن يترك الظالم

على ظلمه لا يغيره ، وصح أن فرضاً على القاضي أن يغير كل منكر علمه بيده وأن يعطي كل ذي حق حقه ، وإلا فهو ظالم .

وأما جمهور الفقهاء فإنهم يرون أنه ليس للقاضي أن يقضي بعلمه . قال أبو بكر رضي الله عنه : « لو رأيت رجلاً على حد لم أحده حتى تقوم البينة عندي » ، ولأن القاضي كغيره من الأفراد لا يجوز له أن يتكلم بما شاهده ما لم تكن لديه البينة الكاملة .

ولو رمى القاضي زانياً بما شاهده منه ، وهو لا يملك على ما يقول البينة الكاملة لكان قاذفاً يلزمه حد القذف ؛ وإذا كان قد حرم على القاضي النطق بما يعلم ، فأولى أن يحرم عليه العمل به ؛ وأصل هذا الرأي قول الله سبحانه : « فَإِذَا كُفِرْتُمْ بِالشَّهَادَةِ فَاتَّقُوا اللَّهَ فَإِنَّكُمْ لَكَاذِبُونَ » (١)

هل يثبت الحد بالحيل ؟ :

ذهب الجمهور إلى أن مجرد الحيل لا يثبت به الحد ، بل لا بُدَّ من الاعتراف أو البينة . واستدلوا على هذا بالأحاديث الواردة في درء الحدود بالشبهات .

وعن علي رضي الله عنه أنه قال لامرأة حُبلى :

« استُكْرِهت ؟ » قالت : لا . قال : « فلعل رجلاً أُنَاكَ في نومك » .

قالوا : وروى الأئمة عن عمر أنه قبل قول امرأة ادعت أنها ثقيلة النوم وأن رجلاً طرَقها ولم تدر من هو بعد .

وأما مالك وأصحابه فقالوا : إذا حملت المرأة ولم يعلم لها زوج ولم يعلم أنها أُكْرِهت فإنها تحد :

قالوا : فإن ادّعت الإكراه فلا بُدَّ من الإتيان بأمانة تدل على استكراهها ، مثل أن تكون بكرًا فتأتي وهي تدمي ، أو تفضح نفسها بأثر الاستكراه .

وكذلك إذا ادعت الزوجية ، فإن دعواها لا تقبل إلا أن تقيم على ذلك البيّنة .

واستدلوا المذهبهم بقول عمر :

« الرجم واجب على كل من زنا من الرجال والنساء إذا كان محصناً : إذا كانت بينة ، أو الحمل ، أو الاعتراف » .

وقال علي :

« يا أيها الناس ! إن الزنا زنيان : زنا سر وزنا علانية . فزنا السر أن يشهد الشهود ، فيكون الشهود أول من يرمي . وزنا العلانية أن يظهر الحبّل ، والاعتراف » .

قالوا : هذا قول الصحابة ، ولم يظهر لهم مخالف في عصرهم ، فيكون إجماعاً .

سقوط الحد بظهور ما يقطع بالبراءة :

إذا ظهر للمرأة أو بالرجل ما يقطع بأنه لم يقع من أحد منهما زنا ، كأن تكون المرأة عذراء لم تفض بكارتها أو رتقاء مسدودة الفرج ، أو يكون الرجل محبوباً أو عنيناً سقط الحد .

وقد بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم علياً لقتل رجل كان يدخل على إحدى النساء ، فلذهب فوجده يغتسل في ماء ، فأخذ بيده فأخرجه من الماء ليقتله ، فرآه محبوباً ، فتركه ورجع إلى النبي صلى الله عليه وسلم وأخبره بذلك .

الولد يأتي لسته أشهر :

إذا تزوجت المرأة وجاءت بولد لسته أشهر منذ تزوجت فلا حد عليها . قال مالك : بلغني أن عثمان بن عفان أتى بامرأة قد ولدت في ستة أشهر ، فأمر بها أن ترحم ، فقال له علي بن أبي طالب : ليس ذلك عليها . إن الله تبارك وتعالى يقول في كتابه :

« وحملته وفصاله ثلاثون شهراً » .^(١)

(١) سورة الأحقاف الآية : ١٥

وقال : « والوالدات يُرْضَعْنَ أولادَهُنَّ حَوْلِينَ كَامِلِينَ ، لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرضاعة » (١) .
فالحمل يكون ستة أشهر ، فلا رجم عليها ، فبعث عثمان في أثرها ، فوجدتها قد رجمت .

وقت إقامة الحد :

قال في بداية المجتهد (٢) :

وأما الوقت فلأن الجمهور على أنه لا يقام في الحر الشديد ولا في البرد ، ولا يقام على المريض .

وقال قوم : يقام - وبه قال أحمد وإسحاق - واحتجا بحديثي عمر أنه أقام الحد على قدامة وهو مريض . قال : وسبب الخلاف معارضة الظواهر للمفهوم من الحد ، وهو أنه حيث لا يغلب على ظن المقيم له فوات نفس المحدود .

فمن نظر إلى الأمر بإقامة الحدود مطلقاً من غير استثناء قال يحّد المريض . ومن نظر إلى المفهوم من الحد قال لا يحّد المريض حتى يبرأ ، وكذلك الأمر في شدة الحر والبرد .

قال الشوكاني : وقد حكى في البحر الإجماع على أنه يمهّل البكر حتى تزول شدة الحر والبرد ، والمرض المرجو برؤه ، فإن كان ميؤوساً ، فقال الهادي وأصحاب الشافعي :

إنه يضرب بعثكول (٣) إن احتمله .

وقال الناصر والمؤيد بالله : لا يحّد في مرضه وإن كان ميؤوساً - والظاهر الأول ؛ لحديث أبي أمامة بن سهل بن حنيف الآتي :

وأما المرجوم إذا كان مريضاً أو نحوه فدهبت العترة ، والشافعية والحنفية ومالك : إلى أنه لا يمهّل لمرض ولا لغيره إذ القصد إتلافه .

(١) سورة البقرة الآية : ٢٣٣ .

(٢) ج ٢ ص ٤١٠ .

(٣) المشكول : الملق من اعذاب النخل .

وقال المروزي : يؤخر لشدة الحر أو البرد أو المرض ، سواء ثبت بإقراره أو بالبيئة .

وقال الإسفراييني : يؤخر للمرض فقط ، وفي الحر والبرد : يرجم في الحال أو حيث يثبت بالبيئة لا الإقرار أو العكس .

والحُبْلَى لا تُرْجَم حَتَّى تَضَع وَتُرْضِع وَلَدَهَا إِنْ لَمْ يَوْجَدْ مَنْ يَرْضِعُهُ .

وعن علي قال : « إِنْ أُمَةٌ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ زَنَتْ ، فَأَمْرُنِي أَنْ أَجْلِدَهَا ، فَأَتَيْتُهَا فَإِذَا هِيَ حَدِيثَةٌ عَهْدَ بَنْفَاسٍ ، فَجَشِيتُ أَنْ أَجْلِدَهَا أَنْ أَقْتُلَهَا ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : أَحْسَنْتَ . أَتْرَكُهَا حَتَّى تَمَاتِلَ » .

رواه أحمد ، ومسلم ، وأبو داود ، والترمذي ، وصححه .

الحفر للمرجوم :

اختلفت الأحاديث الواردة في الحفر للمرجوم فبعضها مصرح فيه بالحفر له ، وبعضها لم يصرح به .

قال الإمام أحمد : أَكْثَرُ الْأَحَادِيثِ عَلَى أَنَّهُ لَا حَفْرَ .

ولاختلاف ما ورد من أحاديث ، اختلف الفقهاء .

فقال مالك وأبو حنيفة : لَا يَحْفَرُ لِلْمَرْجُومِ .

وقال أبو ثور : يَحْفَرُ لَهُ .

وروي عن علي رضي الله عنه : أَنَّهُ حِينَ أَمَرَ بِرَجْمِ شُرَاحَةِ الْهَمْدَانِيَةِ أَخْرَجَهَا ، فَحَفَرَ لَهَا ، فَأَدْخَلَهَا فِيهَا ، وَأَحْدَقَ النَّاسَ بِهَا يَرْمُونَهَا .

وأما الشافعي فخير في ذلك . وروي عنه أَنَّهُ يَحْفَرُ لِلْمَرْأَةِ خَاصَّةً .

وقد ذهبت العترة إلى أَنَّهُ يَسْتَحَبُّ الْحَفْرَ إِلَى سِرَةِ الرَّجُلِ وَثَلَاثِي الْمَرْأَةِ ، وَيَسْتَحَبُّ جَمْعُ ثِيَابِهَا عَلَيْهَا وَشَدُّهَا بِحَيْثُ لَا تَتَكْشَفُ عَوْرَتُهَا فِي تَقْلِبِهَا وَتَكَرُّارِ اضْطِرَابِهَا إِذَا لَمْ يَحْفَرْ لَهَا .

واتفق العلماء على أَنَّهُ لَا تُرْجَمُ إِلَّا قَاعِدَةٌ ، وَأَمَّا الرَّجُلُ فَجُمْهُورُهُمْ عَلَى أَنَّهُ يَرْجَمُ قَائِمًا .

وقال مالك : قَاعِدًا ؛ وَقَالَ غَيْرُهُ : يَخِيرُ الْإِمَامُ بَيْنَهُمَا .

حضور الإمام والشهود والرجم : (١)

قال في نيل الأوطار : « حكى صاحب البحر عن العترة ، والشافعي ، أنه لا يلزم الإمام حضور الرجم ، وهو الحق ، لعدم دليل يدل على الوجوب ؛ ولما تقدم في حديث ماعز أنه صلى الله عليه وسلم أمر برجم ماعز ولم يخرج معهم . والزنا منه ثبت بإقراره كما سلف ، وكذلك لم يحضر في رجم الغامدية كما زعم البعض .

قال في التلخيص : لم يقع في طرق الحديثين أنه حضر ، بل في بعض الطرق ما يدل على أنه لم يحضر . وقد جزم بذلك الشافعي ، فقال : وأما الغامدية ففي سنن داود وغيره ما يدل على ذلك . وإذا تقرر هذا تبين عدم الوجوب على الشهود ولا على الإمام . وأما الاستحباب ، فقد حكى ابن دقيق العيد أن الفقهاء استحَبُّوا أن يبدأ الإمام بالرجم إذا ثبت الزنا بالإقرار ، وتبدأ الشهود به إذا ثبت بالبينة .

شهود طائفة من المؤمنين الحلة :

قال الله تعالى :

« الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ ، وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ، وَلَيَشْهَدَ عَدَاؤُهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ » (١) .

استدل العلماء بهذه الآية على أنه يستحب أن يشهد إقامة الحد طائفة من المؤمنين ، واختلفوا في عدد هذه الطائفة ، فقليل : أربعة ، وقيل : ثلاثة ، وقيل اثنان . وقيل : سبعة فأكثر .

الضرب في حد الجلد :

ذهب أبو حنيفة والشافعي إلى أنه يضرب سائر الأعضاء ما عدا الفرج

(١) ذهب أبو حنيفة إلى أن الشاهد يجب أن يكون أول من يرمي الزاني المحصن إذا ثبت الحد بالشهادة - وأن الإمام يجبره على ذلك ، لما فيه من الزجر عن التساهل والترغيب في التثبوت - فإذا كان الثبوت بالإقرار وجب على الإمام أو نائبه أن يبدأ بالرجم .

(٢) سورة النور الآية : ٢

والوجه وما عدا الرأس كذلك عند أبي حنيفة .
وقال مالك : يجرّد الرجل في ضرب الحدود كلها ، وكذلك عند الشافعي ،
وأبي حنيفة ، ما عدا القذف .
ويضرب قاعداً لا قائماً^(١) .

قال النووي : قال أصحابنا : وإذا ضربه بالسوط يكون سوطاً معتدلاً^(٢)
في الحجم ، بين القضيب والعصا . فإن ضربه بجريدة ، فلتكن خفيفة بين
اليابسة والرطوبة ، ويضربه ، ضرباً بين ضربين ، فلا يرفع يده فوق رأسه ،
ولا يكتفي بالوضع ، بل يرفع ذراعه رفعاً معتدلاً .

إمهال البكر :

تمهل البكر حتى تزول شدة الحر والبرد ، وكذلك المرجو الشفاء . فإن
كان ميثوساً من شفائه . فقال أصحاب الشافعي :
إنه يضرب بعثكول إن احتمله .

روى أبو داود وغيره عن رجل من الأنصار : أنه اشتكى^(٣) رجل منهم
حتى أضنى^(٤) فعاد جلده على عظم .

فدخلت عليه جارية لبعضهم ، فهش لها فوقع عليها^(٥) .

فلما دخل عليه رجال قومه يعودونه أخبرهم بذلك ، وقال : استفتوا لي
رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلإني قد وقعت على جارية دخلت علي .

فذكروا ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم وقالوا : ما رأينا بأحد من
الناس من الضر مثل الذي هو به ، لو حملناه إليك لتفسخت عظامه ، ما هو
إلا جلد على عظم .

فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يأخذوا له مائة شمراخ فيضربوه به
ضربة واحد .

(١) بداية المجتهد ج ٢ ص ١٠

(٢) اشتكى : مرض .

(٣) الضنى : شدة الإجهاد من المرض .

(٤) وقع عليها : زنا بها .

هل للمجلود دية إذا مات ؟ :

إذا مات المجلود فلا دية له .

قال النووي في شرح مسلم :

« أجمع العلماء على أن من وجب عليه الحد فجلبه الإمام أو جلاده الحد الشرعي فمات فلا دية فيه ولا كفارة ، لا على الإمام « الحاكم » ولا على جلاده ، ولا في بيت المال » .

* * *

كان ما تقدم هو حكم جريمة الزنا ؛ وبقي أن نذكر بعض الجرائم وأحكامها فيما يلي :

(١) عمل قوم لوط :

إن جريمة اللواط من أكبر الجرائم ، وهي من الفواحش المفسدة للخلق وللطرة وللدين والدنيا ، بل وللحياة نفسها ، وقد عاقب الله عليها بأقسى عقوبة . فحسف الأرض بقوم لوط ، وأمطر عليهم حجارة من سجيل جزاء فعلتهم القلدة .

وجعل ذلك قرآناً يتلى ليكون درساً . قال الله سبحانه :

« وَلُوطاً إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ : أَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ مَا سَبَقَكُمْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْعَالَمِينَ . إِنَّا نَكْفِيكُمْ لَعْنَتُنَا وَرَجَالٌ شَهِوَةٌ مِنْ دُونِ النِّسَاءِ ؛ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ . وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا : أَخْرِجُوهُمْ مِنْ قَرْيَتِكُمْ إِنَّهُمْ أَنْفُسٌ يَتَطَهَّرُونَ . فَأَنْجَيْنَاهُ وَأَهْلَهُ إِلَّا امْرَأَتَهُ كَانَتْ مِنَ الْغَابِرِينَ . وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِمْ مَطَرًا ، فَانْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُجْرِمِينَ . » (١)

وقال تعالى :

« وَلَمَّا جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطاً سِيءَ بِهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا ، وَقَالَ : هَذَا يَوْمٌ عَصِيبٌ . وَجَاءَهُ قَوْمُهُ يُهْرَعُونَ إِلَيْهِ وَمِنْ قَبْلُ كَانُوا يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ ، قَالَ : يَا قَوْمِ هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ

(١) سورة الأعراف . الآيات : ٨٠ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ٨٤ .

لَكُمْ ، فَاتَّقُوا اللَّهَ وَلَا تُخْزَوْنَ فِي ضَيْفِي ، أَلَيْسَ مِنْكُمْ رَجُلٌ رَشِيدٌ ؟ قَالُوا : لَقَدْ عَلِمْتَ مَا لَنَا فِي بَنَاتِكَ مِنْ حَقٍّ ، وَإِنَّكَ لَتَعْلَمُ مَا نُرِيدُ . قَالَ : لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةٌ أَوْ آوِي إِلَى رُكْنٍ شَدِيدٍ ؟ قَالُوا : يَا لَوُطَ إِنَّا رُسُلُ رَبِّكَ ، لَنْ يَصْلُوا إِلَيْكَ ، فَاسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ ، وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ ، إِلَّا امْرَأَتَكَ إِنَّهُ مُصِيبُهَا مَا أَصَابَهُمْ ، إِنَّ مَوْعِدَهُمُ الصُّبْحُ ، أَلَيْسَ الصُّبْحُ بِقَرِيبٍ ؟ فَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا جَعَلْنَا عَالِيَهَا سَافِلَهَا ، وَانْطَرْنَا عَلَيْهَا حِجَارَةً مِنْ سِجِّيلٍ مَنضُودٍ . مُسَوِّمَةً عِنْدَ رَبِّكَ ، وَمَا هِيَ مِنَ الظَّالِمِينَ بِبَعِيدٍ .^(١)

وقد أمر الرسول صلى الله عليه وسلم بقتل فاعله ولعنه .

روى أبو داود ، والترمذي ، والنسائي ، وابن ماجه ، عن عكرمة ، عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :

« من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط ، فاقتلوا الفاعل والمفعول به » .

ولفظ النسائي : « لعن الله من عمل عمل قوم لوط . لعن الله من عمل عمل قوم لوط . لعن الله من عمل عمل قوم لوط » .

قال الشوكاني : « وما أحق مرتكب هذه الجريمة ، ومقارفي هذه الرذيلة النميمة بأن يعاقب عقوبة يصير بها عبرة للمعتبرين ، ويعذب تعذيباً يكسر شهوة الفسقة المتمردين . فحقيق بمن أتى بفاحشة قوم ما سبقهم بها من أحد من العالمين ، أن يَصَلَّى من العقوبة بما يكون من الشدة والشناعة مشابهاً لعقوبتهم ، وقد خَسَفَ الله تعالى بهم ، واستأصل بذلك العذاب بكرهم وثيبتهم » .

ولأنما شدد الإسلام في عقوبة هذه الجريمة لآثارها السيئة وأضرارها في الفرد والجماعة .

وهذه الأضرار نذكرها ملخصة من كتاب : « الإسلام والطب » فيما يلي^(١) :

(١) سورة هود الآيات : ٧٧ ، ٧٨ ، ٧٩ ، ٨٠ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٨٣

(١) كتاب « الإسلام والطب » للدكتور محمد وصفي .

الرغبة عن المرأة :

من شأن اللواطة أن تصرف الرجل عن المرأة ، وقد يبلغ به الأمر إلى حد العجز عن مباشرتها ، وبذلك تتعطل أهم وظيفة من وظائف الزواج ، وهي إيجاد النسل .

ولو قُدِّرَ لمثل هذا الرجل أن يتزوج ، فإن زوجته تكون ضحية من الضحايا ، فلا تظفر بالسكن^(١) ، ولا بالمودّة ، ولا بالرحمة التي هي دستور الحياة الزوجية ، فتقضي حياتها معدّبة معلقة ، لا هي متزوجة ولا مطلقة.

التأثير في الأعصاب :

وإن هذه العادة تغزو النفس ، وتؤثر في الأعصاب تأثيراً خاصاً ، أحد نتائجه الإصابة بالانعكاس النفسي في خلق الفرد ؛ فيشعر في صميم فؤاده بأنه ما خلق ليكون رجلاً ، وينقلب الشعور إلى شدوذ ، به ينعكس شعور اللائط انعكاساً غريباً ، فيشعر بميل إلى بني جنسه ، وتتجه أفكاره الخبيثة إلى أعضائهم التناسلية .

ومن هذا تستطيع أن تتبين العلة الحقيقية في إسراف بعض الشبان الساقطين في التزين وتقليدهم النساء في وضع المساحيق المختلفة على وجوههم ، ومحاولتهم الظهور بمظهر الجمال بتحميم أصداغهم ، وترجيح حواجبهم ، وتثنيهم في مشيتهم ، إلى غير ذلك مما نشاهده جميعاً في كل مكان. وتقع عليه أبصارنا في كثير من الأحيان . ولقد أثبتت كتب الطب كثيراً من الوقائع الغريبة التي تتعلق بهذا الشدوذ أضرب صفحاً عن ذكرها .

ولا يقتصر الأمر على إصابة اللائط بالانعكاس النفسي ، بل هنالك ما تسببه هذه الفاحشة من إضعاف القوى النفسية الطبيعية في الشخص كذلك ، وما تحدثه من جعله عرضة للإصابة بأمراض عصبية شاذة وعلل نفسية شائنة ، تفقده لذة الحياة ، وتسلبه صفة الإنسانية والرجولة ، فتحيي فيه لوثات وراثية

(٢) السكن : السكينة .

خاصة ، وتظهر عليه آفات عصبية كامنة تبديها هذه الفاحشة ، وتدعو إلى تسلطها عليه .

ومثل هذه الآفات العصبية النفسية : الأمراض السادية ، والماسوشية ، والفتيشزم وغيرها .

التأثير على المخ :

واللواط بجانب ذلك يسبب اختلالاً كبيراً في توازن عقل المرء ، وارتباكاً عاماً في تفكيره ، وركوداً غريباً في تصوراتهِ ، وبلاهة واضحة في عقله ، وضعفاً شديداً في إرادته .

وإن ذلك ليرجع إلى قلة الإفرازات الداخلية التي تفرزها الغدة الدرقية ، والغدد فوق الكلوية ، وغيرها مما يتأثر باللواط تأثيراً مباشراً ، فيضطرب عملها وتحتل وظائفها .

وإنك لتجد هنالك علاقة وثيقة بين (النيورستانيا) واللواط ، وارتباطاً غريباً بينهما ؛ فيصاب اللائط بالبله والعبث وشرود الفكر وضياح العقل والرشاد .

السويداء :

واللواط إما أن يكون سبباً في ظهور مرض السويداء أو يغدو عاملاً قوياً على إظهاره وبعثه .

ولقد وجد أن هذه الفاحشة وسيلة شديدة التأثير على هذا الداء من حيث مضاعفتها له وزيادة تعقيدها لأعراضه ويرجع ذلك للشذوذ الوظيفي لهذه الفاحشة المنكرة وسوء تأثيرها على أعصاب الجسم .

عدم كفاية اللواط :

واللواط علّة شاذة ، وطريقة غير كافية لإشباع العاطفة الجنسية ، وذلك لأنها بعيدة الأصل عن الملاسة الطبيعية ، لا تقوم بإرضاء المجموع العصبي ، شديدة الوطأة على الجهاز العضلي ، سيئة التأثير على سائر أجزاء البدن .

وإذا نظرنا إلى فسيولوجيا الجماع والوظيفة الطبيعية التي تؤديها الأعضاء التناسلية وقت المباشرة ، ثم قارنا ذلك بما يحدث في اللواط ، وجدنا الفرق بعيداً والبون بين الحالتين شاسعاً ، ناهيك بعدم صلاحية الموضع وفقد ملاءمته للموضع الشاذ .

ارتخاء عضلات المستقيم وتمزقه :

ولأنك إذا نظرت إلى اللواط من ناحية أخرى وجدته سبباً في تمزق المستقيم وهتك أنسجته وارتخاء عضلاته وسقوط بعض أجزائه ، وفقد السيطرة على المواد البرازية وعدم استطاعة القبض عليها ، ولذلك تجد الفاسقين دائمي التلوث بهذه المواد المتعفنة بحيث تخرج منهم بغير إرادة أو شعور .

علاقة اللواط بالأخلاق :

واللواط لوثة أخلاقية ومرض نفسي خطير ، فتجد جميع من يتصفون به سيئ الخلق فاسدي الطباع ، لا يكادون يميزون بين الفضائل والذائل . ضعيفي الإرادة ليس لهم وجدان يؤنبهم ولا ضمير يردعهم ، لا يتحرج أحدهم ، ولا يردعه رادع نفسي ، عن السطو على الأطفال والصغار واستعمال العنف والشدة لإشباع عاطفته الفاسدة والتجرؤ على ارتكاب الجرائم التي نسمع عنها كثيراً ونطالع أخبارها في الجرائد السيارة وفي غيرها ، ونجد تفاصيل حوادثها في المحاكم وفي كتب الطب .

اللواط وعلاقته بالصحة العامة :

واللواط فوق ما ذكرت يصيب مقترفيه بضيق الصدر وبرزوهم بخفقان القلب . ويتركهم بحال من الضعف العام يعرضهم للإصابة بشتى الأمراض ويجعلهم نبهة لمختلف العلل والأوصاب .

التأثير على أعضاء التناسل :

ويضعف اللواط كذلك مراكز الإنزال الرئيسية في الجسم ويعمل على القضاء على الحيوية المنوية فيه ، ويؤثر على تركيب مواد المني ثم ينتهي الأمر

بعد قليل من الزمن يعلم القدرة على إيجاد النسل ، والإصابة بالمقم مما يحكم على اللائطين بالانقراض والزوال .

التيفود والدوسنتاريا :

ونستطيع أن نقول : إن اللواط يسبب بجانب ذلك العدوى بالحمى التيفودية والدوسنتاريا وغيرهما من الأمراض الخبيثة التي تنتقل بطريق التلوث بالمواد البرازية المزودة بمختلف الجراثيم ، المملوءة بشئ أسباب العلل والأمراض.

أمراض الزنا :

ولا يخفى أن الأمراض التي تنتشر بالزنا يمكن أن تنتشر كذلك بطريق اللواط ، وتصيب أصحابه فتفتك بهم فتكاً ذريعاً ، فتبلي أجسامهم ، وتحصد أرواحهم .

مما تقدم نتبين حكمة التشريع الإسلامي في تحريم اللواط ، وتظهر دقة أحكامه في التنكيل بمقرفيه ، والأمر بالقضاء عليهم وتخليص العالم من شرورهم .

رأي الفقهاء في حكم اللواط :

ومع إجماع العلماء على حرمة هذه الجريمة ، وعلى وجوب أخذ مقرفيها بالشدة ، إلا أنهم اختلفوا في تقدير العقوبة المقررة لها إلى مذاهب ثلاثة :

١ - مذهب القائلين بالقتل مطلقاً .

٢ - ومذهب القائلين بأن حدّه حدّ الزاني : فيجلد البكر ويرجم المحصن .

٣ - ومذهب القائلين بالتعزير .

(المذهب الأول) : يرى أصحاب الرسول صلى الله عليه وسلم ، والناصر ، والقاسم بن إبراهيم ، والشافعي في قول : أن حدّه القتل ولو كان بكراً ، سواء كان فاعلاً أو مقعولاً به . واستدلوا بما يأتي :

١ - عن عكرمة عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه

وسلم : « من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط فاقتلوا الفاعل والمفعول به » .
رواه الخمسة إلا النسائي . قال في « النّيل » : وأخرجه أيضاً الحاكم والبيهقي .
وقال الحافظ : رجاله موثوقون إلا أن فيه اختلافاً .

٢ - وعن علي أنه رجم مَنْ عمل هذا العمل . أخرجه البيهقي .
قال الشافعي : وبهذا نأخذ برجم من يعمل هذا العمل محصناً كان أو غير محصن .

٣ - وعن أبي بكر أنه جمع الناس في حق رجل ينكح كما ينكح النساء .
فسأل أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فكان من أشدهم يومئذ قولاً علي بن أبي طالب عليه السلام ، قال : « هذا ذنب لم نعص به أمة من الأمم ، إلا أمة واحدة ، صنع الله بها ما قد علمتم ، نرى أن نحرقه بالنار » .

فكتب أبو بكر إلى خالد بن الوليد يأمره أن يحرقه بالنار . أخرجه البيهقي وفي إسناده إرسال . وأفاد الشوكاني بأن هذه الأحاديث تنهض بمجموعها للاحتجاج بها .

وهؤلاء اختلفوا في كيفية قتل مرتكب هذا العمل .
فروي عن أبي بكر وعلي : أنه يُقتل بالسيف ، ثم يُحرق ، لعظم المعصية .

وذهب عمر وعثمان إلى أنه يلقي عليه حائط .
وذهب ابن عباس إلى أنه يلقي من أعلى بناء في البلد .
وحكى البخوي عن الشعبي ، والزهرى ، ومالك ، وأحمد ، وإسحاق ، أنه يرجم .

وحكى ذلك الترمذي عن مالك ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق .
وروي عن النخعي أنه لو كان يستقيم أن يرجم الزاني مرتين لرجم من يعمل عمل قوم لوط .

وقال المنذري : حرق من يعمل هذا العمل أبو بكر وعلي ، وعبد الله بن الزبير ، وهشام بن عبد الملك .

(المذهب الثاني) : وذهب سعيد بن المسيب ، وعطاء بن أبي رباح ،
فقه السنة مج ٢ (٢٨)

والحسن ، وقتادة ، والنخعي ، والثوري ، والأوزاعي ، وأبو طالب ، والإمام
يحيى ، والشافعي في قول إلى أن حدة حد الزاني ، فيجلد البكر ويغرب ،
ويرجم المحصن .

واستدلوا بما يأتي :

١ - أن هذا الفعل نوع من أنواع الزنا ، لأنه لإيلاج فرج في فرج ،
فيكون اللواط والمלוط به داخلين تحت عموم الأدلة الواردة في الزاني المحصن
والبكر ، ويؤيد هذا حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا أتى الرجل
الرجلَ فهما زانيان » .

٢ - أنه على فرض عدم شمول الأدلة الواردة في عقوبة الزنا لهما ، فهما
لاحقان بالزاني بطريق القياس .

(المذهب الثالث) : وذهب أبو حنيفة ، والمؤيد بالله ، والمرتضى ،
والشافعي في قول إلى تعزيز مرتكب هذه الفاحشة ، لأن الفعل ليس بزنا فلا
يأخذ حكمه .

وقد رجح الشوكاني مذهب القائلين بالقتل ، وضعف المذهب الأخير
لمخالفته للأدلة ، وناقش المذهب الثاني فقال :

« إن الأدلة الواردة بقتل الفاعل والمفعول به مطلقاً مخصصة لعموم أدلة
الزنا الفارقة بين البكر والثيب على فرض شمولها المرتكب جريمة قوم لوط ،
ومبطللة للقياس المذكور على فرض عدم الشمول ، لأنه يصير فاسد الاعتبار ،
كما تقرر في الأصول^(١) .

(٢) الاستمناء :

استمناء الرجل بيده مما يتنافى مع ما ينبغي أن يكون عليه الإنسان من الأدب
وحسن الخلق ، وقد اختلف الفقهاء في حكمه :

فمنهم من رأى أنه حرام مطلقاً .

ومنهم من رأى أنه حرام في بعض الحالات ، وواجب في بعضها الآخر .

(١) لأنه لا قياس مع النص .

ومنهم من ذهب إلى القول بكراهته .
أما الذين ذهبوا إلى تحريمه فهم المالكية والشافعية ، والزيدية .
وحجتهم في التحريم أن الله سبحانه أمر بحفظ الفروج في كل الحالات ،
إلا بالنسبة للزوجة ، وملك اليمين .

فإذا تجاوز المرء هاتين الحالتين واستمنى ؛ كان من العادين المتجاوزين ما
أحل الله لهم إلى ما حرمه عليهم . يقول الله سبحانه :
« وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ . إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ
مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَلَيْتَهُمْ غَيْرُ مَلْكُومِينَ . فَمَنْ ابْتَغَى وَرَاءَ ذَلِكَ
فَأُولَئِكَ هُمُ الْعَادُونَ » .^(١)

وأما الذين ذهبوا إلى التحريم في بعض الحالات ، والوجوب في بعضها
الآخر ؛ فهم الأحناف فقد قالوا : إنه يجب الاستمنا إذا خيف الوقوع في
الزنا بدونه ، جريا على قاعدة : ارتكاب أخف الضررين .
وقالوا : إنه يحرم إذا كان لاستجلاب الشهوة وإثارتها .
وقالوا : إنه لا بأس به إذا غلبت الشهوة ، ولم يكن عنده زوجة أو أمة
واستمنى بقصد تسكينها .

وأما الحنابلة فقالوا : إنه حرام ، إلا إذا استمنى خوفا على نفسه من الزنا ،
أو خوفا على صحته ، ولم تكن له زوجة أو أمة ، ولم يقدر على الزواج ؛ فإنه
لا حرج عليه .

وأما ابن حزم فيرى أن الاستمنا مكروه ولا إثم فيه ؛ لأن مس الرجل
ذكره بشماله مباح بإجماع الأمة كلها ؛ وإذا كان مباحا فليس هنالك زيادة
على المباح إلا التعمد لتزول المنى ؛ فليس ذلك حراما أصلا ، لقول الله تعالى :
« وَقَدْ فَصَّلَ اللَّهُ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ » .^(٢)

وليس هذا ما فصل لنا تحريمه ؛ فهو حلال لقوله تعالى :
« خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً » .

قال : وإنما كره الاستمنا لأنه ليس من مكارم الأخلاق ولا من الفضائل :

(١) سورة المؤمنون . الآيات : ٥ ، ٦ ، ٧ .

(٢) سورة الأنعام . الآية : ١١٩

ورؤيَ لنا أن الناس تكلموا في الاستمناء فكرهته طائفة وأباحته أخرى .
ومن كرهه ابن عمر ، وعطاء .
ومن أباحه ابن عباس ، والحسن ، وبعض كبار التابعين .
وقال الحسن : كانوا يفعلونه في المغازي .
وقال مجاهد : كان من مضى يأمرؤن شبابهم بالاستمناء يستعفون بذلك ،
وحكم المرأة مثل حكم الرجل فيه .

(٣) السحاق :

السحاق محرم باتفاق العلماء ؛ لما رواه أحمد ، ومسلم ، وأبو داود ،
والترمذي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :
« لا ينظر الرجلُ إلى عورة الرجل ، ولا المرأة إلى عورة المرأة ، ولا
يفضي الرجل إلى الرجل في ثوب واحد ، ولا تفضي المرأة إلى المرأة في الثوب
الواحد » .

والسحاق مباشرة دون إيلاج ؛ ففيه التعزير دون الحد كما لو باشر الرجل
المرأة دون إيلاج في الفرج .

(٤) إتيان البهيمة :

أجمع العلماء على تحريم إتيان البهيمة .
واختلفوا في عقوبة من فعل ذلك :
فروي عن جابر بن زيد أنه قال : من أتى بهيمة أقيم عليه الحد .
وروي عن علي أنه قال : إن كان محصنا رجم .
وروي عن الحسن : أنه بمنزلة الزاني :
وذهب أبو حنيفة ، ومالك ، والشافعي في قول له ، والمؤيد بالله ، والناصر ،
والإمام يحيى إلى وجوب التعزير فقط ، إذ أنه ليس بزنا .
وذهب الشافعي في قول آخر : إلى أنه يقتل ، لما رواه عمرو بن أبي عمرو ،
عن عكرمة عن ابن عباس ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال :

« من وقع على بهيمة فاقتلوه واقتلوا البهيمة » .
رواه أحمد ، وأبو داود ، والترمذي ، وقال : لا نعرفه إلا من حديث
عمرو بن أبي عمرو .
وروى الترمذي وأبو داود من حديث عاصم ، عن أبي رزين ، عن ابن
عباس أنه قال :

« من أتى بهيمة فلا حدّ عليه » وذكر أنه أصبح .
وروى ابن ماجه ، عن ابن عباس ؛ قال : قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم :

« من وقع على ذات محرم فاقتلوه ، ومن وقع على بهيمة فاقتلوه واقتلوا
البهيمة » .

قال الشوكاني : « وفي الحديث دليل على أنه تقتل البهيمة - والعلة في ذلك
ما رواه أبو داود والنسائي أنه قيل لابن عباس :
ما شأن البهيمة ؟ قال : ما أراه قال ذلك ؛ إلا أنه يكره أن يؤكل لحمها ،
وقد عمل بها ذلك العمل .

وقد تقدم أن العلة أن يقال : هذه التي فعل بها كذا وكذا .
وقد ذهب إلى تحريم لحم البهيمة المفعول بها . وإلى إنها تذبح عليّ عليه
السلام والشافعي في قول له .
وذهبت القاسمية ، والشافعية في قول ، وأبو حنيفة وأبو يوسف إلى أنه
يكره أكلها تنزيهاً فقط .

قال في البحر أنها تذبح البهيمة ولو كانت غير مأكولة ؛ لثلاث تأتي بولد
مشوه ؛ كما روى أن راعياً أتى بهيمة فأنت بمولود مشوه . انتهى .
قال : وأما حديث أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن ذبح الحيوان إلا
لأكله ؛ فهو عام مخصص بحديث الباب ؛ انتهى ^(١)

(٥) الوطء بالإكراه :

إذا أكرهت المرأة على الزنا فإنه لا حد عليها ؛ لأن الله تعالى يقول :

(١) نيل الأوطار : ج ٧ ص ٩٠٠ .

« فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ » .
والرسول عليه الصلاة والسلام يقول :
« رفع عن أمتي الخطأ والنسيان ، وما استكروها عليه » .
وقد استكرهت امرأة على عهد الرسول عليه الصلاة والسلام فدرأ عنها
الحد .

وجاءت امرأة إلى عمر فذكرت له أنها استسقت راعياً فأبى أن يسقيها
إلا أن تتمكن من نفسها - ففعلت - فقال : « علي : ما ترى فيها ؟ » قال : إنها
مضطرة ؛ فأعطاه شيئاً وتركها .
ويستوي في ذلك الإكراه بالالجاء - بمعنى أن يغلبها على نفسها - والإكراه
بالتهديد ؛ ولم يخالف في ذلك أحد من أهل العلم ، وإنما اختلفوا في وجوب
الصداق لها .

فذهب مالك والشافعي ، إلى وجوبه .
روى مالك في الموطأ عن ابن شهاب أن عبد الملك بن مروان قضى في
امرأة أصيبت مستكرهة بصداقها على من فعل ذلك بها .
وقال أبو حنيفة : لا صداق لها .

قال في بداية المجتهد : « وسبب الخلاف : هل الصداق عوض عن البضع
أو هو نحلة فمن قال : هو عوض عن البضع أوجب في البضع في الحلية والمحرمية
ومن قال إنه نحلة خصص الله به الأزواج لم يوجبه .
ورأي أبي حنيفة أصح .

(٦) الخطأ في الوطء :

إذا زفت إلى رجل امرأة غير زوجته ، وقيل له هذه زوجتك ، فوطئها
يعتقدها زوجته فلا حد عليه باتفاق .
وكذلك الحكم إذا لم يقل له هذه زوجتك ، أو وجد على فراشه امرأة
ظنها امرأته فوطئها ، أو دعا زوجته فجاء غيرها ، فظنها المدعوة فوطئها ،
لا حد عليه في كل ذلك .

وهكذا الحكم في كل خطأ في وطء مباح ، أما الخطأ في الوطء المحرم ، فإنه يوجب الحد ، فمن دعا امرأة محرمة عليه فأجابته غيرها فوطئها يظنها المدعوة فعليه الحد ، فإن دعا محرمة عليه ، فأجابته زوجته فوطئها يظنها الأجنبية التي دعاها ، فلا حد عليه ، وإن أُمِّ باعتبار ظنه .

بقاء البكارة :

وعدم زوال البكارة يعتبر شبهة في حق المشهود عليها بالزنا ، عند أبي حنيفة ، والشافعي ، وأحمد ، والشيعة الزيدية . فإذا شهد أربعة على امرأة بالزنا وشهد ثقات من النساء بأنها عذراء فلا حد عليها للشبهة ولا حد على الشهود .

(٧) الوطء في نكاح مختلف فيه :

ولا يجب الحد في نكاح مختلف في صحته ، مثل زواج المتعة ، والشغار ، وزواج التحليل ، والزواج بلا ولي أو شهود ، وزواج الأخت في عدة أختها البائن ، وزواج الخامسة ، في عدة الرابعة البائن ، لأن الاختلاف بين الفقهاء على صحة هذا الزواج يعتبر شبهة في الوطء ، والحدود تدرأ بالشبهات خلافا للظاهرية ، إذ أنهم يرون الحد في كل وطء قام على نكاح باطل أو فاسد .

(٨) الوطء في نكاح باطل :

وكل زواج مجمع على بطلانه ، كنكاح خامسة زيادة على الأربع ، أو متزوجة ، أو معتدة الغير ، أو نكاح المطلقة ثلاثا قبل أن تتزوج زوجا آخر ، إذا وطئ فيه فهو زنا موجب للحد ، ولا عبرة بوجود العقد ولا أثر له .

حد القذف

(١) تعريفه :

أصل القذف الرمي بالحجارة وغيرها . ومنه قول الله تعالى لأم موسى عليه السلام :

« أَنْ اقْدِفِيهِ فِي التَّابُوتِ ، فَاقْدِفِيهِ فِي الْيَمِّ » ^(١) .

(١) سورة طه . الآية : ٣٩ .

والقذف بالزنا مأخوذ من هذا المعنى ، والمقصود به هنا المعنى الشرعي ، وهو الرمي بالزنا .

(٢) حرمة :

يستهدف الإسلام حماية أعراض الناس ، والمحافظة على سمعتهم ، وصيانة كرامتهم ، وهو لهذا يقطع السنة السوء ويسد الباب على الذين يلتمسون للبراء العيب ، فيمنع ضعاف النفوس من أن يجرحوا مشاعر الناس ويلغوا في أعراضهم ، ويحظر أشد الحظر إشاعة الفاحشة في الذين آمنوا حتى تتطهر الحياة من سريان هذا الشر فيها .

فهو يحرم القذف تحريماً قاطعاً ، ويجعله كبيرة من كبائر الإثم والفواحش ، ويوجب على القاذف ثمانين جلدة - رجلاً كان أو امرأة - ويمنع من قبول شهادته ، ويحكم عليه بالفسق واللعن والطرده من رحمة الله ، واستحقاق العذاب الأليم في الدنيا والآخرة ، اللهم إلا إذا ثبت صحة قوله بالأدلة التي لا يتطرق إليها الشك ، وهي شهادة أربع شهداء بأن المذنب تورط في الفاحشة. يقول الله سبحانه :

« وَالَّذِينَ يَرْمُونَ ^(١) الْمُحْصَنَاتِ ^(٢) ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً . وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا ، وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ . إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ » ^(٣) .
ويقول :

« إِنَّ الَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ الْغَافِلَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ ، لُعِنُوا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ، وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ . يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنُهُمْ وَأَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ . يَوْمَئِذٍ يُؤْفِكُهُمُ اللَّهُ دِينَهُمُ الْحَقَّ ، وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ الْمُبِينُ » ^(٤) .

(١) يرمون : يقذفون ويسبون .

(٢) المحصنات : أي الأنفس المقيمة ليدخل فيها الذكور والإناث خلافاً لبعض فرق الخوارج الذين يرون أن حد القذف خاص برمي النساء دون الرجال وقولاً عند ظاهر الآية .

(٣) سورة النور. الآية ٤ : ٥ .

(٤) سورة النور. الآيات ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ .

ويقول :

« إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ » .

وروى البخاري ومسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :

« اجتنبوا السبع الموبقات ^(١) . قالوا وما هن يا رسول الله ؟ . قال : الشرك بالله ، والسحر ، وقتل النفس التي حرم الله ، وأكل الربا ، وأكل مال اليتيم ، والتولي يوم الزحف ^(٢) ، وقذف المحصنات المؤمنات الغافلات » .

وكان هذا التحريم الذي نزلت به الآيات بسبب حادث الإفك الذي وقع لأمر المؤمنين السيدة عائشة رضي الله عنها قالت :

لما نزل علدي ، قام النبي على المنبر فذكر ذلك وتلا القرآن ؛ فلما نزل عن المنبر أمر بالرجلين والمرأة فضربوا حدهم ، وهم حسان ومسطح ، وحيمنة . رواه أبو داود .

ما يشترط في القذف :

للقذف شروط لا بد من توافرها حتى يصبح جريمة تستحق عقوبة الجلد . وهذه الشروط منها ما يجب توافره في القاذف ، ومنها ما يجب توافره في المقلوف ، ومنها ما يجب توافره في الشيء المقلوف به .

شروط القاذف :

والشروط التي يجب توافرها في القاذف هي :

١ - العقل .

٢ - البلوغ .

٣ - الاختيار .

لأن ذلك أصل التكليف ، ولا تكليف بدون هذه الأشياء . فإذا قذف المجنون أو الصبي أو المكره فلا حد على واحد منهم ؛ لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم :

(١) الموبقات : المهلكات .

(٢) التولي يوم الزحف : الفرار من القتال .

« رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَ : عن النائم حتى يستيقظ ، وعن الصبي حتى يحتلم ، وعن المجنون حتى يفيق » .
ويقول :

« رفع عن أمي الخطأ والنسيان ، وما استكرهوا عليه » .
فإذا كان الصبي مرافقا بحيث يؤذي قذفه فإنه يعزر تعزيرا مناسبا .

شروط المَقْدُوف :

وشروط المَقْدُوف هي :

١ - العقل : لأن الحد إنما شرع للزجر عن الأذية بالضرر الواقع على المَقْدُوف ، ولا مضرة على من فقد العقل فلا يحد قاذفه .

٢ - البلوغ : وكذلك يشترط في المَقْدُوف البلوغ ؛ فلا يحد قاذف الصغير والصغيرة ، فإذا رمى صبية يمكن وطئها قبل البلوغ بالزنا ؛ فقد قال جمهور العلماء : إن هذا ليس بقذف ؛ لأنه ليس بزنا ، إذ لا حدّ عليها . ويعزر القاذف .

وقال مالك : إن ذلك قذف يحدّ فاعله .

وقال ابن العربي : « والمسألة محتمة الشك . لكن مالك غلب عرض المَقْدُوف وغيره راعى حماية ظهر القاذف ، وحماية عرض المَقْدُوف أولى ؛ لأن القاذف كشف ستره بطرف لسانه ؛ فلزم الحد » .

وقال ابن المنذر : « وقال أحمد في الجارية بنت تسع يجلد قاذفها ، وكذلك الصبي إذا بلغ ضرب قاذفه » .

وقال إسحاق : إذا قذف غلام يطاء مثله فعليه الحد . والجارية إذا تجاوزت تسعة مثل ذلك .

وقال ابن المنذر : لا يحدّ من قذف من لم يبلغ ؛ لأن ذلك كذب . ويعزر على الأذى .

٣ - الإسلام : والإسلام شرط في المَقْدُوف ، فلو كان المَقْدُوف من غير المسلمين لم يقر الحد على قاذفه عند جمهور العلماء ، وإذا كان العكس فقذف النصراني أو اليهودي المسلم الحرّ فعليه ما على المسلم : ثمانون جلدة .

٤ - الحرية : فلا يحسد العبد بقذف الحر له ؛ سواء أكان العبد ملكا للقاذف أم لغيره : لأن مرتبته تختلف عن مرتبة الحر ، وإن كان قذف الحر للعبد محرما لما رواه البخاري ومسلم . أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من قذف مملوكه بالزنا أقيم عليه الحد يوم القيامة ؛ إلا أن يكون كما قال » .

قال العلماء : وإنما كان ذلك في الآخرة لارتفاع الملك ، واستواء الشريف والوضيع ، والحر والعبد ، ولم يكن لأحد فضل إلا بالتقوى ، ولما كان ذلك تكافأ الناس في الحدود والحرمات واقتصر من كل واحد لصاحبه ، إلا أن يعفو المظلوم عن الظالم .

وإنما لم يتكافأوا في الدنيا لثلاث تدخل الداخلة على المالكين في مكافأتهم لهم^(١) فلا تصح لهم حرمة ولا فضل في منزلة ، وتبطل فائدة التسخير . ومن قذف من يحسبه عبداً فإذا هو حر فعليه الحد ؛ وهو اختيار ابن المنذر ، وقال الحسن البصري لا حد عليه .

وأما ابن حزم فإنه رأى غير ما رآه جمهور الفقهاء ؛ فرأى أن قاذف العبد يقام عليه الحد . وأنه لا فرق بين الحر والعبد في هذه الناحية . قال : « وأما قولهم لا حرمة للعبد ولا للأمة فكلام سخيف . والمؤمن له حرمة عظيمة » .

ورب عبد جلف خير من خليفة قرشي عند الله تعالى . ورأي ابن حزم هذا رأي وجيه وحق ، لو لم يصطدم بالنص المتقدم .

ه - العفة : وهي العفة عن الفاحشة التي رمي بها سواء أكان عفيفا عن غيرها أم لا ، حتى أن من زنا في أول بلوغه ثم تاب وحسنت حالته وامتد عمره فقدفه قاذف ؛ فإنه لا حد عليه . وإن كان هذا القذف يستوجب التعزير لأنه أشاع ما يجب ستره وإخفاؤه .

ما يجب توفره في المقلدوف به :

أما ما يجب توفره في المقلدوف به ؛ فهو التصريح بالزنا أو التعريض

(١) أي لثلاث تفسد العلاقة بين السادة والعبيد .

الظاهر ، ويستوي في ذلك القول والكتابة .
ومثال التصريح أن يقول موجه الخطاب إلى غيره : « يا زاني » أو يقول
عبارة تجري مجرى هذا التصريح ؛ كنفي نسبة عنه .
ومثال التعريض كأن يقول في مقام التنازع : « لست بزان ولا أُمِّي
بزانية » .

وقد اختلف العلماء في التعريض . .
فقال مالك : إن التعريض الظاهر ملحق بالتصريح ؛ لأن الكفاية قد
تقوم — بعرف العادة والاستعمال — مقام النص الصريح . وإن كان اللفظ
فيها مستعملاً في غير موضعه ، وقد أخذ عمر رضي الله عنه بهذا الرأي .

روى مالك عن عذرة بنت عبد الرحمن :
« أن رجلين استبّا في زمان عمر بن الخطاب فقال أحدهما للآخر :
« والله ما أبى بزان ولا أُمِّي بزانية » .
فاستشار عمر في ذلك .

فقال قائل : مدح أباه وأمه .
وقال آخرون : قد كان لأبيه وأمه مدح غيظ هذا . نرى أن تجلده الحد
فجلده عمر الحد ثمانين » .

وذهب ابن مسعود ، وأبو حنيفة ، والشافعي ، والثوري ، وابن أبي ليلى ،
وابن حزم ، والشيعة ، ورواية عن أحمد : إلى أنه لا حد في التعريض ؛
لأن التعريض يتضمن الاحتمال ، والاحتمال شبهة . والحدود تُدْرَأُ بالشبهات .
إلا أن أبا حنيفة والشافعي يريان تعزيز من يفعل ذلك .

قال صاحب الروضة الندية : كاشفاً وجه الصواب في هذا :
« التحقيق أن المراد من رمي المحصنات المذكور في كتاب الله عز وجل
هو أن يأتي القاذف بلفظ يدل — لغة أو شرعاً أو عرفاً — على الرمي بالزنا ،
ويظهر من قرائن الاحوال أن المتكلم لم يرد إلا ذلك ، ولم يأت بتأويل مقبول
يصح حمل الكلام عليه ؛ فهذا يوجب حد القذف بلا شك ولا شبهة . وكذلك
لو جاء بلفظ لا يحتمل الزنا أو يحتمله احتمالاً مرجوحاً ، وأقر أنه أراد الرمي
بالزنا فإنه يجب عليه الحد .

وأما إذا عرّض بلفظ محتمل ولم تدل قرينة حال ولا مقال على أنه قصد الرمي بالزنا ؛ فلا شيء عليه ، لأنه لا يسوغ إيلامه بمجرد الاحتمال .

بم يثبت حد القذف :

الحد يثبت بأحد أمرين :

١ - إقرار القاذف نفسه .

٢ - أو بشهادة رجلين عدلين .

عقوبة القاذف الدينيوية :

يجب على القاذف - إذا لم يقم البينة على صحة ما قال - عقوبة مادية ، وهي ثمانون جلدة . وعقوبة أدبية ، وهي رد شهادته وعدم قبولها أبداً والحكم بنفسه لأنه يصبح غير عدل عند الله وعند الناس .

وهاتان العقوبتان هما المقررتان في قول الله سبحانه وتعالى :

« والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ، ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً ، وأولئك هم الفاسقون . إلا الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحوا ، فإن الله غفور رحيم » .

وهذا متفق عليه بين العلماء إذا لم يتب القاذف .

بقي هنامسألتان اختلف فيهما العلماء :

(المسألة الأولى) هل عقوبة العبد مثل عقوبة الحر أو لا ؟

(المسألة الثانية) إذا تاب القاذف ؛ هل يرد له اعتباره وتقبل شهادته أولاً ؟ .

أما المسألة الأولى فهي أنه إذا قذف العبد الحر المحصن وجب عليه الحد ،

ولكن هل حده مثل حد الحر ، أو على النصف منه ؟ .

لم يثبت حكم ذلك في السنة ، ولهذا اختلفت أنظار الفقهاء ؛ فذهب أكثر

أهل العلم إلى أن العبد إذا ثبتت عليه جريمة القذف ؛ فعقوبته أربعون جلدة ،

لأنه حد يتنصف بالرق ؛ مثل حد الزنا . يقول الله سبحانه :

« فإن أتيت بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب » (١) .

قال مالك : « قال أبو الزناد سألت عبد الله بن عامر بن ربيعة عن ذلك . فقال :

أدركت عمر بن الخطاب ، وعثمان بن عفان ، والخلفاء ، وهلم جرا ، فما رأيت أحدا جلد عبداً في فرية أكثر من أربعين » .

وروي عن ابن مسعود ، والزهرري ، وعمر بن عبد العزيز وقبيصة بن ذؤيب ، والأوزاعي ، وابن حزم ، أنه يجلد ثمانين جلدة . لأنه حد وجب ، حقاً للآدميين ، إذ أن الجنابة وقعت على عرض المقلوف ، والجنابة لا تختلف بالرق والحرية .

قال ابن المنذر : والذي عليه الأمصار القول الأول ، وبه أقول .

وقال في المسوى : « وعليه أهل العلم » .

وقد ناقش صاحب الروضة الندية الرأي الأول ، وقال مرجحاً الرأي الثاني : الآية الكريمة عامة يدخل تحتها الحر والعبد ، والغضاضة بقلد العبد للحر أشد منها بقلد الحر للحر ، وليس في حد القذف ما يدل على تنصيفه للعبد ، لا من الكتاب ولا من السنة . ومعظم ما وقع التعويل عليه هو قوله تعالى في حد الزنا :

« فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ » .

ولا يخفى أن ذلك في حد آخر غير حد القذف . فلحاق أحد الحدين بالآخر فيه إشكال ، لا سيما مع اختلاف العلة وكون أحدهم حقاً لله محضاً ، والآخر مشوباً بحق آدمي .

أما المسألة الثانية : فقد اتفق الفقهاء على أن القاذف لا تقبل شهادته ما دام لم يتب ؛ لأنه ارتكب ما يستوجب الفسق ، والفسق يذهب بالعدالة ، والعدالة شرط في قبول الشهادة ، وأنه لم يتب من فسقه هذا ، والجلد ، وإن كان مكفراً للإثم الذي ارتكبه ومخلصاً له من عقاب الآخرة ، إلا أنه لا يزيل عنه وصف الفسق الموجب لرد الشهادة .

ولكن إذا تاب وحسنت توبته ؛ فهل يرد له اعتباره وتقبل شهادته أم لا ؟ .

اختلف الفقهاء في ذلك إلى رأيين :

(الرأي الأول) يرى قبول شهادة المحدود في قذف إذا تاب توبة نصوحاً

وهذا هو رأي مالك ، والشافعي ، وأحمد ، والليث ، وعطاء ، وسفيان بن عيينة ، والشعبي ، والقاسم ، وسالم ، والزهري .
وقال عمر لبعض من حدهم في قذف :

إن ثبت قبلتُ شهادتك !

أما (الرأي الثاني) فإنه يرى عدم قبولها ، ومن ذهب إلى هذا : الأحناف ، والأوزاعي ، والثوري ، والحسن ، وسعيد بن المسيب ، وشريح ، وإبراهيم النخعي ، وسعيد بن جبير .

وأصل هذا الخلاف هو الاختلاف في تفسير قول الله تعالى :

« وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا ، وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ . إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا » .

فهو الاستثناء في الآية راجع إلى الأمرين معاً : أي عدم قبول الشهادة ، والحكم بالفسق ، أو راجع إلى الأمر الأخير ، وهو الحكم بالفسق ؟ .
فمن قال ان الاستثناء راجع إلى الأمرين معاً ، قال يجوز قبول الشهادة بعد التوبة .

ومن قال إنه راجع إلى الحكم بالفسق ، قال بعدم قبولها مهما كانت توبته .

كيفية التوبة :

قال عمر رضي الله عنه :

توبة القاذف لا تكون إلا بأن يكذب نفسه في ذلك القذف الذي لا حد فيه .

وقال الذين شهدوا على المغيرة :

من أكذب نفسه أجزت شهادته فيما يستقبل . ومن لم يفعل لم أجز شهادته .
فأكذب الشبل بن معبد ، ونافع بن الحارث بن كلدة أنفسهما وتابا . وأبى أبو بكر أن يفعل ؛ فكان لا يقبل شهادته .

وهذا مذهب الشعبي ، ومحكي عن أهل المدينة ، وقالت طائفة من العلماء :
توبته أن يصلح ويحسن حاله ، وإن لم يرجع عن قوله بتكذيب ، وحسبه الندم على قذفه والاستغفار منه وترك العود إليه . وهذا مذهب مالك ، وابن جرير .

هل يحد بقذف أصله ؟

قال أبو ثور وابن المنذر : « إذا قذف القاذف ابنه فإنه يحد لظاهر القرآن الكريم فإنه لم يفرق بين قاذف ومقذوف .

وقالت الحنفية والشافعية : لا يحد ، لأنه يشترط في القاذف أن لا يكون أصلاً كالأب والأم ؛ لأنه إذا لم يقتل الأصل به فعدم حده بقذفه أولى ، وإن قالوا بتعزيره ؛ لأن القذف أذى .

تكرار القذف لشخص واحد :

إذا قذف القاذف شخصاً واحداً أكثر من مرة ؛ فعليه حد واحد إذا لم يكن قد حد لواحد منها ؛ فإن كان قد حد لواحد منها ثم عاد إلى القذف ؛ حد مرة ثانية ، فإن عاد مرة ثالثة وهكذا يحد لكل قذف .

قذف الجماعة :

إذا قذف القاذف جماعة ورماهم بالزنا ، فقد اختلفت أنظار الفقهاء في حكمه إلى ثلاثة مذاهب :

(المذهب الأول) مذهب القائلين بأنه يحد حداً واحداً . وهم أبو حنيفة ، ومالك ، وأحمد والثوري .

(والمذهب الثاني) مذهب القائلين بأن عليه لكل واحد حداً ، وهم الشافعي والليث .

(والمذهب الثالث) مذهب الذين فرقوا بين أن يجمعهم في كلمة واحدة ، مثل أن يقول لهم : يا زناة . أو يقول : لكل واحد : يا زاني ؛ ففي الصورة الأولى يحد حداً واحداً ، وفي الثانية حد لكل واحد منهم .

قال ابن رشد : فعمدة من لم يوجب على قاذف الجماعة إلا حداً واحداً حديث أنس وغيره : أن هلال بن أمية قذف امرأته بشريك بن سمحاء ؛ فرفع ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم ؛ فلاعن بينهما ولم يحد شريكاً ، وذلك إجماع من أهل العلم فيمن قذف زوجته برجل .

وعمدة من رأى أن الحد لكل واحد منهم أنه حق للآدميين ، وأنه لو عفا بعضهم ولم يعف الكل لم يسقط الحد .

وأما من فرق بين من قذفهم في كلمة واحدة أو كلمات ، أو في مجلس

واحد أو في مجالس ؛ فلأنه رأى أنه وجب أن يتعدد الحد بتعدد القذف ،
لأنه إذا اجتمع تعدد المَقذوف وتعدد القذف ، كان أوجب أن يتعدد الحد .

هل الحد حق من حقوق الله أو من حقوق الآدميين ؟ :

ذهب أبو حنيفة إلى أن الحد حق من حقوق الله ، ويترتب على كونه حقا
من حقوق الله ، أنه إذا بلغ الحاكم ، وجب عليه إقامته ، وإن لم يطلب ذلك
المَقذوف ، ولا يسقط بعفوه ، ونفعت القاذف التوبة فيما بينه وبين الله تعالى ،
ويتنصف فيه الحد بالرق مثل الزنا .

وذهب الشافعي إلى أنه حق من حقوق الآدميين ، ويترتب عليه أن
الإمام لا يقيمه إلا بمطالبة المَقذوف ، ويسقط بعفوه ، ويورث عنه ويسقط
بعفو وارثه ، ولا تنفع القاذف التوبة حتى يحلله المَقذوف .

سقوط الحد :

ويسقط حد القذف بمجميء القاذف بأربعة شهداء ؛ لأن الشهداء ينفون عنه
صفة القذف الموجبة للحد ، ويشبّون صدور الزنا بشهادتهم .
فيقام حد الزنا على المَقذوف ؛ لأنه زان . وكذلك إذا أقر المَقذوف بالزنا
واعترف بما رماه به القاذف .

وإذا قذفت المرأة زوجها فإنه يقام عليها الحد ؛ إذا توفرت شروطه بخلاف
ما إذا قذفها هو ولم يقم عليها البيّنة ؛ فإنه لا يقام عليه الحد ، وإنما يتلاعنان ،
وقد تقدم ذلك في باب اللعان .



الردة

تعريفها :

الردة : هي الرجوع في الطريق الذي جاء منه ، وهي مثل الإرتداد ، إلا أنها تختص بالكفر .

والمقصود بها هنا : رجوع المسلم ، العاقل ، البالغ ، عن الإسلام إلى الكفر باختياره دون إكراه من أحد - سواء في ذلك الذكور والإناث - فلا عبرة بارتداد المجنون ولا الصبي ^(١) لأنهما غير مكلفين .

يقول النبي صلى الله عليه وسلم :

« رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثٍ : عَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ ، وَعَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَحْتَلِمَ ، وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يَعْقِلَ » . رواه أحمد وأصحاب السنن وحسنه الترمذي .

وقال الحاكم : صحيح على شرط الشيخين .

والإكراه على التلفظ بكلمة الكفر لا يخرج المسلم عن دينه ما دام القلب مطمئناً بالإيمان .

وقد أكره عمار بن ياسر على التلفظ بكلمة الكفر فنطق بها ، وأنزل الله سبحانه في ذلك :

« مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ ، إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ ، وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا ، فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِنَ اللَّهِ ، وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ » . ^(٢)

قال ابن عباس : أخذ المشركون ، وأخذوا أباه وأمه سمية ، وصهيباً وبلالاً ، وخباباً ، وسالمًا ، فعذبوهم ، وربطت سمية بين بعيرين ، وجيء قبلها بحربة ، وقيل لها :

(١) وإن كان إسلام الصبي يصح وعبادته تقبل منه .

(٢) سورة النحل . الآية : ١٠٦

إنك أسلمت من أجل الرجال . فقتلت وقتل زوجها ، وهما أول قتيلين في الإسلام .

وأما عمار فأعطاهم ما أرادوا بلسانه مكرهاً - فشكا ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال له : « كيف تجد قلبك ؟ » قال مطمئن بالإيمان . فقال الرسول : « إن عادوا فعد » .

هل انتقال الكافر من دين إلى دين ككفري آخر يعتبر ردة ؟ :

قلنا : إن المسلم إذا خرج عن الإسلام كان مرتدّاً ، وجرى عليه حكم الله في المرتدّين ، ولكن هل الردّة قاصرة على المسلمين الخارجين عن الإسلام ، أو أنها تتناول غير المسلمين إذا تركوا دينهم إلى غيره من الأديان الكافرة ؟ .
الظاهر أن الكافر إذا انتقل من دينه إلى دين آخر من أديان الكفر فإنه يُقَرَّ على دينه الذي انتقل إليه ولا يُتعرّض له لأنه انتقل من دين باطل إلى دين يمثله في البطلان ، والكفر كله ملة واحدة ، بخلاف ما إذا انتقل من الإسلام إلى غيره من الأديان ، فإنه انتقال من الهدى ودين الحق إلى الضلال والكفر . والله يقول ^(١) :

« وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِيناً فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ » . ^(٢)

وفي بعض طرق الحديث :

« من خالف دينه دين الاسلام فاضربوا عنقه » . أخرجه الطبراني عن ابن عباس مرفوعاً .

وللشافعي قولان :

(أحدهما) لا يقبل منه بعد انتقاله إلا الإسلام أو القتل .

وهذا يوافق إحدى الروایتين عن أحمد .

والرواية الأخرى تقول :

إنه إن انتقل إلى مثل دينه أو إلى أعلى منه أقر ، وإن انتقل إلى أنقص من دينه لم يقر . فإذا انتقل اليهودي إلى النصرانية أقر ؛ لأن اليهودية مثل النصرانية

(١) هذا مذهب مالك وأبي حنيفة .

(٢) سورة آل عمران . الآية : ٨٥

من حيث كونهما دينين سماويين في الأصل ، دخلهما التحريف ونسخهما الإسلام .

وكذلك يقر المجوسي : إذا انتقل إلى اليهودية أو النصرانية لأنه انتقل إلى ما هو أعلى . وإذا جاز الانتقال إلى الدين المماثل ؛ فالانتقال إلى ما هو أعلى أحق وأولى . وإذا انتقل اليهودي أو النصراني إلى المجوسية لم يقر ؛ لأنه انتقل إلى ما هو أنقص .

لا يكفر مسلم بالوزر :

الإسلام عقيدة وشريعة

والعقيدة تنتظم الإيمان :

١ - بالإلهيات .

٢ - والنبوات .

٣ - والبعث ، والجزاء .

والشريعة تنتظم :

١ - العبادات من : صلاة ، وصيام ، وزكاة ، وحج

٢ - والآداب والأخلاق من : صدق ، ووفاء ، وأمانة .

٣ - والمعاملات المدنية من : بيع ، وشراء ... الخ .

٤ - والروابط الأسرية من : زواج وطلاق .

٥ - والعقوبات الجنائية : قصاص ، وحدود .

٦ - والعلاقات الدولية من : معاهدات ، واتفاقات .

وهكذا نجد أن الإسلام ، منهج عام ، ينتظم شئون الحياة جميعاً .

وهذا هو المفهوم العام للإسلام كما قرره الكتاب والسنة وكما فهمه المسلمون على العهد الأول ، وطبقوه في كل مجال من المجالات العامة والخاصة ، وكان كل فرد يدين بالولاء لهذا الدين يعتبر عضواً في الجماعة المسلمة ، ويصبح فرداً من أفراد الأمة الإسلامية تجري عليه أحكام الإسلام وتطبق عليه تعاليمه . إلا أن من الناس الذكي والغبي ، والضعيف والقوي ، والقادر والعاجز ، والعامل والعاطل ، والمجد والمقصر .

فهم يختلفون اختلافاً بيناً في قواهم البدنية ومواهبهم النفسية والعقلية والروحية وتبعاً لهذا الاختلاف فمنهم من يقترب من الإسلام ، ومنهم من يبتعد عنه حسب حال كل فرد وظروفه وبيئته .

يقول الله سبحانه :

« ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ، فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ ، وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ يُؤْذِنُ اللَّهُ » (١) .
إلا أن هذا الابتعاد عنه لا يخرج المقصر عن دائرته ما دام يدين بالولاء لهذا الدين ، فإذا صدر من المسلم لفظ يدل على الكفر لم يقصد إلى معناه ، أو فعل ظاهره مكفر لم يرد به فاعله تغيير لإسلامه ، لم يحكم عليه بالكفر .
ومهما تورط المسلم في المآثم واقترب من جرائم ، فهو مسلم لا يجوز اتهامه بالردة .

روى البخاري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من شهد أن لا إله إلا الله ، واستقبل قبلتنا ، وصلى صلاتنا ، وأكل ذبيحتنا ، فهو المسلم ، له ما للمسلم ، وعليه ما على المسلم » .

وقد حذر رسول الله صلى الله عليه وسلم المسلمين من أن يقذف بعضهم بعضاً بالكفر ، لعظم خطر هذه الجناية ، فقال فيما رواه مسلم عن ابن عمر :
« إذا كفر الرجل أخاه ، فقد باء بها أحدهما » .

متى يكون المسلم مرتداً :

إن المسلم لا يعتبر خارجاً عن الإسلام ، ولا يحكم عليه بالردة إلا إذا انشرح صدره بالكفر ، واطمأن قلبه به ، ودخل فيه بالفعل ؛ لقول الله تعالى :
« وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا » .

ويقول الرسول صلى الله عليه وسلم :

« إنما الأعمال بالنيات ، وإنما لكل امرئ ما نوى » ، ولما كان ما في القلب غيباً من الغيوب التي لا يعلمها إلا الله ؛ كان لا بد من صدور ما يدل على كفره دلالة قطعية لا تحتمل التأويل ، حتى نسب إلى الإمام مالك أنه قال :

« من صدر عنه ما يحتمل الكفر من تسعة وتسعين وجها ، ويحتمل الإيمان من وجه ، حمل أمره على الإيمان » .

ومن الأمثلة الدالة على الكفر :

١ - إنكار ما علم من الدين بالضرورة . مثل إنكار وحدة الله وخلقه للعالم وإنكار وجود الملائكة ، وإنكار نبوة محمد صلى الله عليه وسلم ، وأن القرآن وحي من الله ، وإنكار البعث والجزاء ، وإنكار فرضية الصلاة والزكاة ، والصيام والحج .

٢ - استباحة محرّم أجمع المسلمون على تحريمه ، كاستباحة الخمر ، والزنا ، والربا ، وأكل الخنزير ، واستحلال دماء المعصومين وأموالهم ^(١) .

٣ - تحريم ما أجمع المسلمون على حله « كتحرим الطيبات » .

٤ - سب النبي أو الاستهزاء فيه ، وكذا سب أي نبي من أنبياء الله .

٥ - سب الدين ، والطعن في الكتاب والسنة ، وترك الحكم بهما ، وتفضيل القوانين الوضعيّة عليهما .

٦ - ادعاء فرد من الأفراد أن الوحي ينزل عليه .

٧ - إلقاء المصحف في القاذورات ، وكذا كتب الحديث ، استهانة بها واستخفافا بما جاء فيها .

٨ - الاستخفاف باسم من أسماء الله ، أو أمر من أوامره ، أو نهى من نواهيه ، أو وعد من وعوده ، إلا أن يكون حديث عهد بالإسلام ، ولا يعرف أحكامه ، ولا يعلم حدوده ؛ فإنه إن أنكر شيئاً منها جهلاً به لم يكفر .

وفيه مسائل أجمع المسلمون عليها ، ولكن لا يعلمها إلا الخاصة ؛ فإن منكرها لا يكفر ؛ بل يكون معذوراً بجهله بها ، لعدم استفادة علمها في العامة ؛ كتحریم نكاح المرأة على عمّتها وخالتها ، وأن القاتل عمد لا يرث ، وأن للجدّة السدس ، ونحو ذلك .

ولا يدخل في هذا الوسوس التي تساور النفس فإنها مما لا يؤاخذ الله بها . فقد روى مسلم عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :

(١) إلا إذا كان ذلك بتأويل - مثل تأويل الخوارج - فإنهم استحلوا دماء الصحابة وأموالهم - ومثل تأويل قدامة بن مظعون شرب الخمر ؛ ومع ذلك - فجمهور الفقهاء على أنهم غير كافرين .

« إن الله عز وجل تجاوز لأمتي عما حدثت به أنفسها ما لم تعمل أو يتكلم به »
وروى مسلم عن أبي هريرة قال :

« جاء ناس من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فسألوه فقالوا : انا نجد في أنفسنا ما يتعاظم أحدنا أن يتكلم به ، قال : وقد وجدتموه ؟ قالوا : نعم . قال : ذلك صريح الإيمان ^(١) » .

وروى مسلم عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
« لا يزال الناس يتساءلون حتى يقال : (هذا خلق الله الخلق ، فمن خلق الله ؟) فمن وجد من ذلك شيئاً ، فليقل : آمنت بالله » .

عقوبة المرتد :

الارتداد جريمة من الجرائم التي تحبط ما كان من عمل صالح قبل الردة ، وتستوجب العذاب الشديد في الآخرة . يقول الله سبحانه :

« وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ ، فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ، وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ » ^(٢) .

ومعنى الآية :

أن من يرجع عن الإسلام إلى الكفر ويستمر عليه حتى يموت كافراً ، فقد بطل كل ما عمله من خير ، وحرم ثمرته في الدنيا ، فلا يكون له ما للمسلمين من حقوق ، وحرم من نعيم الآخرة ، وهو خالد في العذاب الأليم ، وقد قرر الإسلام عقوبة معجلة في الدنيا للمرتد ؛ فضلاً عما توعد به من عذاب ينتظره في الآخرة ، وهذه العقوبة هي القتل ^(٣) .

روى البخاري ومسلم عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من بدل دينه فاقتلوه » .

وروي عن ابن مسعود أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :

« لا يحل دم امرئ مسلم إلا يلحدي ثلاث :

(١) أي استعظام الكلام به خوفاً من التلق به ، فضلاً من اعتقاده دليل على كمال الإيمان .

(٢) سورة البقرة . الآية : ٢١٧

(٣) لو قتل مسلم من المسلمين لا يعتبر مرتكباً جريمة القتل ، ولكن يمزر لافتياته على الحاكم .

كفر بعد إيمان ، وزنا بعد إحصان ، وقتل نفس بغير نفس .
وعن جابر رضي الله عنه : « أن امرأة يقال لها أم مروان ارتدت فأمر
النبي صلى الله عليه وسلم بأن يعرض عليها الإسلام : فإن تاب ، وإلا قتل .
فأبت أن تسلم ، فقتلت » . أخرجه الدارقطني والبيهقي ^(١) .
وثبت أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه قاتل المرتدين من العرب حتى
رجعوا إلى الإسلام . ولم يختلف أحد من العلماء في وجوب قتل المرتد .
وإنما اختلفوا في المرأة إذا ارتدت . فقال أبو حنيفة :
إن المرأة إذا ارتدت لا تقتل ، ولكن تحبس ، وتخرج كل يوم فتستاب ،
ويعرض عليها الإسلام ، وهكذا حتى تعود إلى الإسلام ، أو تموت ، لأن النبي
صلى الله عليه وسلم نهى عن قتل النساء .

وخالف ذلك جمهور الفقهاء فقالوا : إن عقوبة المرأة المرتدة كعقوبة الرجل
المرتد ، سواء بسواء ؛ لأن آثار الردة وأضرارها من المرأة كآثارها وأضرارها
من الرجل ، ولحديث معاذ الذي حسنه الحافظ : أن النبي صلى الله عليه وسلم
قال له لما أرسله إلى اليمن :

« أيما رجل ارتد عن الإسلام فادعه ؛ فإن عاد ، وإلا فاضرب عنقه ،
وأيما امرأة ارتدت عن الإسلام فادعها ؛ فإن عادت ، وإلا فاضرب عنقها » .
وهذا نص في محل النزاع .

وأخرج البيهقي ، والدارقطني ، أن أبا بكر استتاب امرأة يقال لها « أم
قرقة » كفرت بعد إسلامها ، فلم تتب ؛ فقتلها .

وأما حديث النهي عن قتل النساء فذلك إنما هو في حال الحرب ، لأجل
ضعفهن وعدم مشاركتهن في القتال . ولهذا كان سبب النهي عن قتلهن أن النبي
صلى الله عليه وسلم رأى امرأة مقتولة ، فقال : « ما كانت هذه لتقاتل » .
ثم نهى عن قتلهن .

والمرأة تشارك الرجل في الحدود كلها دون استثناء . فكما يقام عليها
حد الرجم إذا كانت محصنة ؛ فكذلك يقام عليها حد الردة ، ولا فرق .

(١) والإسناد ضعيف .

حكمة قتل المرتد :

الإسلام منهج كامل للحياة فهو : دين ودولة ، وعبادة ، وقيادة ، ومصحف وسيف ، وروح ومادة ، ودنيا وآخرة ، وهو مبني على العقل والمنطق ، وقائم على الدليل والبرهان ، وليس في عقيدته ولا شريعته ما يصادم فطرة الإنسان أو يقف حائلا دون الوصول إلى كماله المادي والأدبي - ومن دخل فيه عرف حقيقته ، وذاق حلاوته ؛ فإذا خرج منه وارتد عنه بعد دخوله فيه وإدراكه له ؛ كان في الواقع خارجا على الحق والمنطق ، ومتنكرا للدليل والبرهان ، وحائدا عن العقل السليم ، والفطرة المستقيمة .

والإنسان حين يصل إلى هذا المستوى يكون قد ارتد إلى أقصى دركات الانحطاط ، ووصل إلى الغاية من الانحدار والهبوط ، ومثل هذا الإنسان لا ينبغي المحافظة على حياته ، ولا الحرص على بقائه - لأن حياته ليست لها غاية كريمة ولا مقصد نبيل .

هذا من جانب ، ومن جانب آخر ؛ فإن الإسلام كمنهج عام للحياة ، ونظام شامل للسلوك الانساني ، لا غنى له من سياج يحميه ، ودرع يقيه ، فإن أي نظام لا قيام له إلا بالحماية والوقاية والحفاظ عليه من كل ما يهدد أركانه ، ويزعزع بنيانه ، ولا شيء أقوى في حماية النظام ووقايته من منع الخارجين عليه ؛ لأن الخروج عليه يهدد كيانه ويعرضه للسقوط والتداعي .

إن الخروج على الإسلام والارتداد عنه إنما هو ثورة عليه والثورة عليه ليس لها من جزاء إلا الجزاء الذي اتفقت عليه القوانين الوضعية ، فيمن خرج على نظام الدولة وأوضاعها المقررة .

إن أي إنسان سواء كان في الدول الشيوعية ، أم الدول الرأسمالية - إذا خرج على نظام الدولة فإنه يتهم بالخيانة العظمى لبلاده ، والخيانة العظمى جزاؤها الإعدام .

فالإسلام في تقرير عقوبة الإعدام للمرتدين منطقي مع نفسه ومتلاق مع غيره من النظم .

استتابة المرتد :

كثيرا ما تكون الردة نتيجة الشكوك والشبهات التي تساور النفس وتزاحم

الإيمان . ولا بد أن تنهياً فرصة للتخلص من هذه الشبهات والشكوك ، وأن تقدم الأدلة والبراهين التي تعيد الإيمان إلى القلب ، واليقين إلى النفس ، وتريح ما علق بالوجدان من ريب وشكوك . ومن ثم كان من الواجب أن يستتاب المرتد ولو تكررت ردتته ، ويمهل فترة زمنية يراجع فيها نفسه ، وتفند فيها وساوسه وتناقش فيها أفكاره ؛ فإن عدل عن موقفه بعد كشف شبهاته ، ورجع إلى الإسلام وأقر بالشهادتين واعترف بما كان ينكره ، وبريء من كل دين يخالف دين الإسلام ، قبلت توبته ، وإلا أقيم عليه الحد .

وقد قدر بعض العلماء هذه الفترة بثلاثة أيام ، وترك بعضهم تقدير ذلك وإنما يكرر له التوجيه ويعاد معه النقاش حتى يغلب على الظن أنه لن يعود إلى الإسلام ، وحينئذ يقام عليه الحد^(١)

والذين رأوا تقدير ذلك بالأيام الثلاثة اعتمدوا على ما روي : « أن رجلاً قدم إلى عمر رضي الله عنه من الشام ، فقال « هل من مغربة »^(٢) خبر ؟ . قال : نعم . رجل كفر بعد إسلامه . فقال عمر :

فما فعلتم به ؟ قال : قربناه فضررنا عنقه قال : هلاً حبستموه في بيت ثلاثاً ، وأطعمتموه كل يوم رغيفاً ، واستتبتموه لعله يتوب ويراجع أمر الله : اللهم إني لم أحضر ، ولم آمر ، ولم أرض إذ بلغني : اللهم إني أبرأ إليك من دمه » . رواه الشافعي .

والذين ذهبوا إلى القول الثاني استندوا إلى ما رواه أبو داود : أن معاذاً قدم اليمن على أبي موسى الأشعري . وقد وجد عنده رجلاً موثقاً . فقال : ما هذا ؟

قال : رجل كان يهودياً فأسلم ، ثم رجع إلى دينه « دين اليهود » فتهوّد . فقال : لا أجلس حتى يقتل . ذلك قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم . وتكرر ذلك ثلاث مرات فأمر به فقتل ، وكان أبو موسى قد استتابه

(١) هذا رأي الجمهور . وقيل يجب قتله في الحال وهو مذهب الحسن وطاووس ، وأهل الظاهر ، لحديث معاذ ، ولأنه مثل الحربي الذي بلغته الدعوة . وعن ابن عباس : إن كان أصله مسلماً لم يستتب والا استتيب .

(٢) أي : عندكم خبر من بلاد بعيدة .

قبل قدوم معاذ عشرين ليلة ، أو قريباً منها .
ومن طريق عبد الرزاق : أنهم أرادوه على الإسلام شهرين .
قال الشوكاني : واختلف القائلون بالاستتابة . هل يكتفي بالمرة ؟ أو لا بدّ
من ثلاث ، وهل الثلاث في مجلس واحد أو في ثلاثة أيام ، ونقل ابن بطال
عن أمير المؤمنين علي رضي الله عنه أنه يستتاب شهراً ، وعن النخعي يستتاب
أبداً

أحكام المرتد :

إذا ارتد المسلم ورجع عن الإسلام تغيرت الحالة التي كان عليها . وتغيرت
تبعاً لذلك المعاملة التي كان يعامل بها كسلم ، وثبتت بالنسبة له أحكام
نجمها فيما يأتي :

(١) العلاقة الزوجية :

إذا ارتد الزوج أو الزوجة انقطعت علاقة كل منهما بالآخر ، لأن ردة
أي واحد منهما موجهة للفرقة بينهما ، وهذه الفرقة تعتبر فسخاً ، فإذا تاب
المرتد منهما وعاد إلى الإسلام ، كان لا بد من عقد ومهر جديدين ، إذا أراد
استئناف الحياة الزوجية ^(١) .

ولا يجوز له أن يعقد عقد زواج على زوجة أخرى من أهل الدين الذي
انتقل إليه ؛ لأنه مستحق القتل .

(٢) ميراثه :

والمرتد لا يرث أحداً من أقاربه إذا مات ، لأن المرتد لا دين له ، وإذا
كان لا دين له فلا يرث قريبه المسلم ، فإن قتل هو أو مات ولم يرجع إلى
الإسلام ، انتقل ما له هو إلى ورثته من المسلمين لأنه في حكم الميت من وقت
الردة . وقد أتي علي بن أبي طالب بشيخ كان نصرانياً فأسلم ، ثم ارتد
عن الإسلام . فقال له علي :

(١) يرى الفقهاء الأحناف أن ردة الزوج تعتبر طلاقاً بائناً ينقص من عدد الطلاقات .

« لعلك إنما ارتددت لأن تصيب ميراثاً . ثم ترجع إلى الإسلام ؟
قال : لا .

قال : فلعلك خطبت امرأة فأبوا أن يزوجوكها ، فأردت أن تتزوجها ثم
تعود إلى الإسلام ؟
قال : لا .

قال : فارجع إلى الإسلام .

قال : لا . حتى ألقى المسيح .

فأمر به فضربت عنقه فدفع ميراثه إلى ولده من المسلمين . »

قال ابن حزم : وعن ابن مسعود بمثله . وقالت طائفة بهذا ، منهم :
الليث بن سعد ، وإسحاق بن راهويه . وهذا مذهب أبي يوسف ، ومحمد ،
وإحدى الروايات عن أحمد .

(٣) فقد أهليته للولاية على غيره :

وليس للمرتد ولاية على غيره ، فلا يجوز له أن يتولى عقد تزويج بناته
ولا أبنائه الصغار ، وتُعتبر عقودهم بالنسبة لهم باطلة ، لسلب ولايته لهم
بالردة .

مال المرتد :

الردة لا تقضي على أهلية المرتد للتملك ، ولا تسلبه حقه في ماله ، ولا تزيل
يده عنه ، ويكون مثله في ماله مثل الكافر الأصلي ، وله أن يتصرف في ماله
كما يشاء . وتصير تصرفاته نافذة لاستكمال أهليته ، وكونه مستحق القتل
لا يسلبه حقه في التملك والتصرف ، لأن الشارع لم يجعل للمرتد عقوبة سوى
عقوبة القتل حداً ، ويكون في ذلك كمن حكم عليه بالقصاص أو بالرجم .
فإن قتله قصاصاً أو رجماً لا يسلبه حقه في الملكية ، ولا يزيل يده عن ماله .

لحوقه بدار الحرب :

وكذلك يبقى ماله مملوكاً له إذا لحق بدار الحرب ، ويوضع تحت يد أمين ؛
لأن لحوقه بدار الحرب لا يسلبه حقه في الملكية .

ردّةُ الزنديق :

قال أبو حاتم السجستاني وغيره :
« الزنديق » فارسي معرب أصله : « زنده كرو » أي يقول بدوام الدهر ،
ثم قال : قال ثعلب :
ليس في كلام العرب زنديق ، وإنما يقال : زنديق لمن يكون شديد
التحليل ، وإذا أرادوا ما تريد العامة قالوا : ملحد ودهري . أي يقول بدوام
الدهر .

وقال الجوهري : الزنديق من الثنوية .

وقال الحافظ ابن حجر : التحقيق ما ذكره من صنف في الملل والنحل : أن
أصل الزندقة أتباع ديصان ، ثم ماني ، ثم مزدك^(١) .
وقال النووي : الزنديق الذي لا يتحل ديناً .
وقال في المسوى ملخصاً : إن المخالف للدين الحق ان لم يعترف به ولم
يلعن له لا ظاهراً ولا باطناً ، فهو الكافر .

وإن اعترف بلسانه ، وقلبه على الكفر فهو المنافق .
وإن اعترف به ظاهراً وباطناً لكنه يفسر بعض ما ثبت من الدين ضرورة
بمخلاف ما فسرهُ الصحابة والتابعون ، وأجمعت عليه الأمة فهو الزنديق ، كما
إذا اعترف بأن القرآن حق ، وما فيه من ذكر الجنة والنار حق ، لكن المراد
بالجنة الابتهاج الذي يحصل بسبب الملكات المحمودة ، والمراد بالنار ، هي
الذامة التي تحصل بسبب الملكات المذمومة ، وليس في الخارج جنة ولا نار ،
فهو الزنديق .

وقوله صلى الله عليه وسلم :

(١) وملخص مذهبهم أن النور والظلمة قديمان ، وأنهما امتزجا فعدت العالم كله منهما ، فمن كان
من أهل الشر فهو من الظلمة ومن كان من أهل الخير فهو من النور ، وأنه يجب أن يسمى في
تخليص النور من الظلمة فيلزم إزهاق كل نفس . وكان بهرام جد كسرى تحمّل على ماني حتى
حضر عنده وأظهر له أنه قبل مقاتلته ثم قتله وقتل أصحابه وقيت منهم بقايا أتبعوا مزدك
المذكور ، وقام الإسلام والزنديق يطلق غل من يعتقد ذلك وأظهر جماعة منهم الإسلام خشية
القتل . فهذا أصل الزندقة . وأطلق جماعة من الشافعية الزندقة على من يظهر الإسلام ويخفي
الكفر مطلقاً .

« أولئك الذين نهاني الله عنهم » هو في المنافيين دون الزنادقة . ثم قال :
وإن الشرع كما نصب القتل جزاء للارتداد ليكون مزجرة للمرتدين ،
وذنباً عن الملة التي ارتضاها ؛ فكذلك نصب القتل جزاء للزندقة ، ليكون
مزجرة للزندقة ، وذنباً عن تأويل فاسد في الدين لا يصح القول به .

قال : ثم التأويل تأويلان :

تأويل لا يخالف قطعاً من الكتاب والسنة واتفاق الأمة .

وتأويل يصادم ما ثبت بقاطع ؛ فذلك الزندقة .

فكل من أنكر الشفاعة ، أو أنكر رؤية الله تعالى يوم القيامة ، أو أنكر
عذاب القبر ، وسؤال المنكر والنكير ، أو أنكر الصراط والحساب ، سواء
قال : لا أثق بهؤلاء الرواة . أو قال : أثق بهم ، لكن الحديث مؤول ، ثم
ذكر تأويلاً فاسداً لم يسمع من قبله ، فهو الزنديق .

وكذلك من قال في الشيخين « أبي بكر وعمر » مثلاً : ليسا من أهل
الجنة ، مع تواتر الحديث في بشارتهما ، أو قال : إن النبي صلى الله عليه وسلم
خاتم النبوة ، ولكن معنى هذا الكلام أنه لا يجوز أن يسمى بعده أحد
بالنبي .

وأما معنى النبوة وهو كون إنسان مبعوثاً من الله تعالى إلى الخلق مفترض
الطاعة ، معصوماً من الذنوب ، ومن البقاء على الخطأ فيما يرى ، فهو موجود
في الأئمة بعده^(١) ؛ فذلك هو الزنديق ، وقد اتفق جمهور المتأخرين من الحنفية
والشافعية على قتل من يجري هذا المجرى ، والله أعلم . هـ .

هل يقتل الساحر :

يتفق العلماء على أن للسحر أثراً ، وعلى كفر من يعتقد حله ، ويختلفون
في أن له حقيقة ، أو أنه تخيل ، كما يختلفون في السحر : هل هو كفر أو ليس
بكفر ؟

وتبع ذلك اختلافهم في الساحر .

فقال أبو حنيفة ومالك وأحمد : يقتل الساحر بتعلم السحر ، وبفعله ،
لكفره ، دون استتابة .

(١) كما يعتقد بعض القديانية في غلام أحمد مدعي النبوة الكذاب .

وقال الشافعية والظاهرية : إن كان الفعل أو الكلام الذي يسحر به كفرة ، فالساحر مرتد ، ويجري عليه حكم الردة ، إلا أن يتوب .
وإن كان ليس كفرة فلا يقتل ، لأنه ليس كافراً ، وإنما هو عاصٍ فقط .

والظاهر أن السحر معصية من كبائر الإثم ، وأن الساحر لا يقتل بسحره ، إلا إذا اعتقد حله ، فيكون مرتدأ ، لا بسحره ، ولكن باستحلال ما حرم الله .

روى أبو هريرة رضي الله عنه ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « اجتنبوا السبع الموبقات » ، فقيل : يا رسول الله وما هن ؟ قال : « الشرك بالله ، والسحر ، وقتل النفس التي حرم الله قتلها إلا بالحق ، وأكل مال اليتيم ، وأكل الربوا ، والتولي يوم الزحف » ، وقذف المحصنات المؤمنات .
قال ابن حزم ، بعد أن ناقش أدلة القائلين بكفره ، ووجوب قتله :
« وصح أن الساحر ليس كفرة ، وإذا لم يكن كفرة ، فلا يحل قتل فاعله ، لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :

« لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث : كفر بعد إيمان ، وزنا بعد إحصان ، ونفس بنفس » .

فالساحر ليس كافراً كما بينا ولا قاتلاً ، ولا زانياً محصناً ، ولا جاء في قتله نص صحيح ، فيضاف إلى هذه الثلاث ، كما جاء في المحارب .
ثم قال : فصحّ تحريم دمه بيقين لا شك فيه ، ورأى الشيعة أن الساحر مرتد وحكمه حكم المرتد .

الكاهن والعراف (١) :

يزى الإمام أبو حنيفة أن الكاهن والعراف يستحقان القتل ؟ لقول عمر : « اقتلوا كل ساحر وكاهن » .

وفي رواية عنه : « انهما إن تابا لم يقتلا » .

ويرى متقدمو الأحناف أن الكاهن أو العراف إن اعتقد أن الشياطين يفعلون له ما يشاء كفر ، وإن اعتقد أنه تخيل لا حقيقة له ، لم يكفر .

(١) الكاهن : هو الذي يتخذ من الجن من يأتيه بالأخبار . والعراف : هو الذي يتحدث بالجنس والظن ، مدعياً أنه يعلم الغيب .

الحِزَابَةُ

تعريفها :

الحِزَابَةُ - وتسمى أيضاً قطع الطريق - هي خروج طائفة مسلّحة في دار الإسلام ، لإحداث الفوضى ، وسفك الدماء ، وسلب الأموال ، وهتك الأعراض ، وإهلاك الحرث والنسل^(١) ، متحدية بذلك الدين والأخلاق والنظام والقانون .

ولا فرق بين أن تكون هذه الطائفة من المسلمين ، أو الذميين ، أو المعاهدين أو الحربيين ، ما دام ذلك في دار الإسلام ، وما دام عدوانها على كلِّ مُحَقِّقٍ الدم ، قبل الحِزَابَةِ من المسلمين والذميين .

وكما تتحقق الحِزَابَةُ بخروج جماعة من الجماعات ، فإنها تتحقق كذلك بخروج فرد من الأفراد .

فلو كان لفرد من الأفراد فضل جبروت وبطش ، ومزيد قوة وقدرة يغلب بها الجماعة على النفس والمال ، والعرض ، فهو محارب وقاطع طريق .

ويدخل في مفهوم الحِزَابَةِ العصابات المختلفة ، كعصابة القتل ، وعصابة خطف الأطفال ، وعصابة اللصوص للسطو على البيوت ، والبنوك ، وعصابة خطف البنات والعداري للفجور بهن ، وعصابة اغتيال الحكام ابتغاء الفتنة واضطراب الأمن ، وعصابة إتلاف الزروع وقتل المواشي والدواب .

وكلمة الحِزَابَةُ مأخوذة من الحرب ، لأن هذه الطائفة الخارجة على النظام تعتبر محاربة للجماعة من جانب ومحاربة للتعالم الإسلامية التي جاءت لتحقيق أمن الجماعة وسلامتها بالحفاظ على حقوقها ، من جانب آخر .

فخروج هذه الجماعة على هذا النحو يعتبر محاربة ، ومن ذلك أخذت كلمة

(١) أي : قطع الشجر ، وإتلاف الزرع ، وقتل الدواب والأنعام .

الحراية ، وكما يسمى هذا الخروج على الجماعة وعلى دينها حراية ، فإنه يسمى أيضاً قطع طريق ، لأن الناس ينقطعون بخروج هذه الجماعة عن الطريق ، فلا يمرّون فيه ، خشية أن تسفك دماؤهم ، أو تسلب أموالهم ، أو تهتك أعراضهم أو يتعرضون لما لا قدرة لهم على مواجهته ، ويسمونها بعض الفقهاء بـ « السرقة الكبرى ^(١) » .

الحراية جريمة كبرى :

والحراية - أو قطع الطريق - تعتبر من كُبريات الجرائم ، ومن ثمّ أطلق القرآن الكريم على المتورّطين في ارتكابها أقصى عبارة فجعلهم محاربين لله ورسوله ، وساعين في الأرض بالفساد وغلّظ عقوبتهم تغليظاً لم يجعله للجريمة أخرى .

يقول الله سبحانه :

« إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَاداً أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ، ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا ، وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ » ^(٢) .

ورسول الله صلى الله عليه وسلم يعلن أن من يرتكب هذه الجناية ليس له شرف الانتساب إلى الإسلام ، فيقول :

« من حمل علينا السلاح فليس منا » ^(٣) .

رواه البخاري ، ومسلم من حديث ابن عمر .

وإذا لم يكن له هذا الشرف وهو حي ، فليس له هذا الشرف بعد الوفاة ؛ فإن الناس يموتون على ما عاشوا عليه ، كما يعيشون على ما ماتوا عليه .

(١) سميت بهذه التسمية ؛ لأن ضررها عام على المسلمين بانقطاع الطريق ، بخلاف السرقة العادية ، فإنها تسمى بالسرقة الصغرى ؛ لأن ضررها يخص المروء منه وحده .

(٢) سورة المائدة الآية : ٣٣

(٣) من حمل علينا السلاح : أي حملة لقتال المسلمين بغير حق . كئى بحمله عن المقاتلة إذ القتل لازم لحمل السلاح . ليس منا : ليس على طريقتنا وهدينا ، فإن طريقته نصر المسلم والقتال دونه ، لا ترويعه وإخافته وقتاله .

وروى أبو هريرة رضي الله عنه : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال :
« من خرج على الطاعة ، وفارق الجماعة ومات ، فميتته جاهلية^(١) » .
أخرجه مسلم .

شروط الخرابة :

ولا بد من توافر شروط معينة في المحاربين حتى يستحقوا العقوبة المقررة
لهذه الجريمة :

وجملة هذه الشروط هي :

١ - التكليف .

٢ - وجود السلاح .

٣ - البعد عن العمران .

٤ - المجاهرة .

ولم يتفق الفقهاء على هذه الشروط ، وإنما لهم فيها مناقشات نجملها
فيما يلي :

(١) شرط التكليف :

يشترط في المحاربين : العقل ، والبلوغ ، لأنهما شرطاً للتكليف الذي هو
شرط في إقامة الحدود .

فالصبي والمجنون لا يعتبر الواحد منهما محارباً ، مهما اشترك في أعمال
المحاربة ، لعدم تكليف واحد منهما شرعاً . ولم يختلف في ذلك الفقهاء ،
ولكن اختلفوا فيما إذا اشترك في الخرابة صبيان أو مجانين .

فهل يسقط الحد عن اشتركوا فيها بسقوطه عن هؤلاء الصبيان أو
المجانين ؟

قالت الأحناف : نعم يسقط الحد ، لأنه إذا سقط عن البعض ، فإن هذا

(١) خرج على الطاعة : أي طاعة الحاكم الذي وقع الاجتماع عليه في قطر من الأقطار . فارق
الجماعة : التي اتفقت على طاعة إمام ، وانتظم به شملهم ، واجتمعت به كلمتهم ، وحاطهم
من عدوهم . ميتة جاهلية : منسوبة إلى الجهل ، وهو تشبيه لميتة من فارق الجماعة لمن مات
على الكفر بجامع أن الكل لم يكن تحت حكم إمام

السقوط يسري إلى الكل باعتبار أنهم جميعاً متضامنون في المسؤولية ، وإذا سقط حد الحرابة نظر في الأعمال التي ارتكبت على أنها جرائم عادية يعاقب عليها بالعقوبات المقررة لها .

فإن كانت الجريمة قتلاً رجع الأمر إلى ولي الدم ، فله أن يعفو ، وله أن يقتص . وهكذا في بقية الجرائم .

ومقتضى المذهب المالكي ، والمذهب الظاهري وغيرهما إنه إذا سقط حد الحرابة عن الصبيان والمجانين ، فإنه لا يسقط عن غيرهم ممن اشتركوا في الإثم والعدوان ، لأن هذا الحد هو حق لله تعالى ، وهذا الحق لا ينظر فيه إلى الأفراد .

ولا تشترط الذكورة ولا الحرية ؛ لأنه ليس للأثوثة ولا للرق تأثير على جريمة الحرابة ؛ فقد يكون للمرأة^(١) والعبد من القوة مثل ما لغيرهما ، من التدبير وحمل السلاح والمشاركة في التمرد والعصيان ، فيجري عليهما ما يجري على غيرهما من أحكام الحرابة .

(٢) شرط حمل السلاح :

ويشترط في المحاربين أن يكون معهم سلاح ، لأن قوتهم التي يعتمدون عليها في الحرابة : إنما هي قوة السلاح ، فإن لم يكن معهم سلاح فليسوا بمحاربين ، لأنهم لا يمنعون من يقصدهم ؛ وإذا تسلحوا بالعصي والحجارة ، فهل يعتبرون محاربين ؟
اختلف الفقهاء في ذلك .

فقال الشافعي ، ومالك ، والحنابلة ، وأبو يوسف ، وأبو ثور ، وابن

حزم :

ولأنهم يعتبرون محاربين لأنه لا عبرة بنوع السلاح ، ولا بكثرته، وإنما العبرة بقطع الطريق .

وقال أبو حنيفة : ليسوا بمحاربين .

(١) يرى أبو حنيفة اشتراط الذكورة في الحرابة ، وذلك لركة قلوب النساء ، وضعف بنيتهم ، ولأن من أهل الحرب وهذه رواية ظاهر الرواية . وروى الطحاوي عنه : أن هذا ليس بشرط وأن النساء والرجال سواء في الحرابة .

(٣) شرط الصحراء وللبعد عن العمران :

واشترط بعض الفقهاء أن يكون ذلك في الصحراء ، فإن فعلوا ذلك في البنيان لم يكونوا محاربين ، ولأن الواجب يسمى حد قطاع الطريق ، وقطع الطريق إنما هو في الصحراء ، ولأن في المصر يلحق الغوث غالباً فتذهب شوكة المعتدين ، ويكونون مختلسين ، والمختلس ليس بقطاع ، ولا حد عليه . وهو قول أبي حنيفة ، والثوري ، وإسحاق ، وأكثر فقهاء الشيعة . وقول الخرق من الحنابلة ، وجزم به في الوجيز .

وذهب فريق آخر إلى أن حكمهم في المصر والصحراء واحد ، لأن الآية بعمومها تتناول كل محارب .

ولأنه في المصر أعظم ضرراً ؛ فكان أولى . ويدخل في هذا العصابات التي تتفق على العمل الجناحي من السلب ، والنهب ، والقتل .

وهذا مذهب الشافعي ، والحنابلة ، وأبي ثور . وبه قال الأوزاعي والليث والمالكية ، والظاهرية .

والظاهر أن هذا الاختلاف يتبع اختلاف الأمصار . فمن راعى شرط الصحراء نظر إلى الحال الغالبة ، أو أخذه من حال زمنه الذي لم يقع فيه مثل ذلك في مصره ؛ وعلى العكس من ذلك من لم يشترط هذا الشرط .

ولذا يقول الشافعي : إن السلطان إذا ضعف ووجدت المغالبة في المصر كانت محاربة . وأما غير ذلك فهو اختلاس عنده .

(٤) شرط المجاهرة :

ومن شروط الحراة المجاهرة بأن يأخذوا المال جهراً ، فإن أخذوه مخففين فهم سراق ، وإن اختطفوه وهربوا ، فهم منتهبون ، لا قطع عليهم ، وكذلك إن خرج الواحد والإثنان على آخر قافلة ، فسلبوا منها شيئاً ، لأنهم لا يرجعون إلى منعة وقوة ، وإن خرجوا على عدد يسير فقهرهم ، فهم قطاع طريق . وهذا مذهب الأحناف والشافعية والحنابلة .

وخالف في ذلك المالكية والظاهرية .

قال ابن العربي المالكي : والذي نختاره أن الحراة عامة في المصر والقفرة ،

وإن كان بعضها أفحش من بعض ، ولكن اسم الحراية يتناولها ، ومعنى الحراية موجود فيها ، ولو خرج بعضاً في المضر يُقتل بالسيف ويؤخذ فيه بأشد من ذلك لا بأسه . فإنه سلب غيلة ، وفعل الغيلة أقبح من فعل المجاهرة ، ولذلك دخل العفو في قتل المجاهرة فكان قصاصاً ، ولم يدخل في قتل الغيلة ، فكان حراية ، فتحرر أن قطع السبيل موجب للقتل . وقال :

لقد كنت أيام تولية القضاء قد رفع إليّ أمر قوم خرجوا محاريين في رفقة ، فأخذوا منهم امرأة - مغالبة على نفسها من زوجها ، ومن جملة المسلمين معه - فأختلوا بها ، ثم جدّ فيهم الطلب ، فأخذوا وجيء بهم ، فسألت من كان ابتلافي الله به من المفتين ، فقالوا :

ليسوا محاريين ، لأن الحراية إنما تكون في الأموال لا في الفروج .

فقلت لهم : « إنا لله وإنا إليه راجعون » ، ألم تعلموا أن الحراية في الفروج أفحش منها في الأموال ، وإن الناس ليرضون أن تذهب أموالهم وتحرب بين أيديهم ، ولا يرضون أن يحرب المرء في زوجته وبنته ؟ ولو كان فوق ما قال الله عقوبة لكانت لمن يسلب الفروج ، وحسبكم من بلاء صحبة الجهال ، وخصوصاً في الفتيا والقضاء .

وقال القرطبي : والمغتال كالمحارب ، وهو أن يحتال في قتل إنسان على أخذ ماله ، وإن لم يشهر السلاح ، ولكن دخل عليه بيته أو صحبه في سفر ، فأطعمه سماً فقتله ، فيقتل حداً لا قوداً ؛ وقريب من هذا القول رأي ابن حزم حيث يقول : إن المحارب هو المكابر ، المخيف لأهل الطريق ، المفسد في سبيل الأرض ، سواء بسلاح أم بلا سلاح أصلاً . سواء ليلاً أم نهاراً ، في مصر أم فلاة ، أم في قصر الخليفة ، أم في الجامع سواء ، وسواء فعل ذلك بجند أم بغير جند ، منقطعين في الصحراء أم أهل قرية ، سكاناً في دورهم أم أهل حصن كذلك ، أم أهل مدينة عظيمة أم غير عظيمة ؛ كذلك واحد أم أكثر ، كل من حارب المارة وأخاف السبيل بقتل نفس أو أخذ مال ، أو لجراحة ، أو لانتهاك عرض ، فهو محارب عليه وعليهم ، كثروا أو قلّوا .

ومن ثم يتبين أن مذهب ابن حزم أوسع المذاهب بالنسبة للحراية ، ومثله

في ذلك المالكية ، لأن كل من أخاف السبيل على أي نحو من الأنحاء ، وبأي صورة من الصور ، يعتبر محارباً مستحقاً لعقوبة الحراة .

عقوبة الحراة :

أنزل الله سبحانه في جريمة الحراة قوله :

« إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ؛ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا ، وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ * إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ ، فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ » . (١)

فهذه الآية نزلت فيمن خرج من المسلمين يقطع السبيل ويسعى في الأرض بالفساد ، لقوله سبحانه :

« إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ » .

وقد أجمع العلماء على أن أهل الشرك إذا وقعوا في أيدي المسلمين ، فأسلموا فإن الإسلام يعصم دماءهم وأموالهم وإن كانوا قد ارتكبوا من المعاصي قبل الإسلام ما يستوجب العقوبة :

« قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ » . (٢)

فدل ذلك على أن الآية نزلت في أهل الإسلام ، ومعنى يحاربون الله ورسوله ؛ أي يحاربون المسلمين بما يحدثونه من اضطراب ، وفوضى وخوف وقلق ، ويحاربون الإسلام بخروجهم عن تعاليمه وعصيانهم لها . فإضافة الحرب إلى الله ورسوله إيدان بأن حرب المسلمين كأنها حرب لله تعالى ولرسوله ، كقوله تعالى : يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا » . (٣)

فالمحاربة هنا مجازية .

قال القرطبي : يحاربون الله ورسوله ، إستعارة ، ومجاز ، إذ الله سبحانه

(١) سورة المائدة . الآيتان : ٣٣ ، ٣٤ .

(٢) سورة الأنفال . الآية : ٣٨ .

(٣) سورة البقرة . الآية : ٩ .

وتعالى لا يحارب ولا يغالب لما هو عليه من صفات الكمال ، ولما وجب له من التنزيه عن الأضداد والأنداد . والمعنى يحاربون أولياء الله . فعبّر بنفسه العزيزة عن أوليائه لكباراً لأذيتهم كما عبّر بنفسه عن الفقراء والضعفاء في قوله تعالى :

« مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا »^(١) .
حثاً على الاستعطاف عليهم ، ومثله في صحيح السنة :
« استطعمتك فلم تطعنني » اهـ .

سبب نزول هذه الآية :

قال الجمهور في سبب نزول هذه الآية : « إن العرنيين^(٢) قلدوا المدينة فأسلموا ، واستوخموها^(٣) ، وسقمت أجسامهم ، فأمرهم النبي صلى الله عليه وسلم بالخروج إلى إبل الصدقة ، فخرجوا ؛ وأمرهم بلقاح^(٤) ليشربوا من ألبانها فانطلقوا ، فلما صحوا قتلوا الراعي وارتدوا عن الإسلام وساقوا الإبل . فبعث النبي صلى الله عليه وسلم في آثارهم ، فما ارتفع النهار حتى جيء بهم فأمر بهم فقطع أيديهم وأرجلهم وتسلم^(٥) أعينهم ، وتركهم في الحرة^(٦) يستسقون فلا يسقون حتى ماتوا » .

قال أبو قلابة : فهؤلاء قوم سرقوا وقتلوا وكفروا بعد إيمانهم وحاربوا الله ورسوله ، فأنزل الله عز وجل :
« إِنَّمَا الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ الْآيَةُ .

العقوبات التي قررتها الآية الكريمة :

والعقوبة التي قررتها هذه الآية للذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في

(١) سورة البقرة الآية : ٢٤٥

(٢) جماعة من إحدى القبائل العربية المعروفة .

(٣) أصابهم المرض والوخم . لعدم موافقة هوائها لهم .

(٤) لقاح جمع لقحة وهي الناقة الحلوب .

(٥) تسلم : تفقأ . وفعل بهم ذلك لأنهم كانوا فعلوا ذلك بالراعي فكان قصاصاً . وجزاء سيئة سيئة مثلها .

(٦) الحرة : أرض خارج المدينة ذات حجارة سوداء .

الأرض فساداً هي إحدى عقوبات أربع :

١ - القتل .

٢ - أو الصلب .

٣ - أو تقطيع الأيدي والأرجل من خلاف .

٤ - أو النفي من الأرض .

وهذه العقوبات جاءت في الآية معطوفة بحرف « أو » ، فقال بعض العلماء :

« إن العطف بها يفيد التخيير ، ومعنى هذا أن للحاكم أن يتخير عقوبة من هذه العقوبات ، حسب ما يراه من المصلحة ، بصرف النظر عن الجريمة التي ارتكبها المحاربون » .

وقال أكثر العلماء : إن « أو » هنا للتنوع لا للتخيير ومقتضاه أن تتنوع العقوبة حسب الجريمة ، وأن هذه العقوبات على ترتيب الجرائم لاعلى التخيير .

حجة القائلين بأن « أو » للتخيير :

قال الفريق الأول : إن هذا ما تقتضيه اللغة ، ويتمشى مع نظم الآية ، ولم يثبت من السنة ما يصرف ما دلت عليه من هذا المعنى . فكل من حارب الله ورسوله وسعى في الأرض بالفساد ، فإن عقوبته إما القتل ، أو الصلب ، أو القطع ، أو النفي من الأرض حسب ما يكون من المصلحة التي يراها الحاكم في تنفيذ إحدى هذه العقوبات ، سواء قتلوا أم لم يقتلوا ، وسواء أخذوا المال أم لم يأخذوا ، وسواء ارتكبوا جريمة واحدة أم أكثر . وليس في الآية ما يدل على أن للحاكم أن يجمع أكثر من عقوبة واحدة أو يترك المحاربين دون عقاب .

قال القرطبي : « قال أبو ثور : الإمام غيّر على ظاهر الآية ، وكذلك قال مالك ، وهو مروى عن ابن عباس ، وهو قول سعيد بن المسيب وعمر بن عبد العزيز ، ومجاهد ، والضحاك ، والنخعي ، كلهم قال : الإمام غيّر في الحكم على المحاربين ، يحكم عليهم بأي الأحكام التي

أوجبها الله تعالى من : القتل ، أو الصلب ، أو القطع ، أو النفي بظاهر الآية .

قال ابن عباس : ما كان في القرآن « أو » فصاحبه بالخيار . وهذا قول أشعر بظاهر الآية .

قال ابن كثير : إن ظاهر - أو - للتخيير ، كما في نظائر ذلك من القرآن كقوله تعالى في جزاء الصيد :

« فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قُتِلَ مِنْ النَّعَمِ ، بِحَكْمٍ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ ، هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ ، أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ ، أَوْ عَدْلٌ ذَلِكَ صِيَامًا » . (١)

وكقوله في كفارة الفدية :

« فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ » . (٢)

وكقوله في كفارة اليمين :

« فإِطَاعٌ عَشْرَةَ مَسَاكِينَ ، مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كَسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ » . (٣)

هذه كلها على التخيير ، فكل ذلك فلنكن هذه الآية .

حجة القائلين بأن « أو » للتنويع :

أما الفريق الثاني فقد استدل بما روي عن ابن عباس ، وهو من أعلم الناس باللغة وأفقههم في القرآن الكريم ، فقد روى الشافعي في مسنده عنه رضي الله عنه قال :

« إذا قتلوا وأخذوا الأموال صلبوا . وإذا قتلوا ولم يأخذوا المال قتلوا ولم يصلبوا . وإذا أخذوا المال ولم يقتلوا قطعت أيديهم وأرجلهم من خلاف . وإذا أخافوا السبيل ولم يأخذوا مالا نفوا من الأرض . »

(١) سورة المائدة . الآية : ٩٥

(٢) سورة البقرة . الآية : ١٩٦

(٣) سورة المائدة . الآية : ٨٩

قال ابن كثير ويشهد لهذا التفصيل الحديث الذي رواه ابن جرير في تفسيره — إن صح سنده — قال :

حدثنا علي بن سهل ، حدثنا الوليد بن مسلم ، عن يزيد بن حبيب : أن عبد الملك بن مروان كتب إلى أنس بن مالك يسأله عن هذه الآية ، فكتب إليه يخبره أنها نزلت في أولئك نفر العرنيين ، وهم من بجيلة^(١) ، قال أنس : فارتدوا عن الإسلام ، وقتلوا الراعي ، واستاقوا الإبل ، وأخافوا السبيل ، وأصابوا الفرج الحرام . قال أنس :

فسأل الرسول صلى الله عليه وسلم جبرائيل عليه السلام عن القضاء فيمن حارب فقال :

« من سرق مالاً وأخاف السبيل فاقطع يده بسرقة ورجله بإخافته ، ومن قتل اقتله ، ومن قتل وأخاف السبيل واستحل الفرج الحرام فاصلبه » .

وقالوا : إن الذي يرجح أن الآية لتفصيل العقوبات ، لا للتخيير هو أن الله جعل لهذا الإفساد درجات من العقاب لأن إفسادهم متفاوت ، منه القتل ، ومنه السلب والنهب ، ومنه هتك العرض ، ومنه إهلاك الحرث والنسل .

ومن قطاع الطرق من يجمع بين جريمتين أو أكثر من هذه ، فليس الحاكم بخيراً في عقاب من شاء منهم بما شاء ، بل عليه أن يعاقب كلاهم بقدر جرمه ودرجة إفساده ، وهذا هو العدل :

« وجزاء سيئة سيئة مثلها » .^(٢)

وهذا مذهب الشافعي ، وأحمد في أصح الروايات عنه ، وقول أبي حنيفة على تفصيل في ذلك — وقد ناقش الكاساني في البدائع^(٣) رأي القائلين بأن « أو » للتخيير نقاشاً علمياً ، فقال :

« إن التخيير الوارد في الأحكام المختلفة من حيث الصورة بحرف التخيير ، إنما يجري ظاهره إذا كان سبب الوجوب واحد ، كما في كفارة اليمين ، وكفارة جزاء الصيد . أما إذا كان مختلفاً فيخرج ببيان الحكم لكل في نفسه ، كما في قوله تعالى :

(١) قبيلة تسمى بهذا الاسم .

(٢) سورة الشورى الآية : ٤٠ .

(٣) ج ٧ ص ٩

« قُلْنَا يَا ذَا الْقُرْنَيْنِ إِمَّا أَنْ تُعَذِّبَ وَإِمَّا أَنْ تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا. »^(١)
إن ذلك ليس للتخير بين المذكورين ، بل لبيان الحكم لكل في نفسه ،
لاختلاف سبب الوجوب . وتأويله : إما أن تعذب من ظلم ، أو تتخذ الحسن
فيمن آمن وعمل صالحاً .

ألا ترى إلى قوله تعالى :

« قَالَ إِمَّا مَنْ ظَلَمَ فَسَوْفَ نُعَذِّبُهُ ؛ ثُمَّ يُرَدُّ إِلَىٰ رَبِّهِ فَيُعَذِّبُهُ
عَذَابًا نُّكَرًا . وَإِمَّا مَنْ آمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُ جَزَاءٌ
الْحُسْنَىٰ . »^(٢)

وقطع الطريق متنوع في نفسه وإن كان متحداً من حيث الأصل ، فقد
يكون بأخذ المال وحده ، وقد يكون بالقتل لا غير ، وقد يكون بالجمع بين
الأمرين ، وقد يكون بالتخويف لا غير ، فكان سبب الوجوب مختلفاً فلا
يحمل على التخير ؛ بل على بيان الحكم لكل نوع ؛ أو يحتمل هذا ويحتمل
ما ذكر فلا يكون حجة مع الاحتمال . وإذا لم يمكن صرف الآية الشريفة إلى
ظاهر التخير في مطلق المحارب . فإمّا أن يحمل على الترتيب ويضمّر في كل
حكم مذكور نوع من أنواع قطع الطريق ، كأنه سبحانه وتعالى قال : « إِنَّمَا
جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ
يُقْتَلُوا » إن قتلوا ، أو يُصَلَّبُوا ، إن أخذوا المال وقتلوا ، أو تقطع أيديهم
وأرجلهم من خلاف ، إن أخذوا المال لا غير ، أو ينفوا من الأرض ، إن
أخافوا ؛ هكذا ذكر جبريل عليه السلام لرسول الله صلى الله عليه وسلم لما قطع
أبو بردة الأسلمي بأصحابه الطريق على أناس جاؤوا يريدون الإسلام . فقد
قال عليه السلام :

« إِنْ مِنْ قَتَلَ قَتِيلًا ، وَمِنْ أَخَذَ الْمَالَ وَلَمْ يَقْتُلْ قِطْعَتَ يَدِهِ وَرِجْلِهِ مِنْ
خِلَافٍ ، وَمِنْ قَتَلَ وَأَخَذَ الْمَالَ صِلْبٍ ، وَمِنْ جَاءَ مُسْلِمًا هَدَمَ الْإِسْلَامَ مَا كَانَ
قَبْلَهُ مِنَ الشُّرْكِ . »

(١) سورة الكهف الآية : ٨٦

(٢) سورة الكهف الآية : ٨٧

بسط رأي القائلين بتنوع العقوبة إذا اختلفت الجريمة :

قلنا إن جمهور الفقهاء يرى أن العقوبة تتنوع حسب نوع الجريمة ، وإن ذلك ينقسم إلى أقسام :

١ - أن تكون الحراة مقصورة على إخافة المارة وقطع الطريق ، ولم يرتكب المحاربون شيئاً وراء ذلك ؛ فهؤلاء ينفون من الأرض ، والنفي من الأرض معناه إخراج المحاربين من البلد الذي أفسدوا فيه إلى غيره من بلاد الإسلام . إلا إذا كانوا كفاراً فيجوز إخراجهم إلى بلاد الكفر . وحكمة ذلك أن يدنق هؤلاء وبال أمرهم بالابتعاد والنفي ، وأن تطهر المنطقة التي عاثوا فيها فساداً من شرورهم ومفاسدهم ، وأن ينسى الناس ما كان منهم من أثر سيئ وذكرى أليمة . وروي عن مالك أن النفي معناه الإخراج إل بلد آخر ، ليسجنوا فيه حتى تظهر توبتهم ، واختاره ابن جرير .

ويرى الأحناف أن النفي هو السجن ويبقون في السجن حتى يظهر صلاحهم لأن السجن خروج من سعة الدنيا إلى ضيقها ، فصار من سجن كأنه نفي من الأرض إلا من موضع سجنه ، واحتجوا بقول بعض أهل السجون في ذلك :
خرجنا من الدنيا ونحن من أهلها

فلسنا من الأموات فيها ولا الأحياء

إذا جاءنا السجن يوماً لحاجة

عجبنا وقلنا : جاء هذا من الدنيا !

٢ - أن تكون الحراة بأخذ المال من غير قتل ، وعقوبة ذلك قطع اليد اليمنى والرجل اليسرى ؛ لأن هذه الجناية زادت على السرقة بالحراة ، وما يقطع منهما يحسم في الحال ، بكى العضو المقطوع بالنار أو بالزيت المغلي أو بأية طريقة أخرى ، حتى لا يستترف دمه فيموت . وإنما كان القطع من خلاف حتى لا تفوت جنس المنفعة فتبقى له يد يسرى ورجل يمشي ينتفع بهما ؛ فإن عاد هذا المقطوع إلى قطع الطريق مرة أخرى قطعت يده اليسرى ورجله اليمنى ، وقد اشترط جمهور الفقهاء أن يكون مبلغ المال المسروق نصاباً ، وأن يكون من حرز ، لأن السرقة جريمة لها عقوبة مقررة ، فإذا وقعت الجريمة تبعها جزاؤها ، سواء أكان مرتكبها فرداً أم جماعة . فإن لم يبلغ المال نصاباً ولم يكن

من حرز فلا قطع ، فإن كانوا جماعة ، فهل يشترط أن تبلغ 'حصّة كل' واحد منهم نصاباً أو لا ؟

أجاب عن ذلك ابن قدامة فقال :

« وإذا أخذوا ما يبلغ نصاباً ولا تبلغ حصّة كل واحد منهم نصاباً قطعوا ، قياساً على قولنا في السرقة . وقياس قول الشافعي وأصحاب الرأي أنه لا يجب القطع حتى تبلغ حصّة كل واحد منهم نصاباً . ويشترط ألا تكون لهم شبهة . ولم يوافق مالك ولا الظاهرية على هذا الرأي ، فلم يشترطوا في المال المسروق بلوغ النصاب ولا كونه محرزاً ، لأن الحراية نفسها جريمة تستوجب العقوبة بقطع النظر عن النصاب والحرز . فعجربة الحراية غير جريمة السرقة ، وعقوبة كل منهما مختلفة ، لأن الله تعالى قدر للسرقة نصاباً ، ولم يقدّر في الحراية شيئاً ، بل ذكر جزاء المحارب فاقتضى ذلك توفية الجزاء لهم على المحاربة .

وإذا كان في الجنّة من هو ذو رحم محرم ممن سرقت أموالهم فإنه لا قطع عليه ، ويقطع الباقيون الذين شاركوه من الجنّة عند الحنابلة وأحد قولي الشافعي . وقال الأحناف : لا يقطع واحد منهم لوجود الشبهة بالنسبة للقريب ، والجنّة متضامنون فإذا سقط الحد عن القريب سقط عن الجميع .

ورجح ابن قدامة رأي الشافعية والحنابلة فقال :

« لأنها شبهة اختص بها واحد ؛ فلا يسقط الحد عن الباقيين » ومعنى هذا أن شبهة الإسقاط لا تتجاوز ذا الرحم ؛ فلا يقام عليه الحد وحده ؛ لأن الشبهة لا تتجاوزه . ٥١ .

٣ — أن تكون الحراية بالقتل دون أخذ المال ، وهذا يستوجب القتل متى قدر الحاكم عليهم ، ويُقتل جميع المحاربين وإن كان القاتل واحداً ، كما يُقتل الردء — وهو الطليعة — لأنهم شركاء في المحاربة والإفساد في الأرض . ولا عبرة بعفو ولي الدم أو رضاه بالدية ؛ لأن عفو ولي الدم أو رضاه بالدية في القصاص لا في الحراية .

٤ — أن تكون الحراية بالقتل وأخذ المال . وفي هذا القتل والصلب . أي أن عقوبتهم أن يصلبوا أحياء ليموتوا ؛ فيربط الشخص على خشبة أو عمود

أو نحوهما منتصب القامة . ممدود اليدين ؛ ثم يطعن حتى يموت .
ومن الفقهاء من قال : إنه يقتل أولاً ثم يصلب للعبرة والعظة .
ومنهم من قال : إنه لا يبقى على الخشبة أكثر من ثلاثة أيام .
وكل ما تقدم فإنه اجتهاد من الأئمة . وهو في نطاق تفسير الآية الكريمة ،
وكل إمام له وجهة نظر صحيحة ؛ فمن رأى تخيير الحاكم في اختيار إحدى
العقوبات المقررة فوجته ما دل عليه العطف بحرف - أو - وأن الأمر متروك
للحاكم يختار منها ما تدرأ به المفسدة وتتحقق به المصلحة . وأن من رأى أن
لكل جريمة عقوبة محددة في الآية ، فوجهه تحقيق العدالة مع رعاية ما تندرأ
به المفاصد وتقوم به المصالح ؛ فالكل مجمع على تحقيق غاية الشريعة من درء
المفاصد وتحقيق المصالح . وهذا الاجتهاد يسهل على أولياء الأمور فهم النصوص
وييسر طريق الاجتهاد ، ويعين طالب العلم على الوصول إلى الحقيقة . ولا شك
أن أعمالاً كثيرة تحدث من المحاربين المفسدين غير هذه الأعمال التي أشار
إليها الفقهاء : ويمكن استنباط أحكام لها مناسبة في ضوء ما استنبطه الفقهاء من
الآية الكريمة من أحكام جزئية .

رد اعتراض ودفع إشكال :

قال في المنار : روى عبد بن حميد ، وابن جرير عن مجاهد أن الفساد هنا :
الزنا ، والسرقه ، وقتل النساء ، وإهلاك الحرث والنسل ، وكل هذه الأعمال
من الفساد في الأرض . واستشكل بعض الفقهاء قول مجاهد : « أن هذه الذنوب
والمفاصد لها عقوبات في الشرع غير ما في الآية ، فللزنا والسرقه والقتل ،
حدود ، وإهلاك الحرث والنسل يقدر بقدره ويضمنه الفاعل ويعزره الحاكم
بما يؤديه إليه اجتهاده » . وفات هؤلاء المعترضين أن العقاب المنصوص في الآية
خاص بالمحاربين من المفسدين الذين يكاثرون أولي الأمر ، ولا يدعون لحكم
الشرع ؛ وتلك الحدود إنما هي للسارقين ، والزناة أفراداً ، الخاضعين لحكم
الشرع فعلاً . وقد ذكر حكمهم في الكتاب العزيز بصيغة اسم الفاعل المفرد
كقوله ؛ سبحانه « والسارق والساوقة فاقطعوا أيديهما »^(١) ، وقال : « الزانية

(١) سورة المائدة . الآية : ٢٨

والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ^(١) وهم يستخفون بأفعالهم ، ولا يجهرون بالفساد حتى ينتشر بسوء القدوة بهم ولا يؤلفون له العصابات ليجتمعوا أنفسهم من الشرع بالقوة فلهذا لا يصدق عليهم أنهم محاربو الله ورسوله ومفسدون ، والحكم هنا منوط بالوصفين معا . وإذا أطلق الفقهاء لفظ المحاربين فلأنما يعنون به المحاربين المفسدين ، لأن الوصفين متلازمان انتهى

واجب الحاكم والأمة حيال الخرابه :

والحاكم والأمة معا مسئولون عن حماية النظام وإقرار الأمن وصيانة حقوق الأفراد في المحافظة على دمائهم وأموالهم وأعراضهم ؛ فإذا شلت طائفة ؛ فأخلوا السبيل ، وقطعوا الطريق ، وعرضوا حياة الناس للفوضى والاضطراب . وجب على الحاكم قتال هؤلاء ؛ كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم مع العرنيين ، وكما فعل خلفاؤه من بعده ، ووجب على المسلمين كذلك أن يتعاونوا مع الحاكم على استئصال شأفتهم وقطع دابرهم ؛ حتى ينعم الناس بالأمن والطمأنينة ، ويحسوا بلذة السلام والاستقرار وينصرف كل إلى عمله مجاهداً في سبيل الخير لنفسه ، ولأمرته ، ولأمته ، فإن انهزم هؤلاء في ميدان القتال ، وتفرقوا هنا وهناك ، وانكسرت شوكتهم ، لم يتبع مدبرهم ، ولم يجهز على جريهم إلا إذا كانوا قد ارتكبوا جناية القتل ، وأخلوا المال ، فلأنهم يطاردون حتى يظفروا بهم ويقام عليهم حد الخرابه .

توبة المحاربين قبل القدرة عليهم :

إذا تاب المحاربون المفسدون في الأرض قبل القدرة عليهم ، وتمكن الحاكم من القبض عليهم ؛ فإن الله يغفر لهم ما سلف ، ويرفع عنهم العقوبة الخاصة بالخرابة لقوله الله سبحانه :

« ذلك لهم خزي في الدنيا ، ولهم في الآخرة عذاب عظيم ، إلا الذين تابوا من قبل أن تقدرُوا عليهم فاعلموا أن الله غفورٌ رحيمٌ » .
ولأنما كان ذلك كذلك ؛ لأن التوبة قبل القدرة عليهم والتمكن منهم

دليل على يقظة الضمير والعزم على استئناف حياة نظيفة بعيدة عن الإفساد والمحاربة لله ولرسوله ، ولهذا شملهم عفو الله وأسقط عنهم كل حق من حقوقه إن كانوا قد ارتكبوا ما يستوجب العقوبة ، أما حقوق العباد فإنها لا تسقط عنهم ، وتكون العقوبة حيثل ليست من قبيل الخرابه ، وإنما تكون من باب القصاص . والأمر في ذلك يرجع إلى المجني عليهم لا إلى الحاكم ، فإن كانوا قد قتلوا سقط عنهم تحم القتل ، ولولي الدم العفو أو القصاص ، وإن كانوا قد قتلوا وأخذوا المال ، سقط الصلب وتحم القتل وبقي القصاص وضمان المال . وإن كانوا قد أخذوا المال سقط القطع وأخذت الأموال منهم إن كانت بأيديهم ، وضمنوا قيمة ما استهلكوا ، لأن ذلك غصب . فلا يجوز ملكه لهم ، ويصرف إلى أربابه أو يجعله الحاكم عنده حتى يعلم صاحبه لأن توبتهم لا تصح إلا إذا أعادوا الأموال المسلوقة إلى أربابها .

فإذا رأى أولو الأمر إسقاط حق مالي عن المفسدين من أجل المصلحة العامة ، وجب أن يضمّنوه من بيت المال . ولقد لخص ابن رشد في بداية المجتهد أقوال العلماء في هذه المسألة فقال :

« وأما ما تسقطه عنه التوبة فاختلّفوا في ذلك على أربعة أقوال :

١ - أحدها أن التوبة إنما تسقط حد الخرابه فقط ، ويؤخذ ، بما سوى ذلك من حقوق الله وحقوق الآدميين » وهو قول مالك .

٢ - والقول الثاني أنها تسقط عنه حد الخرابه وجميع حقوق الله من الزنا ، والشراب ، والقطع في السرقة ، ولا تسقط حقوق الناس من الأموال ، والدماء إلا أن يعفو أولياء المقتول (١) .

٣ - والقول الثالث : أن التوبة ترفع جميع حقوق الله ، ويؤخذ في الدماء وفي الأموال بما وجد بعينه .

٤ - والقول الرابع : أن التوبة تسقط جميع حقوق الآدميين من مال ، ودم ، إلا ما كان من الأموال قائما بعينه .

شروط التوبة :

للتوبة ظاهر وباطن ، ونظر الفقه إلى الظاهر دون الباطن الذي لا يعلمه

(١) هذا هو أصل الأقوال التي اخترناه ونهينا عليه من قبل .

إلا الله ، فإذا تاب المحارب قبل القدرة عليه ؛ قبلت توبته وترتبت عليها آثارها ، واشترط بعض العلماء - في التائب - أن يستأمن الحاكم فيؤمنه ، وقيل : لا يشترط ذلك ؛ ويجب على الإمام أن يقبل كل تائب . وقيل : يكتفي بإلقاء السلاح والبعد عن مواطن الجريمة وتأمين الناس بدون حاجة إلى الرجوع إلى الإمام .

ذكر ابن جرير . قال :

حدثني علي ، حدثنا الوليد بن مسلم . قال : « قال الليث . وكذلك حدثني موسى المدني - وهو الأمير عندنا - أن علياً الأسدي حارب ، وأخاف السبيل وأصاب الدم والمال ؛ فطلبه الأئمة والعامة ؛ فامتنع ولم يقدرُوا عليه حتى جاء تائباً . وذلك أنه سمع رجلاً يقرأ هذه الآية :

« قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ ؛ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ » .^(١)

فوقف عليه فقال يا عبد الله : أعد قراءتها . فأعادها عليه فغمد سيفه ، ثم جاء تائباً حتى قدم المدينة من السَّحَر . فاغتسل ؛ ثم أتى مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى الصبح ؛ ثم قعد إلى أبي هريرة في أعمار أصحابه فلما أسفروا عرفه الناس ، فقاموا إليه ؛ فقال : لا سبيل لكم علي ، جئت تائباً من قبل أن تقدروا علي . فقال أبو هريرة : صدق ، وأخذ بيده حتى أتى مروان بن الحكم - وهو أمير على المدينة في زمن معاوية - فقال : هذا علي جاء تائباً ولا سبيل لكم عليه ولا قتل ، فترك من ذلك كله . قال وخرج علي تائباً مجاهداً في سبيل الله في البحر ، فلقوا الروم فقرنوا سفينة إلى سفينة من سفنهم فاقتحم علي الروم في سفينتهم فهربوا منه إلى شقها الآخر فمالت به وبهم ؛ فغرقوا جميعاً .

سقوط الحدود بالتوبة قبل رفع الجناة إلى الحاكم :

تقدم أن حد الحاربة يسقط عن المحاربين إذا تابوا قبل القدرة عليهم لقول الله سبحانه :

(١) سورة الزمر الآية : ٥٤

« إلا الدينَ . تابُوا مِن قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ » .^(١)

وليس هذا الحكم مقصوراً على حد الحرابة ، بل هو حكم عام ينتظم جميع الحدود ، فمن ارتكب جريمة تستوجب الحد ثم تاب منها قبل أن يرفع إلى الإمام سقط عنه الحد ، لأنه إذا سقط الحد عن هؤلاء فأولى أن يسقط عن غيرهم ، وهم أخف جرماً منهم ، وقد رجح ذلك ابن تيمية فقال :
« ومن تاب من الزنا ، والسرقة ، وشرب الخمر قبل أن يرفع إلى الإمام ، فالصحيح أن الحد يسقط عنه . كما يسقط عن المحاربين إجماعاً إذا تابوا قبل القدرة عليهم » .

وقال القرطبي « فأما الشراب ، والزناة ، والسرّاق ، إذا تابوا وأصلحوا . وعرف ذلك منهم ، ثم رفعوا إلى الإمام ، فلا ينبغي أن يُحدّوا . وإن رفعوا إليه فقالوا : تبنا لم يتركوا وهم في هذه الحال كالمحاربين إذا غلبوا » .
وفصل الخلاف في ذلك ابن قدامة فقال : « وإن تاب من عليه حد من غير المحاربين وأصلح ففيه روايتان :
(إحادهما) يسقط عنه لقول الله تعالى :

« واللذان يأتيانها منكم فأذوهما ؛ فإن تابا وأصلحا فأعرضوا عنهما »^(٢) .
وذكر حد السارق ثم قال : « فمن تاب من بعد ظلمه وأصلح فإن الله غفور رحيم »^(٣) .

وقال النبي صلى الله عليه وسلم : « التائب من الذنب كمن لا ذنب له »
ومن لا ذنب له لا حد عليه ، وقال في ماعز لما أخبر بهربه « هلا تركتموه يتوب فيتوب الله عليه » ١٢

ولأنه خالص حق الله تعالى فيسقط بالتوبة كحد المحارب .
(ثانيتها) لا يسقط ؛ وهو قول مالك وأبي حنيفة وأحد قولي الشافعي لقوله سبحانه : « الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة » .

(١) سورة المائدة الآية : ٣٤

(٢) سورة النساء الآية : ٣٩

(٣) سورة المائدة الآية : ١٦

وهذا عام في التائبين وغيرهم . وقال تعالى « والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما » ولأن النبي صلى الله عليه وسلم رجم ماعزاً والغامدية وقطع الذي أقر بالسرقة وقد جاءوا تائبين يطلبون التطهير بإقامة الحد وقد سمي الرسول صلى الله عليه وسلم فعلهم توبة ، فقال في حق المرأة : « لقد تابت توبة لو قسمت على سبعين من أهل المدينة لوسعتهم » .

وجاء عمرو بن سمرة إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله إنني سرقت جملاً لبني فلان فطهرني ؛ فأقام الرسول الحد عليه . ولأن الحد كفارة فلم يسقط بالتوبة ككفارة اليمين والقتل ، ولأنه مقدور عليه فلم يسقط عنه الحد بالتوبة كالمحارب بعد القدرة عليه فإن قلنا بسقوط الحد بالتوبة فهل يسقط بمجرد التوبة أو بها مع إصلاح العمل ؟ فيه وجهان :

(أحدهما) يسقط بمجردا وهو ظاهر قول أصحابنا لأنها توبة مسقطه للحد فأشبهت توبة المحارب قبل القدرة عليه .

(وثانيهما) يعتبر إصلاح العمل لقوله سبحانه : « فإن تابا وأصلحَا فَاعْرِضُوا عَنْهُمَا » وقال : « فمن تابَ من بعد ظُلمِهِ وأصلَحَ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ » .

فعلى هذا القول يعتبر مضي مدة يعلم بها صدق توبته وإصلاح نيته . وليست مقدرة بمدة معلومة .

وقال بعض أصحاب الشافعي : مدة ذلك سنة وهذا توقيت بغير توقيت فلا يجوز .

دفاع الإنسان عن نفسه وعن غيره :

إذا اعتدى على الإنسان معتد يريد قتله ، أو أخذ ماله أو هتك عرض حريمه ، فمن حقه أن يقاتل هذا المعتدي دفاعاً عن نفسه وماله وعرضه ويدفع بالأسهل فالأسهل ، فيبدأ بالكلام أو الصياح أو الاستعانة بالناس إن أمكن دفع الظالم بذلك فإن لم يندفع إلا بالضرب فليضربه فإن لم يندفع إلا بقتله فليقتله ولا قصاص على القاتل ولا كفارة عليه ، ولا دية للمقتول لأنه ظالم معتد ، والظالم المعتدي حلال الدم لا يجب ضمانه .

فإن قُتِلَ المعتدى عليه وهو في حالة دفاعه عن نفسه وماله وعرضه فهو شهيد .

١ - يقول الله تعالى :

« وَلِمَنْ اَنْتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُولَٰئِكَ مَا عَلَيْهِمْ مِّنْ سَبِيلٍ » .^(١)

٢ - وعن أبي هريرة قال : « جاء رجلٌ إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله أرأيت إن جاء رجلٌ يريد أخذ مالي ؟ قال : فلا تعطه مالك . قال : أرأيت إن قاتلني ؟ قال : فقاتله . قال : أرأيت إن قتلني ؟ قال : فأنت شهيد . قال : فإن قتلته ؟ قال : هو في النار » .

٣ - وروى البخاري : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « مَنْ قُتِلَ دون ماله فهو شهيد . وَمَنْ قُتِلَ دون عِرْضِهِ فهو شهيد » .

٤ - وروي : أن امرأة خرجت تحتطب ، فتبعها رجل يراودها عن نفسها ، فرمته بفهر^(٢) فقتلته ، فرفع ذلك لعمر رضي الله عنه فقال : « قَتِيلَ الله ، والله لا يودى هذا أبداً » .

وكما يجب أن يدافع الإنسان عن نفسه وماله وعرضه يجب عليه كذلك الدفاع عن غيره إذا تعرض للقتل أو أخذ المال ، أو هتك العرض ، ولكن بشرط أن يأمن على نفسه من الهلاك .

لأن الدفاع عن الغير من باب تغيير المنكر والمحافظة على الحقوق؛ يقول الرسول صلى الله عليه وسلم :

« من رأى منكم منكراً فليغيره بيده ، فإن لم يستطع فبلسانه ، فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان » .

وهذا من باب تغيير المنكر .

(١) سورة الشورى الآية : ٤١

(٢) الفهر : الحجر .

حد السرقة

إن الإسلام قد أحترم المال ، من حيث انه عصب الحياة ، واحترم ملكية الأفراد له^(١) ، وجعل حقهم فيه حقاً مقدساً ، لا يحل لأحد أن يعتدي عليه بأي وجه من الوجوه ، ولهذا حرم الإسلام : السرقة ، والغصب ، والاختلاس ، والخيانة ، والربا ، والغش ، والتلاعب بالكيل والوزن ، والرشوة ، واعتبر كل مال أخذ بغير سبب مشروع أكلاً للمال بالباطل .

وشدّد في السرقة ، فقصى بقطع يد السارق التي من شأنها أن تباشر السرقة ، وفي ذلك حكمة بينة ؛ إذ أن اليد الخائنة بمثابة عضو مريض يجب بتره ليسلم الجسم ، والتضحية ببعض من أجل الكل مما انفقت عليه الشرائع والعقول . كما أن في قطع يد السارق عبرة لمن تحدّثه نفسه بالسطو على أموال الناس ، فلا يجرؤ أن يمدّ يده إليها ، وبهذا تحفظ الأموال وتصلح . يقول الله تعالى :

« وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا ، نَكَالًا مِّنَ اللَّهِ ، وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ » . (٢)

حكمة التشديد في العقوبة :

والحكمة في تشديد العقوبة في السرقة دون غيرها من جرائم الاعتداء على الأموال هي ما جاء في شرح مسلم للنووي : قال القاضي عياض رضي الله عنه : « صان الله الأموال بإيجاب القطع على السارق ، ولم يجعل ذلك في غير السرقة ، كالاختلاس ، والانتهاب ، والغصب ، لأن ذلك قليل بالنسبة إلى السرقة ، ولأنه يمكن استرجاع هذا النوع بالاستدعاء إلى ولاية الأمور ، وتسهيل إقامة البينة عليه ، بخلاف السرقة ، فلأنها تنذر إقامة البينة عليها^(٣) فعظم أمرها ، واشتدت عقوبتها ، ليكون أبلغ في الزجر عنها » .

(١) احترام الإسلام للملكية لأن ذلك فطرة أولا ، وحافز على النشاط ثانياً ، وعدالة ثالثاً .

(٢) سورة المائدة الآية : ٣٨

(٣) سيأتي بعد مزيد لابن القيم .

أنواع السرقة :

والسرقة أنواع :

١ - نوع منها يوجب التعزير .

٢ - ونوع منها يوجب الحد .

والسرقة التي توجب التعزير ، هي السرقة التي لم تتوفر فيها شروط إقامة الحد . وقد قضى الرسول صلى الله عليه وسلم ، بمضاعفة الغرم على من سرق ما لا قطع فيه :

قضى بذلك في سارق الثمار المعلقة ، وسارق الشاة من المرتع .
ففي الصورة الأولى ، أسقط القطع عن سارق الثمر والكثرة^(١) ، وحكم أن من أصاب شيئاً منه بفمه وهو محتاج إليه فلا شيء عليه ، ومن خرج منه بشيء فعليه غرامة مثليه ، والعقوبة ، ومن سرق منه شيئاً في جريته^(٢) فعليه القطع إذا بلغت قيمة المسروق النصاب الذي يقطع فيه .

وفي الصورة الثانية ، قضى في الشاة التي تؤخذ من مرتعها بثمنها مضاعفاً وضرب نكال^(٣) وقضى فيما يؤخذ من عطنه بالقطع ، إذا بلغ النصاب الذي يقطع فيه سارقه . رواه أحمد ، والنسائي ، والحاكم ، وصححه .

والسرقة التي عقوبتها الحد نوعان :

(الأول) سرقة صغرى : وهي التي يجب فيها قطع اليد .

(الثاني) سرقة كبرى : وهي أخذ المال على سبيل المغالبة . ويسمى الخراقة . وقد سبق الكلام عليها قبل هذا الباب . وكلامنا الآن منحصر في السرقة الصغرى .

تعريف السرقة :

السرقة : هي أخذ الشيء في خفية . يقال : استرق السمع ، أي سمع مستخفياً . ويقال : هو يسارق النظر إليه ، إذا هتبل غفلته لينظر إليه .

(١) الكثر : هو جمار التخل .

(٢) جريته : ما يسمى عند العامة بالجرن .

(٣) نكال : أي ضرباً يكون فيه عبرة للغير .

وفي القرآن الكريم يقول الله سبحانه :

« إِلَّا مَنْ اسْتَرَقَ السَّمْعَ فَاتَّبَعَهُ شِهَابٌ مِينٌ » . (١)

فسمى الاستماع في خفاء استراقاً .

وفي القاموس : السرقة ، والاستراق ، المجيء مستتراً لأخذ مال الغير من حرز .

وقال ابن عرفة : « السارق عند العرب ، هو من جاء مستتراً إلى حرز فأخذ منه ما ليس له » .

ويُفهم مما ذكره صاحب القاموس وابن عرفة ، أن السرقة تنتظم أموراً ثلاثة :

١ - أخذ مال الغير .

٢ - أن يكون هذا الأخذ على جهة الاختفاء والاستتار .

٣ - أن يكون المال بحرزاً .

فلو لم يكن المال مملوكاً للغير ، أو كان الأخذ مجاهرة ، أو كان المال غير محرز ، فإن السرقة الموجبة لحد القطع لا تتحقق .

المختلس والمتنهب والخائن غير السارق :

ولهذا لا يعتبر الخائن ، ولا المتنهب ، ولا المختلس ، سارقاً ، ولا يجب على واحد منهم القطع ، وإن وجب التعزير ؛ فعن جابر رضي الله عنه ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال :

« ليس على خائن^(٢) ، ولا متنهب^(٣) ، ولا مختلس^(٤) قطع » . رواه أصحاب السنن ، والحاكم ، والبيهقي ، وصححه الترمذي ، وابن حبان .

وعن محمد بن شهاب الزهري قال : « إن مروان بن الحكم أتني بإنسان قد اختلس متاعاً فأراد قطع يده ، فأرسل إلى زيد بن ثابت يسأله عن ذلك ،

(١) سورة الحجر الآية : ١٨

(٢) الخائن : هو من يأخذ المال ويظهر النصح للمالك .

(٣) المتنهب : هو الذي يأخذ المال غصباً مع المجاهرة والاعتماد على القوة .

(٤) والمختلس : هو من يخطف المال جهراً ويهرب .

فقال زيد : ليس في الخلسة قطع . رواه مالك في الموطأ .

قال ابن القيم : وأما قطع يد السارق في ثلاثة دراهم وترك قطع المختلس والمتنهب ، والغاصب ، فمن تمام حكمة الشارع أيضاً ، فإن السارق لا يمكن الاحتراز منه ، فإنه ينقب الدور ، ويهتك الحرز ، ويكسر القفل ، ولا يمكن صاحب المتاع الاحتراز بأكثر من ذلك ، فلو لم يشرع قطعه لسرق الناس بعضهم بعضاً ، وعظم الضرر ، واشتدت المحنة بالسراق ، بخلاف المتنهب والمختلس فإن المتنهب هو الذي يأخذ المال جهرة بمرأى من الناس فيمكنهم أن يأخذوا على يديه ويخلصوا حق المظلوم أو يشهدوا له عند الحاكم ، وأما المختلس فإنه إنما يأخذ المال على حين غفلة من مالكة وغيره فلا يخلو من نوع تفريط يمكن به المختلس من اختلاسه ، وإلا فمع كمال التحفظ والתיقظ لا يمكنه الاختلاس فليس كالسارق ؛ بل هو بالخائن أشبه . وأيضاً فالمختلس إنما يأخذ المال من غير حرز مثله غالباً ، فإنه الذي يغافل ويختلس متاعك في حال تخليك وغفلتك عن حفظه ، وهذا يمكن الاحتراز منه غالباً ، فهو كالمتنهب ، وأما الغاصب فالأمر منه ظاهر ، وهو أولى بعلم القطع من المتنهب ، ولكن يسوغ كف عدوان هؤلاء بالضرب والنكال والسجن الطويل والعقوبة بأخذ المال .

جحدُ العارية :

وما هو مردّد بين أن يكون سرقة أو لا يكون جحد العارية ، ومن ثم فقد اختلف الفقهاء في حكم ذلك ، فقال الجمهور : لا يقطع من جحدها ، لأن القرآن والسنة أوجبا القطع على السارق ، والجاحد للعارية ليس بسارق .

وذهب أحمد ، وإسحاق ، وزفر ، والحوارج ، وأهل الظاهر ، إلى أنه يقطع ، لما رواه أحمد ، ومسلم ، والنسائي عن عائشة رضي الله عنها قالت :

كانت امرأة مخزومية تستعير المتاع وتجحده ، فأمر النبي صلى الله عليه وسلم بقطع يدها . فأتى أهلها أسامة بن زيد رضي الله عنه فكلّموه . فكلّم النبي صلى الله عليه وسلم فيها ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم :

« يا أسامة ، لا أراك تشفعُ في حدٍّ من حدود الله عز وجل » .
ثم قام النبي صلى الله عليه وسلم خطيباً ، فقال :
« إنما هلكَ من كان قبلكم بأنه إذا سرق فيهم الشريف تركوه ، وإذا
سرق فيهم الضعيف قطعوه ، والذي نفسي بيده لو كانت فاطمة بنت محمد
لقطع يدها » .

فقطع يد المخزومية .

وقد ناصر ابن القيم هذا الرأي ، واعتبر الجاحد للعارية سارقاً بمقتضى
الشرع . قال في « زاد المعاد » : فإدخاله صلى الله عليه وسلم جاحد العارية في
اسم السارق كإدخاله سائر أنواع المنكرات في الخمر ، وذلك تعريف للأمة
بمراد الله من كلامه .

وفي الروضة الندية : ان الجاحد للعارية إذا لم يكن سارقاً لغة فهو سارق
شرعاً ، والشرع مقدم على اللغة .

قال ابن القيم في أعلام الموقعين : والحكمة والمصلحة ظاهرة جداً ، فإن
العارية من مصالح بني آدم التي لا بُدَّ لهم منها ولا غنى لهم عنها ، وهي واجبة
عند حاجة المستعير وضرورته إليها إما بأجرة أو مجاناً ، ولا يمكن الغير كلَّ
وقت أن يشهد على العارية ، ولا يمكن الاحتراز بمنع العارية شرعاً وعادة
وعرفاً ، ولا فرق في المعنى بين من توصل إلى أخذ متاع غيره بالسرقة وبين
من توصل إليه بالعارية وجعلها ، وهذا بخلاف جاحد الوديعة ، فإن صاحب
المتاع فرط حيث ائتمنه .

النباش :

ومما يجري هذا المجرى من الخلاف : الخلاف في حكم النباش الذي يسرق
أكفان الموتى ؛ فذهب الجمهور إلى أن عقوبته قطع يده ، لأنه سارق حقيقة ،
والقبر حرز .

وذهب أبو حنيفة ، ومحمد ، والأوزاعي ، والثوري ، إلى أن عقوبته
التعزير ، لأنه نباش ، وليس سارقاً ، فلا يأخذ حكم السارق ، ولأنه أخذ
مالاً غير مملوك لأحد ، لأن الميت لا يملك ، ولأنه أخذ من غير حرز .

الصفات التي يجب اعتبارها في السرقة

تبين من التعريف السابق أنه لا بد من اعتبار صفات معينة في السارق ،
والشيء المسروق ، والموضع المسروق منه ؛ حتى تتحقق السرقة التي يجب فيها
الحد . وفيما يلي بيان كل :

الصفات التي يجب اعتبارها في السارق :

أما الصفات التي يجب اعتبارها في السارق حتى يسمى سارقاً ، ويستوجب
حد السرقة ، فنذكرها فيما يلي :

١ - التكليف : بأن يكون السارق بالغاً عاقلاً ، فلا حدّ على مجنون
ولا صغير ، إذا سرق ، لأنهما غير مكلفين ، ولكن يؤدّب الصغير إذا
سرق .

ولا يشترط فيه الإسلام ، فإذا سرق الدّميّ أو المرتد ، فإنه يقطع^(١) كما
أن المسلم يقطع إذا سرق من النّمي .

٢ - الاختيار : بأن يكون السارق مختاراً في سرقة ، فلو أكره على السرقة
فلا يُعدّ سارقاً ، لأن الإكراه يسلّبه الاختيار ، وسلّب الاختيار يسقط
التكليف .

٣ - ألا يكون السارق في الشيء المسروق شبهة ، فإن كانت له فيه شبهة
فإنه لا يقطع ، ولهذا لا يقطع الأب ولا الأم بسرقة مال ابنهما لقول الرسول
صلّى الله عليه وسلم : « أَنْتَ وَمَالُكَ لِأَبِيكَ » .

وكذلك لا يقطع الابن بسرقة ماله ، أو مال أحدهما ، لأن الابن يتبسّط
في مال أبيه وأمه عادة ، والحدّ لا يقطع لأنه أب سواء أكان من قبل الأب
أو الأم . ولا يقطع أحد من عمود النسب الأعلى والأسفل - أعني الآباء
والأجداد - والأبناء وأبناء الأبناء .

وأما ذوو الأرحام ، فقد قال أبو حنيفة والثوري ، لا قطع على أحد من
ذوي الرّحم المحرم ، مثل العمة والحالة ، والأخت ، والعم ، والخال ، والأخ ،

(١) أما المعاهد والمستامن : فإنهما لا يقطعان لو سرقا في أصح قولي الشافعية وعند أبي حنيفة
وقال مالك وأحمد يقطعان .

لأن القطع يفضي إلى قطيعة الرحم التي أمر الله بها أن توصل ، ولأن لهم الحق في دخول المنزل ، وهو إذن من صاحبه يخل الحرز به ^(١) .

وقال مالك والشافعي ، وأحمد وإسحق ، رضي الله عنهم ، يقطع من سرق من هؤلاء ، لانتفاء الشبهة في المال . ولا قطع على أحد الزوجين إذا سرق أحدهما الآخر ، لشبهة الاختلاط وشبهة المال ، فالاختلاط بينهما يمنع أن يكون الحذر كاملاً ، ويوجب الشبهة في المال . وإذا لم يكن الحرز كاملاً ، وكانت الشبهة في المال يسقط القطع ، وهذا مذهب أبي حنيفة والشافعي رضي الله عنهما في أحد قوليه وإحدى الروايتين عن أحمد رضي الله عنه .

وقال مالك والثوري رضي الله عنهما ، ورواية عن أحمد رضي الله عنه وأحد قولي الشافعي رضي الله عنه :

إذا كان كل واحد منهما ينفرد ببيت فيه متاعه ، فانه يقطع من سرق من مال صاحبه لوجود الحرز من جهة ولاستقلال كل واحد منهما من جهة أخرى .

ولا يقطع الخادم الذي يخدم سيده بنفسه ^(٢) ، فعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما . قال :

جاء رجل إلى عمر رضي الله عنه بغلام له . فقال له : اقطع يده فإنه سرق امرأة لامرأتي . فقال عمر رضي الله عنه :

« لا قطع عليه ، وهو خادمكم أخذ متاعكم » .

وهذا مذهب عمر ، وابن مسعود . ولا يخالف لهما من الصحابة .

ولا يقطع من سرق من بيت المال إذا كان مسلماً ، لما روي ، أن عاملاً لعمر رضي الله عنه كتب إليه يسأله عن سرق من بيت المال فقال :

« لا تقطعه فما من أحد إلا وله فيه حق » .

وروى الشعبي : أن رجلاً سرق من بيت المال ، فبلغ علياً فقال كرم الله وجهه : إن له فيه سهماً ، ولم يقطعه . فقول عمر وقول علي فيهما بيان

(١) فيكون مثله مثل الضيف الذي أذن له بالدخول فإنه لا يقطع إذا سرق .

(٢) اشترط هذا الشرط مالك ، وأما الشافعي فرة اشترطه . ومرة لم يشترطه .

سبب عدم القطع على من سرق من بيت المال ، لأن ذلك يورث شبهة تمنع إقامة الحد .

قال ابن قدامة : كما لو سرق من مال له شركة فيه . ومن سرق من الغنيمة من له فيها حق ^(١) ، أو لولده أو لسيده ، وهذا مذهب جمهور العلماء ^(٢) وروى ابن ماجه عن ابن عباس رضي الله عنهما : أن عبداً من رقيق الخمس ^(٣) سرق من الخمس فرقع إلى النبي صلى الله عليه وسلم فلم يقطعه . وقال :

« مال الله سرق بعضه بعضاً » .

ولا يقطع من سرق من المدين الماطل في السداد ، أو الجاحد للدين ؛ لأن ذلك استرداد لدينه ، إلا إذا كان المدين مقراً بالدين وقادراً على السداد ، فإن الدائن يقطع إذا سرق من المدين لأنه لا شبهة له في سرقة ، ولا قطع في سرقة العارية من يد المستعير لأن يد المستعير يد أمانة ؛ وليست يد مالك .

ومن غصب مالاً وسرقه وأحزره فسرقه منه سارق ؛ فقال الشافعي وأحمد : لا يقطع ، لأنه حرز لم يرضه مالكه ، وقال مالك : يقطع ؛ لأنه سرق ما لا شبهة له فيه من حرز مثله .

وإذا وقعت أزمة بالناس ؛ وسرق أحد الأفراد طعاماً فإن كان الطعام موجوداً قطع ؛ لأنه غير محتاج إلى سرقة ، وإن كان معدوماً لم يقطع ؛ لأن له الحق في أخذه لحاجته إليه ، وقد قال عمر رضي الله عنه :

« لا قطع في عام المجاعة » ، وروى مالك في الموطأ « أن رقيقاً لحاطب سرقوا ناقة لرجل من مزيّنة فانتحروها . فرقع ذلك إلى عمر بن الخطاب ، فأمر عمر كثير بن الصلت أن يقطع أيديهم ، ثم قال عمر : أراك تجيعهم . ثم قال : والله لأغرمك غرماً يشق عليك . ثم قال للمزني : كم ثمن ناقتك ؟ فقال المزني : كنت والله أمتعها من أربعمئة درهم . فقال عمر : أعطه ثمانمئة درهم .

(١) فإذا لم يكن له فيها حق فإنه يقطع باتفاق العلماء .

(٢) وذهب مالك إلى القطع عملاً بظاهر الآية . وهو عام غير مخصص .

(٣) رقيق الخمس : أي الرقيق المأخوذ من الغنائم . سرق من الخمس أي خمس الغنائم .

ويروي ابن وهب أن عمر بن الخطاب ، بعد أن أمر كثير بن الصلت بقطع أيدي الذين سرقوا ، أرسل وراءه من يأتيه بهم ، فجاء بهم ، فقال لعبد الرحمن بن حاطب : « أما لولا أنني أظنكم تستعملونهم ونجيعونهم حتى لو وجدوا ما حرم الله لأكلوه لقطعتهم ، ولكن والله إذ تركتهم لأغرمنك غرامة ترجعك » .

الصفات التي يجب اعتبارها في المال المسروق :

وأما الصفات التي يجب اعتبارها في المال المسروق فهي :

(أولاً) أن يكون مما يتمول ويملك ويحل بيعه وأخذ العوض عنه ؛ فلا قطع على من سرق الخمر والخنزير حتى لو كان المالك لهما ذمياً لأن الله حرم ملكيتهما والانتفاع بهما بالنسبة للمسلم والذمي على السواء ^(١) .

وكذلك لا قطع على سارق أدوات اللهو مثل : العود ، والكمنج ، والمزمار ؛ لأنها آلات لا يجوز استعمالها عند كثير من أهل العلم ؛ فهي ليست مما يتمول ويتملك ويحل بيعه ، وأما الذين يبيحون استعمالها فهم يتفقون مع من يجرمها في عدم قطع يد سارقها لوجود شبهة ، والشبهات مسقطة للحدود .

واختلف العلماء في سرقة الحر الصغير غير المميز .

فقال أبو حنيفة والشافعي : لا قطع على من سرقه لأنه ليس بمال ويعزر ، وإن كان عليه حل أو ثياب فلا يقطع أيضاً ؛ لأن ما عليه من الحل يبع له وليست مقصودة بالأخذ ^(٢) .

وقال مالك : في سرقة القطع ، لأنه من أعظم المال ولم يقطع السارق في المال لعينه ، وإنما قطع لتعلق النفوس به ، وتعلقها بالحر أكثر من تعلقها بالعبد .

وسارق العبد الصغير غير المميز يقطع ؛ لأنه مال متقوم ، وأما المميز فإنه لا يحد سارقه ؛ لأنه وإن كان مالاً يباع ويشترى فإن له سلطاناً على نفسه فلا يعد محرراً .

(١) يرى أبو حنيفة أنه يباح للذمي الخمر والخنزير وأن كل متعلقهما ضمان القيمة ، ولكنه يتفق مع الفقهاء في عدم قطع من سرقهما لعدم كمال المالية الذي هو شرط الحد .

(٢) قال أبو يوسف : يقطع إذا كان الحل قدر النصاب لأنه إذا سرق الحل وحده أو الثياب وحدها فإنه يقطع فيهما فكذا لو سرقها مع غيرها .

وأما ما يجوز تملكه ولا يجوز بيعه ؛ كالكلب المأذون في بيعه ، ولحوم الضحايا ، فقال أشهب ، من المالكية : يقطع سارق الكلب المأذون باتخاذ^(١) ، ولا يقطع في كلب غير مأذون باتخاذ .

وقال أصبغ من المالكية في لحوم الضحايا : إن سرق الأضحية قبل الذبح قطع ، وإن سرقها بعد الذبح فلا قطع .
وأما سرقة الماء ، والثلج ، والكلاء ، والملح ، والتراب ، فقد قال صاحب المغني .

« وإن سرق ماء فلا قطع فيه . قاله أبو بكر وأبو إسحاق لأنه مما لا يتمول عادة ولا أعلم في هذا خلافا .
وإن سرق كلاً أو ملحاً ، فقال أبو بكر : لا قطع فيه لأنه مما ورد الشرع باشتراك الناس فيه ؛ فأشبه الماء .
وقال أبو إسحاق بن شاملا : فيه القطع ، لأنه يتمول عادة فأشبه التبن والشعير .

وأما الثلج فقال القاضي : هو كالماء لأنه ماء جامد فأشبهه الجليد ، والأشبه أنه كالمالح لأنه يتحول عادة فهو كالمالح المنعقد من الماء .
وأما التراب فإن كان مما تقل الرغبات فيه كالذي يعد للتطين والبناء فلا قطع فيه ؛ لأنه لا يتمول ، وإن كان مما له قيمة كثيرة كالطين الأرمي الذي يعد للدواء أو المعد للغسيل به ، أو الصبغ كالمغرة احتمل وجهين :
١ - أحدهما لا قطع فيه لأنه من جنس ما لا يتمول فأشبه الماء .

٢ - فيه القطع ، لأنه يتمول عادة ، ويحمل إلى البلدان للتجارة فأشبه العود الهندي^(٢) .

وأما سرقة المباح الأصل كالأسماك والطيور^(٣) . فإنه لا قطع على من سرقها ما لم تحرز فإذا أحرزت فقد اختلف فيها الفقهاء . فمذهب المالكية ، والشافعية يرى قطع سارقها لأنه سرق مالا متقوماً من حرز .

(١) الكلب المأذون باتخاذ هو كلب الحراسة والزراعة وكلب الصيد .

(٢) ١٠ ج ٢٤٧ ص ٢٤٧ « المغني » .

(٣) الأسماك بكل أنواعها ولو كانت مملحة ، والطيور بكل أنواعه ، ويدخل فيه الدجاج والحمام والبط .

وذهب الأحناف والحنابلة إلى عدم القطع لما روي عن الرسول صلى الله عليه وسلم أنه قال : « الصيد لمن أخذه » .

فهذا الحديث يورث شبهة يتدرى بها الحد .

وقال عبد الله بن يسار : أتيت عمر بن عبد العزيز برجل سرق دجاجة ؛ فأراد أن يقطعه ، فقال له سالم بن عبد الرحمن : « قال عثمان رضي الله عنه : لا قطع في الطير » وفي رواية أن عمر بن عبد العزيز استفتى السائب بن يزيد فقال : ما رأيت أحدا قطع في الطير ، وما عليه في ذلك قطع ؛ فتركه عمر . وقال بعض الفقهاء : الطير المعتبر مباحاً هو الذي يكون صيداً سوى الدجاج والبط فيجب في سرقته القطع لأنه بمعنى الأهلي .

وقال أبو حنيفة : لا يقطع في سرقة الطعام الرطب كاللبن واللحم والفواكه الرطبة ولا في سرقة الحشيش والخطب ، ولا فيما يسرع إليه الفساد ، وإن بلغت قيمة المسروق منه نصاب السرقة ، لأن هذه الأشياء غير مرغوب فيها ، ولا يشح مالها عادة فلا حاجة إلى الزجر بالنسبة لها ، والحرز فيها ناقص ، ولقوله صلى الله عليه وسلم « لا قطع في تمر ولا كثر » ولأن فيه شبهة المالكية ، لوجود الشركة العامة ؛ لقول الرسول :

« الناس شركاء في ثلاثة : الماء ، والكأ ، والنار »

ومما اختلف الفقهاء فيه سرقة المصحف ، فقال أبو حنيفة لا يقطع من سرقة . لأنه ليس بمال ، ولأن لكل واحد فيه حقاً .

وقال مالك ، والشافعي ، وأبو ثور ، وأبو يوسف من أصحاب أبي حنيفة وابن المنذر :

يقطع سارق المصحف إذا بلغت قيمته النصاب الذي تقطع فيه اليد .

(ثانياً) والشرط الثاني الذي يجب توافره في المال المسروق أن يبلغ الشيء المسروق نصاباً ، لأنه لا بد من شيء يجعل ضابطاً لإقامة الحد ، ولا بد وأن يكون له قيمة يلحق الناس ضرر بفقدانها ، فإن من عادتهم التسامح في الشيء الحقيقير من الأموال ، ولهذا لم يكن السلف يقطعون في الشيء التافه . وقد اختلف الفقهاء في مقدار هذا النصاب ؛ فذهب جمهور العلماء إلى أن القطع لا يكون

إلا في سرقة ربع دينار من الذهب ، أو ثلاثة دراهم من الفضة ، أو ما تساوي قيمته ربع دينار أو ثلاثة دراهم . وفي التقدير بهذا حكمة ظاهرة؛ فإن فيها كفاية المقتصد في يوم ، له ولمن يمونه غالبا ؛ وقوت الرجل وأهله مدة يوم ، له خطره عند غالب الناس لما روي عن عائشة رضي الله عنها : أن الرسول صلى الله عليه وسلم « كان يقطع يد السارق في ربع دينار فصاعدا » وفي رواية مرفوعا « لا تقطع يد السارق إلا في ربع دينار فصاعدا » .

رواه أحمد ومسلم وابن ماجه .

وفي رواية أخرى للنسائي مرفوعا :

« لا تقطع اليد فيما دون ثمن المجن ^(١) » .

قيل لعائشة : ما ثمن المجن ؟ قالت : ربع دينار .

ويؤيده حديث ابن عمر في الصحيحين « أن النبي صلى الله عليه وسلم قطع في مجن ثمنه ثلاثة دراهم » وفي رواية : « قيمته ثلاثة دراهم » .

ومذهب الأحناف أن النصاب الموجب للقطع عشرة دراهم ولا قطع في أقل منها . واستدلوا بما رواه البيهقي والطحاوي والنسائي عن ابن عباس وعمر بن شعيب عن أبيه عن جده في تقدير ثمن المجن بعشرة دراهم . وذهب الحسن البصري وداود الظاهري ، إلى أنه يثبت القطع بالقليل والكثير عملا بإطلاق الآية ، ولما رواه البخاري ومسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :

« لعن الله السارق ، يسرق البيضة فتقطع يده ، ويسرق الحمل فتقطع يده »

وأجاب الجمهور عن هذا الحديث بأن الأعمش راوي هذا الحديث فسّر البيضة ببيضة الحديد التي تلبس للحرب ، وهي كالمجن ، وقد يكون ثمنها أكثر من ثمنه ^(٢) . والجمل كانوا يرون أن منه ما يساوي دراهم .

وزعم الدينار كان يصرف بثلاثة دراهم وفي الروضة الندية قال الشافعي :

(١) المجن : التمس يتقى به في الحرب .

(٢) وقيل : هو إخبار بالواقع : أي أنه يسرق هذا فيكون سببا لقطع يده بتدرجه منه إلى ما هو أكبر منه .

« وربع الدينار موافق لرواية ثلاثة دراهم » وذلك أن الصرف على عهد الرسول صلى الله عليه وسلم اثني عشر درهماً بدینار .

وهو موافق لما في تقدير الديارات من الذهب بألف دينار . ومن الفضة باثني عشر ألف درهم .

وذهب أبو حنيفة وأصحابه إلى أن النصاب الموجب للقطع هو عشرة دراهم أو دينار ، أو قيمة أحدهما من العروض . ولا قطع فيما هو أقل من ذلك ، لأن ثمن المجن كان يقوم على عهد الرسول بعشرة دراهم ، كما رواه عمرو بن شعيب عن ابنه عن جده .

وروي عن ابن عباس وغيره هذا التقدير . قالوا : وتقدير ثمن المجن تبعاً لهذا التقدير أحوط . والحدود تدفع بالشبهات والأخذ به كأنه شبهة في العمل بما دونها .

والحق أن اعتبار ثمن المجن عشرة دراهم معارض بما هو أصبح منه كما تقدم في الروايات الأخرى الصحيحة .

وقال مالك وأحمد في أظهر الروايات عنه :

نصاب السرقة ربع دينار ، أو ثلاثة دراهم ، أو ما قيمته ثلاثة دراهم من العروض . والتقويم بالدراهم خاصة . والأثمان أصول لا يقوم بعضها ببعض .

وقد اعترض على قطع اليد في ربع دينار مع أن ديتهما خمسمائة دينار ، فقال أحد الشعراء :

يد بخمس مئين عسجد وديت ما بالها قطعت في ربع دينار ؟
تناقض مالنا إلا السكوت له ونستجير بمولانا من العار
وهذا المعارض قد خافه التوفيق فإن الإسلام قد قطعها في هذا القدر حفظاً للمال ، وجعل ديتهما خمسمائة حفظاً لها . فقد كانت ثمينة حين كانت أمينة فلما خانت هانت ولهذا قيل :

يد بخمس مئين عسجد وديت لكنها قطعت في ربع دينار
حماية الدم أغلاها ، وأرخصها خيانة المال فانظر حكمة الباري
فقه السنة مج ٢ (٣٢)

متى يقدر المسروق :

وتعتبر قيمة المسروق وتقديره يوم السرقة عند مالك . والشافعية ، والحنابلة .
وقال أبو حنيفة : يقدر المسروق يوم الحكم عليه بالقطع .

سرقة الجماعة :

إذا سرت الجماعة قدرًا من المال بحيث لو قسم بينهم لكان نصيب كل واحد منهم ما يجب فيه القطع فإنهم يقطعون جميعًا باتفاق الفقهاء .
أما إذا كان هذا القدر من المال يبلغ نصابًا ، ولكنه لو قسم بين السارقين لا يبلغ نصيب كل واحد منهم ما يجب فيه القطع فإنهم اختلفوا في ذلك .
فقال جمهور الفقهاء : يجب أن يقطعوا جميعًا .
وقال أبو حنيفة : لا قطع حتى يكون ما يأخذه كل واحد منهم نصابًا .
قال ابن رشد : فمن قطع الجميع رأى العقوبة إنما تتعلق بقدر مال المسروق أي أن هذا القدر من المال المسروق هو الذي يوجب القطع لحفظ المال ، ومن رأى أن القطع إنما علق بهذا القدر لا بما دونه لمكان حرمة اليد قال : لا تقطع أيد كثيرة فيما أوجب الشارع فيه القطع .

ما يعتبر في الموضع المسروق منه :

وأما الموضع المسروق منه فإنه يعتبر فيه الحرز .
والحرز هو الموضع المعد لحفظ الشيء ، مثل الدار والدكان والاصطبل والمراح ، والجرين ؛ ونحو ذلك . ولم يرد فيه ضابط من جهة الشرع ولا من جهة اللغة وإنما يرجع فيه إلى العرف ، واعتبار الشرع للحرز لأنه دليل على عناية صاحب المال به وصيانته له والمحافظة عليه من التعرض للضياع ؛ ودليل ذلك ما رواه عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد سأله رجل عن الحريسة ^(١) التي توجد في مراتعها ، قال : فيها ثمنها مرتين وضرب نكال ، وما أخذ من عطنه ^(٢) ففيه القطع إذا

(١) الحريسة : هي التي ترعى في الحقل وعليها حرس .

(٢) العطن : الخطيرة .

بلغ ما يؤخذ من ذلك ثمن المجن^(١) قال : يا رسول الله فالثوب وما أخذ منها في أكمامها قال : « من أخذ بفيه ولم يتخذ خُبْنة^(٢) فليس عليه شيء ، ومن احتمل فعله ثمنه مرتين وضرب نكال ، وما أخذ من أجرانه ففيه القطع إذا بلغ ما يؤخذ من ذلك ثمن المجن » .

رواه أحمد والنسائي والحاكم وصححه وحسنه الترمذي .

وروى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال :

« لا قطع في تمر معلق ولا في حريسة الجبل ، فإذا أواه المراح أو الجرين^(٣) . فالقطع فيما بلغ ثمن المجن » . ففي هذين الحديثين اعتبار الحرز .

قال ابن القيم : فإنه صلى الله عليه وسلم أسقط القطع عن سارق الثمار من الشجرة وأوجبه على سارقه من الجرين .

وعند أبي حنيفة رحمه الله أن هذا لنقصان ماليته لإسراع الفساد إليه ، وجعل هذا أصلاً في كل ما نقصت ماليته بإسراع الفساد إليه وقول الجمهور أصح ، فإنه صلى الله عليه وسلم جعل له ثلاثة أحوال : حالة لا شيء فيها ، وهي ما إذا أكل منه بفيه وحالة يغرم مثليه ويضرب من غير قطع ، وهي ما إذا أخرجه من شجره وأخذه ، وحالة يقطع فيها ، وهو ما إذا سرقه من بيده ، سواء كان انتهى جفافه أم لم ينته ، فالعبرة بالمكان والحرز لا بيبسه ورطوبته ، ويدل عليه أنه صلى الله عليه وسلم أسقط القطع عن سارق الشاة من مرعاها ، وأوجبه على سارقها من عطنها فإنه حرز . انتهى .

وإلى اعتبار الحرز ذهب جمهور الفقهاء .

وخالف في ذلك جماعة من الفقهاء ولم يشترطوا الحرز في القطع منهم : أحمد وإسحاق وزفر ، والظاهرية ؛ لأن آية « والسارق والسارقة » عامة وأحاديث عمرو بن شعيب لا يصلح لتخصيصها للاختلاف الواقع فيها .

(١) أوجب القطع على من سرق الشاة من عطنها ، وهو حرزها ، وأسقطه عن سرقها من مرعاها .

وفي هذا دليل على اعتبار الحرز .

(٢) أي لم يأخذ شيئاً من المسروق في طرف ثوبه .

(٣) الجرين : موضع تحفيظ الثمار .

ورد ذلك ابن عبد البر فقال : أحاديث عمرو بن شعيب العمل بها واجب إذا رواها الثقات .

اختلاف الحرز باختلاف الأموال :

والحرز مختلف باختلاف الأموال ، ومرجع ذلك إلى العرف فقد يكون الشيء حرزا في وقت دون وقت .
فالدار حرز لما فيها من أثاث ، والبحرين حرز للثمار ، والاصطبل حرز للدواب ، والمراح للغنم ، وهكذا .
الإنسان حرز لنفسه :

والإنسان حرز لثيابه ولفراشه الذي هو نائم عليه سواء كان في المسجد أم في خارجه .

فمن جلس في الطريق ومعه متاعه فإنه يكون محرزا به ، سواء أكان مستيقظاً أم نائماً .
فمن سرق من إنسان نقوده أو متاعه قطع بمجرد الأخذ لزوال يد المالك عنه .

واشترط الفقهاء في النائم أن يكون المسروق تحت جنبه أو تحت رأسه واستدلوا بما أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه والنسائي والحاكم عن صفوان ابن أمية قال : كنت نائماً في المسجد على خميصة لي فسرقت ، فأخذنا السارق فرفعناه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأمر بقطعه ، فقلت : يا رسول الله أفي خميصة ، ثمن ثلاثين درهما . أنا أهبها له ؟ . قال : « فهلا كان قبل أن تأتيني » . « أي فهلا عفوت عنه ووهبت له قبل أن تأتيني » . وفي هذا الحديث دليل على أن المطالبة بالمسروق شرط في القطع ^(١) ، فلو وهبه المسروق منه إياه ، أو باعه قبل رفعه إلى الحاكم سقطت عن السارق . كما صرح بذلك النبي صلى الله عليه وسلم حيث قال : « هلا كان قبل أن تأتيني به ؟ » .

(١) سيأتي مزيد بيان لهذه المسألة .

الطرار :

واختلفوا في الطرار (١) .

فقال طائفة : يقطع مطلقا سواء أوضع يده داخل الكم وأخرج المال أو شق الكم فسقط المال فأخذه. وهو قول مالك، والأوزاعي وأبي ثور ، ويعقوب ، والحسن، وابن المنذر .

وقال أبو حنيفة ، ومحمد بن الحسن ، وإسحق : إن كانت الدراهم مصرورة في ظاهر كمه فطرها فسرقتها لم يقطع ، وإن كانت مصرورة إلى داخل الكم فأدخل يده فسرقتها قطع .

المسجد حرز :

والمسجد حرز لما يعتاد وضعه فيه من البسط والحصر والقناديل والنجف . وقد قطع رسول الله صلى الله عليه وسلم سارقا سرق ترسا كان في صفة النساء في المسجد ثمنه ثلاثة دراهم . أخرجه أحمد ، وأبو داود ، والنسائي . وكذلك إذا سرق باب المسجد أو ما يزين به مما له قيمة ؛ لأنه مال محرز لا شبهة فيه .

وخالف الشافعية في قناديل المسجد وحصرها ، فمن سرقها لا يقطع ، لأن ذلك جعل لمنفعة المسلمين ، وللسارق فيها حق . اللهم إلا إذا كان السارق ذميا فإنه يقطع ؛ لأنه لا حق له فيها .

السرقه من الدار :

اتفق الفقهاء على أن الدار لا تكون حرزاً إلا إذا كان بابها مغلقاً . كما اتفقوا على أن من سرق من دار غير مشتركة في السكنى لا يقطع حتى يخرج من الدار .

واختلفوا في مسائل من ذلك ذكرها صاحب كتاب الإفصاح عن معاني الصحاح فقال :

(١) الطرار هو الذي يشق كم الرجل ويأخذ ما فيه . مأخوذ من الطر وهو الشقي (وهو ما يسمى بالنشال) .

واختلفوا فيما إذا اشترك اثنان في نقب دار فدخل أحدهما فأخذ المتاع وناول الآخر وهو خارج الحرز وهكذا إذا رمى به إليه فأخذه .

فقال مالك والشافعي وأحمد : القطع على الداخل دون الخارج .
وقال أبو حنيفة : لا يقطع منهما أحد .

واختلفوا فيما إذا اشترك جماعة في نقب ودخلوا الحرز وأخرج بعضهم نصاباً ولم يخرج الباقي شيئاً ولم يكن منهم معاونة في إخراجه .

فقال أبو حنيفة وأحمد : يجب القطع على جماعتهم .
وقال مالك والشافعي : لا يقطع إلا الذين أخرجوا المتاع واختلفوا فيما إذا قرب الداخل المتاع إلى النقب وتركه فأدخل الخارج يده فأخرجه من الحرز .

فقال أبو حنيفة : لا يقطع عليهما .
وقال مالك : يقطع الذي أخرجه قولاً واحداً وفي الداخل الذي قربته خلاف بين أصحابه على قولين .

وقال الشافعي : القطع على الذي أخرجه خاصة .
وقال أحمد : عليهما القطع جميعاً .

وذكر الشيخ أبو إسحاق في المذهب قال : « وإن نقب رجلان حرزاً فأخذ أحدهما المال ووضع على بعض النقب وأخذه الآخر ففيه قولان : أحدهما أنه يجب عليهما القطع لأننا لو لم نوجب عليهما القطع صار هذا طريقاً إلى إسقاط القطع ، والثاني : أنه لا يقطع واحد منهما كقول أبي حنيفة وهو الصحيح ، لأن كل واحد منهما لم يخرج المال من الحرز . وإن نقب أحدهما الحرز ودخل الآخر وأخرج المال ففيه طريقان ، من أصحابنا من قال : فيه قولان كالمسألة قبلها ومنهم من قال : لا يجب القطع قولاً واحداً لأن أحدهما نقب ولم يخرج المال والآخر أخرج من غير حرز » .

بم يثبت الحد ؟ وهل يتوقف على طلب المسروق منه ؟ :

لا يقام الحد إلا إذا طالب المسروق منه بإقامته ^(١) لأن مخاصمته المنجني عليه

(١) هذا مذهب أبي حنيفة وأحمد في أظهر روايتيه وأصحاب الشافعي وقال مالك : لا يفترق إلى المطالبة .

ومطالبته بالمسروق شرط ويثبت الحد بشهادة عدلين أو بالإقرار ويكفي فيه مرة واحدة عند مالك والشافعية والأحناف لأن النبي صلى الله عليه وسلم قطع يد سارق المجن وسارق رداء صفوان ، ولم ينقل أنه أمره بتكرار الإقرار . وما وقع من التكرار في بعض الحالات فهو من باب التثبيت . ويرى أحمد وإسحاق وابن أبي ليلى أنه لا بد من تكراره مرتين .

دعوى السارق الملكية :

وإذا ادعى السارق أن ما أخذه من الحرز ملكه بعد قيام البينة عليه بأنه سرق من الحرز نصابا فقال مالك : يجب عليه القطع بكل حال ولا يقبل دعواه وقال أبو حنيفة والشافعي لا يقطع وسماه الشافعي : « السارق الظريف » تلقين السارق ما يسقط الحد :

ويندب للقاضي أن يلقي السارق ما يسقط الحد ، لما رواه أبو أمية المخزومي أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى ببلص اعترف ، ولم يوجد معه متاع . فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما إخالك سرقت ^(١) ؟ قال : بلى ، مرتين أو ثلاثاً . رواه أحمد ، وأبو داود ، والنسائي ، ورجاله ثقات . وقال عطاء : كان من قضى ^(٢) يؤتى إليهم بالسارق ، فيقول : أسرقت ؟ قل : لا . وسمى ^(٣) أبا بكر وعمر رضي الله عنهما وعن أبي الدرداء : أنه أتى بجارية سرقت فقال لها : أسرقت ؟ قولي : لا . فقالت : لا . فخلّى سبيلها .

وعن عمر أنه أتى برجل سرق فسأله « أسرقت ؟ قل : لا . فقال : لا » فتركه .

عقوبة السرقة :

إذا ثبتت جريمة السرقة وجب إقامة الحد على السارق فتقطع يده اليمنى

(١) إخالك : أي أظنك .

(٢) من قضى : أي من تولى القضاء .

(٣) أي ذكر أن أبا بكر وعمر كانا يفعلان ذلك حينما توليا القضاء .

من مفصل الكف وهو الكوع^(١) لقوله تعالى : « والسارقُ والسارقةُ فاقطعوا أيديهما » ولا يجوز العفو عنها من أحد لا من المجني عليه ولا من الحاكم ، كما لا يجوز أن تستبدل بها عقوبة أخرى أخف منها أو تأخير تنفيذها أو تعطيلها ، خلافاً للشريعة الذين يرون أن القطع يسقط عن السارق بعفو المجني عليه في السرقة وكذلك يرون أن للإمام مع وجوب إقامة الحد أن يسقط العقوبة عن بعض الناس لمصلحة ، وله تأخيرها عن بعضهم لمصلحة ، وهذا مخالف لجماعة أهل السنة الذين يرون عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله : « تجافوا العقوبة بينكم ؛ فإذا انتهي بها إلى الإمام فلا عفا الله عنه إن عفا » .

فإذا سرق ثانياً تقطع رجله ، ثم إن الفقهاء اختلفوا فيما إذا سرق ثالثاً بعد قطع يده ورجله .

فقال أبو حنيفة : يعزر ويحبس .

وقال الشافعي وغيره : تقطع يده اليسرى ، ثم إذا عاد إلى السرقة تقطع رجله اليمنى ثم إذا سرق يعزر ويحبس .

حسم يد السارق إذا قطعت :

وتحسم يد السارق بعد القطع ، فتكوى بالنار ، أو تتخذ أي طريقة من الطرق حتى ينقطع الدم فلا يتعرض المقطوع للتلف والهلاك .

فمن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتته بسارق قد سرق شملة فقالوا : يا رسول الله، إن هذا قد سرق: فقال رسول الله صلى الله عليه

(١) كان القطع معمولاً به في الجاهلية فأقره الإسلام مع زيادة شروط أخرى: ويقال إن أول من قطع الأيدي في الجاهلية قريش ؛ قطعوا رجلاً يقال له دويك مولى لبني مليح بن عمرو بن خزاعة كان قد سرق كنز الكعبة ويقال : سرقه قوم فوضعه عند قال القرطبي : وقد قطع السارق في الجاهلية وأول من حكم بقطعه في الجاهلية الوليد بن المغيرة فأمر الله بقطعه في الإسلام ، وكان أول سارق قطعه رسول الله صلى الله عليه وسلم في الإسلام من الرجال الخيار ابن عدي بن نوفل بن عبد مناف ومن النساء مرة بنت سميان بن عبد الأسد من بني مخزوم وقطع أبو بكر الصديق الذي سرق العقد وهو رجل من أهل اليمن أقطع اليد والرجل وقد كان سرق عقداً لأسماء بنت عيسى زوج أبي بكر الصديق رضي الله عنه فقطع يده اليسرى . وقطع عمر يد ابن سمرة أخيه عبد الرحمن بن سمرة .

وسلم : « ما أبحاله سرق ^(١) » ، فقال السارق : بلى يا رسول الله . فقال : « اذهبوا به فاقطعوه ثم احسموه ^(٢) » ، ثم اتوني به » ، فقطع فأتني به . فقال : تب إلى الله . قال : قد تبث إلى الله . فقال : « عاب الله عليك » . رواه الدارقطني ، والحاكم ، والبيهقي ، وصححه ابن القطان .

تعليق يد السارق في عنقه :

ومن التنكيل بالسارق والزجر لغيره ، أمر الشارع بتعليق يد السارق المقطوعة في عنقه .

روى أبو داود والنسائي والترمذي : وقال « حسن ^(٣) » غريب ، عن عبد الله بن عيريز قال : سألت فضالة عن تعليق يد السارق في عنقه : أمن السنة هو ؟ فقال : أتني رسول الله صلى الله عليه وسلم بسارق فقطعت يده ، ثم أمر بها فعلق في عنقه .

اجتماع الضمان والحد :

إذا كان المسروق قائماً رد إلى صاحبه ، لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم :

« على اليد ما أخذت حتى تؤديه »

وهذا مذهب الشافعي وأحمد وإسحاق .

فإذا تلف المسروق في يد السارق ضمن بدله ، وقطع ولا يمنع أحدهما الآخر ، لأن الضمان الحق الآدمي ، والقطع يجب لله تعالى ، فلا يمنع أحدهما الآخر كالدية والكفارة .

وقال أبو حنيفة : إذا تلف المسروق فلا يغرم السارق لأنه لا يجتمع الغرم مع القطع بحال لأن الله ذكر القطع ولم يذكر الغرم .

وقال مالك وأصحابه : إن تلف ، فإن كان موسراً غرم ، وإن كان معسراً لم يكن عليه شيء .

(١) في هذا إجماع السارق بعدم الإقرار وبالرجوع عنه .

(٢) في هذا دليل على أن نفقة الحسم وموته ليست على السارق وإنما هي في بيت المال .

(٣) في إسناده الحجاج بن أرطاة قال النسائي : هو ضعيف لا يجهج بحديثه .

الجنایات

الجنایات جمع جنایة ، مأخوذة من جنى یجنی بمعنى أخذ ، يقال ، جنى الثمر إذا أخذه من الشجر . ويقال أيضاً جنى على قومه جنایة ، أي أذنب ذنباً يؤاخذ به .

والمراد بالجنایة في عرف الشرع : كل فعل محرم . والفعل المحرم : كل فعل حظره الشارع ومنع منه ، لما فيه من ضرر واقع على الدين ، أو النفس ، أو العقل ، أو العرض ، أو المال .

وقد اصطلح الفقهاء على تقسيم هذه الجرائم إلى قسمين :

(القسم الأول) ویسمى بجرائم الحدود .

(والقسم الثاني) ویسمى بجرائم القصاص .

وهي الجنایات التي تقع على النفس أو على ما دونها من جرح أو قطع عضو ، وهذه هي أصول المصالح الضرورية التي يجب المحافظة عليها صيانة للناس وحفاظاً على حياتهم الاجتماعية .

وقد تقدم الكلام على جرائم الحدود وعقوباتها وبقي أن نتكلم على جرائم القصاص .

ونبدأ بتمهيد في وجهة الاسلام في المحافظة على الاسلام متبعين ذلك بالكلام عن القصاص بين الجاهلية والاسلام ، ثم الكلام عن القصاص في النفس والقصاص فيما دونها .

وأما الجنایات في القانون فهي أخطر الجرائم ، وقد حددتها المادة ١٠ من قانون العقوبات بأنها الجرائم المعاقب عليها بالإعدام ، أو الأشغال الشاقة المؤبدة ، أو الأشغال الشاقة المؤقتة ، أو السجن .

المحافظة على النفس

كرامة الإنسان :

ان الله سبحانه كرم الإنسان : خلقه بيده ، ونفخ فيه من روحه ، وأسجد له ملائكته ، وسخر له ما في السموات وما في الأرض جميعاً منه ، وجعله خليفة عنه ، وزوّده بالقوى والمواهب ليسود الأرض ، وليصل إلى أقصى ما قدّر له من كمال مادّي وارتقاء روحي .

ولا يمكن أن يحقق الإنسان أهدافه ، ويبلغ غاياته إلا إذا توفرت له جميع عناصر النمو ، وأخذ حقوقه كاملة .

وفي طليعة هذه الحقوق التي ضمنها الإسلام : حق الحياة ، وحق التملك ، وحق صيانة العرض ، وحق الحرية ، وحق المساواة ، وحق التعلم .

قال الله تعالى :

وهذه الحقوق ، واجبة للإنسان من حيث هو إنسان بقطع النظر عن لونه ، أو دينه ، أو جنسه ، أو وطنه ، أو مركزه الاجتماعي .

« وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِّنَ الطَّيِّبَاتِ ، وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا » (١) .

وقد خطب رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع فقال :

« أيها الناس ، ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا ، في شهركم هذا ، في بلدكم هذا . ألا هل بلغت ، اللهم فاشهد ، كل المسلم على المسلم حرام : دمه وماله ، وعرضه » .

حق الحياة :

وأول هذه الحقوق وأولها بالعناية حق الحياة ، وهو حق مقدس لا يحل انتهاك حرمة ولا استباحة حماه .

يقول الله سبحانه :

« وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ » (٢)

(١) سورة الإسراء : آية ٧٠ .

(٢) سورة الإسراء : الآية ٣٣ .

والحق الذي تزهق به النفوس.. هو ما فسرهُ الرسول صلى الله عليه وسلم في قوله عن ابن مسعود رضي الله عنه :

« لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله ، وأني رسول الله إلا بإحدى ثلاث : الثيب ^(١) الزاني ، والنفس بالنفس ^(٢) ، والتارك لدينه المفارق للجماعة ^(٣) » . رواه البخاري ومسلم .

ويقول الله سبحانه وتعالى :

« وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةً إِمَّا لَقِيَهُمْ نَحْسٌ تُنَزِّلُ بِهِمْ مِنْ رَبِّكُمْ وَلَا يَكُم بِإِن قَتَلْتَهُمْ كَانَ خِطْئًا كَبِيرًا » ^(٤) .

ويقول سبحانه :

« وَإِذَا الْمَوْءُودَةُ سُئِلَتْ ، بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ » ^(٥) .

والله سبحانه جعل عذاب من سنّ القتل عذاباً لم يجعله لأحد من خلقه .

يقول الرسول صلى الله عليه وسلم :

« ليس من نفس تُقتل ظلماً إلا كان على ابن آدم كِفْلٌ من دمها ؛ لأنه كان أول من سنّ القتل » ^(٦) . رواه البخاري ومسلم .

ومن حرص الإسلام على حماية النفوس أنه هدد من يستحلها بأشد عقوبة . فيقول الله تعالى :

« وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا ، فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ ، وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا » ^(٧) .

فبهذه الآية تقرر أن عقوبة القاتل في الآخرة العذاب الأليم ، والخلود المقيم

(١) الثيب الزاني : المتزوج .

(٢) النفس بالنفس : أي قتل النفس التي قتلت نفساً همدأ بغير حق يقتل النفس .

(٣) التارك لدينه المفارق للجماعة : أي المرتد عن دين الإسلام .

(٤) سورة الإسراء ، الآية : ٣١ .

(٥) سورة التكاوير : الآيتان ٨ ، ٩ .

(٦) هو قاييل الذي قتل هابيل . والكفل : النصيب .

قال النووي : هذا الحديث من قواعد الإسلام ، وهو أن كل من ابتدع شيئاً من الشر كان عليه وزر كل من اقتدى به في ذلك العمل ، مثل عمله يوم القيامة .

(٧) سورة النساء : الآية ٩٣ .

في جهنم ، والغضب واللعنة والعذاب العظيم .
ولهذا قال ابن عباس رضي الله عنهما : « لا توبة لقاتل مؤمن عمداً » .
لأنها آخر ما نزل ، ولم ينسخها شيء ، وإن كان الجمهور على خلافه .
ورسول الله صلى الله عليه وسلم يقول :
« لَزَوَالِ الدُّنْيَا أَهْوَنُ عَلَى اللَّهِ مِنْ قَتْلِ مُؤْمِنٍ بِغَيْرِ حَقٍّ » . رواه ابن ماجه
بسند حسن عن البراء .

وروى الترمذي بسند حسن عن أبي سعيد رضي الله عنه أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال :
« لو أن أهل السماء وأهل الأرض اشتركوا في دم مؤمن ؛ لأكبهم
الله في النار » .

وروى البيهقي عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال :
« من أعان على دم امرئ مسلم بشطر كلمة ؛ كتب بين عينيه يوم
القيامة : آيس من رحمة الله » .

ذلك أن القتل هدم لبناء أراد الله ، وسلب حياة المجني عليه ، واعتداء
على عَصَبَتِهِ الذين يعتزون بوجوده ، ويتنفعون به ، ويحرمون بفقد العون ،
ويستوي في التحريم قتل المسلم والذمي وقاتل نفسه .

ففي قتل الذمي جاءت الأحاديث مصرحة بوجوب النار لمن قتله .
روى البخاري عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال :

« من قتل معاهداً ^(١) ؛ لم يَرَحْ رَائِحَةَ الْجَنَّةِ ؛ وإن ريحها يوجد من
مسيرة أربعين عاماً » ^(٢) .

وأما قاتل نفسه فالله سبحانه وتعالى يحذر من ذلك فيقول :

(١) المعاهد : من له عهد مع المسلمين - إما بأمان من مسلم - أو هدنة من حاكم - أو عقد جزية .
(٢) وعدم وجدان رايحتها يستلزم عدم دخولها . قال الحافظ في الفتح : إن المراد بهذا النفي
- وإن كان عاماً - التخصيص بزمان ما ، لتماثل الأدلة الفعلية والنقلية : أي من مسات
مسلماً ، وكان من أهل الكباير فهو محكوم بإسلامه غير مخلد في النار ، وما له الجنة ولو عذب
قبل ذلك . انتهى .

« وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ » ^(١) .

ويقول :

« وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا » ^(٢) .

وروى البخاري ومسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه أن الرسول صلى الله

عليه وسلم قال :

« مَنْ تَرَدَّى ^(٣) مِنْ جَبَلٍ فَقَتَلَ نَفْسَهُ فَهُوَ فِي نَارِ جَهَنَّمَ يَتَرَدَّى فِيهَا خَالِدًا مُغْلَدًا فِيهَا أَبَدًا ، وَمَنْ تَحَسَّى سُمًّا فَقَتَلَ نَفْسَهُ فَسُمُّهُ فِي يَدِهِ يَتَحَسَّاهُ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدًا مُغْلَدًا فِيهَا أَبَدًا ، وَمَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ بِحَدِيدَةٍ فَحَدِيدَتُهُ فِي يَدِهِ يَتَوَجَّأُ ^(٤) بِهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدًا مُغْلَدًا فِيهَا أَبَدًا » .

وروى البخاري عن أبي هريرة أيضا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

قال :

« الَّذِي يَخْنُقُ نَفْسَهُ يَخْنُقُهَا فِي النَّارِ ، وَالَّذِي يَطْعَنُ نَفْسَهُ يَطْعَنُ نَفْسَهُ فِي النَّارِ ..

وَالَّذِي يَقْتَحِمُ ^(٥) يَقْتَحِمُ فِي النَّارِ » .

وعن جندب بن عبد الله قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

« كَانَ فِيمَنْ قَبْلَكُمْ رَجُلٌ بِهِ جَرْحٌ ، فَجَزَعٌ ، فَأَخَذَ سَكِينًا فَحَزَّ بِهَا يَدَهُ فَمَا رَقَا الدَّمُ حَتَّى مَاتَ ^(٦) . قَالَ اللَّهُ تَعَالَى :

« بَادِرْنِي عَبْدِي بِنَفْسِهِ : حَرَمْتُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ » : رواه البخاري .

وثبت في الحديث « مَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ بِشَيْءٍ عَذِبَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » .

ومن أبلغ ما يتصور في التشنيع على القتل بالإضافة إلى ما سبق أن الإسلام

اعتبر القاتل لفرد من الأفراد كالقاتل للأفراد جميعاً ، وهذا أبلغ ما يتصور

من التشنيع على ارتكاب هذه الجريمة النكراء . يقول سبحانه :

« أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ

(١) سورة البقرة : الآية ١٩٥ .

(٢) سورة النساء : الآية ٢٩ .

(٣) التردى : السقوط . أي أسقط نفسه متعمداً مثلاً .

(٤) يتوجأ : يضرب بها نفسه .

(٥) يقتحم : يرمي نفسه .

(٦) أي ما انقطع حتى مات .

جميعاً . ومن أحيائها فكأنما أحيأ الناس جميعاً » (١) .
ولعظم أمر اللعناء وشدة خطورتها ؛ كانت هي أول ما يقضى فيها بين
الناس يوم القيامة (٢) كما رواه مسلم .
وقد شرع الله سبحانه القصاص واعدام القاتل انتقاماً منه ، وزجراً لغيره ،
وتطهيراً للمجتمع من الجرائم التي يضطرب فيها النظام العام ، ويختل معها
الأمن . فقال :

« ولكم في القصاص حياة » يا أولي الألباب ؛ لعلكم تتقون » (٣) .
وهذه العقوبة مقررة في جميع الشرائع الإلهية المتقدمة . ففي الشريعة
الموسوية جاء بالفصل الحادي والعشرين من سفر الخروج :
« أن من ضرب إنساناً فمات فليقتل قتلاً ، وإذا بغى رجل على آخر فقتله
اغتيالاً فمن قدام مذبحي تأخذه ليقتل ، ومن ضرب أباه وأمه يقتل قتلاً ، وإن
حصلت أذية فأعط نفساً بنفس ، وعيناً بعين ، وسناً بسن ، ويداً بيد ، ورجلاً
برجل ، وجرحاً بجرح ، ورضاً برض »
وفي الشريعة المسيحية يرى البعض أن قتل القاتل لم يكن من مبادئها مستدلين
على ذلك بما ورد بالإصحاح الخامس من إنجيل متى من قول عيسى عليه
السلام :

« لا تقاوموا الشر ؛ بل من لطمك على خدك الأيمن فحوّل له خدك الآخر
أيضاً . ومن رأى أن يخاصمك ويأخذ ثوبك فاترك له الرداء أيضاً ، ومن
سخرك ميلاً واحداً فاذهب معه اثنين » .

ويرى البعض الآخر أن الشريعة المسيحية عرفت عقوبة الإعدام مستدلاً على
ذلك بما قاله عيسى عليه السلام :

« ما جئت لأنقض الناموس ، وإنما جئت لأتمم » .
وقد تأيد هذا النظر بما ورد في القرآن الكريم :

(١) سورة المائدة : الآية ٣٢ .

(٢) وهذا فيما بين العباد ، وأما حديث : أول ما يحاسب به العبد الصلاة فهو فيما بين العبد
وبين الله .

(٣) سورة البقرة : الآية ١٧٩ .

« وَمُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَةِ » .

والى هذا تشير الآية الكريمة :

« وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ ، وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ ،
وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ ، وَالْأَذْنَ بِالْأُذُنِ ، وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ ، وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ » ^(١)
ولم تفرق الشريعة بين نفس ونفس ؛ فالقصاص حق ؛ سواء أكان
المقتول كبيراً أم صغيراً ؛ رجلاً أم امرأة . فلكلُّ حق الحياة ، ولا يحل
التعرض لحياته بما يفسدها بأي وجه من الوجوه ، وحتى في قتل الخطأ ؛ لم
يعف الله تعالى القاتل من المسؤولية ، وأوجب فيه : العتق ، والدية ؛ فقال سبحانه :
« وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً ، وَمَنْ قَتَلَ
مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ ، وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ ؛ إِلَّا
أَنْ يَصَّدَّقُوا » ^(٢) .

وهذه العقوبة المالية إنما أوجبها الإسلام في القتل الخطأ احتراماً للنفس حتى
لا يتسرب إلى ذهن أحد هوانها ، وليحتاط الناس فيما يتصل بالنفوس والدماء ،
ولتسد ذرائع الفساد ؛ حتى لا يقتل أحد أحداً ويزعم أن القتل كان خطأ .
ومن شدة عناية الإسلام بحماية الأنفس أنه حرم إسقاط الجنين بعد أن تدب
الحياة فيه ؛ إلا إذا كان هناك سبب حقيقي يوجب إسقاطه ؛ كالخوف على
أمه من الموت ، ونحو ذلك ، وأوجب في إسقاطه بغير حق غُرَّة .

القصاص بين الجاهلية والإسلام

قام نظام القصاص في العرب على أساس أن القبيلة كلها تعتبر مسؤولة عن
الجنائية التي يقترفها فرد من أفرادها ؛ إلا إذا خلعت وأعلنت ذلك في المجتمعات
العامة .

ولهذا كان ولي الدم يطالب بالقصاص من الجاني وغيره من قبيلته ،
ويتوسع في هذه المطالبة توسعاً ربما أوقد نار الحرب بين قبيلتي الجاني
والمجني عليه .

(١) سورة المائدة : الآية ٤٥ .

(٢) سورة النساء : الآية ٩٢ .

وقد تردّد المطالبة بالتوسع إذا كان المجني عليه شريفاً أو سيداً في قومه .
على أن بعض القبائل كثيراً ما كان يهمل هذه المطالبة ، ويبسط حمايته على
القاتل ولا يعير أولياء المقتول أي اهتمام ؛ فكانت تنشب الحروب التي تؤدي
بأنفس الكثير من الأبرياء .

فلما جاء الإسلام وضع حداً لهذا النظام الجائر ، وأعلن أن الجاني وحده
هو المسئول عن جنايته ، وهو الذي يؤخذ بحريته فقال :

« يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا . كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ (١) الْحُرُّ
بِالْحُرِّ ، وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ ، وَالْأَنْثَى بِالْأُنْثَى ؛ فَمَنْ عَصِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ ؛
فَاتَّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ (٢) وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ . ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ ؛
فَمَنْ اعْتَدَى بِعَدْوِيْ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ ، وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ
حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ (٣) . »

إذا اختاروا القصاص دون العفو :

قال البيضاوي في تفسير هذه الآية :

« كان في الجاهلية بين حيين من أحياء العرب دماء ، وكان لأحدهما
طَوَلٌ على الآخر ، فأقسموا لنقتلن الحر منكم بالعبد ، والذكر بالأنثى ،
فلما جاء الإسلام تحاكموا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ فنزلت ، وأمرهم
أن يتَبَارَأُوا ، انتهى . »

والآية تشير إلى ما يأتي :

١ - أن الله سبحانه أبطل النظام الجاهلي ، وفرض المماثلة والمساواة في
القتل . فإذا اختاروا القصاص دون العفو ؛ فأرادوا إنفاذه ؛ فإن الحر يُقتل
إذا قُتل حراً ، والعبد يُقتل إذا قُتل عبداً مثله ، والمرأة تُقتل إذا قُتلت
امرأة .

(١) القتل : جمع قتل .

(٢) فاتباع بالمعروف : مأخوذ من القصاص الأثر : أي تنبيهه ؛ لأن المجني عليه يجمع الجناية ؛
فيأخذ مثلها .

(٣) سورة البقرة : الآية ١٧٨ .

قال القرطبي : « وهذه الآية جاءت مبينة حكم النوع إذا قتل نوعه فبيئت حكم الحر إذا قتل حراً ، والعبد إذا قتل عبداً ، والأنثى إذا قتلت أنثى ، ولم تعرض لأحد النوعين إذا قتل الآخر .

فالآية محكمة ، وفيها لإجمال بيئته قوله تعالى :

« وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ » إلى آخر الآية .

وبينه النبي صلى الله عليه وسلم لما قتل اليهودي بالمرأة . قاله مجاهد .

٢ - فإذا عفا ولي الدم عن الجاني فله أن يطالبه بالدية على أن تكون المطالبة بالمعروف ؛ لا يخالطها عنف ولا غلظة ، وعلى القاتل أداء الدية إلى العافي بلا مماطلة ولا بنحس .

٣ - وهذا الحكم الذي شرعه الله من جواز القصاص والعفو عنه إلى الدية تيسير من الله ورحمة حيث وسع الأمر في ذلك ، فلم يحتم واحداً منهما .

٤ - فمن اعتدى على الجاني فقتله بعد العفو عنه ؛ فله عذاب أليم ؛ إما بقتله في الدنيا أو عذابه بالنار في الآخرة .

روى البخاري عن ابن عباس رضي الله عنهما . قال :

« كان في بني اسرائيل القصاص ، ولم تكن فيهم الدية ، فقال الله لهذه الأمة :

« كتب عليكم القصاص في القتلى ... » الآية

« فمن عفي له من أخيه شيء » قال : « فالعفو » أن يقبل في العمد الدية ، و « الاتباع بالمعروف » أن يتبع الطالب بمعروف ، ويؤدي إليه المطلوب بإحسان .

« ذلك تخفيف من ربكم ورحمة » فيما كتب على من كان قبلكم .

٥ - وقد شرع الله القصاص لأن فيه الحياة العظيمة ، والبقاء للناس ، فإن القاتل إذا علم أنه سيقتل ارتدع ؛ فأحيا نفسه من جهة ، وأحيا من كان يريد قتله من جهة أخرى .

٦ - وقد أبقي الإسلام جعل الولاية في طلب القصاص لولي المقتول على ما كان عليه عند العرب .

بقول الله تعالى :

« وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُوماً فَقَدْ جَعَلْنَا لَوَلِيَّهِ سُلْطَانًا ؛ فَلَئِنْ يُسْرِفَ فِي الْقَتْلِ لَنُقَاتِلَنَّ إِنَّهُ كَانَ مَنصُوراً » .

والمقصود بالولي هو من له القيام بالدم ، وهو الوارث للمقتول ^(١) ، فهو الذي له حق المطالبة دون السلطة الحاكمة ، فلو لم يطالب هو بالقصاص فإنه لا يقتص من الجاني . والسلطان : التسلط على القاتل ، وإنما كان ذلك كذلك مخافة أن يصدر العفو من غير رضا منه ، وهو الذي اكتوى بنار الجريمة فتثور نفسه ويعمد إلى الأخذ بالثأر ، ويتكرر القتل والإجرام .

٧ - قال صاحب المنار معلقاً على هذه الآية :

فالآية الحكيمة قررت أن الحياة هي المطلوبة بالذات ، وأن القصاص وسيلة من وسائلها ، لأن من علم أنه إذا قتل نفساً يقتل بها يرتدع عن القتل ؛ فيحفظ الحياة على من أراد قتله وعلى نفسه ، والاكتفاء بالدية لا يردع كل أحد عن سفك دم خصمه إن استطاع .

« فإن من الناس من يبذل المال الكثير لأجل الإيقاع بعده » .

« وفي الآية من براعة العبارة وبلاغة القول ما يذهب باستبشاع إزهاق الروح في العقوبة . ويوطن النفس على قبول حكم المساواة ؛ إذ لم يسم العقوبة قتلاً أو إعداماً ؛ بل سماها مساواة بين الناس تنطوي على حياة سعيدة لهم »

القصاص في النفس

ليس كل اعتداء على النفس بموجب للقصاص ؛ فقد يكون الاعتداء عمداً ، وقد يكون شبه عمد ، وقد يكون خطأ ، وقد يكون غير ذلك .
ومن ثم وجب أن نبين أنواع القتل ، ونبين النوع الذي يجب القصاص بمقتضاه .

(١) هذا رأي الجمهور ، وقال مالك : هم المصبة .

أنواع القتل

القتل أنواع ثلاثة :

١ - عمد .

٢ - شبه عمد .

٣ - خطأ .

القتل العمد :

فالقتل العمد هو : أن يقصد المكلف قتل إنسان معصوم الدم ^(١) بما يغلب على الظن أنه يُقتل به . ويفهم من هذا التعريف أن جريمة القتل العمد لا تتحقق إلا إذا توفرت فيها الأركان الآتية :

١ - أن يكون القاتل عاقلاً ، بالغاً ، قاصداً القتل .

أما اعتبار العقل والبلوغ ؛ فلحديث علي رضي الله عنه وكرم الله وجهه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال :

« رُفِعَ القلم عن ثلاث : عن المجنون حتى يُفقي ، وعن النائم حتى يستيقظ وعن الصبي حتى يحتلم » . رواه أحمد ، وأبو داود ، والترمذي .

وأما اعتبار العمد ؛ فلما رواه أبو هريرة رضي الله عنه . قال :

« قتل رجل في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فرفع ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم فدفعه إلى وليِّ المقتول ؛ فقال القاتل : يا رسول الله ، والله ما أردت قتله ؛ فقال النبي صلى الله عليه وسلم للولي : « أما إنه إن كان صادقا ثم قتلته دخلت النار » فخلاه الرجل ، وكان مكتوفاً بنسعة ^(٢) فخرج يجر نسعته . قال : فكان يسمى (ذا النسعة) » . رواه أبو داود ، والنسائي وابن ماجه ، والترمذي وصححه .

وروى أبو داود أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :

« العمد قود ؛ إلا أن يعفو ولي المقتول » .

وروى ابن ماجه أنه صلى الله عليه وسلم قال :

(١) أي لا يستحق القتل شرعاً .

(٢) النسعة : سير من الجلد .

« من قتل عامداً فهو قود ، ومن حال بينه وبينه فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين ؛ لا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً » .

٢ - أن يكون المقتول آدمياً ، ومعصوم الدم : أي أن دمه غير مباح

٣ - أن تكون الأداة التي استعملت في القتل مما يُقتلُ بها غالباً .

فلذا لم تتوفر هذه الأركان . فإن القتل لا يعتبر قتلاً عمداً .

أداة القتل :

ولا يشترط في الأداة التي يقتل بها سوى أنها مما تقتلُ غالباً ، سواء كانت محددة أم متلفة لتماملها في إزهاق الروح .

وقد روى البخاري ومسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رض^(١) رأس يهودي بين حجرين ، وكان فعل ذلك بجارية من الجواري .

وهذا الحديث حجة على أبي حنيفة ، والشعبي ، والنخعي ، الذين يقولون بأنه لا قصاص في القتل بالمثل .

ومن هذا القبيل القتل بالإحراق بالنار ، والإغراق بالماء ، والإلقاء من شاهق ، وإلقاء حائط عليه ، وخنق الأنفاس ، رحبس الإنسان ، ومنع الطعام والشراب عنه حتى يموت جوعاً ، وتقديمه لحيوان مفترس .

ومنه ما إذا شهد الشهود على إنسان معصوم الدم بما يوجب قتله ، ثم بعد قتله يرجعون عن الشهادة ، ويقولون : تعمدنا قتله ، فهذه كلها من الأدوات التي غالباً ما تقتل .

ومن قدم طعاماً مسموماً لغيره ، وهو يعلم أنه مسموم ، دون أكله ، فمات به ، اقتصر منه .

روى البخاري ومسلم : « أن يهودية سمت النبي صلى الله عليه وسلم في شاة ، فأكل منها لقمة ، ثم لفظها ، وأكل معه بشر بن البراء ، فعفا عنها النبي صلى الله عليه وسلم ولم يعاقبها » . أي أنه عفا عنها قبل أن تحدث الوفاة لواحد من أكل « فلما مات بشر بن البراء قتلها به » .

لما رواه أبو داود : « أنه صلى الله عليه وسلم أمر بقتلها »

(١) رض : كسر .

القتل شبه العمد :

والقتل شبه العمد : هو أن يقصد المكلف قتل إنسان معصوم الدم بما لا يقتل عادة ؛ كأن يضربه بعصا خفيفة أو حجر صغير ، أو لكزه بيده ، أو سوط ، ونحو ذلك .

فإن كان الضرب بعصاً خفيفة أو حجر صغير « ضربة أو ضربتين » فمات من ذلك الضرب ؛ فهو قتل شبه عمد ^(١) .

فإن كان الضرب في مقتل أو كان المضروب صغيراً أو كان مريضاً يموت من مثل هذا الضرب غالباً ، أو كان قوياً ؛ غير أن الضارب والى الضرب حتى مات فإنه يكون عمداً .

وسمي بشبه العمد ؛ لأن القتل متردد بين العمد والخطأ ؛ إذ أن الضرب مقصود ، والقتل غير مقصود . ولهذا أطلق عليه شبه العمد ، فهو ليس عمداً محضاً ، ولا خطأ محضاً . ولما لم يكن عمداً محضاً سقط القود ؛ لأن الأصل صيانة الدماء فلا تستباح ؛ إلا بأمر يبين .
ولما لم يكن خطأ محضاً ؛ لأن الضرب مقصود بالفعل دون القتل وجبت فيه دية مغلظة .

روى الدارقطني عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال :

« العمد قود اليد ، والخطأ عقل لا قود فيه ، ومن قُتل في عِمَّةٍ بحجر أو عصا أو سوط ؛ فهو دية مغلظة في أسنان الأبل » .

وأخرج أحمد وأبو داود عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم قال :

« عقل شبه العمد مغلظ ؛ كعقل العمد ، ولا يقتل صاحبه ، وذلك أن يتزو الشيطان بين الناس ؛ فتكون الدماء في غير ضغينة ولا حمل سلاح » .

(١) هذا مذهب أبي حنيفة والشافعي ، وجماهير الفقهاء ، وخالف في ذلك : مالك والليث ، والهادوية : فذهبوا إلى أن القتل إذا كان بآلة لا يقصد بهلها القتل غالباً ، كالعصا والسوط والطلعة ونحو ذلك ، فإنه يعتبر عمداً وفيه القصاص ؛ إذ الأصل عندهم عدم اعتبار الآلة في إزهاق الروح . فكل ما أزهق الروح أوجب القصاص .

وأخرج أحمد ، وأبو داود ، والنسائي ، أن النبي صلى الله عليه وسلم
خطب يوم فتح مكة فقال :
« ألا وإن قتيل خطأ العمد بالسوط والعصا والحجر » .

القتل الخطأ :

والقتل الخطأ هو : أن يفعل المكلف ما يباح له فعله ، كأن يرمي صيداً ،
أو يقصد غرضاً ، فيصيب إنساناً معصوم الدم فيقتله ، وكأن يحفر بئراً ،
فيردى فيها إنسان ، أو ينصب شبكة - حيث لا يجوز - فيعلق بها رجل فيقتل ،
ويلحق بالخطأ القتل العمدة الصادر من غير مكلف ؛ كالصبي والمجنون .

الآثار المترتبة على القتل

قلنا إن القتل : عمد ، وشبه عمد ، وخطأ . ولكل نوع من هذه الأنواع
الثلاثة آثار ترتب عليه .
وفيما يلي نذكر أثر كل نوع .

موجب القتل الخطأ :

إن القتل الخطأ يوجب أمرين :
(أحدهما) الدية المخففة على العاقلة ؛ مؤجلة في ثلاث سنين . وسياقي ذلك
حين الكلام على الدية .
(ثانيهما) الكفارة ، وهي عتق رقبة مؤمنة سليمة من العيوب المخلة بالعمل
والكسب ؛ فإن لم يجد صام شهرين متتابعين ^(١) .

وأصل ذلك قول الله تعالى :

« وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً . وَمَنْ قَتَلَ
مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ ؛ إِلَّا أَنْ
يَصَدَّقُوا . فَإِنْ كَانَ مِنَ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُمْ مُؤْمِنٌ ؛ فَتَحْرِيرُ

(١) يرى الشافعية أن كفارة القتل يجوز فيها الإطعام إن عجز المكفر عن الصيام لكبر سن أو
مرض أو لحقه مشقة شديدة ، فيطعم ستين مسكيناً ، يعطي كل واحد مداً من طعام . وخالفهم
الفقهاء في ذلك لعدم ورود ما يدل عليه ..

رَقَبَةً مُؤْمِنَةً ؛ وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فَدْيَةٌ
مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ ؛ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَّامٌ
شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ ؛ تَوْبَةٌ مِنَ اللَّهِ ، وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا .^(١)
وإذا قتل جماعة رجلاً خطأ . فقال جمهور العلماء :

على كل واحدٍ منهم الكفارة . وقال جماعة : عليهم كلهم كفارة
واحدة .

الحكمة في الكفارة :

قال القرطبي : « واختلفوا في معناها ف قيل : أوجبت تمحيصاً وطهوراً
لذنب القاتل . وذنبه ترك الاحتياط والتحفظ حتى هلك على يديه امرؤ محقون
الدم .

وقيل : أوجبت بدلاً من تعطيل حق الله تعالى في نفس القتيل ؛ فإنه كان
له في نفسه حق ، وهو التمتع بالحياة ، والتصرف فيما أحل له تصرف الأحياء ،
وكان لله سبحانه فيه حق ، وهو أنه كان عبداً من عباده يجب له من اسم
العبودية - صغيراً كان أو كبيراً ، حراً كان أو عبداً ، مسلماً كان أو ذمياً -
ما يتميز به عن البهائم والدواب . ويرتجى - مع ذلك - أن يكون من نسله
من يعبد الله ويطيعه ، فلم يخل قاتله من أن يكون فوت منه الاسم الذي ذكرنا
والمعنى الذي وصفنا ؛ فلذلك ضمن الكفارة . وأى واحد من هذين المعنيين
كان ؛ ففيه بيان أن النص وإن وقع على القاتل خطأ ؛ فالقاتل عمداً مثله ؛
بل أولى بوجوب الكفارة عليه منه . اهـ . وسيأتي بيان هذا .

موجب القتل شبه العمد :

والقتل شبه العمد يوجب أمرين :

١ - الإثم ؛ لأنه قتلُ نفس حرم الله قتلها إلا بالحق .

٢ - الدية المغلظة على العاقلة - على ما سيأتي .

(١) سورة النساء : الآية ٩٢ .

أما القتل العمد ؛ فإنه يوجب أموراً أربعة :

١ - الإثم .

٢ - الحرمان من الميراث والوصية .

٣ - الكفارة .

٤ - القود أو العفو .

(١) فلا يرث القاتل من ميراث المقتول شيئاً ؛ لا من ماله ولا من دينه إذا كان من ورثته ؛ سواء أكان القتل عمداً أم كان خطأ .

وقاعدة الفقهاء في ذلك :

« من استعجل الشيء قبل أوانه عوقب بحرمانه » .

(٢) وروى البيهقي عن خلاص أن رجلاً رمى بحجر فأصاب أمه فماتت من ذلك فأراد نصيبه من ميراثها ؛ فقال له إخوانه : لا حق لك ؛ فارتفعوا إلى عليّ كرم الله وجهه فقال له علي رضي الله عنه :

« حقتك من ميراثها الحجر ؛ فأغرمه الدية . ولم يعطه من ميراثها شيئاً » . وروى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « ليس للقاتل من الميراث شيء » .

والحديث معلول وقد اختلف في رفعه ووقفه ، وله شواهد تقويه .

وروى أبو داود والنسائي وابن ماجه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

قال :

« ليس للقاتل شيء ، وإن لم يكن له وارث ؛ فوارثه أقرب الناس إليه ، ولا يرث القاتل شيئاً » ^(١) .

وإلى هذا ذهب أكثر أهل العلم . وكذلك الأحناف والشافعية . وذهبت الهادوية والإمام مالك إلى أن القتل إن كان خطأ ورث من المال دون الدية ،

(١) « أي أن بعض الورثة إذا قتل المورث حرم من ميراثه ، وورثته من لم يرتكب هذه الجريمة ؛ فإن لم يكن له وارث إلا القاتل حرم من الميراث وقسمت تركته على أقرب الناس منه بعد

القاتل . مثل : الرجل يقتله ابنه وليس له وارث غير ابنه ، ولقاتل ابن ، فإن ميراث

المقتول يدفع إلى ابن القاتل ويحرمه القاتل » . (من معالم السنن للخطابي)

وقال الزهري وسعيد بن جبير وغيرهما : لا يحرم القاتل من الميراث .
وكذلك تبطل الوصية إذا قتل له الموصي له الموصي .
قال في البدائع : القتل بغير حق جنائية عظيمة تستدعي الزجر بأبلغ الوجوه ،
وحرمان الوصية يصلح زاجراً كحرمان الميراث فيثبت .
وسواء أكان القتل عمداً أم خطأ لأن القتل الخطأ قتل وأنه جاز المؤاخذه
عليه عقلاً ؛ وسواء أوصى له بعد الجناية أو قبلها .

(٣) الكفارة في حالة ما إذا عفا ولي الدم أو رضي بالدية :

أما إذا اقتُصَّ من القاتل فلا تجب عليه كفارة .
روى الامام أحمد عن وائلة بن الأصقع . قال :
« أتى النبي صلى الله عليه وسلم نفر من بني سليم . فقالوا :
« إن صاحباً لنا قد أوجب . قال : فليعتق رقبة يفد الله بكل عضو منها
عضوا منه من النار » .
ورواه أيضاً بسند آخر عنه قال :
« أتينا رسول الله صلى الله عليه وسلم في صاحب لنا أوجب قال : أعتقوا
عنه يعتق الله بكل عضو منه عضواً من النار » .
وهذا رواه أبو داود والنسائي . ولفظ أبي داود قد أوجب « يعني النار »
بالقتل .

قال الشوكاني في نيل الأوطار : « في حديث وائلة دليل على ثبوت الكفارة
في قتل العمد . وهذا إذا عفا عن القاتل ، أو رضي الوارث بالدية . وأما إذا
اقتص منه فلا كفارة عليه ، بل القتل كفارته ؛ لحديث عبادة المذكور في الباب .
ولما أخرجه أبو نعيم في « المعرفة » أن النبي صلى الله عليه وسلم قال :
« القتل كفارة » .

وهو من حديث خزيمة بن ثابت . وفي إسناده ابن لهيعة .
قال الحافظ : لكنه من حديث ابن وهب عنه ؛ فيكون حسناً .
ورواه الطبراني في الكبير عن الحسن بن علي موقوفاً عليه .

(٤) القود^(١) أو العفو :

القود أو العفو إما على الدية ، أو الصلح على غير الدية ، ولو بالزيادة عليها . كما أن لولي الجناية العفو مجاناً . وهو أفضل .

« وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى ؛ وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ »^(٢) . وإذا عفا ولي الدم عن القاتل ؛ فإنه لا يبقى حق للحاكم بعد في تعزيره . وقال مالك والليث : يعزر بالسجن عاماً ومائة جلدة^(٣) .

وأصل وجوب القود أو العفو قول الله سبحانه :

« يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ ؛ الْحَرْبُ بِالْحَرْبِ ، وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ ، وَالْأَنْثَى بِالْأُنْثَى ؛ فَمَنْ عَفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبِعْ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدِّاءٌ إِلَيْهِ بِالْإِحْسَانِ ؛ ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ ؛ فَمَنْ اعْتَدَى بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ »^(٤)

وروى البخاري ومسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال :

« مَنْ قَتَلَ لَهُ قَتِيلٌ فَهُوَ يَخِيرُ النَّظَرَيْنِ : إِمَّا أَنْ يَقْتُلِي ، وَإِمَّا أَنْ يَقْتَلَ »^(٥)

فالأمر في العفو أو القصاص إلى أولياء الدم . وهم الورثة ؛ فإن شاعوا طلبوا القود ، وإن شاعوا عَفَوْا ؛ حتى لو عفا أحد الورثة سقط القصاص ؛ لأنه لا يتجزأ .

روى محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أتى برجل قد قتل عمداً ، فأمر بقتله ؛ فعفا عنه بعض الأولياء ؛ فأمر

(١) القود : سمي قوداً لأن الجاني يقاد إلى أولياء المقتول ، فيقتلونه به إن شاعوا . وقيل : مناه المائلة .

(٢) سورة البقرة : الآية ٢٣٨ .

(٣) قال الفقهاء : إن الجاني إذا كان معروفاً بالشر ، أو ظهر للحاكم أن المصلحة تقتضي عقابه فله أن يعززه بما يراه محققاً للمصلحة ، إما بالحبس أو السجن أو القتل .

(٤) سورة البقرة : الآية ١٧٨ .

(٥) في هذا الحديث دليل على أن ولي المقتول بالخيار ؛ إن شاء اتص وإن شاء أخذ الدية ، وإن لم يرض القاتل . وقيل : ليس له إلا القصاص ، ولا يأخذ الدية إلا برضا القاتل . والأول أصح .

بقتله ؛ فقال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه :
كانت النفس لهم جميعاً ؛ فلما عفا هذا أحبي النفس ؛ فلا يستطيع أخذ
حقه - يعني الذي لم يعف - حتى يأخذ حق غيره . قال فما ترى ؟ قال :
أرى أن تجعل الدية في ماله ، وترفع عنه حصاة الذي عفا . قال عمر رضي
الله عنه :

وأنا أرى ذلك . قال محمد : وأنا أرى ذلك . وهو قول أبي حنيفة .
وإن كان في الورثة صغير فإنه ينتظر بلوغه ؛ ليكون له الخيار ؛ إذ أن
القصاص حق لجميع الورثة . ولا اختيار للصبي قبل بلوغه . وإذا عفا الورثة
جميعاً أو أحدهم على الدية وجب على القاتل دية مغلظة ؛ حالة في ماله كما سيأتي
ذلك مفصلاً في باب الديات .

شروط وجوب القصاص

ولا يجب القصاص إلا إذا توفرت الشروط الآتية :

١ - أن يكون المقتول معصوم الدم .
فلو كان حربياً ، أو زانيا محصناً ، أو مرتدّاً ؛ فإنه لا ضمان على القاتل ؛
لا بقصاص ولا بدية ؛ لأن هؤلاء جميعاً مهدورو الدم .
روى البخاري ومسلم عن ابن مسعود أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال :

« لا يحل دم امرئ مسلم ؛ يشهد أن لا إله إلا الله ، وأني رسول الله
إلا بإحدى ثلاثة :

الثيب الزاني ، والنفس بالنفس ، والتارك لدينه المفارق للجماعة » .

٢ - أن يكون القاتل بالغاً .

٣ - أن يكون عاقلاً .

فلا قصاص على صغير ، ولا مجنون ، ولا معتوه ؛ لأنهم غير مكلفين ،
وليس لهم قصد صحيح أو إرادة جرة .

فإذا كان المجنون يفيق أحياناً ، فقتل وقت إفاقته ؛ اقتصر منه . وكذلك
من زال عقله بسكر وهو متعدي في شربه .

فعن مالك أنه بلغه « أن مروان بن الحكم كتب إلى معاوية بن أبي سفيان ، يذكر أنه أتني بسكران قد قتل رجلاً ، فكتب إليه معاوية : أن اقتله به » . فإن كان شرب شيئاً ظنه غير مسكر ، فزال عقله فقتل في هذه الحال ، فلا قصاص عليه .

وفي الحديث يقول الرسول صلوات الله وسلامه عليه .
« رفع القلم عن ثلاث : عن الصبي حتى يحتلم ، وعن المجنون حتى يفيق ، وعن النائم حتى يستيقظ » .

وقال مالك : « الأمر المجمع عليه عندنا : أن لا قود بين الصبيان ، وأن قتلهم خطأ ما لم تجب الحدود ، ويبلغوا الحلم ، وإن قتل الصبي لا يكون إلا خطأ » .

٤ - أن يكون القاتل مختاراً ، فإن الإكراه يسلبه الإرادة ، ولا مسئولية على من فقد إرادته ، فإذا أكرهه صاحب سلطان ^(١) غيره على القتل ، فقتل آدمياً بغير حق ، فإنه يقتل الأمر دون المأمور . ويعاقب المأمور . وبهذا أخذ أبو حنيفة ، وداود ، وهو أحد قولي الشافعي .

وقال الأحناف : وإن أكرهه على إنلاف مال مسلم بأمر يخاف منه على نفسه ، أو على عضو من أعضائه ، وسعه أن يفعل ذلك ، ولصاحب المال أن يضمّن المكره .

وإن أكرهه بقتل على قتل غيره ، لم يسعه أن يقدم عليه ، ويصبر حتى يقتل ، فإن قتله كان آثماً . والقصاص على المكره إن كان القتل عمداً . وقال قوم : يقتل المأمور دون الأمر . وهو القول الآخر للشافعي .

وقال قوم : منهم مالك والحنابلة : يقتلان جميعاً ، إن لم يعف ولي الدم ، فإن عفا ولي الدم وجبت الدية ؛ لأن القاتل قصد استبقاء نفسه بقتل غيره ، والمكره تسبب في القتل بما يفضي إليه غالباً .

وإذا أمر مكلف غير مكلف بأن يقتل غيره : مثل الصغير والمجنون . فالقصاص على الأمر ؛ لأن المباشر للقتل آلة في يده ، فلا يجب القصاص عليه ، وإنما يجب على المتسبب .

(١) مند الحنابلة : أن قول القادر : أقتل وإلا تقتلك ؛ إكراه .

وإذا أمر الحاكم بالقتل ظلماً ؛ فلما أن يكون المأمور عالماً بأنه ظلم ، أو لا يكون له علم به .

فإن كان عالماً بأنه ظلم ونفذ أمره ، وجب عليه القصاص ؛ إلا أن يعفو الولي ، فتجب الدية عليه ؛ لأنه مباشر للقتل مع علمه بأنه ظلم ؛ فلا يعذر ولا يقال إنه مأمور من الحاكم ؛ لأن قاعدة الاسلام : أنه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق ، كما قال رسول الله صلوات الله وسلامه عليه .

وإن لم يكن عالماً بعدم استحقاقه القتل ؛ فقتله ؛ فالقصاص — إن لم يعف الولي ، أو الدية — على الأمر بالقتل ، دون المباشر ، لأنه معذور لوجوب طاعة الحاكم في غير معصية الله .

ومن دفع إلى غير مكلف آلة قتل ، ولم يأمره به ؛ فقتل ؛ لم يلزم الدافع شيء .

هـ — ألا يكون القاتل أصلاً للمقتول ؛ فلا يقتص من والد بقتل ولده ، وولد ولده وإن سفل إذا قتله ، بأي وجه من أوجه العمد ، بخلاف ما إذا قتل الابن أحد أبويه فإنه يقتل اتفاقاً ؛ لأن الوالد سبب في حياة ولده ، فلا يكون ولده سبباً في قتله وسلبه الحياة ؛ بخلاف ما إذا قتل الولد أحد والديه فإنه يقتص منه لهما .

أخرج الترمذي عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا يقتل الوالدُ بالولد » .

قال ابن عبد البر : « هو حديث مشهور عند أهل العلم بالحجاز والعراق ، مستفيض عندهم ، وهو عمل أهل المدينة ، ومروي عن عمر » .

وروى يحيى بن سعيد عن عمرو بن شعيب : أن رجلاً من بني مُدَلج يقال له « قتادة » حذف ابناً له بالسيف فأصاب ساقه ؛ فترى جرحه فمات . فقدم سراقه بن جُعشم على عمر بن الخطاب رضي الله عنه فذكر ذلك له . فقال له عمر :

« اعدد على « ماء قديد » عشرين ومائة بغير حتى أقدم عليك . فلما قدم عليه عمر ، أخذ من تلك الإبل ثلاثين حقة ، وثلاثين جَدَعَةً ، وأربعين خَلِيفَةً . ثم قال :

أين أخو المقتول؟ فقال هأنذا . قال خذها ؛ فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « ليس لقاتل شيء » .

وخالف في ذلك الإمام مالك ؛ فرأى أنه يقاد الولد بالوالد ؛ إذا أضجمه وذبحه ؛ لأن ذلك عمد حقيقة ؛ لا يحتمل غيره ؛ فإن الظاهر في استعمال الجراح في القتل هو العمد .

والعمدية أمر خفي ؛ لا يحكم بإثباتها إلا بما يظهر من قرائن الأحوال ، وأما إذا كان على غير هذه الصفة ؛ فيما يحتمل عدم إزهاق الروح ؛ بل قصد التأديب من الأب . وإن كان في حق غيره ؛ يحكم فيه بالعمد . وإنما فرق بين الأب وغيره ؛ لما للأب من الشفقة على ولده ، وعليه قصد التأديب عند فعله ما يغضب الأب ؛ فيحمل على عدم قصد القتل ؛ لقوة المحبة التي بين الأب والإبن .

٦ - أن يكون المقتول مكافئاً للقاتل حال جنائته ؛ بأن يساويه في الدين ، والحرية ، فلا قصاص على مسلم قتل كافراً . أو حر قتل عبداً ؛ لأنه لا تكافؤ بين القاتل والمقتول ؛ بخلاف ما إذا قتل الكافر المسلم ، أو قتل العبد الحر ؛ فإنه يقتص منهما .

والإسلام وإن كان قد ألغى الفوارق بين المسلمين في هذا الباب ؛ فلم يفرق بين شريف ووضيع ، ولا بين جميل وديم ، ولا بين غني وفقير ، ولا بين طويل وقصير ، ولا بين قوي وضعيف ، ولا بين سليم ومريض ، ولا بين كامل الجسم وناقصه ، ولا بين صغير وكبير ولا بين ذكر وأنثى^(١) إلا أنه اعتبر الفارق بين المسلم والكافر ، والحر والعبد ، فلم يجعلهما متكافئين في الدم .

فلو قتل مسلم كافراً أو قتل حر عبداً فلا قصاص على واحد منهما . وأصل ذلك حديث علي كرم الله وجهه ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :

(١) ذهب أكثر الفقهاء إلى أن الرجل إذا قتل امرأة فإنه يقتل بها . وحكى ابن المنذر الإجماع على ذلك ؛ وحكى أبو الوليد الباجي والخطابي عن الحسن البصري : أنه لا يقتل الرجل بالأنثى ، وهو قول شاذ مردود . ففي كتاب عمرو بن حزم الذي تلقاه الناس بالقبول : أن الذكر يقتل بالأنثى .

« ألا لا يقتل مؤمن بكافر » . أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي والحاكم .
وصححه .

وروى البخاري عن علي كرم الله وجهه أيضاً أن أبا جحيفة قال له :
« هل عندكم شيء من الوحي ما ليس في القرآن . قال : لا والذي فلق
الحبة وبرأ النسمة ؛ إلاّ فهماً يعطيه الله رجلاً في القرآن ، وما في هذه الصحيفة .
قلت : وما في هذه الصحيفة ؟ قال : المؤمنون نتكافأ دماؤهم ^(١) ، وفكأك
الأسير ، وألا يقتل مسلم بكافر .

وهذا يجمع عليه بالنسبة للكافر الحربي : فإن المسلم إذا قتله ؛ فإنه لا يقتل
به إجماعاً .

وأما بالنسبة للذميّ والمعاهد ؛ فقد اختلفت فيهما أنظار الفقهاء . فذهب
الجمهور منهم إلى أن المسلم لا يقتل بهما لصحة الأحاديث في ذلك ، ولم يأت
ما يخالفها .

وقالت الأحناف وابن أبي ليلى : لا يقتل المسلم إذا قتل الكافر الحربي ؛
كما قال الجمهور . وخالفوهم في الذميّ ، والمعاهد . فقالوا :
« إن المسلم إذا قتل الذميّ أو المعاهد بغير حق ؛ فإنه يقتل بهما ؛ لأن الله
تعالى يقول :

« وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ » .

وأخرج البيهقي من حديث عبد الرحمن البيلماني ^(٢) أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم : قتل مسلماً بمعاهد . وقال :
« أنا أكرم من وفى بدمته » .

وقالوا أيضاً : إن المسلمين أجمعوا على أن يد المسلم تقطع إذا سرق من مال
الذمي . فإذا كانت حرمة ماله كحرمة مال المسلم ؛ فحرمة دمه كحرمة دمه .
رفع إلى أبي يوسف القاضي : مسلم قتل ذمياً كافراً ؛ فحكم عليه
بالقود ؛ فأتاه رجل برقعة فألقاها إليه . فإذا فيها :

(١) تتكافأ : تتساوى في الدية والقصاص .

(٢) ابن البيلماني ضعيف لا تقوم به الحجة ، وحديثه هذا مرسل . قال أبو عبد القاسم بن سلام :
هذا الحديث ليس بمسند ، ولا يحمل مثله إماماً تسفك به الدماء .

يا قاتل المسلم بالكافر جرئت ، وما العادل كالجائر
يا من يبغداد وأطرافها من علماء الناس أو شاعر
استرجعوا وابكوا على دينكم واصطبروا ؛ فالأجر للصابر
جار على الدين أبو يوسف يقتله المؤمن بالكافر

فلدخل أبو يوسف على الرشيد وأخبره الخبر ، وأقرأه الرقعة . فقال
الرشيد :

« تدارك هذا الأمر لثلاث تكون فتنة » .

فخرج أبو يوسف ، وطالب أصحاب الدم بيته على صحة النمة وثبوتها ،
 فلم يأتوا بها ؛ فأسقط القود .

وقال مالك والليث : « لا يقتل المسلم باللمي ؛ إلا أن يقتله غيلة . وقتل
الغيلة أن يضجعه فيلجمه ، وبخاصة على ماله » .

هذا بالنسبة للكافر ، وأما العبد ، فإن الحر لا يقتل به إذا قتله ، بخلاف ما
إذا قتل العبد الحر ؛ فإنه يقتل به .

لما رواه الدارقطني من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده : « أن
رجلاً قتل عبده صبراً ^(١) متعمداً ، فجلبه النبي صلى الله عليه وسلم مائة جلدة ،
ونفاه سنة ، ومحا سهمته من المسلمين ، ولم يقُدْ به ، وأمره أن يعتق رقبة » .
ولأن الله تعالى يقول :

« الحر بالحر » . وهذا التعبير يفيد الحصر ؛ فيكون معناه : أنه لا يقتل
الحر بغير الحر . وإذا كان لا يقتل به فإنه يلزمه قيمته ؛ بالغة ما بلغت ، وإن
جاوزت دية الحر . هذا إذا قتل عبد غيره .

أما إذا كان السيد هو الذي قتل عبده فعقوبته ما ذكر في الحديث . وإلى
هذا ذهب جمهور الفقهاء ؛ منهم مالك والشافعي ، وأحمد ، والهادوية . وقال
أبو حنيفة :

« يقتل الحر إذا قتل العبد ؛ إلا إذا كان سيده » . وذلك أن الآية الكريمة

تقول :

(١) صبراً : أي حبساً .

« وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ » .
وهذا عام في كل الحالات ؛ إلا إذا خصص ، وقد خصصته السنة بحديث
البيهقي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :
« لا يقاد مملوك من مالكة . ولا ولد من والده » .
ولو صح هذا لكان قوياً ، إلا أن الحديث من رواية عمر بن عيسى ،
وقد ذكر البخاري أنه منكر الحديث .

وقال النخعي : يقتل الحر بالعبد مطلقاً ، أخذاً بعموم قوله تعالى :
« أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ » .

٧ - ألا يشارك القاتل غيره في القتل ، ممن لا يجب عليه القصاص ، فإن
شاركه غيره ممن لا يجب عليه القصاص كأن اشترك في القتل ، عامد ومخطئ ،
أو مكلف وسبع ، أو مكلف وغير مكلف : مثل الصبي والمجنون ، فإنه
لا قصاص على واحد منهما ، وعليهما الدية ، لوجود الشبهة التي تدرى بها
الحدود ، فإن القتل لا يتجزأ ، ويمكن أن يكون حدوثه من فعل الذي لا
قصاص عليه - كما يمكن أن يكون ممن يجب عليه القصاص - وهذه الشبهة
تسقط القود . وإذا سقط وجب بدله ، وهو الدية .

وخالف في ذلك مالك والشافعي رضي الله عنهما . فقالا :
على المكلف القصاص ، وعلى غير المكلف نصف الدية .
ومالك يجعلها على العاقلة ، والشافعية يجعلونها في ماله .

قتل الغيلة :

وقتل الغيلة عند مالك أن يחדع الإنسان غيره ، فيدخل بيته ونحوه ،
فيقتل أو يأخذ المال .

قال مالك : « الأمر عندنا أن يقتل به ، وليس لولي الدم أن يعفو عنه ،
وذلك إلى السلطان » .

وقال غيره من الفقهاء : لا فرق بين قتل الغيلة وغيره ، فهما سواء في
القصاص والعفو ، وأمرهما راجع إلى ولي الدم .

وإذا قتله جماعة كان لولي الدم أن يقتل منهم من شاء ، ويطالب بالدية

من شاء وهو مروي عن ابن عباس ، وبه يقول سعيد بن المسيب ، والشعبي ، وابن سيرين ، وعطاء ، وقتادة .

وهو مذهب الشافعي وأحمد وإسحاق .

« فقد قتلت امرأة هي وخليلها ابن زوجها فكتب يعلى بن أمية إلى عمر ابن الخطاب - وكان يعلى عاملاً له - يسأله رأيه في هذه القضية ؟ فتوقف رضي الله عنه في القضية ، وكان أن قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه :

« يا أمير المؤمنين : أرأيت لو أن نفرأ اشتركوا في سرقة جزور ، فأخذ هذا عضواً ، وهذا عضواً ، أكنت قاطعهم ؟ قال : نعم . قال : وذلك » .
وكان أن كتب أمير المؤمنين إلى يعلى بن أمية عامله : « أن اقتلها ، فلو اشترك فيه أهل صنعاء كلهم لقتلتهم » .

وذهب الشافعي إلى أن لولي المقتول أن يقتل الجميع به ، وأن يقتل أبهم أراد ، ويأخذ من الآخرين حصتهم من الدية . فإن كانوا اثنين وأقاد من واحد ، فله أخذ نصف الدية من الثاني . وإن كانوا ثلاثة ، فأقاد من اثنين ، فله من الآخر ثلث الدية » .

الجماعة تقتل بالواحد :

إذا اجتمع جماعة على قتل واحد فإنهم يقتلون به جميعاً ، سواء أكانت الجماعة كثيرة أم قليلة ، ولو لم يباشر القتل كل واحد منهم ، لما رواه مالك في الموطأ : أن عمر بن الخطاب ، قتل نفر^(١) برجل واحد ، قتلوه قتل غيلة^(٢) . وقال :

« لو تمالأ^(٣) عليه أهل صنعاء لقتلتهم جميعاً » .

واشترطت الشافعية والحنابلة أن يكون فعل كل واحد من المشتركين في القتل بحيث لو انفرد كان قاتلاً ، فإن لم يصلح فعل كل واحد للقتل فلا قصاص .

(١) نفرأ : قيل عددهم خمسة ، وقيل سبعة .

(٢) قتل الغيلة : هو أن يخلعه حتى يخرج به إلى موضع يخفى فيه ثم يقتله .

(٣) تمالأوا : اجتمعوا وتعاونوا ، وتطلق الجماعة على اثنين فأكثر .

وقال مالك : « الأمر عندنا : أنه يقتل في العمد الرجال الأحرار بالرجل
الحر الواحد ، والنساء بالمرأة كذلك ، والعبيد بالعبد كذلك أيضاً . »
وفي المسوى قال : والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم . قالوا :
إذا اجتمع جماعة على قتل واحد ، يقتلون به قصاصاً .

وقد رأى هؤلاء الفقهاء أن ذلك هو المصلحة ، لأن القصاص شرع لحياة
الأنفس ، فلو لم تقتل الجماعة بالواحد ، لكان كل من أراد أن يقتل غيره
استعان بشركاء له حتى لا يقاد منه . وبذلك تبطل الحكمة من شرعية
القصاص .

وذهب ابن الزبير ، والزهرى ، وداود ، وأهل الظاهر إلى أن الجماعة
لا تقتل بالواحد ، لأن الله تعالى يقول : « أن النفس بالنفس » .

إذا أمسك رجل رجلاً وقتله آخر :

وإذا أمسك رجل رجلاً فقتله رجل آخر ، وكان القاتل لا يمكنه قتله إلا
بالإمساك ، وكان المقتول لا يقدر على الهرب بعد الإمساك : فإنهما يقتلان ،
لأنهما شريكان . وهذا مذهب الليث ، ومالك ، والنخعي .
وخالف في ذلك الشافعية والأحناف . فقالوا : يقتل القاتل ، ويحبس
المُمسِكُ حتى يموت جزاء إمساكه للمقتول .

لما رواه الدارقطني عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال :
« إذا أمسك الرجل الرجل وقتله الآخر ، يقتل الذي قتل ، ويحبس
الذي أمسك » .

وصححه ابن القطان . وقال الحافظ بن حجر : ورجاله ثقات .
وأخرج الشافعي عن علي أنه قضى في رجل قتل رجلاً متعمداً وأمسكه
آخر . قال :

« يقتل القاتل ، ويحبس الآخر في السجن حتى يموت » .

نبوت القصاص :

يثبت القصاص بما يأتي :

(أولاً) بالإقرار ، لأن الإقرار كما يقولون : « سيد الأدلة » .

وعن وائل بن حُجْر . قال :
« إني لقاعد مع النبي صلى الله عليه وسلم إذ جاء رجل يقود آخر بنسعة ،
فقال يا رسول الله : هذا قتل أخي .

فقال : إنه لو لم يعترف أقمت عليه البيعة ؟
فقال الرسول صلى الله عليه وسلم : أقتله ؟
فقال : نعم قتله . إلى آخر الحديث . رواه مسلم والنسائي .
(ثانياً) يثبت بشهادة رجلين عدلين .

فعن رافع بن خديج قال :
« أصبح رجل من الأنصار بخير مقتولا . فانطلق أولياؤه إلى النبي صلى الله
عليه وسلم ، فذكروا ذلك له .
فقال : لكم شاهدان يشهدان على قتل صاحبكم ؟ إلى آخر الحديث .
رواه أبو داود .

قال ابن قدامة في المغني : « ولا يقبل فيه شهادة رجل وامرأتين ، ولا شاهد
وعمين الطالب ، لا نعلم في هذا - بين أهل العلم - خلافاً . وذلك ، لأن
القصاص إراقة دم عقوبة على جناية ، فيحتاج له بأشراط الشاهدين العدلين ،
كالحدود ، وسواء كان القصاص يجب على مسلم ، أو كافر ، أو حر ، أو عبد
لأن العقوبة يحتاج للدرها .

استيفاء القصاص (١) :

يشترط لاستيفاء القصاص ثلاثة شروط :

١ - أن يكون المستحق له عاقلاً ، بالغاً .

فإن كان مستحقه صبيّاً أو مجنوناً لم ينب عنهما أحد في استيفائه : لأب ،
ولا وصي ، ولا حاكم ؛ وإنما يحبس الجاني حتى يبلغ الصغير ويفيق المجنون ؛
فقد حبس معاوية هذبة بن خشرم في قصاص حتى بلغ ابن القتيل ، وكان
ذلك في عصر الصحابة ، ولم ينكر عليه أحد .

٢ - أن يتفق أولياء الدم جميعاً على استيفائه ، وليس لبعضهم أن ينفرد به ؛
فإن كان بعضهم غائباً ، أو صغيراً ، أو مجنوناً ، وجب انتظار الغالب حتى

(١) أي توقيع العقوبة على الجاني .

يرجع ، والصغير حتى يبلغ ، والمجنون حتى يفيق ، قبل أن يختار ؛ لأن من كان له الخيار في أمر لم يميز الافتيات عليه لأن في ذلك إبطال خياره .

وقال أبو حنيفة : للكبار استيفاء حقوقهم في القود ، ولا ينتظر لهم بلوغ الصغار .

فإن عفا أحد الأولياء سقط القصاص لأنه لا يتجزأ .

٣ - أن لا يتعدى الجاني إلى غيره ؛ فإذا كان القصاص قد وجب على امرأة حامل ، لا تقتل حتى تضع حملها وتسقيه اللبن . لأن قتلها يتعدى إلى الجنين ، وقتلها قبل سقيه اللبن يضر به ، ثم بعد سقيه اللبن إن وجد من يرضعه أعطي له الولد ، واقتصر منها ؛ لأن غيرها يقوم على حضانتها ، وإن لم يوجد من يرضعه ويقوم على حضانتها ؛ تركت حتى تفضمه مدة حولين .

روى ابن ماجه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال :

« إذا قُتِلَت المرأة عمدًا لم تُقتل حتى تضع ما في بطنها إن كانت حاملاً ، وحتى تكفل ولدها . وإذا زنت لم ترجم حتى تضع ما في بطنها إن كانت حاملاً ، وحتى تكفل ولدها . »

وكذلك لا يقتصر من الحامل في الجنابة على الأعضاء حتى تضع ، وإن لم تسقه اللبن ^(١) .

متى يكون القصاص ؟

يكون القصاص متى حضر أولياء الدم ، وكانوا بالغين ، وطالبوا به ؛ فإنه ينفذ فوراً متى ثبت بأي وجه من وجوه الإثبات ، إلا أن يكون القاتل امرأة حاملاً ، فإنها تؤخر حتى تضع حملها ، كما سبق .

بم يكون القصاص :

الأصل في القصاص أن يقتل القاتل بالطريقة التي قتل بها ، لأن ذلك مقتضى المماثلة والمساواة ، إلا أن يطول تعذيبه بذلك ، فيكون السيف له أروح ، ولأن الله تعالى يقول :

(١) والحد مثل القصاص ، إذا كان حدها الرجم .

« فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ » ^(١).

ويقول : « وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ » ^(٢).
وأخرج البيهقي من حديث البراء أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :
« مَنْ غَرَضَ غَرَضَنَا لَهُ ^(٣) ، وَمَنْ حَرَّقَ حَرَقَنَا ، وَمَنْ غَرَّقَ غَرَقَنَا » .
وقد رضح الرسول صلى الله عليه وسلم اليهودي بحجر كما رضح هو
رأس المرأة بحجر . وقد قيد العلماء هذا بما إذا كان السبب الذي قتل به يجوز
فعله ، فإذا كان لا يجوز فعله — كن قتل بالسحر — فإنه لا يقتل به ، لأنه
محرم .

قال بعض الشافعية : إذا قتل بإيجار الخمر ، فإنه يؤجر بالخل . وقيل
يسقط اعتبار المائلة .

ورأى الأحناف والمادوية : أن القصاص لا يكون إلا بالسيف . لما أخرجه
البخاري وابن عدي عن أبي بكرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :
« لَا قُودَ إِلَّا بِالسَّيْفِ » .

ولأن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن المثلة وقال :
« إِذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ » ، وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة .
وأجيب على حديث أبي بكرة بأن طرده كلها ضعيفة .
وأما النهي عن المثلة فهو مخصص بقوله تعالى :
« وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ » .
وقوله :

« فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ » .

هل يقتل القاتل في الحرم ؟ :

اتفق العلماء على أن من قتل في الحرم فإنه يجوز قتله فيه . فإذا كان قد

(١) سورة البقرة : الآية ١٩٤ .

(٢) سورة النحل : الآية ١٢٦ .

(٣) أي اتخذ المقتول عروفاً للسهام .

قتل بخارجه ثم لجأ إليه ، أو وجب عليه القتل بسبب من الأسباب ؛ كالردة ،
ثم لجأ إلى الحرم ..

فقال مالك : « يقتل فيه » .

وقال أحمد وأبو حنيفة : لا يقتل في الحرم ، ولكن يضيق عليه ؛ فلا
يباع له ولا يشتري منه ، حتى يخرج منه ، فيقتل خارجه .

سقوط القصاص :

ويسقط القصاص بعد وجوبه بأحد الأسباب الآتية :

١ - عفو جميع الأولياء أو أحدهم ، بشرط أن يكون العافي عاقلاً مميزاً ؛
لأنه من التصرفات المحضة التي لا يملكها الصبي ولا المجنون ^(١) .

٢ - موت الجاني أو فوات الطرف الذي جنى به ؛ فإذا مات من عليه
القصاص ؛ أو فقد العضو الذي جنى به سقط القصاص ، لتعذر استيفائه .
وإذا سقط القصاص وجبت الدية في تركته للأولياء عند الخنابلة وفي قول
للشافعي .

وقال مالك والأحناف : لا تجب الدية ؛ لأن حقوقهم كانت في الرقبة ،
وقد فأت ؛ فلا سبيل لهم على ورثته فيما صار من ملكه إليهم .

وحجة الأولين : أن حقوقهم معلقة في الرقبة ، أو في الدمة ، وهم يخبرون
بينهما ؛ فمضى فأت أحدهما وجب الآخر .

٣ - إذا تم الصلح بين الجاني والمجني عليه أو أوليائه .

القصاص من حق الحاكم :

إن المطالبة بالقصاص حق لولي الدم كما تقدم ، وتمكين ولي الدم من
الاستيفاء حق للحاكم .

قال القرطبي : لا خلاف أن القصاص في القتل لا يقيمه إلا أولو الأمر ، فرض
عليهم النهوض بالقصاص ، وإقامة الحدود ، وغير ذلك ؛ لأن الله سبحانه
طالب جميع المؤمنين بالقصاص ، ثم لا يتهيأ للمؤمنين جميعاً أن يجتمعوا على

(١) إذا عفا الأولياء فليس للحاكم أن يتدخل بالمنع عن العفو . كما أنه ليس له أن يستقل به إذا
طلبوا القصاص .

القصاص ، فأقاموا السلطان مقام أنفسهم في إقامة القصاص وغيره من الحدود .
وعلة ذلك ما ذكره الصاوي - في حاشيته على الجلالين - قال :
« فحيث ثبت القتل عمداً عُدَّ واناً ، وجب على الحاكم الشرعي أن يمكن
ولي المقتول من القاتل ؛ فيفعل فيه الحاكم ما يختاره الولي من : القتل ، أو العفو ،
أو الدية ، ولا يجوز للولي التسلط على القاتل من غير إذن الحاكم ^(١) ؛ لأن فيه
فساداً ومخربياً » .

فلإذا قتله قبل إذن الحاكم عُرِّ .
وعلى الحاكم أن يتفقد آلة القتل التي يقتص بها مخافة الزيادة في التعذيب
وأن يوكل التنفيذ إلى من يحسنه . وأجرة التنفيذ على بيت المال .

الافتيات على ولي الدم :

قال ابن قدامة : « وإذا قتل القاتل غير وليِّ الدم فعلى قاتله القصاص ،
ولورثته الأول الدية » .

وبهذا قال الشافعي رضي الله عنه .
وقال الحسن ، ومالك : يقتل قاتله ، ويبطل دم الأول ، لأنه فات بحله .
وروى عن قتادة ، وأبي هاشم أنه لا قود على الثاني ، لأنه مباح الدم ،
فلا يجب قصاص بقتله .
وحجة الجمهور في وجوب القصاص على القاتل ، أنه محل لم يتحم قتل ،
ولم يبيع قتله لغير ولي الدم ، فوجب بقتله القصاص .

القصاص بين الإبقاء والإلغاء :

لقد ثار الجدل فعلا حول عقوبة الإعدام ، وتعرضت لها أقلام الكتاب ؛
من الفلاسفة ، ورجال القانون . أمثال : « روسو » ، و« بكنام » ، و« بكاريا »
وغيرهم .

(١) فإذا لم يكن للقتيل وارث فالأمر فيه إلى الحاكم يفعل ما فيه مصلحة المسلمين ؛ فإن شاء
اقتص ، وإن شاء عفا على مال ، وليس له أن ينفق على غير مال ؛ لأن ذلك ليس له ، وإنما
هو ملك للمسلمين .

ومنهم من أيدها ، ومنهم من عارضها ونادى بإلغائها . واستند القائلون بإلغائها إلى الحجج الآتية :

(أولاً) أن العقاب حق تملكه الدولة باسم المجتمع الذي تلود عنه ، وتقتضيه ضرورة المحافظة عليه وحمايته . والمجتمع لم يهب الفرد الحياة حتى يمكنه أن يحكم بمصادرتها .

(ثانياً) ولأن الظروف وسوء الحظ قد يحيطان ببريء ، فيقضى خطأ بإعدامه ، وعند ذلك لا يمكن لإصلاح هذا الخطأ ، إذ لا سبيل إلى إرجاع حياة المحكوم عليه إليه .

(ثالثاً) ولأن هذه العقوبة قاسية وغير عادلة .

(رابعاً) ولأنها أخيراً غير لازمة ، فلم يقد دليل على أن بقاءها يقلل من الجرائم التي تستوجب الحكم بها ،

ورد القائلون ببقاء عقوبة الإعدام على هذه الحجج :

فقالوا عن الحجة الأولى : « وهي أن المجتمع لم يهب الفرد الحياة حتى يصادر حياته » بأن المجتمع أيضاً لم يهب الناس الحرية ، ومع ذلك فإنه يحكم بمصادرتها في العقوبات الأخرى المقيدة للحرية . والأخذ بالحجة على إطلاقها يستتبع حتما القول بعدم مشروعية كل عقوبة مقيدة للحرية .

على أن الأمر ليس وفقاً على التكفير عن خطأ الجاني ، ولكنه أيضاً للدفاع عن حق المجتمع في البقاء ، بئس كل عضو يهدد كيانه ونظمه ، الأمر الذي يتحتم معه القول بأن عقوبة الإعدام ضرورة تقتضيها عصمة النفس ، والمحافظة على كيان المجتمع .

وقالوا عن الحجة الثانية ، وهي : « أن العقوبة تحدث ضرراً جسيماً لا سبيل لإصلاحه ولا إيقافه - إذا حكم القضاء بها ظلماً - » بأن احتمال الخطأ موجود في العقوبات الأخرى ، ولا سبيل إلى تدارك ما تم تنفيذه خطأ .

على أن حالات الإعدام خطأ تكاد تكون منعدمة ، إذ أن القضاة يتحرجون عادة من الحكم بتلك العقوبة ، ما لم تكن أدلة الاتهام صارخة .

وردوا على القول بـ « أنها غير عادلة » بأن الجزاء من جنس العمل :

وأما القول بأنها غير لازمة ، فمردود عليه بأن وظيفة العقوبة - في الرأي

الراجح في علم العقاب - وظيفة نفعية : أي من مقتضاها حماية المجتمع من شرور الجريمة . وهذا يقتضي أن تكون العقوبة متناسبة مع درجة جسامة الجريمة ، ذلك أن الجريمة تحقق هوى في نفس المجرم ؛ يقابله خوفه من العقاب ، وكلما كان العقاب متناسباً مع الجريمة أحجم الجاني عن الإقدام عليها ؛ لأنه سيوازن بين الأمرين « بين الجريمة التي سيقدم على ارتكابها ، وبين العقوبة المقررة لها ؛ فيدفعه الخوف من العقاب إلى الإحجام عن الجريمة متى كانت العقوبة رادعة .

وفي ظل هذين الرأيين أقرت غالبية القوانين عقوبة الإعدام ، ومنها قانون العقوبات المصري ، في حالات معينة ، واستجابت بعض الدول لآراء من ثاروا عليها فألغتها من قوانينها .

القصاص فيما دون النفس

وكما يثبت القصاص في النفس ؛ فإنه يثبت كذلك فيما دونها . وهو نوعان :

١ - الاطراف .

٢ - الجروح .

وقد أخبر القرآن الكريم عن نظام التوراة في القصاص في ذلك كله . فقال : « وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ ، وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ ، وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ ، وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ ، وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ ، فَمَنْ تَصَدَّقَ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ ، وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ » (١)

أي أن الله كتب على اليهود في التوراة أن النفس تقتل بالنفس إذا قتلها ، والعين تفتق بالعين من غير فرق بين عين صغيرة وعين كبيرة ، ولا بين عين شيخ وعين طفل .

والأنف يمدح بالأنف .

والأذن تقطع بالأذن .

(١) سورة المائدة : الآية ٤٥ .

والسن تقلع بالسن . ولو كانت سن من يقتص منه أكبر من سن الآخر .
والجروح يقتص فيها متى أمكن ذلك .

فمن تصدق بالقصاص ؛ بأن مكن من نفسه ، فهو كفارة لما ارتكبه .
وهذا الحكم ، وإن كان كتب على من قبلنا ؛ فهو شرع لنا ؛ لتقرير النبي
صلى الله عليه وسلم له ؛ فقد روى البخاري ومسلم عن أنس بن مالك رضي
الله عنه أن الربيع بنت النضر بن أنس كسرت ثنية جارية ؛ ففرضوا عليهم
الأرش ؛ فأبوا إلا القصاص ؛ فجاء أخوها أنس بن النضر ، فقال : يا رسول
الله تكسر ثنية الربيع ، والذي بعثك بالحق لا تكسر ثنيتهما .

فقال النبي صلى الله عليه وسلم : يا أنس « كتاب الله القصاص » .

قال : فعفا القوم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

« إن من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره » .

وهذا كله العمدة : أما الخطأ ففيه الدية .

شروط القصاص فيما دون النفس :

ويشترط في القصاص فيما دون النفس الشروط الآتية :

١ - العقل .

٢ - البلوغ ^(١) .

٣ - تعبد الجنابة .

٤ - وأن يكون دم المجني عليه مكافئاً لدم الجاني .

ولما يؤثر في التكافؤ : العبودية ، والكفر ؛ فلا يقتص من حر جرح
عبداً أو قطع طرفه . ولا يقتص من مسلم جرح ذمياً أو قطع طرفه كذلك ؛
لعدم تكافؤ دمهما ؛ لتقصان دم العبد عن دم الحر ، ودم الذمي عن دم
المسلم . وإذا لم يجب القصاص فإنه يجب بدله وهو الدية . وإذا كان الجرح من
العبد أو الذمي وقع على حر أو مسلم اقتص منهما .

ويرى الأحناف أنه يجب القصاص في الأطراف بين المسلم والكافر .

وقالوا أيضاً : لا قصاص بين الرجل والمرأة فيما دون النفس .

(١) البلوغ يكون بالاحتلام أو السن ؛ وأقصى السن ١٨ سنة وأقله ١٥ سنة ، لحديث ابن عمر ،
واختلف في الإثبات .

القصاص في الأطراف

وضابط ما فيه القصاص من الأطراف ، وما لا قصاص فيه : أن كل طرف له مفصل معلوم ؛ كالمرفق ، والكوع ؛ ففيه القصاص ، وما لا مفصل له فلا قصاص فيه ؛ لأنه يمكن المماثلة في الأول دون الثاني ؛ فيقتصر من قطع الإصبع من أصلها ، أو قطع اليد من الكوع أو المرفق ، أو قطع الرجل من المفصل ، أو فقاً العين ، أو جذع الأنف ؛ أو قطع الأذن ، أو قلع السن ، أو جبّ الذكر ، أو قطع الأثنيين .

شروط القصاص في الاطراف :

ويشترط في القصاص في الأطراف ثلاثة شروط :

١ - الأمن من الخيف بأن يكون القطع من مفصل ، أو يكون له حد ينتهي إليه ، كما تقدمت أمثلة ذلك ، فلا قصاص في كسر عظم غير السن ، ولا جائفة ، ولا بعض الساعد ، لأنه لا يؤمن الخيف في القصاص في هذه الأشياء .

٢ - المماثلة في الإسم والموضع ؛ فلا تقطع يمين بيسار ، ولا يسار بيمين ، ولا تختصر ببنصر ، ولا عكس ؛ لعدم المساواة في الإسم ، ولا يؤخذ أصلي بزائد - ولو تراضيا - لعدم المساواة في الموضع والمنفعة . ويؤخذ الزائد بمثله موضعاً وخلقة .

٣ - استواء طرفي الجاني والمجنى عليه في الصحة والكمال ؛ فلا يؤخذ عضو صحيح بعضو أشل ، ولا يد صحيحة بيد ناقصة الأصابع ، ويحوز العكس ، فتؤخذ اليد الشلاء باليد الصحيحة .

القصاص من جراح العمد

وأما جراح العمد ، فلا يجب فيها القصاص إلا إذا كان ذلك ممكناً ، بحيث يكون مساوياً لجراح المجنى عليه من غير زيادة ولا نقص . فإذا كانت المماثلة والمساواة لا يتحققان إلا بمجاوزة القدر ، أو بمخاطرة ، أو بإضرار ؛ فإنه لا يجب القصاص ، ونجب الدية ، لأن الرسول صلى الله عليه وسلم رفيع القوّد في المأمومة ، والمنقلة ، والجائفة ، وهذا حكم ما كان في معنى هذه من الجراح التي هي متآلف : مثل كسر عظم الزقبة ، والصلب ، والفخذ ، وما أشبه ذلك .

والشجاج : وهي الجراحات التي تقع بالرأس والوجه لا قصاص فيها ، إلا الموضحة إذا كانت عمداً .

وسياقي الكلام على بقية الشجاج في باب الديات .

ولا قصاص في اللسان ، ولا في كسر عظم ، إلا في السن ؛ لأنه لا يمكن الإستيفاء من غير ظلم .

ومن جرح رجلاً « جائفة » فبرئ منها ، أو قطع يده من نصف الساعد ، فلا قصاص عليه ، وليس له أن يقطع يده من ذلك الموضع ، وله أن يقتص من الكوع ، ويأخذ حكومة لنصف الساعد ، ولو كسر عظم رجل سوى السن ؛ كضلع ، أو قطع يداً شلاءً أو قلساً لا أصابع فيها ، أو لساناً أخرس ، أو قلع عينا عمياء ، أو قطع إصبعاً زائدة ؛ ففي ذلك كله حكومة عدل .

اشترك الجماعة في القطع أو الجرح :

ذهبت المخالفة إلى أنه إذا اشترك جماعة في قطع عضو ، أو جرح يوجب القصاص ؛ فإن لم تتميز أفعالهم ، فعليهم جميعاً القصاص ؛ لما روى عن علي كرم الله وجهه : أنه شهد عنده شاهدان على رجل بسرقة ، فقطع يده . ثم جاء آخر ؛ فقالا : هذا هو السارق ، وأخطأنا في الأول ؛ فرد شهادتهما على الثاني ، وغرّهما دية الأول ، وقال : « لو علمت أنكما تعمدتما لقطعتكما » وإن تفرقت أفعالهم ، أو قطع كل واحد من جانب ؛ فلا قود عليهم .

وقال مالك والشافعي : يقتص منهم متى أمكن ذلك ؛ فتقطع أعضاؤهم ، ويقتص منهم بالجراحة . كما إذا اشترك جماعة في قتل نفس ؛ فلمنهم يقتلون بها . وذهب الأحناف والظاهرية : إلى أنه لا تقطع يدان في يدٍ ، فإذا قطع رجلان يد رجل ؛ فلا قصاص على واحدٍ منهما ، وعليهما نصف الدية .

القصاص في اللطمة والضربة والسب :

يجوز للإنسان أن يقتص من لطمه ، أو لكزه ، أو ضربه ، أو سبه ، لقول الله سبحانه :

« فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى

عَلَيْكُمْ ، وَاتَّقُوا اللَّهَ .^(١)

وقوله تعالى : « وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا » .^(٢)

وعلى هذا مضت السنة بالقصاص في ذلك .

ويشترط أن يكون ، اللطم ، أو اللكز ، أو الضرب ، أو السب ، الصادر من المجني عليه مساوياً للطم ، أو اللكز ، أو الضرب ، أو السب الصادر من الجاني ؛ لأن ذلك هو مقتضى العدل الذي من أجله شرع القصاص .

كما يشترط في القصاص في اللطمة ألا تقع في العين أو في موضع يخشى منه التلف ،

ويشترط في القصاص في السب خاصة ؛ ألا يكون محرماً الجنس ؛ فليس له أن يكفر من كفره ، أو يكذب على من كذب عليه ، أو يلعن أب من لعن أباه ، أو يسب أم من سب أمه ؛ لأن تكفير المسلم أو الكذب عليه مما هو محرم في الإسلام ابتداءً ، ولأن أباه لم يلعنه حتى يلعنه . وكذلك أمه لم تشتمه فيسبها ، له أن يلعن من لعنه ، ويقبح من قبحه ، ويقول الكلمة النابية ، ويردها على وقائلها قصاصاً .

قال القرطبي : « فمن ظلمك فخذ حقه منه بقدر مظلمتك ، ومن شتمك فرد عليه مثل قوله ، ومن أخذ عرضك فخذ عرضه ؛ لا تتعدى إلى أبويه ، ولا ابنه أو قريبه ، وليس لك أن تكذب عليه ، وإن كذب عليك ؛ فإن المعصية لا تقابل بالمعصية .

فلو قال لك مثلاً : يا كافر . جاز لك أن تقول له : أنت الكافر . وإن قال لك : يا زان ، فقصاصك أن تقول له : يا كذاب ، يا شاهد زور . ولو قلت له : يا زان كنت كاذباً ، وأثمت في الكذب . وإن مطلقك وهو غني — دون عذر — فقل : يا ظالم . يا آكل أموال الناس . قال النبي صلى الله عليه وسلم :

« لَيْسَ الْوَاجِدُ يُجَلَّ عَرْضُهُ وَعَقُوبَتُهُ »^(٣) .

(١) سورة البقرة : الآية ١٩٤ .

(٢) سورة الشورى : الآية ٤٠ .

(٣) الي : المثل . والواجد : القادر على قضاء الدين .

« أما عرضه فيما فسرناه ، وأما عقوبته فالتسجين يحبس فيه »^(١) . انتهى .
والقصاص في اللطمة ، والضرب ، والسب ، ثابت عن الخلفاء الراشدين
وغيرهم من الصحابة والتابعين .
ذكر البخاري عن أبي بكر ، وعلي ، وابن الزبير ، وسويد بن مقرن أنهم
أقادوا من اللطمة وشبهها .

قال ابن المنذر : « وما أصيب به من سوط ، أو عصا ، أو حجر ، فكان
دون النفس ، فهو عمد ، وفيه القود » . وهذا قول جماعة من أصحاب
الحديث .

وفي البخاري : « وأقاد عمر رضي الله عنه من ضربة بالدرّة . وأقاد
علي بن أبي طالب ، كرم الله وجهه ، من ثلاثة أسواط ، واقتص شريح من
سوط وخموش » .

وخالف في ذلك كثير من فقهاء الأمصار ، فقالوا : بعدم مشروعية
القصاص في شيء من هذا ، لأن المساواة متعذرة في ذلك غالباً .
وإذا كان لا يجب فيها القصاص فالواجب فيها التعزير .

وقد رجح شيخ الإسلام ابن تيمية الرأي الأول ، فقال :
« وأما قول القائل : إن المماثلة في ذلك متعذرة ، فيقال له : لا بد لهذه
الجنابة من عقوبة : إما قصاص ، وإما تعزير .

فإذا جُوز أن يكون تعزيراً غير مضبوط بالجنس والقدر ، فلأن يعاقب
بما هو أقرب إلى الضبط من ذلك أولى وأحرى .
والعدل في القصاص معتبر بحسب الإمكان .

ومن المعلوم أن الضارب إذا ضرب مثل ضربته أو قريباً منها ، كان هذا
أقرب إلى العدل من أن يعزّر بالضرب بالسوط .

فالذي يمنع القصاص في ذلك - خوفاً من الظلم - يبيح ما هو أعظم ظلماً
مما فرّ منه ، فيعلم أن ما جاءت به السنة أعدل وأمثل » انتهى .

القصاص في إتلاف المال :

إذا أتلف إنسان مال غيره ، كأن يقطع شجره ، أو يفسد زرعه ، أو

(١) قرطبي ، ٢ ، ص ٣٦٠ .

يهلم داره ، أو يحرق ثوبه ، فهل له أن يقتص منه فيفعل به مثل ما فعل ؟

للعلماء في ذلك رأيان :

١ - رأي يرى أن القصاص في ذلك غير مشروع ، لأنه إفساد من جهة ، ولأن العقار والثياب غير متماثلة من جهة أخرى .

٢ - ورأي يرى شرعية ذلك ، لأن القصاص في الأنفس والأطراف جائز ، ولا شك أن الأنفس والأطراف أعظم قدراً من الأموال . وإذا كان القصاص جائزاً فيها ، فالأموال - وهي دونها - من باب أولى .

ولهذا جاز لنا أن نفسد أموال أهل الحرب إذا أفسدوا أموالنا ، كقطع الشجر المثمر . وإن قيل بالمنع من ذلك لغير حاجة . ورجع ابن القيم هذا الرأي ، فقال :

« إتلاف المال ، فإن كان مما له حرمة ، كالحيوان والعبيد ، فليس له أن يتلف ماله كما أتلف ماله ، وإن لم تكن له حرمة ، كالثوب يشقه ، والإتاء يكسره ، فالشهور أنه ليس له أن يتلف عليه نظير ما أتلفه بل له القيمة أو المثل . والقياس يقتضي أن له أن يفعل بنظير ما أتلفه عليه ، كما فعله الجاني به ، فيشق ثوبه كما شق ثوبه ، ويكسر عصاه كما كسر عصاه ، إذا كانا متساويين ، وهذا من العدل ، وليس مع من منعه نص ، ولا قياس ، ولا إجماع ، فإن هذا ليس بحرام لحق الله ، وليست حرمة المال أعظم من حرمة النفوس والأطراف ، فإذا مكنته الشارع أن يتلف طرفه بطرفه فتمكينه من إتلاف ماله في مقابلة ماله هو أولى وأحرى .

وإن حكمة القصاص من التشفي ، ودرك الغيظ ، لا تحصل إلا بذلك . ولأنه قد يكون له غرض في أذاه وإتلاف ثيابه ، ويعطيه قيمتها ، ولا يشق ذلك عليه ، لكثرة ماله ، فيشفي نفسه منه بذلك ، ويبقى المجني عليه بغير غيظه ، فكيف يقع إعطاؤه القيمة من شفاء غيظه ، ودرك ثأره ، وبرد قلبه ، وإذاقة الجاني من الأذى ما ذاقه هو .

فحكمة هذه الشريعة الكاملة الباهرة ، وقياسها معاً يأبى ذلك .

وقوله تعالى : « فَاَعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ » .

فقه السنة مج ٢ (٣٥)

وقوله تعالى : « وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا » .
وقوله تعالى : « وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوْقِبْتُمْ بِهِ » .
يفتضي جوازاً ذلك .

وقد صرح الفقهاء بجواز إحراق زرع الكفار ، وقطع أشجارهم ، إذا كانوا يفعلون ذلك بنا . وهذا عين المسألة .
وقد أقر الله سبحانه الصحابة على قطع نخل اليهود ، لما فيه من خزيهم ، وهذا يدل على أنه سبحانه يحب خزي الجاني الظالم ، ويشعره .
وإذا جاز تحريق متاع الغال ، لكونه تعدى على المسلمين في خيانتهم في شيء من الغنيمة ، فلأن يحرق ماله إذا حرق مال المسلم المعصوم ، أولى وأحرى .

وإذا شرعت العقوبة المالية في حق الله ، الذي مساعدته به أكثر من استيفائه ، فلأن تشرع في حق العبد الشحيح أولى وأحرى .
ولأن الله سبحانه ، شرع القصاص زجراً للنفوس عن العدوان ، وكان من الممكن أن يوجب الدية استدراكاً لظُلْامة المجني عليه بالمال ، ولكن ما شرعه أكل وأصلح للعباد ، وأشفى لغيظ المجني عليه ، وأحفظ للنفوس وللأطراف وإلا فمن كان في نفسه من الآخر - من قتله أو قطع طرفه - قتلته أو قطع طرفه وأعطى دينه والحكمة والرحمة والمصلحة تأبى ذلك . وهذا بعينه موجود في العدوان على المال .

فلأن قيل : هذا ينجبر بأن يعطيه نظير ما أتلفه عليه .
قيل : إذا رضي المجني عليه بذلك فهو كما لو رضي بدية طرفه ، فهذا هو محض القياس ، وبه قال الأحمدان : أحمد بن حنبل ، وأحمد بن تيمية .
قال في رواية موسى بن سعيد :

« وصاحب الشيء يختار : إن شاء شق الثوب ، وإن شاء أخذ مثله » انتهى .

ضممان المثل :

اتفق العلماء على أن من استهلك ، أو أفسد شيئاً من المطعوم ، أو المشروب أو الموزون ، فإنه يضمن مثله .

قالت عائشة رضي الله عنها :

« ما رأيت صانع طعام مثل صفية ، صنعت لرسول الله صلى الله عليه وسلم طعاماً ، فبعثت به ، فأخذني أفكُلُ (١) ؛ فكسرتُ الإناء ، فقلت : يا رسول الله . ما كفارة ما صنعت ؟ فقال : إناء مثل إناء ، وطعام مثل طعام » . رواه أبو داود .

واختلفوا فيما إذا كان ما استهلك ، أو أفسد ، مما لا يكال ولا يوزن . فذهبت الأحناف والشافعية : إلى أن على من استهلكه أو أفسده ، ضمان المثل ؛ ولا يعدل عنه إلى القيمة إلا عند عدم المثل لقول الله تعالى : «فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ ، فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ» .

وهذا عام في الأشياء جميعها ، ويؤيده حديث عائشة المتقدم . وذهبت المالكية إلى أنه يضمن القيمة ، لا المثل (٢) .

الاعتداء بالجرح أو أخذ المال

إذا تعدى إنسان على آخر بالجرح ، أو بأخذ المال ، فهل للمعتدى عليه ، أن يأخذ حقه بنفسه إذا ظفر به ؟

للعلماء في هذه المسألة أكثر من رأي ، وقد رجح القرطبي الجواز فقال : « والصحيح جواز ذلك ، كيفما توصل إلى أخذ حقه ، ما لم يعد سارقاً ، وهو مذهب الشافعي ، وحكاه الدأودي عن مالك ، وقال به ابن المنذر ، واختاره ابن العربي ، وأن ذلك ليس بخيانة ، وإنما هو وصول إلى حق ، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أنصر أخاك ظالماً أو مظلوماً » . وأخذ الحق من الظالم نصر له .

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لهند بنت عتبة امرأة أبي سفيان لما قالت له :

إن أبا سفيان رجل شحيح ، لا يعطيني من النفقة ما يكفيني ويكفي بتي ؛

(١) أفكُل ؛ عل وزن أفعل ؛ وهو الرعدة ؛ أي أنها ارتعدت من شدة الغيرة .

(٢) قرطبي ، ج ٢ ، ص ٢٥٩ .

إلا ما أخذتُ من ماله بغير علمه ؛ فهل عليّ جناح ؟
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
« نخذي ما يكفيك ويكفي ولدك بالمعروف » .
فأباح لها الأخذ ، وألا تأخذ إلا القدر الذي يجب لها . وهذا كله ثابت في
الصحيح ، وقوله تعالى :
« فَمَنْ اعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَىٰ
عَلَيْكُمْ » قاطع في موضع الخلاف .
قال : واختلفوا إذا ظفر بمال له من غير جنس ماله .
فقيل : لا يأخذ إلا بحكم الحاكم .
وللشافعي قولان : أحدهما الأخذ قياساً على ما لو ظفر له من جنس ماله .
والقول الثاني : لا يأخذ ؛ لأنه خلاف الجنس .
ومنهم من قال : يتحرى قيمة ماله عليه ، ويأخذ مقدار ذلك ؛ وهذا هو
الصحيح لما بيناه بالدليل « انتهى » .

الاقتصاص من الحاكم

إن الحاكم فرد من أفراد الأمة ، لا يتميز عن غيره إلا كما يتميز الوصي
أو الوكيل ، ويجري عليه ما يجري على سائر الأفراد .
فلذا تعدى على فرد من أفراد الأمة اقتصاص منه ؛ لأنه لا فرق بينه وبين
غيره في أحكام الله ، فأحكام الله عامة ، تتناول المسلمين جميعاً ، فعن أبي
نضرة عن أبي فيراس ؛ قال :
خطبنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال :

أيها الناس : « إني والله ما أرسل عمالا ليضربوا أبشاركم ، ولا ليأخذوا
أموالكم ، ولكن أرسلهم ليعلموكم دينكم وسنة نبيكم ؛ فمن فعل به شيء
سوى ذلك فليرفعه إليّ » ؛ فوالذي نفس عمر بيده لأقصنه منه .

قال عمرو بن العاص رضي الله عنه :
« لو أن رجلاً أدب بعض رعيته ، أتقصنه منه ؟ »
قال : إي والذي نفسي بيده . إذن لأقصنه منه ، وكيف لا أقصنه منه

وقد رأيت رسول الله يُقَصِّص من نفسه « رواه أبو داود ، والنسائي .
وروى النسائي وأبو داود من حديث أبي سعيد بن جبير فقال : « بَيْنَنَا
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقسم شيئاً بيننا ، إذ أكب عليه رجل ، فطعنه
رسول الله بـعرجون كان معه . فصاح الرجل فقال له رسول الله صلى الله عليه
وسلم :

« تعال فاستقِدْ » فقال الرجل : بل عَفَوْتَ يا رسول الله »
وعن أبي بكر الصديق رضي الله عنه أنه قال لرجل شكاً إليه : أن عاملاً
قطع يده : « لئن كنت صادقاً لأقيدنك منه » .
وقال الشافعي في رواية الربيع :

وروى من حديث عمر رضي الله عنه أنه قال :
« رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يعطي القَوَدَ من نَفْسِهِ ،
وأبا بكر يعطي القَوَدَ من نفسه ، وأنا أعطي القود من نفسي »

هل يقاد الزوج إذا أصاب امرأته بشيء :

قال ابن شهاب : مضت السنة أن الرجل إذا أصاب امرأته يجرح ، أن
عليه عقْلَ ذلك الجرح ، ولا يقاد منه .
وفسر ذلك مالك ؛ فقال :

إذا عمد الرجل إلى امرأته ففققاً عينها ، أو كسر يدها ، أو قطع أصبعها ،
أو أشباه ذلك ، متعمداً لذلك ، فلأنها تقاد منه .
وأما الرجل : يضرب امرأته بالحبل أو السوط ؛ فيصيبها من ضربه
ما لم يردّه ولم يتعمده ؛ فإنه يعقِل ما أصاب منها على هذا الوجه ، ولا
تقاد منه .

قال في المسوى : أهل العلم على هذا التأويل .

لا قصاص من الجراحات حتى يتم البرء :

لا يقتص من الجاني في الجراحات ، ولا تطلب منه دية حتى يتم برء المجني
عليه من الجراحة التي أصيب بها ، وتؤمن السَّراية ، فإذا سرت الجناية إلى
أجزاء أخرى من البدن ضمنها الجاني .

ولا يقاد في البرد الشديد ، ولا الحر الشديد ، ويؤخر ذلك مخافة أن يموت المقاد منه .

فلأن اقتص منه في حر أو برد ، أو بآلة كالة ، أو مسمومة ؛ لزم بقية الدية إن حدث التلف .

فمن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده :

« أن رجلاً طعن رجلاً بقرن في ركبته ، فجاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : أقتلني . فقال : حتى تبرأ ؛ ثم جاء إليه فقال أقتلني ، فأقاده . ثم جاء إليه فقال : يا رسول الله : عرجتُ . فقال صلى الله عليه وسلم : قد نهيتك فعصيتني ، فأبعدك الله ، وبطل عرجك . »

ثم نبى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقتص من جرح حتى يبرأ صاحبه . رواه أحمد ، والدارقطني .

وفهم الشافعي من هذا أن الانتظار مندوب إليه ؛ لأن الرسول صلى الله عليه وسلم كان متمكناً من الاقتصاص قبل الاندمال .

وذهب غيره من الأئمة : إلى أن الانتظار واجب ، وإذنه بالاقتصاص كان قبل علمه بما يؤول إليه من المفسدة .

وإذا قطع الجاني إصبعاً عمداً ؛ فعفا المجروح عنه ؛ ثم سرت الجناية إلى الكف أو النفس ، فالسراية هدر إن كان العفو على غير شيء ، وإن كان العفو على مال ؛ فलلمجروح دية ما سرت إليه ، بأن يسقط من دية ما سرت إليه الجناية أرش ما عفا عنه ، ويجب الباقي .

موت المقتص منه :

إذا مات المقتص منه بسبب الجرح الذي أصابه من أجل القصاص فقد اختلفت فيه أنظار العلماء .

فذهب الجمهور منهم إلى أنه لا شيء على المقتص ؛ لعدم التعدي ، ولأن السارق إذا مات من قطع يده ؛ فإنه لا شيء على الذي قطع يده بالإجماع . وهذا مثل ذلك .

وقال أبو حنيفة ، والثوري ، وابن أبي ليلى :

« إذا مات وجب على عائلة المقتص الدية ؛ لأنه قتل خطأ »

الدية

تعريفها :

الدية هي المال الذي يجب بسبب الجناية ، وتؤدي إلى المجني عليه ، أو وليه .

يقال : ودَّيْتُ القَتِيلَ : أي أعطيت دِيَّتَهُ .

وهي تتنظم ما فيه القصاص ، وما لا قصاص فيه . وتسمى الدية بدو العقل ، وأصل ذلك : أن القتال كان إذا قتل قتيلا ، جمع الدية من الإبل . فعقلها بفناء أولياء المقتول : أي شدها بعقلها ليسلمها إليهم .

يقال : عقلت عن فلان إذا غرمت عنه دية جنايته .

وقد كان نظام الدية معمولاً به عند العرب ، فأبقاه الإسلام .

وأصل ذلك قول الله سبحانه :

وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقتُلَ مُؤْمِنًا ، إِلَّا خَطَاً . وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ . مُؤْمِنَةٌ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ ، إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا . فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُمْ مُؤْمِنٌ ، فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ ؛ وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ ، فَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ ، وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ ؛ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَتَصِيَامٌ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ ؛ تَوْبَةً مِنَ اللَّهِ ، وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ، (١) .

وروى أبو داود عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، قال :

« كانت قيمة الدية على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثمانمائة دينار ، أو ثمانية آلاف درهم . ودية أهل الكتاب يومئذ النصف من دية المسلمين . »

قال : فكان ذلك كذلك . حتى استُخْلِفَ عمر رحمه الله ، فقام خطيباً فقال :

ألا إن الإبل قد غلّت .

قال : ففرضها عمر على أهل الذهب ^(١) ألف دينار ، وعلى أهل الورق اثنا عشر ألفاً . وعلى أهل البقر مائتي بقرة . وعلى أهل الشاة ألفي شاة ، وعلى أهل الحلال مائتي حلة ^(٢) .

قال : وترك دية أهل الذمة لم يرفعها فيما رفعه من الدية .

قال الشافعي بمصر : لا يؤخذ من أهل الذهب ولا من أهل الورق إلا قيمة

الإبل بالغة ما بلغت .

والمرجع أنه لم يثبت بطريق لا شك فيه تقدير الرسول الدية بغير الإبل ، فيكون عمر قد زاد في أجناسها ، وذلك لعله جدّت واستوجبت ذلك .

حكمتها :

والمقصود منها : الزجر ، والردع ، وحماية الأنفس .

ولهذا يجب أن تكون بحيث يقاسي من أداؤها المكلفون بها ، ويجدون منها حرجاً وألماً ومشقة ، ولا يجدون هذا الألم ويشعرون به ، إلا إذا كان مالا كثيراً ينقص من أموالهم ، ويضيقون بأدائه ودفعه إلى المجني عليه أو ورثته ، فهي جزاء يجمع بين العقوبة والتعويض ^(٣) .

قيلها :

الدية فرضها رسول الله صلى الله عليه وسلم وقدرها فجعل دية الرجل الحر المسلم : مائة من الإبل على أهل الإبل ^(٤) ، ومائتي بقرة على أهل

(١) أهل النعب هم : أهل الشام ، وأهل مصر . وأهل الورق هم : أهل العراق ، كما في الموطأ ج ٢ .

(٢) الحلال : إزار ورداء ، أو قميص وسروال . ولا تكون حلة حتى تكون ثوبين .

(٣) تاريخ الفقه ، صفحة ٨٢ .

(٤) قال أبو حنيفة ، وأحمد رضي الله عنهما في إحدى الروايتين عنه :

« دية العمد أربع » :

« خمس وعشرون بنت مخاض ، وخمس وعشرون بنت لبون ، وخمس وعشرون سقاق

وخمس وعشرون جذاع » .

البقر ، وألفي شاة على أهل الشاء ، وألف دينار على أهل الذهب ، واثني عشر ألف درهم على أهل الفضة ، ومائتي حلة على أهل الحُلل . فأبها أحضر من تلزمه الدية لزم الولي قبولها ، سواء أكان ولي الجناية من أهل ذلك النوع أو لم يكن ؛ لأنه أتى بالأصل في الواجب عليه .

القتل الذي تجب فيه :

ومن المتفق عليه بين العلماء أنها تجب في القتل الخطأ وفي شبه العمد ، وفي العمد الذي وقع ممن فقد شرطاً من شروط التكليف ؛ مثل الصغير ^(١) والمجنون . وفي العمد الذي تكون فيه حرمة المقتول ناقصة عن حرمة القاتل ؛ مثل الحر إذا قتل العبد .

كما تجب على النائم الذي انقلب في نومه على آخر فقتله . وعلى من سقط على غيره فقتله ، كما تجب على من حفر حفرة فردى فيها شخص فمات ، وعلى من قتل بسبب الزحام .

وجاء في ذلك عن حنشل بن المعتمر ، عن علي رضي الله عنه قال :
« بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى اليمن ؛ فانتبهنا إلى قوم قد بنو زُبْية للأسد ، فبينما هم كذلك يتدافعون إذ سقط رجل فتعلق بآخر ، ثم تعلق الرجل بآخر ، حتى صاروا فيها أربعة ، فجرحهم الأسد ، فانتدب له رجل بحربة فقتله ؛ وماتوا من جراحهم كلهم ، فقام أولياء الأول إلى أولياء الآخر ؛ فأخرجوا السلاح ليقتلوا ، فأثامهم علي رضي الله عنه على تفتة ذلك ، فقال :

تريدون أن تقتلوا ورسول الله صلى الله عليه وسلم حي .
إني أقضي بينكم قضاء ، إن رضيتم به فهو القضاء ، وإلا حجر بعضكم

= وهي كذلك عندهما في شبه العمد .

وقال الشافعي ، وأحمد في الرواية الأخرى عنه : هي ثلاثون حقة ، وثلاثون جذعة ، وأربعون غلظة ، في بطونها أولادها . « وأما دية الخطأ » فقد اتفقوا على أنها أخماس : عشرون جذعة ، وعشرون حقة ، وعشرون بنت لبون ، وعشرون ابن مخاض ، وعشرون بنت مخاض . وجل مالك ، والشافعي ، رضي الله عنهما ، مكان ابن مخاض ابن لبون .

(١) « الجناية إذا كانت من صغير أو مجنون تجب ديتها على العاقلة عند أبي حنيفة ومالك » .

« وقال الشافعي رضي الله عنه : عمد الصغير في ماله » .

على بعض حتى تأتوا النبي صلى الله عليه وسلم ، فيكون هو الذي يقضي بينكم
فمن عدا ذلك فلا حق له . أجمعوا من قبائل الدين حفروا البئر : ربع الدية .
وثلت الدية ، ونصف الدية ، والدية كاملة .

فللول : ربع الدية ، لأنه هلك من فوق ثلاثة .

وللثاني : ثلث الدية .

وللثالث : نصف الدية .

وللرابع : الدية كاملة .

فأبوا إلا أن يمضوا ؛ وأتوا النبي صلى الله عليه وسلم وهو عند مقام
إبراهيم ، فقصوا عليه القصة ، فأجازهم رسول الله صلى الله عليه وسلم .
رواه أحمد ، ورواه بلفظ آخر نحو هذا ، وجعل الدية على قبائل الدين
ازدحموا .

وعن علي بن رباح اللخمي أن أعمى كان ينشد في الموسم في خلافة عمر
ابن الخطاب ، وهو يقول :

يأيها الناس لقيت منكراً هل يعقل الأعمى الصحيح المبصر .
جرا معاً كلاهما تكسرا

وذلك أن أعمى كان يقوده بصير ، فوقعا في بئر . فوقع الأعمى على
البصير فمات البصير ، فقضى عمر بعقل البصير على الأعمى . رواه الدارقطني .
وفي الحديث « أن رجلاً أتى أهل أبيات فاستسقاها فلم يسقوه حتى
مات ، فأغرمهم عمر رضي الله عنه الدية » .

حكاه أحمد في رواية ابن منصور ، وقال : أقول به .

ومن صاح على آخر فجأة ؛ فمات من صيحته نجب ديته . ولو غير
صورته وخوف صبياً فجن الصبي فإنه يضمن .

الدية مغلظة ومخففة :

والدية تكون مغلظة ومخففة ، فالمخففة نجب في قتل الخطأ ، والمغلظة نجب
في قتل شبه العمد .

وأما دية قتل العمد إذا عفا ولي الدم فإن الشافعي والحنابلة يرون أنه يجب
في هذه الحال دية مغلظة .

وأما أبو حنيفة فإنه يرى أنه لا دية في العمد ، وإنما الواجب فيه ما اصطلاح الطرفان عليه . وما اصطلاحوا عليه حال ؛ غير مؤجل .
والدية المغلظة مائة من الإبل في بطون أربعين منها أولادها .
لما رواه أحمد ، وأبو داود ، والنسائي ، وابن ماجه عن عقبة بن أوس ،
عن رجل من الصحابة أنه صلى الله عليه وسلم ، قال :
« ألا إن قتل خطأ العمد بالسوط ، والعصا ، والحجر فيه دية مغلظة :
مائة من الإبل ، منها أربعون من ثنية ^(١) إلى بازل عامها ؛ كلهن خلفه » .
والتغليظ لا يعتبر إلا في الإبل خاصة دون غيرها ؛ لأن الشارع ورد
بذلك ، وهذا سبيله التوقيف والسماع الذي لا مدخل للرأي فيه ؛ لأنه من
بات المقدرات .

تغليظ الدية في الشهر الحرام والبلد الحرام وفي الجنابة على القريب :
ويرى الشافعي وغيره : أن الدية تغلظ في النفس والجراح بالجنابة في البلد
الحرام ، وفي الشهر الحرام ، وفي الجنابة على ذي الرحم المحرم ؛ لأن الشرع
عظم هذه الحرمات ، فتعظم الدية بعظم الجنابة .
وروي عن عمر ، والقاسم بن محمد ، وابن شهاب : أن يزداد في الدية
مثل ثلثها .

وذهب أبو حنيفة ومالك : إلى أن الدية لا تغلظ لهذه الأسباب ؛ لأنه لا
دليل على التغليظ ، إذ أن الديات يتوقف فيها على الشارع ، والتغليظ فيما وقع
خطأ بعيد عن أصول الشرع .

على من تجب :

الدية الواجبة على القاتل نوعان :

١ - نوع يجب على الجاني في ماله ^(٢) ؛ وهو القتل العمد ، إذا سقط
القصاص .

(١) الثنية من الإبل : ما دخل في السنة السادسة من عمره ، والبازل : الذي دخل في التاسعة
واكمل قوته ، ويقال له بعد ذلك : بازل عام ، وبازل عامين . والخلفة : الغامل
من النوق .

(٢) سواء كان رجلاً أم امرأة .

يقول ابن عباس : « لا تحمل العاقلة عمداً ، ولا اعتراًفاً ، ولا صلحاً في عمد » .

ولا يخالف له من الصحابة .

وروى مالك عن ابن شهاب . قال : « مضت السنة في العمد حين يعفوا أولياء المقتول أن الدية تكون على القاتل في ماله خاصة ؛ إلا أن تعينه العاقلة عن طيب نفس منها .

ولمّا لا تعقل العاقلة واحداً من هذه الثلاثة :

أي لا يعقل العمد ، ولا الإقرار ، ولا الصلح ؛ لأن العمد يوجب العقوبة ، فلا يستحق التخفيف عنه بتحمل العاقلة عنه شيئاً من الدية ، ولا تعقل الإقرار لأن الدية وجبت بالإقرار بالقتل لا بالقتل نفسه ، والإقرار حجة قاصرة : أي أنه حجة في حق المقر ؛ فلا يتعدى إلى العاقلة .

ولا تعقل العاقلة الإقرار بالصلح ؛ لأن بدل الصلح لم يجب بالقتل ؛ بل وجب بعقد الصلح ، ولأن الجاني يتحمل مسئولية جنايته ، وبدل المتلف يجب على متلفه .

٢ - ونوع يجب على القاتل ، وتحمله عنه العاقلة ، إذا كانت له عاقلة بطريق التعاون ، وهو قتل شبه العمد وقتل الخطأ^(١) .

والقاتل كأحد أفراد العاقلة ؛ لأنه هو القاتل ؛ فلا معنى لإخراجه .

وقال الشافعي : لا يجب على القاتل شيء من الدية لأنه معذور .

والعاقلة : مأخوذ من العقل ، لأنها تعقل الدماء : أي تمسكها من أن تسفك ؛ يقال عقل البعير عقلاً : أي شده بالعقال . ومنه العقل ، لأنه يمنع من التورط في القبائح .

والعاقلة هي الجماعة الذين يعقلون العقل ، وهي الدية ؛ يقال عقلت القتيل : أي أعطيت دينه ، وعقلت عن القاتل . أدبت ما لزمه من الدية .

والعاقلة هم عصابة الرجل : أي قرابته الذكور البالغون - من قبل الأب -^(٢)

(١) وكذلك عمد الصغير والمجنون على عاقلتهما ، وقال قتادة ، وأبو ثور ، وابن أبي ليلى ، وابن شبرمة : دية شبه العمد في مال الجاني . وهذا القول ضعيف .

(٢) ويدخل فيهم الأب والإبن عند مالك وأبي حنيفة وأظهر الروايتين عند أحمد .

الموسرون العقلاء ، ويدخل فيهم : الأعمى ، والزَّمين ، والهرم ، إن كانوا أغنياء لا يدخل في العاقلة : أنثى ، ولا فقير ، ولا صغير ، ولا مجنون ، ولا مخالف لدين الجاني ، لأن مبنى هذا الأمر على النصرة ، وهؤلاء ليسوا من أهلها .

وأصل وجوب الدية على العاقلة : ما ثبت من أن امرأتين من هزبل إقتلتا ، فرمت إحداهما الأخرى بحجر فقتلتها وما في بطنها ، فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بدية المرأة على عاقلتها . رواه البخاري ومسلم من حديث أبي هريرة .

وكانت العاقلة في زمن النبي صلى الله عليه وسلم قبيلة الجاني ، وبقيت كذلك حتى جاء عهد عمر رضي الله عنه ، فلما نظم الجيوش ، ودون الدواوين جعل العاقلة هم أهل الديوان ، خلافاً لما كان في عهد النبي صلى الله عليه وسلم .

وقد أجاب السرخسي عن هذا الذي وضعه عمر . فقال : « إن قيل : كيف يظن بالصحابة الإجماع على خلاف ما قضى به رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟

قلنا : هذا اجتماع على وفاق ما قضى به رسول الله صلى الله عليه وسلم . فإنهم علموا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى به على العشيرة باعتبار النصرة ، وكانت قوة المرء ونصرته يومئذ بعشيرته .

ثم لما دون عمر رضي الله عنه الدواوين صارت القوة والنصرة للديوان ، فقد كان المرء يقاتل قبيلته عن ديوانه » ا هـ .

وإذا كان الأحناف قد ارتضوا هذا ، فإن المالكية والشافعية قد رفضوه ، لأنه لا نسخ بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وليس من حق أحد أن يغير ما كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم .

والدية التي تجب على العاقلة مؤجلة في ثلاث سنين^(١) باتفاق العلماء .

(١) كان النبي صلى الله عليه وسلم يعطيها دفعة واحدة ، تأليفاً للقلوب وإصلاحاً للذات البين ، فلما تمهد الإسلام قدرتها الصحابة على هذا النظام . فإذا رأى الإمام المصلحة في التججيل كان له ذلك .

وأما التي تجب على القاتل في ماله ، فإنها تكون حالة عند الشافعي رضي الله عنه ، لأن التأجيل للتخفيف عن العاقلة ، فلا يلتحق به العمد المحض . ويرى الأحناف أنها مؤجلة في ثلاث سنين ، مثل دية قتل الخطأ . وإيجاب دية قتل شبه العمد ، والخطأ على العاقلة استثناء من القاعدة العامة في الإسلام . وهي :

أن الإنسان مسؤول عن نفسه ومحاسب على تصرفاته ، لقول الله عز وجل : « لَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى » .

ولقول الرسول الكريم : « لا يؤخذ الرجل بجريرة أبيه ، ولا بجريرة أخيه » . رواه النسائي عن ابن مسعود رضي الله عنه .

ولما جعل الإسلام اشتراك العاقلة في تحمل الدية في هذه الحالة ، من أجل مواساة الجاني ، ومعاونته في جناية صدرت عنه من غير قصد منه .

وكان ذلك إقراراً لنظام عربي ، اقتضاه ما كان بين القبائل من التعاون والتآزر والتناصر .

وفي ذلك حكمة بينة ، وهي أن القبيلة إذا علمت أنها ستشارك في تحمل الدية ، فإنها تعمل من جانبها على كف المنتسبين إليها عن ارتكاب الجرائم ، وتوجههم إلى السلوك القويم الذي يجنبهم الوقوع في الخطأ .

ويرى جمهور الفقهاء أن العاقلة لا تحمل من دية الخطأ إلا ما جاوز الثلث ، وما دون الثلث في مال الجاني^(١) .

ويرى مالك وأحمد رضي الله عنهما ، أنه لا يجب على واحد من العصبة قدر معين من الدية ، ويجتهد الحاكم في تحميل كل واحد منهم ما يسهل عليه ، ويبدأ بالأقرب فالأقرب .

أما الشافعي رضي الله عنه ، فيرى أنه يجب على الغني دينار ، وعلى الفقير نصف دينار . والدية عنده مرتبة على القرابة بحسب قربهم ، فالأقرب من بني أبيه ثم بني جده ، ثم من بني بني أبيه ، قال : فإن لم يكن للقاتل عَصَبَةٌ نسباً

(١) وقال الشافعي رضي الله عنه : عقل الخطأ على العاقلة ، قلت الجناية أو كثرت ؛ لأن من غرم الأكثر غرم الأقل ؛ كما أن عقل العمد في مال الجاني : قل أو أكثر .

ولا ولاء ، فالدية في بيت المال . لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم :
« أنا ولي من لا ولي له » .

وكذلك إذا كان فقيراً وعاقلته فقيرة ، لا تستطيع تحمل الدية ، فإن بيت
المال هو الذي يتحملها .

وإذا قتل المسلمون رجلاً في المعركة - ظناً أنه كافر - ثم تبين أنه مسلم

فإن ديته في بيت المال .

فقد روى الشافعي رضي الله عنه ، وغيره : أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم قضى بدية اليمان - والد حذيفة - وكان قد قتله المسلمون يوم أُحُد ،
ولا يعرفونه ، وكذلك من مات من الزحام تجب ديته في بيت المال ، لأنه مسلم
مات بفعل قوم مسلمين ، فتجب ديته في بيت المال .

روى مُسَدَّد : أن رجلاً زحم يوم الجمعة فمات ، فوداه علي كرم الله
وجهه ، من بيت مال المسلمين .

والمفهوم من كلام الأحناف أن الدية في هذه الأزمان في مال الجاني ،
ففي كتاب « الدرر المختار » :

« إن التناصر أصل هذا الباب ، فمَن وجد وجدته العاقلة ، وإلا فلا » .

وحيث لا قبيلة ، ولا تناصر ، فالدية في بيت المال ، فإن عدم بيت المال

أو لم يكن منتظماً فالدية في مال الجاني .

وقال ابن تيمية : « وتؤخذ الدية من الجاني خطأ عند تعدد العاقلة في أصح

قولي العلماء » .

دية الأعضاء

يوجد في الإنسان من الأعضاء ما منه عضو واحد : كالأنف ، واللسان ،

والذكر .

ويوجد فيه ما منه عضوان : كالعينين ، والأذنين ، والشفتين ، والحين

واليدنين ، والرجلين ، والخصيتين ، وتُدبِّي المرأة ، وتُدبِّي الرجل ^(١) ،

والألتين ، وشفري المرأة .

(١) مثنى ثنوة ، وهما الرجل كالتدين للمرأة .

ويوجد ما هو أكثر من ذلك .
فإذا أتلّف إنسان من إنسان آخر هذا العضو الواحد أو هذين العضوين ،
وجبت الدية كاملة ، وإذا أتلّف أحد العضوين وجب نصف الدية .
فتجب الدية كاملة في الأنف ، لأن منفعتها في تجميع الروائح في قصبته ،

وارتفاعها إلى الدماغ ، وذلك يفوت بقطع المارن .
وكذلك تجب الدية في قطع اللسان ، لفوات النطق ، الذي يتميز به الآدمي
عن الحيوان الأعجم . والنطق منفعة مقصودة يفوت بفواتها مصالح الإنسان ،
من إفهام غيره أغراضه ، والإبانة عن مقاصده .
وكذلك تجب الدية بقطع بعضه ، إذا عجز عن الكلام جملة لفوات المنفعة
نفسها التي تفوت بقطعه كله .

فإذا عجز عن النطق ببعض الحروف ، وقدر على بعض منها ، فإن الدية
تقسم على عدد الحروف .
وقد روي عن علي ، كرم الله وجهه : أنه قسم الدية على الحروف ،
فما قدر عليه من الحروف أسقط بحسابه من الدية : وما لم يقدر عليه ألزمه
بحسابه منها .

وتجب الدية في قطع الذكر ، ولو كان المقطوع منه الحشفة فقط . لأن فيه
منفعة الوطء ، واستمساك البول .

وكذلك تجب الدية إذا ضرب الصلب فعجز عن المشي . وتجب الدية
كاملة في العينين ، وفي العين الواحدة نصفها . وفي الجفنين كما لها . وفي
جفني إحدى العينين نصفها وفي واحدة منها ربعها . وفي الأذنين كمال الدية
وفي الواحدة نصفها ، وفي الشفتين كمال الدية . وفي الواحدة نصفها .
يستوي فيهما العليا والسفلى . وفي اليدين كمال الدية . وفي اليد الواحدة
نصفها ، وفي الرجلين كمال الدية ، وفي الرجل الواحدة نصفها . وفي أصابع
اليدين والرجلين الدية كاملة . وفي كل أصبع عشر من الإبل . والأصابع
سواء ، لا فرق بين خنصر وإبهام . وفي كل أتملة من أصابع اليدين أو
الرجلين ثلث عشر الدية ، في كل أصبع ثلاث مفاصل ، والإبهام فيه
مفصلان ، وفي كل مفصل منهما نصف عشر الدية : وفي الخصيتين كمال

الدية ، وفي إحداهما نصفها ، ومثل ذلك في الألتين ، وشفري المرأة وثدييها
وثندوتيّ الرجل ففيهما الدية كاملة ، وفي إحداهما نصفها . وفي الأسنان
كمال الدية ، وفي كل سن خمس من الإبل ، والأسنان سواء من غير ضرس
وثنية . وإذا أصيبت السن ففيها ديتها ، وكذلك إن طرحت بعد أن تسود .

دية منافع الأعضاء

وتجب الدية كاملة إذا ضرب إنسان إنساناً فذهب عقله ، لأن العقل هو
الذي يميز الإنسان عن الحيوان ، وكذلك إذا ذهبت حاسة من حواسه :
ك « سمعه » ، أو بصره ، أو شمه ، أو ذوقه ، أو كلامه بجميع حروفه ، لأن
في كل حاسة من هذه الحواس منفعة مقصودة ، بها جماله وكمال حياته ، وقد
قضى عمر رضي الله عنه في رجل ضرب رجلاً ، فذهب سمعه ، وبصره ،
ونكاحه ، وعقله ، بأربع ديات والرجل حي .

وإذا ذهب بصر إحدى العينين ، أو سمع إحدى الأذنين ، ففيه نصف
الدية ، سواء كانت الأخرى صحيحة أم غير صحيحة .

وفي حلمتي ثديي المرأة ديتها ، وفي إحداهما نصفها .

وفي شفريها ديتها ، وفي أحدهما نصفها .

وإذا فقت عين الأعور الصحيحة ، يجب فيها كمال الدية ، قضى بذلك

عمر ، وعثمان ، وعلي ، وابن عمر . ولم يعرف لهم مخالف من الصحابة ،
لأن ذهاب عين الأعور ذهاب البصر كله ، إذ أنه يحصل بها ما يحصل بالعينين .

وفي كل واحد من الشعور الأربعة كمال الدية . وهي :

١ - شعر الرأس .

٢ - شعر اللحية .

٣ - شعر الحاجبين .

٤ - أهداب العينين .

وفي الحاجب نصف الدية .

وفي الهدب ربعها .

وفي الشارب يترك فيه الأمر لتقدير القاضي .

دية الشجاج

الشجاج : هو الإصابات التي تقع بالرأس والوجه .
وأنواعه عشرة . وهي كلها لا قصاص فيها ، إلا الموضحة إذا كانت

عمداً ، لأنه لا يمكن مراعاة المبالغة فيها .

والشجاج يباين كما يأتي :

- ١ - الخارصة : وهي التي تشق الجلد قليلاً .
- ٢ - الباضعة : وهي التي تشق اللحم بعد الجلد .
- ٣ - الدامية أو الدامغة : وهي التي تتزل الدم .
- ٤ - المتلاحمة : وهي التي تغوص في اللحم .
- ٥ - السجحاق : وهي التي يبقى بينها وبين العظم جلدة رقيقة .
- ٦ - الموضحة : وهي التي تكشف عن العظم .
- ٧ - الهاشمة : وهي التي تكسر العظم وتهشمه .
- ٨ - المنقلة : وهي التي توضع وتهشم العظم حتى ينتقل منها العظام .
- ٩ - المأمومة ، أو الآمة : وهي التي تصل إلى جلدة الرأس .
- ١٠ - الجائفة : وهي التي تصل الجوف .

ويجب فيما دون الموضحة حكومة عدل ، وقيل أجره الطبيب ، وأما الموضحة ، ففيها القصاص إذا كانت عمداً كما قلنا ، ونصف عشر الدية إذا كانت خطأ ، سواء كانت كبيرة أم صغيرة ، وهي خمس من الإبل ، كما ثبت ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في كتابه لعمر بن حزم . ولو كانت مواضع متفرقة ، يجب في كل واحدة منها خمس من الإبل . والموضحة في غير الوجه والرأس توجب حكومة .

وفي الهاشمة عشر الدية ، وهي عشر من الإبل ، وهو مروي عن زيد ابن ثابت ، ولا يخالف له من الصحابة .

وفي المنقلة عشر الدية ، ونصف العشر : أي خمسة عشر من الإبل .

وفي الآمة : ثلث الدية بالإجماع .

وفي الجائفة : ثلث الدية بالإجماع ، فإن نفلت فهما جائفتان ، ففيهما ثلثا الدية .

دية المرأة

ودية المرأة إذا قتلت خطأ : نصف دية الرجل ، وكذلك دية أطرافها ، وجراحاتها على النصف من دية الرجل وجراحاته ، وإلى هذا ذهب أكثر أهل العلم .

فقد روي عن عمر رضي الله عنه ، وعلي كرم الله وجهه ، وابن مسعود رضي الله عنه ، وزيد بن ثابت رضي الله عنهم أجمعين : أنهم قالوا في دية المرأة : إنها على النصف من دية الرجل ، ولم ينقل أنه أنكر عليهم أحد ، فيكون إجماعاً ، ولأن المرأة في ميراثها وشهادتها على النصف من الرجل . وقيل : يستوي الرجل والمرأة في العقل إلى الثلث ، ثم النصف

فيما بقي .

فقد أخرج النسائي ، والدارقطني ، وصححه ابن خزيمة عن عمر بن شعيب عن أبيه عن جده ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « عقل المرأة مثل عقل الرجل حتى يبلغ الثلث من دية » .

وأخرج مالك في الموطأ ، والبيهقي عن ربيعة بن عبد الرحمن أنه قال : « سألت سعيد بن المسيب : كم في إصبع المرأة ؟ قال : عشر من الإبل ، قلت : فكم في الأصبعين ؟ قال : عشرون من الإبل . قلت : فكم في ثلاث ؟ قال : ثلاثون من الإبل . قلت : فكم في أربع ؟ قال : عشرون من الإبل . قلت : حين عظم جرحها واشتدت مصيبتها نقص عقلها ! فقال سعيد : أعراقي أنت ؟ فقلت : بل عالم مثبت ، أو جاهل متعلم . فقال سعيد : « هي السنة يا ابن أخي » .

وقد ناقش الإمام الشافعي هذا الرأي ، وبين أن المقصود من السنة ، هو سنة زيد بن ثابت رضي الله عنه الذي قال بهذا الرأي ، لا سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم .

فقال الشافعي رضي الله عنه :

« البسنة إذا أطلقت يراد بها سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وروي أن كبار الصحابة - رضي الله عنهم - أفتوا بخلافه ؛ ولو كانت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ما خالفوه . وقوله : سنة ، محمول على أنه سنة زيد^(١) ، لأنه لم يُرَو إلا عنه موقوفاً ، ولأن هذا يؤدي إلى المحال ، وهو ما إذا كان أهما أشد ، ومصابها أكثر أن يقل أرشها ، وحكمة الشارع تنشأ من ذلك .

ولا يجوز نسبته إليه ، لأن من المحال أن تكون الجناية لا توجب شيئاً شرعاً . وأقبح أن تسقط ما وجب بغيره .

دية أهل الكتاب

ودية أهل الكتاب^(٢) إذا قُتِلوا خطأ نصف دية المسلم ، فدية الذكور منهم نصف دية المسلم ، ودية المرأة من نسائهم نصف دية المرأة المسلمة . لما رواه عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده : « أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بأن عقل أهل الكتاب نصف عقل المسلم » . رواه أحمد رضي الله عنه . وكما تكون دية النفس على النصف من دية المسلم ، تكون دية الجراح كذلك على النصف .

وإلى هذا ذهب مالك ، وعمر بن عبد العزيز .
وذهب أبو حنيفة ، والثوري ، وهو المروي عن عمر ، وعثمان ، وابن مسعود رضي الله عنهم ، إلى أن ديتهم مثل دية المسلمين ، لقول الله تعالى :

« وإن كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق ، فديةٌ مُسَلَّمَةٌ إلى أهله ، وتحرير رقبة مؤمنة » .

قال الزهري : « دية اليهودي ، والنصراني ، وكل ذمي مثل دية المسلم » .

قال : وكانت كذلك على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأبي بكر ،

(١) سنة زيد بن ثابت .

(٢) سواء كانوا ذميين أو معاهدين مستأمنين .

وعمر ، وعثمان ، وعلي رضي الله عنهم ، حتى كان معاوية ، فجعل في بيت المال نصفها ، وأعطى المقتول نصفها .

ثم قضى عمر بن عبد العزيز بنصف الدية ، وألغى الذي جعله معاوية لبيت المال .

قال الزهري : فلم يقض لي أن أذكر بذلك عمر بن عبد العزيز ، فأخبره أن الدية كانت تامة لأهل الذمة .

وذهب الشافعي رضي الله عنه إلى أن ديتهم : ثلث دية المسلم ، ودية الوثني والمجوسي المعاهد أو المستأمن : ثلثا عشر دية المسلم .

وحجتهم أن ذلك أقل مما قيل في ذلك ؛ والذمة بريئة إلا بيقين ، أو حجة .

وهو بحساب ثمانماية درهم من اثني عشر ألفاً .

وروي عن عمر ، وعثمان ، وابن مسعود : ونسأؤهم على النصف .

وهل تجب الكفارة مع الدية في قتل الدمي والمعاهد ؟

قاله ابن عباس ، والشعبي ، والنخعي ، والشافعي ، واختاره الطبري .

دية الجنين

إذا مات الجنين بسبب الجنابة على أمه عمدًا أو خطأ ، ولم تمت أمه ، وجب فيه غرة^(١) سواء انفصل عن أمه وخرج ميتاً ، أم مات في بطنها . وسواء أكان ذكراً أم أنثى .

فأما إذا خرج حياً ، ثم مات ، ففيه الدية كاملة ، فإن كان ذكراً وجبت مائة بعير . وإن كان أنثى : خمسون . وتعرف الحياة بالعطاس ، أو التنفس ، أو البكاء ، أو الصياح ، أو الحركة ، ونحو ذلك .

واشترط الشافعي في حالة ما إذا مات في بطن أمه ، أن يعلم بأنه قد تخلق وجرى فيه الروح . وفسره بـ « ما ظهر فيه صورة آدمي : من يد ، وأصبع » .

(١) الغرة من كل شيء : أنفسه .

وأما مالك ، فإنه لم يشترط هذا الشرط ، وقال :
« كل ما طرحته المرأة من مضغة ، أو علقه ، مما يعلم أنه وَلِدٌ فقيهه
لغرة » .

ويرجح رأي الشافعي ، بأن الأصل براءة الذمة وعدم وجوب الغرة ،
فلذا لم يعلم تخلقه ، فإنه لا يجب شيء^(١) .

قلدر الغرة :

والغرة : خمسمائة درهم ، كما قال الشعبي والأحناف ؛ أو مائة شاة ،
كما في حديث أبي يريدة عند أبي داود ، والنسائي . وقيل : خمس من الإبل .
وعن أبي هريرة رضي الله عنه : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم :
« قضى أن دية الجنين غُرَّةٌ : عبد أو وليدة » .

وروى مالك ، عن ابن شهاب ، عن سعيد بن المسيب : أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قضى في الجنين يقتل في بطن أمه : بـ « غرة : عبد ، أو
وليدة » . فقال الذي قضى عليه : كيف أغرم ما لا شرب ، ولا أكل ، ولا
نطق ، ولا استهل ، ومثل ذلك يُطَلَّ^(٢) .

فقال الرسول صلى الله عليه وسلم : « إن هذا من إخوان الكهان » .
هذا بالنسبة لجنين المسلمة ، أما جنين الذمية ، فقد قال صاحب بداية
المجتهد : قال مالك والشافعي وأبو حنيفة : فيه عشر دية أمه ، لكن أبو حنيفة
على أصله ، في أن دية الذمي دية المسلم .

والشافعي على أصله ، في أن دية الذمي ثلث دية المسلم .

ومالك على أصله ، في أن دية الذمي نصف دية المسلم .

على من تجب :

قال مالك وأصحابه ، والحسن البصري والبصريون : تجب في مال الجاني .

(١) وقد أجمع العلماء على أن الأم إذا ماتت ، وهو في جوفها ، ولم تُلَقَّ ولم يخرج ، فلا شيء
فيه . واختلفوا فيما إذا ماتت من ضرب بطنها ، ثم خرج الجنين ميتاً بعد موتها ؛ فقال
جمهور الفقهاء : لا شيء فيه ، وقال الليث بن سعد وداود : فيه غرة ، لأن المختبر حياة أمه
في وقت ضربها لا غير .

(٢) يدر .

وذهبت الحنفية والشافعية ، والكوفيون ، إلى أنها تجب على العاقلة لأنها جناية خطأ^(١) فوجبت على العاقلة .

وروي عن جابر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل في الجنين غرة على عاقلة الضارب : وبدأ بزوجه وولدها .

وأما مالك ، والحسن : فقد شيهاها بدية العمد إذا كان الضرب عمداً . والأول أصح .

لمن تجب :

ذهبت المالكية ، والشافعية ، وغيرهم : إلى أن دية الجنين تجب لورثته على موارثتهم الشرعية ، وحكمها حكم الدية في كونها موروثة ، وقيل : هي للأم ، لأن الجنين كعضو من أعضائها ، فتكون ديته لها خاصة .

وجوب الكفارة :

اتفق العلماء على أن الجنين إذا خرج حياً ثم مات ، ففيه الكفارة مسع الدية .

وهل تجب الكفارة مع الغرة إذا خرج ميتاً أو لا تجب ؟

قال الشافعي وغيره : تجب ؛ لأن الكفارة عنده تجب في الخطأ والعمد .

وقال أبو حنيفة : لا تجب ؛ لأنه غلب عليه حكم العمد . والكفارة لا

تجب فيه عنده .

واستحبها مالك ؛ لأنه متردد بين الخطأ والعمد .

لا دية إلا بعد البرء

قال مالك : إن الأمر المجمع عليه عندنا في الخطأ ، أنه لا يعقل حتى يبرأ المجروح ويصح ، وأنه إن كسر عظماً من الإنسان : يداً أو رجلاً ، وغير ذلك من الجسد خطأ ، فبرأ ، وصح ، وعاد لهيئته ، فليس فيه عقل^(٢) ، فإن

(١) سقوط الجنين ليس عمداً محضاً ، وإنما هو عمد في أمه ، خطأ فيه .

(٢) وهو ملهب أبي حنيفة ، لأنه لم يحدث شيء لميجني عليه سوى الألم ، ولا قيمة لمجرد الألم -

نقص ، أو كان فيه عثل (نقص) ، ففيه من عقله بحساب ما نقص .
قال : فإن كان ذلك العظم مما جاء فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم ،
عقل مسمى ؛ فبحساب ما فرض فيه النبي صلى الله عليه وسلم ، عقل . وما كان
مما لم يأت فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم عقل مسمى ، ولم تمض فيه سنة ،
ولا عقل مسمى ؛ فإنه يجتهد فيه .

وجود قتيل بين قوم متشاجرين

إذا تشاجر قوم ، فوجد بينهم قتيل ، لا يُدرى من قاتله ، ويعتى أمره
فلا يبين - ففيه الدية :

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما رواه أبو داود :
« من قتل في عِمِّيَّة ^(١) في رميّا ، يكون بينهم بحجارة أو بالسياط ، أو
ضرب بعضا ، فهو خطأ ، وعقله عقل الخطأ ؛ ومن قُتل عمداً فهو قود ،
ومن حال دونه ، فعليه لعنة الله وغضبه ، لا يقبل منه صرف ولا عدل ^(٢) »
واختلف العلماء فيمن تلزمه الدية .

فقال أبو حنيفة : هي على عاقلة القبيلة التي وجد فيها إذا لم يدع أولياء
القتيل على غيرهم .

وقال مالك : ديته على الذين نازعوه .

وقال الشافعي : هي قسامة ، إن ادعوه على رجل بعينه ، أو طائفة بعينها
وإلا فلا عقل ولا قود .

وقال أحمد : هي على عواقل الآخرين ، إلا أن يدعوا على رجل بعينه ،
فيكون قسامة .

وقال ابن أبي ليلى ، وأبو يوسف : ديته على الفريقين الذين اقتتلا معاً .

= فهو نظير من شتم إنساناً شتماً يؤلم قلبه فإنه لا يضمن شيئاً . وإن كان لا يخل الشاتم من
مسؤولية الشتم فإنه يعاقب تمزيراً ، أو يقتص منه ، على خلاف في ذلك كما هو مبين في موضعه
من هذا الكتاب ، وقال أبو يوسف ، على الجاني أرض الأمل وهي حكومة عدل ، وقال محمد
عليه أجر الطبيب وثمن الدواء .

(١) عِمِّيَا : من العمى ، رميا : من الرمي .

(٢) الصرف : التطوع ، والعدل : الفريضة .

وقال الأوزاعي : ديته على الفريقين جميعاً ؛ إلا أن تقوم بيئة من غير الفريقين : أن فلاناً قتله ؛ فعليه القصاص والدية .

القتل بعد أخذ الدية :

وإذا أخذ ولي الدم الدية ، فلا يحل له بعد أن يقتل القاتل .
وروى أبو داود ، عن الحسن ، عن جابر بن عبد الله : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : « لا أعفَى^(١) من قتل بعد أخذ الدية » .
وروى الدارقطني ، عن أبي شريح الخزاعي ، قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول :

« من أصيب بدم أو خَبَل^(٢) ، فهو بالخيار بين إحدى ثلاث ، فإن أراد الرابعة فخذوا على يديه : بين أن يقتص ، أو يعفو ، أو يأخذ العقل ؛ فإن قبل شيئاً من ذلك ثم عدا بعد ذلك فله النار خالداً فيها مخلداً » .

فإذا قتله ؛ فمن العلماء من قال : هو كمن قتل ابتداءً ؛ إن شاء الولي قتله وإن شاء عفا عنه ، وعذابه في الآخرة .

ومنهم من قال : يقتل ولا بد ، ولا يمكن الحاكم الولي من العفو .

وقيل : أمره إلى الإمام يصنع فيه ما يرى .

اصطدام الفارسين :

ذهب أبو حنيفة ومالك : إلى أنه إذا اصطدم فارسان فمات كل واحد منهما ، فعلى كل منهما دية الآخر ، وتحملها العاقلة .

وقال الشافعي : على كل واحدٍ منهما نصف دية صاحبه ، لأن كل واحد منهما مات من فعل نفسه وفعل صاحبه .

ضمان صاحب الدابة

إذا أصابت الدابة بيدها ، أو رجلها ، أو فمها شيئاً ، ضمن صاحبها ؛

(١) أي : لا كثر ماله ، ولا استغنى . فهذا دعاء من الرسول صلى الله عليه وسلم .

(٢) الخبل : العرج .

عند الشافعي ، وابن أبي ليلى ، وابن شبرمه .
وقال مالك ، والليث ، والأوزاعي : لا يضمن إذا لم يكن من جهة
راكبها ، أو قائدها ، أو سائقها ، بسبب من همز ، أو ضرب ، فلو كان ثمة
سبب ، كأن حملها أحدهم على شيء فأتلفته ، لزمه حكم المتلف .
فإن كان جناية مضمونة بالقصاص ، وكان الحمل عمداً ، كان فيه
القصاص ، لأن الدابة في هذه الحال كالآلة .
وإن كان الحمل من غير قصد ، كانت فيه الدية على العاقلة ، وإن كان
المتلف مالا كانت الغرامة في مال الجاني .
وقال أبو حنيفة : إذا رمت ^(١) دابة إنسان - وهو راكبها - إنساناً
آخر ، فإن كان الرمح برجلها فهو هدر ، وإن كانت نفخته بيدها ، فهو
ضامن ، لأنه يملك تصرفها من الأمام ، ولا يملك منها ما ورائها .
وقال : وإذا ساق دابة ، فوقع السرج أو اللجام أو أي شيء مما يحمل
عليها ، فأصاب إنساناً ، ضمن السائق ما أصاب من ذلك .
ولو أنفلتت دابة فأصاب مالا ، أو آدمياً ، ليلاً أو نهاراً ، فإنه لاضمان
على صاحبها ، لأنه غير متعمد .

ومن ركب دابة فضر بها رجل أو نخسها ، فنفخت إنساناً ، أو ضربته
بيدها ، أو نفرت فصدمته فقتلته ضمن الناحس دون الراكب .
وإن نفخت الناحس كان دمه هدراً ؛ لأنه هو المتسبب .
فإن ألفت الراكب فقتلته كانت ديته على عاقلة الناحس .
وإذا بالت الدابة أو راثت في الطريق وهي تسير فغضب به إنسان لم يضمن ،
وكذا إذا أوقفها لذلك .

ضمان القائد والراكب والسائق

إذا كان للدابة قائد ، أو راكب ، أو سائق ، فأصاب شيئاً ، وأوقعت
به ضرراً ، فإنه يضمن ما أصابته من ذلك . فقد قضى عمر ، رضي الله عنه ،
بالدية على الذي أجرى فرسه فوطىء آخر .

(١) رمت : دفعت .

ويرى أهل الظاهر أنه لا ضمان على واحد من هؤلاء ، لقول الرسول صلى الله عليه وسلم :
« جرح العجماء جبار ، والبثر جبار ، والمعدن جبار ، وفي الركساز الخمس » .

وما استدلل به الظاهرية محمول على ما إذا لم يكن للدابة راكب ، ولا سائق ، ولا قائد « فإنه لا ضمان على ما أتلفته في هذه الحال بالإجماع » .

الدابة الموقوفة

وأما الدابة الموقوفة إذا أصابت شيئاً ، فعند أبي حنيفة : يضمن ما أصابته ولا يعفيه من الضمان أن يربطها بموضع يجوز له أن يربطها فيه .
فعن النعمان بن بشير أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :
« من وقف دابة في سبيل من سبل المسلمين ، أو في سوق من أسواقهم ، فأوطأت بيد أو رجل فهو ضامن » . رواه الدارقطني .
وقال الشافعي : إن أوقفها بحيث ينبغي له أن يوقفها لم يضمن ، وإن لم يوقفها بحيث ينبغي له أن يوقفها ضمن .

ضمان ما أتلفته المواشي من الزروع والثمار وغيرها

ذهب جمهور العلماء - منهم : مالك ، والشافعي ، وأكبر فقهاء الحجاز - إلى أن ما أفسدت الماشية بالنهار من : نفس ، أو مال ، للغير ؛ فلا ضمان على صاحبها ؛ لأن في عرف الناس ، أن أصحاب الحوائط ، والبساتين ، يحفظونها بالنهار ؛ وأصحاب المراشي يسرحونها بالنهار ، ويردونها بالليل إلى المراح ، فمن خالف هذه العادة ، كان خارجاً عن رسوم الحفظ إلى التضييع .

هذا إذا لم يكن معها مالکها ، وإن كان معها فعليه ضمان ما أتلفته ؛ سواء كان راكبها أو سائقها ، أو قائدها ، أو كانت واقفة عنده ، وسواء أتلفت بيدها أو رجلها أو فمها .

واستدلوا للذهبهم هذا ، بما رواه مالك ، عن ابن شهاب عن حرام بن سعيد بن المحيصة : أن ناقة للبراء بن عازب دخلت حائط^(١) رجل فأفسدت فيه ، فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم : أن على أهل الحوائط حفظها بالنهار وأن ما أفسدت المواشي بالليل ضامن على أهلها^(٢) .

قال أبو عمر بن عبد البر : وهذا الحديث وإن كان مرسلًا فهو حديث مشهور ، أرسله الأئمة ، وحدث به الثقات ، واستعمله فقهاء الحجاز ، وتلقوه بالقبول ، وجرى في المدينة العمل به . وحسبك باستعمال أهل المدينة وسائر أهل الحجاز لهذا الحديث .

ويرى سحنون - من المالكية - أن هذا الحديث ، إنما جاز في أمثال المدينة التي هي حيطان محدقة . وأما البلاد التي هي زروع متصلة ، غير محظرة ، وبساتين كذلك ، فيضمن أرباب النعم ما أفسدت من ليل أو نهار .

ودهبت الأحناف : إلى أنه إذا لم يكن معها مالكة فلا ضمان عليه ، ليلًا كان أو نهارًا ، لقول الرسول صلى الله عليه وسلم :

« جرح العجماء جبار » .

فالأحناف يقيسون جميع أعمالها على جرحها .

وإن كان معها مالكة : فإن كان يسوقها فعليه ضمان ما أتلقت بكل جال ، وإن كان قائدها أو راكبها فعليه ضمان ما أتلقت بفمها أو يدها ، ولا يجب ضمان ما أتلقت برجلها .

وأجاب الجمهور ، بأن الحديث الذي استدل به الأحناف عام ، خصصه حديث البراء ؛ هذا فيما يتصل بالزروع والثمار ، أما غيرها فقد قال ابن قدامة في المغني :

« وإن أتلقت البهيمة غير الزرع ، لم يضمن مالكة ما أتلفته ، ليلًا كان أو نهارًا ، ما لم تكن يده عليها » .

وحكي عن شريح : أنه قضى - في شاة وقعت في غزل حائط ليلًا - بالضمان على صاحبها .

(١) الحائط : البستان .

(٢) ضامن : مضمون .

وقرأ شريح : « إذ نفشت فيه غم القوم^(١) » .
قال : والنفس لا يكون إلا بالليل .
وعن الثوري : « يضمن وإن كان نهاراً ، لأنه مفروط بإرسالها » .
ولنا قول النبي صلى الله عليه وسلم :
« العجماء جرحها جبار » متفق عليه ، أي هدر .
وأما الآية فإن النفس هو الرعي ليلاً ، وكان هذا في الحرث الذي تفسده
البهائم طبعاً بالرعي وتدعوها نفسها إلى أكله بخلاف غيره ، فلا يصح قياس
غيره عليه . انتهى .

ضمان ما أتلفته الطيور

يرى بعض العلماء : أن النحل ، والحمام ، والأوز ، والدجاج والطيور
كالماشية ، وأنه إذا اقتناها وأرسلها نهاراً فلقطت حباً ، لم يضمن ، لأن العادة
إرسالها .
ويرى البعض الآخر : أن فيها الضمان ؛ فمن أطلقها ، فأتلفت شيئاً ،
ضمنه .
وكذلك ؛ إن كان له طير جارح ، كالصقر ، والبازي ، فأفسد طيور
الناس وحيواناتهم ، ضمن . وهذا الرأي هو الصحيح .

ضمان ما أصابه الكلب أو الهر

في المغني :

« ومن اقتنى كلباً عقوراً ، فأطلقه ، فعقر إنساناً ، أو دابة ، ليلاً أو
نهاراً ؛ أو خرق ثوب إنسان ، فعلى صاحبه ضمان ما أتلفه ؛ لأنه مفروط
باقتنائه . إلا أن يدخل إنسان داره بغير إذنه ، فلا ضمان فيه ، لأنه متعبد
بالدخول متسبب بعدوانه ، إلى عقر الكلب له ؛ وإن دخل بإذن المالك فعليه
ضمانه ؛ لأنه تسبب في إتلافه ، وإن أتلف الكلب بغير العقر ؛ مثل : أن ولغ .

(١) سورة الأنبياء : الآية ٧٨ .

في إثناء إنسان ، أو بال ، لم يضمته مقتنيه : لأن هذا لا يختص به الكلب العقور . قال القاضي :

« وإن اقتنى سنّوراً ، يأكل أفراخ الناس ضمن ما أتلّفه ، كما يضمّن ما يتلفه الكلب العقور ، ولا فرق بين الليل والنهار ، وإن لم يكن له عادة بذلك لم يضمّن صاحبه جنايته ، كالكلب إذا لم يكن عقوراً . ولو أن الكلب العقور أو السنّور حصل عند إنسان من غير اقتنائه ولا اختياره ، فأفسد لم يضمّن ، لأنه يحصل الإتلاف بسببه .

ما يقتل من الحيوان وما لا يقتل :

ولا يُقتل من الحيوان إلا ما أمر الرسول صلى الله عليه وسلم بقتله . وهو :
« الغراب ، والحدأة ، والفأرة ، والحية ، والعقرب ، والكلب العقور ، والوزغ »^(١) .

ويلحق بها ما أشبهها في الضرر ، مثل : الزنبور المؤذي ، والنمر ، والفهد والأسد ، فلأنها تقتل ولو لم يصل واحد منها .
قالت عائشة رضي الله عنها :

« أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتل خمسة فواسق في الحل والحرم :
« الغراب ، والحدأة ، والعقرب ، والفأر ، والكلب العقور » . رواه البخاري ومسلم .

وفي الصحيحين من حديث أم شريك ، أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بقتل الأوزاغ وسماء « فويسقة » .

وإذا قتلت فإنه لا ضمان في قتلها ، ولا قتل غيرها من السباع والحشرات ، وإن تأهلت بالإجماع ، إلا الهر فتضمن قيمته ، إلا إذا وقع منه اعتداء .
ولا يقتل الهدهد ، ولا النملة ، ولا النحلة ، ولا الخطاف ، ولا الصرد ، ولا الضفدع ، إذ لا ضرر فيها .

وقد روى النسائي ، عن ابن عمرو ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال :

(١) الوزغ : ضرب من الزحافات - (ج) وزغة .

« ما من إنسان يقتل عصفوراً ، فما فوقها بغير حقها إلا سأل الله يوم القيامة عنها ، قيل يا رسول الله : وما حقها ؟ قال : يلذها ويأكلها ، ولا يقطع رأسها ويرمي بها » .

وإذا قتلها فعليه أن يتوب إلى الله ، ولا ضمان عليه .
وعن ابن عباس قال :
نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قتل أربعة من الدواب :
« النملة ، والنحلة ، والمهدهد ، والصرده » .

ما لا ضمان فيه

إذا كانت الجناية بسبب من الظالم المعتدي ، فهي هدر : أي لا قصاص فيها ، ولا دية لها .
ومن أمثلة ذلك :

(١) سقوط أسنان العاض :

فإذا عض الإنسان غيره ، فانتزع المعضوض ما عض منه من فم العاض ، فسقطت أسنانه ، أو انفكت لحيته ، فإنه لا مسؤولية على الجاني ، لأنه غير متعد .

روى البخاري ومسلم ، عن عمران بن حصين ، أن رجلاً عض يده رجل ، فتنزع يده من فمه فسقطت ثنيته ، فاختصموا إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال :

« بعض أحدكم يد أخيه كما بعض الفحل^(١) .. لا دية لك » .

وقال مالك : يضمن ، والحديث حجة عليه .

(٢) النظر في بيت غيره بدون إذنه :

ومن نظر في بيت إنسان ، من ثقب أو شق باب ، أو نحو ذلك ، فإن لم يتعمد النظر فلا حرج عليه .

(١) الفحل : الذكر من الإبل .

روى مسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن نظرة الفجأة ؟ فقال : « اصرف بصرك » .

وروى أبو داود والترمذي : أنه صلى الله عليه وسلم ، قال لعلي : « لا تتبع النظرة النظرة ، فإن لك الأولى ، وليست لك الثانية » .
فإن تعمد النظر بدون إذن من صاحب البيت فلصاحب البيت أن يفقأ عينه ، ولا ضمان عليه .

روى أحمد والنسائي ، عن أبي هريرة ، أن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال :

« من اطلع في بيت قوم بغير إذنهم ، ففقأوا عينه فلا دية له ، ولا قصاص » .

وروى البخاري ومسلم عنه ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لو أن رجلاً اطلع عليك بغير إذن ، فخذفته^(١) بحصاة ففقأت عينه ، ما كان عليك جناح » .

وعن سهل بن سعد : أن رجلاً اطلع في جحر باب رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، ومع رسول الله مِدرى يَرَجُلُ بها رأسه ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم :

« لو أعلم أنك تنظر ، لطعنت بها في عينك ، إنما جُعِلَ الإذن من أجل النظر » .

وبهذا أخذت الشافعية والحنابلة .

وخالف فيه الأحناف والمالكية ، فقالوا :

من نظر بدون إذن من صاحب البيت ، فرماه بحصاة ، أو طعنه بخشبة ، فأصاب منه ، فهو ضامن ؛ لأن الرجل إذا دخل البيت ونظر فيه وبأشرف امرأة صاحبه فيما دون الفرج ، فإنه لا يجوز أن يفقأ عينه ، أو يحدث به عاهة ؛ لأن ارتكاب مثل هذا الذنب لا يقابل بمثل هذه العقوبة ، وهذا مخالف للأحاديث الصحيحة التي تقدم ذكرها .

وقد رجح الرأي الأول ابن قيم الجوزية فقال :

(١) الخلف ، بالخاء : الرمي بالحصاة ؛ وبالهاء : الرمي بالعصى ، لا بالحصى .

« قَرُدَّتْ هذه السنن بأنها خلاف الأصول ، فإن الله إنما أباح قلع العين بالعين ، لا بجناية النظر ، ولهذا لو جنى عليه بلسانه لم يقطع ، ولو استمع عليه بأذنه لم يميز أن تقطع أذنه ؛ فيقال : بل هذه السنن من أعظم الأصول ، فما خالفها فهو خلاف الأصول وقولكم :

« إنما شرع الله سبحانه أخذ العين بالعين ، فهذا حق في القصاص ، وأما العضو الجاني المتعدي الذي لا يمكن دفع ضرره وعدوانه إلا برمييه ، فإن الآية لا تتناوله نفيًا ولا إثباتًا ، والسنة جاءت ببيان حكمه بيانًا ابتدائيًا لما سكنت عنه القرآن ، لا مخالفًا لما حكم به القرآن . وهذا اسم آخر غير فقه العين قصاصًا ، وغير دفع الصائل الذي يدفع بالأسهل . فالأسهل ؛ إذ المقصود دفع ضرر حياله ؛ فإذا اندفع بالعصا لم يدفع بالسيف ، وأما هذا المتعدي بالنظر إلى المحرم ، الذي لا يمكن الاحتراز منه ، فإنه إنما يقع على وجه الاختفاء والختل . فهو قسم آخر غير الجاني وغير الصائل الذي لم يتحقق عدوانه ، ولا يقع هذا غالبًا إلا على وجه الاختفاء ، وعدم مشاهدة غير الناظر اليه ؛ فلو كُتِفَ المنظور اليه إقامة البيّنة على جانيته لتعلّرت عليه ، ولو أمر بدفعه بالأسهل فالأسهل ذهبت جناية عدوانه بالنظر اليه وإلى حريمه هدرًا .

« والشرعة الكاملة تأبى هذا وهذا ؛ فكان أحسن ما يمكن وأصلحه وأكفاه لنا وللجاني ، ما جاءت به السنة التي لا معارض لها ، ولا دافع لصحتها من خذف ما هنالك ، وإن لم يكن هناك بصر عادٍ لم يضر خذف الحصاة ، وإن كان هناك بصر عادٍ لا يلومنَّ إلا نفسه ؛ فهو الذي عرّضه صاحبه للتلف ، فأدناه إلى الهلاك ، والخذاف ليس بظالم له . والناظر خائن ظالم ، والشرعة أكمل وأجل من أن تضيّع حق هذا الذي هُتِكت جرمته وتحمّله في الانتصار على التعزير بعد إقامة البيّنة ؛ فجكّم الله بما شرعه على رسوله ، ومن أحسن من الله حكمًا لقوم يوقنون » ١ هـ .

(٣) القتل دفاعاً عن النفس أو المال أو العرض :

ومن قتل شخصاً ، أو حيواناً ، دفاعاً عن نفسه ، أو عن نفس غيره ، أو عن ماله ، أو مال غيره ، أو عن العرض ؛ فإنه لا شيء عليه ؛ لأن دفع فقه السنة مج ٢ (٣٧)

الضرر عن النفس ، والمال واجب ، فإن لم يندفع إلا بالقتل فله قتله ، ولا شيء على القاتل .

روى مسلم ، عن أبي هريرة ، رضي الله عنه ، قال : جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال :

يا رسول الله ؛ أ رأيت إن جاء رجل يريد أن يأخذ مالي ؟

قال : « فلا تعطه مالك » .

قال : أ رأيت إن قاتلني ؟

قال : « قاتله » .

قال : أ رأيت إن قتلني ؟

قال : « فأنت شهيد » .

قال : أ رأيت إن قتلته ؟

قال : « هو في النار » .

قال ابن حزم :

« فمن أراد أخذ مال إنسان ظلماً من لص أو غيره ، فإن تيسر له طرده منه ومنعه ؛ فلا يحلّ له قتله ؛ فإن قتلته حينئذ فعليه القود ، وإن توقع أقسل توقع أن يعاجله اللص فليقتله ، ولا شيء عليه ، لأنه مدافع عن نفسه » .

ادعاء القتل دفاعاً

إذا ادعى القاتل أنه قتل المجني عليه ، دفاعاً عن نفسه ، أو عريضه ، أو ماله ، فإن أقام بيّنة على دعواه قبل قوله وسقط عنه القصاص والدية ، وإن لم يُقيم البيّنة على دعواه ، لم يُقبل قوله ؛ وأمره إلى ولي الدم : إن شاء عفا عنه وإن شاء اقتص منه ؛ لأن الأصل البراءة حتى تثبت الإدانة .

وقد سئل الإمام علي ، رضي الله عنه ، عن وجد مع امرأته رجلاً فقتلهما ؟ فقال :

« إن لم يأت بأربعة شهداء^(١) فليُعْطَ بِرْمَتِهِ » .

(١) وقيل : يكفي شاهدان . « رُمته » أي سلم إلى أهله المقتول لدفنه .

فإن لم يقم القاتل البينة ، واعترف ولي الدم بأن القتل كان دفاعاً ، انتفت عنه المسؤولية ، وسقط عنه القصاص والدية .

روى سعيد بن منصور في سننه عن عمر رضي الله عنه : « أنه كان يوماً يتغذى ، إذ جاءه رجل يعدو ، وفي يده سيف ملطخ بالدم ، ووراءه قوم يعدون خلفه ، فجاء حتى جلس مع عمر ، فجاء الآخرون . فقالوا :

يا أمير المؤمنين إن هذا قتل صاحبنا .

فقال له عمر : ما يقولون ؟

فقال : يا أمير المؤمنين إني ضربت فخذلي امرأتي ، فإن كان بينهما أحد فقد قتلتته .

فقال عمر : ما يقول ؟

قالوا : يا أمير المؤمنين إنه ضرب بالسيف فوق في وسط الرجل ، وفخذي المرأة .

فأخذ عمر سيفه فهزه ، ثم دفعه إليه وقال : إن عادوا فعد .

وروي عن الزبير : « أنه كان يوماً قد تخلف عن الجيش ، ومعه جارية له ، فأتاه رجلان فقالا : أعطنا شيئاً .

فألقى إليهما طعاماً كان معه .

فقالا : خلك عن الجارية .

فضربهما بسيفه فقطعهما بضربة واحدة .

قال ابن تيمية : فإن ادعى القاتل أنه صال عليه ، وأنكر أولياء المقتول ، فإن كان المقتول معروفاً بالبر ، وقتله في محل لا ريبة فيه ، لم يقبل قول القاتل .

وإن كان معروفاً بالفجور والقاتل معروفاً بالبر ، فالقول قول القاتل مع يمينه . لا سيما إذا كان معروفاً بالتعرض له قبل ذلك .

ضمان ما أتلفته النار

من أوقد ناراً في داره كالمعتاد ، فهبت الريح فأطارت شرارة ، أحرقت نفساً أو مالا ؛ فلا ضمان عليه .

ذكر وكيع ، عن عبد العزيز بن حصين ، عن يحيى بن يحيى الغساني ، قال :

أوقد رجل ناراً لنفسه ، فخرجت شرارة من نار ، حتى أحرقت شيئاً لجاره ، قال : فكتب فيه إلى عبد العزيز بن حصين ، فكتب إليه : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « العجماء جبار » وأرى أن النار جبار .

افساد زرع الفير

ولو سقى أرضه سقياً زائداً على المعتاد ، فأفسد زرع غيره ، ضمن ؛ فإذا انصب الماء من موضع لا علم له به ، لم يضمن ؛ حيث لم يحدث منه تعدٍ .

غرق السفينة

من كان له سفينة يعبر بها الناس ودوابهم ، فغرقت بدون سبب مباشر منه ؛ فلا ضمان عليه فيما تلف بها .
فإن كان غرقها بسبب منه ضمن .

ضمان الطبيب

لم يختلف العلماء في أن الإنسان إذا لم تكن له دراية بالطب ، فعالج مريضاً فأصابته من ذلك العلاج عاهة ، فإنه يكون مسؤولاً عن جنايته ، وضامناً بقدر ما أحدث من ضرر ؛ لأنه يعتبر بعمله هذا متعدياً ، ويكون الضمان في ماله .
لما رواه عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : « من تطبَّبَ ، ولم يعلم منه قبل ذلك الطب ، فهو ضامن » رواه أبو داود ، والنسائي ، وابن ماجه .

وقال عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز : حدثني بعض الوفد الذين قدموا على أبي ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أيما طبيب تطبَّبَ على قوم لا يُعرَف له تطبَّبٌ قبل ذلك فأعنت^(١) فهو ضامن » . رواه أبو داود .

(١) أضر بالريض .

أما إذا أخطأ الطبيب ، وهو عالم بالطب ؛ فرأيُ الفقهاء أنه تلزمه الدية ، وتكون على عاقلته عند أكثرهم ^(١) .

وقيل : هي في ماله .

وفي تقرير الضمان: الحفاظ على الأرواح ، وتنبيه الأطباء إلى واجبهم ، واتخاذ الحيلة اللازمة في أعمالهم المتعلقة بحياة الناس .
ويروى عن مالك : أنه لا شيء عليه .

الرجل يفضي زوجته

وإذا وطئ الرجل زوجته فأفضاها ، فإن كانت كبيرة بحيث يوطأ مثلها ، فإنه لا يضمن ^(٢) ، وإن كانت صغيرة لا يوطأ مثلها ، فعليه الدية .
والإفضاء مأخوذ من الإفضاء ، وهو المكان الواسع ، ويكون بمعنى الجماع ومنه قول الله سبحانه :

« وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ » .

ويكون بمعنى اللمس ، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم :

« إِذَا أَفْضَى أَحَدُكُمْ بِيَدِهِ إِلَى ذَكَرِهِ ، فَلْيَتَوَضَّأْ » .

والمراد به هنا : إزالة الحاجز الذي بين الفرج والدبر .

الحائض يقع على شخص فيقتله

إذا مال حائض إلى الطريق ، أو إلى ملك غيره ، ثم وقع على شخص فقتله ؛ فإن كان قد سبق أن طولب صاحبه بنقصه ، ولم ينقصه مع التمكن منه ، ضمن ما تلف بسببه ، وإلا فلا يضمن ^(٣) .

ورواية أشهب عن مالك : أنه إذا بلغ من شدة الخوف إلى ما لا يؤمن

(١) وإذا مات لا يجب عليه القود ، وتجب الدية ؛ لأن العلاج كان بإذن المريض .

(٢) هذا ملحق أبي حنيفة وأحمد . وقال الشافعي ، ورواية عن مالك : عليه الدية . والمشهور

من مالك : أن فيه حكومة .

(٣) هذا ملحق الأحناف .

معه الإلتلاف ، ضمن ما تلف به ، سواء تقدم اليه في تقضيه ، أم لم يتقدم ، أو أشهد عليه ، أم لم يشهد عليه .
وأشهر الروايات عن أحمد ، وأظهر الوجوه عند الشافعية أنه لا يضمن .

ضمان حافر البئر

إذا حفر لإنسان بئراً ، فوقع فيه إنسان ، فإن حفر في أرض يملكها ، أو في أرض لا يملكها ، واستأذن المالك فلا ضمان عليه ، وإن حفر فيما لا يملك ، وبلا إذن صاحب الأرض ، ضمن ؛ ولا ضمان إذا كان في ملكه أو إذن المالك ، أو كان في موات ، لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم :
« البئرُ جَبَارٌ » ، أي أن من ترَدَّى فيه في هذه الحالة فهلك ، فهدرُ لا دية له .

وقال مالك : « إن حفر في موضع جرت العادة بالحفر في مثله ، لم يضمن وإن تعدى في الحفر ضمن » .
ومن أمر شخصاً مكلفاً أن ينزل بئراً ، أو أن يصعد شجرة ففعل ، فهلك بتزوله البئر ، أو صعوده الشجرة ، لم يضمنه الأمر لعدم إكراهه له .
ومثل ذلك الحاكم إذا استأجر شخصاً لذلك فهلك ، فلا ضمان ، لعدم الجناية والتعدي منه .
ولو سلم إنسان نفسه ، أو ولده ، إلى سابع يحسن السباحة فغرق ، فلا ضمان عليه .

الإنذ في أخذ الطعام وغيره

ذهب جمهور العلماء : إلى أنه لا يجوز لأحد أن يجلب ماشية غيره إلا بإذنه ، فإن اضطر في مخمصة ، ومالكها غير حاضر ، فله أن يجلبها ، ويشرب لبنها ، ويضمن للمالكها .
وكذلك سائر الأطعمة والثمار المعلقة في الشجر ؛ لأن الاضطرار لا يبطل حق الغير .

روى مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر ، أن رسول الله صلى الله عليه

وسلم قال : « لا يحتلبن أحدٌ ماشيةً أحدٍ بغير إذنه ، أيجب أجدكم أن يؤتى مشربته^(١) فتكسر خزائنه ، فينتقل منها طعامه ، وإنما تخزن لهم ضرور مواشيهم أطعماتهم ، فلا يحتلبن أحدٌ ماشيةً أحدٍ إلا بإذنه » .

وقال الشافعي : لا يضمن ، لأن المسؤولية تسقط بالاضطرار ، لوجود الإذن من الشارع ، ولا يجتمع إذن وضمان .

القسامة

القَسَامَة : تستعمل بمعنى الحسن والجمال .

والمقصود بها هنا : الأيمان ، مأخوذة من : أقسم ، يقسم ، إقساماً ، وقسامة .

فهي مصدر مشتق من القسم ، كاشتقاق الجماعة من الجمع .
وصورتها : أن يوجد قتيل لا يعرف قاتله ، فتجري القسامة على الجماعة التي يمكن أن يكون القاتل محصوراً فيهم ، بشرط أن يكون عليهم لوث^(٢) ظاهر ، بأن يوجد القتيل بين قوم من الأعداء ، ولا يخالطهم غيرهم ، أو اجتمع جماعة في بيت أو صحراء ، وتفرقوا عن قتيل ، أو وجد في ناحية ، وهناك رجل مختضب بدمه .

فإذا كان القتيل في بلدة ، أو في طريق من طرقها ، أو قريباً منها أجريت القسامة على أهل البلدة .

وإن وجدت جثته بين بلدين ، أجريت القسامة على أقربها مسافة من مكان جثته .

وكيفية القسامة ، هي : أن يختار ولي المقتول خمسين رجلاً من هذه البلدة ليحلفوا بالله أنهم ما قتلوه ، ولا علموا له قاتلاً .

(١) المشربة : كالغرفة يوضع فيها المتاع ، فقد شبه الرسول صل الله عليه وسلم ضرور المواشي في حفظ اللبن بالغرفة التي يحفظ فيها الإنسان متاعه ، وفي الحديث إثبات القياس ورد الشيء إلى نظيره .

(٢) اللوث : العلامة .

فإن حلفوا سقطت عنهم الدية ، وإن أبوا ، ونجبت ديته على أهل البلدة جميعاً .

وإن التبس الأمر كانت ديته من بيت المال .

النظام العربي الذي أقره الإسلام

وكانت القسامة معمولاً بها في الجاهلية ، فأقرها الإسلام على ما كانت عليه .

وحكمة إقرار الإسلام لها ؛ أنها مظهر من مظاهر حماية الأنفس ، وحتى لا يذهب دم القتل هدرًا .

« أخرج البخاري ، والنسائي ، عن ابن عباس ، رضي الله عنهما : أن أول قسامة كانت في الجاهلية :

« كان رجل من بني هاشم ، استأجره رجل من قريش من فخذ أخرى فانطلق معه في إبله ، فمرّ به رجل من بني هاشم قد انقطعت عروة جوالقه ، فقال : أغثني بعقال أشد به عروة جوالقي ، لا تنفر الإبل ؛ فأعطاه عقلاً فشده عروة جوالقه .

فلما نزلوا ، عقلت الإبل إلاّ بغيراً واحداً ، فقال الذي استأجره :

ما بال هذا البعير لم يعقل من بين الإبل ؟

قال : ليس له عقال .

قال : فأين عقاله ؟ فحذفه بعضاً كان فيه أجله ، فمرّ به رجل من أهل

اليمن .

فقال له : أتشهد الموسم ؟

قال : ما أشهده ، وربما شهدته .

قال : هل أنت مبلغ عني رسالة ، مرّة من الدهر ؟

قال : نعم .

قال : فإذا شهدت ، فناد : يا قريش ، فإذا أجابوك . فناد : يا آل

بني هاشم ، فإن أجابوك ، فسَلْ : عن أبي طالب ، فأخبره أن فلاناً قتلني في عقال .

ومات المستاجر .
فلما قلم الذي استأجره أتاه أبو طالب .
فقال : ما فعل صاحبنا ؟
قال : مرض فأحسنَت القيام عليه ووكبت دفنه .
قال : قد كان أهل ذاك منك .
فمكث حيناً ، ثم إن الرجل الذي أوصى إليه ، أن ينلِّغ عنه ، وافى المؤمنين .
فقال : يا قريش .
قالوا : هله قريش .
قال : يا آل بني هاشم .
قالوا : هله بنو هاشم .
قال : أين أبو طالب ؟
قالوا : هذا أبو طالب .
قال : أمرني فلان أن أبلغك رسالة ، أن فلاناً قتله في عقال .
فأتاه أبو طالب ، فقال : اخترتُ منّا إحدى ثلاث : إن شئت أن تؤدي
مائة من الإبل ، فإنك قتلت صاحبنا ، وإن شئت ، حلف خمسون من قومك
أنك لم تقتله ، فإن آيئت قتلناك به .
فأتى قومه فأخبرهم .
فقالوا : نلحف .
فأتته امرأة من بني هاشم ، كانت تحت رجل منهم ، كانت قد ولدت منه
فقالت :
يا أبا طالب . أحب أن يجير إني هذا برجل من الخمسين ولا تصبر يمينا
حيث تصبر الإيمان .
ففعل .

فأتاه رجل منهم ، فقال :
يا أبا طالب ، أردتَ خمسين رجلاً أن يلحفوا مكان مائة من الإبل ،
فيصيب كل رجل منهم بعيران ، هذان البعيران فأقبلهما مني ولا تصبر يمينا ،
حيث تصبر الإيمان ، فأقبلهما . وجاء ثمانية وأربعون فحلَفوا .

قال ابن عباس رضي الله عنهما :
« فوالذي نفسي بيده ما حال الحول ، ومن الثمانية والأربعين عين
تطرف ، !

الاختلاف في الحكم بالقسامة :

اختلف العلماء في وجوب الحكم بالقسامة .
فقال جمهور الفقهاء : بوجوب الحكم بها .
وقالت طائفة من العلماء : لا يجوز الحكم بها .
قال ابن رشد في بداية المجتهد : « وأما وجوب الحكم بها على الجملة ،
فقال به جمهور فقهاء الأمصار : مالك ، والشافعي ، وأبو حنيفة ، وأحمد ،
وسفيان ، وداد ، وأصحابهم ، وغير ذلك من فقهاء الأمصار .
وقالت طائفة من العلماء : سالم بن عبد الله ، وأبو قلاب ، وعمر بن
عبد العزيز ، وابن علية : لا يجوز الحكم بها .
عمدة الجمهور ما ثبت عنه عليه الصلاة والسلام ، من حديث حويصة
ومحيصة ، وهو حديث متفق على صحته من أهل الحديث ، إلا أنهم يختلفون
في ألفاظه .

وعمدة الفريق الثاني لعدم جواز الحكم بها :
أن القسامة مخالفة لأصول الشرع المجمع على صحتها ، فمنها :
أن الأصل في الشرع أن لا يحلف أحد إلا على ما علم قطعاً ، أو شاهد
حساً ، وإذا كان ذلك كذلك فكيف يقسم أولياء الدم ، وهم لم يشاهدوا القتل ،
بل قد يكونون في بلد ، والقتل في بلد آخر .
ولذلك روى البخاري عن أبي قلاب :
« أن عمر بن عبد العزيز أبرز سريره يوماً للناس ، ثم أذن لهم فدخلوا
عليه ، فقال : ما تقولون في القسامة ؟

فأضرب القوم ، وقالوا : نقول :
إن القسامة القود بها حق ، قد أقاد بها الخلفاء .
فقال : ما تقول يا أبا قلاب ؟ ونصبني للناس .
فقلت : يا أمير المؤمنين ، عنك أشراف العرب ، ورؤساء الأجناد .

أرأيت لو أن خمسين رجلاً شهدوا على رجل ، أنه زنا بدمشق ، ولم يروه ، أكنت ترجمه ؟

قال : لا .

قلت : أفرأيت لو أن خمسين رجلاً شهدوا على رجل أنه سرق بمحصر ، ولم يروه ، أكنت تقطعه ؟

قال : لا .

وفي بعض الروايات :

قلت : فما بالهم إذا شهدوا أنه قتله بأرض كذا ، وهم عندك ، أقدت بشهادتهم .

قال : فكتب عمر بن عبد العزيز ، في القسامة ، أنهم إن أقاموا شاهدي عدل : أن فلاناً قتله ، فأقصده ، ولا يقتل بشهادة الخمسين الذين أقسموا . قالوا : « ومنها : أن من الأصول ، أن الإيمان ليس لها تأثير في إشاعة الدماء » .

ومنها : « أن من الأصول : ان البيّنة على من ادّعى ، واليمين على من أنكر » .

ومين حجتهم : « أنهم لم يروّ في تلك الأحاديث ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حكم بالقسامة ، وإنما كانت حكماً جاهلياً ، فتلطف لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ليريهم كيف لا يلزم الحكم بها ، على أصول الإسلام ، ولذلك قال لهم : « أمخلفون خمسين يميناً » - أعني لولاة الدم ، وهم الأنصار - ؟

قالوا : كيف نمخلف ، ولم نشاهد ؟

قال : فيخلف لكم اليهود .

قالوا : كيف نقبل إيمان قوم كفار ؟

قالوا : فلو كانت السنة أن يخلفوا وإن لم يشهدوا لقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم : هي السنة .

قال : إذا كانت هذه الآثار غير نص في القضاء بالقسامة ، والتأويل يتطرق إليها ، فصرفها بالتأويل إلى الأصول أولى .

وأما القاتلون بها ، وبخاصة « مالك » ، فرأى أن سنة القسامة ، سنة منفردة بنفسها ، مخصصة للأصول ، كسائر السنن المخصصة ، وزعم أن العلة في ذلك حوطة الدماء ، وذلك أن القتل لما كان يكثر ، وكان يقل قيام الشهادة عليه ، لكون القاتل إنما يتحرى بالقتل مواضع الخلوات ، جعلت هذه السنة حفظاً للدماء ، لكن هذه العلة تدخل عليه في قطاع الطريق ، والسراق ، وذلك ان السارق تعسر الشهادة عليه ، وكذلك قاطع الطريق .

فلهذا أجاز مالك شهادة المسلوبين على السالبين ، مع مخالفة ذلك للأصول ، وذلك أن المسلوبين مُدَّعُونَ على سلبهم ، انتهى .

* * *

التعزير

(١) تعريفه :

يأتي التعزير بمعنى « التعظيم والنصرة » ، ومن ذلك قول الله سبحانه وتعالى :
« لِيَتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعَزَّوْهُ » .
أي تعظموه وتنصروه^(١) .
ويأتي بمعنى الإهانة : يقال عزّر فلان فلاناً ، إذا أهانه زجراً وتأديباً له
على ذنب وقع منه .

والمقصود به في الشرع : التأديب على ذنب لا حدّ فيه ولا كفّارة .
أي أنه عقوبة تأديبية يفرضها الحاكم^(٢) على جناية^(٣) أو معصية لم يعين
الشرع لها عقوبة ، أو حدد لها عقوبة ولكن لم تتوفر فيها شروط التنفيذ مثل
المباشرة في غير الفرج ، وسرقة ما لا قطع فيه ، وجناية لا قصاص فيها ، وإتيان
المرأة المرأة ، والقدف بغير الزنى .
ذلك أن المعاصي ثلاثة أقسام :

- ١ - نوع فيه حد ، ولا كفّارة فيه : وهي الحدود التي تقدم ذكرها .
- ٢ - ونوع فيه كفّارة ، ولا حدّ فيه . مثل : الجماع في نهار رمضان ،
والجماع في الإحرام .
- ٣ - ونوع لا كفّارة فيه ولا حدّ ، كالمعاصي التي تقدم ذكرها ،
فيجب فيها التعزير .

(٢) مشروعيته :

والأصل في مشروعيته ما رواه أبو داود ، والترمذي ، والنسائي ،

(١) سورة الفتح : الآية ٩ .

(٢) الحاكم : هو الذي ينفذ أحكام الإسلام ويقيم حدوده ويتقيد بتعاليمه .

(٣) الجناية في العرف القانوني : « هي الجريمة التي تكون عقوبتها الإعدام أو الأشغال الشاقة
أو السجن » .

والبيهقي ، عن بَهْز بن حكيم ، عن أبيه ، عن جده : « ان النبي صلى الله عليه وسلم ، حبس في التهمة » صححه الحاكم .

ولمّا كان هذا الحبس حبساً احتياطياً حتى تظهر الحقيقة .
وأخرج البخاري ، ومسلم ، وأبو داود ، عن هانيء بن نيار أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « لا تجلدوا فوق عشرة أسواط ، إلا في حدٍّ من حدود الله تعالى » .

وقد ثبت أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان يعزّر ويؤدب ، بخلق الرأس والنفي والضرب ؛ كما كان يحرق حوانيت الخمارين ، والقرية التي يباع فيها الخمر . وَحَرَّقَ قصر سعد بن أبي وقاص بالكوفة ، لما احتجب فيه عن الرعية .

وقد اتخذ دِرَّةً يضرب بها من يستحق الضرب ، واتخذ داراً للسجن ، وضرب النائحة حتى بدا شعرها^(١) .

وقال الأئمة الثلاثة : إنه واجب^(٢) .

وقال الشافعي : ليس بواجب .

(٣) حكمة مشروعيته والفرق بينه وبين الحدود :

وقد شرعه الإسلام لتأديب العصاة والخارجين على النظام ، فالحكمة فيه هي الحكمة من شرعية الحدود التي سبق ذكرها في مواضعها . إلا أنه يختلف عن الحدود من ثلاثة أوجه .

١ - أن الحدود يتساوى الناس فيها جميعاً ؛ بينما التعزير يختلف باختلافهم .

فلذا زل رجل كريم ، فإنه يجوز العفو عن زلته . وإذا عوقب عليها فإنه ينبغي أن تكون عقوبته أخف من عقوبة من ارتكب مثل زلته ، ممن هو دونه في الشرف والمنزلة .

روى أحمد ، وأبو داود ، والنسائي ، والبيهقي ، أن رسول الله صلى الله

(١) ويراجع في ذلك إغاثة اللفهان لابن قيم الجوزية .

(٢) أي أن التعزير فيما شرع فيه التعزير واجب .

كما لا يجوز يجمع الأنف ، ولا يقطع الأذن أو الشفة أو الأنامل ، لأن ذلك لم يعهد عن أحد من الصحابة .

(٥) الزيادة في التعزير على عشرة أسواط :

تقدم حديث هانيء بن نيار ، النهي في التعزير عن الزيادة على عشرة أسواط .
وقد أخذ بهذا ، أحمد ، والليث ، وإسحق ، وجماعة من الشافعية ، فقالوا :

لا تجوز الزيادة على عشرة أسواط التي قررها الشارع .
وذهب مالك ، والشافعي ، وزيد بن علي ، وآخرون ، إلى جواز الزيادة على العشرة ، ولكن لا يبلغ أدنى الحدود .
وقالت طائفة : لا يبلغ بالتعزير في المعصية قدر الحد فيها .
فلا يبلغ بالتعزير على النظر والمباشرة حد الزنى ، ولا على السرقة من غير حرز حد القطع ، ولا على السب من غير قذف حد القذف .
وقيل : يمتد ولي الأمر ، ويقدر العقوبة حسب المصلحة ويقدر الجريمة .

(٦) التعزير بالقتل :

والتعزير بالقتل أجازه بعض العلماء ، ومنعه بعض آخر .
وقد جاء في ابن عابدين نقلاً عن الحافظ بن تيمية :
« إن من أصول الحنفية ، أن ما لا قتل فيه عندهم ، مثل القتل بالمشتمل ، وفاحشة الرجال ، إذا تكررت ، فلإمام أن يقتل فاعله ، وكذلك له أن يزيد على الحد المقدّر إذا رأى المصلحة في ذلك » .

(٧) التعزير بأخذ المال :

ويجوز التعزير بأخذ المال ، وهو مذهب أبي يوسف ، وبه قال مالك .
قال صاحب معين الأحكام : « ومن قال : إن العقوبة المالية منسوخة ، فقد غلط على مذاهب الأئمة ، نقلاً واستدلالاً ، وليس يسهل دعوى نسخها ، والمدعون للنسخ ليس معهم سنة ولا إجماع ، يصح دعواهم .

إلا أن يقولوا : مذهب أصحابنا لا يجوز .

وقال ابن القيم : إن النبي صلى الله عليه وسلم ، عزز بحرمات النصيب المستحق من السلب ، وأخبر عن تعزير مانع الزكاة بأخذ شطر ماله . فقال صلى الله عليه وسلم ، فيما يرويه أحمد ، وأبو داود ، والنسائي : « مَنْ أَعْطَاهَا مُؤْتَجِرًا فَلَهُ أَجْرُهَا ، وَمَنْ مَنَعَهَا فَإِنَّا آخِذُونَ بِهَا ، وَشَطْرَ مَالِهِ ، عَزْمَةٌ مِنْ عَزَمَاتِ رَبِّنَا » .

(٨) التعزير من حق الحاكم :

والتعزير يتولاه الحاكم ، لأن له الولاية العامة على المسلمين .
وفي سبيل السلام :

وليس التعزير لغير الإمام ، إلا لثلاثة :

١ - الأول الأب ، فإن له تعزير ولده الصغير للتعليم ، والزجر عن سيئ الأخلاق ، والظاهر أن الأم في مسألة زمن الصبا ، في كفالته ، لها ذلك ، والأمر بالصلاة ، والضرب عليها ، وليس للأب تعزير البالغ وإن كان سفياً .

٢ - والثاني السيد ، يعزّر رقيقه في حق نفسه ، وفي حق الله تعالى ، على الأصح .

٣ - والثالث الزوج ، له تعزير زوجته في أمر النشوز ، كما صرح به القرآن ، وهل له ضربها على ترك الصلاة ونحوها ؟
الظاهر أن له ذلك إن لم يكف فيها الزجر ؛ لأنه من باب إنكار المنكر ، والزوج من جملة من يكلف بالإنكار باليد ، أو اللسان ، أو الجنان ، والمراد هنا الأولان . ١ هـ

وكذلك يجوز للمعلم تأديب الصبيان .

(٩) الضمان في التعزير :

ولا ضمان على الأب إذا أدّب ولده .

ولا على الزوج إذا أدّب زوجته .
ولا على الحاكم إذا أدّب المحكوم بشرط ألا يسرف واحد منهم ، ويزيد
على ما يحصل به المقصود .
فإذا أسرف واحد منهم في التأديب كان متعدياً ، وضمن بسبب تعديه
ما أتلفه .



السلام في الإسلام

إن السلام مبدأ من المبادئ التي عمّق الإسلام جذورها في نفوس المسلمين ، فأصبحت جزءاً من كيّانهم ، وعقيدة من عقائدهم .
لقد صاح الإسلام — منذ طلع فجره ، وأشرق نوره — صيخته الملوّنة في آفاق الدنيا ، يدعو إلى السلام ، ويضع الخطّة الرشيدة التي تبلغ بالإنسانية إليه .

إن الإسلام يحب الحياة ، ويقدرها ، ويحب الناس فيها ، وهو لذلك يحرّهم من الخوف ، ويرسم الطريقة المثلى لتعيش الإنسانية متجهة إلى غاياتها من الرقي والتقدم ، وهي مظلة بظلال الأمن الوارفة .

ولفظ الإسلام — الذي هو عنوان هذا الدين — مأخوذ من مادة السلام ؛ لأن السلام والإسلام ، يلتقيان في توفير الطمأنينة ، والأمن ، والسكينة .
ورب هذا الدين من أسمائه « السلام » ؛ لأنه يؤمنّ الناس بما شرع من مبادئ ، وبما رسم من خطط ومناهج .

وحامل هذه الرسالة هو حامل راية السلام ، لأنه يحمل إلى البشرية الهدى ، والنور ، والخير ، والرشاد .

وهو يحدث عن نفسه ، فيقول : « إنما أنا رحمة مهداة » .

ويحدث القرآن عن رسالته ، فيقول :

« وما أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ » .

وتحية المسلمين التي تؤلف القلوب وتقوي الصّلات وتربط الإنسان بأخيه الإنسان ، هي السلام .

وأولى الناس بالله وأقربهم إليه من بدأهم بالسلام .

وبذل السلام للعالم ، وإفشائه جزء من الإيمان .

وقد جعل الله تحية المسلمين بهذا اللفظ ؛ للإشعار بأن دينهم دين السلام والأمان ، وهم أهل السلم ومحبو السلام .

وفي الحديث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول :
« إن الله جعل السلام تحية لأمتنا ، وأماناً لأهل ذمتنا » .
وما ينبغي للإنسان أن يتكلم مع إنسان قبل أن يبدأ بكلمة السلام .
يقول رسول الإسلام صلى الله عليه وسلم :
« السلام قبل الكلام » .

وسبب ذلك : أن السلام أمان ، ولا كلام إلا بعد الأمان .
والمسلم مكلف وهو يناجي ربه بأن يُسَلِّمَ على نبيه ، وعلى نفسه ، وعلى
عباد الله الصالحين ، فإذا فرغ من مناجاته لله وأقبل على الدنيا ، أقبل عليها من
جانب السلام ، والرحمة ، والبركة .
وفي ميدان الحرب والقتال ، إذا أجرى المقاتل كلمة السلام على لسانه ،
وجب الكف عن قتاله .

يقول الله تعالى :

« وَلَا تَقْبُلُوا لِمَنْ أَلْفَى إِلَيْكُمْ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا » .
وتحية الله للمؤمنين تحية سلام : « تَحِيَّتُهُمْ يَوْمَ يَلْقَوْنَهُ سَلَامٌ » .
وتحية الملائكة للبشر في الآخرة سلام :
« وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ سَلَامٌ »
عَلَيْكُمْ » .

ومستقر الصالحين دار الأمن والسلام .

« وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى دَارِ السَّلَامِ » . « لَهُمْ دَارُ السَّلَامِ عِنْدَ
رَبِّهِمْ » .

وأهل الجنة لا يسمعون من القول ولا يتحدثون بلغة غير لغة السلام :
« لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا تَأْثِيمًا . إِلَّا قِيلًا سَلَامًا سَلَامًا » .
وكثرة تكرار هذا اللفظ - السلام - على هذا النحو ، مع إحاطته بالجوهر
الديني النفسي ، من شأنه أن يوقظ الحواس جميعها ، ويوجه الأفكار والأنظار
إلى هذا المبدأ السامي العظيم .

اتجاه الإسلام نحو المثالية

بل إن الإسلام يوجب العدل ويحرم الظلم ، ويجعل من تعاليمه السامية وقيمته الرفيعة من المودة ، والرحمة ، والتعاون ، والإيثار ، والتضحية ، وإنكار الذات ، ما يلطف الحياة ويعطف القلوب ، ويؤاخي بين الإنسان وأخيه الإنسان .

وهو بعد ذلك كله يحترم العقل الإنساني ، ويقدر الفكر البشري ، ويجعل العقل والفكر وسيلتين من وسائل التفاهم والإقناع .

فهو لا يرغب أحداً على عقيدة معينة ، ولا يكره إنساناً على نظرية خاصة بالكون أو الطبيعة أو الإنسان ؛ وحتى في قضايا الدين يقرر أنه « لا إكراه في الدين » ، وأن وسيلته هي استعمال العقل والفكر والنظر فيما خلق الله من أشياء . يقول الله تعالى :

« لا إكراه في الدين . قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ » .

ويقول تعالى :

« وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَن فِي الْأَرْضِ كُلُّهُم جَمِيعاً ، أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ » .

« وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تُؤْمِنَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ ، وَيَجْعَلُ الرُّجُسَ عَلَى الَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ » .

« قُلْ انظُرُوا مَاذَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ، وَمَا تُغْنِي الْآيَاتُ وَالنُّذُرَ عَنْ قَوْمٍ لَا يُؤْمِنُونَ » .

ورسول الله صلى الله عليه وسلم لم تكن وظيفته إلا أنه مبلغ عن الله وداعية إليه . يقول الله تعالى :

« يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاحِداً وَمُبَشِّراً وَنَذِيراً ، وَدَاعِياً إِلَى اللَّهِ بِإِذْنِهِ وَسِرَاجاً مُنِيراً » .

العلاقات الإنسانية

الإسلام لا يقف عند حد الإشادة بهذا المبدأ فحسب ، وإنما يجعل العلاقة

بين الأفراد ، وبين الجماعات ، وبين الدول ، علاقة سلام وأمان ، يستوي في ذلك علاقة المسلمين بعضهم ببعض ، وعلاقة المسلمين بغيرهم . وفيما يلي بيان ذلك :

علاقة المسلمين بعضهم ببعض :

١ - جاء الإسلام ليجمع القلب إلى القلب ، ويضم الصف إلى الصف ، مستهدفاً إقامة كيان موحد ، ومتقياً عوامل الفرقة والضعف ، وأسباب الفشل والهزيمة ، ليكون لهذا الكيان الموحد القدرة على تحقيق الغايات السامية ، والمقاصد النبيلة ، والأهداف الصالحة التي جاءت بها رسالته العظمى : من عبادة الله ، وإعلاء كلمته ، وإقامة الحق ، وفعل الخير ، والجهاد من أجل استقرار المبادئ التي يعيش الناس في ظلها آمنين .
فهو لهذا كله يكون روابط وصلات بين أفراد المجتمع ، لتخلق هذا الكيان وتدعمه .

وهذه الروابط تتميز بأنها روابط أدبية ، قابلة للنماء والبقاء ، وليست كغيرها من الروابط المادية التي تنتهي بانتهاء دواعيها ، وتنقضي بانقضاء الحاجة إليها .

إنها روابط أقوى من روابط : الدم ، واللون ، واللغة ، والوطن والمصالح المادية ، وغير ذلك مما يربط بين الناس .

وهذه الروابط من شأنها أن تجعل بين المسلمين تماسكاً قوياً ، وتقيم منهم كياناً يستعصي على الفرقة وينأى عن الحل .

وأول رباط من الروابط الأدبية هو رباط الإيمان ، فهو المحور الذي تلتقي عنده الجماعة المؤمنة .

فالإيمان يجعل من المؤمنين إخاء أقوى من إخاء النسب .

« إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ » .

« وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ » .

« المسلم أخو المسلم » .

وطبيعة الإيمان تجمع ولا تفرق ، وتوحد ولا تشتت :

« المؤمن ألف مألوف ، ولا خير فيمن لا يألف ولا يؤلف » .
والمؤمن قوة لأخيه .

« المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضاً » .

وهو يحس بإحساسه ، ويشعر بشعوره ، فيفرح لفرحه ، ويحزن لحزنه ، ويرى أنه جزء منه .

« مثَلُ المؤمنين في توادهم وتراحيمهم وتعاطفهم كمثل الجسد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالحمى والسهر » .

والإسلام يدعم هذا الرباط ويقوي هذه العلاقة بالدعوة إلى الاندماج في الجماعة والانتظام في سلكها .

وينهى عن كل ما من شأنه أن يوهن من قوته أو يضعف من شدته ، فالجماعة دائماً في رعاية الله وتحت يده .

« يد الله مع الجماعة ، ومن شذ ، شذ في النار » .

وهي التنفـس الطـبيعي للإنسان ، ومن ثم كانت رحمة .

« الجماعة رحمة ، والفرقة عذاب » .

والجماعة مهما صغرت فهي على أي حال خير من الوحدة ؛ وكلما كثر عددها ، كانت أفضل وأبر .

« الاثنان خير من واحد ، والثلاثة خير من الاثنين ، والأربعة خير من الثلاثة ، فعليكم بالجماعة ، فإن الله لن يجمع أمي إلا على الهدى » .

وعبادات الإسلام كلها لا تؤدَّى إلا جماعة .

فالصلاة تسن فيها الجماعة ، وهي تفضل صلاة الفرد^(١) بسبع وعشرين درجة .

والزكاة معاملة بين الأغنياء والفقراء .

والصيام مشاركة جماعية ، ومساواة في الجوع في فترة معينة من الوقت .
والحج ملتقى عام للمسلمين جميعاً كل عام ، يجتمعون من أطراف الأرض

على أقدس غاية .

« وما اجتمع قوم في بيت من بيوت الله يقرأون القرآن ويتدارسونه بينهم ، إلا نزلت عليهم السكينة ، وحفتهم الرحمة ، وذكرهم الله في ملأ عنده » .

(١) الفرد : الفرد .

ولقد كان الرسول عليه الصلاة والسلام ، يحرص على أن يجتمع المسلمون حتى في المظهر الشكلي : فقد رآهم يوماً وقد جلسوا متفرقين ، فقال لهم : « اجتمعوا » فاجتمعوا ؛ فلو بسط عليهم ثوبه لوسعهم .
وإذا كانت الجماعة هي القوة التي تحمي دين الله ، وتحرس دنيا المسلمين ؛ فإن الفرقة هي التي تقضي على الدين والدنيا معاً .
ولقد نهي عنها الإسلام أشد النهي ، إذ أنها الطريق المفتوح للهزيمة ، ولم يؤت الإسلام من جهة كما أتى من جهة الفرقة التي ذهبت بقوة المسلمين ، والتي تخلف عنها : الضرع ، والفشل ، والذل ، وسائر ما يعانون منه .
« وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ » .
« وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ » .
« وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعاً ، وَلَا تَفَرَّقُوا » .
« وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ • مِنَ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعاً » .

« إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعاً لَسَتْ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ » .
« لا تختلفوا ، فإن من كان قبلكم اختلفوا فهلكوا » .
ولن تصل الجماعة إلى تماسكها إلا إذا بدل لها كل فرد من ذات نفسه ، وذات يده ، وكان عوناً لها في كل أمر من الأمور التي تهملها . سواء أكانت هذه المعاونة مادية أو أدبية ، وسواء أكانت معاونة بدنية : المال ، أو العلم ، أو الرأي ، أو المشورة .

فالناس عيال الله ، أحبهم إلى الله أنفعهم لعياله .
« خير الناس أنفعهم للناس » .
« إن الله يحب إغاثة اللهفان » .
« اشفعوا تؤجروا » .
المؤمن مرآة المؤمن ، يكف عنه ضياعته ويحوطه من ورائه .
« إن أحدكم مرآة أخيه ، فإن رأى منه أذى فليحطه عنه » .
وهكذا يعمل الإسلام على تحقيق هذه الروابط حتى يخلق مجتمعاً متماسكاً ،

وكياناً قوياً ، يستطيع مواجهة الأحداث ، ورد علوان المعتدين . وما أخرج المسلمين في هذه الآونة إلى هذا التجمع . إنهم بذلك يقيمون فريضة إسلامية ، ويمحرزون كسباً سياسياً ، ويحققون قوة عسكرية ، تحمي وجودهم ، ووحدة اقتصادية توفر لهم كل ما يحتاجون إليه من ثروات .

لقد ترك الاستعمار آثاراً سيئة ، من : ضعف في التدين ، وانحطاط في الخلق ، وتخلف في العلم ، ولا يمكن القضاء على هذه الآفات الاجتماعية الخطيرة ، إلا إذا عادت الأمة موحدة الهدف ، مترابطة البنيان ، بمجموعة الكلمة ، كالبنیان المرصوص ، يشدّ بعضه بعضاً .

قتال البقاة

هذا هو الأصل في العلاقات والروابط التي تربط بين المسلمين ، فإذا حدث أن تقطعت بينهم هذه العلاقات ، وانفصلت عرى الإخاء ، وبغى بعضهم على بعض ، وجب قتال الباغي حتى يرجع إلى العدل ، وإلى الانتظام في سلك الجماعة . يقول الله تعالى :

« وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا ، فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا ، فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَمَا تِلْكَ الْأُخْرَى الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ ، فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ ، وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ » (١) .

فالآية تقرر أن المؤمنين إذا تقاتلوا وجب على جماعة من ذوي الرأي أن تتدخل فوراً ، وتصلح بين المتقاتلين ، فإن بغت طائفة على الأخرى ، ولم ترضخ للصالح ، ولم تستجب له ، وجب على المسلمين جميعاً أن يتجمعوا لقتال هذه الطائفة الباغية .

وقد قاتل الإمام علي الفتنه الباغية ، كما قاتل أبو بكر الصديق مانعي الزكاة ، وقد اتفق الفقهاء على أن هذه الفتنه الباغية لا تخرج عن الإسلام ببغيها لأن القرآن الكريم وصفها بالإيمان ، مع مقاتلتها ، فقال :

(١) سورة الحجرات : الآية ٩ .

« وَأَنَّ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا » .
 ولهذا فإن مُدْبِرَهُمْ لا يقتل ، وكذلك جريمهم ، وأن أموالهم لا تغنم ،
 وأن نساءهم وذرياتهم لا تسبي ، ولا يضمّنون ما أتلّفوا حال الحرب ، من
 نفس ومن مال . وأن من قتل منهم غسل وكفن وصلي عليه .
 أما من قُتل من الطائفة العادلة ، فإنه يكون شهيداً ، فلا يغسل ولا يصلي
 عليه ، لأنه قتل في قتال أمر الله به ، فهو مثل الشهيد في معركة الكفار .
 هذا إذا كان الخروج على إمام المسلمين الذي اجتمعت عليه الجماعة في
 قطر من الأقطار ، وكان هذا الخروج مصحوباً بامتناع عن أداء الحقوق
 المقررة بجملة الجماعة أو مصلحة الأفراد ، بأن يكون القصد منه عزل الإمام .
 وجملة القول أنه لا بد من صفات خاصة يتميز بها الخارجون حتى ينطبق
 عليهم وصف « البغاة » . وجملة هذه الصفات هي :
 ١ - الخروج عن طاعة الحاكم العادل التي أوجبها الله على المسلمين

لأولياء أمورهم .

٢ - أن يكون الخروج من جماعة قوية ، لها شوكة وقوة ، بحيث يحتاج
 لحاكم في ردهم إلى الطاعة ، إلى إعداد رجال ومال وقتال .
 فإن لم تكن لهم قوة ، فإن كانوا أفراداً ، أو لم يكن لهم من العناد ما
 يدفعون به عن أنفسهم ، فليسوا ببغاة ، لأنه يسهل ضبطهم وإعادةهم إلى
 الطاعة .

٣ - أن يكون لهم تأويل سائغ يدعوهم إلى الخروج على حكم الإمام ؛
 فإن لم يكن لهم تأويل سائغ كانوا محاريين ، لا بغاة .
 ٤ - أن يكون لهم رئيس مطاع يكون مصدراً لقوتهم ، لأنه لا قوة لجماعة
 لا قيادة لها .

هذا هو شأن البغاة وحكم الله فيه .

أما إذا كان القتال لأجل الدنيا ، وللحصول على الرئاسة ومنازعة أولي
 الأمر ، فهذا الخروج يعتبر محاربة ويكون للمحاربين حكم آخر يخالف حكم
 الباغين ، وهذا الحكم هو الذي ذكره الله في قوله :

« إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ

فَسَادًا أَنْ يُقْتَلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ ، أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ، ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ * إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ (١) .

فهؤلاء المحاربون جزاؤهم القتل أو الصلب أو تقطيع الأيدي والأرجل من خلاف ، أو الحبس والنفي من الأرض : حسب رأي الحاكم فيهم ، وجرأتهم التي ارتكبوها ، ومن قتل منهم فهو في النار ، ومن قتل من مقاتليهم فهو شهيد .

فإذا كان القتال صادراً من الطائفتين ، لعصبية ، أو طلب رئاسة ، كان كل من الطائفتين باغياً ، ويأخذ حكم الباغي .

العلاقة بين المسلمين وغيرهم

علاقة المسلمين بغيرهم علاقة تعارف ، وتعاون ، وبر ، وعدل .

يقول الله سبحانه في التعارف المفضي إلى التعاون :

« يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى ، وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ » (٢) .

ويقول في الوصاة بالبر والعدل :

« لَا يَنْهَاكُمْ اللَّهُ عَنْ الدِّينِ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ ، إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ » (٣) .

ومن مقتضيات هذه العلاقة تبادل المصالح ، واطراد المنافع ، وتقوية الصلات الإنسانية .

وهذا المعنى لا يدخل في نطاق النهي عن موالاة الكافرين ، إذ أن النهي

(١) سورة المائدة : الآيات ٣٣ ، ٣٤ .

(٢) سورة الحجرات الآية : ١٣ .

(٣) سورة المتتعة : الآية ٨ .

عن موالاة الكافرين يقصد به النهي عن مخالفتهم ومناصرتهم ضد المسلمين ، كما يقصد به النهي عن الرضى بما هم فيه من كفر ؛ إذ أن مناصرة الكافرين على المسلمين فيه ضرر بالغ بالكيان الإسلامى ، وإضعاف لقوة الجماعة المؤمنة ، كما أن الرضى بالكفر كفر يحظره الإسلام ويمنعه .

أما الموالاة بمعنى المسالمة ، والمعاشرة الحميلة ، والمعاملة بالحسنى ، وتبادل المصالح ، والتعاون على البر والتقوى ؛ فهذا مما دعا إليه الإسلام .

كفالة الحرية الدينية لغير المسلمين

ولهذا قرر الإسلام المساواة بين الدمين والمسلمين ، فلهم ما للمسلمين ، وعليهم ما عليهم ، وكفل لهم حريتهم الدينية . وتتمثل حريتهم الدينية فيما يأتي :

(أولاً) عدم إكراه أحد منهم على ترك دينه أو إكراهه على عقيدة معينة . يقول الله سبحانه وتعالى :

« لا إكراه في الدينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ » (١) .

(ثانياً) من حق أهل الكتاب أن يمارسوا شعائر دينهم ؛ فلا تُهدم لهم كنيسة ، ولا يكسر لهم صليب .

يقول الرسول صلوات الله وسلامه عليه :

« اتركوهم وما يدينون » .

بل من حق زوجة المسلم « اليهودية والنصرانية » أن تذهب إلى الكنيسة أو إلى المعبد ، ولا حق لزوجها في منعها من ذلك .

(ثالثاً) أباح لهم الإسلام ما أباحه لهم دينهم من الطعام وغيره ، فلا يُقتل لهم خنزير ، ولا تراق لهم خمر ، ما دام ذلك جائزاً عندهم ، وهو بهذا وسع عليهم أكثر من توسعته على المسلمين الذين حرم عليهم الخمر والخنزير .

(رابعاً) لهم الحرية في قضايا الزواج ، والطلاق ، والنفقة ، ولهم أن يتصرفوا كما يشاءون فيها ؛ دون أن توضع لهم قيود أو حدود .

(خامساً) حمى الإسلام وكرامتهم ، وصان حقوقهم ، وجعل لهم

الحرية في الجدل والمناقشة في حدود العقل والمنطق ، مع التزام الأدب والبعد عن الخشونة والعنف .
يقول الله تعالى :

« وَلَا تَجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ . إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ ، وَكُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَأُنْزِلَ إِلَيْكُمْ وَإِلَهُنَا وَإِلَهُكُمْ وَاحِدٌ ، وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ »^(١) .

(سادسا) سوى بينهم وبين المسلمين في العقوبات ، في رأي بعض المذاهب .

وفي الميراث سوى في الحرمان بين الدمي والمسلم ، فلا يرث الدمي قريبه المسلم ، ولا يرث المسلم قريبه الدمي .

(سابعاً) أحل الإسلام طعامهم ، والأكل من ذبائحهم ، والتزويج بنسأهم .
يقول الله سبحانه :

« الْيَوْمَ أَحْلَلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلَّ لَكُمْ ، وَطَعَامُكُمْ حَلَّ لَهُمْ ، وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ وَلَا مُتَّخِذِي أَخْدَانٍ ، وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ »^(٢) .

(ثامناً) أباح الإسلام زيارتهم وعبادة مرضاهم ، وتقديم الهدايا لهم ، ومبادلتهم البيع والشراء ونحو ذلك من المعاملات ، فمن الثابت أن الرسول صلى الله عليه وسلم مات ودرعه مرهونة عند يهودي في دين له عليه ، وكان بعض الصحابة إذا ذبح شاة يقول لخادمه ابداً بجارنا اليهودي .

قال صاحب البدائع : « ويسكنون في أمصار المسلمين ، يبيعون ويشترون ؛ لأن عقد الذمة شرع ليكون وسيلة إلى اسلامهم ، وتمكينهم من المقام في أمصار المسلمين أبلغ في هذا المقصود ، وفيه أيضاً منفعة المسلمين بالبيع والشراء .

(١) سورة النكيت : الآية ٤٦ .

(٢) سورة المائدة : الآية ٥ .

الموالة المنهي عنها

هذا هو الأصل في علاقة المسلمين بغيرهم ، ولا تتبدل هذه العلاقة إلا إذا عمل غير المسلمين - من جانبهم - على تقويض هذه العلاقة وتمزيقها بعداوتهم للمسلمين ، وإعلانهم الحرب عليهم . فتكون المقاطعة أمراً دينياً وواجباً إسلامياً ، فضلا عن أنها عمل سياسي عادل ، فهي معاملة بالمثل .
والقرآن يوجه أنظار أتباعه إلى هذه الحقيقة ، ويحكم فيها الحكم الفصل ، فيقول :
« لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً وَيُحَذِّرُكُمْ اللَّهُ نَفْسَهُ » (١) .

وقد تضمنت الآية المعاني الآتية :

(أولا) التحذير من الموالة . والمناصرة للأعداء ، لما فيها من التعرض للخطر .
(ثانيا) أن من يفعل ذلك فهو مقطوع عن الله ، لا يربطه به رابط .
(ثالثا) أنه في حالة الضعف والخوف من أذاهم تجوز الموالة ظاهراً ريثما يعدلون أنفسهم لمواجهة الذي يتهدهم .

وفي موضع آخر من القرآن الكريم يقول :

« بَشِّرِ الْمُنَافِقِينَ بِأَنَّ لَهُمْ عَذَاباً أَلِيماً . الَّذِينَ يَتَّخِذُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ أَيْبَتَعُونَ عِنْدَهُمْ الْعِزَّةَ فَإِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعاً وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ إِنَّكُمْ إِذَا مَثَلْتُمْ إِنْ اللَّهَ جَامِعُ الْمُنَافِقِينَ وَالْكَافِرِينَ فِي جَهَنَّمَ جَمِيعاً . الَّذِينَ يَتَرَبَّصُونَ بِكُمْ فَإِنْ كَانَ لَكُمْ فِتْنَةٌ مِنْ اللَّهِ قَالُوا أَلَمْ نَكُنْ مَعَكُمْ ، وَإِنْ كَانَ لِلْكَافِرِينَ نَصِيبٌ قَالُوا أَلَمْ نَسْتَحِذْ عَلَيْكُمْ وَتَمَنَعْتُمْ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فَاللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا » (٢) .

(١) سورة آل عمران : الآية ٢٨ .

(٢) سورة النساء : الآيات ١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٤١ .

وقد تضمنت هذه الآيات ما يأتي :

(أولاً) أن المنافقين هم الذين يتخذون الكافرين أولياء ، يوالونهم بالمودة ، وينصرونهم في السر ، متجاوزين ولاية المؤمنين ومعرضين عنها .

(ثانياً) أنهم بعملهم هذا يطلبون عند الكافرين العزة والقوة ، وهم بذلك مخطئون ؛ لأن العزة والقوة كلها لله وللمؤمنين :

« وَاللَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَلَكِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَا يَعْلَمُونَ » (١) .

(ثالثاً) أن هؤلاء المنافقين ينتظرون ما يحل بالمؤمنين ، فإن كان لهم فتح من الله ونصر ؛ قالوا : نحن معكم في الدين والجهاد ، وإن كان للكافرين نصيب من النصر ؛ قال هؤلاء المنافقون للكافرين : ألم نحافظ عليكم ونمنعكم من إيذاء المؤمنين لكم بتخديلتهم وإطلاعكم على أسرارهم حتى انتصرتم ؛ فأعطونا مما كسبتم .

(رابعاً) ان الله سبحانه لن يجعل للكافرين على المؤمنين المخلصين في إيمانهم القائم على حدود الله ، طريقاً إلى النصر عليهم . أي لا يمكنهم من أن يغلّبونهم .

وقد كان رجال من المسلمين يوالون رجالاً من الكفار لما كان بينهم من قرابة أو جوار أو مخالفة ، وكانت هذه الموالاة خطراً على سلامة المسلمين ؛ فأنزل الله عز وجل محذراً من هذه الولاية الضارة ، فقال :

« يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا بَطَانَةً مِنْ دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا وَدُّوا مَا عَنِتُّمْ قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ قَدْ بَيَّنَّا لَكُمْ الْآيَاتِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْقِلُونَ » (٢) .

ففي هذه الآية النهي عن اتخاذ غير المؤمنين بطانة وأصدقاء ، أي خاصة تطلعونهم على أسراركم ، لأن هذه البطانة لا تقصّر في إفساد أمركم ، وأنهم يحبون ويتمنون إيقاع الضرر بكم .

وقد ظهرت علامات بغضهم لكم من كلامهم ، فهي لشدة عندهم

(١) سورة المنافقون : الآية ٨ .

(٢) سورة آل عمران : الآية ١١٨ .

يصعب عليهم إخفاؤها ، وما تخفيه صدورهم من البغض لكم أقوى وأشد مما يقلت من ألسنتهم .

وطبيعة الإيمان تأبى على المؤمن أن يوالي عدوه الذي يترص به الدوائر ، ولو كان أقرب الناس إليه . يقول القرآن الكريم :

« لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ أُولَئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ وَأَيَّدَهُمْ بِرُوحٍ مِنْهُ » (١) .

فالآية تبين أنه لا يصح أن يوجد بين المؤمنين من يصادقون أعداءهم ، ولو كان هؤلاء الأعداء آباء المؤمنين ، أو أبنائهم ، أو إخوانهم الأقربين . إن حكم القرآن في هؤلاء الذين يتعاونون مع الاستعمار وأعداء العرب والمسلمين بين واضح ، وإن ذلك خيانة لله ، ولكتابه ، ولرسوله ، ولأئمة المسلمين وعامتهم ، وأنهم لم يراعوا حق الإسلام ، ولا حق التاريخ ، ولا حق الجوار ولا حق المظلومين ، ولا حق حاضر هذه المنطقة ولا حق مستقبلها . وهؤلاء الخونة يتصرفهم هذا ؛ قد باعوا أنفسهم للشيطان ، وسجلوا على أنفسهم الخزي والعار : خزي الدهر وعار الأبد .

الاغتراف بحق الفرد

والإسلام — بعد أن أشاد بمبدأ السلام وجعل العلاقة بين الناس علاقة أمن وسلام — احترم الإنسان وكرّمه من حيث هو إنسان ، بقطع النظر عن جنسه ، ولونه ، ودينه ، ولغته ، ووطنه ، وقوميته ، ومركزه الاجتماعي . يقول الله تعالى : « وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَيْرِ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا » .^(١)

ومن مظاهر هذا التكريم أن الله خلق الإنسان بيده ، ونفخ فيه من روحه ، وأسجد له ملائكته ، وسخر له ما في السموات وما في الأرض جميعاً منه ، وجعله سيداً على هذا الكوكب الأرضي ، واستخلفه فيه ليقوم بعمارة وإصلاحه .

ومن أجل أن يكون هذا التكريم حقيقة واقعة . وأسلوباً في الحياة ؛ كفل الإسلام جميع حقوق الإنسان ، وأوجب حمايتها وصيانتها ؛ سواء أكانت حقوقاً دينية ، أو مدنية ، أو سياسية . ومن هذه الحقوق :

(١) حق الحياة : لكل فرد حق صيانة نفسه ، وحماية ذاته . فلا يحل الاعتداء عليها إلا إذا قتل ، أو أفسد في الأرض فساداً يستوجب القتل .

يقول الله تعالى : « مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا يَغْيِرْ نَفْسًا أَوْ فُسَادًا فِي الْأَرْضِ ، فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا ، وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا » .^(٢) وفي الحديث الصحيح : « لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث :

(١) سورة الإسراء : الآية ٧٠ .

(٢) سورة المائدة : الآية ٣٢ .

« النفس بالنفس ، والذئب الزاني ، والتارك لدينه المفارق للجماعة . »

(٢) حق صيانة المال : فكما أن النفس معصومة ، فكذلك المال ؛ فلا يحل أخذ المال بأي وسيلة من الوسائل غير المشروعة .
يقول الله تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ » (١)
وقال عليه الصلاة والسلام : « من أخذ مال أخيه بيمينه ؛ أوجب الله له

النار ، وحرّم عليه الجنة . »

فقال رجل : وإن كان شيئاً يسيراً يا رسول الله ؟ .

فقال : « وإن كان عوداً من أراك . »

والأراك هو الشجر الذي يؤخذ منه السواك .

(٣) حق العرض : ولا يحل انتهاك العرض حتى ولا بكلمة نابية .
يقول الله تعالى : « وَيَلْ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٌ » (٢)

(٤) حق الحرية : ولم يكتف الإسلام بتقرير صيانة الأنفس ، وحماية الأعراس والأموال ، بل أقر حرية العبادة ، وحرية الفكر ، وحرية اختيار المهنة التي يمارسها الإنسان لكسب عيشه ، وحرية الاستفادة من جميع مؤسسات الدولة .

وأوجب الإسلام على الدولة المحافظة على هذه الحقوق جميعها ، وإن حقوق الإنسان لا تنتهي عند هذا الحد ؛ بل هناك حقوق أخرى ، منها :

(١) حق المأوى : فالإنسان له الحق في أن يأوي إلى أي مكان ، وأن يسكن في أي جهة ، وأن ينتقل في الأرض دون حجر عليه أو وضع عقبات في طريقه ، ولا يجوز نفي أي فرد أو إبعاده أو سجنه إلا في حالة ما إذا اعتدى على حق غيره ، ورأى القانون أن يعاقبه بالطرد أو الحبس . ويكون ذلك في حالة الاعتداء على الغير ، والإخلال بالأمن ، وإرهاب الأبرياء .

(١) سورة النساء : الآية ٢٩ .

(٢) سورة الحمزة : الآية ١ .

والويل : هو العذاب الشديد ؛ والهمزة : الذي يميم الناس ، وينشر ما يبلو له بطريق الإشارة المعبرة ؛ واللمزة : هو الذي يتحدث عن الميوب ، ويلقيها بين الناس .

وفي ذلك يقول الله تعالى: ﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا ، أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ ، أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ • إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ • ١١ ﴾

(٢) حق التعلم وإبداء الرأي : ومن الحقوق كذلك حق التعلم : فمن حق كل فرد أن يأخذ من التعليم ما ينير عقله ، ويرقي وجوده ، ويرفع من مستواه . ومن حق الإنسان كذلك ، أن يبين عن رأيه ويدلي بحجته ويظهر بالحق ويصدع به . والاسلام يمنع من مصادرة الرأي ومحاربة الفكر الحر ، إلا إذا كان ذلك ضاراً بالمجتمع . ولقد كان الرسول صلى الله عليه وسلم يبايع أصحابه على أن يجهروا بالحق ، وإن كان مرأ ، وعلى ألا يخافوا في الله لومة لائم ؛ ويخبر الرسول صلى الله عليه وسلم أن :

« الساكت عن الحق شيطان أخرس » .

وفي ذلك يقول القرآن الكريم : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنْ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ • وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ • إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَبَيَّنَّاهُ أُولَئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ وَأَنَا التَّوَّابُ الرَّحِيمُ • ١٧ ﴾ وأخيراً ، وليس آخراً :

يقرر الإسلام أن من حق الجائع أن يتطعم ، ومن حق العاري أن يكسى ، والمريض أن يداوى ، والخائف أن يؤمن ، دون تفرقة بين لون ولون ، أو دين ودين ، فالكل في هذه الحقوق سواء . هذه هي تعاليم الإسلام في تقرير بعض حقوق الإنسان ، وهي تعاليم فيها الصلاح والخير لهذه الدنيا جميعها .

(١) سورة المائدة : الآية ٣٣ .

(٢) سورة البقرة : الآيات : ١٥٩ ، ١٦٠ .

وأعظم ما فيها أنها سبقت جميع المذاهب التي تحدثت عن حقوق الإنسان ، وأن الإسلام جعل هذه التعاليم ديناً يتقرب به إلى الله . كما يتقرب بالصلاة وغيرها من العبادات .

جريمة إهدار الحقوق :

إن هذه الحقوق هي التي تمنح الإنسان الانطلاق إلى الآفاق الواسعة ليبلغ كماله ، ويحصل على ارتفاعه المقدر له ؛ سواء أكان مادياً أم أدبياً .

ومن ثم ؛ فإن أي تفويت أو تنقيص لحق من حقوق الإنسان يعتبر جريمة من الجرائم ، وهذا نفسه هو السبب الحقيقي في منع الإسلام للحرب أبداً كان نوعها ؛ لأن الحرب بجانب كونها اعتداء على الحياة - وهي حق مقدس - فهي تلمير لما تصلح به الحياة .

وقد منع حرب التوسع ، وبسط النفوذ ، وسيادة القوي ؛ فقال : « تِلْكَ الدَّارُ الْآخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا ، وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ . » (١)

ومنع حرب الانتقام والعدوان ، فقال : « وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاَنُ قَوْمٍ أَنْ صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَنْ تَعْتَدُوا وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ (٢) » ، ومنع حرب التخريب والتدمير فقال : « وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا (٣) » .



(١) سورة القصص : الآية ٨٢ .

(٢) سورة المائدة : الآية ٢ .

(٣) سورة الأعراف : الآية ٥٦ .

متى شرع الحرب

وإذا كانت القاعدة هي السلام ، والحرب هي الاستثناء فلا مسوغ لهذه الحرب - في نظر الإسلام - مهما كانت الظروف ؛ إلا في إحدى حالتين :
(الحالة الأولى) حالة الدفاع عن النفس ، والعرض ، والمال ، والوطن عند الاعتداء .

يقول الله تعالى : « وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ » .^(١)

وعن سعد بن زيد ، أن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال :
« من قتل دون ماله ؛ فهو شهيد ، ومن قتل دون دمه ؛ فهو شهيد ، ومن قتل دون دينه ؛ فهو شهيد ، ومن قتل دون أهله ؛ فهو شهيد » . رواه أبو داود والترمذي والنسائي .

ويقول الله سبحانه : « وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَدْ أَخْرَجْنَا مِنَ دِيَارِنَا وَأَبْنَائِنَا » .^(٢)

(الحالة الثانية) حالة الدفاع عن الدعوة إلى الله إذا وقف أحد في سبيلها .
بتعليب من آمن بها ، أو بصد من أراد اللخول فيها ، أو بمنع الداعي من تبليغها ، ودليل ذلك :

(أولا) أن الله سبحانه يقول : « وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ وَأَقْتُلُوهُمْ خِثْ ثَقِفْتُمُوهُمْ وَأَخْرِجُوهُمْ مِنْ حَيْثُ أَخْرَجُوكُمْ وَالْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ وَلَا تَقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يُقَاتِلُوكُمْ فِيهِ ، فَإِنْ قَاتَلُوكُمْ فَاقْتُلُوهُمْ كَمَا تَكُنْ جَزَاءُ الْكَافِرِينَ • فَإِنْ انْتَهَوْا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ » . وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى

(١) سورة البقرة : الآية ١٩٠ .

(٢) سورة البقرة : الآية ٢٤٦ .

لَا تَكُونُ فِتْنَةً وَيَكُونَ الدِّينُ لِلَّهِ فَإِنْ انْتَهَوْا فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ الظَّالِمِينَ»^(١)
وقد تضمنت هذه الآيات ما يأتي :

١ - الأمر بقتال الذين يبدعون بالعدوان ومقاتلة المعتدين ؛ لكف عدوانهم .

والمقاتلة دفاعاً عن النفس أمر مشروع في كل الشرائع ، وفي جميع المذاهب ، وهذا واضح من قوله تعالى : « وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم »
٢ - أما الذين لا يبدعون بعدوان ؛ فإنه لا يجوز قتالهم ابتداء ؛ لأن الله نهى عن الاعتداء ، وحرّم البغي والظلم في قوله : « ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين » .

٣ - وتعليل النهي عن العدوان بأن الله لا يحب المعتدين دليل على أن هذا النهي محكم غير قابل للنسخ ، لأن هذا إخبار بعدم محبة الله للاعتداء والإخبار لا يدخله النسخ لأن الاعتداء هو الظلم ، والله لا يحب الظلم أبداً .

٤ - أن لهذه الحرب المشروعة غاية تنتهي إليها ، وهي منع فتنة المؤمنين والمؤمنات ؛ بترك إبدائهم ، وترك حرياتهم ليمارسوا عبادة الله وقيموا دينه ، وهم آمنون على أنفسهم من كل عدوان .

(ثانياً) يقول الله سبحانه : « وَمَالَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا وَاجْعَلْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا وَاجْعَلْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ نَصِيرًا »^(٢) .

وقد بينت هذه الآية سببين من أسباب القتال :

(أولهما) القتال في سبيل الله ، وهو الغاية التي يسعى إليها الدين ؛ حتى لا تكون فتنة ويكون الدين لله .

(وثانيهما) القتال في سبيل المستضعفين ، الذين أسلموا بمكة ، ولم يستطيعوا الهجرة ؛ فعذبهم قريش وفتنتهم حتى طلبوا من الله الخلاص ؛

(١) سورة البقرة : الآيات ١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، ١٩٣ .

(٢) سورة النساء : الآية ٧٥ .

فهؤلاء لا غنى لهم عن الحماية التي تدفع عنهم أذى الظالمين ، وتمكنهم من الحرية ؛ فيما يدينون ويعتقلون .

(ثالثاً) يقول الله سبحانه : « فَإِنْ اعْتَزَلُواكُمْ فَعَلَمُوا بِقَاتِلِهِمْ » وَأَلْفُوا إِلَيْكُمْ السَّلَامَ ، فَمَا جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلًا » .^(١)
فهؤلاء القوم الذين لم يقاتلوا قومهم ، ولم يقاتلوا المسلمين واعتزلوا محاربة الفريقين ، وكان اعتزالهم هذا اعتزالاً حقيقياً يريدون به السلام ؛ فهؤلاء لا سبيل للمؤمنين عليهم .

(رابعاً) أن الله تعالى يقول : « وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلَامِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ » . وَإِنْ يُرِيدُوا أَنْ يَخْدَعُوكَ فَإِنَّ حَسْبَكَ اللَّهُ » .^(٢)

ففي هذه الآية الأمر بالجنوح إلى السلم إذا جنح العدو إليها ، حتى ولو كان جنوحه خداعاً ومكرأ .

(خامساً) أن حروب الرسول صلى الله عليه وسلم كانت كلها دفاعاً ، ليس فيها شيء من العدوان .

وقتل المشركين من العرب ، ونبتذ عهودهم بعد فتح مكة كان جارياً على هذه القاعدة .

وهذا بين في قوله تعالى : « أَلَا تُقَاتِلُونَ قَوْمًا نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ وَهَمُّوا بِإِخْرَاجِ الرَّسُولِ وَهُمْ بَدُّوْكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ أَتَخْشَوْنَ اللَّهَ أَحَقَّ أَنْ تَخْشَوْهُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ » . قَاتِلُوهُمْ يُعَذِّبُهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ وَيُخْزِيهِمْ وَيُنْصِرْكُمْ عَلَيْهِمْ وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ . وَيُذْهِبَ غَيْظَ قُلُوبِهِمْ وَيَتُوبُ اللَّهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ » .^(٣)

ولما تجمعوا جميعاً ورموا المسلمين عن قوس واحدة ؛ أمر الله بقتالهم جميعاً يقول الله سبحانه : « وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ » .

(١) سورة النساء : الآية ٩٠ .

(٢) سورة الأنفال : الآيات ٦١ ، ٦٢ .

(٣) سورة التوبة : الآيات ١٣ ، ١٤ ، ١٥ .

كفافة ، واعلموا أن الله مع المتقين . (١)
وأما قتال اليهود ، فلإنهم كانوا قد عاهدوا رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد هجرته ، ثم لم يلبثوا أن نقضوا العهد وانضموا إلى المشركين والمنافقين ضد المسلمين ، ووقفوا محاربين لهم في غزوة الأحزاب ، فأنزل الله سبحانه : « قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ ، وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ ، وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ ، وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ ، حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ » . (٢)
وقال أيضاً : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قَاتِلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ ، وَلَيَجِدُوا فِيكُمْ غِلْظَةً » ، واعلموا أن الله مع المتقين . (٣)

(سادساً) أن النبي صلى الله عليه وسلم مر على امرأة مقتولة ، فقال : « ما كانت هذه لتقاتل » .

فعلم من هذا أن العلة في تحريم قتلها أنها لم تكن تقاتل مع المقاتلين ، فكانت مقاتلتهم لنا هي سبب مقاتلتنا لهم ، ولم يكن الكفر هو السبب .

(سابعاً) أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن قتل الرهبان والصبيان ، لنفس السبب الذي نهى من أجله عن قتل المرأة .

(ثامناً) أن الإسلام لم يجعل الإكراه وسيلة من وسائل الدخول في الدين ، بل جعل وسيلة ذلك استعمال العقل وإعمال الفكر ، والنظر في ملكوت السموات والأرض .

يقول الله سبحانه : « وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَن فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعاً أَفَأَنْتَ تُكْذِرُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ » . وما كان لنفس أن تؤمن إلا بإذن الله ويجعل الرجس على الذين لا يعقلون . قل انظروا ماذا في السموات والأرض وما تغني الآيات والنذر عن قوم لا يؤمنون . (٤)

وقال : « لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ » . (٥)

(١) سورة التوبة : الآية ٣٦ .

(٢) سورة التوبة : الآية ٢٩ .

(٣) سورة التوبة : الآية ١٢٣ .

(٤) سورة يونس : الآيات ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٠١ .

(٥) سورة البقرة : الآية ٢٥٦ .

وقد ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يأمر الأسرى ، ولم يعرف أنه أكره أحداً منهم على الإسلام .
وكذلك كان أصحابه يفعلون .

روى أحمد عن أبي هريرة « أن ثُمَامَةَ الْخَنْفِيٍّ أَمِيرٌ وَكَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَغْدُو عَلَيْهِ فَيَقُولُ : « مَا عِنْدَكَ يَا ثُمَامَةُ ؟ » .. » .
فيقول : « إِنْ تَقَتَّلْتَ تَقَتَّلْتُ ذَا دِمٍّ ، وَإِنْ تَمَنَّنْتَ تَمَنَّنْتُ عَلَى شَاكِرٍ ، وَإِنْ تُرِيدَ الْمَالَ نَعَطُكَ مِنْهُ مَا شِئْتَ . »

وكان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يحبون الفداء ، ويقولون :
« مَا نَصْنَعُ بِقَتْلِ هَذَا ، فَمَرَّ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَسْلَمَ ؛ فَحَلَّتْهُ ، وَبَعَثَ بِهِ إِلَى حَائِظِ أَبِي طَلْحَةَ ، وَأَمَرَهُ أَنْ يَغْتَسَلَ ، فَاغْتَسَلَ وَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ . »

فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « لَقَدْ حَسَّنَ إِسْلَامُ أَخِيكُمْ » .
أما النصارى وغيرهم فلم يقاتل الرسول صلى الله عليه وسلم أحداً منهم .
حتى أرسل رسله بعد صلح الحديبية إلى جميع الملوك يدعوهم إلى الإسلام ،
فأرسل إلى قيصر ، وإلى كسرى ، وإلى المقوقس ، وإلى النجاشي وملوك
العرب بالشرق والشام ، فدخل في الإسلام من النصارى وغيرهم من دخل ،
فعمد النصارى بالشام فقتلوا بعض من قد أسلم .

فالنصارى حاربوا المسلمين أولاً ، وقتلوا من أسلم منهم بغياً وظلماً .
فلما بدأ النصارى بقتل المسلمين أرسل الرسول سرية أمر عليها زيد بن
حارثة ، ثم جعفر ، ثم أمر عبد الله بن رواحة ، وهو أول قتال قاتله المسلمون
للنصارى — بمؤتة من أرض الشام — واجتمع على أصحابه خلق كثير من
النصارى ، واستشهد الأمراء رضي الله عنهم ، وأخذ الراية خالد بن الوليد .
وبما تقدم يتبين بجلء ؛ أن الإسلام لم يأذن بالحرب إلا دفعاً للعدوان ،
وحماية للدعوة ، ومنعاً للاضطهاد ، وكفاية لحرية الدين ؛ فإنها حيثئذ تكون
فريضة من فرائض الدين ، وواجباً من واجباته المقدسة ويطلق عليها اسم
« الجهاد » .

الجهاد

الجهاد مأخوذ من الجهد وهو الطاقة والمشقة ، يقال : جاهد يجاهد جهاداً ومجاهدة ؛ إذا استفرغ وسعه ، وبذل طاقته ، وتحمل المشاق في مقاتلة العدو ومدافعته ، وهو ما يُعبّر عنه بالحرب في العرف الحديث ، والحرب هي القتال المسلح بين دولتين فأكثر ، وهي أمر طبيعي في البشر ، لا تكاد تخلو منه أمة ولا جيل وقد أقرته الشرائع الإلهية السابقة .

ففي أسفار التوراة التي يتداولها اليهود ، تقرير شريعة الحرب والقتال في أبشع صورة من صور التخريب والتدمير والإهلاك والسي .

فقد جاء في سفر التثنية في الإصحاح العشرين عدد ١٠ وما بعده ، ما يأتي نصه :

« حين تقرب من مدينة لكي تحاربها استدعها إلى الصلح ، فإن أجابتك إلى الصلح وفتحت لك ، فكل الشعب الموجود فيها يكون لك بالتسخير ، ويستعبد لك ، وإن لم تسألك ، بل عملت معك حرباً ، فحاصرها ، وإذا دفعها الرب إهلك إلى يدك ؛ فاضرب جميع ذكورها بحد السيف ، وأما النساء ، والأطفال ، والبهائم ، وكل ما في المدينة ، كل غنيمتها فتغنمها لنفسك ، وتأكل غنيمة أعدائك التي أعطاك الرب إهلك ، هكذا تفعل بجميع المدن البعيدة منك جداً ، التي ليست من مدن هؤلاء الأمم هنا ، وأما مدن هؤلاء الشعوب التي يعطيك الرب إهلك نصيباً فلا تبق منها نسمة ما ، بل تحرمها تحريماً — الحثيين والأموريين ، والكنعانيين ، والفرزيين ، والحويين ، واليوسيين ، كما أمرك الرب إهلك » .

وفي إنجيل متى المتداول بأيدي المسيحيين ، في الإصحاح العاشر عدد ٢٤ وما بعده يقول :

« لا تظنوا أنني جئت لألقي سلاماً على الأرض ، ما جئت لألقي سلاماً ، بل سيفاً ، فلأنني جئت لأفرق الإنسان ضد أبيه والإبنة ضد أمها ، والكنة ضد

حماتها ، وأعداء الإنسان أهل بيته ، من أحب أباً أو أما أكثر مني ، فلا يستحقني ، ومن أحب ابناً أو ابنة أكثر مني ، فلا يستحقني ، ومن لا يأخذ صليبه ويتبعني ، فلا يستحقني ، ومن وجد حياته يضيعها ، ومن أضاع حياته من أجلي يمجدها .

والقانون الدولي أقر الظروف والأحوال التي تشرع فيها الحرب ، ووضع لها القواعد ، والمبادئ ، والنظم ، التي تخفف من شرورها وويلاتها ، وإن كان لم يتم شيء من ذلك عند التطبيق .

تشريع الجهاد في الإسلام

أرسل الله رسوله إلى الناس جميعاً ، وأمره أن يدعو إلى الهدى ودين الحق ولبث في مكة يدعو إلى الله بالحكمة والموعظة الحسنة .

وكان لا بد من أن يلقي مناوأة من قومه الذين رأوا أن الدعوة الجديدة خطر على كيانه المادي والأدبي .

فكان توجيه الله له أن يلقي هذه المناوأة بالصبر ، والعفو ، والصفح الجميل .

« واصبر لحُكم ربك فإنك بأعيننا » .^(١)

« فاصفح عنهم ، وقل سلامٌ ؛ فسوف يعلمون » .^(٢)

« فاصفح الصَّفْحَ الجميل » .^(٣)

« قل للذين آمنوا يتَغَفِرُوا للذين لا يَرْجُونَ أيام الله » .^(٤)

ولم يأذن الله بأن يقابل السيئة بالسيئة ، أو يواجه الأذى بالأذى ، أو يحارب الذين حاربوا الدعوة ، أو يقاتل الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات .

« ادفع بالتي هي أحسنُ السيئة » ، نحن أعلم بما يصفون » .^(٥)

(١) سورة الطور : الآية ٤٨ .

(٢) سورة الزخرف : الآية ٨٩ .

(٣) سورة الحجر : الآية ٨٥ .

(٤) سورة الجاثية : الآية ١٤ .

(٥) سورة المؤمنون : الآية ٩٦ .

وكل ما أمر به جهاداً في هذه الفترة أن يجاهد بالقرآن ، والحجة ، والبرهان .
« وَجَاهِدْهُمْ جِهَاداً كَبِيراً » . (١)

ولما اشتد الأذى ، وتتابع الاضطهاد حتى وصل قمته بتدبير مؤامرة لاغتيال الرسول الكريم ، اضطر أن يهاجر من مكة إلى المدينة ، ويأمر أصحابه بالهجرة إليها بعد ثلاث عشرة سنة من البعثة .

« وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِيُثْبِتُوكَ أَوْ يَقْتُلُوكَ أَوْ يُخْرِجُوكَ وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ » . (٢)
« إِلَّا تَنْصُرُوهُ ، فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ » . (٣)

وفي المدينة - عاصمة الإسلام الجديدة - تقرر الإذن بالقتال حين أطبق عليهم الأعداء ، واضطروا إلى امتشاق الحسام ، دفاعاً عن النفس ، وتأميناً للدعوة .

وكان أول آية نزلت قول الله سبحانه : « أَذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتِلُونَ بَأْنَهُمْ ظُلُمُوا ، وَإِنَّ اللَّهَ عَلَى نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ . الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا : رَبَّنَا اللَّهُ » . ولولا دفعُ الله الناس بعضهم ببعض لهدمت صوامعُ وبيعُ وصلواتُ ومساجدُ يُذكرُ فيها اسمُ الله كثيراً ولينصرنَّ الله من ينصره إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ * الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ وَاللَّهُ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ » . (٤)

وفي هذه الآيات تعليل للإذن بالقتال بأمر ثلاثة :

١ - أنهم ظلموا بالاعتداء عليهم ، وإخراجهم من ديارهم بغير حق إلا أن يدينوا دين الحق ، ويقولوا : ربنا الله .

٢ - أنه لولا إذن الله للناس بمثل هذا الدفاع ، لهدمت جميع المعابد التي يذكر فيها اسم الله كثيراً ، بسبب ظلم الكافرين الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر .

(١) سورة الفرقان : الآية ٥٣ .

(٢) سورة الأنفال : الآية ٣٠ .

(٣) سورة التوبة : الآية ٤٠ .

(٤) سورة الحج : الآية ٣٩ ، ٤٠ ، ٤١ .

٣ - ان غاية النصر ، والتمكين في الأرض ، والحكم : إقامة الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، والأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر .

إيجابه

وفي السنة الثانية من الهجرة ، فرض الله القتال ، وأوجبه بقوله تعالى :
« كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهُ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ » (١)

الجهاد فرض كفاية (٢) :

والجهاد ليس فرضاً على كل فرد من المسلمين ، وإنما هو فرض على الكفاية إذا قام به البعض ، واندفع به العدو ، وحصل به الغناء ، سقط عن الباقي .

(١) سورة البقرة : الآية ٢١٦ .

(٢) من الفرائض ما يجب على كل فرد أن يقوم به ولا يسقط بإقامة البعض له ؛ مثل : الإيمان ، والطهارة ، والصلاة ، والزكاة ، والصيام ، والحج . فهذه فرائض عبية ، يلزم كل فرد أدائها ، ولا يحل له أن يقصر فيها .

ومن الفرائض ما يجب على بعض الناس دون البعض الآخر ، وتسمى هذه الفرائض بفروض الكفاية وهي أنواع :

١ - النوع الأول ديني ، مثل : العلم ، والتعلم ، وحكم الشبهات ، والرد على الشكوك التي تثار حول الإسلام ، وصلاة الجنازة ، وإقامة الجمعة ، والأذان ، ونحو ذلك .

٢ - النوع الثاني ما يتصل بإصلاح النظام المعيشي ، مثل : الزراعة ، والصناعة ، والطب ، ونحو ذلك من الحرف التي يفرض تعطيلها أمر الدين والدنيا .

٣ - والنوع الثالث من الفروض الكفائية ما يشترط فيه الحاكم ، مثل : الجهاد ، وإقامة الحدود ؛ فإن هذه من حق الحاكم وحده ، وليس لأي فرد أن يقيم الحد على غيره .

٤ - والنوع الرابع ما لا يشترط فيه الحاكم ، مثل : الأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر ، والدعوة إلى الفضائل ، ومطاردة الرذائل .

فهذه الفروض الكفائية لا تجب على كل فرد ، وإنما الواجب أن ينهض بها بعض الأفراد ، فإذا قاموا بها ، وحصلت بهم الكفاية ، سقط الوجوب عن الأفراد جميعاً . وإذا لم يقوموا بها ، أثموا جميعاً .

يقول الله تعالى : « وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ » . (١)
وقال سبحانه : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا خُذُوا حِذْرَكُمْ فَانْفِرُوا ثُبَاتٍ أَوْ انفِرُوا جَمِيعًا » . (٢)
وفي البخاري « ويذكر عن ابن عباس « انفروا ثباتٍ » : سرايا متفرقين .

وقال سبحانه : « لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِّ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً كَلَّا وَعَدَّ اللَّهُ الْحُسْنَى وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا » . (٣)
وروى مسلم عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، بعث بعثاً إلى بني لحيان - من هذيل - فقال : « لِيَنْبَغِثُ مِنْ كُلِّ رَجُلَيْنِ أَحَدُهُمَا ، وَالْأَجْرُ بَيْنَهُمَا » .
ولأنه لو وجب على الكل لفسدت مصالح الناس الدنيوية ، فوجب أن لا يقوم به إلا البعض .

متى يكون الجهاد فرض عين ؟

ولا يكون الجهاد فرض عين إلا في الصور الآتية :
١ - أن يحضر المكلف صف القتال ، فإن الجهاد يتعين في هذه الحال .
يقول الله سبحانه : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاثْبُتُوا » . (٤)

(١) سورة التوبة : الآية ١٢٢ .

(٢) سورة النساء : الآية ٧١ . والنفير : الخروج لقتال الكفار .

(٣) سورة النساء : الآية ٩٥ .

(٤) سورة الأنفال : الآية ٤٥ .

ويقول الله تبارك وتعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا زَحَفًا فَلَا تَوَلَّوْهُمْ الْأَدْبَارَ » .^(١)

٢ - إذا حضر العدو المكان أو البلد الذي يقيم به المسلمون ، فإنه يجب على أهل البلد جميعاً أن يخرجوا لقتاله ، ولا يحل لأحد أن يتخلى عن القيام بواجبه نحو مقاتلته إذا كان لا يمكن دفعه إلا بتكتلهم عامة ، ومناجزتهم إياه .
يقول الله سبحانه وتعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قَاتِلُوا الَّذِينَ يَكُونُكُمْ مِنْ الْكُفَّارِ » .^(٢)

٣ - إذا استنفر الحاكم أحداً من المكلفين ، فإنه لا يسعه أن يتخلى عن الاستجابة إليه . لما رواه ابن عباس رضي الله عنهما ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال :
« لَا هَجْرَةَ بَعْدَ الْفَتْحِ ، وَلَكِنْ جِهَادٌ وَنِيَّةٌ » ، وإذا استنفرتم فأنفروا^(٣) رواه البخاري .

أي إذا طلب منكم الخروج إلى الحرب فاخرجوا .
يقول الله سبحانه : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ أَنْفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ اثَّاقَلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ » .^(٤)

على من يجب ؟

س يجب الجهاد على المسلم ، الذكر ، العاقل ، البالغ ، الصحيح ، الذي يجد من المال ما يكفيه ويكفي أهله حتى يفرغ من الجهاد .
فلا يجب على غير المسلم ، ولا على المرأة ، ولا على الصبي ، ولا على المجنون ، ولا على المريض ، فلا حرج على واحد من هؤلاء في التخلف عن

(١) سورة الأنفال : الآية ١٥ .

(٢) سورة التوبة : الآية ١٢٣ .

(٣) أي لا هجرة من مكة إلى المدينة بعد فتح مكة ، وكانت هذه الهجرة فرضاً في أول الإسلام فنسخت بهذا الحديث . أما الهجرة من دار الحرب إلى الإسلام فهي لم تنسخ ، بل هي مفروضة على من لا يأمن فيها على دينه .

(٤) سورة التوبة : الآية ٣٨ .

الجهاد ؛ لأن ضعفهم يحول بينهم وبين الكفاح ، وليس لهم غناء يُعتمد به في الميدان . وربما كان وجودهم أكثر ضرراً ، مع قلة نفعه .

وفي هذا يقول الله سبحانه : « لَيْسَ عَلَى الضُّعَفَاءِ وَلَا عَلَى الْمَرْضَى وَلَا عَلَى الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يُنْفِقُونَ حَرَجٌ إِذَا نَصَحُوا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ » .^(١)

ويقول الله تبارك وتعالى : « لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْمَرِيضِ حَرَجٌ » .^(٢)

وعن ابن عمر رضي الله عنهما ، قال : « عُرِضْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ أُحُدٍ ، وَأَنَا ابْنُ أَرْبَعِ عَشْرَةَ سَنَةً فَلَمْ يَمِزْنِي » . رواه : البخاري ومسلم .

ولأنه عبادة ؛ فلا يجب إلا على بالغ .
روى أحمد ، والبخاري ، عن عائشة رضي الله عنها ، قالت : « قلت : يا رسول الله ، هل على النساء جهاد ؟ » قال : جهاد لا قتال فيه : الحج والعمرة .

وفي رواية : لكن أفضل الجهاد حج مبرور .
وروى الواحدي ، والسيوطي ، في « الدر المنثور » عن مجاهد ، قال : « قالت أم سلمة رضي الله عنها : يا رسول الله ، تغزو الرجال ولا تغزو ، وإنما لنا نصف الميراث ١٢ » .

فأنزل الله تعالى : « وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبُوا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبْنَ وَاسْأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا » .^(٣)
وروي عن عِكْرِمَةَ أَنَّ النِّسَاءَ سَأَلْنَ الْجِهَادَ ، فَقُلْنَ :

(١) سورة التوبة : الآية ٩١ .

(٢) سورة الفتح : الآية ١٧ .

(٣) سورة النساء : الآية ٣٢ ؛ أي أنه للرجال عمل خاص بهم ، كلفوا به ، والنساء عمل خاص بهن ، كلفن به ، فلا يصح أن يمتن كل من الفريقين عمل الآخر .

« وَدُّنَا أَنْ اللَّهُ جَعَلَ لَنَا الْغَزْوَ فَنَصِيبُ مِنَ الْأَجْرِ مَا يَصِيبُ الرِّجَالِ » ؛
فَنَزَلَتِ الْآيَةُ .

وهذا لا يمنع من خروجهن للتمريض ونحوه .

عن أنس رضي الله عنه قال : « لَمَّا كَانَ يَوْمُ أُحُدٍ ، انْهَزَمَ النَّاسُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَلَقَدْ رَأَيْتُ عَائِشَةَ بِنْتَ أَبِي بَكْرٍ وَأُمَّ سَلِيمٍ وَلِئِمَّاهُمَا ، أَرَى خَدَمَ سُوقِهِمَا^(١) تَتَقَلَّانِ الْقُرْبَ عَلَى مَتْنِهِمَا ، ثُمَّ تَفْرَغَانِهَا فِي أَفْوَاهِ الْقَوْمِ ثُمَّ تَرْجِعَانِ فَتَمَلَّانِهَا ثُمَّ تَجِثَّانِ فَتَفْرَغَانِهَا فِي أَفْوَاهِ الْقَوْمِ » . رواه الشيخان .

وعنه قال : « كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَغْزُو بِأُمِّ سَلِيمٍ وَنِسْوَةٍ مِمَّنِ الْأَنْصَارُ مَعَهُ ، فَيَسْقِيْنَ الْمَاءَ ، وَيَدَاوِيْنَ الْجَرْحَى » . رواه مسلم ، وأبو داود ، والترمذي .

إِذْنُ الْوَالِدَيْنِ

الجهاد الواجب لا يعتبر فيه إ إذن الوالدين .

أما جهاد التطوع ، فإنه لا بد فيه من إذن الوالدين المسلمين الحريين ، أو إذن أحدهما .

قال ابن مسعود : « سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَيُّ الْعَمَلِ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ ؟ قَالَ : الصَّلَاةُ عَلَى وَقْتِهَا . قُلْتُ : ثُمَّ أَيُّ ؟ قَالَ : بِرُّ الْوَالِدَيْنِ . قُلْتُ : ثُمَّ أَيُّ ؟ قَالَ : الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ » . رواه البخاري ، ومسلم .
وقال ابن عمر رضي الله عنهما : « جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَاسْتَأْذَنَهُ فِي الْجِهَادِ . فَقَالَ : أَحْيٍ وَالِدَاكَ ؟ قَالَ : نَعَمْ ؟ قَالَ : فَفِيهِمَا فَجَاهِدْ » . رواه البخاري ، وأبو داود ، والنسائي ، والترمذي وصححه .
وفي كتاب شرعة الإسلام : « وَلَا يُخْرَجُ إِلَى الْجِهَادِ إِلَّا مَنْ كَانَ فَارِغًا عَنِ الْأَهْلِ وَالْأَطْفَالِ وَعَنِ خِدْمَةِ الْوَالِدَيْنِ ؛ فَإِنْ ذَلِكَ مُقَدِّمٌ عَلَى الْجِهَادِ ، بَلْ هُوَ أَفْضَلُ الْجِهَادِ » .

(٢) أي الخلخال في سوقهما ، وسمي الخلخال خدمة بفتحيتين ، لأنه ربما كان من سيور مركب فيها ذهب وفضة ، والخدمة في الأصل السير ، والخدم موضع الخلخال من الساق .

فقه السنة مج ٢ (٤٠)

اذن الدائن

وكذلك لا يتطوع به مدين لا وفاء له إلا مع إذن، أو ومن مُحَرَّر، أو

كفيل مليء .

ف عند أحمد ، ومسلم ، من حديث أبي قتادة : أرأيت إن قتل في سبيل
الله تكفر عني خطاياي ؟
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « نعم وأنت صابر محتسب ، مقبل
غير مدبر ، إلا الدين ، فإن جبريل قال لي ذلك » .

الاستعانة بالفجرة والكفرة على الغزو

يجوز الاستعانة بالمنافقين ، والفسقة ، على قتال الكفرة ؛ وقد كان
عبد الله بن أبي ومن معه من المنافقين يخرجون للقتال مع رسول الله صلى الله
عليه وسلم .

وقصة أبي عجمن الثقفي - الذي كان يدمن شرب الخمر - وبلاؤه في
حرب فارس مشهورة .

وأما قتال الكفرة مع المسلمين فاختلفت فيها آراء الفقهاء :
فقال مالك وأحمد : « لا يجوز أن يستعان بهم ، ولا أن يعاونوا على
الإطلاق » .

قال مالك : « إلا أن يكونوا خداماً للمسلمين ؛ فيجوز » .
وقال أبو حنيفة : « يستعان بهم ، ويعاونون على الإطلاق ؛ الإسلام هو
الغالب الجاري عليهم ، فإن كان حكم الشرك هو الغالب كره » .
وقال الشافعي : يجوز ذلك بشرطين :

(أحدهما) أن يكون بالمسلمين قلة ويكون بالمشركين كثرة .
(والثاني) أن يعلم من المشركين حسن رأي في الإسلام وميل إليه . ومتى
استعان بهم رضخ لهم ولم يسهم : أي أعطاهم مكافأة ولم يشركهم في سهام
المسلمين من الغنيمة .

الاستنصار بالضعفاء

- ١ - عن مصعب بن سعد بن أبي وقاص قال :
« رأى أبي أن له فضلاً على مَنْ دونه ؛ فقال النبي صلى الله عليه وسلم :
« هل تنصرون وترزقون إلا بضعفائكم ؟ » ١ . رواه البخاري ، والنسائي .
ولفظ النسائي : « إنما ينصر الله هذه الأمة بضعيفها . بدعوتهم ، وصلاتهم وإخلاصهم » .
- ٢ - وعن أبي الدرداء ، قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ،
يقول :
« ابغوني في الضعفاء ؛ فإنما ترزقون وتنصرون بضعفائكم » . رواه
أصحاب السنن .
- ٣ - وعن أبي هريرة رضي الله عنه : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال :
« ربَّ أشعث ، مدفوعٍ بالباب ، لو أقسم على الله لأبره » (١) .

* * *

(١) أي أن الرجل قد يبدو في هيئة لا تسترعي الأنظار ، ولكنه قوي الإيمان ، صادق اليقين ،
فلو دعا ربه لاستجاب له بمجرد دعائه .

فضل الجهاد

الجهاد أفضل نوع من أنواع التطوع :

الجهاد : إعلاء لكلمة الله ، وتمكين لهدايته في الأرض ، وتركيز للدِّين الحق ، ومن ثم كان أفضل من تطوع الحج ، والعمرة ، وأفضل من تطوع الصلاة ، والصوم .

وهو مع ذلك يتنظم كل لون من ألوان العبادات ، سواء منها ما كان من عبادات الظاهر أو الباطن ، فإن فيه من عبادات الباطن الزهد في الدنيا ، ومفارقة الوطن ، وهجرة الرغبات ، حتى سماه الإسلام « الرهينة » .

فقد جاء في الحديث : « رهبانية أمتي : الجهاد في سبيل الله » .

وفيه من التضحية بالنفس ، والمال ، وبيعهما لله ، ما هو ثمرة من ثمرات الحب ، والإيمان ، واليقين ، والتوكل .

« إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنْ لَهُمُ الْجَنَّةَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ وَعَدًا عَلَيْهِ حَقًّا فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ وَالْقُرْآنِ وَمَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ مِنَ اللَّهِ فَاسْتَبْشِرُوا بِبَيْعِكُمْ الَّذِي بَايَعْتُمْ بِهِ وَذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ » .^(١)

وقد عظم الإسلام أمره ، ونوه به في عامة السور المدنية ، وذم التاركين له ، والمعرضين عنه ، ووصفهم بالنفاق ومرض القلب .

المجاهد خير الناس

عن ابن عباس رضي الله عنه : أن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال : « ألا أخبركم بخير الناس ؟ رجل ممسك بعنان فرسه في سبيل الله .

(١) سورة التوبة : الآية ١١١ .

ألا أخبركم بالذي يتلوه : رجلٌ معتزل في غُنيمةٍ له يؤذي حقَّ الله فيها .

ألا أخبركم بشر الناس : رجلٌ يُسأل بالله ولا يُعطي به .
وسئل النبي صلى الله عليه وسلم ، أي الناس أفضل ؟ قال :
« مؤمن يجاهد في سبيل الله بنفسه وماله » .

قالوا : ثم من ؟

قال : « مؤمن في شِعْبٍ من الشعاب يتقي الله ويدع الناس من شره » .
بقوله صلى الله عليه وسلم : « ثم مؤمن في شِعْبٍ من الشعاب يعبد ربه
ويدع الناس من شره » فيه دليل لمن قال بتفضيل العزلة عن الاختلاط ؛ وفي
ذلك خلاف مشهور .

فمذهب الشافعي ، وأكثر العلماء ؛ أن الاختلاط أفضل بشرط رجاء
السلامة من الفتن .

ومذهب طوائف أن الاعتزال أفضل .

وأجاب الجمهور عن هذا الحديث بأنه مخمول على الاعتزال في زمن الفتن
والخروب ، أو هو فيمن لا يسلم الناس منه ولا يصبر عليهم ، أو نحو ذلك
من الخصوص .

وقد كانت الأنبياء صلوات الله عليهم ، وجماهير الصحابة والتابعين
والعلماء والزهاد مختلطين ، فيحصلون منافع الاختلاط ، كشهود الجمعة ،
والجماعة ، والجنائز ، وعيادة المرضى ، وحِلَقِ الذكر ، وغير ذلك .

وأما الشَّعْب ، فهو : ما انفرج بين جبلين ، وليس المراد نفس
الشَّعْب خصوصاً ، بل المراد : الانفراد والاعتزال ، وذكر الشعب مثلاً ،
لأنه خال من الناس غالباً ، وهذا الحديث نحو الحديث الآخر ، حين سئل
صلى الله عليه وسلم عن النجاة ، فقال :

« أمسك عليك لسانك ، وليسعك بيتك ، وابك على خطيئتك » .

الجنة للمجاهد

روى الترمذي : أن رجلاً مالت نفسه إلى العزلة ، فسأل النبي صلى الله

عليه وسلم عنها ، فقال :
« لا تفعل ، فإن مقام أحدكم في سبيل الله أفضل من صلاته في بيته
سبعين عاماً ، ألا تحبون أن يغفر الله لكم ويدخلكم الجنة :
اغزوا في سبيل الله .
من قاتل في سبيل الله فُواق ناقة وجبت له الجنة » .

المجاهد يرتفع مائة درجة في الجنة :

عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال :
« يا أبا سعيد ، من رضي بالله رباً ، وبالإسلام ديناً ، وبمحمد نبياً وجبت
له الجنة » .

فعجب لها أبو سعيد ، فقال :
أعدها عليّ يا رسول الله ، ففعل .
ثم قال : « وأخرى يرفع بها العبد مائة درجة في الجنة ما بين كل درجتين ،
كما بين السماء والأرض » .
قال : وما هي يا رسول الله ؟
قال : « الجهاد في سبيل الله ، الجهاد في سبيل الله » .

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن في الجنة مائة درجة ، أعدها
الله للمجاهدين في سبيل الله ، ما بين الدرجتين كما بين السماء والأرض ، فإذا
سألتهم الله فاسألوه الفردوس ، فإنه أوسط الجنة ، وأعلى الجنة ، وفوقه عرش
الرحمن ، ومنه تفجر أنهار الجنة » .

الجهاد لا يعدله شيء

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قيل يا رسول الله ما يعدل الجهاد في
سبيل الله عز وجل ؟
قال : « لا تستطيعونه » .

فأعاد عليه مرتين ، أو ثلاثاً ، كل ذلك يقول « لا تستطيعونه » .
وقال في الثالثة : « مثل المجاهد في سبيل الله كمثل الصائم القائم القانت

بآيات الله ، لا يَقْتَرُ من صلاة ولا صيام حتى يرجع المجاهد في سبيل الله ، .
رواه الحمسة .

فصل الشهادة

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا يُكَلِّم أحد في سبيل الله - والله أعلم بمن يكلم في سبيل الله - إلا جاء يوم القيامة وجرحه يُثْعَب دماً ، اللون لون الدم ، والريح ريح المسك » .
قال محمد بن ابراهيم : أُمي عليّ عبد الله بن المبارك حين ودعته للخروج هذه الآيات ، وأرسلها معي إلى الفضيل بن عياض :

يا عابد الحَرَمَيْنِ لو أنصَرْتُنَا
لعلت أنك في العبادة تلعب
من كان يَنْضَب خذَه بلموَحِه
فَنَحَوْرْنَا بِلَمَائِنَا تَخَضَّبُ
أو كان يُثْعَب خيله في باطلٍ
فخيولنا يوم الصبيحة تنعب
ريح العبير لكم ، ونحن غيرنا
وهج السنايك والغبار الأطيب
ولقد أنا من مقال نيينا
قولٌ صحيح صادقٌ ... لا يكذب
لا يستوي غبار أهل الله في
أنف امرئ ودخان نار ؛ لا يكذب
هنا كتاب الله ينطق بيننا
ليس الشهيد بميت ؛ لا يكذب

قال : فلقيت الفضيل بن عياض بكتابه في المسجد الحرام ، فلما قرأه
خرفت عيناه وقال :
صدق أبو عبد الرحمن ، ونصحتني ، ثم قال :

أأنت ممن يكتب الحديث ؟ قلت : نعم . قال : فاكتب هذا الحديث :
أَجْرَ حَمَلِكَ كِتَابِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ إِلَيْنَا .

وأملى عليّ الفضيل بن عياض : « حدثنا منصور بن المعتمر ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رجلاً قال : يا رسول الله علمني عملاً أنال به ثواب المجاهدين في سبيل الله .

فقال : « هل تستطيع أن تصلي فلا تفتر ، وتصوم فلا تفطر ؟ »

فقال : يا رسول الله ، أنا أضعف من أن أستطيع ذلك .

ثم قال النبي صلى الله عليه وسلم : « فوالذي نفسي بيده لو طوّقت ذلك ما بلغت المجاهدين في سبيل الله .

أوما علمت أن المجاهد لَيَسْتَنَّ في طوله فيكتب له بذلك الحسنات » .

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لأصحابه :

« لما أصيب إخوانكم بأحد ، جعل الله أرواحهم في جوف طير خضر ، ترد أنهار الجنة ، وتأكل من ثمارها ، وتأوي إلى قناديل من ذهب ، معلقة في ظل العرش ، فلما وجدوا طيب مأكلهم ، ومشربهم ، ومقيلهم ، قالوا : من يبلغ إخواننا عنا أنا أحياء في الجنة نرزق ، لئلا يزهّدوا في الجهاد ، فقال الله تعالى : « أنا أبلغهم عنكم » . وأنزل :

« وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أحياءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ » فَرِحِينَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ ، وَيَسْتَبْشِرُونَ بِالَّذِينَ لَمْ يَلْحَقُوا بِهِمْ مِنْ خَلْفِهِمْ أَلَّا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ » . يَسْتَبْشِرُونَ بِنِعْمَةِ اللَّهِ وَفَضْلِهِ وَأَنَّ اللَّهَ لَا يُضَيِّعُ أَجْرَ الْمُؤْمِنِينَ » . (١)

وقال الرسول صلى الله عليه وسلم : « أرواح الشهداء في حواصل طير خضر ، تسرح في الجنة حيث شاءت » .

وقال صلى الله عليه وسلم : « الشهيد لا يجد ألم القتل إلا كما يجد أحدكم ألم القرصة » . (٢)

(١) سورة آل عمران : الآيات ١٦٩ ، ١٧٠ ، ١٧١ .

(٢) القرصة : اللسعة .

وقال صلى الله عليه وسلم : « أفضل الجهاد أن يعقر^(١) جوادك، ويراق^(٢) دمك » .

عن جابر بن عتيك ؛ أن النبي صلى الله عليه وسلم قال :
« الشهادة سبع - سوى القتل في سبيل الله - : المطعون^(٣) شهيد، والفرق^(٤) شهيد ، وصاحب ذات الجنب^(٥) شهيد ، والمبطون^(٦) شهيد ، وصاحب الحرق شهيد ، والذي يموت تحت الهدم شهيد ، والمرأة تموت بجمع^(٧) شهيدة » . رواه أحمد ، وأبو داود ، والنسائي بسند صحيح .

وعن أبي هريرة رضي الله عنه ؛ أن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال :
« ما تعدون الشهيد فيكم ؟ »
قالوا : يا رسول الله : من قُتِلَ في سبيل الله ، فهو شهيد .
قال : « إن شهداء أمِّي لأذن لقليل » .
قالوا : فمن هم يا رسول الله ؟
قال : « من قتل في سبيل الله ، فهو شهيد ، ومن مات في سبيل الله^(٨) ، فهو شهيد ، ومن مات في الطاعون ، فهو شهيد ، ومن مات في البطن ، فهو شهيد ، والغريق شهيد » . رواه مسلم .
وعن سعيد بن زيد ؛ أن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال :
« من قُتِلَ دون ماله ، فهو شهيد ، ومن قتل دون دمه ، فهو شهيد ، ومن قتل دون دينه ، فهو شهيد ، ومن قتل دون أهله ، فهو شهيد » . رواه أحمد ، والترمذي ، وصححه .

قال العلماء : « المراد بشهادة هؤلاء كلهم ، غير المقتول في سبيل الله ،

(١) يعقر : يجرح .

(٢) يراق : يصب .

(٣) المطعون : من مات بالطاعون .

(٤) الفرق : الغريق .

(٥) ذات الجنب : القروح تصيب الإنسان داخل جنبه وتلتصق بها الحمى والسعال .

(٦) المبطون : من مات بمرض البطن .

(٧) بجمع : أي التي تموت عند الولادة .

(٨) في سبيل الله : أي في طاعته .

أنهم يكون لهم في الآخرة ثواب الشهداء ، وأما في الدنيا ، فيغسلون ، ويصلى عليهم .

« ويان هذا ، أن الشهداء ثلاثة أقسام : شهيد في الدنيا والآخرة ، وهو المقتول في حرب الكفار ، وشهيد في الآخرة دون أحكام الدنيا ، وهم هؤلاء المذكورون هنا ، وشهيد في الدنيا دون الآخرة ، وهو من غلّ من الغنيمة^(١) أو قتل مدبراً » .

وعن عبد الله بن عمر : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « يغفر الله للشهيد كل ذنب ، إلا الدين » .

ويلحق بالدين مظالم العباد ، مثل : القتل ، وأكل أموال الناس بالباطل ، ونحو ذلك .

الجهاد لإعلاء كلمة الله

إن الجهاد لا يسمى جهاداً حقيقياً إلا إذا قصد به وجه الله ، وأريد به إعلاء كلمته ، ورفع راية الحق ، ومطاردة الباطل ، وبذل النفس في مرضاة الله ، فإذا أريد به شيء دون ذلك من حظوظ الدنيا ، فإنه لا يسمى جهاداً على الحقيقة .

فمن قاتل ليحظى بمنصب ، أو يظفر بمغنم ، أو يظهر شجاعة ، أو ينال شهرة ، فإنه لا نصيب له في الأجر ، ولا حظ له في الثواب .

فمن أبي موسى ، قال :

« جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : الرجل يقاتل للمغنم^(٢) والرجل يقاتل للدكر^(٣) ، والرجل يقاتل ليُرى مكانه^(٤) ، فمَنْ في سبيل الله ؟

فقال : « مَنْ قاتل لتكون كلمة الله هي العليا ، فهو في سبيل الله » .

(١) راجع الجزء الرابع (المجلد الأول) من فقه السنة .

(٢) أي لأجل الغنيمة .

(٣) ليذكر بين الناس .

(٤) يرى مكانه : يشتهر بالشجاعة .

وروى أبو داود ، والنسائي : أن رجلاً قال :
يا رسول الله : أرايت رجلاً غزا يلتمس الأجر والدعوى ، ما له ؟
فقال صلى الله عليه وسلم : « لا شيء له » .
فأعادها عليه ثلاث مرات :
فقال : « لا شيء له ، إن الله لا يقبل من العمل إلا ما كان خالصاً ،
وابتغى به وجهه » .
إن النية : هي روح العمل ، فإذا تجرد العمل منها ، كان عملاً ميتاً ،
لا وزن له عند الله .
روى البخاري عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال :
« إنما الأعمال بالنيات ، وإنما لكل امرئ ما نوى » .
وإن الإخلاص هو الذي يعطي الأعمال قيمتها الحقيقية ، ومن ثم فإن
المرء قد يبلغ بالإخلاص درجة الشهادة ، ولو لم يُستشهد .
يقول الرسول عليه الصلاة والسلام :
« من سأل الله الشهادة بصدق بلغه الله منازل الشهداء وإن مات على
فراشه » .
ويقول صلى الله عليه وسلم : « إن بالمدينة أقواماً ما مرقم مسيراً ، ولا
قطعاً وادياً ، إلا كانوا معكم ، حبسهم العذر » .
وإذا لم يكن الإخلاص هو الباعث على الجهاد ، بل كان الباعث شيئاً
آخر من أشياء الدنيا وأعراضها لم يحرم المجاهد الثواب والأجر فقط ، بل إنه
بذلك يعرض نفسه للعذاب يوم القيامة .
فعن أبي هريرة رضي الله عنه ، قال : « سمعت رسول الله صلى الله عليه
وسلم يقول :

« إن أول الناس يقضى يوم القيامة عليه : رجل استشهد . فأتى به فعرفه
نعمه ، فعرفها .

قال : فما عملت فيها ؟

قال : قاتلت فيك حتى استشهدت . قال : كذبت ، ولكنك قاتلت

لأن يقال : جريء فقد قيل ، ثم أمر به فسحب على وجهه حتى ألقي في النار .
ورجل تعلم العلم وعلمه ، وقرأ القرآن ، فأتى به فعرّفه نعمه ، فعرّفها .
قال فما عملت فيها ؟

قال : تعلمت العلم وعلمته ، وقرأت فيك القرآن . قال : كذبت ،
ولكنك تعلمت العلم ليقال عالم . وقرأت القرآن ليقال هو قارىء . فقد قيل ؛
ثم أمر به فسحب على وجهه حتى ألقي في النار .
ورجل وسع الله عليه ، وأعطاه من أصناف المال . فأتى به فعرّفه
نعمه ، فعرّفها .

قال : فما عملت فيها ؟

قال : ما تركت من سبيل تحب أن ينفق فيها إلا أنفقت فيها لك . قال :
كذبت ، ولكنك فعلت ليقال : هو جواد ، فقد قيل ، ثم أمر به فسحب على
وجهه ، ثم ألقي في النار . رواه مسلم .

أجر الأجير

ومهما كان المجاهد مخلصاً ، وأخذ من الغنيمة ، فإن ذلك ينقص من أجره .
فمن عبد الله بن عمرو . قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
« ما من غازية ، أو سرية تغزو ، فتغنم وتسلم ، إلا كانوا قد تعبوا لثي
أجورهم » .

« وما من غازية أو سرية تخفق أو تصاب ، إلا تم أجورهم » . رواه مسلم .
قال النووي : « وأما معنى الحديث فالصواب الذي لا يجوز غيره . أن الغزاة
إذا سلموا أو غنموا يكون أجرهم أقل من أجر من لم يسلم ، أو سلم
ولم يغنم . وأن الغنيمة هي في مقابلة جزء من أجر غزوهم ، فإذا حصلت لهم ؛
فقد تعبوا لثي أجورهم المترتب على الغزو ، وتكون هذه الغنيمة من جملة
الأجر .. وهذا موافق للأحاديث الصحيحة المشهورة عن الصحابة كقوله :
« منّا من مات ولم يأكل من أجره شيئاً .

ومنّا من أينعت له ثمرة فهو يهديها : أي يحثيها » .

فهذا الذي ذكرنا هو الصواب . وهو ظاهر الحديث ، ولم يأت حديث

صريح صحيح يخالف هذا . فتعين حملة على ما ذكرنا .
وقد اختار القاضي عياض معنى هذا الذي ذكرناه .
وروى أبو داود عن أبي أيوب أن النبي صلى الله عليه وسلم قال :
« ستفتح عليكم الأمصار ، وستكونون جنوداً مجندة ؛ يقطع عليكم فيها
بعوث ؛ فيكره الرجل منكم البعث فيها ؛ فيتخلص من قومه ، ثم يتصفح
القبائل يعرض نفسه عليهم ؛ يقول : من أكفـه بعث كذا ، وذلك الأجير ؛
إلى آخر قطرة من دمه » .

فضل الرباط في سبيل الله

توجد ثغور يمكن أن تكون منافذ ينطلق منها العدو إلى دار الإسلام ومن
الواجب أن تحصن هذه الثغور تحصيناً متيناً ؛ كي لا تكون جانب ضعف
يستغله العدو ويجعله منطلقاً له .

وقد رغب الإسلام في حماية هذه الثغور ؛ بإعداد الجنود ليكونوا قوة
للمسلمين .

وأطلق على لزوم هذه الثغور ؛ لأجل الجهاد في سبيل الله لفظ الرباط^(١) ،
وأقله ساعة ، وتماه أربعون يوماً ، وأفضله ما كان بأشد الثغور خوفاً .
وقد اتفق العلماء على أنه أفضل من المقام بمكة .
وقد جاء في فضله من الأحاديث ما يلي :

روى مسلم عن سلمان ؛ قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
يقول :

« رباط يوم وليلة خير من صيام شهر وقيامه ، وإن مات جرى عليه
عمله^(٢) الذي كان يعمل ، وأجرى عليه رزقه^(٣) ، وأمن الفتان » .

وقال : « كل ميت يختم^(٤) على عمله ؛ إلا الذي مات مرابطاً في سبيل الله ؛

(١) الرباط : معناه الإقامة في الثغر بإزاء العدو .

(٢) هذه فضيلة خاصة بالمراقبة .

(٣) هذا كقوله تعالى : « أحياء عند ربهم يرزقون » .

(٤) يختم على عمله : ينقطع عمله عنه ولا يصل ثوابه إليه .

فإنه ينمى ^(١) عمله إلى يوم القيامة ويأمن فتنة القبر .

فضل الرمي بنية الجهاد

رغب الإسلام في تعلم الرمي والمناضلة بنية الجهاد في سبيل الله ؛ وحبَّبَ في التدريب على ذلك ورياضة الأعضاء بممارسة الرمي والمناضلة .

١ - عن عقبة بن عامر ؛ قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم على المنبر وهو يقول :

« وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة » .

« ألا إن القوة الرمي ، ألا إن القوة الرمي ، ألا إن القوة الرمي » . رواه

مسلم .

٢ - وعنه رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول :

« ستفتح عليكم أرضون ؛ فلا يعجز أحدكم أن يلهو بأسهمه ، إن الله يدخل بالسهم الواحد الجنة ثلاثة نفر : صانعه ^(٢) والمحدث به ^(٣) والرامي به في سبيل الله . »

وقد شدد الإسلام تشديداً عظيماً في نسيان الرمي بعد تعلمه ، وأنه مكروه كراهة شديدة لمن تركه بلا عذر .

٣ - قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

« من عليم الرمي ثم تركه فليس منا ، أو « قد عصي » . رواه مسلم .

٤ - وقال صلى الله عليه وسلم :

« كل شيء يلهو به الرجل باطل ؛ إلا رمية بقوسه ، وتأديبه فرسه ، وملاعبته أهله ، فإنه من الحق » .

قال القرطبي : « ومعنى هذا والله أعلم : أن كل ما يتلهى به الرجل ؛ مما لا يفيد في العاجل ولا في الآجل فائدة ؛ فهو باطل والإعراض عنه أولى . وهذه الأمور الثلاثة ، فإنه وإن كان يفعلها على أنه يتلهى بها وينشط ، فإنها

(١) ينمى : يزداد وينمو .

(٢) يحتسب في صنمه الخير .

(٣) المناول له .

حق لامتصاها بما قد يفيد ، فإن الرمي بالقوس ، وتأديب الفرس جميعاً من تعاون القتال ، وملاعبة الأهل قد تؤدي إلى ما يكون عنه ولد يوحد الله ويعبده ، فلهذا كانت هذه الثلاثة من الحق » .

وقال النبي صلى الله عليه وسلم :

« يا بني إسماعيل ، أرموا فإن أباكم كان رامياً » .

وتعلم الفروسية واستعمال الأسلحة فرض كفاية « وقد يتعين » .

الحرب في البحر أفضل من الحرب في البر :

لما كان القتال في البحر أعظم خطراً كان أكثر أجراً .

١ - « روى أبو داود عن أم حرام ؛ أن النبي صلى الله عليه وسلم قال :

« المائد ^(١) في البحر له أجر شهيد ، والغريق له أجر شهيد » .

وروى ابن ماجه عن أبي أمامة قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه

وسلم يقول :

٢ - « شهيد البحر مثل شهيد البر والمائد في البحر كالمتشحط في دمه في

البر وما بين الموجبتين كقاطع الدنيا في طاعة الله ، وإن الله وكل ملك الموت

بقبض الأرواح ؛ إلا شهيد البحر فإنه يتولى قبض أرواحهم . ويغفر لشهيد

البر الذنوب كلها إلا الدين ، ويغفر لشهيد البحر الذنوب والدين » .

صفات القائد

وقد عد الفخري الصفات التي يجب أن تتوفر في قائد الجيش ، فقال :

قال بعض حكماء الترك :

« ينبغي أن يكون في قائد الجيش عشر خصال من أخلاق الحيوان :

جرأة الأسد ، وحيلة الخنزير ، وروغان الثعلب ، وصبر الكلب على

الجراح . وغارة الذئب ، وحراسة الكركي ، وسخاء الديك . وشفقة الديك

على الفرائيج ، وحدّر الغراب . وسمنّ « تعرّو » ، وهي دابة تكون

بخراسان تسمن على السفر والكدة » .

(١) المائد : الذي يصيبه القيء .

الجهاد مع البر والفاجر :

لا يشترط في الجهاد أن يكون الحاكم عادلاً ، أو القائد باراً ؛ بل الجهاد واجب على كل حال ، وقد يكون للرجل الفاجر في ميدان الجهاد من البلاء ما ليس لغيره .

الواجب على قائد الجيش

يجب على القائد بالنسبة للجنود ما يأتي :

١ - مشاورتهم وأخذ رأيهم ، وعدم الاستبداد بالأمر دونهم ؛ لقول الله سبحانه : « وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ » . (١)

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : « ما رأيت أحداً قط كان أكثر مشاورة لأصحابه من رسول الله صلى الله عليه وسلم » . أخرجه أحمد والشافعي رضي الله عنهما .

٢ - الرفق بهم ، ولين الجانب لهم ، قالت السيدة عائشة رضي الله عنها : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول :

« اللهم من ولي من أمر أمتي شيئاً فرفق بهم ، فارفق به » . أخرجه مسلم . وروى عن معقل بن يسار أنه صلى الله عليه وسلم قال :

« ما من أمير يلي أمور المسلمين ، ثم لا يجتهد لهم ، ولا ينصح لهم ، إلا لم يدخل الجنة » .

وروى أبو داود ، عن جابر رضي الله عنه . قال :

« كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتخلف عن المسير ، فيزجي الضعيف ويردف ، ويدلهم » ..

٣ - الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، حتى لا يتورطوا في المعاصي .

٤ - تفقد الجيش حيناً بعد حين ؛ ليكون على علم بجنوده ؛ يمنع من لا يصلح للحرب من رجال وأدوات ، مثل المخدّل وهو الذي يزهد الناس في القتال ، والمرجف الذي يطلق الشائعات ، فيقول : ليس لهم مدد ، ولا طاقة ..

(١) سورة آل عمران : الآية ١٥٩ .

وكذلك من ينقل أخبار الجيش وتحركاته ، أو يثير الفتن .

٥ - تعريف العرفاء .

٦ - عقد الألوية والرايات .

٧ - تخيير المنازل الصالحة ، وحفظ مكانها .

٨ - بث العيون ليُعرف حال العدو .

وكان من هديه صلى الله عليه وسلم إذا أراد غزوة ورّى بغيرها (١)
وكان يبث العيون ليأتوه بخبر الأعداء ، وكان يرتب الجيوش ، ويتخذ
الرايات والألوية ..

قال ابن عباس : وكانت راية رسول الله صلى الله عليه وسلم سوداء
ولواؤه أبيض . رواه أبو داود .

وصايا رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى قواده

عن أبي موسى رضي الله عنه قال :

« كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا بعث أحداً من أصحابه في بعض
أمره قال : « بشروا ، ولا تنفروا ، ويسروا ، ولا تعسروا » (٢) .

وعنه قال : بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعاً إلى اليمن ، فقال :

« يسروا ولا تعسروا ، وبشروا ولا تنفروا ، وتطاعوا ، ولا تختلفوا » (٣) .
رواهما الشيخان .

عن أنس رضي الله عنه ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال :

« انطلقوا باسم الله ، وبالله ، وعلى ملة رسول الله ، ولا تقتلوا شيخاً

(١) أي ذكر غيرها وأرادها هي ، حتى لا يعرف العدو ما يريد عليه الصلاة والسلام .

(٢) في بعض أمره : أي في أمر من أعمال الولاية والإدارة . قال : بشروا ، أي من قرب
إسلامه ومن تاب من العصاة ، بسمة رحمة الله وعظم ثوابه لمن آمن وعمل صالحاً . ولا
تنفروا بذكر أنواع التخويف والوعيد ، ويسروا على الناس ، ولا تشدوا عليهم ، فإن
هذا أدى لهبة الدين .

(٣) تركا الخلاف واحملا على التوافق فهذا أدعى للنصر والنجاح ، وسد الحديث موجه باعتبار
الجماعة ، وصجزه باعتبار المتن .

فانياً ^(١) ولا طفلاً صغيراً ، ولا امرأة ^(٢) ، ولا تغلوا ، وضموا غنائمكم ، وأصلحوا ، وأحسنوا ^(٣) إن الله يحب المحسنين . رواه أبو داود .

وصية عمر رضي الله عنه

وكتب عمر بن الخطاب إلى سعد بن أبي وقاص ، رضي الله عنهما ، ومن معه من الأجناد ، أما بعد :

« فإني آمرك ومن معك من الأجناد بتقوى الله على كل حال ؛ فإن تقوى الله أفضل العُدة على العدو ، وأقوى المكيّدة في الحرب ، وأمرك ومن معك أن تكونوا أشدَّ احتِراساً من المعاصي منكم من عدوكم ؛ فإن ذنوب الجيش أخوف عليهم من عدوهم ، وإنما ينصر المسلمون بمعصية عدوهم لله ، ولولا ذلك لم تكن لنا بهم قوة ؛ لأن عدونا ليس كعددهم ، ولا عدّتنا كعدتهم ؛ فإن استوينا في المعصية كان لهم الفضل علينا في القوة ، وإلا نُنْصِرْ عليهم بفضلنا ، لم تغلبهم بقوتنا ، فاعلموا أن عليكم في سيركم حفظة من الله يعلمون ما تفعلون ، فاستحيوا منهم ، ولا تعملوا بمعاصي الله وأنتم في سبيل الله ، ولا تقولوا أن عدونا شرٌّ منا ؛ فلن يُسَلِّطَ علينا ؛ فرب قوم سلَّطَ عليهم شرّ منهم ، كما سلط على بني إسرائيل لما عملوا بمساخط الله كفار المجوس ، فجاسوا خللاً الديار ، وكان وعداً مفعولاً ، أسألوا الله العون على أنفسكم ، كما تسألونه النصر على عدوكم . أسأل الله ذلك لنا ولكم .

« وترفق بالمسلمين في سيرهم ، ولا تجشمهم سيراً يتعبهم ، ولا تقصر بهم عند منزل يرفق بهم حتى يبلغوا عدوهم ، والسفر لم ينقص قوتهم ؛ فلأنهم سائرون إلى عدو مقيم ، حامي الأنفس والكُراع ، وأقم بمن معك في كل جمعة يوماً وليلة ، حتى تكون لهم راحة يحيون فيها أنفسهم ، ويرمسون أسلحتهم وأمتعتهم ، ونح منازلهم عن قرى أهل الصلح والذمة ، فلا يدخلها

(١) إلا إذا كان مقاتلاً أو ذا رأي فقد أمر صل الله عليه وسلم بقتل زيد بن الصصة الذي كان في جيش هوازن للرأي فقط وعمره يربو على مائة وعشرين سنة .

(٢) إلا إذا كانت مقاتلة أو والية عليهم أو لها رأي فيهم .

(٣) بسند صالح : نسأل الله صلاح الحال . في الحال والمآل . آمين .

من أصحابك إلا من تثق بدينه ، ولا يرزأ أحداً من أهلها شيئاً ؛ فإن لهم حرمة وذمة ، ابتليتم بالوفاء بها ، كما ابتلوا بالصبر عليها ، فما صبروا لكم فنولوهم خيراً ، ولا تستنصروا على أهل الحرب بظلم أهل الصلح .
« وإذا وطئت أرض العدو ، فأذك العيون بينك وبينهم ، ولا يخفى عليك

أمرهم ، وليكن عندك من العرب ، أو من أهل الأرض من تمنئن إلى نصحه وصدقه ؛ فإن الكذب لا ينفعك خبره ، وإن صدقك في بعضه ، والغاش عين عليك ؛ وليس عينا لك .

« وليكن منك عند دنوك من أرض العدو أن تكثر الطلائع ، وتبث السرايا بينك وبينهم ، فتقطع السرايا أمدادهم ومراقهم ، وتتبع الطلائع عوراتهم .

وانتق للطلائع أهل الرأي والبأس من أصحابك ، وتخبر لهم سوابق الخيل ؛ فإن لقوا عدواً كان أول من تلقاهم القوة من رأيك ، واجعل أمر السرايا إلى أهل الجهاد ، والصبر على الجلال ، ولا تخص بها أحداً بهوى ، فتضيع من رأيك وأمرك أكثر مما حايت به أهل خاصتك ، ولا تبعن طليعة ولا سرية في وجه تتخوف فيه غلبة أو صنيعة ونكاية .

« فإذا عاينت العدو فاضمم إليك أقاصيك ، وطلائعك ، وسراياك ، واجمع إليك مكيدتك وقوتك ، ثم لا تعاجلهم المناجزة ؛ ما لم يستكرهك قتال ، حتى تبصر عورة عدوك ومقاتله ، وتعرف الأرض كلها كعرفة أهلها ، فتصنع بعدوك كصنعه بك .

« ثم أذك على عسكريك ، وتيقظ من البيات جهلك ، ولا تمر بأسير له عقد إلا ضربت عنقه ؛ لترهب به عدو الله وعدوك .
« والله ولي أمرك ومن معك ، وولي النصر لكم على عدوكم ، والله المستعان » اهـ .

واجب الجنود

وواجب الجنود بالنسبة لقائدهم : الطاعة في غير معصية . فقد روى البخاري ومسلم عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال :
« من أطاعني فقد أطاع الله ، ومن عصاني فقد عصى الله ، ومن يطع الأمير فقد أطاعني ، ومن يعص الأمير فقد عصاني . »

وأما الطاعة في المعصية ، فإنه منهي عنها ؛ لأنه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق .

وقد روى البخاري ومسلم عن علي^١ كرم الله وجهه ، قال :
« بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم سرية ، واستعمل عليهم رجلاً من الأنصار ، وأمرهم أن يسمعوا له ويطيعوا فعصوه في شيء ، فقال : اجمعوا لي خطباً ، فجمعوا ، ثم قال : أوقدوا ناراً ، فأوقدوا ، ثم قال : ألم يأمركم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تسمعوا ويطيعوا ؟ . فقالوا : بلى . قال : فادخلوها ، فنظر بعضهم إلى بعض ، وقالوا : إنما فررنا إلى رسول الله من النار ، فكانوا كذلك حتى سكن غضبه ، وطفئت النار .

فلما رجعوا ذكروا ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال :
« لو دخلوها ، ما خرجوا منها أبداً ، وقال : لا طاعة في معصية الخالق ، إنما الطاعة في المعروف . »

وجوب الدعوة قبل القتال

يجب أن يبدأ المسلمون بالدعوة قبل القتال ، أخرج مسلم عن بريدة ، رضي الله عنه ؛ قال :

« كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا أمر أميراً على جيش أو سرية^(١) أوصاه في خاصته بتقوى الله ، ومن معه من المسلمين خيراً^(٢) ، ثم قال : اغزوا باسم الله في سبيل الله ، قاتلوا من كفر بالله ، أغزوا ولا تغلّوا ، ولا تغدروا ، ولا تمثّلوا ، ولا تقتلوا وليداً^(٣) ، وإذا لقيت عدوك من المشركين فادعهم إلى ثلاث خصال^(٤) ، فأيتهن ما أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم : ادعهم إلى الإسلام ، فإن أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم ، ثم

(١) السرية : قطعة من الجيش . .

(٢) أوصاه بتقوى الله ، وأوصاه بالمسلمين خيراً .

(٣) لا تغلّوا : أي لا تخونوا في الغنمة ؛ ولا تغدروا : لا تنقضوا عهداً ؛ ولا تمثّلوا : أي لا تشوهوا القتل بقطع الأنوف والأذان ونحوها ؛ ولا تقتلوا وليداً : أي صبيّاً ، وكذا الشيخ الكبير والمرأة لأنهم لا يقاتلون .

(٤) هي الإسلام والهجرة وإلا فالجزية .

أدعهم إلى التحول من دارهم إلى دار المهاجرين ، وأخبرهم أنهم إن فعلوا ذلك فلهم ما للمهاجرين ، وعليهم ما على المهاجرين ، فإن أبتوا أن يتحولوا (١) ، فأخبرهم أنهم يكونون كأعراب المسلمين ، يجري عليهم حكم الله الذي يجري على المؤمنين (٢) .

ولا يكون لهم في الغنيمة والفبيء شيء ، إلا أن يجاهدوا مع المسلمين ، فإن أبوا فسلهم الجزية (٣) ، فإن هم أجابوك فاقبل وكف عنهم ؛ فإن هم أبوا فاستعن بالله وقاتلهم ، وإذا حاصرت أهل حصن فأرادوك أن تجعل لهم ذمة الله وذمة نبيه ، فلا تجعل لهم ذلك (٤) ، ولكن اجعل لهم ذمتك وذمة أصحابك ، فإنكم إن تخفروا ذمتكم وذمة أصحابكم أهون من أن تخفروا ذمة الله وذمة رسوله (٥) ، وإذا حاصرت أهل حصن فأرادوك أن تنزلهم على حكم الله ، فلا تقبل منهم ، ولكن أنزلهم على حكمك ؛ فإنك لا تدري أتصيب حكم الله فيهم أم لا (٦) . رواه الخمسة إلا البخاري .

وحاصر أحد جيوش المسلمين قصرأ من قصور فارس ، وكان الأمير سلمان الفارسي فقالوا :

يا أبا عبد الله ؛ ألا تنهد إليهم (٧) .

قال : دعوني أدعهم ، كما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعو فأتاهم ؛ فقال لهم : إنما أنا رجل منكم ؛ فارسي ، والعرب يطيعونني ؛ فإن أسلمتم فلکم مثل الذي لنا ، وعليكم ما علينا ، وإن أبيتم إلا دينكم ؛ تركناكم عليه وأعطونا الجزية عن يد وأنتم صاغرون .

(١) عن ديارهم ويجاهدوا .

(٢) من الأعراب أهل البادية ، وحكم الله فيهم أنه ليس لهم في الغنيمة والفبيء شيء إلا إذا جاهدوا .

(٣) فإن أبوا ؛ أي عن الإسلام ، فسلهم الجزية ، لعل هذا قيل تخصيصها بأهل الكتاب الوارد في سورة التوبة .

(٤) فأرادوك ؛ أي طلبوا منك .

(٥) اللمة ؛ العهد ؛ والإخفار ؛ نقض العهد .

(٦) والمراد عن عهد الله وحكمه احتراماً لها .

(٧) تأمر الجيش بالزحف عليهم .

قال : ورطن إليهم بالفارسية : وأنتم غير محمودين ^(١) ، وإن أبيتم ، نابذناكم على سواء ^(٢) .

قالوا : ما نحن بالذي يعطي الجزية ، ولكننا نقاتلكم .

قالوا : يا أبا عبد الله ؛ ألا تنهد إليهم .

قال : فدعاهم ثلاثة أيام إلى مثل هذا ^(٣) ، ثم قال : انهذوا إليهم ؛ قال : فنهذنا إليهم ففتحنا ذلك القصر . رواه الترمذي .

قال أبو يوسف : لم يقاتل رسول الله صلى الله عليه وسلم قوماً قط ؛ فيما بلغنا ؛ حتى يدعوهم إلى الله ورسوله .

وقال صاحب الأحكام السلطانية : ومن لم تبلغهم دعوة الإسلام ، يحرم علينا الإقدام على قتالهم غيراً وبياتاً بالقتل والتحريق . ويحرم أن نبداهم بالقتال ؛ قبل إظهار دعوة الإسلام لهم وإعلامهم من معجزات النبوة ومن ساطع الحجة بما يقودهم إلى الإجابة .

ويرى السرخسي من أئمة المذهب الحنفي : أنه يحسن أن لا يقاتلهم فور الدعوة ، بل يتركهم يبيتون ليلة يتفكرون فيها ويتدبرون ما فيه مصلحتهم . ويرى الفقهاء أن أمير الجيش إذا بدأ بالقتال قبل الإنذار بالحجة والدعاء إلى إحدى الأمور الثلاثة ، وقتل من الأعداء غرة وبياتاً ضمن ديّات نفوسهم .

ذكر البلاذري في فتوح البلدان : « أن أهل سمرقند ؛ قالوا لعاملهم سليمان بن أبي السرى « إن قتيبة بن مسلم الباهلي غدر بنا وظلمنا ، وأخذ بلادنا ، وقد أظهر الله العدل والإنصاف ؛ فأذن لنا ؛ فليقتل منا وفد إلى أمير المؤمنين يشكو ظلامتنا ، فإن كان لنا حق أعطيتناه ؛ فإن بنا إلى ذلك حاجة ، فأذن لهم ؛ فوجهوا منهم قوماً إلى « عمر بن عبد العزيز » رضي الله عنه ، فلما علم عمر ظلامتهم كتب إلى سليمان يقول له : إن أهل سمرقند ؛ قد شكوا إليّ ظلماً أصابهم ، وتحاملا من قتيبة عليهم حتى أخرجهم من أرضهم ؛ فإذا أتاك كتابي فأجلس لهم القاضي ؛ فلينظر في أمرهم ، فإن

(١) قال هذه الكلمة لهم بالفارسية .

(٢) أطلناكم به ، وقاتلناكم .

(٣) فيه طلب الدعوة ثلاثة أيام ، رحمة بهم لعلهم يسلمون .

قَضِيَّ لَهُمْ ، فَأَخْرَجَهُمْ إِلَى مَعْسِكَرِهِمْ كَمَا كَانُوا وَكُنْتُمْ ، قَبْلَ أَنْ ظَهَرَ ^(١) عَلَيْهِمْ قَتِيْبَةٌ .

فَأَجْلَسَ لَهُمْ سَلِيْمَانُ « جَمِيعَ بَنِي حَاضِرِ » الْقَاضِي ، فَقَضَى أَنْ يُخْرِجَ عَرَبَ سَمَرْقَنْدَ إِلَى مَعْسِكَرِهِمْ وَيُنَابِلُوهُمْ عَلَى سَوَاءٍ ، فَيَكُونُ صِلْحًا جَدِيدًا أَوْ ظَفْرًا عَنَوَةً .

فَقَالَ أَهْلُ السَّنَدِ : بَلَى نَرْضَى بِمَا كَانَ ، وَلَا نَجِدُ حَرْبًا ، لِأَنَّ ذَوِي رَأْيِهِمْ قَالُوا : قَدْ خَالَطْنَا هَؤُلَاءِ الْقَوْمَ ، وَأَقَمْنَا مَعَهُمْ ، وَأَمْنُونَا وَأَمَّنَّاهُمْ ، فَإِنْ عَدْنَا إِلَى الْحَرْبِ ، لَا نَدْرِي لِمَنْ يَكُونُ الظَّفَرُ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَنَا ، كُنَّا قَدْ اجْتَلَبْنَا عِدَاوَةً فِي الْمَنَازَعَةِ ، فَتَرَكُوا الْأَمْرَ عَلَى مَا كَانَ ، وَرَضُوا وَلَمْ يَنَازِعُوا بَعْدَ أَنْ عَجَبُوا مِنْ عَدَالَةِ الْإِسْلَامِ وَالْمُسْلِمِينَ وَأَكْبَرُوهَا ، وَكَانَ ذَلِكَ سَبَبًا فِي دُخُولِهِمُ الْإِسْلَامَ مُخْتَارِينَ .

وَهَذَا عَمَلٌ لَمْ نَعْلَمْ أَنَّ أَحَدًا وَصَلَ فِي الْعَدْلِ إِلَيْهِ .

الدَّعَاءُ عِنْدَ الْقِتَالِ

وَمِنْ آدَابِ الْقِتَالِ أَنْ يَسْتَغِيثَ الْمُجَاهِدُونَ بِالرَّبِّ سُبْحَانَهُ ، وَيَسْتَنْصِرُونَهُ ، فَإِنْ انْصَرَّ بِيَدِ اللَّهِ .
وَقَدْ كَانَ هَذَا هَدْيَ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَهَدَى أَصْحَابُهُ مِنْ بَعْدِهِ .

١ - فَعَنِ أَبِي دَاوُدَ : أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، قَالَ :
« ثَنَانٌ لَا تَرْدَانُ : الدَّعَاءُ عِنْدَ النَّدَاءِ ، وَعِنْدَ الْبَأْسِ ، حِينَ يُلْحَمُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا » .

٢ - قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : « إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجِبْ لَكُمْ » ^(٢)
٣ - رَوَى الثَّلَاثَةُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي بَعْضِ أَيَّامِهِ الَّتِي لَقِيَ فِيهَا لِلْعَدُوِّ ، انْتَهَرَ حَتَّى مَالَتِ الشَّمْسُ ، ثُمَّ قَامَ فِي النَّاسِ ؛ فَقَالَ :

(١) أَيِ رَجَعَتْ إِلَى مَا كُنْتُمْ عَلَيْهِ قَبْلَ الْغَزْوِ .

(٢) سُورَةُ الْأَنْفَالِ : آيَةُ ٩ .

« أيها الناس : لا تتمنوا لقاء العدو ، وسلوا الله العافية ، فإذا لقيتموهم فاصبروا واعلموا أن الجنة تحت ظلال السيوف » .

ثم قال : « اللهم مُنْزِلَ الْكِتَابِ ، وَمُجْرِيَ السَّحَابِ ، وهَاكُمُ الْأَحْزَابُ ، اهْزِمْهُمْ وَانصِرْنَا عَلَيْهِمْ » .

٤ - وكان من دعائه صلى الله عليه وسلم ، إذا غزا :
« اللهم أنت عَصْدِي وَنَصِيرِي ، بك أحول ^(١) وبك أصول ^(٢) ، وبك أقاتل » . رواه أصحاب السنن .

٥ - وروى البخاري ومسلم : أنه صلى الله عليه وسلم دعا يوم الأحزاب فقال :

« اللهم منزل الكتاب ، سريع الحساب ، اهْزِمِ الْأَحْزَابَ ، اللهم اهْزِمْهُمْ وَزَلْزَلْهُمْ » .

القتال

الإسلام يهتم بدعوة العالم الإنساني إلى الدخول في هدايته ، لينعم بهذه الهداية ويستظل بظلها الظليل .

وإن الأمة الإسلامية هي الأمة المتدبة من قبل الله لإعلاء دينه ، وتبليغ وحيه ، وهي متدبة كذلك لتحرير الأمم والشعوب .
وهي بهذا الاعتبار كانت خير الأمم ، وكانت مكانتها من غيرها مكانة الأستاذ من التلاميذ .

وما دام أمرها كذلك ، فيجب عليها أن تحافظ على كيائها الداخلي ، وتكافح لتأخذ حقها بيدها ؛ وتجاهد لتتبوأ مكانتها التي وضعها الله فيها .
وكل تقصير في ذلك يعتبر من الجرائم الكبرى ، التي يجازي الله عليها بالذل والانحلال ، أو الفناء والزوال .

وقد نهى الإسلام عن الوهن ، والدعوة إلى السلم ، طالما لم تصل الأمة

(١) أحول : أحوال في مكر كيد العدو .

(٢) أصول : أحبل على العدو .

إلى غايتها ولم تحقق هدفها، واعتبر السلم في هذه الحالة لا معنى له إلا الجبن، والرضا بالدون من العيش .

وفي هذا يقول الله سبحانه : « فَلَا تَهِنُوا وَتَدْعُوا إِلَى السَّلَامِ وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ وَاللَّهُ مَعَكُمْ وَلَنْ يَتَرَكَكُمْ أَعْمَالَكُمْ » (١) .

أي الأعلون : عقيدة ، وعبادة ، وخلُقاً ، وأدباً وعلماً ، وعملاً .
إن السلم في الإسلام لا يكون إلا عن قوة واقتدار ؛
ولذلك لم يجعله الله مطلقاً ؛ بل قيده بشرط أن يكف العدو عن العدوان ،
وبشرط ألا يبقى ظلم في الأرض ، وألا يُفْتَنَ أحد في دينه .
فإذا وجد أحد هذه الأسباب ، فقد أذن الله بالقتال .

وهذا القتال هو القتال الذي تسترخص فيه الأنفس ، ويضحى فيه بالمهج والأرواح .

إنه لا يوجد دين من الأديان دفع بأهله إلى خوض غمرات الحروب .
وقذف بهم إلى ساحات القتال ، في سبيل الله والحق ، وفي سبيل المستضعفين .
ومن أجل الحياة الكريمة ؛ غير الإسلام . ومن استعرض الآيات القرآنية ،
والسيرة العملية لرسول الله صلى الله عليه وسلم وخلفائه من بعده ، يرى ذلك
واضحاً جلياً ؛ فالله سبحانه ينتدب هذه الأمة إلى بذل أقصى ما في وسعها ؛
فيقول : « وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ » (١) .

وبين أن هذا الجهاد هو الإيمان العملي ، الذي لا يكمل الدين إلا به ؛
فيقول : « أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا آمَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ *
وَلَقَدْ فَتَنَّا الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَلَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا وَلَيَعْلَمَنَّ
الكَاذِبِينَ » (٣) .

ويوضح أن هذه سنة الله مع المؤمنين ، وأنه ليس للنصر ولا للجنة سبيل
غيره . فيقول : « أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُدْخَلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَثَلُ الَّذِينَ
خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ مَسَّتْهُمُ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَاءُ وَزُلْزَلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ

(١) سورة محمد : الآية ٣٥ .

(٢) سورة الحج : الآية ٧٨ .

(٣) سورة التوبة : الآية ٢ ، ٣ .

والذين آمنوا معه مَتَى نَصَرَ اللَّهُ أَلَا إِنَّ نَصَرَ اللَّهِ قَرِيبٌ ^(١) .
ويوجب إعداد العدة ، وأخذ الأهبة . فيقول : « وأعدوا لهم ما
استطعتم من قوةٍ ومِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ » ^(٢)
والإعداد يتطور بحسب الظروف والأحوال ، ولفظ القوة يتناول كل
وسيلة من شأنها أن تدحر العدو .

وقد جاء في الحديث الصحيح :

« أَلَا إِنَّ الْقُوَّةَ الرَّمِي ، أَلَا إِنَّ الْقُوَّةَ الرَّمِي ، أَلَا إِنَّ الْقُوَّةَ الرَّمِي » .

ومن الإعداد الحيلة والتجديد لكل قادر عليه .

« يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا خُذُوا حِذْرَكُمْ فَانفِرُوا ثُبَاتٍ أَوْ انفِرُوا جَمِيعاً » ^(٣)
وأخذ الحذر لا يتم إلا بالإعداد البري ، والبحري ، والجوي .
ويأمر بالخروج للملاقاة العدو في العسر واليسر ، والمنشط والمكره . فيقول :
« انْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا » ^(٤) .

والإسلام يعتمد على الروح المعنوية أكثر مما يعتمد على القوة المادية ،
ولهذا يستثير الهمم والعزائم ، فيقول :

« فَلْيُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يَشْرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ .
وَمَنْ يُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيُقْتَلْ أَوْ يَغْلِبْ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا
عَظِيمًا . وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ
وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ
أَهْلُهَا وَاجْعَلْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا . وَاجْعَلْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ
نَصِيرًا » ^(٥)

ويصبر المؤمنين بأنهم إن كانوا يألون فإن عدوهم يألم كذلك مع
الاختلاف البعيد بين هدف كل منهم فيقول :

« وَلَا تَهِنُوا فِي ابْتِغَاءِ الْقَوْمِ إِنْ تَكُونُوا تَأْلَمُونَ فَلَهُمْ يَأْلَمُونَ كَمَا

(١) سورة البقرة : الآية ٢١٤ .

(٢) سورة الأنفال : الآية ٦٠ .

(٣) سورة النساء : الآية ٧١ .

(٤) سورة التوبة : الآية ٤١ .

(٥) سورة النساء : الآية ٧٤ ، ٧٥ .

تَأْمِنُونَ وَتَرْجُونَ مِنَ اللَّهِ مَا لَا يَرْجُونَ» (١) .
ويقول : « الذين آمَنُوا يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ الطَّاغُوتِ فَقَاتِلُوا أَوْلِيَاءَ الشَّيْطَانِ إِنَّ كَيْدَ الشَّيْطَانِ كَانَ ضَعِيفًا » (٢) .
أي أن المؤمنين لهم هدف سام ، ولهم رسالة يجاهدون من أجلها ، وهي رسالة الحق والخير وإعلاء كلمة الله .

ويوجب الثبات عند اللقاء فيقول :
« يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا زَحْفًا فَلَا تُوَلُّوهُمْ الْأُدْبَارَ • وَمَنْ يُؤَلِّمُ يَوْمَئِذٍ دُبْرَهُ إِلَّا مُتَحَرِّثًا لِقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَى فِئَةٍ فَقَدْ بَاءَ بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ وَمَأْوَاهُ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ » (٣) .

ويرشد إلى القوة المعنوية ؛ فيقول :
« يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاثْبُتُوا وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ • وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ وَاصْبِرُوا إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ » (٤) .

ويكشف عن نفسية المؤمنين ، وأن من شأنها الاستماتة في الدفاع ، فهم بين أمرين لا ثالث لهما : إما قاتلين ، وإما مقتولين ؛ فيقول :

« إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنْ لَهُمُ الْجَنَّةُ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ وَعَدًا عَلَيْهِ حَقًّا فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ وَالْقُرْآنِ وَمَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ مِنَ اللَّهِ فَاسْتَبْشِرُوا بِبَيْعِكُمُ الَّذِي بَايَعْتُمْ بِهِ وَذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ » (٥) .

وفي الحالة الأولى لهم النصر ، وفي الثانية لهم الشهادة :
« قُلْ هَلْ تَرَبَّصُونَ بَنَا إِلَّا لِحُدُودِ الْحُسْنِيِّينَ » (٦) .
وإن القتل في سبيل الله ليس موتاً أبدياً ، وإنما هو انتقال إلى ما هو أرقى

(١) سورة النساء : الآية ٧٦ .

(٢) سورة النساء : الآية ١٤٠ .

(٣) سورة الأنفال : الآيتان ١٥ ، ١٦ .

(٤) سورة الأنفال : الآيتان ٤٥ ، ٤٦ .

(٥) سورة التوبة : الآية ١١١ .

(٦) سورة التوبة : الآية ٥٢ .

وأبقى ، وإن الفناء في سبيل الله هو عين البقاء .

« وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أحياءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ » فَرِحِينَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَيَسْتَبْشِرُونَ بِالَّذِينَ لَمْ يَلْحَقُوا بِهِمْ مِنْ خَلْفِهِمْ أَلَّا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ . يَسْتَبْشِرُونَ بِنِعْمَةِ اللَّهِ وَقَضَلِ وَأَنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُؤْمِنِينَ (١)

والله مع المجاهدين لا يتخلى عنهم أبداً :

« إِذْ يُوحِي رَبُّكَ إِلَى الْمَلَائِكَةِ أَنِّي مَعَكُمْ فَثَبَّثُوا الَّذِينَ آمَنُوا سَأَلْتُ فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا الرُّعْبَ فَاضْرِبُوا فَوْقَ الْأَعْنَاقِ وَاضْرِبُوا مِنْهُمْ كُلَّ بَنَانٍ » (٢) .

ثم هو سبحانه يعدهم على ذلك ثواب الدنيا وحسن ثواب الآخرة ؛ فيقول :

« يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ . تُوْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ، ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ » . يَغْفِرُ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلُكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَمَسَاكِنَ طَيِّبَةً فِي جَنَّاتٍ عَدْنٍ ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ . وَأُخْرَى تُحِبُّونَهَا نَصْرٌ مِنْ اللَّهِ وَفَتْحٌ قَرِيبٌ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ » (٣) .

وبهذا الأسلوب ربِّي القرآن الكريم المسلمين الأوائل ، وأوجد في نفوسهم الإيمان الذي كان فيصلا بين الحق والباطل ، ونهض بهم إلى حيث النصر ، والفتح والتمكين في الأرض .

« يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ تَنْصُرُوا اللَّهَ يَنْصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ » (٤) .

« وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ ، وَلِيُمَكِّنَ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلِيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا » (٥) .

(١) سورة آل عمران : الآيات ١٦٩ ، ١٧٠ ، ١٧١ .

(٢) سورة الأنفال : الآية ١٢ .

(٣) سورة الصف : الآيات ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ .

(٤) سورة محمد : الآية ٧ .

(٥) سورة النور : الآية ٥٥ .

وجوب الثبات أثناء الزحف

يجب الثبات عند لقاء العدو ، ومحرم الفرار .
يقول الله سبحانه وتعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاثْبُتُوا
وَإِذْ كُرُوا اللَّهُ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ^(١) » .
ويقول عز من قائل : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا زَحَفًا
فَلَا تُؤَلُّوهُمْ الْأَدْبَارَ وَمَنْ يُؤَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُورَةٌ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِقِتَالٍ أَوْ
مُتَحِيزًا إِلَى فِئَةٍ فَقَدْ بَاءَ بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ وَمَأْوَاهُ جَهَنَّمُ وَبَشَّ الْمَصِيرُ ^(٢) »
والآية توجب الثبات وتحرم الفرار إلا في إحدى حالتين ، فإنه يجوز فيهما
الانصراف عن العدو .

(الحالة الأولى) أن ينحرف للقتال ، أي أن ينصرف من جهة إلى جهة
أخرى حسب ما يقتضيه الحال ، فله أن ينتقل من مكان ضيق إلى مكان أرحب
سنة ، أو من موضع مكشوف إلى موضع آخر يستره ، أو من جهة سفلى إلى
جهة عليا وهكذا ؛ مما هو أصلح له في ميدان الحرب والقتال .
(الحالة الثانية) أن يتحيز إلى فئة ، أي ينحاز إلى جماعة من المسلمين ؛

إما مقاتلا معهم ، أو مستنجداً بهم .
وسواء أكانت هذه الفئة قريبة أم بعيدة .
روى سعيد بن منصور : أن عمر رضي الله عنه ، قال :
لو أن أبا عبيدة تحيز إليّ لكنت له فئة .
وأبو عبيدة كان بالعراق ، وعمر كان بالمدينة !
وقال عمر أيضاً : « أنا فئة كل مسلم » .
وروى ابن عمر رضي الله عنهما - أنهم أقبلوا على رسول الله صلى الله
عليه وسلم - لما خرج من بيته قبل صلاة الفجر ، وكانوا قد فروا من عدوهم ؛
فقالوا : « نحن الفرارون » فقال صلى الله عليه وسلم :
« بل أنتم العكارون ^(٣) » ، أنا فئة كل مسلم .

(١) سورة الأنفال : الآية ١٦ .

(٢) سورة الأنفال : الآية ١٦ .

(٣) عكارون : جمع عكار ، وهو العطف الذي يعطف إلى الحرب بعد الحياد عنها .

ففي هاتين الحالتين المتقدمتين ، يجوز للمقاتل أن يفر من العدو وهو - وإن كان فراراً ظاهراً - فهو في الواقع محاولة لاتخاذ موقف أصح لمواجهة العدو .

وفي غير هاتين الصورتين يكون الفرار كبيرة من كبائر الإثم وموبقة توجب العذاب الأليم .

يقول الرسول صلى الله عليه وسلم : « اجتنبوا السبع الموبقات ^(١) » قالوا : وما هن يا رسول الله ؟ . قال : « الشرك بالله ، والسحر ، وقتل النفس التي حرم الله ، وأكل الربا ، وأكل مال اليتيم ، والتولي يوم الزحف ^(٢) » ، وقذف المحصنات المؤمنات الغافلات » .

الكذب والخداع عند الحرب

يجوز في الحرب الخداع والكذب لتضليل العدو ما دام ذلك لم يشتمل على نقض عهد أو إخلال بأمان .

ومن الخداع أن يخادع القائد الأعداء بأن يوهمهم بأن عدد جنوده كثرة كاثرة وعتاده قوة لا تقهر .

وفي الحديث الذي رواه البخاري عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « الحرب خدعة » .

وأخرج مسلم من حديث أم كلثوم بنت عقبة رضي الله عنها ، قالت : « لم أسمع النبي صلى الله عليه وسلم يُرخص في شيء من الكذب مما يقول الناس إلا في الحرب ، والإصلاح بين الناس ، وحديث الرجل امرأته ، وحديث المرأة زوجها » .

الفرار من المثليين

تقدم أنه يحرم الفرار أثناء الزحف إلا في إحدى الحالتين : « التحرف للقتال ، أو التحيز إلى فئة » .

(١) الموبقات : المهلكات .

(٢) التولي يوم الزحف : الفرار من الحرب .

وبقي أن نقول : إنه يجوز الفرار أثناء الحرب إذا كان العدو يزيد على
المثلين ، فإن كان مثليين فما دونهما فإنه يحرم الفرار ؛ يقول الله عز وجل :
« الْآنَ خِفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ
صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتِينَ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا أَلْفَيْنِ بِإِذْنِ اللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ
الصَّابِرِينَ » (١) .

قال في المذهب : « إن زاد عددهم على مثلي عدد المسلمين ، جاز الفرار .
لكن إن غلب على ظنهم أنهم لا يهلكون ، فالأفضل الثبات . وإن ظنوا
الهلاك ، فوجهان :

(الأول) يلزم الإنصراف ، لقوله تعالى : « وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى
التَّهْلُكَةِ » .

(الثاني) فيستحب ولا يجب ؛ لأنهم إن قتلوا غازوا بالشهادة .
وإن لم يزد عدد الكفار على مثلي عدد المسلمين ؛ فإن لم يظنوا الهلاك لم يجر
الفرار ، وإن ظنوا فوجهان :

يجوز لقوله تعالى : « وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ » .
ولا يجوز ، وصححوه ؛ لظاهر الآية .

وقال الحاكم : « إن ذلك يرجع إلى ظن المقاتل واجتهاده ، فإن ظن المقاومة
لم يحل الفرار ، وإن ظن الهلاك جاز الفرار إلى فئة وإن بعدت ، إذا لم يقصد
الإقلاع عن الجهاد » .

وذهب ابن الماجشون ورواه عن مالك إلى : أن الضعف إنما يعتبر في القوة
لا في العدد ، وأنه يجوز أن يفر الواحد عن واحد إذا كان أعنت جواداً منه ،
وأجود سلاحاً ، وأشد قوة وهذا هو الأظهر .

الرحمة في الحرب

إذا كان الإسلام أباح الحرب كضرورة من الضرورات ، فإنه يجعلها
مقدرة بقدرها ، فلا يقتل إلا من يقاتل في المعركة ، وأما من تجنب الحرب
فلا يحل قتله أو التعرض له بحال .

(١) سورة الأنفال : الآية ٦٦ .

وحرم الإسلام كذلك قتل النساء ، والأطفال ، والمرضى ، والشيوخ ،
والرهبان ، والعباد ، والأجراء .
وحرم المثلثة ؛ بل جرم قتل الحيوان ، وإفساد الزروع ، والمياه ،
وتلويث الآبار ، وهدم البيوت .

وحرم الإجهاز على الجريح ، وتبعية الفار ؛ وذلك أن الحرب كعملية
جراحية ؛ لا يجب أن تتجاوز موضع المرض بمكان .
وفي ذلك روى سليمان بن بريدة عن أبيه :

« أن الرسول صلى الله عليه وسلم . كان إذا أمر أميراً على جيش أو
سرية ؛ أوصاه في خاصته بتقوى الله ، ومن معه من المسلمين خيراً ، ثم قال :
« أغزوا باسم الله في سبيل الله ، قاتلوا من كفر بالله ، أغزوا ولا تغلوا ، ولا
تغلروا ، ولا تمثلوا ، ولا تقتلوا وليداً » .

وحدث نافع عن عبد الله بن عمر أن امرأةً وجدت في بعض مغازي
الرسول صلى الله عليه وسلم مقتولة فأنكر ذلك ، ونهى عن قتل النساء والصبيان .
رواه مسلم .

وروى رباح بن ربيع : أن الرسول صلى الله عليه وسلم مرَّ على امرأة
مقتولة في بعض الغزوات ولعلها هي المرأة في الحديث المذكور قبل هذا .
فوقف عليها ، ثم قال :

« ما كانت هذه لتقاتل » ثم نظر في وجه أصحابه وقال لأحدهم :
« الحق بخالد بن الوليد ؛ فلا يقتلن ذرية ، ولا عسيفاً أي أجيراً ولا امرأة » .
وعن عبد الله بن زيد قال : « نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الشهبى ،
والمثلة » . رواه البخاري .

وقال عمران بن الحصين : « كان النبي صلى الله عليه وسلم يحننا على
الصدقة ، وينهانا عن المثلة » (١) .

وفي وصية أبي بكر رضي الله عنه لأسماء حين بعثه إلى الشام :
« لا تخونوا ، ولا تغلوا ، ولا تغدروا ، ولا تمثلوا ، ولا تقتلوا طفلاً
صغيراً ، ولا شيخاً كبيراً ، ولا امرأة ، ولا تعقروا نخلاً ، ولا تحرقوه ، ولا

(١) المثلة : هي تشويه القتل بأي صورة من الصور .

تقطعوا شجرة مثمرة ، ولا تلبحوا شاة ، ولا بقرة ، ولا بعيراً ، إلا لماكلة ،
وسوف تمرّون بأقوام قد فرّغوا أنفسهم في الصوامع « يريد الرهبان » ،
فدعّوهم وما فرّغوا أنفسهم له . .

وكذلك كان يفعل سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه ؛ فقد جاء في
كتاب له : « لا تغلّوا ، ولا تغدّروا ، ولا تقتلوا وليداً ، واتقوا الله في الفلاحين »
وكان من وصاياه لأمرأه الجنود : « ولا تقتلوا هَرِمًا ، ولا امرأة ، ولا
وليداً . وتوقّوا قتلهم إذا التقى الزحفان ، وعند شنّ الغارات » .

الغارة على الأعداء ليلاً

ويموز الإغارة على الأعداء ليلاً (١) .

قال الترمذي : « وقد رخص قوم من أهل العلم في الغارة بالليل ، وكرهه
بعضهم » .

وقال أحمد وإسحاق : « لا بأس أن يبيت العدو ليلاً » .
وسئل الرسول صلى الله عليه وسلم عن أهل الدار من المشركين يُبَيِّتُونَ ؛
فيصاب من نساءهم وذرائعهم ؛ فقال : « هم منهم » . رواه البخاري ومسلم
من حديث الصعب بن جثام .

قال الشافعي : النهي عن قتل نساءهم وصبيانهم ؛ إنما هو في حال التمييز
والتفرد .

وأما البيات ؛ فيجوز ، وإن كان فيه إصابة ذرائعهم ونساءهم .

انتهاء الحرب

تنتهي الحرب بأحد الأمور الآتية :

١ - إسلام المحاربين ، أو إسلام بعضهم ودخولهم في دين الله ، وفي
هذه الحال يصبحون مسلمين ، ويكون لهم ما للمسلمين ، وعليهم ما عليهم
من الحقوق والواجبات .

(١) الإغارة ليلاً ، هي : التي يطلق عليها لفظ « البيات » .

٢ - طلبهم لإيقاف القتال مدة معينة ، وحيثل يجب الاستجابة إلى ما طلبوا ؛ كما فعل ذلك الرسول صلى الله عليه وسلم في صلح الحديبية .
٣ - رغبهم في أن يَبْقُوا على دينهم مع دفع الجزية ، ويتم بمقتضى هذا عقد الذمة بينهم وبين المسلمين .

٤ - هزمتهم ، وظفرنا بهم ، وانتصارنا عليهم ، وبهذا يكونون غنيمة للمسلمين .

٥ - وقد يحدث أن يطلب بعض المحاربين من الأعداء الأمان ؛ فيجاء إلى ما طلب ، وكذلك إذا طلب الدخول في دار الإسلام ، ومن ثم فإننا نتحدث بإجمال فيما يلي عن هذه الأمور :

١ - عقد الهدنة والمواعدة .

٢ - عقد الذمة .

٣ - الغنائم .

٤ - عقد الأمان .

* * *

الهدنة

مى نجب المودة والهدنة :

عقد الهدنة والمودة هو الاتفاق على ترك القتال فترة من الفترات الزمنية قد تنتهي إلى صلح ، ونجب في حالين :

(الحالة الأولى) إذا طلبها العدو ، فإنه يجاب إلى طلبه ولو كان العدو يريد الخديعة ، مع وجوب الحذر والاستعداد .

يقول الله تعالى : « وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلَامِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ » وَإِنْ يُرِيدُوا أَنْ يَخَذَعُوكَ فَإِنْ حَسِبْتَكَ اللَّهُ « (١) . وفي غزوة الخديبية هادن رسول الله صلى الله عليه وسلم مشركي مكة ، ووادعهم مدة عشر سنين ، وكان ذلك حقناً للدماء ، ورغبة في السلم .

عن البراء رضي الله عنه قال : « لما أحصر النبي صلى الله عليه وسلم عن البيت (٢) صالحه أهل مكة على أن يدخلها فيقيم بها ثلاثاً ، ولا يدخلها إلا بجلبان السلاح ، السيف وجوابه (٣) ، ولا يخرج بأحد معه من أهلها ، ولا يمنع أحداً يمكث بها ممن كان معه .

قال (١) لعلي " أكتب الشرط بيننا :

«بسم الله الرحمن الرحيم (٤) :

« هذا ما قاضى عليه محمد رسول الله » .

فقال له المشركون : « لو نعلم أنك رسول الله تابعتك ، ولكن أكتب :

محمد بن عبد الله .

(١) سورة الأنفال : الآيتان ٦٠ و ٦١ .

(٢) لما منته الكفار من دخول مكة هو وأصحابه وكانوا يريدون العمرة اصطلموا بالخديبية .

(٣) بيان جلبان السلاح .

(٤) الرسول صلى الله عليه وسلم .

(٥) وفي رواية : ما ندرى ما بسم الله الرحمن الرحيم ، ولكن اكتب ما نعرف : باسمك اللهم .

فأمر علياً أن يمحوها ^(١) فقال : « لا والله لا أحموها » .
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أرني مكانها ، فأراه مكانها فمحوها ،
وكتب « ابن عبد الله » . فأقام بها ثلاثة أيام .
فلما كان اليوم الثالث ، قالوا لعلی :
هذا آخر يوم من شرط صاحبك ؛ فمره فليخرج .
فأخبره بذلك ؛ فقال : نعم ؛ فخرج » .
وعن المسوّ بن مخزّمة رضي الله عنه ، أنهم اصطلموها على وضع الحرب
عشر سنين يأمن فيهن الناس ، وعلى أن بيننا عيّبة مكفوفة ، وأنه لا إسلال
ولا إغلال ^(٢) . رواه البخاري ومسلم وأبو داود .

(الحالة الثانية) التي تجب فيها المهادنة : الأشهر الحرم ، فإنه لا يحل فيها
البدء بالقتال ، وهي ذو القعدة ، وذو الحجة ، ومحرم ، ورجب .
إلا إذا بدأ فيها العدو بالقتال ؛ فإنه يجب القتال حينئذ دفعا للاعتداء ؛
وكذلك يباح فيها القتال إذا كانت الحرب قائمة ودخلت هذه الأشهر ولم
يستجب العدو لقبول المودعة فيها ^(٣) .

يقول الله تعالى : « إن عدّة الشهور عند الله اثنا عشر شهراً في كتاب
الله يوم خلق السموات والأرض منها أربعة حرم » ، ذلك الدين القيم
فلا تظلموا فيهن أنفسكم » ^(٤) .

وخطب رسول الله صلى الله عليه وسلم في خطبة الوداع فقال :
« أيها الناس : إنما التسمي زيادة في الكفر ؛ يضلّ به الذين كفروا ،

(١) كلمة : رسول الله .

(٢) المية : وعاء الغياب ، ومكفوفة : مربوطة بحكمة ، ولا إسلال ولا إغلال : أي لا سرقة
ولا خيانة ، بل ولا كلام فيما مضى ، ولكن قلوب صافية ، وأمن وسلام تام .

(٣) وحاصل الشروط أن يرجع النبي صلى الله عليه وسلم والمسلمون هذا العام ، وأن يعودوا
للمرة العام القابل ، ولا يحملوا إلا جليان السلاح ، ولا يأخذوا من تبعهم من أهل مكة ،
ولا يأخذوا من تأخر من المسلمين ، ولا يكتسوا بمكة إلا ثلاثة أيام ، واصلموا على وضع
الحرب بينهم عشر سنين ، وأن يأمن الناس بعضهم بعضاً .

(٤) سورة التوبة : الآية ٣٦ .

يحلونه عاماً ويحرمونه عاماً ، ليواطئوا عدة ما حرم الله ، وإن الزمان قد استدار
كهيئته يوم خلق الله السموات والأرض ، وإن عدة الشهور عند الله اثنا عشر
في كتاب الله ، يوم خلق الله السموات والأرض ، منها أربعة حُرُمٌ ، ثلاث
متواليات ، وواحد فرد ، ذو القعدة ، وذو الحجة ، والمحرم ، ورجب ، فهو
الذي بين جمادى وشعبان ، ألا هل بلغت ؛ اللهم اشهد .
وما ورد من أن ذلك منسوخ ، فهو ضعيف ، لأنه ليس فيه ما يدل
على النسخ .

عقد الذمّة

الذمة هي العهد والأمان :

وعقد الذمة هو أن يقر الحاكم أو نائبه بعض أهل الكتاب — أو غيرهم — من الكفار على كفرهم بشرطين :

(الشرط الأول) أن يلتزموا أحكام الإسلام في الحملة .

(والشرط الثاني) أن يبذلوا الجزية .

ويسري هذا العقد على الشخص الذي عقده ، ما دام حيا وعلى ذريته من بعده .

والأصل في هذا العقد قول الله سبحانه : « قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ » (١) .

وروى البخاري : أن المغيرة قال — يوم نهاوند — :
أمرنا نبينا أن نقاتلكم حتى تعبدوا الله وحده أو تؤدوا الجزية .
وهذا العقد دائم غير محدود بوقت ما دام لم يوجد ما ينقضه .

موجب هذا العقد :

وإذا تم عقد الذمة ترتب عليه حرمة قتالهم . والحفاظ على أموالهم ، وصيانة أعراضهم ، وكفالة حرياتهم ، والكف عن أذاهم ؛ لما روي عن علي رضي الله عنه أنه قال :

« إنما بذلوا الجزية لتكون دماؤهم كدمائنا ، وأموالهم كأموالنا » .
والقاعدة العامة التي رآها الفقهاء : « أن لهم ما لنا ، وعليهم ما علينا » .

الأحكام التي تجري على أهل الذمة :

وتجربى أحكام الإسلام على أهل الذمة في ناحيتين :

(الناحية الأولى) المعاملات المالية ؛ فلا يجوز لهم أن يتصرفوا تصرفاً لا يتفق مع تعاليم الإسلام ، كعقد الربا ، وغيره من العقود المحرمة .

(الناحية الثانية) العقوبات المقررة : فيقتص منهم ، وتقام الخلود عليهم متى فعلوا ما يوجب ذلك .

وقد ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم رجم يهوديين زنيا بعد إحصانها .

أما ما يتصل بالشعائر الدينية من عقائد وعبادات وما يتصل بالأسرى من زواج وطلاق ؛ فلهم فيها الحرية المطلقة ؛ تبعاً للقاعدة الفقهية المقررة : « اتركوهم وما يدينون » .

وإن تحاكموا إلينا فلنا أن نحكم لهم بمقتضى الإسلام ، أو نرفض ذلك .

يقول الله تعالى :

«... فَإِنْ جَاؤُوكَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ وَإِنْ تُعْرِضْ عَنْهُمْ فَلَنْ يَضُرُّوكَ شَيْئاً وَإِنْ حَكَمْتَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ بِالْقِسْطِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ » (١) .

هذا ما يتعلق بالشرط الأول ، وأما شرط الجزية فنذكره فيما يلي .



الجزية

تعريفها :

الجزية مشتقة من الجزاء ، وهي : « مبلغ من المال يوضع على من دخل في ذمة المسلمين وعهدهم من أهل الكتاب » .

الأصل في مشروعيتها :

والأصل في مشروعيتها قول الله تعالى : « قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ »^(١) روى البخاري والترمذي عن عبد الرحمن بن عوف . أن النبي صلى الله عليه وسلم أخذ الجزية من مجوس هجر^(٢) .

وروى الترمذي أن النبي صلى الله عليه وسلم أخذها من مجوس البحرين ، وأخذها عمر رضي الله عنه من فارس ، وأخذها عثمان من الفرس أو البربر .

حكمة مشروعيتها :

وقد فرض الإسلام الجزية على الذميين في مقابل فرض الزكاة على المسلمين ، حتى يتساوى الفريقان ، لأن المسلمين والذميين يستظلون براية واحدة ، ويتمتعون بجميع الحقوق ويتفجعون بمرافق الدولة بنسبة واحدة ، ولذلك أوجب الله الجزية للمسلمين نظير قيامهم بالدفاع عن الذميين وحمايتهم في البلاد الإسلامية التي يقيمون فيها :

ولهذا تجب — بعد دفعها — حمايتهم والمحافظة عليهم ، ودفع من قصدهم بأذى .

(١) سورة التوبة : الآية ٢٩ .

(٢) هجر : بلد في جزيرة العرب .

من تؤخذ منهم :

وتؤخذ الجزية من كل الأمم ، سواء أكانوا كتابيين أم مجوساً أم غيرهم ، وسواء أكانوا عرباً أم عجماً^(١) .

وقد ثبت بالقرآن الكريم أنها تؤخذ من الكتابيين كما ثبت بالسنة أنها تؤخذ من المجوس ، ومن عداهم يلحق بهم .

قال ابن القيم : « لأن المجوس أهل شرك لا كتاب لهم . فأخذها منهم دليل على أخذها من جميع المشركين ، وإنما لم يأخذها صلى الله عليه وسلم من عبدة الأوثان من العرب ؛ لأنهم أسلموا كلهم قبل نزول آية الجزية ؛ فلما إنما نزلت بعد غزوة تبوك ، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد فرغ من قتال العرب ، واستوثقت كلها له بالإسلام .

ولهذا لم يأخذها من اليهود الذين حاربوه ؛ لأنها لم تكن نزلت بعد ، فلما نزلت أخذها من نصارى العرب ، ومن المجوس ، ولو بقي حيثئذ أحد من عبدة الأوثان بلها لقبها منه ؛ كما قبلها من عبدة الصليبان والأوثان والنيران .

ولا فرق ولا تأثير لتغليظ كفر بعض الطوائف على بعض ، ثم إن كفر عبدة الأوثان ليس أغلظ من كفر المجوس ، وأي فرق بين عبدة الأوثان والنيران ؛ بل كفر المجوس أغلظ ، وعباد الأوثان كانوا يقرون بتوحيد الربوبية ، وأنه لا خالق إلا الله ، وأنهم إنما يعبدون آلهتهم لتقربهم إلى الله سبحانه وتعالى . ولم يكونوا يقرؤون بصانعين للعالم ، أحدهما خالق للخير . والآخر للشر ، كما تقول المجوس ، ولم يكونوا يستحلون نكاح الأمهات والبنات والأخوات . وكانوا على بقايا من دين إبراهيم صلوات الله وسلامه عليه ، وأما المجوس فلم يكونوا على كتاب أصلاً ، ولا دانوا بدين أحد من الأنبياء ؛ لا في عقائدهم ، ولا في شرائعهم .

والأثر الذي فيه أنه كان لهم كتاب فرفع ورفعت شريعتهم لمّا وقع

(١) وهذا ملحق ماك والأوزاعي وفقهاء الشام .

وقال الشافعي رضي الله عنه : تقبل من أهل الكتاب عرباً كانوا أم عجماً ويلحق بهم المجوس ولا تقبل من عبدة الأوثان على الإطلاق .

وقال أبو حنيفة رضي الله عنه : لا يقبل من العرب إلا الإسلام أو السيف .

ملكهم على ابنته ؛ لا يصح ألبتة ، ولو صح لم يكونوا بذلك من أهل الكتاب ؛ فإن كتابهم رفع وشريعتهم بطلت ؛ فلم يبقوا على شيء منها .

ومعلوم أن العرب كانوا على دين إبراهيم عليه الصلاة والسلام ، وكان له صحف وشرعة ، وليس تغيير عبدة الأوثان لدين إبراهيم عليه الصلاة والسلام وشريعته بأعظم من تغيير المجوس لدين نبيهم وكتابهم لو صح ؛ فإنه لا يعرف عنهم التمسك بشيء من شرائع الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ؛ بخلاف العرب ، فكيف يجعل المجوس الذين دينهم أقبح الأديان ؛ أحسن حالا من مشركي العرب ؟ وهذا القول أصح في الدليل كما ترى .

شروط أخذها :

وقد روعي في أخذها : الحرية والعدل والرحمة .

ولهذا اشترط فيمن تؤخذ منهم :

١ - الذكورة .

٢ - التكليف .

٣ - الحرية .

لقوله تعالى : « قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ » (١) .

أي عن قدرة وغنى ، فلا تجب على امرأة ، ولا صبي ، ولا عبد ، ولا مجنون .

كما أنها لا تجب على مسكين يتصدق عليه ، ولا على من لا قدرة له على العمل ، ولا على الأعمى ، أو المقعد ، وغيرهم من ذوي العاهات ، ولا على المترهبين في الأديرة إلا إذا كان غنياً من الأغنياء .

قال مالك رضي الله عنه : « قضت السنة أن لا جزية على نساء أهل الكتاب ولا على صبيانهم ، وأن الجزية لا تؤخذ إلا من الرجال الذين قد بلغوا الحلم » . وروى أسلم : أن عمر رضي الله عنه ، كتب إلى أمراء الأجناد : « لا

تَضْرِبُوا الجزية على النساء والصبيان ، ولا تضربوها إلا على من جرت عليه المواسي ،^(١) .

والمجنون حكمه حكم الصبي .

قدرها :

روى أصحاب السنن عن معاذ رضي الله عنه ؛ أن النبي صلى الله عليه وسلم لما وجهه إلى اليمن ؛ أمره أن يأخذ من كل حالم ديناراً أو عدله من المعافرة^(٢) . ثم زاد فيها عمر رضي الله عنه ، فجعلها أربعة دنانير على أهل الذهب ، وأربعين درهماً على أهل الورق في كل سنة^(٣) .

فرسول الله صلى الله عليه وسلم علم بضعف أهل اليمن ، وعمر رضي الله عنه ؛ علم بغنى أهل الشام وقوتهم .

وروى البخاري أنه قيل لمجاهد : « ما شأن الشام عليهم أربعة دنانير ، وأهل اليمن عليهم دينار ؟ »

قال : جعل ذلك من قبل اليسار .

وبهذا أخذ أبو حنيفة رضي الله عنه ؛ ورواية عن أحمد ، فقال : « إن على الموسر ثمانية وأربعين درهماً ، وعلى المتوسط أربعة وعشرين درهماً ، وعلى الفقير اثني عشر درهماً ؛ فجعلها مقدرة الأقل والأكثر . »

وذهب الشافعي ، ورواية عن أحمد : إلى أنها مقدرة الأقل فقط ، وهو دينار ؛ وأما الأكثر فغير مقدر ، وهو موكول إلى اجتهد الولاية .

وقال مالك ؛ وإحدى الروايات عن أحمد ؛ وهذا هو الراجح :

« إنه لا حد لأقلها ولا لأكثرها ، والأمر فيها موكول إلى اجتهد ولاية الأمر ؛ ليقدروا على كل شخص ما يناسب حاله . »

« ولا ينبغي أن يكلف أحد فوق طاقته . »

الزيادة على الجزية :

ويجوز اشتراط الزيادة على الجزية ضيافة من يمر بهم للمسلمين .

(١) وهذا كناية على أنها لا تجب إلا على الرجل ، وذلك إذا نبت شعره .

(٢) المعافرة : ثياب باليمن وهي مأخوذة من معافرة ، وهو حي من همدان .

(٣) الورق : الفضة .

فقد روى الأحنف بن قيس: أن عمر رضي الله عنه شرط على أهل الدمة « ضيافة يوم وليلة ، وأن يصلحوا القناطر ، وإن قُتِلَ رَجُلٌ من المسلمين بأرضهم فعليهم دينه . رواه أحمد .

وروى أسلم ؛ أن أهل الجزية من أهل الشام أتوا عمر رضي الله عنه ؛ فقالوا : « إن المسلمين إذا مروا بنا كلفونا ذبح الغنم والدجاج في ضيافتهم . فقال رضي الله عنه : « أطعموهم مما تأكلون ، ولا تزيدوهم على ذلك » .

عدم أخذ ما يشق على أهل الكتاب وغيرهم :
وقد أمر الرسول صلى الله عليه وسلم بالرفق بأهل الكتاب وعدم تكليفهم فوق ما يطيقون .

روي عن ابن عمر رضي الله عنهما :
« كان آخر ما تكلم به النبي صلى الله عليه وسلم أن قال :
« احفظوني في ذمتي » .
وجاء في الحديث : « من ظلم معاهداً أو كلفه فوق طاقته فأنا حجيجه » .
وروي عن ابن عباس رضي الله عنهما : « ليس في أموال أهل الدمة إلا العفو » .

سقوطها عن أسلم :
وتسقط الجزية عن أسلم لحديث ابن عباس مرفوعاً : « ليس على المسلم جزية » . رواه أحمد وأبو داود .

وروى أبو عبيدة :
أن يهودياً أسلم فطولب بالجزية ، وقيل : إنما أسلمت تعوذاً .
قال : « إن في الإسلام معاذاً » .
فرفع إلى عمر رضي الله عنه فقال : « إن في الإسلام معاذاً » .
وكتب ألا تؤخذ منه الجزية .

عقد الدمة للمواطنين والمستقلين

وكما يجوز هذا العقد لمن يريد أن يعيش مع المسلمين وتحت ظلال الإسلام فإنه يجوز للمستقلين في أماكنهم ؛ بعيداً عن المسلمين .

فقد عقد رسول الله صلى الله عليه وسلم مع نصارى نجران عقداً ، مع بقائهم في أماكنهم ، وإقامتهم في ديارهم ، دون أن يكون معهم أحد من المسلمين .

وقد تضمن هذا العهد : حمايتهم ، والحفاظ على حريتهم الشخصية ، والدينية ، وإقامة العدل بينهم ، والانتصاف من الظالم .
وقام الخلفاء من بعده على تنفيذه حتى عهد هارون الرشيد ؛ فأراد أن ينقضه ؛ فمنعه محمد بن الحسن صاحب الإمام أبي حنيفة ، وهذا هو نص العقد :

« لنجران وحاشيتها جوار الله ، وذمة محمد النبي رسول الله صلى الله عليه وسلم ، على ما تحت أيديهم من قليل أو كثير ، لا يغير أسقف من أسقفية ، ولا راهب من رهبانته ، ولا كاهن من كهانته ، وليس عليه ذنية ، أي لا يعامل معاملة الضعيف ، ولا دم جاهلية ، ولا ينحسرون ولا يعسرون ، ولا يبطأ أرضهم جيش ، ومن سأل منهم حقاً فبينهم النصف ؛ غير ظالمين ولا مظلومين ، ومن أكل رباً^(١) من ذي قبل ، أي في المستقبل ، فدمتي منه بريئة ، ولا يؤخذ رجل منهم بظلم آخر ، وعلى ما في هذا الكتاب جوار الله ، وذمة محمد النبي الأمي رسول الله أبداً ، حتى يأتي الله بأمره ؛ فإذا أراد أحد الرؤساء استغلال المعاهدة لحسابه ؛ وظلم شعبه ؛ منع من ذلك .

جاء في المبسوط للبَرْخَسِي : « وإذا طلب ملك الذمة أن يترك بحكم

في أهل مملكته بما شاء ؛ من : قتل ، أو صلب ، أو غيره مما لا يصح في دار الإسلام ، لم يُجب إلى ذلك ، لأن التقرير على الظلم مع إمكان المنع خرام ، ولأن الذمي ممن يلتزم أحكام الإسلام فيما يرجع إلى المعاملات ، فشرطه بخلاف موجب عقد الذمة باطل ، فإن أعطى الصلح والذمة على هذا بطل من شروطه ما لا يصح في الإسلام ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم :
« كل شرط ليس في كتاب الله باطل » .

(١) قال ابن القيم : في هذا دليل على انتقاص عهد الذمة بإحداث الحدث وأكل الربا إذا كان مشروطاً عليهم .

بم ينقض العهد ؟ :

وينقض عهد اللفة بالامتناع عن الجزية ، أو إباء التزام حكم الإسلام ، إذا حكم حاكم به ، أو تعدى على مسلم بقتل ، أو بفتنته عن دينه ، أو زناً بمسلمة ، أو أصابها بزواج ، أو عمل عمل قوم لوط ، أو قطع الطريق ، أو نجس ، أو آوى الجسوس ، أو ذكر الله أو رسوله ، أو كتابه ، أو دينه بسوء ؛ فإن هذا ضرر يعم المسلمين في أنفسهم ، وأعراضهم ، وأموالهم ، وأخلاقهم ، ودينهم .

قيل لابن عمر رضي الله عنه : « إن راهباً يشتم النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : لو سمعته لقتلته ، إننا لم نعطه الأمان على هذا » .

وكذا إذا لحق بدار الحرب ؛ بخلاف ما إذا أظهر منكراً ، أو قذف مسلماً ، فإن عهده لا ينتقض .

وإذا انتقض عهده ، فإن عهد نسائه وأولاده لا ينتقض ، لأن النقص حدث منه فيختص به .

موجب النقص :

وإذا انتقض عهده كان حكمه حكم الأسير ، فإن أسلم حرّم قتله ، لأن الإسلام يتجّب ما قبله .

دخول غير المسلمين المساجد وبلاد الاسلام

اختلف الفقهاء في دخول غير المسلمين من الكفار المسجدة الحرام وغيره من المساجد وبلاد الإسلام .

وجملة بلاد الإسلام في حق الكفار ثلاثة أقسام :

(القسم الأول) الحرم ؛ فلا يجوز لكافر أن يدخله بحال ذمياً كان أو مستأثماً ، لظاهر قول الله سبحانه وتعالى :
«يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا» (١) .

وبه قال الشافعي ، وأحمد ، ومالك .

(١) سورة التوبة : الآية ٢٨ .

فلو جاء رسول من دار الكفر والإمام في الحرم فلا يأذن له في دخول الحرم ، بل يخرج اليه بنفسه ، أو يبعث اليه من يسمع رسالته خارج الحرم . وجوز أبو حنيفة وأهل الكوفة للمعاهد دخول الحرم^(١) . ويقم فيه مقام المسافر ولا يستوطنه .

ويجوز عنده دخول الواحد منهم الكعبة أيضاً .
(القسم الثاني) من بلاد الإسلام : الحجاز ؛ وحدّه ما بين اليمامة ، واليمن ، ونجد ، والمدينة الشريفة ، قيل نصفها تهامي ، ونصفها حجازي ، وقيل كلها حجازي^(٢) .

وقال الكلبي : حد الحجاز : ما بين جبلي طيء وطريق العراق ، سمي حجازاً لأنه حجز بين تهامة ونجد ، وقيل : لأنه حجز بين نجد والسراة ، وقيل لأنه حجز بين نجد وتهامة والشام .

قال الحرابي : وتبوك من الحجاز ، فيجوز للكفار دخول أرض الحجاز بالإذن ، ولكن لا يقيمون بها أكثر من مقام المسافر وهو ثلاثة أيام .

وقال أبو حنيفة : لا يمنعون من استيطانها والإقامة بها .
وحجة الجمهور ما روى مسلم ، عن ابن عمر ، أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « لأُخْرِجَنَّ اليهود والنصارى من جزيرة العرب فلا أترك فيها إلا مسلماً » .

زاد في رواية لغير مسلم : وأوصى فقال :
« أخرجوا المشركين من جزيرة العرب » .
فلم يتفرغ لذلك أبو بكر ، وأجلهم عمر في خلافته ، وأجل لمن يقدر تاجراً ثلاثاً .

وعن ابن شهاب : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :
« لا يجتمع دينان في جزيرة العرب » .
أخرجه مالك في الموطأ مرسلًا .

(١) يعني بإذن الإمام أو الخليفة أو نائبه في الحكم .
(٢) وهو الصحيح في عرف الإسلام ، وأما الخلاف فهو في شكل البلاد التي سمي الحجاز لأجله حجازاً ونجداً .

وروى مسلم عن جابر قال :
سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول :
« إن الشيطان قد يشس أن يعبد المصلون في جزيرة العرب ، ولكن في التحريش بينهم » .

قال سعيد بن عبد العزيز : جزيرة العرب ما بين الوادي إلى أقصى اليمن إلى تخوم العراق ، إلى البحر .
وقال غيره : حدّ جزيرة العرب من أقصى (عدن أبين) إلى ريف العراق في الطول ، ومن جدة وما والاها من ساحل البحر إلى أطراف الشام عرضاً .

(القسم الثالث) . سائر بلاد الإسلام ؛ فيجوز للكافر أن يقيم فيها بعهد وأمان وذمّة ، ولكن لا يدخلون المساجد إلا بإذن مسلم عند الشافعي .
وقال أبو حنيفة : يجوز دخولها لهم من غير إذن .
وقال مالك وأحمد : لا يجوز لهم الدخول بحال .

الغنائم

تعريفها :

الغنائم : جمع غنيمة ، وهي في اللغة ما يناله الإنسان بسعي ؛ يقول الشاعر :
وقد طوفت في الآفاق حتى رضيت من الغنيمة بالإياب
وفي الشرع : هي المال المأخوذ من أعداء الإسلام عن طريق الحرب والقتال . وتشمل الأنواع الآتية :

١ - الأموال المنقولة .

٢ - الأسرى .

٣ - الأرض .

وتسمى الأنفال - جمع نفل - لأنها زيادة في أموال المسلمين ، وكانت قبائل العرب في الجاهلية قبل الإسلام إذا حاربت وانتصر بعضها على بعض أخذت الغنيمة ووزعتها على المحاربين ، وجعلت منها نصيباً كبيراً للرئيس ، أشار إليه أحد الشعراء فقال :

لك المربع^(١) منها والصفايا^(٢) وحكمك والنشيط^(٣) والفضول^(٤)

إحلالها لهذه الأمة دون غيرها :

وقد أحل الله الغنائم لهذه الأمة : فيرشد الله سبحانه إلى حل أخذ هذه الأموال بقوله : « فَكُلُّوا مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلَالًا طَيِّبًا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ »^(٥) .

(١) المربع : ربيع الغنيمة .

(٢) الصفايا : ما يستحسنه الرئيس ويصطفيه لنفسه .

(٣) النشطة : ما يقع في أيدي المقاتلين قبل الموقعة .

(٤) الفضول : ما يفضل بعد القسمة .

(٥) سورة الأنفال : الآية ٦٩ .

ويشير الحديث الصحيح إلى أن هذا خاص بالأمة المسلمة ، فإن الأمم السابقة لم يكن يحل لها شيء من ذلك .

روى البخاري ومسلم عن جابر بن عبد الله : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « أعطيت خمسا لم يعطهن نبي قبلي :

نُصِرْتُ بالرعب مسيرة شهر .

وجُعِلَتْ لي الأرض مسجداً وطهوراً ، فأيما رجل من أمتي أدركته الصلاة ؛ فليصل .

وأُحِلَّت لي الغنائم ؛ ولم تحل لأحد قبلي .

وأُعْطِيَتْ الشفاعة .

وُبُعِثْتُ إلى الناس عامة » .

وسبب ذلك ما رواه البخاري ومسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « فلم تحل الغنائم لأحد من قبلنا . ذلك لأن الله تبارك وتعالى رأى ضعفنا وعجزنا فطيبها لنا » . أي أحلها لنا .

مصرفها :

كان أول صدام مسلح بين الرسول صلى الله عليه وسلم وبين المشركين يومُ السابع عشر من رمضان من السنة الثانية من الهجرة في بدر ، وقد انتهى هذا الصدام بالنصر المؤزر والفوز العظيم للنبي صلى الله عليه وسلم والمسلمين ؛ ولأول مرة منذ البعثة يشعر المسلمون بحلاوة النصر ، ويمكّنهم الله من أعدائهم الذين اضطهدوهم ظيلة خمسة عشر عاماً ، والذين أخرجوهم من ديارهم وأمواهم بغير حق إلا أن يقولوا : « ربنا الله » .

وقد ترك المشركون المنهزمون وراءهم أموالاً طائلة فجمعها المنتصرون من المسلمين ؛ ثم اختلفوا بينهم ، فيمن تكون له هذه الأموال ؟
أتكون للذين خرجوا في إثر العدو ؟

أو تكون للذين أحاطوا برسول الله صلى الله عليه وسلم وحموه من العدو ؟

فأرشد القرآن الكريم إلى أن حكمها يرجع إلى الله وإلى رسوله صلى الله عليه وسلم .

ففي الآية الأولى من سورة الأنفال يقول الله سبحانه وتعالى :
« يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ ، قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ » .

كيفية تقسيم الغنائم :

وقد بين الله سبحانه وتعالى كيفية تقسيم الغنائم ، فقال :
« وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ ^(١) مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ
وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ ^(٢) إِنْ كُنْتُمْ
آمَنْتُمْ بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ التَّقْيِ
الْجَمْعَانِ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ » ^(٣) .

فالآية الكريمة نصت على الخمس بصرف على المصارف التي ذكرها الله سبحانه وتعالى ، وهي : الله ورسوله ، وذو القربى ، واليتامى ، والمساكين ، وابن السبيل ، وذكر الله هنا تبركاً .

فسهم الله ورسوله مصرفه مصرف الفيء ؛ فينفق منه على الفقراء ، وفي السلاح ، والجهاد ، ونحو ذلك من المصالح العامة .

روى أبو داود ، والنسائي ، عن عمرو بن عبسة قال :
« صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى بغير من المغنم ، ولما سلم
أخذ وبرة من جنب البعير ، ثم قال :

« لَا يَحِلُّ لِي مِنْ غَنَائِكُمْ مِثْلُ هَذَا إِلَّا الْخُمْسُ ، وَالْخُمْسُ مُرْدُودٌ
فِيكُمْ » .

أي ينفق منه على الفقراء ، وفي السلاح ، والجهاد .

(١) غنم : أي أخذتموه من الكفار بواسطة الحرب وهو ليس على عموه وإنما دخله التخصيص لأن سلم المقتول لقاتله - والحاكم خير في الأسارى والأرض . ويكون المقتول إما غنم من

الذهب والفضة وغيرها من الأمتعة والمبي .

(٢) المساكين : الفقراء . وابن السبيل : المسافر المنقطع عن بلده .

(٣) سورة الأنفال : الآية ٤١ .

أما نفقات الرسول صلى الله عليه وسلم ، فكانت مما أفاء الله عليه من أموال بني النضير .

روى مسلم عن عمر ، قال : « كانت أموال بني النضير مما أفاء الله على

رسوله مما لم يوجف عليه المسلمون بخيل ولا ركاب . فكانت للنبي صلى الله عليه وسلم خاصة . فكان ينفق على أهله نفقة سنة ، وما بقي جعله في الكراع^(١) والسلاح عدة في سبيل الله .

وسهم ذي القربى : أي أقرباء النبي صلى الله عليه وسلم وهم بنو هاشم ، وبنو المطلب ، الذين آزرُوا النبي صلى الله عليه وسلم وناصروه ، دون أقربائه الذين خذلوه وعاندوه .

روى البخاري وأحمد عن جبير بن مطعم ، قال :

لما كان يوم خيبر ، قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم سهم ذوي القربى بين بني هاشم وبني المطلب . فأتيتُ أنا وعثمان بن عفان ، فقلنا : يا رسول الله : أما بنو هاشم فلا ننكر فضلهم ، لمكانك الذي وضعك الله به منهم ، فما بال إخواننا من بني المطلب ، أعطيتهم وتركنا ، وإنما نحن وهم منك بمنزلة واحدة ، فقال :

« إنهم لم يفارقوني في جاهلية ولا إسلام . وإنما بنو هاشم وبنو المطلب شيء واحد » ، وشبك بين أصابعه « ويأخذ منهم الغني^(٢) والفقير والقريب والبعيد ، والذكر والأنثى « لِيَلِدَ كَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ^(٣) » . وهذا مذهب الشافعي ، وأحمد .

وروي عن ابن عباس ، وزين العابدين ، والباقر : أنه يسوى في العطاء بين غنيهم وفقيرهم ، ذكورهم وإناثهم ، صغارهم وكبارهم ، لأن اسم القرابة يشملهم ، ولأنهم عَوْضُوهُ لما حرمت عليهم الزكاة ، ولأن الله جعل ذلك لهم ، وقسمه الرسول صلى الله عليه وسلم لهم ، وليس في الحديث أنه فضّل بعضهم على البعض .

(١) الكراع : الخيل .

(٢) قال أبو حنيفة : يعطون لفقيرهم إذا كانوا فقراء ؛ وقال الشافعي : يعطون لقرابتهم من الرسول صلى الله عليه وسلم .

(٣) سورة النساء : الآية ١١ .

واعتبر الشافعي أن سهمهم استحق بالقرابة فأشبه الميراث .
وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يعطي عمه العباس وهو غني - ويعطي
عمته صفية .

وأما سهم اليتامى ، وهم أطفال المسلمين ، فقيل : يختص به الفقراء
وقيل : يعم الأغنياء والفقراء ، لأنهم ضعفاء وإن كانوا أغنياء .

روى البيهقي بإسناد صحيح ، عن عبد الله بن شقيق عن رجل قال :
أثبت النبي صلى الله عليه وسلم وهو يواذي القرى ، وهو معترض
فرساً ، فقلت : يا رسول الله ما تقول في الغنيمة ؟

قال : « لله خمسها ، وأربعة أخماسها للجيش . »

قلت : فما أحد أولى به من أحد ؟

قال : « لا ، ولا السهم تستخرجه من جيبك ، ليس أنت أحق به من أخيك
المسلم . »

وفي الحديث : « وأما قرية عصت الله ورسوله ، فإن خمسها لله ورسوله
ثم هي لكم . »

وأما الأربعة الأخماس الباقية ، فتعطى للجيش .

ويختص بها : الذكور ، الأحرار ، البالغون ، العقلاء .

أما النساء ، والعبيد ، والصغار ، والمجانين ، فإنه لا يسهم لهم ، لأن
الذكورة ، والحرية ، واللوغ ، والعقل ، شرط في الإسهام .

ويستوي في العطاء القوي ، والضعيف ، ومن قاتل ، ومن لم يقاتل .

روى أحمد ، عن سعد بن مالك ، قال : « قلت : يا رسول الله ، الرجل

يكون حامية القوم ، ويكون سهمه وسهم غيره سواء ؟

قال : ثكلتك أمك ابن أم سعد ، وهل ترزقون وتنصرون إلا

بضعفائكم . »

وفي كتاب حجة الله البالغة :

« ومن بعثه الأمير لمصلحة الجيش ، كالبريد ، والطليلة ، والجاسوس

يسهم له وإن لم يحضر الواقعة ؛ كما كان لعثمان يوم بدر ، فقد تغيب عنها

بأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ، من أجل مرض زوجته ، رقية بنت الرسول صلى الله عليه وسلم .

فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : « إن لك أجر رجل ممن شهد بدرًا وسهمه » . رواه البخاري عن ابن عمر رضي الله عنهما .

وتقسم الغنيمة على أساس أن يكون للراجل سهم ، وللفرس ثلاثة : وقد جاءت الأحاديث الصحيحة الصريحة بأن النبي صلى الله عليه وسلم ، كان يسهم للفرس وفرسه ثلاثة أسهم ، وللراجل^(١) سهمًا .

وإنما كان ذلك كذلك لزيادة مثوبة الفرس واحتياجه إلى سايس ، وقد يكون تأثير الفارس بالفرس^(٢) في الحرب ثلاثة أضعاف تأثير الراجل^(٣) .

ولا يسهم لغير الخيل ، لأنه لم ينقل عنه صلى الله عليه وسلم أنه أسهم لغير الخيل ، وكان معه سبعون بعيرًا يوم بدر ، ولم تخل غزوة من غزواته من الإبل وهي غالب دوابهم ، ولو أسهم لها لنقل إلينا ، وكذلك أصحابه من بعده لم يسهموا للإبل .

ولا يسهم لأكثر من فرس واحد ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يرو عنه ولا عن أصحابه أنهم أسهموا لأكثر من فرس ، ولأن العدو لا يقاتل إلا على فرس واحد .

وقال أبو حنيفة رضي الله عنه : يسهم لأكثر من فرس واحد ، لأنه أكثر غناء وأعظم منفعة .

ويعطى الفرس المستعار والمستأجر ، وكذلك المغصوب وسهمه لصاحبه .

النقل من الغنيمة :

يجوز للإمام أن يزيد بعض المقاتلين عن نصيبه بمقدار الثلث ، أو الربع .

(١) للراجل : المجاهد على رجليه .

(٢) الفارس بالفرس يرى أبو حنيفة رضي الله عنه : أن للفارس سهمين وللراجل سهمًا ، وهذا مخالف لسنة الصحيحة .

(٣) يرى بعض العلماء التسوية بين الفرس العربي والمجن . ويسمى البرذون والأكديش . ويرى البعض الآخر أنه لا يسوى بينهما . فإذا لم يكن الفرس حربيًا ، فإنه لا يسهم له ، وأنه في هذه الحال يكون مثل الحمل في عدم الاسهام له .

وأن تكون هذه الزيادة من الغنيمة لنفسها ، إذا أظهر من النكاية في العدو ما يستحق به هذه الزيادة ، وهذا مذهب أحمد وأبو عبيد^(١) .

وحجة ذلك ، حديث حبيب بن مسلمة ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم : كان ينفل الربع من السرايا بعد الخمس في البداءة ، وينفلهم الثلث بعد الخمس في الرجعة . رواه أبو داود ، والترمذي .

وجمع لسلمة بن الأكوع في بعض مغازيه بين سهم الراجل والفارس ، فأعطاه خمسة أسهم لعظيم عنائه في تلك الغزوة .

السلب للقاتل :

السلب هو ما وجد على المقتول من السلاح وعدة الحرب ، وكذلك ما يتزين به للحرب .

أما ما كان معه من جواهر ونقود ونحوها ، فليس من السلب ، وإنما هو غنيمة .

وأحياناً يرغب القائد في القتال ، فيغري المقاتلين بأخذ سلب المقتولين ، وليثارهم به دون بقية الجيش . وقد قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في السلب للقاتل ، ولم يخمس^(٢)ه . رواه أبو داود عن عوف بن مالك الأشجعي ، وخالد بن الوليد .

وروى ابن أبي شيبة عن أنس بن مالك : أن البراء بن مالك مرَّ على مرزبان يوم الدارة ، فطعنه طعنة على قربوص سرجه فقتله ، فبلغ سلبه ثلاثين ألفاً ، فبلغ ذلك عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، فقال لأبي طلحة : « إنا كنا لا نخمس السلب ، وإن سلب البراء قد بلغ مالا كثيراً . ولا أراي إلا خمسته » .

قال : قال ابن سيرين : فحدثني أنس بن مالك : إنه أول سلب خمس في الإسلام .

(١) يرى مالك : أن النفل يكون من الخمس الواجب لبيت المال . وقال الشافعي : يكون من خمس الخمس ، وهو نصيب الإمام .

عن سلمة بن الأكوع ، قال : أتى النبي صلى الله عليه وسلم عين^(١) من المشركين ، وهو في سفر ، فجلس مع أصحابه يتحدث ، ثم انفتل ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « اطلبوه ، فاقتلوه » ؛ قال : فقتلته ، فنفلني سلبه .
من لا سهم له في الغنيمة :

تقدم أن شرط الإسهام في الغنيمة :
البلوغ ، والعقل ، والذكورة ، والحرية .
فمن لم يكن مستوفياً لهذه الشروط فلا سهم له في الغنيمة ، وإن كان له أن يأخذ منها دون السهم .
قال سعيد بن المسيب : كان الصبيان والعبيد يُحَدَّوْنَ من الغنيمة إذا حضروا الغزو في صدر هذه الأمة .
وروى أبو داود ، عن عمير قال : شهدت خيبر مع سادتي ، فكلموا في رسول الله صلى الله عليه وسلم .
فأخبرني مملوك ، فأمر بي من خرتي المتاع : أي أرداه .
وفي حديث ابن عباس : أنه سئل عن المرأة والعبد هل كان لهما سهم معلوم إذا حضر الناس ؟

فأجاب : انه لم يكن لهما سهم معلوم ؛ إلا أن يحذيا^(٢) من غنائم القوم .
وعن أم عطية ، قالت : كنا نغزو مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فنداوي الجرحى ، ونمرض المرضى ، وكان يرخص لنا من الغنيمة .
وأخرج الترمذي عن الأوزاعي مرسلًا . قال :
أسهم النبي صلى الله عليه وسلم الصبيان بخيبر .
والمقصود بالإسهام هنا الرخص .

وعن يزيد بن هرمز : أن نجدة الحروري كتب إلى ابن عباس رضي الله عنهما ، يسأله عن خمس خلال
أما بعد : فأخبرني :
« هل كان النبي صلى الله عليه وسلم يغزو بالنساء ؟ »

(١) جاسوس .

(٢) يحذيا : يعطيا .

« وهل كان يضرب لمن يسهم ؟

وهل كان يقتل الصبيان ؟

ومتى يتنقضي يتمُّ اليتيم ؟

وعن الخمس لمن هو ؟ »

فقال ابن عباس : لولا أن أكرم علماً ما كتبت إليه .

ثم كتب إليه ، فقال :

« كتبت تسألني : هل كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغزو بالنساء ؟

وقد كان يغزو بهن ، فيداوين الجرحى ، ويحذرن^(١) من الغنيمة ، وأما

يسهم ؛ فلا .

ولم يكن النبي صلى الله عليه وسلم يقتل الصبيان ، وأنت لا تقتلهم .

وكتبت تسألني : متى ينقضي يتمُّ اليتيم ؟

فلعمري ؛ إن الرجل لتنتب لحيته ، وإنه لضعيف الأخذ لنفسه ، ضعيف

الوكاء منها ، فإذا أخذ لنفسه من صالح ما يأخذ الناس ، فقد ذهب عنه

اليتيم .

وكتبت تسألني : عن الخمس لمن هو ؟

وإنا كنا نقول : هو لنا ؛ فأبى علينا قومنا ذلك . رواه الخمسة إلا

البخاري .

الأجراء وغير المسلمين لا يسهم لهم :

وكذلك لا حق للأجراء الذين يصحبون الجيش للمعاش في الغنيمة ؛ وإن

قاتلوا ؛ لأنهم لم يقصدوا قتالاً ، ولا خرجوا مجاهدين ، ويدخل فيهم الجيوش

الحديثة ، فلإنها صناعة وحرفة .

وأما غير المسلمين من الذميين ؛ فقد اختلفت فيهم أنظار الفقهاء فيما إذا

استعين بهم في الحرب ، وقاتلوا مع المسلمين .

فقال الأحناف ، وهو مروي عن الشافعي رضي الله عنه : يرضخ^(٢)

لهم ؛ ولا يسهم لهم .

(١) يحذرن : يعطين ، والحذوة : العطية .

(٢) يرضخ لهم : يعطون عطاء قليلاً .

ومروي عن الشافعي أيضاً : يستأجرهم الإمام من مال لا مالك له بعينه ،
فإن لم يفعل أعطاهم سهم النبي صلى الله عليه وسلم .
وقال الثوري والأوزاعي : يسهم لهم .

الغلول

تحريم الغلول :

يحرم الغلول ، وهو السرقة من الغنيمة ؛ إذ أن الغلول يكسر قلوب
المسلمين ، ويسبب اختلاف كلمتهم ، ويشغلهم بالانتهاز عن القتال ،
وكل ذلك يُفضي إلى الهزيمة ؛ ولهذا كان الغلول من كبائر الإثم بإجماع
المسلمين .

يقول الله تعالى :

« وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَغُلَّ وَمَنْ يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غُلَّ يَوْمَ
الْقِيَامَةِ » . (١)

وقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم بعقوبة الغال وحرق متاعه وضربه ،
زجراً للناس وكبحاً لهم أن يفعلوا مثل ذلك .

فقد روى أبو داود ، والترمذي ، عن عمر رضي الله عنه ، عن النبي صلى
الله عليه وسلم قال :

« إذا وجدتم الرجل قد غلَّ فاحرقوا متاعه واضربوه » .

قال : فوجدنا في متاعه مصحفاً ، فسألنا سالمًا عنه ؟ فقال : بعه وتصدق
بشمته .

وعن عمرو بن شعيب ، عن أبيه عن جده : أن النبي صلى الله عليه وسلم
وأبا بكر ، وعمر ، حرقوا متاع الغال وضربوه .

وقد رويت أحاديث أخرى عن النبي صلى الله عليه وسلم : أنه لم يأمر
بحرق متاع الغال ، ولا ضربه ، ففهم من هذا أن للحاكم أن يتصرف حسب
ما يرى من المصلحة ؛ فإن كانت المصلحة تقتضي التحريق والضرب حرق

وضرب ، وإن كانت المصلحة غير ذلك فعل ما فيه المصلحة .
وروى البخاري عن عبد الله بن عمرو قال : كان على ثقل^(١) النبي صلى الله عليه وسلم رجل يقال له كركرة ، فمات ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « هو في النار » ؛ فذهبوا ينظرون اليه ، فوجدوا عبادة قد غلّتها .
وروى أبو داود : « أن رجلاً مات يوم خيبر من الأصحاب ، فبلغ النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : « صلوا على صاحبكم » فتغيرت وجوه الناس ، فقال : « إن صاحبكم غلّ في سبيل الله » ، ففتشوا متاعه ، فوجدوا خرزاً من خرز اليهود لا يساوي درهمين .

الانتفاع بالطعام قبل قسمة الغنائم :

ويستثنى من ذلك الطعام ، وعلف الدواب ؛ فإنه يباح للمقاتلين أن يتفعلوا بها ما أداموا في أرض العدو ، ولو لم تقسم عليهم .
١ - روى البخاري ، ومسلم ، عن عبد الله بن مغفل ، قال : أصبت جراباً من شحم يوم خيبر ، فالتزمته ، فقلت : لا أعطي اليوم أحداً من هذا شيئاً ، فالتفت ؛ فإذا رسول الله صلى الله عليه وسلم مبتم .
٢ - وأخرج أبو داود ، والحاكم ، والبيهقي ، عن ابن أبي أوفى قال : « أصبنا طعاماً يوم خيبر ، وكان الرجل يجيء فيأخذ منه مقدار ما يكفيه ، ثم ينطلق .

٣ - وروى البخاري عن ابن عمر قال : كنا نصيب في مغازينا العسل والعنب ، فنأكله ولا نرفعه .
وفي بعض رواية الحديث عند أبي داود : فلم يؤخذ منهما الخمس .
قال مالك في الموطأ : لا أرى بأساً أن يأكل المسلمون إذا دخلوا أرض العدو من طعامهم ، ما وجدوا من ذلك كله قبل أن تقع في المقاسم .

وقال : أنا أرى الإبل والبقر والغنم بمنزلة الطعام ، يأكل منه المسلمون إذا دخلوا أرض العدو كما يأكلون الطعام .

(١) ثقل : متاع .

وقال : ولو أن ذلك لا يؤكل حتى يحضر الناس المقاسم ويقسم بينهم أضرّ ذلك بالجيش .

قال : فلا أرى بأساً بما أكل من ذلك كله على وجه المعروف والحاجة إليه ، ولا أرى أن يدخر بعد ذلك شيئاً يرجع به إلى أهله .

المسلم يجد ماله عند العدو يكون له :

إذا استرد المقاتلون أموالاً للمسلمين كانت بأيدي الأعداء ، فأربابها أحق بها ، وليس للمقاتلين منها شيء ، لأنها ليست من الغنائم .

١ - عن ابن عمر أنه غار له فرس ، فأخذها العدو فظهر عليه المسلمون ، فرُدّت عليه في زمان النبي صلى الله عليه وسلم .

٢ - وعن عمران بن حصين قال :

« أغار المشركون على سرح المدينة وأخذوا العصباء ، ناقة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وامرأة من المسلمين ، فلما كانت ذات ليلة ، قامت المرأة ، وقد ناموا ، فجعلت لا تضع يدها على بغير إلا أرغى حتى أتت العصباء ، فأنت ناقة ذلولاً ؛ فركبتها ، ثم توجهت قبيل المدينة ، ونذرت لئن نجاها الله لئنحرنها ، فلما قدمت المدينة عرفت الناقة ، فأثروا بها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأخبرته المرأة بنذرها ، فقال :

« بشس ما جزيتها ؛ لا نذر فيما لا يملك ابن آدم ، ولا نذر في معصية » .

وكذلك إذا أسلم الحربي ويده مال مسلم ، فإنه يرد إلى صاحبه .

الحربي يسلم :

إذا أسلم الحربي وهاجر إلى دار الإسلام وترك بدار الحرب ولده وزوجته وماله ، فإن هذه تأخذ حرمة ذرية المسلم ، وحرمة ماله ، فإذا غلب المسلمون عليها لم تدخل في نطاق الغنائم ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « فإذا قالوها فقد عصموا مني دماءهم وأموالهم » .



أسرى الحرب

أسرى الحرب ، وهم من جملة الغنائم ، وهم على قسمين :
(الأول) النساء والصبيان .

(الثاني) الرجال البالغون المقاتلون من الكفار إذا ظفر المسلمون بهم أحياء .
وقد جعل الإسلام الحق للحاكم في أن يفعل بالرجال المقاتلين إذا ظفر
بهم ووقعوا أسرى ، ما هو الأنفع والأصلح من المن ، أو الفداء ،
أو القتل .

والمن : هو إطلاق سراحهم مجاًناً .

والفداء : قد يكون بالمال ، وقد يكون بأسرى المسلمين ، ففي غزوة
بدر كان الفداء بالمال ؛ وصح عنه صلى الله عليه وسلم أنه فدى رجلين من
أصحابه برجل من المشركين من بني عقيل . رواه أحمد والترمذي وصححه .
يقول الله سبحانه وتعالى :

« فَلَمَّا ذَا لَقِيتُمْ^(١) الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ حَتَّى إِذَا
أُخِذْتُمْهُهُمْ^(٢) قُشِدُوا^(٣) الْوُثَاقَ فَمَا مَتَّأَ بَعْدُ^(٤) وَإِمَّا فِدَاءً حَتَّى تَضَعَ
الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا^(٥) » .

وروى مسلم من حديث أنس رضي الله عنه : أن النبي صلى الله عليه وسلم
وسلم ، أطلق سراح الذين أخذهم أسرى ، وكان عددهم ثمانين ، وكانوا قد
هبطوا عليه وعلى أصحابه من جبال التنعيم عند صلاة الفجر ليقتلوه .
وفي هذا نزل قول الله سبحانه وتعالى :

« وَهُوَ الَّذِي كَفَّ أَيْدِيَهُمْ^(٦) عَنْكُمْ^(٧) وَأَيْدِيَكُمْ^(٨) عَنْهُمْ^(٩) بِبَطْنِ
مَكَّةَ مِنْ بَعْدِ أَنْ أَظْفَرَكُمْ^(١٠) عَلَيْهِمْ^(١١) » .

(١) الاقتران : المبالغة في قتل العدو .

(٢) سورة محمد : الآية ٤ .

(٣) سورة الفتح : الآية ٢٤ .

وقال صلى الله عليه وسلم لأهل مكة يوم الفتح : « اذهبوا فأنتم الطلقاء » .

على أنه يجوز للإمام ، مع ذلك ، أن يقتل الأسير إذا كانت المصلحة تقتضي قتله ، كما ثبت ذلك عن الرسول صلى الله عليه وسلم ، فقد قتل النضر ابن الحارث ، وعقبة بن معيط ، يوم بدر ، وقتل أبا عزة الجمحي يوم أحد .

وفي هذا يقول الله سبحانه :
« مَا كَانَ لِنَبِيِّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أُسْرَى حَتَّى يَشْخِنَ فِي الْأَرْضِ » ^(١) .

ومن ذهب إلى هذا جمهور العلماء ؛ فقالوا :
« للإمام الحق في أحد الأمور الثلاثة المتقدمة » .
وقال الحسن وعطاء : لا يقتل الأسير ، بل يمن عليه أو يفادي به .
وقال الزهري ومجاهد وطائفة من العلماء : لا يجوز أخذ الفداء من أسرى الكفار أصلاً .

وقال مالك : لا يجوز لمن بغير فداء .
وقال الأحناف : لا يجوز لمن أصلاً ، لا بفداء ولا بغيره .

معاملة الأسرى :

عامل الإسلام الأسرى معاملة إنسانية رحيمة ، فهو يدعو إلى إكرامهم والإحسان إليهم ، ويمدح الذين يبرونهم ، ويثني عليهم الثناء الجميل . يقول الله تعالى :

« وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا » .
« إِنَّمَا نَطْعِمُكُمْ لَوَجْهِ اللَّهِ لَا نُرِيدُ مِنْكُمْ جَزَاءً وَلَا شُكُورًا » ^(٢) .

ويروي أبو موسى الأشعري رضي الله عنه ، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أنه قال :

(١) سورة الأنفال : الآية ٦٧ .

(٢) سورة الدهر : الآية ٩ .

«فَكُونُوا الْعَانِي^(١)»، وَأَجِيبُوا الدَّاعِيَ، وَأَطِيعُوا الْجَائِعَ، وَعُودُوا الْمَرِيضَ. وَتَقَدَّمَ أَنْ ثُمَامَةَ بْنَ أَنَاثَ وَقَعَ أُسِيرًا فِي أَيْدِي الْمُسْلِمِينَ؛ فَجَاءُوا بِهِ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: «أَحْسِنُوا لِمَسَارِهِ». وَقَالَ: «اجْمَعُوا مَا عِنْدَكُمْ مِنْ طَعَامٍ فَابْعَثُوا بِهِ إِلَيْهِ». فَكَانُوا يَقْدِمُونَ إِلَيْهِ لَبَنٌ لَسْقَةٌ^(٢) الرُّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غُلُوقًا وَرَوَاحًا.

وَدَعَاهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى الْإِسْلَامِ؛ فَأَبَى، وَقَالَ لَهُ: إِنْ أُرِدْتَ الْفِدَاءَ، فَاسْأَلْ مَا شِئْتَ مِنَ الْمَالِ. فَمَنْ عَلَيْهِ الرُّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَأَطْلَقَ سَرَاحَهُ بِلَوْنِ فِدَاءٍ؛ فَكَانَ ذَلِكَ مِنْ أَسْبَابِ دُخُولِهِ فِي الْإِسْلَامِ. وَقَدْ جَاءَ فِي الصَّحَاحِ فِي شَأْنِ أُسْرِ غَزْوَةِ بَنِي الْمَصْطَلِقِ - وَكَانَ مِنْ بَيْنِهِمْ جَوْثَرِيَّةُ بِنْتُ الْحَارِثِ - أَنَّ أَبَاهَا الْحَارِثُ بْنُ أَبِي ضَرَارٍ، حَضَرَ إِلَى الْمَدِينَةِ وَمَعَهُ كَثِيرٌ مِنَ الْإِبِلِ لِيَفْتَنَدِيَ بِهَا ابْنَتَهُ، وَفِي وَادِي الْعَقِيقِ، قَبْلَ الْمَدِينَةِ بِأَمْيَالٍ، أَخْفَى اثْنَيْنِ مِنَ الْجَمَالِ أَصْجَاهُ فِي شِعْبٍ بِالْجَبَلِ؛ فَلَمَّا دَخَلَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَهُ: يَا مُحَمَّدُ أَصَبْتُمْ ابْنَتِي، وَهَذَا فِدَاؤُهَا. فَقَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «فَأَيْنَ الْبَعِيرَانِ اللَّذَانِ غَيَّبْتَهُمَا بِالْعَقِيقِ فِي شِعْبٍ كَذَا؟» فَقَالَ الْحَارِثُ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ، وَاللَّهُ مَا أَطْلَعَكَ عَلَى ذَلِكَ إِلَّا اللَّهُ. وَأَسْلَمَ الْحَارِثُ وَابْنَانِ لَهُ، وَأَسْلَمَتِ ابْنَتُهُ أَيْضًا؛ فَخَطَبَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى أَبِيهَا وَتَزَوَّجَهَا، فَقَالَ النَّاسُ: لَقَدْ أَصْبَحَ هَؤُلَاءِ الْأَسْرَى الَّذِينَ بِأَيْدِينَا أَصْهَارَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَمَتَّنُوا عَلَيْهِمْ بِغَيْرِ فِدَاءٍ.

وَتَقُولُ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «فَمَا أَعْلَمُ أَنَّ امْرَأَةً كَانَتْ أَكْثَرُ بَرَكَةٍ عَلَى قَوْمِهَا مِنْ جَوْثَرِيَّةٍ؛ إِذْ بَتَزَوَّجَ الرُّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِبَاهَا أَعْتَقَ مَائَةَ مِنْ أَهْلِ بَيْتِ بَنِي الْمَصْطَلِقِ».

وَمِثْلُ هَذَا تَزَوَّجَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ جَوْثَرِيَّةٍ، لَا لِشَهْوَةٍ يَقْضِيهَا، بَلْ لِلْمَصْلَحَةِ شَرْعِيَّةٍ يَنْتَفِعُهَا، وَلَوْ كَانَ يَنْبَغِي الشَّهْوَةُ لِأَخْلَافِهَا أُسِيرَةُ حَرْبٍ بِمَلِكِ الْيَمِينِ.

(١) الْعَانِي: الْأَسِيرُ.

(٢) اللَّسْقَةُ: النَّالَةُ الْخُلُوبُ.

الاسترقاق

إن القرآن الكريم لم يرد فيه نص يبيح الرق ، وإنما جاء فيه الدعوة إلى العتق .

ولم يثبت أن الرسول صلى الله عليه وسلم ضرب الرق على أسير من الأسارى ، بل أطلق أرقاء مكة ، وأرقاء بني المصطلق ، وأرقاء حنين . وثبت عنه أنه صلى الله عليه وسلم أعتق ما كان عنده من رقيق في الجاهلية . وأعتق كذلك ما أهدي إليه منهم .

على أن الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم ثبت عنهم أنهم استرقوا بعض الأسرى على قاعدة المعاملة بالمثل . فهم لم يبيحوا الرق في كل صورة من صوره ، كما كان عليه العمل في الشرائع الإلهية والوضعية ، وإنما حصروه في الحرب المشروعة المعلنة من المسلمين ضد عدوهم الكافر ، وألغوا كل الصور الأخرى ، واعتبروها محرمة شرعاً لا تحل بحال .

ومع أن الإسلام ضيق مصادره وحصرها هذا الحصر ، فإنه من جانب آخر عامل الأرقاء معاملة كريمة ، وفتح لهم أبواب التحرر على مصاريعها كما يتجلى ذلك فيما يلي :

معاملة الرقيق :

لقد كرم الإسلام الرقيق ، وأحسن إليهم ، وبسط لهم يد الخنان ، ولم يجعلهم موضع إهانة ولا ازدراء ، ويبدو ذلك واضحاً فيما يلي :

١ - أوصى بهم فقال :

«وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَبِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَالْجَارِ الْجُنُبِ وَالصَّاحِبِ بِالْجَنَاحِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ» .^(١)

(١) سورة النساء : الآية ٣٦ .

وعن علي رضي الله عنه : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال :
« اتقوا الله فيما ملكت أيما نكم » .

٢ - نهى أن ينادى بما يدل على تحقيره واستعباده ، إذ قال الرسول صلى الله عليه وسلم :

« لا يقل أحدكم عبدي أو أمي وليقل فتاي وفتاتي ، وغلامي » .

٣ - أمر أن يأكل ويلبس مما يأكل المالك ؛ فعن ابن عمر أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال :

« خَوَلُوكُمْ ^(١) إخوانكم جعلهم الله تحت أيديكم ، فمن كان أخوه تحت يده فليطعمه مما يأكل ، وليلبسه مما يلبس ، ولا تكلفوهم ما يغلبهم ، فإن كلفتموهم ما يغلبهم فأعينوهم » .

٤ - نهى عن ظلمهم وأذاهم ، فعن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من لطم مملوكه أو ضربه فكفارته عتقه » .

وعن أبي مسعود الأنصاري قال : بينا أنا أضرب غلاماً لي إذ سمعت صوتاً من خلفي ، فإذا هو رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول :

« اعلم أبا مسعود أن الله أقدرُ عليك منك على هذا الغلام » .

فقلت : هو حر لوجه الله ، فقال :

« لو لم تفعل لمستك النار » .

وجعل للقاضي حق الحكم بالعتق إذا ثبت أنه يعامله معاملة قاسية .

٥ - دعا إلى تعليمهم وتأديبهم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

« من كانت له جارية فعلمها ، وأحسن إليها وتزوجها ، كان له أجران

في الحياة وفي الآخرة . أجر بالنكاح والتعليم ، وأجر بالعتق » .

طريق التحرير :

وقد فتح الإسلام أبواب التحرير ، وبيّن سبل الخلاص ، واتخذ وسائل

شتى لإنقاذ هؤلاء من الرق :

(١) الخول : الخدم .

- ١ - فهو طريق إلى رحمة الله وجنته يقول الله سبحانه :
- « فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ • وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْعَقَبَةُ • فَكُ رَقَبَةً » (١)
- وجاء أعرابي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال :
- يا رسول الله دلني على عمل يخلني الجنة ؛ فقال :
- « عتق النّسمة ، وفك الرقبة » .
- فقال : يا رسول الله : أو ليسا واحداً ؟
- قال : « لا ، عتق النّسمة أن تنفرد بعقها ، وفك الرقبة أن تعين في ثمنها » .
- ٢ - والعتق كفارة للقتل الخطأ . يقول الله عز وجل :
- « وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٌ » (٢)
- ٣ - وهو كفارة للحنث في اليمين لقوله تعالى :
- « فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ هَلِيكُكُمْ • أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ » (٣)
- ٤ - والعتق كفارة في حالة الظهار ، يقول الله سبحانه :
- « وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا » (٤)
- ٥ - جعل الإسلام من مصارف الزكاة شراء الأرقاء وعتقهم ؛ يقول الله تعالى :

« إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ » (٥) .

- ٦ - أمر بمكاتبة العبد على قدر من المال ، حيث قال تعالى :
- « وَالَّذِينَ يَبْتَغُونَ الْكِتَابَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا وَأَتَوْهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ » (٦)

(١) سورة البلد : الآيات ١١ ، ١٢ ، ١٣ .

(٢) سورة النساء : الآية ٩٢ .

(٣) سورة المائدة : الآية ٨٩ .

(٤) سورة المجادلة : الآية ٣ .

(٥) سورة التوبة : الآية ٦ .

(٦) سورة النور : الآية ٣٣ .

٧ - من نذر أن يحرر رقبة وجب عليه الوفاء بالنذر متى تحقق له مقصوده .
وبهذا يتبين أن الإسلام ضيق مصادر الرق : وعامل الأرقاء معاملة
كريمة ، وفتح أبواب التحرير ، تمهيداً لخلاصهم نهائياً من نير الذل والاستعباد ؛
فأسدى بذلك لهم يداً لا تنسى على مدى الأيام .

أرض المعارين المغنومة

الأرض التي تؤخذ عنوة :

إذا غنم المسلمون أرضاً ؛ بأن فتحوها عنوة بواسطة الحرب والقتال ،
وأجلوا أهلها عنها ، فالحاكم يخير بين أمرين .
١ - إما أن يقسمها على الغانمين ^(١) .

٢ - وإما أن يقفها على المسلمين .
وإذا وقفها على المسلمين ضرب عليها خراجاً ^(٢) مستمراً ، يؤخذ ممن هي
في يده ، سواء أكان مسلماً أم ذمياً ، ويكون هذا الخراج أجرة الأرض
تؤخذ كل عام .

وأصل الخراج هو فعل أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه ، في الأرض التي
فتحها ؛ كأرض الشام ، ومصر ، والعراق .

الأرض التي جلا أهلها عنها خوفاً أو صلحاً :

وكما تجب قسمة الأرض المفتوحة على الغانمين ، أو وقفها على المسلمين ،
يجب ذلك في الأرض التي تركها أهلها خوفاً منا ، أو التي صالحناهم على أنها
لنا ، ونقرهم عليها نظير الخراج .

أما التي صالحناهم على أنها لهم ، ولنا الخراج عنها ، فهي كالجزية
تسقط بإسلامهم .

وإذا كان الخراج أجرة فإن تقديره يرجع إلى الحاكم فيضعه بحسب
اجتهاده ؛ إذ أن ذلك يختلف باختلاف الأمكنة والأزمنة ، ولا يلزم الرجوع

(١) قال مالك رضي الله عنه : تكون وقفاً على المسلمين ولا تجوز قسمتها على الغانمين .

(٢) الخراج : يكون الخراج على أرض لما ماء تمقى به ولو لم تزرع .

إلى ما وضعه عمر رضي الله عنه . وما وضعه عمر وغيره من الأئمة يبقى على ما هو عليه ، فليس لأحد أن يغيره ما لم يتغير السبب ، لأن تقديره حكم .

العجز عن عمارة الأرض الخراجية :

ومن كان تحت يده أرض خراجية فعجز عن عمارتها أجبر على أحد أمرين :

١ - إما أن يؤجرها .

٢ - أو يرفع يده عنها .

لأن الأرض هي في الواقع للمسلمين ، ولا يجوز تعطيلها عليهم .

ميراث الأرض المغنومة :

وهذه الأرض يجري فيها الميراث ، فينتقل ميراثها إلى وارث من كانت بيده على الوجه الذي كانت عليه في يد موروثه .

الفيء

تعريفه :

الفيء مأخوذ من فاء بقييء إذا رجع ، وهو المال الذي أخذه المسلمون من أعدائهم دون قتال .

وهو الذي ذكره الله سبحانه في قوله :

«وَمَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أَوْجَفْتُمْ^(١) عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ وَلَكِنَّ اللَّهَ يُسَلِّطُ رَسُولَهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ» . مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِلَّذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ

(١) أوجفتم : أصل الإيمان سرعة السير . والركاب : الإبل التي يسافر عليها لا واحد لها من لفظها ؛ أي ما سقم ولا حركتم خيلا ولا إبلا أي لم يدنوا في تحصيله خيلا ولا إبلا بل حصل بلا قتال .

وَمَا نَهَاكُمُ عَنْهُ فَأَنْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ . لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَاناً وَيَنْصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ . وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَنْ يُوقِ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ . وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ ۝ (١) .

فذكر الله المهاجرين الذين هاجروا إلى المدينة ، ممن دخل في الإسلام . قبل الفتح .

وذكر الأنصار - وهم أهل المدينة - الذين آووا المهاجرين ، وذكر من جاء من بعد هؤلاء إلى يوم القيامة .

تقسيمه :

قال القرطبي : قال مالك : « هو موكول إلى نظر الإمام واجتهاده ، فيأخذ منه من غير تقدير ، ويعطي منه القراية باجتهاده ، ويصرف الباقي في مصالح المسلمين ، وبه قال الخلفاء الأربعة ، وبه عملوا ، وعليه يدل قوله صلى الله عليه وسلم :

« ما لي مما أفاء الله عليكم إلا الخمس ، والخمس مردود عليكم » . فإنه لم يقسمه أحكاماً ولا أثلاثاً ، وإنما ذكر في الآية من ذكر على وجه التنبيه عليهم ، لأنهم أهم من يدفع إليه .

قال : الزجاج محتجاً لما لك : قال الله عز وجل : « يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلْ مَا أَنْفَقْتُ مِنْ خَيْرٍ فَلِلَّذِينَ وَالْأَقْرَبِينَ وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ ۝ (٢) .

(١) سورة الحشر : الآيات ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ .

(٢) سورة البقرة : الآية ٢١٥ .

والرجل جائز بإجماع أن ينفق في غير هذه الأصناف إذا رأى ذلك .
وذكر النسائي عن عطاء . قال : خمس الله وخمس رسوله واحد - كان
رسول الله صلى الله عليه وسلم يحمل منه ، ويعطي منه ، ويضعه حيث شاء ،
ويصنع به ما شاء .
وفي حجة الله البالغة :

واختلفت السنن في كيفية قسمة الفية ، فكان رسول الله صلى الله عليه
وسلم إذا أتاه الفية قسمة في يومه ، فأعطى الأهل حظين وأعطى الأعزب
حظاً .

وكان أبو بكر رضي الله عنه ، يقسم للحر والعبد ، يتوخى كفاية الحاجة .
ووضع عمر رضي الله عنه الديوان على السوابق والحاجات ، فالرجل
وقدمه ، والرجل وبلاؤه ، والرجل وعباله ، والرجل وحاجته .
والأصل في كل ما كان مثل هذا من الاختلاف أن يحمل على أنه يفعل
ذلك على الاجتهاد .
فتوخى كل المصلحة بحسب ما رأى في وقته .

عقد الأمان

إذا طلب الأمان أي فرد من الأعداء المحاربين قبيل منه ، وصار بذلك
آمناً ، لا يجوز الاعتداء عليه بأي وجه من الوجوه .
يقول الله سبحانه :

« وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ
كَلَامَ اللَّهِ ، ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْلَمُونَ » (١) .
من له هذا الحق :

وهذا الحق ثابت للرجال والنساء ، والأحرار والعبيد ، فمن حق أي فرد
من هؤلاء أن يؤمن أي فرد من الأعداء يطلب الأمان ، ولا يمنع من هذا الحق
أحد من المسلمين إلا الصبيان والمجانين ، فإذا أمن صبي أو مجنون أحداً من

(١) سورة التوبة : الآية ٦ .

الأعداء فإنه لا يصبح أمان واحد منهما .

روى أحمد ، وأبو داود ، والنسائي ، والحاكم ، عن علي كرم الله وجهه ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم . قال :

« ذمة المسلمين واحدة ، يسعى بها أدناهم ، وهم يدٌ على من سواهم » .
وروى البخاري ، وأبو داود والترمذي عن أم هانيء بنت أبي طالب رضي الله عنها أنها قالت :

« قلت يا رسول الله . زعم ابن أم علي . أنه قاتِلٌ رجلاً قد أجرته فلان (ابن هُبَيْرَة) فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « قد أجرنا^(١) من أجرته يا أم هانيء » .

نتيجة الأمان :

ومهما تقرر الأمان بالعبارة أو الإشارة ، فإنه لا يجوز الاعتداء على المؤمن ، لأنه بإعطاء الأمان له عصم نفسه من أن تزهق ورقبته من أن تسرق .
وروي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه :

أنه بلغه أن بعض المجاهدين قال لمحارب من الفرس : « لا تخف ، ثم قتله » فكتب رضي الله عنه إلى قائد الجيش :

« إنه بلغني أن رجلاً منكم يطلبون العِلَجَ . حتى إذا اشتد في الجبل وامتنع ، يقول له : « لا تخف » فإذا أدركه قتله ! وإني والذي نفسي بيده . لا يبلغني أن أحداً فعل ذلك إلا قطعت عنقه .

وروى البخاري في التاريخ ، والنسائي عن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال :
« من آمن رجلاً على دمه فقتله ، فأنا بريء من القاتل وإن كان المقتول كافراً »
وروى البخاري ومسلم وأحمد عن أنس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

« لكل غادر لواء يعرف به يوم القيامة » .

متى يتقرر هذا الحق :

ويتقرر حق الأمان بمجرد إعطائه ، ويعتبر نافذاً من وقت صدوره إلا أنه

(١) أجرنا : أماننا من أنت .

لا يُقَرُّ نهائياً إلا بإقرار الحاكم ، أو قائد الجيش .
وإذا تقرر الأمان ، وأقِرَّ من الحاكم أو الجيش ، صار المؤمن من أهل
الذمة ، وأصبح له ما للمسلمين وعليه ما عليهم .
ولا يجوز إلغاء أمانه إلا إذا ثبت أنه أراد أن يستغل هذا الحق في إيقاع
الضرر بالمسلمين ؛ كأن يكون جاسوساً لقومه ؛ وعيناً على المسلمين .

عقد الأمان لجهة ما :

« إنما يصح الأمان من آحاد المسلمين إذا أمن واحداً أو اثنين ، فأما عقد
الأمان لأهل ناحية على العموم فلا يصح إلا من الإمام على سبيل الاجتهاد ،
وتحري المصلحة كعقد الذمة . ولو حمل ذلك لآحاد الناس صار ذريعة إلى
إبطال الجهاد » (١)

الرسول حكمه حكم المؤمن

والرسول مثل المؤمن . سواء أكان يحمل الرسائل ، أو يمشي بين الفريقين
المتقاتلين بالصلح ، أو يحاول وقف القتال لفترة يتيسر فيها نقل الجرحى والقتلى .
يقول الرسول صلى الله عليه وسلم لرسولتي مسيلمة :
« لولا أن الرسل لا تقتل لضربت أعناقكم » . أخرجه أحمد ، وأبو داود
من حديث نعيم بن مسعود (٢) .

وأوفدت قريش أبا رافع إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ فوقع
الإيمان في قلبه ؛ فقال : يا رسول الله لا أرجع إليهم ، وأبقى معكم مسلماً .
فقال الرسول صلى الله عليه وسلم :

« إني لا أخيس بالعهد ، ولا أحبس البردَ فارجع إليهم آمناً ؛ فإن
وجدت بعد ذلك في قلبك ما فيه الآن ؛ فارجع إلينا » . أخرجه أحمد ، وأبو داود ،
والنسائي وابن حبان وصححه .

(١) الروضة الندية ، ص ٤٠٨ .

(٢) وكان الرسول قرأ كتاب مسيلمة ، وقال لهما : ما تقولان أنتما . قالا : نقول كما قال :
أي أنهما يقولان بنبوته .

وفي كتاب الخراج لأبي يوسف والسير الكبير لمحمد : أنه إن اشترطت
لرسل شروط وجب على المسلمين أن يوفوا بها ، ولا يصح لهم أن يغلروا
برسل العدو ، حتى ولو قتل الكفار رهائن المسلمين عندهم ؛ فلا تقتل رسلهم
لقول نبينا :
« وفاء بغدر خير من غدر بغدر » .

المستأمن

تعريفه :

المُسْتَأْمَنُ هو الحربي الذي دخل دار الإسلام بأمان ^(١) دون نية
الاستيطان بها والإقامة فيها بصفة مستمرة ؛ بل يكون قصده إقامة مدة معلومة ،
لا تزيد على سنة ؛ فإن تجاوزها ، وقصد الإقامة بصفة دائمة ، فإنه يتحول إلى
ذمي ويكون له حكم الذمي في تبعيته للدولة الإسلامية ، ويتبع المستأمن في
الأمان ، ويلحق به زوجته وأبناؤه الذكور القاصرون ، والبنات جميعاً ،
والأم ، والجدات ، والخدم ، ما داموا عاشين مع الحربي الذي أعطي الأمان .
وأصل هذا قول الله سبحانه وتعالى : « وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ
اسْتَجَارَكَ فَاجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ » ^(٢) .
حقوقه :

وإذا دخل الحربي دار الإسلام بأمان ؛ كان له حق المحافظة على نفسه
وماله وسائر حقوقه ومصالحه ، ما دام مستمسكاً بعقد الأمان ، ولم ينحرف عنه .
ولا يحل تقييد حريته ، ولا القبض عليه مطلقاً ؛ سواء قصد به الأسر ،
أو قصد به الاعتقال ؛ لمجرد أنهم رعايا الأعداء أو لمجرد قيام حالة الحرب
بيننا وبينهم .

قال السرخسي : « أموالهم صارت مضمونة بحكم الأمان ، فلا يمكن
أخذها بحكم الإباحة » .

(١) إذا دخل التبليغ رسالة ونحوها أو لباع كلام الله ، فهو آمن دون حاجة إلى عقد ، أما إذا
دخل التجارة وأعطى الإذن من يملكه فهو مستأمن .
(٢) سورة التوبة : الآية ٦ .

وجتى إذا عاد إلى دار الحرب فإنه يبطل الأمان بالنسبة لنفسه ، ويبقى بالنسبة لماله .

قال في المغني : « إذا دخل حربي دار الإسلام بأمان ، فأودع ماله مسلماً أو ذمياً ، أو أقرضهما إياه ، ثم عاد إلى دار الحرب ، نظرنا ، فإن دخل تاجراً ، أو رسولا ، أو متترها ، أو لحاجة يقضيها ، ثم يعود إلى دار الإسلام ، فهو على أمانه في نفسه ، وماله ، لأنه لم يخرج بذلك عن نية الإقامة في دار الإسلام ، فأشبهه الممي لذلك ، وإن دخل دار الحرب مستوطناً ، بطل الأمان في نفسه ، وبقي في ماله . لأنه بدخوله دار الإسلام بأمان ، ثبت الأمان لماله ، فإذا بطل الأمان في نفسه بدخوله دار الحرب ، بقي في ماله ، لاختصاص المبطل بنفسه ، فيختص البطلان به .

الواجب عليه :

وعليه المحافظة على الأمن والنظام العام ، وعدم الخروج عليهما ، بأن يكون عيناً ، أو جاسوساً ، فإن تجسس على المسلمين لحساب الأعداء حل قتله إذ ذاك .

تطبيق حكم الإسلام عليه :

تطبق على المستأمن القوانين الإسلامية بالنسبة للمعاملات المالية . فيعقد عقد البيع وغيره من العقود حسب النظام الإسلامي ، ويمنع من التعامل بالربا ؛ لأن ذلك محرم في الإسلام . وأما بالنسبة للعقوبات ، فإنه يعاقب بمقتضى الشريعة الإسلامية إذا اعتدى على حق مسلم .

وكذلك إذا كان الاعتداء على ذمي ، أو مستأمن مثله لأن إنصاف المظلوم من الظالم وإقامة العدل من الواجبات التي لا يحل التساهل فيها . وإذا كان الاعتداء على حق من حقوق الله ، مثل إقرار جريمة الزنا فإنه يعاقب كما يعاقب المسلم ؛ لأن هذه جريمة من الجرائم التي تفسد المجتمع الإسلامي ^(١) .

(١) خالف في ذلك أبو حنيفة فقال : إن العقوبات التي تكون حقاً لله أو يكون فيها حق الله غالباً فإنه لا يقام فيها الحد على المستأمن ، وهذا رأي مرجوح .

مصادرة ماله :

ومال المستأمن لا يصادر إلا إذا حارب المسلمين ؛ فأسر واسترق وصار عبداً ؛ فإنه في هذه الحال تزول عنه ملكية ماله ؛ لأنه صار غير أهل للملكية . ولا يستحق الورثة ، ولو كانوا في دار الإسلام شيئاً ؛ لأن استحقاقهم يكون بالخلافة عنه ، وهي لا تكون إلا بعد موته ، وهو لم يموت ، وماله في هذه الحال يثول إلى بيت مال المسلمين ؛ على أنه من الغنائم . وإذا كان له دين على بعض المسلمين أو الدمين ؛ يسقط عن المدين لعدم وجود من يطالب به .

ميراثه :

إذا مات المستأمن في دار الإسلام ، أو في دار الحرب فإن ملكيته لماله لا تذهب عنه ، وتنقل إلى ورثته عند الجمهور ، خلافاً للشافعي . وعلى الدولة الإسلامية أن تنقل ماله إلى ورثته ، وترسله إليهم ؛ فإن لم يكن له ورثة ؛ كان ذلك المال فيثا للمسلمين .

العهود والمواثيق

احترام العهود :

ان احترام العهود والمواثيق واجب إسلامي ؛ لما له من أثر طيب ، ودور كبير في المحافظة على السلام ، وأهمية كبرى في فض المشكلات وحل المنازعات وتسوية العلاقات .

وجاء في كلام العرب :

« من عامل الناس فلم يظلمهم ، وحسنهم فلم يكذبهم ، ووعدهم فلم يخلفهم ، فهو بمن كملت مروءته . وظهرت عدالته ، ووجبت أخوته » . وهذا حق ، فإن حسن معاملة الناس ، والوفاء لهم ، والصدق معهم دليل كمال المروءة ، ومظهر من مظاهر العدالة ، وذلك يستوجب الأخوة والصدقة . والله سبحانه يأمر بالوفاء بجميع العهود والالتزامات ، سواء أكانت عهوداً مع الله ، أم مع الناس ، فيقول :

« يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ »^(١).

وأي تقصير في الوفاء بهذا الأمر يعتبر إثمًا كبيراً، يستوجب المقت والغضب :
« يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ * كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ
اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ »^(٢).

وكل ما يقطعه الإنسان على نفسه من عهد ، فهو مستول عنه ومحاسب عليه :
« وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا »^(٣).

وحق العهد مقدم على حق الدين : « وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يُهَاجِرُوا
مَالَهُمْ مِنْ وَلَا يَتَخِفُّ مِنْ شَيْءٍ حَتَّى يُهَاجِرُوا وَإِنْ اسْتَنْصَرُوكُمْ
فِي الدِّينِ فَعَلَيْكُمْ النَّصْرُ إِلَّا عَلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ »^(٤)
والوفاء جزء من الإيمان ؛ يقول الرسول صلى الله عليه وسلم :
« إِنْ حَسَنَ الْعَهْدُ مِنَ الْإِيمَانِ »^(٥).

وليس للوفاء جزاء إلا الجنة :

« وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمَانَاتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَاعُونَ * وَالَّذِينَ هُمْ عَلَى
صَلَوَاتِهِمْ حَافِظُونَ * أُولَئِكَ هُمُ الْوَارِثُونَ الَّذِينَ يَرِثُونَ
الْغَيْرَ دُونَ هُمْ فِيهَا بِخَالِدُونَ »^(٦).

ولقد كان الوفاء خلق الأنبياء والرسل عليهم الصلاة والسلام :

« وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ إِسْمَاعِيلَ إِنَّهُ كَانَ صَادِقَ الْوَعْدِ وَكَانَ
رَسُولًا نَبِيًّا »^(٧).

وكان رسولنا صلى الله عليه وسلم المثل الأعلى في هذا الخلق : قال عبد
الله بن أبي الحساء : بايعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، يبيع قبل أن

(١) سورة المائدة : الآية ١ .

(٢) سورة المنافقون : الآية ١ .

(٣) سورة الإسراء : الآية ٣٤ .

(٤) سورة الأنفال : الآية ٧٢ .

(٥) قال الحاكم : إنه صحيح ، وأقره الذهبي .

(٦) سورة المؤمنون : الآية ١١ .

(٧) سورة مريم : الآية ٥٤ .

يبعث ، وبقيت له بقية ^(١) فوعده أن آتيه بها في مكانه ، فنسيت ، ثم ذكرت بعد ثلاث ، فجئت فإذا هو في مكانه ، فقال صلى الله عليه وسلم : « يا فتى لقد شققت عليّ ، أنا ها هنا منذ ثلاث ^(٢) أنتظر ك »

وقد عاهد رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد الهجرة اليهود عهداً ، أقرهم فيه على دينهم ، وأمنهم على أموالهم ، بشرط ألا يعينوا عليه المشركين ، فنقضوا العهد ، ثم اعتدروا ، ثم رجعوا فنقضوه مرة أخرى ، فأنزل الله عز وجل :

« إِن شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللَّهِ الَّذِينَ كَفَرُوا فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ . الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنْهُمْ ثُمَّ يَنْقُضُونَ عَهْدَهُمْ فِي كُلِّ مَرَّةٍ وَهُمْ لَا يَتَّقُونَ » ^(٣)
وعاهد ثعلبة ربه على أن يعطي كل ذي حق حقه إذا وسع الله عليه في الرزق ، وأغناه من فضله . فلما بسط الله له من رزقه ، وأكثر له من المال والثروة ، نقض العهد ، وبخل على عباد الله ، فأنزل الله في حقه :

« وَمِنْهُمْ مَنْ عَاهَدَ اللَّهُ لَثْنًا مِّنْ آتَانَا مِنْ فَضْلِهِ لَنَصَّدَّقَنَّ وَلَنَكُونَنَّ مِنَ الصَّالِحِينَ . فَلَمَّا آتَاهُمْ مِنْ فَضْلِهِ بَخِلُوا بِهِ وَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُّعْرِضُونَ . فَأَعْقَبَهُمْ نِفَاقًا فِي قُلُوبِهِمْ إِلَى يَوْمِ يَلْقَوْنَهُ بِمَا أَخْلَقُوا اللَّهَ مَا وَعَدُوهُ وَبِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ » ^(٤)

ولما حضرت الوفاة عبد الله بن عمر ، قال :

« إنه خطب إليّ ابني رجل من قريش . وقد كان مني إليه شبه الوعد . فوالله لا ألقى الله بثلاث النفاق ، أشهدكم أنني قد زوجته ابنتي . »

وهو يشير بذلك إلى قول رسول الله صلى الله عليه وسلم :

« ثلاث من كنّ فيه فهو منافق ، وإن صام وصلى وزعم أنه مسلم : من إذا حدث كذب ، وإذا وعد أخلف وإذا أؤتمن خان » ^(٥) .

(١) بقيت له بقية : أي بقية من ثمن البيع .

(٢) منذ ثلاث : أي ثلاث ليال . أي أنه انتظره هذه المدة وفاء بالوعد .

(٣) سورة الأنفال : الآيات ٥٥ ، ٥٦ .

(٤) سورة التوبة : الآيات من ٧٥ - ٧٧ .

(٥) رواه البخاري .

وفي التشنيع على الناقضين للعهود ، يقول الله عز وجل :
 « وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ
 تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا
 تَفْعَلُونَ » . وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِي نَقَضَتْ غَزَلَهَا مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ
 أَنْكَاثًا تَتَّخِذُونَ أَيْمَانَكُمْ دَخَلًا بَيْنَكُمْ أَنْ تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَى
 مِنْ أُمَّةٍ . إِنَّمَا يَبْلُوكُمُ اللَّهُ بِهِ وَلِيُبَيِّنَ لَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَا
 كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ ^(١) .

شروط العهود :

ويشترط في العهود التي يجب احترامها والوفاء بها ، الشروط الآتية :

١ - ألا تخالف حكما من الأحكام الشرعية المتفق عليها .

يقول الرسول صلى الله عليه وسلم :

« كل شرط ليس في كتاب الله ^(٢) فهو باطل ، وإن كان مائة شرط » .

٢ - أن تكون عن رضا واختيار ، فإن الإكراه يسلب الإرادة ، ولا
 احترام لعقد لم تتوفر فيه حريتها .

٣ - أن تكون بينة واضحة ، لا لبس فيها ولا غموض حتى لا تُؤوَّل
 تأويلا يكون مثارا للاختلاف عند التطبيق .

نقض العهود :

ولا تنقض العهود إلا في إحدى الحالات الآتية :

١ - إذا كانت مؤقته بوقت ، أو محددة بظرف معين ، وانتهت مدتها ،
 وانتهى ظرفها .

روى أبو داود والترمذي عن عمر بن عبسة ؛ قال : سمعت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يقول :

« من كان بينه وبين قوم عهد ، فلا يحلَّ عهدها . ولا يشدنه ، حتى

(١) سورة النحل : الآيتان ٩٢ ، ٩٣ .

(٢) كتاب الله : أي حكم الله .

يمضي أمده ، أو ينبذ إليهم على سواء .

ويقول القرآن الكريم :

« إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ثُمَّ لَمْ يَنْقُصُوكُمْ شَيْئًا وَلَمْ يُظَاهِرُوا عَلَيْكُمْ أَحَدًا فَأَتِمُوا لَبِئِهِمْ عَهْدَهُمْ . إِلَىٰ مَدَّتِهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ » (١) .

٢ - إذا أخل العدو بالعهد :

« فَمَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ . إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ » (٢)
« وَإِنْ نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ مِنْ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعَنُوا فِي دِينِكُمْ فَقَاتِلُوا أُمَّةَ الْكَفْرِ إِنَّهُمْ لَا أَيْمَانَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَنْتَهُونَ . أَلَا تَتَّقُلُونَ قَوْمًا نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ وَهَمُّوا بِإِخْرَاجِ الرَّسُولِ وَهُمْ بَدَءُوكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ أَنْتُمْ خَشِيتُوهُمْ فَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَوْهُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ » (٣) .

٣ - إذا ظهرت بوادر الغدر ودلائل الخيانة .

« وَإِنَّمَا تَخَافَنْ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةٌ فَانْبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَىٰ سَوَاءٍ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْخَائِنِينَ » (٤)

الإعلام بالنقض تحرزا عن الغدر

إذا علم الحاكم الخيانة من كان بينهم وبين المسلمين عهد فإنه لا تحل محاربتهم إلا بعد إعلامهم بنبذ العهد ، وبلوغ خبره إلى القريب والبعيد حتى لا يؤخذوا على غرة .

يقول الله سبحانه في سورة الأنفال :

« وَإِنَّمَا تَخَافَنْ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةٌ فَانْبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَىٰ سَوَاءٍ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْخَائِنِينَ » (٥) .

(١) سورة التوبة : الآية ٤ .

(٢) سورة التوبة : الآية ٧ .

(٣) سورة التوبة : الآية ١٣ ، ١٤ .

(٤) سورة الأنفال : الآية ٥٨ .

(٥) سورة الأنفال : الآية ٥٨ .

وقاعدة الإسلام : « وفاء بغدر خير من غدر بغدر » .

قال محمد بن الحسن في كتاب السير الكبير :

« لو بعث أمير المسلمين إلى ملك الأعداء من يخبره بنبذ العهد عند تحقق سببه ، فلا ينبغي للمسلمين أن يغيروا عليهم وعلى أطراف مملكتهم ؛ إلا بعد مضي الوقت الكافي لأن يبعث الملك إلى تلك الأطراف خبر النبذ حتى لا تأخذهم على غرة ، ومع ذلك إذا علم المسلمون يقينا أن القوم لم يأتهم خبر من قبل ملكهم فالمستحب لهم أن لا يغيروا عليهم حتى يعلموهم بالنبذ ؛ لأن هذا شبه الخديعة ..

وكما على المسلمين أن يتحرزوا من الخديعة ؛ عليهم أن يتحرزوا من شبه الخديعة » .

وحدث أن أهل قبرص أحدثوا حدثا عظيما في ولاية عبد الملك بن مروان فأراد نبذ عهدهم ونقض صلحهم ؛ فاستشار الفقهاء في عصره ، منهم : الليث بن سعد ومالك بن أنس ، فكتب الليث بن سعد : « إن أهل قبرص لا يزالون متهمين بغش أهل الإسلام ومناصحة أهل الأعداء » الروم « وقد قال الله تعالى :

« وَإِنَّمَا تَخَافَنَ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةٍ فَانْبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ » .
وإني أرى أن تنبذ إليهم وإن تُنظرهم سنة » .
أما مالك بن أنس فكتب في الفتيا يقول :

« إن أمان أهل قبرص وعهدهم كان قديما متظاهرا من الولاة لهم ، ولم أجد أحدا من الولاة نقض صلحهم ، ولا أخرجهم من ديارهم . وأنا أرى أن لا تعجل بمنابذتهم حتى تنجى الحجة عليهم فإن الله يقول : « فَأْتُمُوا إِلَيْهِمْ عَهْدَهُمْ إِلَى مُدَّتِهِمْ » .

فإن لم يستقيموا بعد ذلك ويدعوا غشهم ورأيت الغدر ثابتا فيهم ، أوقعت بهم بعد النبذ والإعذار فرزقت النصر » .

من معاهدات الرسول

١ - ولقد عاهد النبي صلى الله عليه وسلم بني ضمرة من قبائل العرب ، وهذا نص ذلك العهد :

« هذا كتاب محمد رسول الله لبني ضمرة ، بأنهم آمنون على أموالهم وأنفسهم ، وأن لهم النصر على من رامهم ، إلا أن يحاربوا في دين الله ، ما بطل بحر صوفة » ، وإن النبي « صلى الله عليه وسلم » إذا دعاهم إلى النصرة أجابوه ، عليهم بذلك ذمة رسوله ، ولهم النصر من بر منهم واتقى .

٢ - كما عاهد اليهود على حسن الجوار أول ما استقر به المقام بالمدينة ، وفيما يلي نصها العهد :

بسم الله الرحمن الرحيم

« هذا كتاب من محمد النبي (رسول الله) بين المؤمنين والمسلمين من قريش ، وأهل يثرب ومن تبعهم فلحق بهم وجاهد معهم .
أنهم أمة واحدة من دون الناس .

المهاجرون من قريش على ربعتهم ^(١) يتعاقلون ^(٢) بينهم ، وهم يقدون عانيهم ^(٣) بالمعروف والقسط بين المؤمنين .

وبنو عوف على ربعتهم ، يتعاقلون معاقلم الأولى ، وكل طائفة تفدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين .

وبنو الحارث (من الخزرج) على ربعتهم يتعاقلون معاقلم الأولى ، وكل طائفة تفدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين .

وبنو ساعدة على ربعتهم يتعاقلون معاقلم الأولى ، وكل طائفة تفدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين .

(١) أمرهم الذي كانوا عليه .

(٢) يأخذون ديات القتل ويعطونها . وأصله من القتل وهو ربط إبل الدية لدفعها لأهل القتل .

(٣) عانيهم : أسيرهم .

وبنو جُشَم على ربعتهم يتعاقلون معاقلمهم الأولى ، وكل طائفة تفدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين .

وبنو النجار على ربعتهم يتعاقلون معاقلمهم الأولى ، وكل طائفة تفدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين .

وبنو عمر بن عوف على ربعتهم يتعاقلون معاقلمهم الأولى ، وكل طائفة تفدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين .

وبنو النبيت على ربعتهم يتعاقلون معاقلمهم الأولى ، وكل طائفة تفدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين .

وبنو الأوس على ربعتهم يتعاقلون معاقلمهم الأولى . وكل طائفة تفدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين .

وأن المؤمنين لا يتركون مُفْرَحاً ^(١) بينهم أن يعطوه بالمعروف في فداء أو عقل .

والأ يخالف مؤمن مولى مؤمن دونه .

وأن المؤمنين المتقين أيديهم على كل من بغى منهم ، أو ابتغى دَسِيعَةً ^(٢) ظلم ، أو إثمًا ، أو عدوانًا ، أو فسادًا بين المؤمنين ، وأن أيديهم عليه جميعاً ولو كان ولد أحدهم .

ولا يَقْتُلُ مؤمن مؤمناً في كافر ، ولا ينصر كافراً على مؤمن .

وأن ذمة الله واحدة ، يُجِيرُ عليهم أديانهم . وأن المؤمنين بعضهم موالي بعض دون الناس .

وأنه من تبعنا من يهود ؛ فإن له النصر والأسوة ^(٣) غير مظلومين ولا متناصر عليهم .

(١) هو من أثقله الدين والغرم فأزال فرحه .

(٢) الدسع : الدفع ؛ والمعنى : طلب دفعاً على سبيل الظلم أو ابتغى عطية على سبيل الظلم .

(٣) في هذا ما يفيد أن النصر والمساواة لمن تبع اليهود .

وأن سِلِّمَ المؤمنين واحدة ، لا يسالم مؤمن دون مؤمن في قتال في سبيل الله ؛ إلا على سواء وعدل بينهم ^(١) .

وأن كل غزاة غَزَتْ معنا يعقب ^(٢) بعضها بعضاً .

وأن المؤمنين يبيء ^(٣) بعضهم على بعض . بما نال دماءهم في سبيل الله .

وأن المؤمنين المتقين على أحسن هدى وأقومه .

وأنه لا يجير مشرك مالهًا لقريش ولا نفساً ، ولا يحول دونه على مؤمن .

وأنه من اعتبط ^(٤) مؤمناً قتلاً عن بيته فإنه قود به ^(٥) ، إلا أن يرضى ولي المقتول بالعقل ، وأن المؤمنين عليه كافة ولا يحل لهم إلا قيام عليه .

وأنه لا يحل لمؤمن أقرّ بما في هذه الصحيفة ، وآمن بالله واليوم الآخر ، أن ينصر مُحِلِّداً أو يؤويه ، وأنه من نصره أو آواه فإن عليه لعنة الله وغضبه يوم القيامة ، ولا يؤخذ منه صرف ولا عدل ^(٦) .

وأنكم مهما اختلفتم فيه من شيء ، فإن مَرَدَّهُ إلى الله وإلى محمد .

وأن اليهود ينفقون مع المؤمنين ما داموا محاربين ^(٧) .

وأن يهود بني عوف أمة مع المؤمنين ، لليهود دينهم وللمسلمين دينهم ، مواليتهم وأنفسهم ؛ إلا من ظلم أو أثم ، فإنه لا يوتغ ^(٨) إلا نفسه وأهل بيته ^(٩) .

وأن ليهود بني النجار مثل ما ليهود بني عوف .

(١) يؤخذ من هذا أن إعلان الحرب على جماعة مسلمة إعلان لها على الأمة الإسلامية كلها .

(٢) أي يكون الغزو بينهم نوباً يعقب بعضهم بعضاً فيه .

(٣) يبيء : من أبأت القاتل بالقتيل إذا قتلته به .

(٤) اعتبطه : قتلته بلا جناية أو جريرة توجب قتله .

(٥) فإن القاتل يقاد به ويقتل .

(٦) فيه منع لعنة المجرم .

(٧) فيه استقلال كل أمة المسلمين واليهود كما أنها تضمنت محالة عسكرية بمقتضاها تحصلون الأمان في كل حرب وعلى كل منهما للقة جيشها خاصة .

(٨) يوتغ : يهلك ويلسد .

(٩) في هذا تقرير الحرية الدينية والاقتصادية .

وأن ليهود بني الحارث مثل ما ليهود بني عوف .
وأن ليهود بني ساعدة مثل ما ليهود بني عوف .
وأن ليهود بني جشم مثل ما ليهود بني عوف .
وأن ليهود بني الأوس مثل ما ليهود بني عوف .
وأن ليهود بني ثعلبة مثل ما ليهود بني عوف .
إلا من ظلم وأثم فإنه لا يوتغ إلا نفسه وأهل بيته .
وأن جفنة - بطن من ثعلبة - كأنفسهم .
وأن لبني الشطبية مثل ما ليهود بني عوف ، وأن البر دون الإثم .
وأن موالي ثعلبة كأنفسهم .
وأن بطانة يهود كأنفسهم .
وأنه لا يخرج منهم أحد إلا بإذن محمد .
وأنه لا ينحجز على ثأر جرح ، وأنه من فتك فبنفسه وأهل بيته ، إلا من
ظلم ، وأن له على أبر هذا .
وأن على اليهود نفقتهم ، وعلى المسلمين نفقتهم ، وأن بينهم النصر على
من حارب أهل هذه الصحيفة ، وأن بينهم النصح ، والنصيحة ، والبر دون
الإثم ^(١) .
وأنه لا يأثم امرؤ بحليفه ، وأن النصر للمظلوم ^(٢) .
وأن اليهود ينفقون مع المؤمنين ما داموا محاربين .
وأن يثرب حرام جوفها لأهل هذه الصحيفة .
وأن الجار كالنفس غير مضار ولا آثم .
وأنه لا تجار حرمة إلا بإذن أهلها .

(١) في هذا إلزام الطرفين التشاور والتناصح قبل دخول الحرب .
(٢) لا بد من أن تكون الحرب مشروعة حتى يمكن للمسلمين المشاركة فيها .

وأنه ما كان بين أهل هذه الصحيفة من حدث أو اشتجار يخاف فساده ؛
فإن مرده إلى الله وإلى محمد رسول الله « صلى الله عليه وسلم » وأن الله على
أتقى ما في هذه الصحيفة وأبره .

وأنه لا تُجَار قريش ، ولا من نصرها .

وأن بينهم النصر على من دهم يثرب .

وإذا دعوا إلى صلح يصلحونه ويلبسونه ؛ فلأنهم يصلحونه ويلبسونه ،
وأنهم إذا دعوا إلى مثل ذلك ؛ فإنه لهم على المؤمنين ؛ إلا من حارب في الدين .

على كل أناس حصتهم من جانبهم الذي قبلهم .

وأن يهود الأوس ، مواليتهم وأنفسهم ، على مثل ما لأهل هذه الصحيفة
مع البر المحض من أهل هذه الصحيفة ، وأن البر دون الإثم ؛ لا يكسب كاسب
إلا على نفسه ، وأن الله على أصدق ما في هذه الصحيفة وأبره .

وأنه لا يحول هذا الكتاب دون ظالم أو آثم ، وأنه من خرج آمن ، ومن
قعد آمن بالمدينة ؛ إلا من ظلم وآثم ، وأن الله جار لمن برّ واتقى ، ومحمد
رسول الله « صلى الله عليه وسلم »^(١)

* * *

(١) نقلا عن كتاب « الرسالة الخالدة » عن كتاب الوثائق السياسية في العهد النبوي والخلافة
الراشدة ، للدكتور محمد حميد الله الحيدر آبادي ، أستاذ الحقوق الدولية بالجامعة الشامية
بميدان آباد/دكن .

فهرست المجلد الثاني

صفحة		صفحة	
٢٢٨	الخطبة قبل الزواج	٧	الزواج
٢٣٠	الدعاء بعد العقد	٨	الأنكحة التي هدمها الاسلام
٢٣١	اعلان الزواج	٩	الترغيب في الزواج
٢٣١	الفناء عند الزواج	١٣	حكمة الزواج
٢٣٣	وصايا الزوجة	١٥	حكم الزواج
٢٣٥	الوليمة	١٩	الاعراض عن الزواج وسببه
٢٣٨	زواج غير المسلمين	٢٠	اختيار الزوجة
٢٤١	الطلاق	٢٤	اختيار الزوج
٢٤٦	الطلاق من حق الرجل وحده	٢٤	الخطبة
٢٤٧	من يقع منه الطلاق	٣٤	عقد الزواج
٢٥١	من يقع عليها الطلاق	٣٩	شروط صيغة العقد
٢٥٢	من لا يقع عليها الطلاق	٤١	زواج المتعة
٢٥٣	الطلاق قبل الزواج	٤٦	زواج التحليل
٢٥٣	ما يقع به الطلاق	٥٠	صيغة العقد المقترنة بالشروط
٢٥٥	هل تحرير المرأة يقع طلاقا	٥٦	شروط صحة الزواج
٢٥٦	الحلف بايمان المسلمين	٥٦	حكمة الاشهاد على الزواج
٢٥٦	الطلاق بالكتابة	٦٠	شروط نفاذ العقد
٢٥٧	اشارة الآخرس	٦٠	شروط لزوم عقد الزواج
٢٥٧	ارسال رسول	٧٠	المحرمات من النساء
٢٥٧	الاشهاد على الطلاق	٧٤	المحرمات بسبب الرضاع
٢٦٠	التنجيز والتعليق	٨٨	المحرمات مؤقتا
٢٦٣	الطلاق السني والبدعي	١٠٠	زواج نساء أهل الكتاب
٢٦٧	عدد الطلقات	١٢٥	الولاية على الزواج
٢٧١	طلاق البتة	١٣٩	الوكالة في الزواج
٢٧٢	الطلاق الرجعي والباطن	١٤٣	الكفاء في الزواج
٢٧٨	طلاق المريض مرض الموت	١٥٣	الحقوق الزوجية
٢٨١	التفويض والتوكيل في الطلاق	١٥٥	المهر
٢٨٧	الحالات التي يطلق فيها القاضي	١٦٧	الجهاز
٢٩٤	الخلع	١٦٩	النفقة
٣٠٧	نشوز الرجل	١٨٥	الحقوق الغير المادية
٣٠٩	الظهار	١٩٦	الايلاء
٣١٤	الفسخ	١٩٩	حق الزوج على الزوجة
٣١٧	اللعان	٢١٠	التبرج
٣٢٥	العدة	٢٢٢	حديث أم زرع

صفحة	المضانة	صفحة
٥٤٨	الحدود	٣٣٨
٥٥١	الخمر	٣٥٥
٥٥٩	حد شارب الخمر	٣٦٨
٥٦١	حد الزنا	٣٩٥
٥٦٢	(١) عمل قوم لوط	٤٠١
٥٦٣	(٢) الاستمنا	٤٢٧
٥٦٤	(٣) السحاق	٤٣٤
٥٦٥	(٤) اتيان البهيمة	٤٣٦
٥٦٧	(٥) الوطء بالاكراه	٤٣٦
وجود قتييل بين قوم	(٦) الخطأ في الوطء	٤٣٧
٥٦٨	(٧) الوطء في نكاح	٤٣٨
متشاجرين	مختلف فيه	٤٣٩
ضمان صاحب الدابة	(٨) الوطء في نكاح باطل	٤٣٩
ضمان القائد والراكب والسائق	حد القلف	٤٣٩
الدابة الموقوفة	الردة	٤٥٠
ضمان ما أتلفته المواشي	الحراية	٤٦٤
ضمان ما أتلفته الطيور	حد السرقة	٤٨٥
ضمان ما أصابه الكلب أو الهر	الصفات التي يجب اعتبارها	
ما لا ضمان فيه	في السرقة	٤٩٠
ادعاء القتل دفاعا	الصفات التي يجب اعتبارها	
ضمان ما أتلفته النار	في المال المسروق	٤٩٣
افساد زرع الغير	الجنايات	٥٠٦
غرق السفينة	المحافظة على النفس	٥٠٧
ضمان الطبيب	القصاص بين الجاهلية والاسلام	٥١٢
الرجل يفضي زوجته	القصاص في النفس	٥١٥
الحائط يقع على شخص فيقتله	أنواع القتل	٥١٦
ضمان حافر البئر	الآثار المترتبة على القتل	٥١٩
الاذن في أخذ الطعام وغيره	شروط وجوب القصاص	٥٢٤
القسماء	متى يكون القصاص	٥٣٤
النظام العربي الذي أقره الاسلام	بم يكون القصاص	٥٣٤
التعزير	القصاص فيما دون النفس	٥٣٩
السلام في الاسلام	القصاص في الأطراف	٥٤١
اتجاه الاسلام نحو المثالية	القصاص من جراح العمد	٥٤١
العلاقات الانسانية	الاعتداء بالجرح أو أخذ المال	٥٤٧
قتال البغاة		
٦٠١		
٦٠٣		

صفحة	صفحة
٦٤٣	كفالة الحرية الدينية لغير المسلمين ٦٠٤
٦٤٤	الموالة المنهى عنها ٦٠٦
٦٤٧	الاعتراف بحق الفرد ٦٠٩
٦٤٨	متى تشرع الحرب ٦١٣
٦٥٣	الجهاد ٦١٨
٦٥٤	تشريع الجهاد في الاسلام ٦١٩
٦٥٤	ايجابه ٦٢١
٦٥٥	متى يكون الجهاد فرض عين ٦٢٢
٦٥٧	على من يجب ٦٢٣
٦٥٧	اذن الوالدين ٦٢٥
٦٥٩	اذن الدائن ٦٢٦
٦٦٢	الاستعانة بالفجرة والكفرة على
٦٦٦	الفزو ٦٢٦
٦٦٨	الاستنصار بالضعفاء ٦٢٧
دخول غير المسلمين المساجد وبلاد	فضل الجهاد ٦٢٩
٦٧٠	المجاهد خير الناس ٦٢٩
٦٧٣	الجنة للمجاهد ٦٢٩
٦٨٢	المجاهد يرتفع مائة درجة في
٦٨٥	الجنة ٦٣٠
٦٨٨	الجهاد لا يعدله شيء ٦٣٠
٦٩١	فضل الشهادة ٦٣١
٦٩٢	الجهاد لاعلاء كلمة الله ٦٣٤
٦٩٤	أجر الأجير ٦٣٦
٦٩٦	فضل الرباط في سبيل الله ٦٣٧
٦٩٧	فضل الرمس بنية الجهاد ٦٣٨
٦٩٩	صفات القائد ٦٣٩
٧٠٣	الواجب على قائد الجيش ٦٤٠
٧٠٥	وصايا رسول الله (ص) الى قواده ٦٤١
٧١٠	وصية عمر رضي الله عنه ٦٤٢
	الفهرس

تم بعون الله تعالى طبع المجلد الثاني من كتاب فقه السنة
 لمؤلفه صاحب الفضيلة الأستاذ الشيخ السيد سابق حفظه الله ورعاه ونفع به
 وكان ذلك في الثالث عشر من صفر الخير عام ١٣٨٩
 الموافق غرة مايو (أيار) من سنة ١٩٦٩
 نسأل الله سبحانه وتعالى أن يجزي مؤلفه عن المسلمين خير الجزاء
 وأن يوفقه لاتمام ما بدأ انه أكرم مسئول وخير معين
 راجي عفو ربه وغفرانه (محمد حلمي النياوي) صاحب دار الكتاب العربي
 بمصر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 «وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا»
 قدان كريم

بِهذه الآية الكريمة نستهل تقديمنا للمجلد الثاني من كتاب
 فضة السنة، والذي قدم فيه المؤلف في شير وشهرته واستيعابه
 لكل ما يحتاج إليه من معرفة عمدها من ديننا الحنيف في المعاملات
 والعلاقات الإنسانية... عهد الزواج وحكمه وحكمه، وعهد الطلاق والظهار
 والعدة والحضانة، وعهد الخدود والقبضات، ثم عهد طيب والجراد
 والعهد والمواثيق، وكفالة الحرية الدينية لغير المسلمين...
 .. وأية مرجع لكل من أراد أن يتابع على الصلة المستمرة
 والصحيحة للفقهاء الإسلاميين...
 القاسم